

# المدونة الذهبية

تلقوا عدد القانونية  
التي قدرتها محكمة النقض المصرية

عبد المنعم عيسى  
المحامى

الإصدار المبدئي - العدد الثالث  
من أول أكتوبر ١٩٨٤ حتى نهاية يونيو ١٩٨٧

المجلد الثاني

١٩٩٥

إصدار  
مركز عيسى للدراسات القانونية

٤١ شارع يحيى الدين أبو الغز - المنزه - الدقي  
ت ١ ٤٦٠٦٨٠٩ - ٥٣٥٦٩٠



مرکز حسنی اندو آسات عالمیہ



[illegible]







# المدونة الذهبية

للقواعد القانونية  
التي فترتها بحكمة النقض المصرية

عبد المنعم حسن  
المحامي

الإصدار المدني - العدد الثالث  
من أول أكتوبر ١٩٨٤ حتى نهاية يونيو ١٩٨٧

المجلد الثاني

الطبعة الثالثة

١٩٩٥ م

٤١ ش محي الدين ابوالعز المهندسين الدقي ت/ ٢٦٠٦٨٦٠٩

٢ ش توفيق شمس من فاطمة رشدي بالهرم ت/ ٥٢٥٩٠٩٠







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ







## حسبكم

القسم الأول — في ماهية الأحكام وأنواعها .

القسم الثاني — في إصدار الحكم والفصل في الطلبات .

القسم الثالث — في بيانات الحكم .

القسم الرابع — في تسبيب الأحكام .

أولا — القصور :

ثانيا — الفساد في الاستدلال .

ثالثا — الخطأ في الإسناد .

رابعا — الإخلال بحق الدفاع .

خامسا — التناقض .

سادسا — ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل .

القسم الخامس — في حجية الأحكام .

القسم السادس — في بطلان الأحكام .

—————







## القسم الأول - في ماهية الاحكام وأنواعها

٦٨٦ - ماهية الحكم القطعى - ماهية التناقض انذى يعيب الحكم .

ان الحكم القطعى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الذى يضع حدا للنزاع فى جملته أو فى جزء منه أو فى مسألة متفرعة عنه بفصل حاسم لا رجوع فيه من جانب المحكمة التى أصدرته ، واذ كان ما أورده الحكم الصادر بتاريخ ١٦/٣/١٩٧٨ بأحالة الدعوى الى التحقيق لا ينطوى على قضاء قطعى بأن مستندات المطعون عليه الاول لا تثبت مدعاه وإنما يفيد أن المحكمة رأت استجلاء للحقيقة احالة الدعوى الى التحقيق فلا يكون مانعا لها من الفصل فى الدعوى على ضوء المستندات المقدمة فيها ، لما كان ذلك وكان التناقض الذى يعيب الحكم وعلى ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة ، هو الذى يتماهى به الاسباب بحيث لا يبقى ما يمكن حمل الحكم عليه ، وكان لا تعارض بين احالة الدعوى الى التحقيق ثم الفصل فيها على ضوء المستندات المقدمة فيها دون الاخذ بأقوال الشهود ومن ثم فان هذا النعى يكون على غير أساس وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

( نقض مدنى ١٩٨٥/٢/٢٨ - الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٠ ق )

٦٨٧ - الحكم القطعى هو الذى يضع حدا للنزاع فى جملته او فى جزء منه او فى مسألة متفرعة عنه بفصل حاسم لا رجوع فيه من جانب المحكمة التى أصدرته .

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان الحكم القطعى هو الذى يضع حدا للنزاع فى جملته أو فى مسألة متفرعة عنه بفصل حاسم لا رجوع فيه من جانب المحكمة التى أصدرته ، وكان البين من الاوراق أن المطعون ضدها قد اقامت دعواها أمام محكمة الدرجة الاولى بادعاء ان عقد ايجارها قد انصب على الشقة رقم ٣ بمقار النزاع ولذلك طلبت الحكم بتمكينها من هذه الشقة وتسليمها اليها لما كان ذلك وكانت المحكمة المطعون فى حكمها قد



أصدرت بتاريخ ١٦/٢/١٩٨١ حكماً قضى قبل الفصل في موضوع بحالة  
الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون صدها ما قام عليه دفاعها في هذا  
أشأن لا يعتبر أنه بذلك قد حسم موضوع الخصومة كلها أو في ثلث منها  
بل استهدف انارة الطريق أمام المحكمة حتى تنهى الدعوى للفصل في  
موضوعها بما لا يلزم معه قانوناً إيراد أسباباً لحمل هذا القضاء وبالتالي  
فلا حجية له . ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٦/٦/٤ - الطعن رقم ١٧٠٣ لسنة ٥٢ ق )

### القسم الثانى - فى إصدار الحكم والفصل فى الطلبات

٦٨٨ - تلتزم محكمة الموضوع بطلبات الخصوم المطروحة عاينها وليس  
لها أن تغير فى السبب الذى أقيمت عليه الدعوى .

من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة أن المحكمة تلتزم بطلبات الخصوم  
المطروحة عليها وأنه ليس لها أن تغير فى السبب الذى أقيمت عليه الدعوى .  
لما كان ذلك وكان الطاعن قد أقام دعواه الماثلة طالباً بقيمة الرميح فإنه يكون  
قد ارتكن إلى الغضب أى استند إلى الفعل غير المشروع فلا يجوز للمحكمة  
أن تغير من هذا السبب إلى سبب آخر لم يرتكن إليه وهو العتد -  
وبالتالى يضحى هذا النعى على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٥/١/٢٩ - الطعن رقم ١١٩ لسنة ٥١ ق )

٦٨٩ - لا يجوز للمحكمة أثناء المداولة أن تقبل أوراقاً أو مذكرات من  
أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها - سبب ذلك - م ١٦٨  
مرافعات .

وإن كان لا يجوز للمحكمة أثناء المداولة أن تقبل أوراقاً أو مذكرات  
من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها ليعتدى له إبداء دفاعه  
في شأنها وذلك أعمالاً لحكم المادة ١٦٨ من قانون المرافعات ، إلا أنه يبين

من الحكم المطعون فيه أنه لم يعول في قضائه على شيء مما جاء بهذه  
المذكرة ، ومن ثم فإن قبول المحكمة لمذكرة المطعون عليهما المذكورين لا  
يكون قد أخل بأي حق للطاعن ، وبالتالي يكون هذا النعي على غير أساس .  
نقض مدنى ١٩٨٥/١٠/٢٣ - الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٥٥ ق ١

٦٩٠ - الطلب أو الدفاع الذى تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه  
هو ذلك الذى يقدم اليها فى صيغة صريحة جازمة يدل على تصميم صاحبه  
عليه - لا على المحكمة عدم اجابته طلب احالة الدعوى الى التحقيق مادام  
لم تر بها حاجة اليه .

أن الطلب أو الدفاع الذى تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه وعلى  
ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ذلك الذى يقدم اليها فى صيغة  
صريحة جازمة تدل على تصميم صاحبه عليه وليس للطاعن طالما أنه لم يطلب  
من المحكمة احالة الدعوى الى التحقيق أن يعيب عليها عدم اتخاذها هذا  
الاجراء من تلقاء نفسها اذ الامر وما دامت هى لم تر بها حاجة اليه فلا  
معقب عليها فى ذلك . علما كان ذلك وكان الثالث بالاوراق أن الطاعنين لم  
يذكروا فى المذكرة التى قدموها بدفاعهم الى محكمة الاستئناف الا أن  
البائع لهم تملك بالتقادم الطويل وهو قول لا يفصح عن تمسكهم بصفة  
صريحة جازمة بأن البائع لهم اكتسب ملكية الارض محل النزاع بالتقادم  
انطويل . وطلبهم من محكمة الموضوع اتخاذ اجراء من اجراءات الاثبات  
فى هذا الشأن تحقيقا لما يثرونه بوجه النعى فانه لا تثريب على المحكمة ان  
هى التفتت عن هذا الدفاع ولم تأمر باتخاذ اجراء لم يطلب منها طالما أنها  
لم تر من جانبها ما يدعو لذلك ولا يكون الحكم المطعون فيه اذ التفتت عن بحث  
هذا الدفاع قد أخطأ فى تطبيق القانون أو أخل بحق الدفاع ويكون النعى  
عليه بهذين السببين على غير أساس .



٦٩١ - يتعين توقيع مسوده الحكم المشتمله على اسبابه من جميع  
اعضاء الهيئة التى أصدرته والا كان الحكم باطلا - ما لا يغنى عن هذا  
الاجراء - ماهية الاجراء الذى ينحقق به غرض الشارع وينتفى به بطلان  
الحكم عند تحرير الاسباب على اوراق منفصلة .

• لما كان النص فى المادة ١٧٥ من قانون المرافعات على أن يجب فى  
جميع الاحوال ان تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعة من  
الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم والا كان باطلا « مفاده - وعلى  
ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أوجب أن تودع مسودة الحكم  
المشتملة على أسبابه موقعا عليها من جميع أعضاء الهيئة التى أصدرته  
والا كان الحكم باطلا ولا يغنى عن هذا الاجراء توقيعهم جميعا على  
الورقة المتضمنة منطوق الحكم . واحده متى كانت هذه الورقة منفصلة عن  
الاوراق المشتملة على أسبابه أما اذا حررت الاسباب على أوراق منفصلة  
اشتملت الاخيرة منها على جزء من هذه الاسباب واتصل بها منطوق الحكم  
ثم وقع عليها جميع القضاة الذين أصدروه فان التوقيع على هذه الورقة  
هو توقيع على المنطوق والاسباب معا يتحقق به غرض الشارع فيما استوجبه  
من توقيع القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه  
وينتفى بموجبه البطلان عن الحكم وكان الثابت من مسودة الحكم المطعون  
فيه أنها مكونة من أربع ورقات منفصلة حررت الاسباب على صفحاتها  
الثمانية واشتملت الورقة الاخيرة منها فى مساحتها السابعة على جزء من  
أسباب الحكم اتصل بها منطوقه ووقع عليها جميع أعضاء الهيئة التى  
أصدرت الحكم فان هذا التوقيع ينسحب على الاسباب والمنطوق معا مما  
لا وجه معه لبطلان الحكم ، ويكون النعى على غير أساس .

( نقض مدنى ٢٩/٤/١٩٨٦ - الطعن رقم ٦٨ لسنة ٥٤ ق «احوال شخصية» )

٦٩٢ - الأصل في الحكم أن يكون مستوفياً بذاته جميع أسبابه ولا يصح للمحكمة أن تحيل على أسباب حكم آخر صدر في دعوى أخرى إلا أن يكون هذا الحكم مودعاً ملف الدعوى وأصبح من ضمن مستنداتها وعناصرها من عناصر الإثبات فيها .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأصل في الحكم أن يكون مستوفياً ذاته جميع أسبابه ولا يصح للمحكمة أن تحيل على أسباب حكم آخر صدر في دعوى أخرى إلا أن يكون هذا الحكم مودعاً ملف الدعوى وأصبح من ضمن مستنداتها وعناصرها من عناصر الإثبات فيها يتنازل الخصوم في دلالته ، وكان الثابت من الأوراق أن الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٢٤/٢٩٨ ق الذي لم يكن منضمّاً وأن صدر من ذات المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وفي ذات اليوم وبين الخصوم أنفسهم إلا أنه لم يكن مقدماً في الدعوى وهو ما من شأنه ألا يعتبر ضمن مستنداتها فإن الحكم المطعون فيه اذ عول على هذا الحكم بوجهه فيما خلص إليه من افتقاء ملكية الطاعنين وما رتبته على ذلك من قضاء برفض الدعوى يكون معيباً بمخالفة القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

( نقض مدني ١٣/١١/١٩٨٦ - الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٥٢ ق )

٦٩٢ - يجوز للحكم أن يتضمن أسبابه بعض قضائه فلا يعيبه عدم النص على هذا القضاء في منظوقه

لما كان يجوز للحكم أن يتضمن أسبابه بعض قضائه فلا يعيبه عدم النص على هذا القضاء في منظوقه ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد عرض للدعوى المرفوعة من الطاعين رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٨٠ على أحوال شخصية الجيزة والمنظمة للدعوى المقامة من المطعون عليه الأول رقم ١٢ لسنة ١٩٨١ على أحوال شخصية الجيزة وبعد أن انتهى الحكم في أسبابه عن الدعوى الأخيرة إلى صحة زواج المطعون عليه الأول من المرجومة ليلي محمود سليمان حتى وفاتها ووراثته وآخرين لها ، قطع برفض دعوى الطاعين ببيان ذلك بقوله ، وجب أن الدعوى المنظمة



رقم ١٤٣٤ لسنة ١٩٨٠ أحوال كلى جيزة المقامه من الطاعن ببطلان عند زواج المدعى ( المطعون عليه الاول ) فى الدعوى رغم ١٢ لسنة ١٩٨١ أحوال كلى انجيزة لا مسوغ لها بعد ان أنتهت المحكمة الى ما سلف ومن ثم يتعين القضاء برفضها وكان هذا من الحكم فصلا ظاهرا فى الاسباب برفض دعوى الطاعن ببطلان عقد الزواج كنتيجة لازمة للحكم بصحة هذا العقد فى دعوى المطعون عليه الاول وهو ما يتصل بما ورد فى المنطوق من اجابته الى طلباته. باثبات الوفاة والوراثة فانه لا على الحكم ان هو لم ينص صراحة فى المنطوق على ما انتهى اليه فى الاسباب من فصل قاطع فى دعوى الطاعن ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

( نقر مثنى ١٩٨٦/١١/٢٥ - الطعن رقم ١٧ لسنة ٥٥ ق « أحوال شخصية » )

٦٩٤ - على محكمة الموضوع ان تلتزم فى قضائها حدود طلبات الخصوم فلا تحكم بأكثر مما طلب منها الحكم به - يؤدى تجاوزها تلك الحدود عن بينة وادراك .

لما كان على محكمة الموضوع ان تلتزم فى قضائها حدود طلبات الخصوم فلا تحكم بأكثر مما طلب منها الحكم به ، فان هى جاوزت ذلك عن بينة وادراك وبيئت فى حكمها وجهة نظرهما وادراكها لحقيقة الطلبات المقدمة لها وتجاوزت بقضائها ما طلبه الخصم وسببت قضاءها فى هذا الخصوص فانها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون ، واذ كان الثابت فى الدعوى ان المطعون ضدهما الاولين اقاماهما بطلب الحكم بالتعويض عن الاضرار المادية والادبية التى اصابتهما من جراء موت ابنتهما بسبب خطأ المطعون ضده الثالث تابع الطاعن ، وكان الحكم المطعون فيه مع تحديده لهذه الطلبات فى مدوناته قد قضى لكل منهما بتعويض قدره الفان وخمسمائة جنيه عن الضرر الذى اصاب ابنتهما قبل موته وانتقل اليهما من بعده بسبب قضاءه فى هذا الخصوص بأن المجنى عليه هو ولد المطعون ضدهما وثبت وقوع ضرر مادي عليه ومن ثم تولد له حق فى التعويض قبل المسئول عنه انتقل الى والديه باعتبارهما ورثته ومن ثم كان التعويض

المقضى به لكل منهما عن الاضرار المادية مناسبا ، وكان مفاد هذا الذي قرره الحكم انه مع خطئه في التقضاء للمطعون ضدهما الاولين بتعويض موروث عن الضرر الذي لحق بمورثتهما قبل وفاته قد ذهب الى أن هذا التعويض هو عن الاضرار المادية انتمى لحقت بهما وخلط بذلك بين التعويض الموروث والتعويض عن الضرر المادي الشخصي رغم اختلاف كبل منهما عن الآخر وهو ما حجبته عن بحث دفاع الطاعن بشأن عدم استحقاق المطعون ضدهما للتعويض عن الضرر المادي الشخصي لعدم ثبوت اعالة ولدهما لهما حال حياته بما يكون معه الحكم قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه وعابه القصور في التسبيب بما يستوجب نقضه في خصوص ما قضى به من تعويض قدره ألفان وخمسمائة جنيه لكل من المطعون ضدهما الأولى والثانى .

( نقض مدنى ١٩٨٦/١٢/٧ - الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٥٢ ق )

### القسم الثالث - في بيانات الحكم

٦٦٥ - اذا تخلف احد القضاة الذين اصدروا الحكم عن حضور جلسة التطق به بسبب قهزى فوقع على مسودته المشتعلة على منطوقه واسبابه وحل غيره محله وقت التطق بالحكم وجب اثبات ذلك في الحكم والا لحقه البطلان .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النص في الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على أن : « لا يجوز التمسك بسبب من أسباب الطعن غير التى ذكرت في الضحيفة ومع ذلك فالاسباب المبنية على النظام العام يمكن التمسك بها في أى وقت ، وتأخذ المحكمة بها من تلقاء نفسها » سبيل على أن الخصوم أن يبدو أمام محكمة النقض في مذكراتهم الكتابية وأثناء المرافعة الشفوية الاسباب المتعلقة بالنظام العام ، ولو لم يكن قد ادوا ذلك في تقرير الطعن ، كما أن للنياية أن تثير في الطعن ما يتعلق بالنظام العام والمحكمة أن تثير من تلقاء نفسها الاسباب المتعلقة بالنظام



العام ولو لم يرد في صحيفة الطعن ، لما كان ذلك وكانت المادة ١٦٧ من قانون المرافعات تنص على أن ، « لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا . » وكانت المادة ١٧٠ تنص على أن « يجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم » وكانت المادة ١٧٨ تنص على أن : « يجب أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ، ومكانه ، و... » ، وأسف القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته ، وعدم بيان أسماء القضاة الذين صدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم » . مفاد ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه إذا تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عن حضور جلسة النطق به بسبب قهري فوقع على مسودته المستملة على منطوقه وأسبابه وحل غيره محله وقت النطق بالحكم وجب إثبات ذلك في الحكم وإلا لحقه البطلان . لما كان ذلك وكان الثابت من أصل الحكم المطعون فيه أنه صدر بالعبارة الآتية : « محكمة استئناف القاهرة الدائرة ٢٠ عمال بالجلسة المتعددة علنا برئاسة المستشار / عبد التواب عبد الباقي الدش نائب رئيس المحكمة وعضوية السيد / أحمد الصادق يوسف وجرجس كامل يعقوب المستشارين وحضور السيد / عبد الرحمن محمد الصادق أمين السر ، ثم ختم الحكم بالعبارة الآتية : « صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسته ٢٩ / ١ / ١٩٨٣ برئاسة المستشار / عبد التواب عبد الباقي الدش نائب رئيس المحكمة وعضوية السيد / كامل نوار جرجس ومحمد كمال سماحة المستشارين وحضور السيد / عبد الرحمن محمد الصادق أمين السر » . وكان لا يبين من ذلك إذا كانت الهيئة التي أصدرته هي ذات الهيئة التي سمعت المرافعة واشتركت في المداولة ، وأن تخلف حضور المستشارين عضوي الدائرة جلسة النطق بالحكم كان بسبب مانع قهري وأنها وقعا على مسودته المستملة على منطوقه ، إذ حل غيرهما محلها وقت النطق بالحكم ، لما كان الحكم قد خلا البتة من هذه البيانات الجوهرية فإنه يكون باطلا ، وهو يطلان متعلق بالنظام القضائي نفسه لوجوب

حماية هذا النظام من العبث به ، وتنقضى به المحكمة من تلقاء نفسها لتعلقه  
بالنظام العام بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

نقض مدني ١١/١١/١٩٨٤ - الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٥٣ ق )

٦٩٦ - ما توجبه المادة ١٧٨ مرافعات بعد تعديلها بق ١٩٧٣/١٢  
أن يشتمله الحكم ورتبت البطلان جزاء على اغفالها أو القصور فيها .

أن المادة ١٧٨ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣  
لسنة ١٩٧٣ توجب أن يشتمل الحكم على أسباب الواقعة من عرض  
مجلد لوقائع الدعوى ثم طلبات الخصوم وخلاصة مبرجة لدفعهم  
ودفاعهم الجوهرى الذى تتأثر نتيجة النزاع ويتغير به وجه الرأى فى  
الدعوى ورتبت البطلان جزاء على اغفالها أو القصور فيها ، لما كان ذلك  
وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن النزاع يدور أساسا حول  
مدى صحة التصرف الصادر من مورت المظنون ضدتهما الثانية والثالثة  
( المرحوم مصطفى حقى ) كوكيل عن ادوار سالمونا ت الى المظنون  
ضده الاول وقد انتهى الحكم الى صحة التصرف على سند من المادة ٧٠٣  
القانون المدنى ، وكان الثابت أن أسباب الحكم المطعون فيه خلت من  
الاشارة الى المذكرة التى قدمها الطاعن وخيمتها طلباته والتى أسسها على  
استبعاد تطبيق المادة ٧٠٣ من القانون المدنى نظرا لزوال صفة مورت  
المظنون ضدتهما الثانية والثالثة كوكيل عن ادوار سالمونا عند تصرفه فى  
المحل موضع النزاع الى المظنون ضده الاول لانه كان قد اخطر وعلم  
بالغاء التوكيل قبل حصول التصرف فضلا عن أن هذا التصرف قد صدر  
مشوبا بذلغش والتواطؤ وكان الثابت أيضا أن أسباب الحكم المطعون فيه  
قد خلت من الاشارة الى المستندات التى قدمها الطاعن تأييدا لدفعه  
المثار اليه فمن ثم يكون قد صدر مشوبا بالقصور فى أسبابه الواقعية بما  
يجعله ويستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

نقض مدني ٢١/١/١٩٨٥ - الطعن رقم ١٤٩٠ لسنة ٥٣ ق )



٦٩٧ - لا ينال من صحة الحكم خلو محضر الجلسة التي صدر فيها من بيان أسماء الخصوم طالما أن الحكم قد استوفى البيانات التي أوجبها القانون - الحكم هو مناط الاعتداد في هذا الشأن .

البين من الاوراق أن محضر جلسته ١٩٨٠/٣/٥ ثابت به أن الهيئة التي سمعت المرافعة وحددت جلسة ١٩٨٠/٥/٨ للحكم مشكلة من المستشارين الذين وردت أسماءهم بمدونات الحكم المطعون فيه وأنهم أصدروا الحكم في جلسة ١٩٨٠/٥/٨ كما اشتمل الحكم المطعون فيه على بيان أسماء الخصوم ولم يكن ما ورد بالحكم من بيانات في هذا الخصوص محل نعي ، لما كان ذلك وكان لا ينال من صحة الحكم المطعون فيه خلو محضر الجلسة التي صدر فيها من بيان أسماء الخصوم طالما أن الحكم قد استوفى البيانات التي أوجبها القانون إذ أن الحكم هو مناط الاعتداد في هذا الشأن ، لما كان ما تقدم وكان ما جاء بمحضر جلسة ١٩٨٠/٥/٨ بشأن الهيئة التي أصدرت الحكم بأنها الهيئة السابقة يستفاد منه بجلاء أنها الهيئة التي نظرت الاستئناف في الجلسة السابقة على تلك الجلسة وهي ١٩٨٠/٣/٥ آنفة الذكر ومن ثم فإن هذا النعي يكون لا أساس له .

( نقض مئى ١٦٨٥/١/٢٢ - الصن رقم ١٦٢٣ لسنة ٥٠ ق ١ )

٦٩٨ - يجب أن يشتمل الحكم على عرض موجز للوقائع والحجج الواقعية والقانونية التي قام عليها - م ١٧٨ مرافعات - الفرض من تلك - تلتزم محكمة الموضوع أن تبين في حكمها ما يسوغ رفضها طلب إحالة الدعوى الى التحقيق .

المستفاد من المادة / ١٧٨ من قانون المرافعات أنه يجب أن يشتمل الحكم على عرض موجز للوقائع والحجج الواقعية والقانونية التي قام عليها بما تتوافر به الرقابة على القاضى والتحقق من حسن استيعابه لوقائع النزاع ودفاع أطرافه والوقوف على أسباب قضاء المحكمة فيه . والمقرر أنه أن محكمة الموضوع وأن كانت غير ملزمة بأجابة الخصم الى ما يطلبونه من إحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ما يجوز اثباته بشهادة الشهود ،

الا أنها مزرمة اذا رفضت هذا الطلب ان تبين في حكمها ما يسرغ رفضه ،  
 لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ان الطاعن تمسك في دفاعه أمام  
 محكمة الاستئناف بأن المطعون ضده الاول عزم بتنازل باقى المطعون ضدهم  
 له عن عقد الايجار ووافق عليه ، وطلب احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات  
 رضائه الضمنى بشهادة الشهود ، وهو دفاع جوهرى لما هو مقرر من أن  
 تنازل المؤجر عن حقه في طلب اخلاء المستأجر عند توافر الموجب لذلك  
 لا يلزم أن يكون صريحا بل يجوز أن يكون ضمنيا باتخاذ موقف لا تدع  
 ظروف الحال شكاً في دلالة على قصد التنازل ، وكان الحكم المطعون فيه  
 قد اغفل طلب الطاعن احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات تنازل المطعون  
 ضده الاول عن حقه في اخلاء الطاعن من عين النزاع ، فانه يكون معيبا  
 بالقصور في التحيب والاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه لهذا  
 دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

( نقض مدنى ١١/٣/١٩٨٥ - الطعن رقم ١٦٨٤ لسنة ٥٤ ق )

٦٩٩ - لا يترتب على اغفال ذكر اسم عضو النيابة الذى أبدى رايه  
 في القضية بطلان الحكم وفق المادة ١/١٧٨ مرافعات اذ ليس من البيانات  
 الاساسية ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ذكر اسم عضو النيابة الذى أبدى  
 رأيه في القضية ليس من البيانات الاساسية التى يترتب على اغفالها  
 بطلان الحكم وفق المادة ١/١٧٨ من قانون المرافعات وكانت النيابة قد  
 أبدت رأيها في القضية أمام المحكمة الاستئنافية وأثبت ذلك في الحكم  
 المطعون فيه فان النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

( نقض مدنى ١١/٢/١٩٨٦ - الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٢ ق «احوال شخصية» )



٧٠٠ - عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عايه  
بطلانه لتعلقه بالنظام العام - العبرة في الاحكام هي بالنسخة الاصلية التي  
يحررها الكاتب ويوقع عليها رئيس الجلسة - يجب ان يكون الحكم دالا  
بذاته على استكمال شروط صحته - ما يعتبر مكملًا للحكم عند نقص احد  
البيانات الجوهرية فيه .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان النص في الفقرة الثالثة من المادة  
٢٥٣ من قانون المرافعات على أنه « لا يجوز التمسك بسبب من أسباب  
الطعن غير التي ذكرت في الصحيفة ومع ذلك فالأسباب المبنية على النظام  
العام يمكن التمسك بها في أي وقت وتأخذ المحكمة بها من تلقاء نفسها »  
يدل على ان لمحكمة النقض ان تثير من تلقاء نفسها الأسباب المتعلقة  
بالنظام العام ولو لم ترد في صحيفة الطعن ولما كان من المقرر في قضاء  
هذه المحكمة انه وفقا لنص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات المعدلة بق ١٣  
لسنة ١٩٧٣ يجب ان يبين في الحكم أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة  
واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته وأن عدم بيان أسماء القضاة الذين  
أصدروا الحكم يترتب عليه بطلانه ، كما أنه من المقرر في قضاء محكمة  
النقض أن العبرة في الاحكام هي بالنسخة الاصلية التي يحررها الكاتب  
ويوقع عليها رئيس الجلسة وأنه يجب ان يكون الحكم دالا بذاته على  
استكمال شروط صحته بحيث لا يقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات  
الجوهرية من أوراق أخرى الا في حالة وقوع خطأ في اسم أحد القضاة  
الذين حضروا تلاوة الحكم المطعون فيه فان محضر الجلسة في هذه الحالة  
يعتبر مكملًا للحكم في هذا الخصوص ، لما كان ذلك وكان الثابت من مطالعة  
الصورة الرسمية من النسخة الاصلية للحكم المطعون فيه انه صدر بالعبارة  
الآتية : « محكمة استئناف المنصورة » الدائرة الثامنة المدنية - بالجلسة  
العنية المنعقدة بسراى المحكمة في يوم ٦ / ٣ / ١٩٨٠ برئاسة السيد  
المستشار فتحى محمود عطية نائب رئيس المحكمة وعضوية السيدين  
المستشارين فهمى الخياط وأحمد محمود نجيدة . . » ثم ذيل بعبارة  
: تلى هذا الحكم علنا بسراى المحكمة بمعرفة الهيئة المكونة من السيد  
المستشار فتحى محمود عطية نائب رئيس المحكمة وعضوية السيدين

المستشارين أحمد محمود نجيده رئيسه . نور الدين النحات ... »  
 واذ كانت هذه العبارات لا تفيد في تحديد أسماء المستشارين الثلاثة من بين  
 من ذكروا الذين سمعوا واشتركوا في إصدار الحكم على ما تقضى به  
 المادة ١٧٨ من قانون المرافعات السالف الإشارة إليها ، فإن هذا الحكم  
 يكون قد صدر مشوبا بالبطلان ، وهو بطلان متعلق بالنظام القضائي نفسه  
 لوجوب حماية هذا النظام من الخروج عليه ، وتقضى به المحكمة من تلقاء  
 نفسها لتعلقه بالنظام العام بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .  
 ( نقض مدنى ١٦/٢/١٩٨٦ - الطعن رقم ١١٥٨ لسنة ٥٠ ق )

٧٠١ - اشتمال الحكم على عرض وجمل لوقائع الدعوى وطلبات  
 الخصوم وأجاءل للجوهري من دفاعهم لتحقيق معه الغاية من تسببيه .

لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اشتمل على عرض  
 مجمل لوقائع الدعوى وطلبات الخصوم وأجاءل للجوهري من دفاعهم بما  
 يحقق الغاية من تسببيه وأقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائي على ما أنشأه  
 لنفسه من أسباب مستقلة مؤداها أن التزام المطعون ضده برد مبلغ القرض  
 معاق على شرط واقف هو تحقق ريع من استغلال الطاعنة لمركبه وأن هذا  
 الشرط لم يتحقق لعدم تقديم الطاعنة كشفاً بنتيجة استغلالها المركب ولما  
 كانت هذه الدعامة وحدها - وعلى ما سلف بيانه - كافية لحمل قضائه فان  
 النعمى عنى الحكم المطعون فيه بأنه نعم يبين وقائع الدعوى ولم يرد على  
 أسباب الاستئناف يكون على غير أساس ولا يعيب الحكم ما استورد إليه  
 تريدا عن حاجة الدعوى من أن المطعون ضده قام بتجيز المركب من مبلغ  
 القرض وأنه بذلك غير ملزم برده . . . النعمى عليه في هذا الصدد أيا كان  
 وجه الرأى فيه يضحى غير منتج .

( نقض مدنى ٢/٢/١٩٨٦ - الطعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٥٠ ق )

٧٠٢ - العبرة بما اثبت بالاحكم عند التعارض مع ما اثبت بمحضر  
 الجلسة في خصوص اجراءات نظر الدعوى .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان الأصل أن محضر الجلسة



يتم الحكم في خصوص اثبات إجراءات نظر الدعوى إلا أنه إذا قام تعارض بينهما فإن العبرة تكون بما أثبتته الأحكام وكان الثابت بالنسخة الأصلية للحكم المطعون فيه أن ديباجته نص فيها على أن النطق به تم علانية فإنه لا يجدى الطاعن التمسك بأن الجلسة التي صدر فيها الحكم عقدت في غير علانية وأنه ثبت ذلك في محضر تلك الجلسة ولا يقبل منه أن يجحد البيان الوارد بورقة الحكم إلا بطريق الطعن عليها بالتروير ومن ثم يكون النعى على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٦/٥/٢٧ - الطعن رقم ١٩ لسنة ٥٥ ق «أحوال شخصية» )

٧٠٣ - لا محل لتضمن ديباجة الحكم المطعون فيه اسم الطاعن الخامس إذا لم يستأنف الحكم الابتدائى كما لم يدخل أو يتدخل في الخصومة أمام محكمة الاستئناف ومن ثم فلم يكن من بين أطراف الخصومة أمامها .

الثابت بالاوراق ان الطاعن الخامس لم يستأنف الحكم الابتدائى كما لم يدخل أو يتدخل في الخصومة أمام محكمة الاستئناف ، ومن ثم فلا محل لتضمن ديباجة الحكم المطعون فيه اسم الطاعن المذكور وهو ليس من بين أطراف الخصومة أمامها ، ويكون النعى بذلك على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٧/١/١٥ - الطعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٥٢ ق )

٧٠٣ مكرر - لا يبطل الحكم اغفال بيان المحكمة فيه - كما لا يبطل الحكم النقص أو الخطأ في بيان أسماء الخصوم الذى ليس من شأنه التجويل بأشخاص من تردت بينهم الخصومة أو اللبس في التعريف بهم .

وان كانت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات قد أوجبت تضمين الحكم بيانات معينة من بينها المحكمة التى أصدرته وأسماء الخصوم والتابعين ، إلا ان هذه المادة كما يبين من فقرتها الثالثة لم ترتب البطلان إلا على القصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم ،

ومؤدى ذلك ن اغفال بيان المحكمة فيه ، وكذلك النقص أو الخطأ فى بيان أسماء الخصوم مما لا يترتب عليه التجهيل بأشخاص من ترددت بينهم الخصومة فى الدعوى أو اللبس فى التعريف بهم بما قد يؤدى الى عدم التعرف عليهم أو تغييرهم باخرين لا شأن لهم بالخصومة فى الدعوى كلاهما لا يبطل الحكم ، لما كان ذلك فان اغفال بيان المحكمة التى اصدرت الحكم المطعون فيه فى ورقة الحكم يكون فضلا عن انتقائه بما يدل عليه ما سطر بديباجته انه صادر فى الاستئناف رقمى ٣٧٢٦ ، ٤٠٠٥ سنة ٩٩ ق عن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٠٠٤ لسنة ١٩٨١ مدنى شمال القاهرة من صدوره من محكمة استئناف القاهرة ليس من شأن ان يعيبه ؛ كما لا يعيبه ان ذكر فيه اسم المطعون ضدها فريال محمد على مرة وغريـر أحمد على ثانية لان ذلك لا يعدو الخطأ المسمى الذى لا يجهل بشخص الخصم ، ويكون النعى بوجهيه من ثم على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٧/٣/٢٣ — الطعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٥٣ ق )

٧٠٤ — لا تعدو الاوراق المدعى بترويرها ان تكون من اوراق القضية فلا يعتبر الامر بضمها والاطلاع عليها اجراء من الاجراءات التى يلزم اثباتها فى محضر الجلسة أو فى أى محضر آخر أو فى مدونات الحكم — لمحكمة الموضوع ان ترفض اجراء أى تحقيق متى رأت انها لا حاجة بها اليه .

البيان من الاوراق ان المظروف الذى يحوى سند الوفاء محل النزاع قد قضى بواسطة محكمة الاستئناف التى اطلعت على محتواه وتأثر عليه من السيد رئيس الدائرة بذلك وأعيد تحريره فى مظروف آخر تأثر عليه من أمين السر واذا كانت الاوراق المدعى بترويرها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا تعدو ان تكون من اوراق القضية فلا يعتبر الامر بضمها والاطلاع عليها اجراء من الاجراءات التى يلزم اثباتها فى محضر الجلسة أو فى أى محضر آخر أو فى مدونات الحكم ومن ثم يكون هذا الشك من النعى على غير أساس هذا والنعى مردود فى شقه الثانى ذلك انه لما كان لمحكمة الموضوع ان ترفض اجراء أى تحقيق يطلبه الخصوم



متى رأت بمنهجها من سلطة التقدير أنه لا حاجة بها إليه أو أنه غير منتج بالنظر الى ظروف الدعوى وما هو ثابت فيها من الأدلة والوثائق وكان الحكم المطعون فيه قد خلص في حدود سلطة محكمة الموضوع في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها الى أطراح طلب الطاءن احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات وفائه بدين النزاع لان ما قدمه من مستندات لا يفيد حصول السداد ولا يجعل هذا الطلب منتجا في الدعوى فان النعى عليه بما تقدم يكون في غير محله .

( نقض مدنى ١٩٨٧/٦/١٥ - الطعن رقم ١٤٣٣ لسنة ٥٢ ق )

## القسم الرابع - تسبيب الأحكام

### أولاً - القصور

٧٠٥ - لمحكمة النقض ان تراقب محكمة الموضوع في تكييفها للأفعال الصادرة من الطاعنة بأنها خطأ أو غير خطأ - مناط السلوك الذى يتحقق به ركن الخطأ - عدم تعرض الحكم للخلاف وحسنه رغم تعلقه بمسألة أولية يتوقف على الفصل فيها وصف سلوك الطاعنة بأنه خطأ أو غير خطأ قصور في التسبيب وخطأ في تطبيق القانون .

البين من التحقيقات الادارية المودعة ملف الدعوى والتي عول عليها الحكم المطعون فيه وأقام قضاءه على ما استخلصه منها ، أن الطاعنة رفضت اصدار شهادة أداء الخدمة العامة لابنة المطعون عليه لعدم استكمالها مدة هذه الخدمة ، وأن رئيس الطاعنة رأى أن الامر يتعلق باستيفاء بسيط بشأن المدة يمكن للطاعنة استكمالها مع وحدة الخدمة العامة وطلب منها اصدار الشهادة ، غير أنها أصرت على الرفض فكلف موظفا غيرها ببحث الامر وانتهى الى أنه ليس هناك ما يمنع من تحرير الشهادة لاحتمال تردد ابنة المطعون عليه على مقر الادارة في أيام الغياب ، فقام الاخير بتحريرها وتسليمها الى الابنة المذكورة ، وأن الادارة القانونية بالمنطقة انتهت الى أن اصدار هذه الشهادة يعد مخالفة تستوجب مساءلة من حررها لما كان

ذلك وكان لخدمة النقض أن تراقب محكمة الموضوع في تكييفها لارتفاع  
الصادرة من الطاعة بأنها خطأ أو غير خطأ ، وكان امتناع الطاعة عن  
إصدار شهادة الخدمة العامة لابنة المطعم عليه لا يعتبر انحرافاً عن  
السلوك الواجب يتحقق به ركن الخطأ في جانبها إلا إذا كان امتناعها عن  
تحرير الشهادة بغير حق لاستيفاء المصلحة مدة الخدمة عملاً وهو الأمر  
الذي كان محل خلاف بين الطاعة ورئيسها والمرطف الذي حرر الشهادة  
 وإدارة الشئون القانونية ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم  
يعرض لهذا الخلاف ولم يحسمه رغم تعلقه بمسألة أولية يتوقف على  
الفصل فيها وصف سلوك الطاعة بأنه خطأ أو غير خطأ ، فإنه يكون قد  
أخطأ في تطبيق القانون وعابه القصور في التسبيب مما يوجب نقضه لهذا  
السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

( نقض مدنى ١٩٨٤/١١/٧ - الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٥٣ ق )

٧٠٦ - وصف الأفعال التي وقعت من المضرور في الحادث الضار  
وأسس عليها قاضى المردوع اشتراكه فيه هو من التكييف الذى تراقبه  
محكمة النقض - إذا لم يبين الحكم وجه الخطأ المنسوب للمضرور ودليله  
ودوره في أحداث الضرر ، فإنه يكون قاصر البيان وشابه قصوره في  
التسبيب .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان ما يراه قاضى الموضوع  
من إثبات مساهمة المضرور فى الفعل الضار لتوزيع المسؤولية بينه هو ومن  
اشترك معه فى أحداث الضرر متعلقاً بختم الواقع فى الدعوى ولا رقابة  
عليه فيه لمحكمة النقض إلا أن وصف الأفعال التى وقعت من المضرور فى  
الحادث الضار وأسس عليها اشتراكه فيه هو من التكييف الذى تراقبه  
هذه المحكمة ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه  
أنه قدر التعويض المحكوم به على أساس مساهمة المضرور فى أحداث  
الضرر مجتزئاً القول بأن الظروف الملائمة تقيد مشاركة خطأ مورث  
الطاعة ( المضرور ) مع خطأ تابع المطعم ضده فى وقوع الحادث ، دون



أن يبين وجه الخطأ المنسوب للمضور ودليله ودوره في أحداث الضرر فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان لما يترتب على هذا التجهيل من تعجيز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون وبالتالي يكون قد شاب قصور في التسبب مما يوجب نقضه .

( نقض مدنى ١٩٨٥/١٠/٢١ - الطعن رقم ٢٣١٢ لسنة ٥١ ق )

٧٠٧ - لمحكمة الموضوع أن تقضى بتعويض اجمالى عن الاضرار التي حاققت بالمضور - شرط ذلك - اذا قدم طالب التعويض دليلا على احدى عناصر التعويض ورات المحكمة اطراح هذا الدليل وتقدير التعويض على خلافه فيتعين أن تبين سبب ذلك والا كان حكمها مشروبا بالقصور .

وان كان لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تقضى بتعويض اجمالى عن الاضرار التي حاققت بالمضور الا أن ذلك مشروط بأن تبين عناصر الضرر التي قضت من أجله بمسدا التعويض وأن تناقش كل عنصر منها على حدة وتبين وجه أحقية طالب التعويض فيه أو عدم أحقيته ، وإذا قدم الطالب دليلا على أحد هذه العناصر ورات اطراح هذا الدليل وتقدير التعويض على خلافه كان من المتعين عليها أن تبين سبب عدم أخذها به والا كان حكمها مشروبا بالقصور . لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم الابتدائى انه أقام قضاءه بالتعويض على تطابق المقدار المدعى به مع مقدار فرق السعر الذى تحمله الطاعن نتيجة خطأ الشركة المطعون ضدها وقد اعتمد الحكم فى ذلك على فاتورة الشراء التى قدمها الطاعن لاثبات هذا الفرق واذا كان الحكم المطعون فيه قد اطرح هذا المستند وتمد الى تقدير التعويض تقديرا جرافيا يقل عما يدل عليه دون أن يبين سبب عدم أخذه بهذا المستند وأقام قضاءه فى خصوص الضرر الذى قضى من أجله بهذا التعويض على ما أورده فى مدوناته من أن الضرر « يتمثل فيما فاتته « الطاعن » من كسب واضطراره للشراء من السوق بسعر أعلى من ذلك المتفق عليه . . . » وهو ما لا يصلح فى بيلان العنصر المكونة قانونا لهذا الضرر والتي يجب ان تدخل فى حساب التعويض ، اذ

خلا من مناقشة اختلاف السعيرين ومقدار الفرق بينهما الذى اتخذه أساسا للتضاء بالتعويض فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسبب بما يوجب نقضه .

( نقض مئى ١٢/١/١٩٨٥ — الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٥٠ ق )

٧٠٨ — عدم بيان فحوى الاوراق التى استخلص منها الحكم حصيرل تفاسخ ضمنى لعقد الهبة ووجه دلالتها فى هذا الصدد يعيه بالقصور فى التسبب .

يبين من الحكم المطعون فيه انه « اقام قضاءه بالغناء حكم محكمة اول درجة ورفض دعوى الطاعنة على سند من ان الثابت من تقرير الخير والملف الخاص بعقار النزاع وجود مكاتبات عديدة من مجلس مديرية جرجا بأن العقار أصبح غير صالح للاستعمال كمدرسة من وجوه كثيرة وعدم تنفيذ ما اشير به من تشكيل لجنة لجرد محتوياته وتسليمها لعمدة الناحية وترك العقار فى وضع يذ المطعون ضدهم مدة طويلة دون اتخاذ اجراء لطردهم منه مما يفيد حصول تفاسخ ضمنى للعقد الصادر بها لمجلس مديرية جرجا واستعادة المطعون ضدهم ملكيته بانتفاء الغرض الذى وهب من أجله طبقا للشرط الوارد بالاقرار المقدم منهم والمشار اليه فى بعض تلك المكاتبات ، وذلك فى حين أن الثابت بالاوراق ان مظهر ذلك الاقرار وجد خلوا منه مما لا يعرف معه مضمونه ، لا كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين بذلك المصدر الذى استقى منه عدم صلاحية عقار النزاع للاستعمال فى الغرض الذى وهب من أجله وفحوى الاوراق التى استخلص منها حصول تفاسخ ضمنى لعقد الهبة ووجه دلالتها فى هذا الصدد ، فانه يكون معيبا بالقصور فى التسبب مما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

( نقض مئى ١٧/٦/١٩٨٦ — الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٥٢ ق )

٧٠٩ - لا يعد قصورا مبطلا للحكم اغفال المحكمة الرد على دفاع  
ظاهر الفساد .

المقرر في قضاء هذه المحكمة - ان اغفال الحكم الرد على دفاع لا  
يستند الى أساس قانوني صحيح لا يعد قصورا مبطلا له ، وكان الثابت  
من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٦١٥ سنة ٥٠ ق مدنى كلى سوهاج  
المرفوعة من المطعون ضدها الاولى على المطعون ضدها الثانية وعلى  
مورثها والمطعون ضدهم من الثالثة للاخيرة وعلى مورث الطاعنين - والمرفق  
بالاوراق - انه قطع في أسبابه المرتبطة بمنطوقه ان حيازة مورث المطعون  
ضدهم من الثانية للاخيرة - البائع لمورث الطاعنين - للمنزل محل النزاع  
كانت حيازة وقتية بصفته وكيلًا عن المطعون ضدها الاولى ولا تؤدي الى  
التملك وان صفة الحيازة لم تتغير الا من تاريخ تصرفه بالبيع لمورث  
الطاعنين ، وكان هذا الحكم حجة على الطاعنين ، لما كان ذلك وكانت الدعوى  
الراهنة بثبوت الملكية قد رفعت في سنة ١٩٦٧ فان المدة من تاريخ صدور  
الحكم المذكور في ١٩٦٦/٥/٣١ حتى تاريخ اقامة الدعوى الماثلة لا يكتمل  
للطاعنين بها تقادم تملك ، فان ادعائهم باكتساب ملكية المنزل محل  
النزاع بوضع اليد المدة الطويلة ، يكون دفاعا ظاهر الفساد ولا على الحكم  
المطعون فيه ان التفت عن تحقيقه ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على  
غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٧/١/٢٩ - الطعن رقم ١٠٦١ لسنة ٥١ ق )

٧١٠ - يكون الحكم مشوبا بالقصور اذا التفت عن التحدث عن مستند  
هام قدمه الخصم وتمسك بدلالته على صحة ما يدعيه .

المقرر في قضاء هذه المحكمة انه متى قدم الخصم الى محكمة الموضوع  
مستندا هاما متمبكا بدلالته على صحة ما يدعيه ، والتفت الحكم عن  
التحدث عنه مكتفيا بالاشارة اليه مع ما قد يكون له من أثر في قضائه ،  
فانه يكون مشوبا بالقصور ، وان الاقرار غير القضائي ، وان كان لا يعتبر  
حجة قاطعة على المقرر ، الا انه يخضع لتقدير محكمة الموضوع ، لهذه  
المحكمة بعد تقدير الظروف التى صدر فيها وملايسات الدعوى أن تعتبره



دينياً ، أو مبدأً ثبت بالكتبه . مجرد قرينة ، كما ان لها الا تأخذ به أصلاً دون معقب على تقديرها في ذلك متى بنى على أسباب سائفة ، لما كان ذلك : وكان الثابت أن الطاعن قدم الى محكمة الاستئناف اقراراً مؤرخاً ٢٠/٢/١٩٧٤ بشأن تأجير شقة النزاع مفروشة للمطعمون ضده ، متضمناً بعض البيانات المتعلقة بهذا التأجير وهذا الاقرار موقع عليه من الطاعن برصفه مؤجراً والمطعمون ضده بصفته مستأجر لهذه الشقة ، وكان هذا الاخطار محرراً في اليوم الثاني لتحرير عقد الايجار سند الدعوى ، ويعد في ذاته اقراراً غير قضائي ، واذ اغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا المستند رغم ماله من دلالة ، ونو أنه عني بفحصه وأخضعه لتقديره ، فقد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، ومن ثم فانه يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقضه لهذا السبب دون ما حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

( نقض مدنى ١٩٨٧/٢/١٩ - الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٥٠ ق )

٧١٠ مكرر - تعويل الحكم على ما قرره الخبير في مسألة قانونية دون ان يقول كلمته فيها هو منه خطأ في تطبيق القانون وقصور يعيبه .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان تعويل الحكم على ما قرره الخبير في مسألة قانونية دون ان يقول كلمته فيها هو منه خطأ في تطبيق القانون وقصور يعيبه . واذ كان الثابت ان الطاعنين قد تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأنهم قدموا للخبير المنتدب مناصراً لعقود عرغية تثبت قيام مورثة المطعمون ضده الاول ببيع مساحة من أرضها يبلغ مقدارها ٣٠٠ م<sup>٢</sup> وهو دفاع جوهري قد يتغير به - ان صح - وجه الرأي في الدعوى وكان الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع واكتفى في ذلك بالاحالة الى تقرير الخبير الذى كان قد اطرح تلك العقود على سند من انها لم تقدم الى محكمة اول درجة وانما صور ضوئية لم تقدم أصولها بما يعد من الخبير فصل في مسألة قانونية ممتنع عليه فان هذا الحكم يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون قد عابه القصور بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

( نقض مدنى ١٩٨٧/٢/١٩ - الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ٥٢ ق )

## ثانياً - الفساد في الاستدلال

٧١١ - إذا أقام الحكم قضاءه على قرائن متساندة دون أن يبين أثر منها في تكوين عقيدة المحكمة فإن فساد أحداها يؤدي بالدليل المستند من - ساندها - مثال .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا أقام الحكم قضاءه على قرائن متساندة دون أن يبين أثر كل منها في تكوين عقيدة المحكمة فإن فساد أحداها يؤدي بالدليل المستند من تساندها وإذا كان الحكم المطعون فيه استدلالاً على تزوير العقد بالتوقيع عليه ببصمة الختم بقرائن متساندة أحداها إقامة مورثة المطعون ضدها عند كبرها لدى مورث الطاعنين وكانت هذه القرينة لا تؤدي إلى ما استخلصه منها الحكم إذ أن مجرد تلك الإقامة تؤدي بذاته لثبوت هذا التزوير فإن استدلال الحكم بها يعيبه بالفساد في الاستدلال بما ينهار معه الدليل المستند منها ومن باقى القرائن التي ترددها ويوجب نقضه في قضاائه في التزوير وفي الحكم الصادر في الموضوع ترتب عليه .

( نقض مخنى ١٩٨٥/١١/٢١ - الطعن رقم ٢٠٦٧ لسنة ٥٢ ق )

٧١٢ - استخلاص الحكم من أقوال الشهود ما لا يحتمله مدلولها يعيبه بالفساد في الاستدلال .

يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدعوى على سند من انتهاء الشيوع في ملكية الاطيان التي تدخل ضمنها المساحة المباعة المشروع فيها بقوله « وحيث أنه لما كان يبين للمحكمة من الاطلاع على محاضر أعمال خبير الدعوى المنتدب أن شيخ البلدة مسعد ابراهيم مطاوع وجيران اطيان النزاع أن الملاك المشتاعين قاموا بتأجير نصيب كل منهم في هذه الاطيان لمستأجرين مدة أكثر من ثلاثين سنة ، ومعنى ذلك أن الشركاء على الشيوع حازوا على الشيوع جزءاً مفرزاً من المال الشائع مدة خمس عشرة سنة فإنه يفترض قانوناً عملاً بالمادة ٨٤٦ من القانون

المدنى ان ثمة قسمة مهايأة مكانية بين الشركاء على الشيوع قد تمت وأن هذه القسمة انقلبت الى قسمة نهائية بمرور مدة خمس عشرة سنة فاذا ما أضيف الى ما تقدم أنه اتضح من تقرير الخبير أن المستأنف ضدها الاولى ( الطاعنة ) وضعت يدها على نصيبها في المال الشائع مفرزا حسبما اتضح من المعاينة انتهى قام بها وأن هذا الجزء المفرز يبعد عن الاطيان المباعة من المستأنف ضدها الثانية ( المطعون ضدها الاولى ) للمستأنفين ( المطعون ضدهم الثلاثة الاخيرين ) موضوع دعوى الشفعة بمعنى أن الاطيان وضع يده المستأنف ضدها الاولى غير مجاورة لاطيان المشفوع فيها ، ومن ثم لا يحق لها أخذها بالشفعة بعد أن تبين للمحكمة أن قسمة المهايأة المكانية تنقلب قانونا الى قسمة نهائية متى مضى عليها مدة خمس عشرة سنة » ولما كان مفاد هذا الذى أورده الحكم أنه استخلص من أقوال شيخ البلدة والجيران أمام الخبير انتهاء حالة الشيوع في الاطيان بحصول قسمة مهايأة بين الملاك المشتاعين انقلبت الى قسمة نهائية بانقضاء خمس عشرة سنة ، وكان الثابت من محاضر أعمال الخبير التى سمعت فيها أقوال هؤلاء أنهم أجمعوا على أن الاطيان الداخلة ضمنها المساحة المشفوع في بيعها كانت تؤجرها عائلة الحريرى للغير ولا يعرفون وضع يد كل مبيع أفراد هذه العائلة على الاطيان قبل بيع تلك المساحة منها للمطعون ضدهم الثلاثة الاخيرين ولم تتضمن أقوالهم ما يفيد استقلال كل من الطاعنة والمطعون ضدها الاولى بالانتفاع بجزء مفرز من هذا المال الشائع مدة خمس عشرة سنة ، فان الحكم يكون قد مسخ بذلك أقوال هؤلاء الشهود واستخلص منها مالا يحتمله مدلولها : لما كان ذلك وكان ما استطرده اليه الحكم من أن الخبير قد اثبت في تقريره ما اتضح له عند اجراء المعاينة من وضع يد الطاعنة على جزء مفرز من الاطيان يبعد عن أطيان النزاع لا يدل بذاته على ما استخلصه منه الحكم من قيام قسمة مهايأة انقلبت الى قسمة نهائية قبل حصول البيع المشفوع فيه في ١٥/٧/١٩٧١ ، فإنه يكون معيبا بالفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لنبحث باقى أسباب الطعن .



٧١٣ - يلزم لصحة الحكم سلامة استنباطه للنتائج التي أقام عليها قضاءه من مقدماتها التي استخلصها من وقائع الدعوى وان تكون أسبابه كافية يتبين منها وجه الراى الذي أخذ به وجعله أساسا لقضائه - مخالفة ذلك - قصور .

يلزم لصحة الحكم سلامة استنباطه للنتائج التي أقام عليها قضاءه من مقدماتها التي استخلصها من وقائع الدعوى ، وان تكون أسبابه كافية يتبين منها وجه الراى الذي أخذ به وجعله أساسا لقضائه لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى قد قضى فى دعوى الطاعن برفضها وفى دعوى المطعون ضدها بطرد الطاعن لانتهاه عقد استجاره شقة النزاع مفروشة ، ولم يكن الحكم قد تنبىه الى تنازل المطعون ضدها عن التمسك بسند هذا التأجير وأقام الحكم المطعون فيه قضاءه بتأييد ذلك الحكم على قوله « ان المحكمة تستخلص من كل ذلك أن المستأنف ( الطاعن ) وقد عجز عن اثبات ما ادعاه من أنه يستأجر عين النزاع بصفة دائمة من المستأنف عنينا ( المطعون ضدها ) باعتبارها سكنا خاليا ، فان طلبه الزام المستأنف عليها بتحرير عقد ايجار له عن هذه العين يكون قائما على غير أساس من الواقع أو القانون وتكون يده على هذه العين يد غاصب ، سواء كان هناك عقد بتأجير هذه العين مفروشة وانتهت مدة هذا العقد أو لم يكن هناك عقد من هذا القبيل من الاصل » فانه يكون قد رتب على مجرد عجز الطاعن عن اثبات دعواه ، اعتبار دعوى المطعون باستجاره العين مفروشة بموجب عقد انتهت مدته ثابتة ، واعتبار الطاعن غاصبا ، مع ان هذه النتيجة لا تستقيم لمجرد عجز الطاعن عن اثبات دعواه ، وانما تستلزم ثبوت واقعة التأجير المفروش وانتهاء مدة العقد ، وهو ما لم يحصله الحكم بأسبابه ، فيكون مشربا فضلا عن الفساد فى الاستدلال بالقصور المبطن له ، والذي يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن على ان يكون مع النقص الاحالة .

٧١٤ - إذا كان الذى أقام عليه انحكم قضاءه هو استئناف قضى فانه لا يصلح اساسا لقيامه ويكون مشوباً بالفساد في الاستدلال .

لما كان الثابت من مطالعة صحيفه الاستئناف المقام من المضمون ضدها اشتمالها على بيان المحكمة المرفوع امامها الاستئناف اذ تضمنت تكليف اطاعن بالحضور أمام محكمة استئناف الاسكندرية التى رفع أمامها ، فان مؤدى ذلك ان الدفع المبدى منه بصفة أصلية يبطلان صحيفة الاستئناف استنادا الى ما ورد بصورتها المعلقة من تكليفه بالحضور أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية يكرن في واقع الامر دفعا يبطلان الاعلان قصد به تأييد الدفع المبدى منه بصفة احتياطية باعتبار الاستئناف كان لم يكن لعدم اعلانه بصحيفة اعلانا صحيحا خلال الميعاد المقرر بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات ؛ لما كان ذلك وكان انحكم المطعون فيه قد أورد في هذا الخصوص قوله انه « ولئن كانت الصورة المعلقة قد تضمنت تحديد محكمة الاسكندرية الابتدائية بدلا من محكمة استئناف اسكندرية فان المحكمة ترى أن مجمل مدلول بيانات هذه الصحيفة يؤدى حتما الى تحديد محكمة استئناف اسكندرية لنظر الدعوى اذ تضمنت الصحيفة الاشارة بمصدرها الى رقم الدعوى ... عمال كلى المستأنف حكما وعرضت لوتائع الدعوى ... ومنطوق الحكم الصادر فيها وأفصحت عن أن الصحيفة مقدمة طعنا على هذا انحكم بعد أن تحدثت أيضا عن قضاء محكمة أول درجة وعرفت الصحيفة بأنها صحيفة استئناف لحكم رقم . . . عمال كلى كما تصدرت الصحيفة ذكر رقم الاستئناف ... وهى ارقام وبيانات الطعون المتاصرة على الاستئناف العائى دون الاستئناف الجزئى ومدنيل هذه البيانات لا يغيب عن علم المستأنف باعتباره محاميا بالنقض ولا يوقعه في حيرة جدية ولا يؤدى الى تشكيكه فى المحكمة المرفوع اليها الاستئناف وتنتهى المحكمة من كل ذلك الى أن تحديد محكمة اسكندرية الابتدائية بالصورة المعلقة هو خطأ مادي لا يترتب عليه بطلان الصحيفة . لما كان ذلك وكان ثبت ان ايداع صحيفة الاستئناف قلم الكتاب تم في ٢٩ / ٦ / ١٩٨١ واعلنت للمستأنف عليه قانونا تاريخ ٧ / ٧ / ١٩٨١ ومن ثم فقد تم الاعلان

خارج المواعيد المقررة فيكون الدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن بدوره في غير محله « وكان هذا الذي أقام عليه الحكم قضاؤه هو استنتاج ظني لا يدرج أساسا لقيامه ، ذلك أن الإشارة في الصورة المعلنة من صحيفة الاستئناف الى رقم الدعوى أمام المحكمة الابتدائية ووقائعها والحكم الصادر فيها وكذا تضمينها أنها مقدمة طعننا في هذا الحكم بطريق الاستئناف ورقم هذا الاستئناف وأسبابه لا يفيد بطريق اللزوم تيقن الطاعن باعتباره محاميا أمام محكمة النقض من أن الاستئناف قد رفع فعلا أمام محكمة الاستئناف ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه فساد في الاستدلال بما يوجب نقضه .

( نقض مدني ١٩٨٧/٦/٢٨ — الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٥٢ ق )

### ثالثا — الخطأ في الاسناد

٧١٥ — يعترى القصور الحكم اذا بنى قضاؤه على ما يخالف الثابت بالأوراق .

أن الثابت من العقد المحرر بين الطرفين في ١٩٧٦/٧/٥ والمرفق صورته بملف الطعن والذي كان تحت نظر محكمة الاستئناف أن البند السادس منه تضمن أن قيمة الكمية المتعاقد عليها من زهور المبابونج — ١١٢٥٠ جنيه دفعت الشركة المطعون ضدها — منها للطاعن — عند التعاقد عربونا قدره ٦٠٠٠ جنيه واعتبر توقيعه على العقد بمثابة توقيع باستلام العربون ، ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن بنى قضاؤه بالزام الطاعن برد مبلغ تسعة آلاف جنيه قيمة العربون المدفوع ومثاله على قوله « وحيث ان الثابت من الاطلاع على العقد المؤرخ ١٩٧٦/٧/٥ أن عبده محمد عبد الله قد التزم بتوريد المبابونج بسعر الطن ٧٥٠ جنيه وانه استلم من المستأنف — الشركة المطعون ضدها — مبلغ تسعة آلاف جنيه كعربون وأن عبده محمد عبد الله هو الذي رجع وعدل عن تنفيذ التزامه ومن ثم يلتزم بدفع قيمة العربون وقدره تسعة آلاف جنيه ومقدار مثله



طبقا لما نص عليه في البند السابع من العقد واعمالا للمادة ١٠٣ من القانون المدني ، اذ أن رد العربون ومثله ليس تعويضا عن الضرر ومن ثم لا يجوز تخفيضه » ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يتضمن اية اشارة الى الاقرار الذي استند اليه الحكم الابتدائي المشار اليه بوجه النعى كما انه لا يتضمن احالة الى هذا الحكم سواء بالنسبة للوقائع للأسباب ، فمن ثم فإنه يكون قد بنى قضاءه على ما يخالف الثابت بالعقد المبرم بين الطرفين مما حجبته عن بحث حقيقة الفرق بين مبلغ العربون الثابت فعلا بالعقد وبين مبلغ التسعة الاف جنيه الذي انتهى الى أن الطاعن دفعه كعربون وظروف دفع هذا المبلغ وأثره في تكييف الاتفاق وهو ما يشوب الحكم بمخالفة الثابت في الاوراق والقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

( نقض مدنى ١٨/٢/١٩٨٥ - الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٩ ق )

٧١٦ - يكون الحكم باطلا اذا اقام قضاءه على واقعة لا سند لها في

الاوراق .

لما كان الثابت بصيرة عقد الايجار المؤرخ ١/١٠/١٩٥٢ المرفق بملف الطعن أن الطرفين عينا به أجرة دار السينما المؤجرة بمبلغ ستة عشر ألف جنيه في السنة يختص المكان النصف والنصف الآخر مقبلا ايجار أجهزة التكييف والالات العرض وسائر المنقولات المعدة لاستغلال السينما وكان لاختلاف بين الطرفين على أن ما يخص المكان وحده من هذه الاجرة قد خفض الى مبلغ ١٤٠٠ جنيه طبقا للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ وأن الاجرة كلها لدار السينما المؤجرة شاملة المكان والاجرة والمنقولات أصبحت بعد التخفيض ١٤٤٠٠ جنيه في السنة ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه بتقريره في أسبابه أن أجرة دار السينما أصبحت بعد تطبيق القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ = ٤٤٠٠ في السنة وأن ما يخص أجهزة التكييف والمنقولات من هذه الاجرة مبلغ ٢٢٠٠ في السنة يكون قد خالف الثابت في الاوراق ولما كان

الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مقدار تلك الأجرة على نحو ما اثبتتها في مدوناته معيارا لتقدير مدى ارهاق المظعون ضده بمشروعات الترميمات الضرورية بالعين المؤجرة فانه يكون قد شاب البطلان بقيامه على واقعة لا سند لها في الاوراق بما يوجب نقضه .

( نقض مدنى ١٦ / ١٢ / ١٩٨٥ - اجلس رقم ٧٥٨ لسنة ٥٠ ق )

٧١٧ - لقاضى الموضوع ان يعتمد على القرينة المستفادة من تقرير باطل او مخالف للجراءات القانونية ، بشرط ان تكون هذه القرينة قد تعززت بقرائن او أدلة أخرى وليست الأساس الوحيد التى بنى عليها الحكم .

أن الحكم المطعون فيه قطع بأسبابه المرتبطة بمنطوقه ببطلان الحكم التمهيدى الصادر من محكمة الدرجة الأولى بنبذ خبير . وترتبطا على ذلك فان البطلان يمتد الى تقرير الخبير المنتدب فى الدعوى . ولئن كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن قاضى الموضوع له بحسب الأصل السلطة المطلقة فى استنباط القرائن التى تؤدى الى تكوين عقيدته . فله أن يعتمد على القرينة المستفادة من تقرير باطل أو مخالف للجراءات القانونية بشرط أن تكون هذه القرينة قد تعززت بقرائن ، أو أدلة أخرى وليست الأساس الوحيد التى بنى عليها الحكم . واذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر وأقام قضاؤه بتأييد القرار المطعون فيه على ما استخلصه من تقرير الخبير الباطل باعتباره ورقة من أوراق الدعوى دون أن يعززه بقرائن أو بأدلة أخرى فانه يكون مشوبا بالتصور المبحث مما يتعين معه نقضه دون حاجة لمبحث باقى أوجه الطعن .

( نقض مدنى ٢٢ / ١٢ / ١٩٨٥ - اجلس رقم ٦١ لسنة ٥٥ ق )

٧١٨ - شروط صحة الاحالة على أسباب حكم آخر صدر فى دعوى أخرى .

لما كان يشترط لى تصح الاحالة على أسباب حكم آخر صدر فى دعوى أخرى أن يكون هذا الحكم قد سبق صدوره من نفس الخصوم

ون يكون قد أودع ملف الطعن وأصبح ذلك ورقة من أوراقها يتنازل  
لخصوم في دلالته ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالغناء للحكم  
المستأنف وعدم قبول دعوى الشركة الطاعنة على الحكم الصادر في  
الدعوى رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٥ تجارى كلى الاسكندرية بتصفية شركة  
الخاصة التى كانت قائمة بين شركة غرغنى للاقطان المندمجة فيها  
والمطعون ضده ، والمرفوع عنه الاستئناف رقم ٤٥ لسنة ٣٥ ق المحجوز  
للحكم بذات الجلسة ، ورتب على ذلك عدم جواز المطالبة بدين النزاع  
على استقلال لدخوله في التصفية النهائية لأعمال تلك الشركة لما كان  
ذلك وكانت مدونات الحكم المطعون قد خلت مما يفيد ضم الحكم المشار  
اليه لملف النزاع ليكون تحت بصر الخصوم فيه كعنصر من عناصر الاثبات  
فانه يكون باطلا لقصوره في التسبيب بما يوجب نقضه ، دون حاجة لبحث  
بأقى أسباب الطعن .

( نقض مدنى ١٩٨٥/١٢/٣٠ — الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٥٠ ق )

٧١٩ - استخلاص الحكم من أوراق الدعوى ، واقعة لا تنتجها هذه  
الأوراق يشوبه القصور والخطأ في الاسناد .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان استخلاص الحكم من أوراق الدعوى  
واقعة لا تنتجها هذه الأوراق يشوبه بالقصور وبالخطأ في الاسناد لما كان  
ذلك وكان الواقع في الدعوى أن المطعون ضده قد أقامها بطلب تثبيت  
ملكته لأرض النزاع على سند من اكتسابه لها بوضع اليد المدة الطويلة  
امتدادا لوضع يد سلفه وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بتثبيت  
ملكية المطعون ضده على ما استخلصه من تقرير الخبير المنتدب في الدعوى  
من ثبوت هذه الحيابة له على الرغم مما أثبتته التقرير من أن أرض  
النزاع غير موزوع اليد عليها من أحد منهما فانه يكون مشوبا بالقصور  
في التسبيب فضلا عن الخطأ في الاسناد مما يوجب نقضه لهذا السبب  
دون حاجة لبحث السبب الاول من سببى الطعن .

( نقض مدنى ١٩٨٦/١/٧ — الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٥٢ ق )



## وقت

٧٢٠ - إذا أقام الحكم المطعون فيه نقضاً على مخالفة ثابت في الأوراق فيكون متعين النقض .

لما كان الثابت من حجة وقف الأمير محمد جباري رونيي المؤرخة في أول ربيع الأول سنة ١٢٣٤ هجرية على ما أورده الخبراء في تقريرهم أن أرض المنزل الموقوف ممنوكة لوقف مصطفى جباري الصيرفي وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً بتثبيت ملكية وقف الأمير محمد جباري رونيي لهذه الأرض وما عليها من بناء على أن التقرير المسالك للبيان قد انتهى إلى ملكيته لها فإنه يكون قد بنى على مخالفة للثابت في الأوراق مما يتعين معها نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

( نقض بدني ١٩٨٦/١/٢٨ - الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٠ ق «أحوال شخصية» )

٧٢١ - تستقل محكمة الموضوع بتفسير العقود واستظهار نية طرفيها - شرط ذلك - إحالة الحكم للاستئناف إلى أسباب الحكم الابتدائي مقصود بها الإحالة على ما لا يتناقض وأسبابه الخاصة ولو كانت الإحالة مطلقة .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تفسير العقود واستظهار نية طرفيها هو أمر تستقل به محكمة الموضوع طالما لم تخرج في تفسير العقد واستظهار نية المتعاقدين عن المعنى الظاهر لعباراته وهي في ذلك لا تتقيد بما تفيده عبارة معينة منها وإنما بما تفيده في مجملها - كما أن المقرر أيضاً أن إحالة الحكم للاستئناف إلى أسباب الحكم الابتدائي مقصود بها الإحالة على ما لا يتناقض وأسبابه الخاصة ولو كانت الإحالة مطلقة وإذا كانت محكمة الاستئناف فيما أنشأته من أسباب خاصة بها قد انتهت بسائفاً من تفسيرها للعقد المبرم بين الطرفين والمدعون ضده أن الأخير تعاقد معه بصفته وكيلاً عن زهير محمود حمد وهو تفسير استخلصه من استظهار نية المتعاقدين ويكفي لحيل قضائية في هذا الخصوص وكان الحكم الاستئنافي قد أحال إلى أسباب الحكم الابتدائي - الذي قضى على نفي خلاف ما انتهت إليه محكمة الاستئناف في حصة المدعون ضده في

الوثيقة — غل الأحوال تكون فيما لا يتعرض مع ما انشأته محكمة الاستئناف من أسباب لها ويكون النفي على تحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

١ نقض مدني ١٩٨٦/١٢/٢٥ — الطعن رقم ٨٣٦ لسنة ٥١ ق ١

٧٢٢ — إذا كان الحكم قد بني على واقعة لا سند لها في أوراق الدعوى فإنه يكون باطلاً — التفتات الحكم عن مستندات تمسك الخصم بدلائلها فإنه يكون مشوباً بالقصور .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان الحكم قد بني على واقعة لا سند لها في أوراق الدعوى فإنه يكون باطلاً وأنه متى قدم الخصم إلى محكمة الموضوع مستندات وتمسك بدلائلها فالتفت الحكم عن التحدث عنها كلها أو بعضها مع ما قد يكون لها من الدلالة فإنه يكون مشوباً بالقصور . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف أغفلت الرد على ما تمسكت به الطاعنة أمامها من دلالة أمرى التزينة المؤرخين ١٩٧٩/٥/٢٤ ، ١٩٧٩/٥/٢٦ على أن التعامل بينهما وبين المطعون عليه الأول كان يتم بالكتابة وأن ما ذهبت إليه الخبرة في تقريرها من وجود اتفاق شخصي بينهما على تزويد كمية محددة من الجلود التي مصنع الفزيرة الملاييس الجلدية تلتزم إلتاعته بتعداد ثمنها إليه لا يذكر التي أصل ثابت بالأوراق رغم كونه دفاعاً جوهرياً قد يتغير به . انضح وجه الرأي في الدعوى وعول الحكم المطعون فيه في قضائه بتأييد الحكم الابتدائي على ما خلصت إليه الخبرة ارتكازاً على هذا الاتفاق الشفوي فإنه يكون قد عاره القصور في التسيب وأخل بحقها في الدفاع مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

١ نقض مدني ١٩٨٧/٢/١٨ — الطعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٥٦ ق ١

## رابعاً - الإخلال بحق الدفاع

٧٢٢ - اتسام الطاب بالجدية وانصاف الدفاع بالجوهرية واعراض الحكم عن بحثه وتحقيقه قصور وإخلال بحق الدفاع .

لا كان الحكم الناقض الصادر بتاريخ ١٤/٤/١٩٨١ قد انتهى الى نقض الحكم السابق صدوره من محكمة الاستئناف بجلسة ٢٩/٣/١٩٨٠ على سند من قوله « ولما كانت الطاعة قد دفعت أمام محكمة الموضوع بحقها في حبس العين محل النزاع حتى تستوفي ما دُفعت من ثمن وما انقضت من مصروفات ضرورية أو نافعة وقد حجب الحكم المطعون فيه نفسه عن بحث هذا الدفاع الجوهرى . . . مما يستوجب نقضه لهذا السبب . . . » واذ اعادت محكمة الاستئناف بعد هذا نظر الموضوع فقد نديت بذلك خيراً وكان ان قدم الخبير تقريره منتهياً الى ان عين النزاع لم يرد عليها أية منفعة بسبب المبادئ التى اقامتها الطاعة بالدور العلوى وانما لم تنفق عليها أى مصروفات ضرورية أو نافعة وان الثمار التى جنتها من العين باستعمالها لها هو مبلغ ١٥٢٣.٥٠٠ وانه يخصم هذا المبلغ مما سددته من الثمن وفوائده يكون باقى المستحق لها هو مبلغ ٩٢.٥٠٠ قبل البائنة وورثتها الذين لم يعلموا بقيام عين النزاع على أرض غير مقسمة الا من ١٩/٢/١٩٧٩ تاريخ دفع الدعوى المائلة منهم . وكان ان اعترضت الطاعة على هذا التقرير وما ورد فيه من نتائج وتعميمات في مذكرة دفاعها مقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسة ٦/٢/١٩٨٤ بطلب إعادة المأمورية الى مكتب الخبراء لبحث العناصر التى أوردتها فيها وتصحيح الاخطاء التى شابت التقرير المقدم وذلك على النحو والتفصيل المبين بالمذكرة . والتى وردت فيها بيان المبالغ المستحقة لها قبل البائنة وورثتها طبقاً لنص المادة ٤٤٣ مدنى وهى قيمة الثمن وقت الاستحقاق مع الفوائد وقيمة الثمار التى يشتري بردها والمصروفات النافعة والمصروفات القضائية وتعويض المشتري عما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب واضاعت على نحو ما حكمه الحكم المطعون فيه من دفاعها . انما لا تلتزم برد الثمار عملاً بحكم



المواد ٩٧٨ ٩٨٣ مدلى والمادة ١٣: آتفة الذكر وهي ما خلصت منه الى التصميم على طلب اعادة الامورية لمكتب الخبراء - لما كان ذلك - وكان هذا الدفاع وذلك الطلب جوهريا. ومتسما بالجدية اذ بالرغم من ضيوع فساد ما ذهب اليه الخبير من انعدام اية قيمة للمباني التي انشأتها الطاعنة بعين النزاع وانها لم تنفق عليها اية مصروفات ضرورية او نافعة وان لم تعلم بأن البين تقع بأرض غير مقسمة الا من تاريخ رفع دعواها فان ما انتهى اليه من تقدير قيمة الثمار بمبلغ ١٥٢٣ جنيه و ٥٠٠ مليم والزام الطاعنة به وخضمه من الثمن المدفوع ليصبح يساقي المستحق لها ٩٢ جنيه و ٥٠٠ مليم - لا يقوم بدوره على أساس سائق ولا يوجه دفاع الطاعنة أو يصلح ردا عليه - واذا التفت الحكم المطعون فيه عن كل ما سلف واعرض عن بحثه وتحقيقه مكفيا دون ذلك بمقالة الاطمئنان الى التقرير والاخذ به فإنه يكون معينا بالقصور والاخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه لهذا السبب ولما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

( نقض مدنى ١٩٨٥/١/١ - الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٥٤ ق )

٧٢٤ - محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد استقلا على اوجه دفاع الخصوم مادامت الحقيقة التي اقتنعت بها واوردت دليلا فيها الرد الضمنى المنسقط لها - لا على المحكمة ان تنقض الرد على دفاع ظاهر الفساد .

لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد استقلا على اوجه دفاع الخصوم مادامت الحقيقة التي اقتنعت بها واوردت دليلا فيها الرد - الضمنى المنسقط لها - وكان ما اثبته الخبير بتقريره - الذى عول عليه الحكم في قضائه وقبوع مخالفات من السيارة خلال فترة المطالبة يودى الي ما رتبته عليه من ثبوت استغلال الطاعن للسيارة التي كانت في حوزته وهو ما يكفي لحمل قضاء الحكم المعلنون فيه بالتزامه بمقابل الانتفاع عن هذه الفترة ونفيه الرد الضمنى المنسقط لدفاع انطاعن في هذا الخصوم فإن النفي بهذا الشق يكون جدلا موضوعيا غير جائز اثارته لدى محكمة النقض ، وعن الشق الثانى فإنه

— شـ مجرد الحكم بوقف قرار فصل العامل ليس من شأنه إعادته إلى  
سكن أو استحقاقه للأجر أو الميزات العينية التي كانت مقررة له قبل  
حمله بل يقتصر حقه على التعويض ، وكان الثابت أن المطعون ضدها  
عد خصصت السيارة — لاستعمال الطاعن أثناء عمله لديها وحتى انتهاء  
خدمته ، فإن تمسك الطاعن بأحقاقه في استعمال السيارة بعد انتهاء خدمته  
كأثر للحكم بوقف قرار فصله يكون منه دفاعاً ظاهر الفساد ولا على  
الحكم المطعون فيه إذ أغفل الرد عليه .

( نقض مدني ١٩٨٥/٤١/٢١ بـ الطعن رقم ١٨٠٩ لسنة ٥٢ ق . )

٧٢٥ — يجب على محكمة الموضوع أن تبين بما فيه الكفاية الوقائع التي  
تثبت أركان وضع اليد المكسب أو تنفيها وأن تحجب في أسباب الحكم على  
الدفاع الجوهري الذي يترتب عليه تغيير وجه الرأي في الدعوى — أثر مخالفة  
ذلك — اخلال بحق الدفاع .

— يجب على محكمة الموضوع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —  
أن تبين بما فيه الكفاية الوقائع التي تثبت أركان وضع اليد المكسب أو  
تنفيها ، وأنه يجب في أسباب الحكم على كل طلب أو وجه دفاع يدل على  
لديها ويطلب إليها بطريق الجزم أن تفصل فيه ، إذا كان الفصل فيه  
مما يجوز أن يترتب عليه تغيير وجه الرأي في الدعوى ، إما كان ذلك ،  
وكان البين من الأوقاف أن الطاعن الأول تمسك بعدم تحقيق الخير  
المنتدب وضع اليد على أرض النزاع ومدة وبنية طبعاً ما ورد بمنطوق  
الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٢/٢٤/٢٤ وبالكسب مورثته واليافع لها ملكية  
الأرض المذكورة بوضع اليد عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وطلب  
الأمورية إلى الخبير لتحقيق هذا الدفاع الذي ركن في إثباته أيضاً إلى  
ما ورد بالمستندات المقدمة منه ، وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن  
مشرق هذا اندفاع وعن دلالة تلك المستندات ولم يبين الوقائع التي تنفي  
أركان وضع اليد المكسب للملكية ، وعول في قضائه على ما ورد بتقرير

التحجير المنتدب من أن أرض النزاع في وضع يد البائعين للمطعون عليه الأول لأن المكلفات الخاصة بالعقارات المبينة عليها وجدت باسمه . وهو ما لا يواجه دفاع الطاعن الأول في هذا الخصوص ولا يغني عن تحقيقه لما قد يترتب على هذا التحقيق من تغيير وجه الرأي في الدعوى ، ذلك لأن قيد اسم المطعون عليه المذكور في السجلات التي تعدها الدولة لجباية الضرائب على العقارات لا يدل بذاته على وضع يده أو البائعين له على أرض النزاع ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معنياً بالقضون في التسبب والاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

(١) نقض مدني ١٩٨٦/١/٢ - الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٥١ ق )

٧٢٦- إذا حجب الحكم المطعون فيه نفسه عن تمحيص دفاع جوهرى قد يتغير فيه وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون مشيرياً بالقصور في التسبب .

المقرر في قضاء هذه المحكمة عنى النحو الخالف بيانه - نفاذ التصرف المبرم بعرض بين صاحب الوضع الظاهر والغير حسن النية ، في مواجهة صاحب الحق ، متى كان هذا الأخير قد أسهم بخطئه - سلباً أو إيجاباً - في ظهور التصرف على الحق بمظهر صاحبه مما يدفع الغير حسن النية إلى التعاقد معه للشواهد المحيطة بهذا المركز والتي من شأنها أن تولد الاعتقاد الشائع بمطابقة هذا المظهر للحقيقة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف بهذا النظر ، وجب نفسه عن تمحيص دفاع الطاعنين آنف الذكر للتحقيق من مدى توافر شروط الوضع الظاهر ، وهو دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق التنون وشابه القصور في التسبب مما يستوجب نقضه لهذا السبب ، دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

(٢) نقض مدني ١٩٨٦/٢/١٦ - الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٤ ق )



... تكون الحكم قد خالف الثابت بالأوراق وشسابه القصصير في  
المنسب اذا طرح دفاع الطاعن من ان العقد يخفى رهنا ولم يعطه حقه  
من البحث والتحصيل تأسيسا على خلو عبارات العقد ذاته مما يشير  
الى اخفائه رهنا اذ يتجافى مع منطق الأمور ان تتضمن عبارات العقد ما يدل  
على اخفائه رهنا .

يبين من مدونات حكم محكمة أول درجة أنه التفتت عن اجابة الطاعن  
الى طلبه احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات أن العقد موضوع الدعوى  
ليس بيعا وانما يخفى رهنا مطرحا هذا الدفاع على سند من ان الثابت  
باعتد أنه بيع نهائى ولا تتضمن عباراته ما يشير الى انصراف نية  
المنعذين الى ابرام تصرف آخر ، واذا أيده الحكم المطعون فيه لاسبابه  
أخفاف اليها قوله « ان المستأنف - الطاعن - ذهب أولا في دفاعه الى ان  
الأصلين ملكه فتدبيعت بعقود مشجلة قدمها طالبا ندب خير لاثبات عدم  
ملكته للأطيان المباعه منه للمستأنف ضده الاول - المطعون ضده الاول -  
ثم ادأ به وأمام خير الدعوى يتحول من ذلك الدفاع الى دفاع آخر جديد  
برفضية البيع وبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات دون ان تحتوى الأوراق  
على دليل أو شبهة دليل تستأنده في مدغاه ومن ثم يكون البادى ان قصده  
من ذلك مجرد المثل وأطالة أمر التقاضى الامر الذى لا ترى معه مناسيره  
المستأنف في دفاعه أو اجابته الى طلبه احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات  
مدعه ... » ولما كان هذا الذى أستخلص منه الحكم المطعون فيه عدم  
حدية دفاع الطاعن من أن العقد موضوع الدعوى يخفى رهنا يخالف  
الثبت بالأوراق من تمسك الطاعن بهذا الدفاع أمام محكمة أول درجة  
ويؤكد في اقواله بتاريخ ١٤/١٢/١٩٧٨ أمام الخير المنتدب في الدعوى أى  
بعد ثامتها بحوالى سنة واحدة ، وكان ما أقام عليه حكم محكمة أول  
درجة تحسده واتخذة الحكم المطعون فيه أساسا له من خلو عبارات العقد

داته مملو سير الى اخفائه رهنا لا يملح سببا لأطراج دفاع الطبا عن  
 بهذا لحدود ذ يتجاني مع منطق الأمور ان تتضمن عبارات هذا العقيد  
 ما يدل على اختائه رهنا رغم ما يقترب على هذه الصورة التدايسية التي  
 تعد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تحايلا على القانون من  
 بطلان البيع . لا كان ذلك وكان المجتمعين في هذه الحالة أن يثبتوا بكافة  
 طرق الاثبات القانونية أن العقد لم يكن بيعا وانما هو غش خالف نصوصه  
 ينشئ رهنا . فان الحكم المطعون فيه اذا لم يعط بذلك دفاع الطاعين لحقه  
 من البحث والتحقيق يكون قد خالف الاثبات بالأوراق وثابة القصور في  
 التسبب مما يوجب نقضه .

نقض بدني ١٩٨٦/٥/٢ - الطعن رقم ٢٢ لسنة ٥٣ ق .

٧٢٨ - تعتبر الطلبات الختامية هي العبرة في الطلبات - اعدم اقامة  
 الحكم اعتبارا لتعديل الطلبات والالتماسات عن نسب خير . لبيان مدى احقية  
 الطاعين في الطلبات حسب التعديل الاخير وهو دفاع جوهرى لو صح  
 لتغير به وجه الراى في الدعوى فان الحكم يكون معيبا بالقصور في التسبب  
 والاخلال بحق الدفاع .

لا كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان العبرة في الطلبات التي  
 تقدمت بالحكم بها هي بالطلبات الختامية لا بالطلبات السابقة عليها ،  
 وكان البين من الأوراق أن الطاعين قد عدلا طلباتهما أمام محكمة أول  
 درجة بصحيفة أمنت لمطعون عنيهما بتاريخ ١٩/٤/١٩٨٥ استأفينا  
 طلبيهما بالريع والتسليم على أنهما يمتلكان مساحة ١٥٠٠ م<sup>٢</sup> شائعة  
 في جميع المساحات المبينة بتلك الصحيفة ، غير أن الحكم الابتدائي المؤيد  
 بالحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى دون أن يقيم اعتبارا لتعديل  
 الطلبات آنف الذكر والتفت عن طلب الطاعين بتدبير خبير لبيان مدى  
 أحقيتهما في حثيبيهما حسب التعديل الأخير ، وهو دفاع جوهرى لو صح  
 لتغير به وجه الراى في الدعوى . مما يعيب الحكم المتعرون فيه بالقصور .

١. التسبب والاخلال بحق الدفاع ومخالفة ائثابت بالاوراق ويستوجب  
بنفسه لهذا السبب دون حاجة الى بحث باقى اسباب الطعن .

(نقض مدنى ١٩٨٦/٥/٢١ - الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٥٢ ق )

٧٢٩ - الطلب او وجه الدفاع التى يجب على المحكمة تمحيصها واردة  
عليها في اسباب حكمها .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الطلب أو وجه الدفاع الذى  
يدلى به أمام محكمة الموضوع ويجب عليها أن تمحيصه وتحجب عليه في  
أسباب حكمها هو الذى يطلب اليها بطريق الجزم أن تفصل فيه ، ويكون  
الفصل فيه مما يجوز أن يترتب عليه تغيير وجه الرأى فى الدعوى ، وأن  
محكمة الموضوع غير ملزمة بتكليف الخصوم بتقديم الدليل على أن  
تقيم قضاءها وفقا للمستندات والادلة المطروحة عليها بما يكفى لحمله ،  
لشأن كان ذلك . وكانت محكمة الموضوع قد التفتت عن دفاع الطاعنين  
بصورة عقد البيع لعدم جديته . استنادا الى أنهما لم يبينا ما اذا كانت  
الصورية المدعى بها صورية مطلقة أم نسبية ولم يكثفها عن أدلتها . على  
هذه الصورية وما يستدلان به عليها واكتفيا بالقول بأن العقد يخفى وزاؤه  
عند آخره بين المطعون عليهما الاولى والثانية لصانع المطعون عليها الثالثة  
وهو قول مرسل لا دليل عليه ، فيكون الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه  
على ما يكفى لحمله ويكون النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون والاخلال  
بحق الدفاع على غير أساس .

(نقض مدنى ١٩٨٦/٦/٤ - الطعن رقم ١٩٦٠ لسنة ٥٢ ق )

٧٣٠ - اذا تناول الحكم الدفاع الجوهرى بما لا يصلح ردا عليه فإنه  
يكون مشوبا بالقصور .

الذين من الاوراق ان الطاعنين تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن  
سمع يد المطعون ضده الثانى على ما استولى عليه من عقسرات انزع



لا يستند الى قرار استيلاء ونفث نفس المادة ٣٥ من قانون الطوارئ ، ر.ق. ١٢٦ سنة ١٩٥٨ . واذا كان يبين من استقراء خطاب هيئة امداد وتوزيع نشوات المسلحة الموجه الى الشركة نضعون ضدها الاولى في ٢٢/٢/١٩٥٠ - لتقديم صورته من الطاعنين - انه تضمن ابداء رغبة القوات المسلحة في نفل مصنع النسيج الكائن برقم ١٢ شارع مصنع الطرابيشى با.دراسة لاستخدامه في أغراض المجوهرات الحربية ، دون أن يشير الى باقى العقارات أرقام ١٠ ، ١٤ ، ١٦ ، محل النزاع . وكان الحكم قد أقام قضاء برغض طلب تسليم كافة تلك العقارات لطاعنين على ما أورده بمدوناته من انه « وان كانت المحكمة قد انتبت الى منسخ عقد الايجار المؤرخ ٢٥/١٢/١٩٤٩ في شأن العقارات المؤجرة فيما عدا المصبغة الا انه لما كان الثابت ان القوات المسلحة تشغل الاعيان محل العقد المنسوخ بقرار استيلاء من القائد العام للقوات المسلحة وبعقد ايجار صادر عن نصفها مشتمل من بعض المستأجرين ورثة المرحوم بهجت الحموي ( الطاعنين من الثانى للاخيرة ) فان وضع يد المستأنف عليه الثانى بصفته ... على الاعيان يستند الى سبب قانونى » ، فان هذا الذي قرره الحكم لا يكون قد واجه دفاع الطاعنين في شأن عدم صدور قرار بالاستيلاء على العقارات من السلطة المختصة ، كما لم يتحقق مما اذا ان كان المطعون ضده الثانى بصفته قد استولى على العقار الوارد بخطاب القوات المسلحة المشار اليه أم جاوزها الى غيرها من باقى العقارات المقول بانه استأجرها شائعة من باقى الطاعنين ، كما اغفل الحكم الرد على ما تمسك به الطاعنون من ان وضع يد المطعون ضده الثالث انما يستند الى عقد ايجار صادر له من باطن الشركة التى حلت محلها المطعون ضدها الاولى في ١١/٢/١٩٥٩ ، بما لا يصلح سندا يحتج به قبلهم ، واكتفى الحكم بالاشارة في مدونته الى ان عقد الايجار الاخيرى المؤرخ ٢٥/١٢/١٩٤٩ - قد انسخ باتفاق طرفيه فيما عدا المصبغة المؤجرة للمطعون ضده الثالث دون ان يكشف عن سنده من حيث الواقع أو قانون في استثناء هذا الجزء من ضمن المؤجرة محل النزاع بما لا يصح ردا على دفاع الطاعنين المشار اليه ، وهو دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، الامر الذى

يشوبه بالقصور ويوجب نقضه بهذا السبب دون حاجة الى بحث بساقي  
أسباب الطعن .

( نقض مدني ١٨/١٢/١٩٨٦ - الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٤٩ ق )

٧٣١ - الدعوى بصحة ونفاذ العقد هي دعوى موضوعية - مناطها -  
مقتضاها - ما يتسع له نطاقها - حسب المحكمة ان يدفع امامها بالتقادم حتى  
يتعين عليها بحث شرائطه القانونية ، فاذا التفتت عن تنازل هذا الدافع  
الجوهري فان حكمها يشوبه القصور المبطل واخلال بحق الدافع .

ان الدعوى بصحة ونفاذ العقد - وعلى ما جرى به قضاء هذه  
المحكمة - هي دعوى موضوعية تستلزم ان يكون من شأن البيع موضوع  
التعاقد نقل الملكية وهو ما يقتضي ان تبحث المحكمة فيها موضوع العقد  
وصحة البيع وتتحقق من استيفائه الشروط اللازمة لانعقاده وصحته  
ويتسع نطاقها لكل ما يثار من اسباب تتعلق بوجود العقد أو انعدامه  
وبصحته أو بطلانه ومنها أنه صوري صورية مطلقة ، فمن شأن هذه  
الصورية ان صحت ان ينعدم بها وجود العقد قانوناً وهو ما يحول دون الحكم  
بصحته ونفاذه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق ومن مدونات  
الحكم المطعون فيه أن الطاعنة الثالثة دفعت بصورية عقد البيع المؤرخ  
١٩٦٥/٩/١٠ الصادر من مورث الطاعنات الى الطاعنة الاولى . كما  
تمسكت بتملكها العين المبيعة بالتقادم المكسب وبذلك على ذلك بقرائن  
ساقتها طالبة تحقيق هذا ادفاع ، وكان من المقرر ان حسب المحكمة أن  
يدفع امامها بالتقادم حتى يتعين عليها بحث شرائطه القانونية ، فان من  
شأن هذا الدافع بشقيه - فيما لو ثبت - ان يتغير به وجهه الرأي في  
الدعوى اذ ان مؤداه عدم وجود عقد البيع المؤرخ ١٩٦٥/٩/١٠ المشار  
اليه وتملك الطاعنة المذكورة للمساحة المبيعة فيه بالتقادم ، واذا كانت  
محكمة الموضوع قد التفتت عن تناول هذا الدافع الجوهري بما يقتضيه  
من البحث ووقفت منه عن حد قولها بانه قول مرسل فان هذا الذي بنت  
عليه قضاءها برفض تحقيقه : لا يصح ردا لهذا الدافع . لما كان ما تقدم ،

فإن الخصم يطعن فيه يكون معيبا بشئ مبطر، وإحالة بحق الدفاع وهو ما يوجب نقضه لهذا السبب ودون حجة لتعرض بباقي أسباب الطعن .  
نقض مدنى ١٨ / ١٢ / ١٨١٦ - ضمن رقم ١٢٨٨ لسنة ٥٢ ق ١

٧٢١ - ينعين على محكمة الموضوع أن تبين في حكمها ما يبرر رفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يجوز إثباته بشهادة الشهود والا تان حكمها معيبا بالقصور في التسييب والاخلال بحق الدفاع .

وإن كانت محكمة الموضوع وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة غير مبرمه بوجه الخصوم إلى ما يطلبونه من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يجوز إثباته بشهادة الشهود إلا أنها ملزمة إذا رفضت هذا الطلب أن تبين في حكمها ما يسوغ رفضه والا كان حكمها معيبا بالقصور في التسييب والاخلال بحق الدفاع وإذا كان البين من الأوراق أن الطاعن قدم أمام محكمة الاستئناف مذكرة طلب فيها إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أنه عاد إلى العمل بالمؤسسة بعد انتهاء البعثة وأن الأخيرة عدلت في ذلك نسحين عن إصدار مجلة (آخر لحظة) وعن شراء الماكينة موضوع تدريب البعثة المخصصة لإصدار هذه المجلة، وغسلته من عمله لديها بسبب رفضه الموافقة على شراء صيفقة من الحبر الفاسد وإن الحكم المطعون فيه لم يواجه طلب التحقيق واقتصر على القول بأن الطاعن لم يقدم دليلا على غسله تعسفيا وإن ما قاله الطاعن في هذا الخصوص جاء مرسلا بلا دليل دون أن يفسح للطاعن طريق إثبات دفاعه وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى فإنه يكون معيبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .  
نقض مدنى ٢٥ / ٢ / ١٨١٧ - ضمن رقم ١٨١٢ لسنة ٥١ ق ١

٧٢٢ - اغفال الحكم بحث دفاع أده الخصم يترتب عليه بطلان الحكم إذا كان هذا الدفاع جوهريا وهؤثرا في النتيجة التي انتهت إليها المحكمة إذ يعتبر هذا الاغفال قصورا في أسباب الحكم الراقعية .

لما كان محضر الاعلان من المحررات الرسمية التى أسبق القانون



الحجية المختصة على ما دون بها من أمور بإشراف محرريها في حدود مهمته  
 • لم يتبين تزويرها • وكان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن  
 اغفل الحكم بحث دفاع أبدأه الخصم يترتب عليه بطلان الحكم إذا كان  
 هذا الدفاع جوهريا ومؤثرا في النتيجة التي انتهت إليها المحكمة • اذ يعتبر  
 ذلك الاغفال قصورا في أسباب الحكم الواقعية بما يقتضى بطلانه ، وهؤدى  
 ذلك أنه اذا طرح على المحكمة دفاع كان عليها أن تنظر في أثره في الدعوى  
 فان كان منتجا فعليها أن تقدر مدى جديته حتى اذا ما رأته متسما بالجدية  
 مضت الى فحصه لتقف على أثره في قضائها فان لم تفعل كان حكمها  
 قاصرا • وكان الثابت بالأوراق ان الطاعن تمسك أمام محكمته أول درجة  
 والاستئناف ببطلان اعلانه بالصورة التنفيذية من الحكم الغيابى الصادر  
 ضده في ١٩٨٤/٤/٢٤ لانه لا يقيم بالعنوان رقم ٢٣ شارع محمد أيمن  
 المتفرع من شارع على عبد العزيز بمنشية جبريل بالمعادي والذي وجه  
 اليه ذلك الاعلان وذلك على هذا الدفاع بالشهادة الصادرة من هيئة البريد  
 من أنه لم يتسلم الاخطار - بان صورة الحكم المعانة له سلمت لجهة  
 الادارة - بسبب عدم اقامته في ذلك العنوان • وكان من شأن هذا  
 الدفاع - لو فطنت اليه المحكمة - ما قد يتغير به وجه الراى في الدعوى  
 اذ مؤداه أن الطاعن لم يعلن بالحكم الغيابى اعلانا صحيحا فيظل ميعاد  
 المعارضة فيه قائما • وكانت محكمة الموضوع قد التفتت عن تناول هذا  
 الدفاع الجوهرى بما يقتضيه من بحث واكتفت في التقرير بصحة الاعلان  
 في ذلك العنوان • بأن الطاعن لم يطعن عليه بالتزوير • رغم ان بيان اقامة  
 المعان اليه بورقة الاعلان من البيانات التي يحزرها المعان ولا يباشرها  
 المحضر التائم بالاعلان فلا يستلزم المجادلة في صحته الطعن فيه بالتزوير •  
 لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه وقد اتخذ من تقريره بصحة ذلك  
 الاعلان سندا في تأييده الحكم الابتدائي برفض معارضة الطاعن فانه  
 يكون مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التيسيب بما يستوجب  
 نقضه •

## خامساً - التناقض

٧٣٤ - ماهية التناقض المبطل للحكم - حجية الذم في المسألة الكلية الشاملة ووحدة الموضوع لا تمنع من نظر الدعوى الثانية عند اختزاف الخصم عن الدعوى الاولى - مناط الحجية المطلقة للحكم الجنائي .

المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التناقض المبطل للحكم هو الذي تتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو ما يكون واقعاً من أسبابه بحيث لا يفهم منه على أى أساس قضت المحكمة بما قضت في منطوقه . وكان من المقرر أيضاً أن حجية الفصل في المسألة الكلية الشاملة ووحدة الموضوع لا تمنع عن نظر الدعوى الثانية متى كان الخصمان غيباً مختلفين عن الدعوى الاولى ولن الحجية المطلقة للحكم الجنائي قاصرة على ما فصل فيه في الدعوى الجنائية - وكان فصله لازماً - بثبوت الفعل ونسبته الى فاعله - لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه التزم هذا النظر فيما ذهب اليه من أن الحكم الصادر في الدعوى المدنية التي رفعت أمام المحكمة الجنائية قبل قائد السيارة لا يكون له ثمة حجية تمنع من نظر الدعوى المدنية الماثلة المرغوة قبل شركة التأمين - لاختلاف الخصوم في الدعويتين وهو ما انتهى منه الى القضاء بالغاء الحكم الابتدائي القاضي بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بحكم الجنحة ودون ما تعارض بين ذلك وبين ما قرره في أسبابه من انتفاء مسؤولية قائد السيارة عن الحادث أخذاً بما للحكم الجنائي من حجية مطلقة فيما قضى من براءة مما استند اليه بتأنيده على أنه لم يرتكب ثمة خطأ . هذا الى أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى قبل الشركة المطعون ضدها - وعلى ما سلف بيانه في الزد على السبب السابق على أن أوراق الدعوى قد حلت من الدليل على أن - السيارة المؤمن عليها كانت أداة الضابط وبالتالي عدم تحقق مسؤولية مالكها - خارس الشيء أو قيامها أساساً

قبله - وهو ما يستقيم به الحكم صحيحا ومستويا على أسبابه ويفضى  
النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٥/١/٢٩ - الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٥١ ق )

٧٣٥ - يعيب الحكم قيامه على واقعة مستخلصة من مصدر لا وجود  
له - أو موجود ولكنه مناقض لما أثبتته أو غير مناقض ولكن من المستحيل  
عقلا استخلاص الواقعة منه - ماهية التناقض الذى يفسد الحكم .

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحكم يكتنزون  
معنى إذا بنى على واقعة استخلصها من مصدر لا وجود له أو موجود  
ولكنه مناقض لما أثبتته ، أو غير مناقض ولكن من المستحيل عقلا استخلاص  
تلك الواقعة منه وأن التناقض الذى يفسد الحكم هو ما تتماهى به الأسباب  
بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه ، أو يكون واقعا في أسبابه  
بحيث لا يمكن منه أن يفهم على أى أساس قضى الحكم بما قضى به في  
منطوقه لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه إلى  
ما استخلصه من عقد البيع والإيصالات المقدمة من الطاعن من أن الطاعن  
كان يستأجر القدر المبيع قبل شرائه له وأنه سدد عنه الأموال الأميرية  
حتى عام ١٩٧٦ وسلم المطعون ضدها قسائم السداد خصما من الأجرة  
والتي أن الكشف الرسمى الثابت به دين الأموال الأميرية وأن شمل كل  
تكليف مورث البائنة إلا أنه ليس خاصا بالقدر المبيع إذ تم الوفاء بما  
يتخصه من تلك الأموال وكان ما استخلصه الحكم وبنى عليه قضاءه يتفق  
مع أصله الثابت بالأوراق وبنى على أسباب سائغة مؤدية إلى ما انتهى  
إليه من أن الاطيان المبيعة غير مثقلة بالدين الذى يتم الإيداع مشروطا  
بالوفاء به لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد صادف صحيح  
القانون عندما لم يقتد بالإيداع المشروط واعتبره غير مبرىء لخدمة الطاعن  
ولا ينال من ذلك ما ادعاه الطاعن من اقرار المطعون ضدها بأنها كانت  
مدينة بمبلغ ٩٠ جنيها متأخرات وأنها قامت بسدادها إذ أن مؤدى -



اعمال هذا الاقرار ان صح وجوب التسليم بتمام الوفاء بالمتأخرات وهو ما يضحى به النعى على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٥/٥/٢١ ب الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٥٢ ق )

٧٣٦ - لا يكون ثمة تناقض بين ما انتهى اليه الحكم فى اسبابه من رفض الاستئناف والقضاء فى منظوقه بتأييد الحكم المستأنف للقاضى بقبول المنفع بسقوط الدعوى بالتقادم .

لما كان الحكم بقبول الدفع بالتقادم أو تأييد الحكم القاضى بذلك هو قضاء فى أصل الدعوى ينقضى به بالالتزام مما يتساوى فى نتيجته مع القضاء برفض الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد بأسبابه قوله « وحيث انه متى كان ما تقدم وكانت الشركة المستأنفة لم تقدم دليلا فى الاوراق يساندها فيما ذهبت اليه فى أسباب استئنافها ومن ثم ترى المحكمة ان الاستئناف اقيم على غير سند سليم من صحيح الواقع أو القانون متعين الرفض ومن حيث انه لما كان الحكم المستأنف قد قضى بسقوط الحق فى الدعوى بالتقادم وهو والرفض سراء . ومن ثم تقضى المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . . . » فانه لا يكون ثمة تناقض بين ما انتهى اليه فى أسبابه من رفض الاستئناف والقضاء فى منظوقه بتأييد الحكم المستأنف الذى بقبول الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم ويكون النعى على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٥/١٢/٢١ ب الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٥٢ ق )

٧٣٧ - الإبهام أو الغموض أو التناقض فى التسبب يطل الحكم - يجوز للحكم ان يحيل فى أسبابه الى ما يعتبر مكملا له من الاوراق المودعة ملف الدعوى - شرط ذلك :

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الإبهام أو الغموض أو التناقض فى التسبب يطل الحكم ، اذ يعجز محكمة النقض عن مراقبة ضحة تطبيق القانون على الواقع المعروض على محكمة الموضوع ، ولئن كان يجوز للحكم

ان يحيل في أسبابه الى ما يعتبر كملا له من الاوراق مودعة ملف الدعوى ،  
الا أن شرط ذلك أن يكون المصدر المحال عليه غير متناقض فيما اثبت به  
من وقائع . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في منطوقه  
بالزام الطاعن بتسليم المطعون ضدها المنقولات الواردة بالمحضر رقم  
٥٤٥٧ سنة ١٩٨٢ إداري-روض-الفرج في حين ان الثابت بمطالبة المحضر  
المذكور المرفق بحافظة المطعون ضدها أمام محكمة أول درجة أنه تضمن  
بياناً للمنقولات وردت بأقوال وكيل المطعون ضدها ، وأن هناك بياناً آخر  
اثبتته فحقيق الشرطة في المعاينة التي أجراها بذات المحضر غير مطابقة  
للبيان الأول . وكان الحكم قد اقتصر في أسبابه على الإشارة اجمالاً الى  
التزام الطاعن بتسليم المطعون ضدها المنقولات الواردة بالمحضر المذكور ،  
وذلك على الوجه المبين بمنطوق الحكم باعتباره المصدر الذي استقى  
منه مفردات هذه المنقولات دون تحديد ماهيتها رغم تناقض مما ورد  
بشأنها بالمحضر الأمر الذي يتعذر منه تعيين ما يلتزم الطاعن بادائه الى  
ضدها ، مما يعيب الحكم بالتناقض والغفوض بما يستوجب نقضه في هذا  
الخصوص نقضاً جزئياً .

( نقض مخي ١٩٨٥/١٢/٢٥ - النطن رقم ٢٤٣ لسنة ٥٦ ق )

#### ٧٢٨ - ماهية التناقض الذي يعيب الحكم .

التناقض الذي يعيب الحكم هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه  
المحكمة - ما تتماهى به الأسباب ويعارض بعضها بعضاً بحيث لا يبقى  
بعداً ما يمكن حمل الحكم عليه أو لا يمكن منه فهم الأساس الذي أقام  
الحكم عليه قضاؤه ، ولما كان المبدأ القانوني الذي أورده الحكم المطعون  
فيه للفرقة بين انعقاد الأيجار وبين الانتفاع بالعين المؤجرة كآثر للعقد ،  
ولإيضاح التباين بين عدم انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة وبين تركه  
لها ، إلا يتعارض مع تطبيقه لهذا المبدأ الذي تعارض فيه لواقعة انتفاع  
المطعون ضده بالعين المؤجرة وإنتهى فيه الى انه لازال يتردد عليها منجزاً  
عملاً خاصاً ، ولواقعة الترك التي خلص فيها الى ان الاوراق قد خلت مما

يؤكد اقتراف قصد المطعون ضده الى احداث الترك ، هذا الى ان ما انتهى اليه الحكم من ان الشركة التي تكونت بعد ابرام عقد الايجار لم تكن هي السبب في الايجار وما رتبته على ذلك من ان صفة المستأجر لا تدور وجودا وعدما مع الشركة لا يتعارض مع ما ذهب اليه الحكم من ان قيام شركة بين الطرفين - في تاريخ لاحق لعقد الايجار - ادى الى وجرد معاملات مالية بينهما ، وما رتبته على ذلك من ان سداد الطاعن للاجرة من حسابه الخاص لا يعنى انتهاء المطعون ضده للايجار أو تنازله عنه لشريكه الطاعن باعتبار ان حساب الشركة تشمل سداد حصة المطعون ضده في الاجرة ، وبالتالي فان النعى بالتناقض يكون على غير أساس . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يقطع في أمر انقضاء الشركة أو تجديد نشاطها ، ولم يبين قضاءه على قيام المطعون ضده بدفع حصته في الاجرة بعيدا عن الشركة ، ومن ثم فان النعى عليه لعدم تبيان سنده فيما لم يقيم عليه قضاءه يكون بدوره على غير أساس .

( نقض مبنى ١٢/٥/١٩٨٧ - ضمن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق )

### سادسا - ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل

٧٣٩ - يجوز تسبيب الحكم بتبني أسباب حكم آخر سبق صدوره بين الخصوم ومقدم في ملف الدعوى - شرط ذلك - اثر الفاء الحكم بأى طريق من طرق الطعن .

وان كان يجوز تسبيب الحكم بتبني أسباب حكم آخر سبق صدوره بين الخصوم ومقدم في ملف الدعوى وذلك بالإحالة عليه ، الا ان شرط ذلك الا يكون هذا الحكم قد النى ، اذ ان انفاء الحكم بأى طريق من طرق الطعن يجرده من كل أثر قانوني ويصبح شأنه شأن الاوراق العادية التي تقدم في الدعوى ، فكما انه لا يجوز تسبيب الحكم بالإحالة على ما تضمنته ورقة من الاوراق التي يقدمها الخصم ، كذلك لا يجوز تسبيب الحكم بالإحالة الى حكم صدر بين الخصوم وقضى بعد ذلك بنقضه .



لما كمل ذلك وكان البير من مدونات الحكم المطعون فيه ، اذا تقي في موضوع الاستئناف برفضه وتأيد الحكم المستأنف ، قد اكتفى في تأسيس قضائه بالإحالة على الحكم الصادر من محكمة استئناف الدرجة بتاريخ ١٩٨٠/٥/٣ بقوله « ومن حيث ان المحكمة بعد ان استعرضت وقائع النزاع ومستندات طرفيه وأوجه دفاعيهما بعد ان احيلت الدعوى من محكمة النقض واقتضت المجال للمناقشة في الموضوع ترى اعتناء أسباب الحكم الصادر من هذه المحكمة ببيئة متغيرة بجلسة ١٩٨٠/٥/٣ تنفي في حدود الموضوع وكذا ما لا يتعارض منها من أسباب حكم محكمة أول درجة المطعون عليه ، اذ احاطت بكل ما اثاره المشتاتون من مطاعن في صحة استئنافهم ومذكرات دفاعهم وخلصت بحق التي أن موضوع الاستئناف ليس له أساس من الواقع أو القانون فتعين الرخص وان الحكم المطعون عليه قد جاء صحيحا وفي محله لا ينقضه أوجه الطعن التي ساقها المستأنفون ، والمحكمة تأخذ هزم الأسباب أسبابا ثانيا تنقض بالاستناد اليها برفض هذا الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف » ، مع ان الحكم الذي احال عليه كان قد نقض في ١٩٨١/١٢/٣١ ، فإن الحكم المطعون فيه يكون خاليا من الأسباب متعينا نقضه دون حاجة الى بحث باقى أسباب الطعن .

(نقض متنى ١٢/١٠١/١٩٨٤ - الطعن رقم ١٣٦٧ : ٤٦٨٤ لسنة ٥٣ ق )

٧٤٠ - محكمة الموضوع أن تلتفت عن المستندات المقدمة من أحد أطراف الخصومة خلال فترة حيز الدعوى للحكم دون ان يكون مضر حاليه بذلك ودون ان يثبت اطلاع خصمه عليها ، كما تلتفت عن المذكرة المقدمة من الخصم بعد انقضاء الاجل المحدد لها .

المقرر في قضاء محكمة النقض انه اذا انعقدت الخصومة باعلان الخصوم على الوجه المنصوص عليه في قانون المرافعات واستوفى كل خصم دفاعه وجيزت الدعوى للحكم انقطعت صلة الخصومة بها ولم يبق لهم اتصال بالدعوى الا بالتدريس الذي تصرخ به المحكمة فتدله بعدم أخذ أطراف الخصومة مستندا في فترة حيز الدعوى للحكم دون ان يكون

مصرحا له فيها بتقديم مستندات ودون ان يثبت اطلاع الطرف الاخر عليه فان للمحكمة ان تلتفت عن هذا المستند كما يكون لها أيضا ان تلتفت عن المذكرة التي يقدمها الخصم بعد انقضاء الاجل المحدد لها . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف قررت في جلسة ١٩٨٠/٤/٢١ تأجيل النطق بالحكم لجلسة ١٩٨٠/٦/٩ وصرحت للخصوم بتقديم مذكرات خلال ثلاثة أسابيع والمدة مناصفة تبدأ بالمستأنف - الطاعن - ثم قررت مد أجل الحكم لجلسة ١٩٨٠/٦/٢٣ فقدم الطاعن مذكرة بدفاعه مؤرخة ١٩٨٠/٥/٥ بعد انتهاء الاجل المحدد لها وأرفق بها حافظة مستندات لم يثبت اطلاع الخصم الاخر عليها ومن ثم فان استبعاد محكمة الاستئناف لتلك المذكرة والمستندات المرفقة بها لا يعيب حكمها بالاخلاق بحق الدفاع حتى ولو كانت قد أجلت حكمها الى جلسة أخرى ، ويكون ما ورد بسبب الطعن على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٥/١/٢١ - الطعن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٥٠ ق )

٧٤١ - بحسب محكمة الاستئناف ان تقيم قضاءها على أسباب تكفى لحمله دون ان تكون ملزمة بتتبع أسباب الحكم الابتدائي والرد عليها .

المستقر في قضاء هذه المحكمة انه بحسب محكمة الاستئناف ان تقيم قضاءها على أسباب تكفى لحمله دون ان تكون ملزمة بتتبع أسباب الحكم الابتدائي والرد عليها ، واذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على ما بين من مدوناته على ما اطمأن اليه من تقرير مكتب الخبراء المنتدب في الدعوى لسلامة الأسس التي اقيم عليها فلا يعيبه ان سكت عن مناقشة الحكم الابتدائي فيما خالفه فيه من عناصر التقدير .

( نقض مدنى ١٩٨٥/١/٢٨ - الطعن رقم ١٣٣٥ لسنة ٤٩ ق )

٧٤٢ - متى اقامت محكمة الموضوع قضاءها على أسباب تسوغه فانها لا تكون من بعد ملزمة بان تورد كل الحجج التي ينل بها الخصوم وتفصيلات دفاعهم وترد عليها استقلالا - حسبها في ذلك .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان محكمة الموضوع ، متى اقامت

قضاءها على أسباب تسوغه ، فانها لا تكون من بعد ملزمة بأن تورد كل الحجج التى يدلى بها الخصوم ، وتفصيلات دفاعهم ، وترد عليها استقالاتها ، لانه فى قيام الحقيقة التى اقتصت بها وأوردت دليلها التعليل الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها . لما كان ذلك وكان مفاد ما قرره الحكم المطعون فيه انه استخلص مما اطمأنت اليه المحكمة من أقوال الشهود بما لها من سلطة فى تقدير الدليل ، أن ما دار بين الطرفين مجرد حوار عن استئجار شقة فى أى عقار يملكه المطعون ضده دون أن يسفر ذلك عن ارتباط سواء بالنسبة لشقة معينة أو شروط تأجيرها بما ينفى قيام التعاقد الذى يدعيه الطاعن ، وكان هذا الاستخلاص سائغا له سنده من الاوراق ومن شأنه أن يؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها الحكم ويتضمن الرد الضمنى المسقط للقرينة التى استدلت بها الطاعن بالشكويين والمستندات التى قدمها والمبينة بسبب النعى ، فان النعى يكون على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٥/١/٢٨ - الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٤٩ ق ١ )

٧٤٣ - اذا كانت مذكرة الطاعن التى قدمها خلال فترة حجز الدعوى للحكم لم تتضمن دفاعا جديدا فان النعى على الحكم المطعون فيه باستبعادها يكون غير منتج .

الثابت من مطالعة مذكرة الطاعن التى تقدم بها خلال فترة حجز الدعوى للحكم أنها لم تتضمن دفاعا جديدا ، بل أنها رددت ما سبق أن أورده فى صحيفة الاستئناف وتناولته الحكم المطعون فيه بالرد عليه ، ومن ثم يكون النعى بهذا السبب - أيا كان وجه الرأى فيه - غير منتج .

( نقض مدنى ١٩٨٥/٢/٢٧ - الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥١ ق ١ )

٧٤٤ - لا يعيب الحكم اغفاله الرد على دفاع غير منتج فى الدعوى .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة الا يعيب الحكم اغفاله الرد على دفاع غير منتج فى الدعوى ، وكان دفاع الطاعن بأنه لم يتسبب فى عدم تسليم السيارة لا يتيح له استعمالها ولا يؤثر فى قضاء الحكم المطعون فيه



بمقابل هذا الانتفاع ، فان هذا اندفاع - بفرض صحته - يكون غير منتج ولا يعيب الحكم اغفاله الرد عليه .

( نقض مدنى ١٩٨٥/١١/٢١ - الطعن رقم ١٨٠٩ لسنة ٥٢ ق ١ )

٧٤٥ - لا يعيب الحكم المطعون فيه ان يعتنق اسباب الحكم الابتدائى ويحيل عليها - بشرط ذلك .

لا يعيب الحكم المطعون فيه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان يعتنق اسباب الحكم الابتدائى ويحيل عليها دون اضافة متى كان فيها ما ينفى عن ايراد اسباب جديدة . واذا كان الحكم المطعون فيه قد احال على اسباب حكم محكمة الدرجة الاولى بعد ان صرح بالاخذ بها واعتبارها بمثابة اسباب لحكمه ، فانه لا يكون باطلا ، ويكون النعى على غير اساس .

( نقض مدنى ١٩٨٥/١٢/٢٤ - الطعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٥٠ ق ١ )

٧٤٦ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير عمل الخبير والاخذ بنتيجته محمولا على اسبابها دون التزام بالرد استقلالا على ما يوجه اليها من مطاعن اذ ان اخذها باسباب التقرير ما ينفى صحة هذه المطاعن .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير عمل الخبير والاخذ بنتيجته محمولة على اسبابها دون التزام عليها بالرد استقلالا على ما يوجه اليها من مطاعن لأن في اخذها بها ما يفيد انها وجدت في اسبابها ما ينفى صحة هذه المطاعن ، ولما كان الحكم المطعون فيه انتهى الى تأييد الحكم الابتدائى استنادا الى ما اطمأن اليه من تقرير الخبير الذى انتدبته المحكمة من وصف لحالة العقار وأن فيه شروخا طولية وعرضية وتاكل وتلف بالعروق - الخشبية انظمة للسقف وهبوط شديد بالارضيات وتداعى بالسلم وفورات المياه - وأنه تجب لهذه الاسباب ازالته حتى سطح الارض لخطورته حفاظا على الارواح والاموال اذ لا يجدى فيه اصلاح أو ترميم فانه يكون قد خلاص الى نتيجة محمولة على اسباب

نبرها وتتضمن الرد الضمنى المسقط لما يناهضها مما يركن اليه  
مطاعن في دفاعه ، وذلك في حدود السلطة التقديرية للمحكمة في الموازنة  
ما بين الادلة المقدمة اليها والاخذ بما تطمئن اليه واطراح ما عداه ، ويكون  
هذ السبب للنمى في حقيقته جدلا موضوعيا في تقدير محكمة الموضوع  
للدليل الذى أخذت به بغية الوصول الى نتيجة أخرى مما لا تجوز اثارته  
أمام محكمة النقض .

( نقض مدنى ١٩٨٦/١/٦ — الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٥٠ ق )

٧٤٧ — لا يلتزم الحكم المطعون فيه الا بذكر الاسباب التى اقتضت تعجيل  
التعويض المقضى به وما عداه يعتبر مؤيدا وتبقى اسباب الحكم الابتدائى قائمة  
بالنسبة له .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه متى كان الحكم المطعون فيه قد  
اقتصر على تعديل مبلغ التعويض المقضى به فلا يكون ملزما الا بذكر  
الاسباب التى اقتضت هذا التعديل وما عداه يعتبر مؤيدا وتبقى أسباب  
الحكم الابتدائى قائمة بالنسبة له واذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون  
فيه انه قد أبان أسباب القضاء بتعديل التعويض المقضى به بالنسبة  
للاضرار التى لحقتهم بسبب الاصابات وجسامتها — فانه يكون قد بنى  
على أسباب سائغة ويكون النمى عليه بالقصور فى غير محله .

( نقض مدنى ١٩٨٦/٣/٣٠ — الطعن رقم ٢٣٨٩ لسنة ٥٢ ق )

٧٤٨ — لا يعيب الحكم استطراده لتأييد وجهة نظره متى كان هذا  
الاستطراد زائدا عن حاجة الدعوى ويستقيم الحكم ببنونه .

المقرر — فى قضاء هذه المحكمة — أنه لا يعيب الحكم استطراده لتأييد  
وجهة نظره متى كان هذا الاستطراد زائدا عن حاجة الدعوى ويستقيم  
حكم بدونه ، لما كان ذلك وكانت هذه المحكمة قد خلصت فى الرد على  
النمى السابق ان التأجير الحاصل من المطعون ضده الثانى بصفته

للطعن ليس من بين الحالات التي خول المحافظ فيها حق التأجير  
عن ذلك وهو ما التزم به الحكم المطعون فيه بأسباب سائغة تكفي لرد  
قضاءه فإن ما أورده الحكم في مدوناته بعد ذلك تأييدا لرجية نضيد هذه  
من أن نقل الطاعن إلى خارج المحافظة بتاريخ ١٩٨٦/٨/١ ثم إحالته إلى  
المعاش في ٧٦/٨/٢ واستقراره إقامة في البقعة بالمسكن الخاص به  
لا يعمد أن يكون استطرادا زائدا من إبحار عن حاجة الدعوى ويستقيم  
الحكم بدونه، ولا على الحكم المطعون فيه كذلك إن لم يعرض لدفع  
الطاعن القائم على ضرورة عقد الإيجار الصادر من المطعون ضدها الأولى  
لابنتها والمؤرخ ١٩٦٦/١/١١، لأن هذا الدفاع في أي حال وجه الرأي  
فيه - ليس من شأنه تغيير وجه الرأي في الدعوى بعد أن خلص الحكم  
المطعون فيه ضائبا إلى أن التأجير الحاصل للطاعن من المطعون ضده الثاني  
بضئته صدر ممن لا يمكنه ومن ثم يكون الحكم بمنأى من بقالة التصور،  
ويكون النفي على غير أساس.

(ر. نقض مخني ١٩٨٦/٦/٢٥ - الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٢٩ ق ٢)

٧٤٩ - الحكم إذا أقيم على دعامين وكان يكفي بناء الحكم على واحدة  
منها فإن تعييبه في الدعامة الأخرى يكون غير منتج.

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا أقيم الحكم على دعامين  
فإن يكفي بناء الحكم على واحدة منها فإن تعييبه في الدعامة الأخرى -  
إذا كان وجه الرأي فيها يكون غير منتج - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون  
فيه قد أقيم قضاءه على دعامة صحيحة كافية لحمله - على النحو الوارد  
في الرد على السبب الأول من أسباب النفي، فإن تعييبه فيها أو ردة من  
دعائم أخرى مستقلة يكون غير منتج ويكون النفي بهذا السبب غير  
مقبول.

١ نقض مخني ١٩٨٦/١١/١٦ - الطعن رقم ٢٢٧٢ لسنة ٥٢ ق ٢



٧٥٠ - إذا أقام الحكم قضاءه على ما حصلته محكمة الموضوع في نطاق سلطتها التقديرية وله أصل ثابت في الأوراق فإن تعييبه في أية دعامة أخرى يكتن غير منتج - المحكمة غير ملزمة بتكليف الخصوم بتقديم الدليل على دفاعهم أو لفت نظرهم إلى مقتضياته - حسبها في ذلك .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا أقام الحكم قضاءه على ما حصلته محكمة الموضوع في نطاق سلطتها التقديرية وله أصل ثابت في الأوراق فإن تعييبه في أية دعامة أخرى يكون غير منتج ، وأن تلك المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب إعادة الأمور إلى الخير المنتدب أو تعيين خبير آخر في الدعوى متى وجدت في تقرير الخبير السابق ندبه أو في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها ، كما أنها غير ملزمة بتكليف الخصوم بتقديم الدليل على دفاعهم أو لفت نظرهم إلى مقتضيات هذا الدفاع ، وحسبها أن تقيم قضاءها وفقاً للمستندات والأدلة المطروحة عليها بما يكفي لحمله ، وغير ملزمة أيضاً بأن تتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وترد استقلالاً على كل حجة أو قول أثاروه ما دام قيام الحقيقة التي اقتضت بها وأوردت دليلاً فيه الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج ، لما كان ما تقدم وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لانتبائه بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدعوى على أن الثابت من المستندات المقدمة فيها أن العقار محل الدعاوى في تكليف المرحومة فطوم محمد حسب مورثة زينب حسن محمد والمطعون عليهم وأن الدعوى رقم ١٤٥ سنة ١٩٦٦ مدنى الجمالية التي أقامها الاخرون بطلب عدم الاعتداد بالحكم الصادر في الدعوى رقم ه سنة ١٩٥١ مدنى الجمالية سألقة الإشارة فور اعلانهم به - قد انتهت بمحضر صلح مؤرخ ١/٤ سنة ١٩٦٨ أقر فيه الطاعنون بملكية المطعون عليهم لخدمة مورثة في ذلك العقار وباستحقاقهم لنصيب في ثمنه بعد خصم قيمة تكاليف مبان أنشئت فيه ومصاريف التقاضى حسب الانصبة الشرعية وأن هذا الصلح الحق بمحضر جلسة ١/٤/١٩٦٨ واعتبر في قوة السند الزاجب التنفيذ ، وكانت هذه الدعامة سائغة ولها أصلها الثابت بالأوراق وكشية

لحمل قضاء الحكم المطعون فيه ، فان تعييبه في غير تلك الدعامة يكون غير منتج ، ولا على تلك المحكمة اذ هي قضت في الدعوى دون ان تعيد الأمور الى الخبير المنتدب أو تعيد الدعوى الى المرافعة وتكلف الطاعنين بتقديم ما تراه من مستندات ، أو لم ترد على ما تمسكوا به من أوجه ودفاع مناهضة لما انتهت اليه ، ومن ثم يكون هذا النعي برمته على غير أساس .

( نقض مدني ١٠/١٢/١٩٨٦ - الطعن رقم ١٩٦٢ لسنة ٥١ ق )

٧٥١ - بحسب قاضي الموضوع ان يبين الحقيقة التي اقتنع بها وان يقيم قضاءه على اسباب سائفة تكفي لحمله ولا عليه ان يتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم وان يرد استقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه بحسب قاضي الموضوع أن يبين الحقيقة التي اقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائفة تكفي لحمله ، ولا عليه بعد ذلك أن يتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم وأن يرد استقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه مادام قيام الحقيقة التي اقتنع بها وأورد دليلها فيه الرد ضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه خلص الى ضرورة حصول الطاعن على موافقة مجلس الوزراء له بتملك العقارات المبنية موضوع النزاع قبل صدور الحكم في دعوى الشفعة والا كانت دعواه غير مقبولة فلا عليه ان لم يرد على ما رقيده الطاعن من مستندات تأييداً لوجهة نظره بعدم ضرورة الحصول على تلك الموافقة قبل الحكم في الدعوى ومن ثم يكون هذا النعي على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

( نقض مدني ٢٤/١٢/١٩٨٦ - الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٥٢ ق )

٧٥٢ - لا يعيب الحكم ما يكون قد أوردته في أسبابه من مضمون مذكرة غير معلنة للخصم لا تتضمن دفاعا جديدا في الدعوى أو يعول في قضائه على ما ورد بها من دفاع .

ولئن كان لا يجوز للمحكمة - أثناء المداولة - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن تقبل أوراقا أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها ليتسنى له إبداء دفاعه في شأنها ، أعمالا لنص المادة ١٦٨ من قانون المرافعات ، إلا أنه متى كانت المذكرة غير المعلنة للخصم لا تتضمن دفاعا جديدا في الدعوى مما يقتضى إتاحة الفرصة للخصم للرد - عليها أو كان الحكم لم يعول في قضائه على ما ورد بها من دفاع فإنه لا يعيبه ما يكون قد أوردته في أسبابه من مضمون تلك المذكرة ، لما كان ذلك وكان يبين من صورة مذكرة المطعون ضدهما المرفقة بحافظة الطاعنين - المقدمة لمحكمة الاستئناف بتاريخ ١٦/١/١٩٨٠ أنها قدمت بعد الاجل المحدد لتقديم المذكرات ودون اطلاع الخصوم عليها ، إلا أن الثابت من مطالعتها أنها لم تتضمن دفاعا جديدا في الدعوى ، وأذ اقتصر الحكم المطعون فيه على إيراد الطلبات الواردة في ختامها برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، دون أن يعول في قضاءه على ما ورد بها من دفاع ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بالبطلان لعدم استبعاده لهذه المذكرة يكون على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٧/١/٢٢ - انظر رقم ٦٨٢ لسنة ٥٠ ق )

٧٥٣ - إذ ينطوى الحكم على قضاء ضمنى باعتباره نتيجة الحتمية للحكم الصريح فإنه لا يلزم أن يشتمل على أسباب صريحة لحمل القضاء الضمنى عليها .

القرار - في قضاء هذه المحكمة - أن الحكم إذ ينطوى على قضاء ضمنى باعتباره النتيجة الحتمية للحكم الصريح ، فإنه لا يلزم أن يشتمل على أسباب صريحة لحمل القضاء الضمنى عليها ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى أحقية المطعون ضدها في طلب



الاخلاء . استنادا الى أسباب الحكم الابتدائي التي احوال اليها والتي  
تتحصل في ان هذا الطلب سبق اغفاله عند الفصل في الاستئناف رقم ٦٧  
سنة ١٩٧٨ وان سبيل معالجة هذا الاغفال يكون بالرجوع الى ذات  
المحكمة التي اغفلت الفصل فيه دون التقيد في ذلك بميعاد معين ، وانه  
يتمتع تعيب حكما الا بالطعن فيه بطريق الطعن المناسب دون اللجوء  
الى الدعوى الابتدائية بطلب ابطاله ، مادامت المحكمة لم تبين أى وجه  
لانعدام هذا الحكم ، وهى أسباب صحيحة وسائغة وتكفى للرد على طلب  
سقوط الادعاء بالاخلاء ، وتعد قضاء ضمنيًا برفضه ، فلا على الحكم  
ان لم يورد أسبابا مستقلة لهذا القضاء ، ويكون النعى عليه بالقصور في  
التسبيب على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٧/٣/٢٥ - الطعن رقم ١٠٦٥ لسنة ٥٢ ق )

٧٥٤ - لا على الحكم المطعون فيه ان هو اغفل التحدث عن دفاع متجرد  
عن دليله ولم يطرح هذا الدليل امام محكمة الموضوع .

المقرر في قضاء هذه المحكمة انه لا على الحكم المطعون فيه ان هو  
اغفل التحدث عن دفاع متجرد عن دليله ولم يطرح هذا الدليل أمام  
محكمة الموضوع لما كان ذلك وكان الطاعن لم يقدم ما يثبت ان المطعون  
عليهم الثلاثة الأول قد تصرفوا بالتبعية في كامل ما كانوا يملكونه ميراثا عن  
عن والدهم في الأرض التي يقع ضمنها العقار المشفوع فيه - فان النعى  
على الحكم المطعون فيه بما جاء بهذا السبب يكون غير مقبول .

( نقض مدنى ١٩٨٧/٥/٢٠ - الطعن رقم ١٧٣٥ لسنة ٥٢ ق )

## القسم الخامس - في حجية الأحكام

٧٥٥ - الحكم النهائي الحائز لقوة الأمر المقضى يسمى على اعتبارات النظام العام - التزام محكمة الإحالة في هذا الصدد .

يبين من الأوراق أن محكمة الاستئناف قضت بحكمها الصادر في ٢١/٢/١٩٧٧. بقبول الاستئناف رقم ٦ لسنة ٨٧ ق القاهرة شكلا وبرفضه موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف ، وأذ طعن في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٢١ لسنة ٤٧ ق ، واقتصر الطعن على قضاء الحكم في موضوع الاستئناف دون شكله ، ونقض الحكم لأخطأ في تطبيق القانون. في خصوص قضائه في موضوع الاستئناف فإن الحكم بقبول ذلك الاستئناف شكلا إذا لم يكن محلا للطعن قد أصبح بذلك نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى مما يسمو على اعتبارات النظام العام ويمتنع معه على محكمة الإحالة إعادة النظر فيه . لما كان ذلك وكانت محكمة الإحالة وإن عادت وقضت بالحكم المصعون فيه بقبول الاستئناف شكلا رغم سابقة القضاء بذلك في ٢١/٢/١٩٧٧ ، فإن النعمى على هذا الذى تريد إليه قضاء الحكم يكون غير منتج .

( نقض محنى ١٦٨٥/٢/٥ - انطعن رقم ١ لسنة ٥٢ ق )

٧٥٦ - نطاق حجية الحكم الجنائى أمام المحكمة المدنية - للقاضى المدنى بسلطة تأكيد نشوء الضرر من خطأ اتهم وحده دون غيره وله أن يقرر أن المجنئ عليه أو الغير قد اسببهم فى أحداث الضرر - علة ذلك - م ٢١٦ مدنى .

أن النص فى المادة ٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أن يكون للحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية فى موضوع الدعوى الجنائية ببراءة أو بالادانة قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم المدنية فى الدعاوى التى لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها تشوئى ونسبتهما الى فاعلها وفى المادة ١٠٢ من قانون الاثبات على أن لا يرتبط القاضى المدنى بالحكم الجنائى الا فى الوقائع التى فصل فيها هذا

الحكم وكان فصله فيها ضروريا ، مفاده — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الحكم الجنائي تقتصر حجيته أمام المحكمة المدنية على المسائل التي كان الفصل فيها ضروريا لقيامه وهي خطأ المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والضرر ، فاستبعاد الحكم الجنائي مساهمة المجنى عليه في الخطأ أو تقريره مساهمته فيه يعتبر من الأمور الثانوية بالنسبة للحكم بالادانة ، ذلك أن تقرير الحكم قيام هذه المساهمة من المجنى عليه أو نفيها لا يؤثر إلا في تحديد العقوبة بين حديها الأدنى والأقصى ، والقاضي غير ملزم ببيان الأسباب التي من أجلها قدر عقوبة معينة طالما أن هذه العقوبة بين الحدين المنصوص عليهما في القانون ، ومن ثم فإن القاضي يستطيع أن يؤكد أن الضرر نشأ من فعل المتهم وحده دون غيره وأن يلزمه بدفع كل التعويض المستحق للمجنى عليه حتى ولو كان الحكم الجنائي قد قرر أن المجنى عليه أو الغير قد ساهما في أحداث الضرر ، كما أن له أن يقرر أن المجنى عليه أو الغير قد أسهم في أحداث الضرر رغم نفي الحكم الجنائي ثمة خطأ في جانبه ليراعى ذلك في تقدير التعويض أعمالا للمادة ٢١٦ من القانون المدني التي جرى نصها بأنه « يجوز للقاضي أن ينقص مقدار التعويض أو ألا يحكم بتعويض ما إذا كان الدائن بخطئه قد اشترك في أحداث الضرر أو زاد فيه » ، لما كان ذلك وكيان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد التزم بصحيح القانون ويكون هذا النعى لا أساس له .

( نقض مدني ١٦٨٥/٤/٣ — الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٥٥ ق )

٧٥٧ — الأسباب الزائدة عن حاجة الحكم لا تحوز حجية — قضاء حكم الاستئناف بعدم اختصاصه نوعيا بنظر الدعوى وإحالتها إلى قاضي تنفيذ المحكمة المختصة يستقيم بمجرد فصله في كون المنازعة منازعة تنفيذ دون حاجة منه أن يبحث في كونها منازعة وقتية أو موضوعية — الحكم الصادر في منازعة وقتية من قاضي التنفيذ هو حكم مؤقت لا يحسم أصل الحق ولا يحوز حجية في المنازعة الموضوعية في التنفيذ .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حجية الحكم الشرائعي لا تلحق إلا



منصوصه وما ارتبط به من أسباب لازمة إحمل قضائه بحيث ان الأسباب الزائدة عن حاجة الحكم لا تحوز حجية وكان قضاء الحكم رقم ١٨٦ لسنة ١٢ ق استئناف بنى سوف الصادر بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٨ بعدم اختصاصه نوعيا بنظر الدعوى واحالتها الى قاضى تنفيذ محكمة مطاى يستقيم بمجرد فصله فى كون المنازعة منازعة تنفيذ دون حاجة منه ان يبحث فى كونها منازعة وقتية أو موضوعية فان الحكم المطعون فيه اذ التفت عما تريد انيه الحكم المذكور فى تكييف المنازعة بأنها وقتية لا يكون قد خالف القانون . ولما كانت العبرة فى التكييف الصحيح للدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هى بما يطلبه الخصوم وما يطرحوه من واقع وإسناد لها وكانت المطعون ضدها قد افضحت صراحة فى صحيفة الدعوى بأنها تطلب الحكم موضوعيا فى أصل الحق فان الحكم المطعون فيه اذ التزم هذا التكييف وفصل فى موضوع الاستئناف بما يتضمن اختصاصه بنظرها يكون قد التزم صحيح القانون . لما كان ذلك وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان الحكم الصادر فى منازعة وقتية من قاضى التنفيذ هو حكم مؤقت لا يحسم أصل الحق ولا يحوز حجية فى المنازعة الموضوعية فى التنفيذ فان تمسك الطاعن بخجية الحكم المدنى رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٦ مدنى مستأنف المنيا يكون فى غير محله ويكون النعى برمته على غير أساس .

( نقض مدنى ١٤/١١/١٩٨٥ - الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٥٠ ق )

٧٥٨ - الحكم الصادر من القضاء المستعجل فى دعوى اثبات الحال يقيد القضاء المستعجل ويلزم طرفى الخصومة - متى يجوز للخصوم إعادة رفع الدعوى - لا يحوز الحكم حجية امام قضاء الموضوع اذ لا يمس اصل الحق .

ويؤن كان الحكم الصادر من القضاء المستعجل فى دعوى اثبات الحال شأنه شأن باقى الاحكام الصادرة فى الاجراءات المستعجلة تقيد القضاء المستعجل وتلزم طرفى الخصومة بحيث لا يجوز لهذا القضاء

العدول عنها ولا يحق للخصوم إعادة رفعها اليه الا اذا تغير المركز القانوني أو الواقعي الا ان الحكم الصادر من القضاء المستعجل وباعتبار انه لا يمس أصل الحق لا يحوز حجية ألام قضاء الموضوع ، بما يستعصى معه القول بأن الحكم الصادر من قضاء الموضوع خالف حجية حكم نهائي صادر من القضاء المستعجل .

( نقض مدني ١٩٨٥/١١/٢٠ — الطعن رقم ١٦١٣ لسنة ٤٩ ق )

#### ٧٥٩ — الآثار المترتبة على حيازة الحكم لقوة الامر المقضي .

المقرر في قضاء هذه المحكمة انه متى حاز الحكم قوة الامر المقضي فانه يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها وخلفائهم العامين من العودة الى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأية دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم ينسب اثارها في الدعوى الاولى أو أثرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها ، واذا كان الحكم الصادر في الدعوى السابقة والذي أصبح نهائيا قد حسم النزاع بين المطعون ضدهم ومورث الطاعنين في قضاؤه بصحة ونفاذ عقد البيع موضوع الدعوى الصادر من مورثه فيما تضمنه من بيع ٨ ط مشاعا في ٢٤ ط في الاعيان الموضحة بالاوراق ، فان هذا الحكم يحوز قوة الامر المقضي في شأن صحة البيع ونفاذه ويمنع الطاعنين بوضعهم خلفاء عامين لمورثهم الصادر ضده الحكم السابق من النزاع في هذه المسألة في دعوى تالية ، لما كان ما تقدم واذا اعتد الحكم المطعون فيه بحجية الحكم الصادر في الدعوى رقم ٩٧٤ سنة ١٩٧٥ بشأن صحة عقد البيع محل الدعوى والتفت عن طلب الطاعنين احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات انه يخفى وصية فانه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعي على غير أساس .

( نقض مدني ١٩٨٥/١٢/٥ — الطعن رقم ١٥٦٩ لسنة ٥١ ق )

٧٦٠ - لقاضي الموضوع أن يعطى الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح - للقضاء النهائي قوة الامر المقضى فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم - يؤدى ذلك .

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن تكييف المدعى لدعواه تكييفاً خاطئاً لا ينطبق على واقعيتها التى ذكرها فى الصحيفة لا يقيد قاضى الموضوع ولا يمنعه من اعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح كما أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن للقضاء النهائي قوة الامر المقضى فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم ومتى حاز الحكم هذه القوة فإنه يمنع الخصوم فى الدعوى التى صدر فيها من العودة الى المناقشة فى المسألة التى فصل فيها ولو بادلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها أو أثرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها . . . لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ومن مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن كان قد أقام الدعوى رقم ٦١ لسنة ١٩٧٠ عمال كلى بورسعيد ضد الشركة المطعون خندما للحكم بالزامها بأن تؤدي له مستحقاته من العمولة عن المدة من ١/٦/١٩٦٧ وحتى ٣٠/٦/١٩٧٠ وقضى فيها برفضها وتأيد هذا الحكم فى الاستئناف رقم ٧١ لسنة ١٢ ق مأمورية بورسعيد ثم أقام المدعى المائلة ضد ذات الشركة طالبا الحكم له عليها بمبلغ وصفه بالصدقية بأنه مقدار العمولة التى استحققت له كجزء لا يتجزأ من الاجر عن فترة العدوان ولم تصرفه له الشركة ثم عاد وأسبغ عليه بلذكرة التى تضمنت دفاعه وصف التعويض عن الاضرار التى لحقت به بسبب الحرب واذ انتهى الحكم المطعون فيه فى نطاق سلطته الموضوعية الى تكييف الدعوى بأنها مطالبة بياقى مستحقات الطاعن من العمولة المستحقة له عن فترة المطالبة وأورد فى هذا الخصوص قوله « . . . فلا هى تعويض عن اضرار الحرب لأن ذلك النوع من التعويض لا تطالب به الشركة ولا هى مطالبة بمتأخر اجر لان العمولة من ملحقات الاجر . ومتى كان ذلك وكانت العمولة متولدة عن عقد العمل . . . فان سبب الدعوى يكون عقد العمل وتكون الدعوى الراهنة متحدة مع الدعوى موضوع الدفع من حيث



الخصوم والمحل والسبب ، ومن ثم يضير الدفع في محله ويتعين القضاء به بالنسبة الى الفترة من ١٩٦٧/٦/١ حتى ١٩٧٠/٦/٣٠ « فانه يكون قد التزم صحيح القانون في تكييف الدعوى الماثلة وفي قضائه تبعاً لذلك بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها عن هذه المادة . ويكون النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه على غير أساس .

( نقض منى ١٩٨٥/١٢/٢٢ - الطعن رقم ٨٥ لسنة ٤٩ ق )

### ٧٦١ - نطاق حجية الحكم الجنائي امام المحكمة المدنية .

أن النص في المادة ٤٥٦ مَن قُلِّتْ اِلْاِجْرَاءَاتِ الْجَنْائِيَّةِ عَلَى اَنْ « يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالادانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحكمة المدنية في الدعوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائياً فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها الى فاعليها » . . . وفي المادة ١٠٢ من قانون الإثبات على أن « لا يرتبط القاضي المدني بالحكم الجنائي الا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا » . مفاده ان الحكم الصادر في الدعوى الجنائية تكون له حجية ملزمة أمام المحكمة المدنية فيما فصل فيه فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعيين المدنية والجنائية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله فان نصات المحكمة الجنائية بحكم بات في هذه المسائل تعين على المحاكم المدنية ان تعتبرها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكي لا يكون قضاؤها مخالفاً للحكم الجنائي السابق عليه . لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ان المطعون ضدّهما قد تمسكا بحجية الحكم الصادر في الجنبه رقم ١٩٧٧/٧٣ عسكرية قسم محرم بك وقدموا صورة رسمية منه وشهادة من نيابة الاسكندرية العسكرية للتدليل على نهائيته بما فصل فيه من ثبوت الخطأ قبل المتهم وتوافر رابطة السببية بينه وبين الضرر المطالب بالتعويض عنه فنازع الطاعن في صيرورة هذا الحكم باتاً ولم يقدم دليلاً على ذلك . . . وكانت الشهادة المشار اليها بعد أن بينت تاريخ صدور

الحكم بمعاينة المتهم وتنفيذ الحكم عليه من ١١/٥/١٩٧٧ الى ١١/١١/١٩٧٧  
 'ردفت عبارة « وقد أصبح الحكم نهائيا » مما مثاده استنفاد الحكم طريق  
 الطعن فيه بالتماس اعادة النظر وصيورته باتا ، فان الحكم المطعون فيه  
 اذ استخلص ذلك من هذه الشهادة والترم حجية الحكم الجنائي ورتب  
 على ذلك قضاءه بالتعويض ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون  
 ويكون النعى على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٥/١٢/٢٤ — الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٥٢ ق )

٧٦٢ — قوة الامر المقضى صفة تثبت للحكم النهائى — بما لا يمنع من  
 ثبوتها ويوقف حجيته .

١. كانت قوة الامر المقضى صفة تثبت للحكم النهائى ، ولا يمنع من  
 ثبوت هذه الصفة أن يكون الحكم مما يجوز الطعن فيه بطريق النقض وأنه  
 طعن فيه بالفعل ، وكان الثابت من الصورتين الرسميتين للحكمين  
 الصادرين فى الدعوى رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى طنطا وفى الاستئنافين  
 رقمى ١١ ، ١٦ لسنة ٢٣ ق طنطا — المرفقين بأوراق الطعن — أن المطعون  
 ضده رفع دعواه بصفته "الشخصية" وبصفته الشريك المتضامن والمدير  
 المسئول لشركة « طنطا موتورز أبو قريخة وشركاه » مختصا مورث الطاعن  
 بصفته الشريك المتضامن والمدير المسئول لشركة طنطا موتورز الهندسية  
 الشيتى وشركاه » وقد صدر الحكمان الابتدائى والاستئنافى بهاتين  
 الصفتين ومن ثم فان هذين الحكمين يكونان حجة على هذه الشركة الاخيرة  
 فيما فصل فيه ولا يبان من نهائية الحكم الاستئنافى ولا يوقف حجيته  
 الطعن فيه بالنقض مادام لم يقض بتقضه فعلا ، واذ التزم الحكم المطعون  
 فيه هذا النظر فانه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه  
 بالخطأ فى تطبيق القانون على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٦/٥/٢٦ — الطعن رقم ١٣٠١ لسنة ٥٢ ق )

٧٦٣ - الحكم الصادر في دعوى من دعاوى وضع اليد لا يحوز حجية الامر المقضى في دعوى الملكية - مناط المحل والسبب في الدعوى الاولى - مناط المحل والسبب في الدعوى الثانية .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الحكم الصادر في دعوى من دعاوى وضع اليد لا يحوز حجيته الامر المقضى في دعوى الملكية اذ المحل في الاولى هو الحيازة والسبب هو وضع اليد مدة محدودة ، بينما المحل في الدعوى الثانية هو الملكية والسبب وضع اليد مدة أطول ان بنيت الدعوى عليه ، وكان الثابت في الاوراق ان الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٠٩٠ سنة ١٩٥٧ مدنى جزئى الاسماعيلية قد صدر في دعوى منع التعرض وكان التحقق من توافر الشروط القانونية للحيازة المكتسبة للملكية بالتقادم من سلطة محكمة الموضوع لتعلقه بفهم الواقع في الدعوى ، تقدير الدليل فيها ولا رقابة عليها متى كانت أسباب الحكم سائغة وكافية لحمله ، وكان الحكم المطعون فيه قد نفى عن الطاعن توافر الشروط القانونية للحيازة المكتسبة للملكية بالتقادم الطويل بما حصله من تقرير الخبير المنتدب في الدعوى ، ومن أقوال الشهود أمام المحكمة وكان تحصيله سائغا ومستمدا من عناصر تؤدى اليه وهو كاف لحمل قضائه ، فان التمس عليه بهذه الأسباب يكون على غير أساس متعينا رفضه .

بأنقض مدنى ١٨/١/١٩٨٧ - الطعن رقم ٦٠٣ لسنة ٥٢ ق ١

٧٦٤ - النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به لذا يلزم ان يكون صريحا واضحا لا يؤخذ فيه بالظن ولا يقبل التأويل ،

لما كان النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به طبقا للمادة ١٤٥ من القانون المدنى فانه يلزم ان يكون هذا النزول صريحا واضحا لا يؤخذ فيه بالظن ولا يقبل التأويل لا ينطوى عليه من انقضاء الحق الثابت بالحكم ، ولما كان الحكم الابتدائى قد انتهى الى فسخ العقد واخلاء الطاعن ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعتبر قبول المطعون ضدها الاولى الاجرة عن مدة تالية لندور ذلك الحكم - ظل الطاعن فيها شاغلا للمعين -



تنازلا صريحا عن الحتم المذكور وبالتالي عن الحق في اخلاء الطاعن منه لا يكون قد خالف لقانون ولا يعيبه ما استورد اليه تزييدا من ان قبض الاجرة لا يعيد الى الوجود العلاقة الايجارية بعد انقضاءها ويكون النعى على الحكم بهذا لسبب على غير أساس .

( نقض مدني ١٩٨٧/٣/٢٥ - الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٥٥ ق )

٧٦٥ - متى تلحق قوة الامر المقضي بالحكم الجنائي - الحكم الصادر من المحاكم العسكرية لا يكون باتا الا باستنفاد طريق الطعن عليه بالتماس اعادة النظر او بفوات ميعاده .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان قوة الامر المقضي لا تلحق الحكم الجنائي الا اذا كان باتا لا يقبل الطعن عليه بطرق الطعن العادية او غير العادية لاستنفاد طرق الطعن فيه او بفوات مواعيدها ، وان التماس اعادة النظر في أحكام المحاكم العسكرية ، وفقا لقانون الاحكام العسكرية رقم ١٩٦٦/٢٥ يعتبر بديلا عن الضمانات التي كفلها القانون العام عن طريق الطعن بالنقض في أحكام المحاكم العادية بما لازمه ان الحكم الصادر من تلك المحاكم العسكرية لا يكون باتا الا باستنفاد طريق الطعن عليه بالتماس اعادة النظر او بفوات ميعاده ، وان الحكم المطعون فيه قد ركن في اثبات خطأ المطعون ضده الثاني الى الحكم الصادر في الجلسة رقم ١٩٧٨/٩٨ عسكرية أسوان ، دون ان يبحث ما اذا كان هذا الحكم قد صار باتا باعلانه له بعد التصديق عليه ، واستنفاد طرق الطعن عليه بالتماس اعادة النظر او بفوات ميعاده ، رتب على ذلك قضاءه بالتعويض فانه يكون مضميا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

( نقض مدني ١٩٨٧/٣/٢٦ - الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٥٢ ق )

٧٦٦ - مناط الحجية التي تثبت للاحكام ولما ورد بأسبابها وثيق الصلة بالمنطوق .

لا كان مفاد نص المادة التاسعة من قانون الاثبات ان اجراءات

الاثبات لا تعتبر احكاما قضائية ولا تحوز حجية الامر المقضى فيجوز للمحكمة العدول عنها بعد اصداره وقبل تنفيذها واذا هي نفذت كان لها ان لا تتقيد بالنتيجة التي أدت اليها وذلك ما لم تتضمن تلك الاحكام غصلا في حق من الحقوق اذ تكون بذلك حجة فيما فصنت فيه منها ، وكان مناط الحجية التي تثبت للاحكام. ولما ورد باسبابها وثيق الصلة بالمنطوق ان تكون قد فصلت في حق من الحقوق كليا أو جزئيا فصلا جازما غير معلق على احتمال ثبوت أمر آخر اذ لا يبنى القضاء على فروض ، وكان البين من مدونات الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بنذب خير انه لم يجاوز في هذا الخصوص قوله في أسبابه « لما كان تقرير الخير قد ورد قاصرا عن بحث بعض عناصر نشاط المستأنف » . وفي المنطوق « وتكون مهمته تقدير صافي أرباح المستأنف عن ستنى النزاع وتحقيق أسباب طعن المستأنف وبحث ما اغفل الخير السابق بحثه » . مما مؤداه ان الحكم لم يحسم امر في الأساس الذي يبنى عليه حساب الربح محل الضريبة وعناصر تقديره وما اذا كان يراعى في ذلك كافة ما يثيره الطاعن من اعتراضات أم يقتصر على تلك التي سبق ان ابداهها أمام لجنة الطعن بل ترك أمر ذلك الى ما قد تستفر عنه نتيجة اعمال الخير ، والمحكمة هي صاحبة القول الفصل في انزال حكم القانون على ما يتوصل اليه الخير من ابحاث واقعية وبإلتالي فان للحكم التمهيدي لم يتضمن قضاء ذا حجية في هذه المسألة مما يغدو منه هذا الوجه من النقص ولا أساس له .

( نقض مدنى ١٩٨٧/٣/٣٠ - الطعن رقم ١٦٥١ لسنة ٥١ ق )

### القسم السادس - في بطلان الأحكام

٧٦٧ - لا بطلان اذا كان النقص او الخطأ في اسماء الخصوم وصفاتهم

ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى .

أن النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى

لا يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نقصا أو خطأ جسيما مما قصدت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن ترتب عليه بطلان الحكم ، لما كان ذلك وكان ذلك وكان اليين من الاوراق أن محكمة الاستئناف قضت بتاريخ ١٩٧٨/٣/٥ بانقطاع سير الخصومة لوفاة المرحومة سيدة محمد حسن ، وقد عجل السير في الاستئناف وأعلن ورثتها ووردت أسماءهم بالحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٨ بإحالة الدعوى الى التحقيق والذي أحال اليه الحكم المطعون فيه ومن ثم فإن مجرد إيراد اسم سيدة محمد حسن في ديتاجة الحكم المطعون فيه دون ورثتها لا يعتبر نقصا يؤدي الى التشكيك في حقيقة اتصالهم بالخصومة المرددة في الدعوى ويكون هذا النقص في غير محله .

( نقض يمدنى ١٩٨٤/١١/٢٨ ب - الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٥٠ ق )

٧٦٨ - لا بطلان على مخالفة احكام المادة ١٧٩ مرافعات - بشأن توقيع رئيس الجلسة وكاتبها نسخة الحكم الاصلية وحفظها في ملف الدعوى خلال المواعيد المحددة - العبرة بما أثبت بالحكم عند قيام تعارض بينه وبين ما أثبت بمحضر الجلسة - وبسبب جحد ما أثبت بورقة الحكم .

أن المادة ١٧٩ من قانون المرافعات وان نصت على أن توقع رئيس الجلسة وكاتبها نسخة الحكم الاصلية وتحفظ في ملف الدعوى خلال أربع وعشرين ساعة من ايداع المسودة في القضايا المستعجلة وتسبعة أيام في القضايا الاخرى الا أنها لم ترتب البطلان جزاء على مخالفة ذلك ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر في طرح الوجه الاول من الدفع المبدى من الطاعن فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك وكان الاصل في الاجراءات أنها روعيت صحة وعلى من يدعى مخالفتها اقامة الدليل على ذلك ، وكانت العبرة بما أثبت بالحكم عند قيام تعارض بينه وبين ما أثبت بمحضر الجلسة ولا يجوز للخصم أن يجحد ما أثبت بورقة الحكم أو مسودته من بيانات الا بطريق الطعن عليهما بالتزوير ، فإنه لا يجدى الطاعن التمسك بالشهادة الصادرة من قلم الكتاب في



١٩٨١/٧/٨ في اثبات عدم صحة ما أشتئت عليه النسخة الاصلية للحكم الابتدائي من بيان بخصوص صدوره في جلسة علنية وبعد تمام المداولة بين أعضاء الهيئة التي أصدرته ، كما لا يجدي في اثبات أن توقيع رئيس تلك الهيئة على مسودة الحكم جاء لاحقاً على تاريخ النطق به واذ كانت المحكمة لا تلتزم بالرد على ما كان من أوجه الدفاع. ظاهر البطلان فانه لا تثريب على محكمة الاستئناف اذ هي لم ترد على هذين الوجهين ، ويكون النعى في وجوهه الثلاثة على غير أساس .

( نقض مئى ١٩٨٥/٥/٢١ — الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٢ ق )

٧٦٩ — يبطل الحكم اذا تخلف احد القضاة الذين اصدروا الحكم من حضور جلسة النطق به فوقع على مسؤولته وحل غيره محله وقت النطق بالحكم دون اثبات ذلك في الحكم .

أن النص في المادة ١٦٧ من قانون المرافعات على أنه « إلا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا » وفي المادة ١٧٠ على أنه « يجب أن يحضر القضاة الذين اشتتركوا في المداولة ثلاثة الحكم فاذا حصل لاحدهم مانع وجب أن يوقع مسبوذة الحكم » . وفي المادة ١٧٨ على أنه « يجب أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته . . . وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم . . . والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم » مفاده وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — انه اذا تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم من حضور جلسة النطق به فوقع على مسؤولته المستملة على منطوقه وأسبابه وحل غيره محله وقت النطق بالحكم وجب اثبات ذلك في الحكم والا لحقه البطلان . لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على أصل الحكم المطعون فيه أنه يبين في صدره الهيئة التي أصدرته وهي الهيئة التي سمعت المرافعة واشتركت في المداولة والمؤلفة من المستشارين : جميل مصطفى بسيوني ومصطفى بركات وسامح أحمد

محمد - ثم بين في خاتمة الهيئة التي نطقت به وهي ذات الهيئة عدا المستشار مصطفى بركات الذي حل محله المستشار عبد المنعم حسن عند النطق بالحكم كما نوه في خاتمة كذلك بأن المستشار مصطفى بركات الذي حضر المداولة هو الذي وقع على مسودته ، وكان هذا الذي اشتمل عليه الحكم في صدره وخاتمة بيانا وافيا لاسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في المداولة ووقعوا على مسودة الحكم وأصدروه ، فان النعى عليه بالبطلان يكون على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٥/١٢/٢ - الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٥٢ ق )

٧٧. - البطلان يترتب حتما اذا لم يوقع رئيس الجلسة على نسخة الحكم الاصلية - تعد هذه النسخة ورقة رسمية ولا تكتل لها هذه الصفة الا بتوقيع القاضى الذى اصدر الحكم - تعتبر مسودة الحكم ورقة لتحضيره .

اذ نصت المادة ١٧٩ من قانون المرافعات على أن « يوقع رئيس الجلسة وكاتبها نسخة الحكم الاصلية ... » وان كانت لم تترتب البطلان على اغفال هذا الاجراء ، الا أن البطلان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يترتب حتما على عدم توقيع رئيس الجلسة على نسخة الحكم الاصلية ؛ لان هذه النسخة باعتبارها ورقة رسمية لا تكتل لها هذه الصفة الا بتوقيع القاضى الذى اصدر الحكم ، وبطلان متعلق بالنظام العام ، لان الحكم في هذه الحالة يعتبر معدوما ، ومن المقرر كذلك - في قضاء هذه المحكمة أن العبرة في الاحكام هي بالنسخة الاصلية التى يحررها الكاتب ويوقعها رئيس الجلسة . وأن مسودة الحكم لا تعدو ان تكون ورقة لتحضيره . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على النسخة الاصلية للحكم الابتدائى الصادر فى الدعوى رقم ١٦٢٨ لسنة ١٩٧٨ مدنى شمال القاهرة الابتدائية بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٣ - والتي ضمت الى ملف الطعن - وأن رئيس المحكمة الذى اصدر هذا الحكم لم يوقع على الصفحة الرابعة والاخيرة منه والتي شملت المنطوق وجزءا من الاسباب ، فان الحكم المذكور يكون باطلا . وكانت

محكمة الاستئناف قد أصدرت الحكم المطعون فيه وقضت في منطوقه بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف ، فان الحكم المطعون فيه يكون بذلك قد أيد حكماً لا وجود له ، مما يبطله بدوره ويوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة الى بحث باقى أسباب الطعن .

( نقض مدنى ٢٨/٥/١٩٨٦ - الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٩ ق )

٧٧١ - عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلانه - العبرة في الأحكام هي بالنسخة الأصلية التي يوقع عليها رئيس الجلسة - يجب ان يكون الحكم دالاً بذاته على استكمال شروط صحته .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان النص في الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على انه « لا يجوز التمسك بسبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت في الصحيفة ومع ذلك فالأسباب المبنية على النظام العام يمكن التمسك بها في أى وقت وتأخذ المحكمة بها من تلقاء نفسها » يدل على ان لمحكمة النقض أن تثير من تلقاء نفسها الأسباب المتعلقة بالنظام العام والتي لم ترد في صحيفة الطعن مادام الطعن يتسع لها ، ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه وفقاً لنص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ يجب ان يبين في الحكم أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته وأن عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلانه ، كما انه من المقرر في قضاء محكمة النقض ان العبرة في الأحكام هي بالنسخة الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها رئيس الجلسة وانه يجب ان يكون الحكم دالاً بذاته على استكمال شروط صحته بحيث لا يقبل تكملة ما نقض فيه من البيانات الجوهرية من أوراق أخرى الا في حالة وقوع خطأ في اسم أحد المستشارين أو الذين حضروا تلاوة الحكم المطعون فيه فان محضر الجلسة يعتبر مكملًا للحكم في هذا الخصوص . لما كان ذلك وكانت الثابت من مطالعة الصورة الرسمية من النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه أن الهيئة التي تلت منطوقه كانت مشكلة من السادة المستشارين



منير عبد المجيد البشبيشي واسماعيل محمد عبد العزيز وفؤاد جرجس صايب ثم ذيل بعبارة « أما السيد الاستاذ المستشار مصطفى أحمد سليمان الذى حضر المرافعة فقد وقع على مسودة الحكم » واذا كانت هذه العبارة لا تفيد في تحديد أسماء المستشارين الثلاثة من بين من ذكروا الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في إصدار الحكم على ما تقتضى به المادة ١٧٨ من قانون المرافعات السالف الإشارة إليها فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر مشوبا بالبطلان وهو بطلان متعلق بالنظام القضائى نفسه لوجوب حماية هذا النظام من العبث به وتقتضى به المحكمة من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه على أن يكون مع النقض الإحالة .

(نقض مدنى ١٩٨٦/٦/١ - الطعن رقم ١٥١٠ لسنة ٥٠ ق)

٧٧٢ - بطلان الحكم لعدم ابداء النيابة رأيا لا يضافه محله الا اذا طلبت النيابة الكلمة الاخيرة وحيل بينها وبين ما أرادت .

لما كان القانون لم يوجب ابداء النيابة رأيا في كل خطوة من خطوات الدعوى اذا يحمل سكوتها على أنها لم تر فيها ما يغير رأيا الذى سبق ان ابدته ، وكان بطلان الحكم لعدم ابداء النيابة رأيا لا يصادف محله الا اذا طلبت النيابة الكلمة الاخيرة وحيل بينها وبين ما أرادت لما كان ذلك وكان الثابت في الاوراق ان النيابة العامة ابدت رأيا بمذكرة بجلسة ١٩٨٤/٥/٢١ قبل إحالة الدعوى الى التحقيق ولم تطلب ابداء رأيا في المرحلة اللاحقة على اجرائه مما مؤداه انها لم تجد ما تدعو لتغيير رأيا السابق فإن النعى يكون على غير أساس .

(نقض مدنى ١٩٨٦/١٢/١٦ - الطعن رقم ٥٠ لسنة ٥٥ ق «أحوال شخصية» )

٧٧٣ - الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذى ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المردة في الدعوى لا يترتب عليه البطلان .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان المادة ١٧٨ من قانون المرافعات إذ

أرجبت أن يتضمن الحكم بيان أسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم قصدت بذلك التعريف بأشخاص وصفات الخصوم في الدعوى التى يصدر فيها الحكم تعريفاً نافياً للجهالة و اللبس حتى لا يكتنف الغموض شخص المحكوم له أو المحكوم عليه واذ رتب هذه المادة البطلان على النقص أو الخطأ الجسيم فى أشخاص الخصوم وصفاتهم انما عنت النقص أو الخطأ اللذان قد يترتب عليهما التجهيل أو اللبس فى التعريف بشخصه أو الى تغيير شخص بآخر لا شأن له بالخصومة فى الدعوى ومتى كان الخطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التشكيك فى حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة فى الدعوى فانه لا يعتبر نقضاً أو خطأ حسبما مما يترتب عليه البطلان، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه قد رد على دفاع الطاعنة بصفتها مقرر ان الخطأ فى اسمها خطأ مادئ لا يجهل بالخصوم أو الخصومة أو يشكك فى حقيقة اتصال الطاعنة بالخصومة ولا فى صفتها فان الحكم المطعون فيه يكون قد أعقل صحيح القانون ويضحي النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

( نقض منى ١٩٨٧/١/٤ - الطعن رقم ١٢٦٠ لسنة ٥٢ ق )

٧٧٤ - مناط الحكم بالبطلان وفقاً لنص المادة ١٧٥ مرافعات هو ثبوت عدم ايداع مسودة الحكم مشتملة على اسبابه عند الطعن به ولا يكفى اثباتا لذلك الاعتداد بالتاريخ الوارد بالمسودة اذ هو ليس من البيانات اللازمة فيها وغير معدة لاثبات تاريخ ايداعها ولا يفيد بذاته ايداعها فى هذا التاريخ .

أن النص فى المادة ١٧٥ من قانون المرافعات على أنه « يجب فى جميع الاحوال أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم والا كان الحكم باطلا » يدل على أن مناط الحكم بالبطلان فى هذه الحالة ، هو ثبوت عدم ايداع مسودة الحكم مشتملة على أسبابه عند النطق به ، ولا يكفى اثباتا لذلك الاعتداد بالتاريخ الوارد بالمسودة اذ هو ليس من البيانات اللازمة فيها وغير معدة

لأثبات تاريخ ايداعها ، ولا يفيد بذاته ان المسودة قد أودعت في هذا تاريخ ، لما كان ذلك ، ولئن كان الثابت بالاوراق أن مسودة الحكم المطعون فيه المشتملة على منطوقه وأسبابه تحمل تاريخ ١٥/١٢/١٩٨٠ في حين أنه صدر ونطق به في ١٠/١٢/١٩٨٠ الا ان نسخة الحكم الأصلية أثبت في نهايتها البيان التالي موقعا عليه من رئيس الهيئة التي أصدرته « صدر هذا الحكم وتلى علنا يسراى المحكمة بمعرفة الهيئة المبينة بصدره وقد أودعت مسودة الاسباب والمنطوق ملف الإستئناف عند النطق به » ، وهو يكفى للتدليل بوجه قاطع على حصول الايداع في الميعاد المقرر قانونا ، ويكون التاريخ الذى تحمله المسودة هو من قبيل الخطأ المادى بما لا يؤثر على سلامة الحكم ، ومن ثم فإن النعى يكون على غير أساس .

( نقض مدنى ١٦٨٧/١/٨ — الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٥١ ق )

٧٧٥ — لا يلحق البطلان بالحكم الذى مد أجل النطق به لأكثر مما نصت عليه المادة ١٧٢ مرافعات .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان القاعدة التى تضمنتها المادة ١٧٢ من قانون المرافعات لا تعدو ان تكون قاعدة تنظيمية هدف المشرع من ورائها تبسيط الاجراءات والحث على سرعة الفصل فى القضايا وليس من شأن الاخلال بها التأثير على الحكم ومن ثم فلا يلحق البطلان بالحكم الذى مد أجل النطق به لأكثر مما نصت عليه المادة ، فان النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

( نقض مدنى ١٦٨٧/٢/٢٦ — الطعن رقم ٢٥٢٨ لسنة ٥٢ ق )



## دعوى

- أولا — شروط قبول الدعوى .
- ثانيا — تقدير قيمة الدعوى .
- ثالثا — اجراءات رفع الدعوى والتكليف بالحضور فيها .
- رابعا — نظر الدعوى ونطاقها وسببها .
- خامسا — الحضور والغياب .
- سادسا — التدخل والابخال والطلبات العارضة .
- سابعا — ما يعترض سير الخصومة .
- ثامنا — ترك الخصومة وانقضاؤها .

—————



## أولا - شروط قبول الدعوى

٧٧٦ - الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة أحد الخصوم يدفع موضوعى - الأثر المترتب على قبوله - لا يتعلق بالنظام المسام - مناط انقطاع سير الخصومة - مؤدى زوال صفة أحد الخصوم بعدم رفع الدعوى .

أن الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة أحد الخصوم فيها هو فى حقيقته دفع موضوعى يقصد به - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الرد على الدعوى برمتها ويترتب على قبوله أن يخسر المدعى دعواه ، وهو دفع غير متعلق بالنظام العام ، اذ هو مقرر لمصلحة من وضع لحمايته ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بانقطاع سير الخصومة لزوال صفته ، وكان انقطاع سير الخصومة لا يرد إلا على خصومة منعقدة ويقع بحكم القانون على أثر تحقق سببه بعد بدء الخصومة ومن ثم فإن زوال صفة أحد الخصوم بعد رفع الدعوى ليس من شأنه أن يؤدى الى عدم قبولها بل يترتب عليه انقطاع سير الخصومة طبقا لنص المادة ١٣٠ من قانون المرافعات الا اذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم فى موضوعها ، وتستأنف اندعوى سيرها بصحيفة تعلن الى من يقوم مقام الخصيم الذى زالت صفته بناء على طلب الطرف الآخر أو بصحيفة تعلن الى هذا الطرف بناء على طلب الأول ، وكذلك تستأنف الدعوى سيرها اذا حضر الجلسة التى كانت مجددة لنظرها من يقوم مقام من زالت عنه الصفة ويأشر السير فيها وذلك اعمالا لما تنص عليه المادة ١٣٣ من القانون المذكور ، لما كان ما تقدم وكان الواقع فى الدعوى أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة ، فان المجادلة فى هذا الصدد بعد ذلك تكون غير مقبولة ولا يجوز له بالتالى التحدى بهذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

( نقض مدنى ١٩٨٥/٢/٢١ - الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٥١ ق . )



٧٧٧ — يجوز توجيه الدعوى للخصم في شخص وكيله ويكتفى في هذه الحانة أن يكرن أنه م المؤدىل مقررنا باسم المؤكل .

المقرر — في قضاء هذه المحكمة — انه لا يوجد في القانون ما يحول دون توجيه الدعوى للخصم في شخص وكيله ، ويكتفى في هذه الحالة أن أن يكون اسم الوكيل مقررنا باسم المؤكل ، وكان الثابت من صحيفة الدعوى أن الطاعن اختصم شركة التأمين « دورا فاير مارين انشورانس كمبني ليميتد » — المؤمن لديها — ومقرها مدينة اوسكا باليابان في شخص وكيلها في مصر « توكيل المنيا للملاحة » . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي قد استند في قضائه برفض الدفع المبدى من الحاضر عن هذا التوكيل بعدم قبول الدعوى لرغمها على غير ذى صفة — لانتفاء وكالته عن الشركة المذكورة — الى أنه « قد ثبت ان توكيل المنيا للملاحة لم ينكر تلك الوكالة وانه خاطب المدعى — الطاعن — في ٢٠/٣/١٩٧٨ بانه في انتظار قيمة التعويض المستحق له من المؤمنين وسيوافيه به فور استلامه كما وأنه ثابت من وثيقة التأمين المقدمة في الدعوى والمحرة بمعرفة شركة التأمين دورا فاير مارين انشورانس كمبني ليميتد — المطعون ضدها الثانية — انه قد نص فيها على ان المطالبات تدفع في توكيل المنيا للملاحة في بورسعيد كما وان الحاضر عن توكيل المنيا للملاحة قرر أمام الخبير ان المستندات ارسلت الى شركة التأمين وان التوكيل سيقوم باستردادها وتصويرها وتقديمها للاطلاع . . . » واذ قضى الحكم المطعون فيه بالغاء هذا الحكم دون أن يناقش هذه المستندات وبين العلة التي من اجلها استقط دلالتها التي اخذت بها المحكمة الابتدائية : فانه يكون مشوبا بانتقصور بما يستوجب نقضه دون ما حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

( نقض مدنى ١٩/٨٦/١١/٢٤ — الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٥٢ ق )

٧٧٨ — مناط تطبيق قاعدة المصلحة في الدعوى — معيار المصلحة الحقة .

أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان قاعدة المصلحة مناط الدعوى وفق المادة الثالثة من قانون المرافعات تطبق حين البعن بالنقض كما

تطبق في الدعوى حال رفعها وعند استئناف الحكم الذي يصدر فيها ومعيار المصلحة الحقّة سواء كانت حادثة أو محتمة إنما هو كون الحكم قد أضر بالطاعن حين قضي برفض طلباته كلها أو بعضها ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي اذ قضي بعدم قبول تدخل رئيس مجلس ادارة الهيئة الطاعنة بصفته اشخصية في النزاع فانه لا يكون بذلك قد قضي برفض ثمة طلب للهيئة الطاعنة كشخصية مستقلة عن شخص رئيسها وبالتالي ام يضرها في شيء مما تنتقي معه مصلحتها في تعيب هذا القضاء ومن ثم فلا تثريب على الحكم المطعون فيه ان هو لم يرد على اعتراض الطاعنة في هذا الخصوص الامر الذي يغدو معه النعي على الحكم بمخالفة القانون والقصور في التسبيب لا أساس له .

( نقض مدني ١٥/١٢/١٩٨٦ - الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٥٠ ق.١ )

٧٧٩ - الدعوى هي حق الالتجاء الى القضاء لحماية الحق او المركز القانوني المدعى به ويلزم اقبولها توافر الصفة الموضوعية لطرفي هذا الحق بان ترفع الدعوى ممن يدعى استحقاقه لهذه الحماية وضد من يراد الاحتجاج عليه بها .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الدعوى ان هي الالتجاء الى القضاء لحماية الحق أي المركز القانوني المدعى به ، ومن ثم فانه يلزم اقبولها توافر الصفة الموضوعية لطرفي هذا الحق ، بان ترفع الدعوى ممن يدعى استحقاقه لهذه الحماية وضد من يراد الاحتجاج عليه بها : لما كان ذلك وكان التشريع الجنائي يقوم على مبدأ أساسي لا يرد عليه استثناء هو مبدأ شخصية العقوبة ، امتدادا لأصل عام هو شخصية المسؤولية الجنائية ، والجرائم لا يؤخذ بجبريرتها غير جناتها والعقوبات لا تنفذ الا في نفس من أوقعها انقضاء عليه ، وحكم هذا المبدأ ان الاجرام لا يحتمل الاستجابة في التنفيذ لما كان ذلك وكان الشارع في المادة ٥٩ من قانون الاثبات قد خول لمن يخشى الاحتجاج عليه بمجرر ان يختصم من بيده المخرر أن من يفيد منه لسماع الحكم بترويره بمقتضى دعوى أصلية وهي لا تعدو أن تكون وسيلة لحماية حق أو مركز قانوني للمدعى ذاته : وكانت الطاعنة

لا تستند في دعواها الى حماية حق أو مركز قانوني ذاتي ، ولا تكفي القرابة لمتهم شفيها لها للاستجابة عنه في اتخاذ احراء يدخل ضمن نطاق المحاكمة الجنائية ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الدعوى — لانتفاء صفة الطاعنة في رفعها — وهي دعامة مستقلة كافية لحمل قضائه — لا يكون قد خالف القانون أو اخطأ في تطبيقه .

( نقض مدني ١٩٨٧/١/٤ — الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٣ ق )

٧٨٠ — استخلاص توافر الصفة لدى الخصوم هو من قبيل فهم الواقع في الدعوى وهو مما يستقل به قاضي الموضوع — حسبته في ذلك .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان استخلاص توافر الصفة لدى الخصوم هو من قبيل فهم الواقع في الدعوى ، وهو مما يستقل به قاضي الموضوع ، وحسبه ان يبين الحقيقة التي اقتنع بها ، وان يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكفي لحمله ، لما كان ذلك وكان البين من عقد الايجار المؤرخ ١٩٦٨/٣/١٤ سند الدعوى ان المؤجر لشقة النزاع هو المطعون ضده الاول بصفته الشخصية ، وكان المطعون ضده الرابع قد قرر أمام محكمة أول درجة عند مناقشته بجلسة ١٩٧٨/٥/١١ ان المطعون ضده الاول كان قد اعير لدولة الكويت في سنة ١٩٦٨ فأنابه في تحصيل اجرة شقة النزاع وتحرير ايصالات سندادها ، وابستمرت هذه الوكالة بعد عودته من الاعارة في سنة ١٩٧٠ ، واذا ذهب الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه الى ان المطعون ضده الاول هو صاحب الحق المراد حمايته ، وانتهى الى ان دعوى النزاع مقبولة لرفعها من صاحب الصفة استنادا الى الواقع المطروح في الدعوى السالف بيانه ، وعن أسباب سائغة تكفي لحمل قضائه ، فانه يكون قد اعمل صحيح حكم القانون ، ولا يعيب الحكم المطعون فيه ما استورد اليه من أن المطعون ضده الاول يملك حصة في عقار النزاع . لأن هذا القول منه يعتبر تزييدا غير مؤثر في قضائه ، ومن المقرر ان النعي على الاسباب النافلة عن حاجة الحكم — ايا كان وجه الرأي فيه يكون غير منتج وبالتالي غير مقبول .

( نقض مدني ١٩٨٧/١/٨ — الطعن رقم ١٥٦٠ لسنة ٤٩ ق )



## ثانيا - تقدير قيمة الدعوى

٧٨١ - تقدر قيمة الدعوى المتعلقة بملكية العقار بقيمته التي تقدر بسبعين مثلاً لقيمة الضريبة الأصلية المربوطة عليه ان كان من الاراضى .

لا يجوز الاعتماد في تقدير قيمة الدعوى لتحديد نصاب الاستئناف على القيمة التي حددها المدعى وسكت عنها المدعى عليه بل يجب على المحكمة أن تعتمد في ذلك على القواعد التي نص عليها قانون المرافعات . وقد أُرست المادة ٣٧ منه قاعدة عامة يرجع إليها في تقدير قيمة العقار كما جعل القانون من هذه القيمة أساساً في تقدير قيمة الدعوى ، فنص في البندين ١ ، ٢ من هذه المادة على ما مفاده تقدير قيمة الدعاوى المتعلقة بملكية هذا العقار بقيمته وتقدير سبعين مثلاً لقيمة الضريبة الأصلية المربوطة عليه ان كان من الاراضى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص الى تقدير قيمة دعوى المطعون عليهم يطلب تثبيت ملكيتهم لأرض النزاع بمبلغ ١٥٩٢٥٠ تأسيساً على ما ورد بكشف رسمي مستخرج من سجلات مصلحة الاموال المقررة من أن ضريبة الفوائد بالحوض الكائنة به أطيان النزاع ٤٩٠٠ ، ولم يقدم الطاعنون ما يفيد ربط ضريبة مغايرة على القدر موضوع النزاع ، وكيان يبين من الأوراق أن هذا القدر لا يدخل ضمن الـ ١٨٠٠٠ موضوع الدعوى رقم ٢٩٦ سنة ١٩٦٦ مدنى دمياط الابتدائية بل يجاوره من الناحية الغربية ومن ثم فان الحكم الابتدائي لا يكون قد صدر على خلاف حكم سابق . لما كان ما تقدم وكان النص في المادة ١/٢٢١ من قانون المرافعات على أنه « يجوز استئناف الاحكام الصادرة بصفة انتهائية من محاكم الدرجة الاولى بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم » . يدل على أن جواز استئناف الاحكام الصادرة في حدود النصاب الانتهائي لمحاكم الدرجة الاولى مشروط بداءة بوقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر فيه ، ومن ثم فلا يجوز الطعن بالاستئناف في هذه الاحكام نيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه خلافاً لما كان مقرراً في ظل قانون المرافعات السابق اذ لم يتضمن قانون المرافعات الحالى نصاً مماثلاً

لنص المادة ٢/٤١ من القانون السابق التي كانت تجيز استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والاحالة الى محكمة أخرى مهما تكن قيمة الدعوى. وكانت مخالفة قواعد الاختصاص تعد من قبيل الخطأ في تطبيق القانون فحسب لا ترتب بذاتها بطلان الحكم ، فان هذا الدعي يكون على غير أساس .

( نقض محني ١٩٨٥/٥/٨ - الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ١٩٨٥ ق )

٧٨٢ - قواعد تفسير قيمة الدعوى المرفوعة من واحد أو أكثر على واحد وأكثر بمقتضى سبب قانوني واحد - لحكمة الموضوع تقدير الوحدة السببية - شرط ذلك .

أن المادة ٣٩ من قانون المرافعات تنص على انه : « اذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سبب قانوني واحد كان التقدير باعتبار قيمة المدعى به دون التفات الى نصيب كل منهم فيه » ولا كان لحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تقدير وتخذة السبب ولا رقابة المحكمة للنقض عليها ما دام قد حصلت هذه الوحدة بناء على أسباب واقعية سائغة ، وكان اليقين من مدونات الحكم التحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المضمون فيه لأسباب ، أنه أقيم قضاءه برضى المدعى بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية قيميا بنظر طلب المطعون عليه الثالثة على ما قرره من أن « الدعوى الحالية مقامة من المدعيات ضد المدعى عليهم مطالبين برينج عن مدة معينة وكان السبب القانوني واحداً وقيمة الدعوى ككل تدخل في الاختصاص القيمي لهذه المحكمة - فانه لا عبرة بعد ذلك بأن ما تطالبه المدعية الثالثة دون النصاب الكلي باعتبار القيمة محل النزاع والمطالب بها تدخل في الاختصاص القيمي لهذه المحكمة . الامر انذى تكون معه المحكمة مختصة قيميا بنظر الطلب الخاص بالمدعية الثالثة » واذ كان هذا الحكم قائماً على أسباب واقعية سائغة فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون هذا النفي لا أساس له .

( نقض محني ١٩٨٦/٥/٧ - الطعن رقم ٢٤٩١ لسنة ١٩٨٦ ق )

٧٨٣ - إذا تضمنت الدعوى طلبات تعتبر مندمجة في الطلب الأصلي فنقدر قبيلتها بقيمة هذا الطلب وحده - متى لا تعتبر هذه الطلبات مندمجة وكيفية تقديرها - تعتبر قيمة دعوى طلب الاخلاء والتسليم زائدة على خمسمائة جنيه وهو ما يدخل في حدود الاختصاص الابتدائي ولا يعد حكمها فيه انتهائيا .

لما كانت المادة ٨/٣٧ من قانون المرافعات قد حددت كيفية تقدير قيمة الدعوى في المنازعات المتعلقة بالجنود المستعرة ومنها عقد الايجار فنصت على انه « اذا كانت الدعوى متعلقة بامتداد العقد كان التقدير باعتبار المقابل المتقدي للخدمة التي قام النزاع على امتداد العقد اليها » . وكان طلب انتهاء عقد الايجار لانتهاء المدة المتفق عليها هو طلب بمسدم امتداد العقد ، واذا كانت المطعون ضدها قد استهدفت من دعواها الحكم بانتهاء عقد الايجار محل النزاع لوروده على أرض فضاء بعد ان انتهت مدتها وكان الطاعن أمام محكمة الموضوع بان محل هذا العقد هو من المباني الخدمية لاحكام قانون ايجار الاماكن وما يقتضاه امتداده بقوة القانون الى مدة غير محددة ، وكان ما ينمى به من صيرورة ما ورد بالعقد من انه أرض فضاء هو سبب جديد لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض بل يتضمنه هذا النزاع من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع هو التحقق من طبيعة العين محل النزاع ، وكان الثابت بمذونات الحكم المطعون فيه ان مدة عقد الايجار موضوع الدعوى مشاعرة متقابل اجرة شهرية قدرها مائتى قرش ، وكانت عين التداعى باعتبارها من الاراضى الفضاء لا تخضع لاحكام قانون ايجار الاماكن فانه وفق للتاعدة العامة للنصوص عليها في المادة ٨/٣٧ المشار اليها تكون قيمة الدعوى في رشتها بخاص بانتهاء العقد هي مما يدخل في حدود الاختصاص الابتدائي لمحكمة الاستدائية مما لا يجوز معه الطعن في الحكم الصادر فيها بطريق الاستئناف الا انه بالنسبة للنق الثاني من الطلبات المتعلقة باخلاء المدين والتسليم ، فانه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٨ من قانون المرافعات قد نصت على انه « اذا تضمنت الدعوى طلبات تعتبر مندمجة



في الطلب الاصلى فتقدر قيمتها بقيمة هذا الطلب وحده . . . وقد اشارت  
المذكرة الايضاحية الى ان هذه الفقرة قد استجذبت حتى لا يكون للطلبات  
المندمجة في الطلب الاصلى تقدير مستقل عنه ، وأوردت المذكرة مثالا لها  
بدعوى براءة الذمة وطلب شطب الرهن ، ودعوى المستأجر بطلب براءة  
ذمته من دين الاجرة والغاء الحجز وازافت بانه « في كل حالة من هذه  
هذه الاحوال يعد الطلب الاخير مندمجا في الطلب الاول بحيث يعتبر  
القضاء في هذا الطلب قضاء في الطلب الثانى ، فلا يجوز أن يكون للطلب  
الثانى تقدير مستقل ، غير ان مثل هذه الطلبات لا تعتبر مندمجة اذا قام  
حولها نزاع خاص وكان الفصل في الطلب الاصلى لا يستتبع نفس المصير  
بصدده . . . وفي هذه الاحوال يجب تقدير كل طلب على حدة » . . . وكان  
الواقع في الدعوى ان المظنون ضدها قد اقامت دعواها بطلب اخلاء  
الارض القضاء محل النزاع وتسليمها اليها خالية وكان التكليف الصحيح  
لهذه الطلبات انما تشمل ضمنا على طلب اطلاق بانتهاء عقد الإيجار بسبب  
انتهاء مدته ، وطلب آخر باخلاء العين وتسليمها خالية ، وهذا الطلب  
الاخير يعد طلبا مندمجا في الطلب الاصلى اذ هو مترتب عليه والقضاء  
فيه يعد قضاء في الطلب الاخر ، فهو بحسب الأصل لا يعتد بقيمته الا انه  
لما كان الطاعن قد اثار نزاعا بشأن هذا الطلب أمام محكمة اول درجة  
في مذكرته المقدمة لجلسة ٩/١/١٩٨٥ اذ تمسك فيها بملكيتها للارض محل  
النزاع بطريق الشراء ووضع اليد عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية من  
سنة ١٩٦٣ وطلب احواله الدعوى الى التحقيق لاثبات ذلك ، ودفع بعدم  
قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة لانه هو المالك للارض ، كما اشار  
الحكم الابتدائى في مدوناته الى اطراح هذا الطلب لعدم تقديم الطاعن  
ما يؤيد دفاعه وان في أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها بعد ان  
قدمت المظنون ضدها مستندات ودفاعها بشأن ملكيتها دون الطاعن لعين  
التداعى ، ومن ثم فإن طلب الاخلاء والتسليم لا يعد - بعد تلك المنازعة  
التي ثارت بين الطرفين ، طلبا مندمجا ويتمين تقدير قيمته تقديرا مستقلا  
عن الطلب الاصلى ، وكان مؤدى نص المادة ٤١ من قانون المرافعات  
ان الأصل في الدعوى انما معلومة القيمة ، ولا يخرج عن هذا الأصل الا

الدعوى التى ترفع بطلب غير قابل للتقدير فتعتبر مجهولة القيمة . وهى لا تعتبر كذلك الا اذا كان المطلوب فيها مما لا يمكن تقديره طبقا لاية قاعدة من قواعد تقدير الدعوى التى أوردتها المشرع فى المواد من ٣٦ الى ٤٠ من قانون المرافعات . لما كان ذلك وكان طلب الاخلاء والتسليم ليس من بين الطلبات التى أورد المشرع قاعدة لتقديرها فى قانون المرافعات فى المواد سالفه البيان فان الدعوى فى شقها الخاص بهذا الطلب تعتبر قيمتها زائدة على خمسمائة جنيه وهو ما يدخل فى حدود الاختصاص الابتدائى للمحكمة الابتدائية ولا يعد حكمها فيه انتهايا عملا بنص المادة ١/٤٧ من قانون المرافعات مما يجوز معه للطاعن استئناف هذا الشق من الدعوى تطبيقا لنص المادة ٢١٩ من القانون المذكور واذ خالت الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز استئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة باخلاء عين النزاع وتسليمها الى المطعون ضدها على سند من ان الحكم بانتهاء عقد الايجار غير جائز استئنافه رغم وجوب تقدير كل طُب منهما على حدة على ما سلف بيانه ، فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون ، واذ حجب ذلك عن بحث موضوع النزاع الذى اثاره الطاعن فى شأن طلب اخلاء العين وانتسليم بدعوى ملكيته لها ، ومن ثم فان النعى فى هذا الخصوص يكون فى محله بما يتعين معه نقض الحكم .

( نقض مدنى ١٩٨٧/١/٨ — الضمن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ ق )

#### ٧٨٤ — أساس تقدير قيمة الدعوى المتعلقة بالأراضي .

انه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تقدر قيمة الدعوى حسب صحة عقد أو بطلانه طبقا للمدة ٣٧/٧ من قانون المرافعات بقيمة التعاقد عليه وقد نصت الفقرة الاولى من هذه المادة على ان الدعوى المتعلقة بالأراضي تقدر قيمتها باعتبار سبعين مثلاً لقيمة الضريبة الاصلية المربوطة عليها فاذا كانت الارض غير مربوطة عليها ضريبة قدرت المحكمة قيمتها فان الدعوى بصحة ونفاذ عقد بيع أرض زراعية ، كذلك الطلب العارض بصورة هذا العقد تقدر قيمة كل منها باعتبار سبعين مثلاً لقيمة

الضريبة الاصلية المربوطة عليها . واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا  
النظر فانه يكون قد اصاب صحيح القانون ويكون النعمى على غير أساس .  
( نكض مدنى ١٩٨٧/٣/١٩ - الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٥٤ ق ١ )

### ثالثا - اجراءات رفع الدعوى والتكليف بالحضور فيها

٧٨٥ - المناط من وجوب اشتغال صحيفة الدعوى من البيانات على  
وقائعها وطلبات المدعى واسانيدها .

أن قانون المرافعات اذ اوجب فى الفقرة السادسة من المادة ٦٣  
منه ان تشتمل صحيفة الدعوى من البيانات على وقائعها وطلبات المدعى  
واسانيدها وذلك حتى تتاح الفرصة للمدعى أن يكون فكرة وافية عن  
المطلوب منه تمكنه من اعداد دفاعه وحتى يمكن ان تلم المحكمة بمضمون  
الدعوى ومرماها وكان البين من الرجوع الى الحكم المطعون فيه أنه بعد  
ان خلص الى انتفاء التجهيل بالطلبات المبطل لصحيفة الدعوى استنادا  
الى ما استخلصته المحكمة من اطلاعها على صحيفة الدعوى واشتمالها على  
كافة البيانات التى تمكنها من الوقوف على المطلوب فيها بطريقة نافذة  
لكل جهالة انتهى الى القول بأنه « لا يقدح فى ذلك تدوين بعض بياناتها  
بالمداد خلافا لبقيتها المدونة بالالة الكاتبة خاصة وان المستأنف اذ ادعى  
اخمافة بعض البيانات بالصحيفة بعد اعلانها لسم يتخذ طريق الطعن  
بالتدوير الذى اشار اليه لينبىء عن جديته ... » وكان هذا الذى قرره  
الحكم سائغا وله أصله الثابت فى الاوراق ويؤدى الى النتيجة التى انتهى  
اليها ويتضمن الرد الضمنى المستط لاساعة الطاعن فى هذا الشأن فان  
ما يثيره فى هذا السبب لا يعدر ان يكون جدلا فى تقدير المحكمة للدلالة  
وترجيح بينة على أخرى مما لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض .

( نكض مدنى ١٩٨٦/٢/٢٠ - الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق ١ )



٧٨٦ - الجزء الوارد بالمادة ٧٠:رافعات وهو اعتبار الدعوى كان ام تكن عند توافر شروطه لا يتعلق بالنظام العام - مؤدى ذلك .

المقرر أن اجزاء الوارد بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات وهو اعتبار الدعوى كان لم تكن اذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تقديم صحيفةها الى قلم الكتاب - وعلى ما جرى من قضاء هذه المحكمة هو جزء لا يتعلق بالنظام العام ولا يملك التمسك به غير من شرع لمصلحته ولو كان له مصلحة في ذلك أو كان الموضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القاذون فيها اختصام اشخاص معينين كدعوى الشفعة . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن المطعون ضدهم الثانية والثالثة والحادى عشر والثانى عشر والثالثة عشر لم يحضروا أمام محكمة الموضوع ولم يدعوا الدعوى بأى دفاع فانه لا يجوز للطاعن ان يتمسك باعتبار الدعوى كأن لم تكن بالنسبة لغيره منهم ، ومن ثم يكون النعى على الحكم منه فيما يتعلق بصحة اعلانهم غير مقبول .

( نقض مدنى ١٩٨٦/٢/٢٠ - الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٢٥ ق )

٧٨٧ - الحكم باعتبار الدعوى كئن لم تكن من امر جزائى لمصلحة الموضوع بدرجتين يرجع فيه الى تقديرها - يلتزم محكمة الاستئناف بأن تراعى مشكلة الدرجة الاولى في تقديرها له اذا كان الحكم باعتبار الدعوى بأن لم تكن صادرا منها .

أن نص المادة ٩٩ من قانون المرافعات على أن : تحكم المحكمة على من يتخلف من العاملين بها أو من الخصوم عن يداع المستندات أو عن القيام بأى اجراء من اجراءات المرافعات في انعدام الذى حددته المحكمة بغرامة ... » ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم على المدعى بالغرامة ان تحكم بوقف الدعوى لمدة لا تجاوز ستة أشهر ... » واذا مضت مدة الوقف ولم ينفذ المدعى ما أمرت به المحكمة جاز الحكم باعتبار الدعوى كأن لم يكن « . يدل على أن الحكم باعتبار الدعوى كأن لم يكن عملا

بأنقرة الأخيرة من هذه المادة هو أمر جوازي لحكمة الموضوع — بدرجتها يرجع فيه الى تقديرها — دون أن يخل ذلك بالتزام المحكمة الاستئنافية — أن تراجع محكمة الدرجة الأولى في تقديرها له إذا كان الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن صادرا منها — ولا يحصل دون توقيع هذا الجزاء على المدعى أو المستأنف تنفيه عن حضور الجلسة التي طلب الحكم فيها باعتبار الدعوى أو الاستئناف كأن لم يكن ، والقول بغير ذلك يعنى تمكينه من تعطيل سلطة المحكمة في توقيع الجزاء عليه بمجرد التغيب عن حضور الجلسة وهو أمر غير مقبول ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن اجابة لطلب المستأنف عليه الاول وفي شية الطاعن بعد أن مضت مدة الوقت ولم ينفذ الاخير ما كلفته به المحكمة من اعادة اعلان المستأنف عليه الثاني ، فان النعى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

( نقض مدنى ١٦٨٦/٢/٢٠ — الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٥٠ ق )

٧٨٨ — النزاع بشأن تقدير القيمة الايجارية للمبنى موضوع غير قابل للتجزئة — مقتضى ذلك — الآثار المترتبة على عدم اعلان المدعى عليه اعلانا قانونيا صحيحا بصحيفة الدعوى خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقديمها الى قلم الكتاب اذا ما بدا الميعاد وانقضى في ظل العمل بالسادة ٧٠ ورافعات قبل تعديلها بقانون ١٩٧٦/٧٥ — اثر ذلك اذا ما نفى المدعى عليهم في نزاع غير قابل للتجزئة .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان النزاع بشأن تقدير القيمة الايجارية للمبنى موضوع غير قابل للتجزئة ، لأن خصومة تقدير الاجرة تقتضى تحديد القيمة الايجارية للمبنى بأكمله ، ثم توزيعها على وحداته ، بما يجعل تعديلها مؤثرا على جميع الشاغلين لها ، وهو أمر لا يتأتى الا باختصاص جميع المستأجرين ، ولذلك فقد أوجبت المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن ايجار الاماكن المنطبق على واقعة النزاع على قلم كتاب المحكمة اخطار جميع المستأجرين لوحدات المبنى بالطعن في القرار الصادر الصادر بشأن تحديد الاجرة وبالجلسة المحددة لنظره ورتبت على قبول

الطعن اعادة النظر في تقدير الاجرة لكافة وحدات العقار التي شملها القرار المطعون فيه ، واعتبرت الحكم الصادر في هذا الشأن مزمنا لكل من المالك وجميع المستأجرين سواء في ذلك من طعن منهم في القرار أو لم يطعن ، فاذا ما اختصم المالك الطاعن جميع مستأجري وحدات المبنى أو بعضهم ، فان الخصومة أمام المحكمة تخضع لكافة القواعد والإجراءات الواردة في قانون المرافعات ، ويكون لمن اختصم فيها التمسك بكافة أوجه الدفاع والدفع التي خولها لهم القانون دون وجه للاحتجاج عليهم بان اخطار قلم الكتاب لهم يكفى لامتداد اثر الطعن اليهم طالما انه بسبق اختصاصهم في صحيفة الدعوى . كما أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان عدم اعلان المدعى عليه اعلانا قانونيا صحيحا بصحيفة الدعوى خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقديمها الى قلم انكتاب اذا ما بدا الميعاد وانقضى في ظل العمل بأحكام المادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ المعمول به في ٢٦/٨/١٩٧٦ يترتب عليه وجوب القضاء باعتبار الدعوى كأن لم تكن متى كان المدعى عليه قد ابدى هذا الدفع قبل تقديم أى طلب أو دفاع في الدعوى . وأن حضور المدعى عليه في هذه الحالة في أى جلسة تالية لا يستقط حقه في التمسك بهذا الدفع ولا يحقق حضوره الغاية من الاجراء اذ ان ميعاد الثلاثة اشهر المنصوص عليه في تلك المادة هو ميعاد حضور يترتب على عدم تكليف المدعى عليه بالحضور خلاله اعتبار الدعوى كأن لم تكن باعتباره جزاء نص عليه المشرع لعدم اعلان صحيفة الدعوى خلال هذا الميعاد اعلانا قانونيا صحيحا ، ولذلك فان مجرد فوات الميعاد دون اتخاذ هذا الاجراء يقطع في غنم تحقيق الغاية منه ، فاذا ما تعدد المدعى عليهم في نزاع غير قابل للتجزئة وتمسك صاحب الشأن منهم بهذا الجزاء وقضت به المحكمة وجب اعتبار الدعوى كأن لم تكن بالنسبة لباقي المدعى عليهم . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى باعتبار الدعوى كأن لم تكن بالنسبة لجميع المدعى عليهم « تضعون ضدكم » لعدم تكليف المطعون ضده الثالث - محمد علي حسين الضمنى - بالحضور خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقديم الصحيفة الى قلم انكتاب في ٢٥/٨/١٩٧٥ ولو كان المطعون



خدمهما الاولين قد اعلنا في الميعاد وذلك لعدم قابلية موضوع الدعوى لتجزئة ، فانه يكون قد اترم صحيح القانون : ويكون النعى قائما على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٦/١٢/٤ — الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٥٠ ق )

٧٨٩ — تعتبر صحيفة افتتاح الدعوى هى الأساس الذى تقوم عليه كل اجراءاتها ويترتب على عدم اعلانها انقضاء الخصومة — مؤدى قضاء محكمة الاستئناف ببطالان صحيفة الدعوى .

أن صحيفة افتتاح الدعوى هى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — الأساس الذى تقوم عليه كل اجراءاتها ويترتب على عدم اعلانها — انقضاء الخصومة واذا قضت محكمة الاستئناف ببطالانها فانه ينبى على ذلك الغاء جميع الاجراءات اللاحقة لها وزوال جميع الآثار التى ترتبت على رفعها ولا تبقى بعد ذلك خصومة مطروحة على المحكمة ، ومن ثم فلا يسوغ لمحكمة الاستئناف أن تمضى بعد ذلك فى نظر الدعوى بل يكون عليها أن تقف عند حد القضاء بالابطال ، فان هى جاوزت ذلك وقضت فى الموضوع فان قضاءها يكون واردا على غير خصومة ولا وجه للتحدى بأنه وقد استنفذت محكمة أول درجة ولايتها على الدعوى فى موضوعها ، فانه يتعين على محكمة الاستئناف ازاء ذلك أن تعرض للموضوع وتفصل فيه ، اذ يشترط لذلك الا يكون الحكم المستأنف قد شاب عيب يمتد الى صحيفة افتتاح الدعوى فتمت كانت هذه الصحيفة باطلة لعدم اعلانها فان الخصومة لا تسقط بها ، ومن ثم لا يترتب عليها اجراء أو حكم صحيح سواء كان ذلك أمام محكمة الدرجة الاولى أو محكمة الدرجة الثانية . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه خلص الى بطلان صحيفة افتتاح الدعوى لعدم اعلانها قانونا الى المطعون عليه الاول ثم وقف عند حد القضاء بالابطال ، فان هذا النعى يكون على غير أساس .

! نقض مدنى ١٩٨٦/٢/٢٤ — طعن رقم ٧٤٤ لسنة ٥١ ق

٧٦٠ - إذا كان الاختصاص بتنزاع قد انعقد بحكمة دمياط الابتدائية فتعتبر مأمورية إدارة قضايا الحكومة بمدينة دمياط مختصة بهذه الدعوى اختصاصا محليا ومن ثم يتعين اعلان صحيفة الدعوى الى إدارة قضايا الحكومة بالقاهرة او للمأمورية المذكورة .

ان المادة ١٣/١ من قانون المرافعات تقضى بأنه فيما يتعلق بالدولة تسلم صور الاعلان للوزراء ومديرى المصالح والمحاظين أو لمن يقوم مقامهم فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والاحكام فتسلم الصورة الى إدارة قضايا الحكومة أو فروعها بالأقاليم حسب الاختصاص المحلى لكل منها . ولا كانت مأمورية إدارة قضايا الحكومة بمدينة دمياط قد انشئت بمقتضى قرار وزير العدل رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٢ الصادر بتاريخ ١٧/٦/١٩٦٢ الذى حدد اختصاصها بكافة قضايا الحكومة لدى المحاكم الواقعة فى دائرة محكمة دمياط الابتدائية فانه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يعتد بتسليم اعلان صحف الدعاوى والطعون الموجه للدولة ولا يترتب عليه اثره مالم يتم طبقا لما تقضى به المادة ١٣/١ من قانون المرافعات سالفه البيان ولا كان ثابت ان الاختصاص بالنزاع قد انتد لمحكمة دمياط الابتدائية وهى التى اصدرت فى الدعوى المحكم الابتدائى فانه تبعا لذلك تعتبر مأمورية إدارة - قضايا الحكومة بمدينة دمياط مختصة بهذه الدعوى اختصاصا محليا ، وكان اثابت من الاوراق ان صحيفة الدعوى قد اعلنت للطاعنين وذلك بتسليم صورتها الى مأمورية إدارة قضايا الحكومة بمدينة المنصورة ، فى حين كان يتعين اعلانها الى إدارة قضايا الحكومة بالقاهرة أو لمأمورية إدارة قضايا الحكومة بمدينة دمياط وفق حكم المادة ١٣/١ من قانون المرافعات المشار اليه الامر الذى يجعل هذا الاعلان باطلا ولا كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان صحيفة افتتاح الدعوى هى أساس الخصومة وتقوم عليها كل إجراءاتها فاذا حكم ببطلانها فانه ينبى على ذلك إلغاء جميع الإجراءات اللاحقة لها ولا كانت المحكمة الاستئناف قد رفضت الدفع المبدى من الطاعنين ببطلان الحكم الابتدائى لعدم اعلانها بصحيفة الدعوى على سند من أن اعلانها

تم بمأمورية ادارة قضايا الحكومة بالمنصورة حيث موطن الطاعن الثانى وعى بباسة المأمورية فى دمياط الابتدائية وأن قلم كتاب محكمة دمياط الابتدائية أعلن الطاعنين بقرار اعادة الدعوى للمرافعة فى فلم قضايا الحكومة بدمياط فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه ولما كان يترتب على عدم اعلان الصحيفة عدم انعقاد الخصومة فان مؤدى القضاء ببطان تلك الصحيفة والحكم المبني عليها الا تبقى بعد ذلك خصومة مطروحة على المحكمة ومن ثم فما كان يسوغ لمحكمة الاستئناف ان تمضى فى نظر الموضوع بالنسبة للطاعنين بمقولة ان الاستئناف ينقل الدعوى الى ما كانت عليه قبل الفصل فيها ابتدائيا فان قضاءها يكون واردا على غير خصومة منعقدة بالنسبة لهما وفقا للقانون الذى يعتبر التقاضى على درجتين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة من المبادئ الاساسية التى يقوم عليها النظام القضائى لا يجوز للمحكمة مخالفتها .

وحيث انه وقد انتهت المحكمة الى بطلان الحكم الابتدائى لبطلان صحيفة افتتاح الدعوى بالنسبة للطاعنين فانه لا وجه لاحالة الدعوى بعد نقض الحكم المطعون فيه الى محكمة الاستئناف اذ لم يبق للفصل فيه سوى المصروفات عن درجتى التقاضى .

(نقض مدنى ١٩٨٧/٤/٢٢ - اطعن رقم ١٠٩ لسنة ٥٤ ق ١)

٧٩١ - يستلزم للحكم فى نزاع حول اسس تحديد اجرة المبنى اختصام مالك المبنى ومستأجره على السواء - المادتان ١٠ ، ١١ ق ١٩٦٩/٥٢ ، ١٤ ، ١٥ ق ١٩٧٧/٤٩ - مؤدى ذلك .

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان النزاع فى اسس تحديد اجرة المبنى - كالاسس التى تنظم فيها المادتان ١٠ ، ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المنطبق على واقعة الدعوى - والمقابلتان للمادتان ١٤ ، ١٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - هو نزاع فى موضوع غير قابل للتجزئة يستلزم الحكم فيه باختصام مالك المبنى ومستأجره على السواء . لما كان ذلك وكان النعى فى الشق الاول من



الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات على أنه « إذا كان الحكم صادر في موضوع غير قابل للتجزئة ... أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين جاز لمن فوت ميعة الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضمًا إليه في طلباته فان لم يفعل أمرت المحكمة الطاعن باختصاصه في الطعن » . مؤداه قيام ذلك الحق للمحكوم عليه بحيث إذا قعد عن ذلك وجب على المحكمة أن تأمر الطاعن باختصاصه فيه وذلك تغليبا من المشرع لموجبات صحة إجراءات الطعن واكتمالها على أسباب بطلانها أو قصورها باعتبار أن الغاية من الإجراءات هي وضعها في خدمة الحق فإذا ما تم اختصاص باقي المحكوم عليهم استقام شك الطعن واكتملت له موجبات قبوله ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه صادر في موضوع قوامه أسس تحديد اجرة الوحدتين اثنتين يشغلهما المطعون ضده ومستأجر آخر ، واذ قضى ضدهما ابتدائيا واستأنف أحدهما - المطعون ضده - مختصما المالك دون المستأجر الآخر ، - ولم تأمر المحكمة المستأنف باختصاصه باعتبار أنه محكوم عليه بدوره في موضوع غير قابل للتجزئة ، وقضت بقبول الاستئناف شكلا دون أن يستقيم هذا الشكل باختصاص المستأجر الآخر فان الحكم يكرن قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

( نقض مدني ١٩٨٧/٥/٢٠ - الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٢ ق )

٧٩٢ - مقتضى الآثار المترتبة على القضاء ببطلان صحيفة الدعوى .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن صحيفة اغتياح الدعوى هي أساس الخصومة وتتقدم على كل إجراءاتها فإذا حكم ببطلانها فإنه ينبغي على ذلك إلغاء جميع الإجراءات اللاحقة لها وازوال جميع الآثار التي ترتبت عليها ، وأن النص في المادة ١/٦٣ من قانون المرافعات على أن ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة مالم ينص القانون على غير ذلك مفاده أنه وإن كان يلزم لأجراء المطالبة القضائية ايداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة وهو ما يترتب

عني - كائنا اجرائي - بدء الخصومة - ان اعلان صحيفة الدعوى الى  
 المدعى عليه يبقى اجراء لازما لانعتقاد الخصومة بين طرفيها تحقيقا لبدأ  
 المواجهة بين الخصوم ويكون وجود الخصومة المدعى عليه اعلانا صحيحا  
 فان تخلف هذا الشرط حتى صدر الحكم الابتدائي زالت الخصومة كآثر  
 لمطالبة القضاء ذلك ان الخصومة ان وجدت لتسير حتى تتحقق الغاية  
 منها بالفصل في الدعوى وان يؤدي القضاء ببطلان الصحيفة والحكم  
 المبني عليها الا تبقى بعد ذلك خصومة مطروحة على المحكمة فلا يسوغ  
 المحكمة الاستئناف ان تمضي بعد ذلك في نظير الموضوع بل عليها ان تقف عند  
 حد القضاء بالبطلان فان هي جاوزت ذلك وقضت في الموضوع فان  
 قضاءها يكون واردا على غير خصومة منعقدة وفقا للقانون الذي يعتبر  
 التقاضي عن درجتين من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام  
 القضائي لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد تصدى للحكم في  
 موضوع الدعوى رغم قضائه ببطلان الحكم المستأنف اعلان الطاعن  
 بصحيفة الدعوى فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب  
 نقضه دون حاجة الى بحث باقي أسباب الطعن .

( نقض مبني ١٠/٦/١٩٨٧ - الطعن رقم ٢٣٧١ لسنة ٥ ق )

٧٩٢ - ترفع الدعوى وفقا للمادة ٦٢ من قانون المرافعات بإيداع صحيفة قلم  
 الكتاب حيث يتصل عام المحكمة بها وتنعقد الخصومة فيها بتمام المواجهة بين  
 طرفيها - دلالة ذلك - حكمة التشريع من اعلان صحيفة الدعوى - ما يسرى  
 على إجراءات رفع الدعوى يشترى أيضا على إجراءات الطعن بالاستئناف .

ان الدعوى ترفع وفقا للمادة ٦٣ من قانون المرافعات بإيداع صحيفة قلم  
 الكتاب حيث يتصل علم المحكمة بها ، وتنعقد الخصومة فيها بتمام  
 المواجهة بين طرفيها بدلالة ما اجازته المادة ١٢٣ من قانون المرافعات من  
 ترجيح الطلبات المعارضة شفاهة في الجلسة بغير اعلان ، وما اجازته المادة  
 ١٣٦ من ذات القانون من التدخل انضماميا أو هجوميا بطب يقدم شفاهة  
 في الجلسة بغير اعلان ، وما اجازته المادة ٣٣٧ من ذات القانون من رفع

الاستئناف المقابل بمذكرة تقدم عند نظره ، وكان لازم ذلك القول بأن اعلان صحيفة الدعوى قد شرع لمصلحة المدعى عليه باعتباره الوسيلة المثلى لاتصال علمه بها - لتقوم المواجهة التي لا تنعقد الخصومة الا بيا ومن ثم فلا يحق للمدعى التحدى بعدم انعقاد الخصومة لتخلف هذا الاعلان ، لما كان ذلك وكان ما يسرى على اجراءات رفع الدعوى يسرى أيضا على اجراءات الطعن بالاستئناف عملا بصريح نص المادة ٢٣٠ من قانون المرافعات وكان البين في الاوراق انه وان كانت صحيفة الاستئناف لم تعلن المستأنف ضدهم الا انهم مثلوا أمام المحكمة بل قاموا بتمجيل السير في الاستئناف بعد ان قضى بانقطاع سير الخصومة لوفاء أحدهم باعلان وجه الى المستأنفة التي مثلت بدورها وابدت طلباتها كما تمسك المستأنف ضدهم بطلب بتأييد الحكم المستأنف دون ان يثيروا دفعا يتعلق باغفال اعلانهم بصحيفة الاستئناف ، وبالتالي فلا يحق للمستأنفة التمسك بعدم انقضاء خصومة الاستئناف لتخلف الاعلان ، ويكون النعى على الحكم المطعون فيه على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٧/٦/١٠ - الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٥٦ ق )

#### رابعاً - نظر الدعوى ونطاقها وسببها

٧٩٤ - يدعى للخصوم أن يعدلوا طلباتهم أثناء نظر الدعوى .

للخصوم أن يعدلوا طلباتهم أثناء نظر الدعوى ، لما كان ذلك وكان الثابت من مديونات الحكم الصادر من محكمة الدرجة الاولى بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٦ والقاضى باعادة الدعوى الى الخبير ، والمودع ملف الضن صورة رسمية منه ، أن وكيل المطعون عليه أودع بجلسة ١٩٧٧/١٢/١ مذكرة عدل فيها طلباته الى طلب الحكم بالزام الطاعنين متضامنين بأن يؤديا له مبلغ ٣٤٤٠٠ جنيه ، فان الحكم المطعون فيه وقد صدر في حدود هذه انطباعات لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويضحى النعى عليه في هذا الشأن على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٥/١/٣١ - الطعن رقم ١١٧٤ لسنة ٥٦ ق )





من المستندات التي اشار اليها الحكم المطعون فيه قدم وفق طلب باعادة الدعوى للمرافعة بعد حجزها للحكم لجلسة ١٩٧٩/١/٣٠ وارفقوا معها مذكرة ضمنوها دفعهم بسقوط الاستئناف واذ اجابتهم المحكمة الى الطلب راعادت الدعوى للمرافعة لجلسة ١٩٧٩/٢/١٣ فقد تخلفوا مع ذلك عن حضور جميع الجلسات التالية حتى صدور الحكم سالف الذكر واذ تطمئن المحكمة تماما الى سلامة ما ورد بمدونات الحكم بمحاضر الجلسات على النحو السالف فانها تلتفت بالتالي عما ذهب اليه الطاعنون على خلاف ذلك من الزعم بان الصورة التنفيذية للحكم المستأنف والشهادة الدالة على حصول استئناف عنه كانت مقدمة منهم لمحكمة الاستئناف بجلسة ١٩٧٩/٢/٢٧ وهو ما زكنا في التدليل عليه الى حافظة مستندات اودعت بملف الاستئناف - بعد ان اثبتوا على وجهها تاريخ الجلسة المذكورة لالينهم بانها قدمت بها - الا ان - اوراق الدعوى تكفلت بدحض هذا الزعم من اساسه وكشفت عن زيفه اذ فضلا عن اثبات من عدم متولهم أصلا أو من ينوب منهم بأى من الجلسات المذكورة حتى يتيسر لهم تقديمها فيها - فقد حصل الحكم - تفصيلا - كافة ما قدموه فعلا من مستندات وفق الطلب والمذكرة تأييدا لدفعهم لها بالسقوط ما يقطع بان الحافظة المذكورة لم تقدم بملف الاستئناف حتى صدور الحكم المطعون فيه بجلسة ١٩٧٩/٥/١٤ بل اودعت بالملف بعد ذلك ولا ينال من ذلك الاستدلال بالتاريخ المدون قرين الحافظة المذكورة بالتعليق الثانية بالملف - ١٩٧٩/٢/٢٧ - على انه تاريخ تقديم الحافظة اذ انه فضلا عن ان بيان التاريخ الواجب قيده يظهر الملف خاص بتاريخ الاوراق ذاتها لا بتاريخ تقديمها فان الواضح مع ذلك انه دون نقلا عن المثبت بشأه بوجه الحافظة المذكورة - تعريفا لها عن غيرها من الاوراق - والذي خلصت المحكمة الى عدم صحته على نحو ما بين فيما سلف - لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه يكون في قضائه بقبول الاستئناف شكلا قد صادف صحيح الواقع والقانون - ويكون النعي عليه بما ورد في هذا السبب على غير أساس .

٧٩٦ - العبرة بالطلبات الختامية في الدعوى لا بالطلبات السابقة عليها التي تضمنتها صحتها - الخصم أن يعدل طلباته في مواجهة خصمه أثناء نظر الدعوى وفي محضر الجلسة - يتعين على المحكمة الفصل فيها باعتبارها مطروحة عليها .

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان العبرة بالطلبات الختامية في الدعوى لا بالطلبات السابقة عليها التي تضمنتها صحتها اذ للخصم أن يعدل طلباته في مواجهة خصمه أثناء نظر الدعوى وفي محضر الجلسة ويضحي على المحكمة الفصل فيها باعتبارها مطروحة عليها ، كما ان لمحكمة الموضوع السلطة في فهم الواقع في الدعوى وتحصيله واستخلاص ما تراه منه متى كان نائماً ومتفقاً مع الثابت عنه في الاوراق ثم تكيف هذا الواقع وانباغ الوصف القانوني الصحيح عليه ليتزل عليه بعد ذلك حكم القانون . لما كان ذلك وكان الثابت بالاوراق ان وكيل الطاعن قرر لدى استجوابه أمام محكمة الدرجة الاولى بجلسته ١٠/٤/١٩٧٩ بأنه يطالب بالمبلغ المتأخر بالاضافة الى الربيع وقدره ٣٪ الى فوائد تأخير ٤٪ وذلك طبقاً لما هو ثابت بقائمة شروط البيع ، وكان مؤدى هذا ان الطاعن عدل طلباته في الدعوى الى طلب الحكم بالزام المطعون ضدها أن تدفع له المبلغ المتأخر مع الربيع والفوائد بما مثاده ولازمة المدول عن طلب الفسخ التي طلب التنفيذ العيني واذا كانت العبرة بالطلبات الختامية في الدعوى وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا التظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو الثابت بالاوراق ويضحي النعي عليه بذلك على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

( نض مدني ١٢/٣/١٩٨٥ - بطعن رقم ٤ لسنة ٥١ ق )

٧٩٧ - العبرة في تكيف الدعوى واعطائها وصفها الحق هي بحقيقة المقصود من الطلبات المقدمة فيها وليس بالالفاظ التي تصاغ فيها هذه الطلبات .

لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان البسكة محل النزاع



كانت عند رفع الدعى قد انتقضت بقوة القانون بوفاة أحد الشركاء فيها - وهو السيد الدسوقي - وأصبحت بذلك في دور التصفية وكانت العبرة في تكييف الدعوى واعطائها وصفها الحق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي بحقيقة المقصود من الطلبات المقدمة فيها وليس بالالفاظ التى تصاغ فيها هذه الطلبات . وكان الثابت من اعلان تعديل الطلبات الحاصل أمام محكمة أول درجة لجلسة ١٩/٥/١٩٨١ انه تضمن المطالبة بحصة المدعية عن نفسها وبضفتها في تركة مورثها المرحوم على حسنين شبانه وقدرها الثلث في كافة الحقوق المادية والمعنوية للمصنع محل الشركة موضوع النزاع . وهو ما يتضمن بالضرورة طلب تصفية هذه الشركة فان النعى على الحكم بأن طلب التصفية لم يكن مطروحا أمام محكمة أول درجة يكون على غير أساس .

( نقض محنى ٢٢/٤/١٩٨٥ - الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٣ ق )

٧٩٨ - ليس من شأن ضم دعويين تسهيلا للإجراءات ادماج احدهما في الأخرى وفقد كل منهما استقلالها ولو اتخذ الخصوم فيهما ما لم يكن موضوع الطلب في إحدى القضيتين هو بذاته موضوع الطلب في القضية الأخرى .

من المقرر أن ضم دعويين تسهيلا للإجراءات لا يترتب عليه ادماج أحدهما في الأخرى بلحيث تفقد كل منهما استقلالها ، ولو اتخذ الخصوم فيهما ، ما لم يكن موضوع الطلب في إحدى القضيتين هو بذاته موضوع الطلب في القضية الأخرى . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن بصفته وان كان قد اختصم البنك المطعون ضده في كل من الدعى رقم ٩١٣ لسنة ١٩٦٥ ، تجارى كلى ، والدعويين المضمومتين له ، إلا انه لم يبدى في كل منها طلب يختلف عما جاء بالآخرين فقد طلب في الدعوى المشار اليها بتداد نصيب المورث في أرباح بنك التجارة ومستحقاته التى كانت مخصصة لتداد الضرائب بها بحجته ٣٢٤٩٦ جنيه وقوائده القانونية ، في حين طلب في الدعوى رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٥ تجارى كلى القاهرة استرداد أرصدة المورث الشخصية التى استولى عليها البنك الاخير بمجرد وفاته

دون وجه حق وقدرها ٣٩٨٢٦/٢٨٥ جنيه ، كما طلب في الدعوى رقم ٩١٤ لسنة ١٩٦٥ تجارى كلى القاهرة فرز وتسليم حصة المورث في شركة « جان اثنياس وشركاه » . ومن ثم فان قرار ضم الدعاوى المشار اليها ليس من شأنه فقدان أى منها لاستقلالها لاختلاف الطلب في كل منها . عنه في الدعويين الآخرين وبالتالي فان طلب الطاعن للفوائد القانونية في الدعوى رقم ٩١٣ لسنة ١٩٦٥ تجارى كلى القاهرة لا يعتبر طلبا لها في أى من الدعويين المضمومتين لها . لما كان ما تقدم وكان من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن ما يجوز طلبه من فوائد أمام محكمة الدرجة الثانية طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات هو ما ~~استجد منها بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة الدرجة الأولى بشرط~~ أن تكون قد طلبت أمام تلك المحكمة . فانه لا يقبل من الطاعن مطالبته في الاستئناف بالفوائد القانونية بالنسبة للدعوى رقم ٩١٤ لسنة ١٩٦٥ تجارى كلى القاهرة طالما لم يطلب بها أمام محكمة أول درجة ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى برفض طلبه للقواعد القانونية في تلك الدعوى أمام محكمة الاستئناف ، فان النعى عليه يكون على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٥/٤/٢٩ — الطعن رقم ١١٦ لسنة ٥٠ ق )

٧٩٩ — لا تملك محكمة الموضوع تغيير سبب الدعوى في المواد المدنية

ويجب عليها ان تقصر بحثها على السبب الذى اقيمت عليه الدعوى .

المقرر — في قضاء هذه المحكمة — أن محكمة الموضوع لا تملك تغيير سبب الدعوى في المواد المدنية ، ويجب عليها ان تقصر بحثها على السبب الذى اقيمت عليه الدعوى . . لما كان ذلك وكان البين من الاوراق ان المظنون ضدهم أقاموا دعاويهم الثلاث ضد الطاعنة بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقود الايجار الثلاثة المصادرة لهم منها عن محلات النزاع ، وهى دعاوى موضوعية تمتد سلطة المحكمة فيها الى بحث موضوع العقد ومداه ونفاذه ، وتتسع سلطة المحكمة فيها لبحث كل ما يثار من اسباب تتعلق بوجود العقد وانعدامه وبصحته أو بطلانه ، اذ من شأن هذه الاسباب

لو صحت أن يعتبر انعقد غير موجود قانوناً ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بصحة ونفاذ عقود الإيجار سائلة التبيان استناداً الى أن كل عقد من تلك العقود قد استوفى أركان انعقاده وشرائط صحته ، وهي دعامة كافية لحمل الحكم ولم تكن محل نقي أو تعيب من الطاعنة ، كما لم تجحد الطاعنة العقود المذكورة ولم تطعن عليها بثمة مظن ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أعمل صحيح القانون ، ولا على أن لم يتتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم ويرد استقلالاً على كل حجة أو قول أثاره مادام قيام الحقيقة التي اقتضت بها المحكمة وأوردت دليلها فيه الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج ، ويضحى النعي على الحكم بهذا السبب في غير محله .

نقض مدني ١٩٨٦/٦/٢٥ - الطعن رقم ٢٤٨٣ لسنة ٥٢ ق ١

٨٠٠ - تكون العبرة في تحديد طلبات الخصم هي بما يطلب الحكم له به . .  
 وإن كانت الطاعنة قد أوردت في صحيفة افتتاح الدعوى أن البيع هو حصة شائعة في قدر أكبر ، إلا أنها طلبت الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع محل النزاع عن حصة مفردة ، أوردت تحديداً لها بصحيفة الدعوى مطابقاً لما ورد بعقد البيع ، وإذا كانت العبرة في تحديد طلبات الخصم وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، هي بما يطلب الحكم له به فإن الحكم المطعون فيه إذ فصل في الدعوى على اعتبار أنه البيع قد ورد على حصة مفردة يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعي بهذا السبب على غير أساس . .

١. نقض مدني ١٩٨٢/١/٢٢ - الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٥٣ ق ١

٨٠١ - مقتضى الأثر الناقل للاستئناف - يجوز للخصوم أن يفيروا سبب الدعوى أمام محكمة الاستئناف وأن يضيئوا اليه أسباباً أخرى لم يسبق طرحها أمام محكمة أول درجة مع بقاء الطلب الأصلي على حاله .

ان النص في المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات على أن « الاستئناف



ينتقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة  
 لما رفع عنه الاستئناف فقط » يدل على ان الاستئناف ينقل الدعوى الى  
 محكمة الدرجة الثانية في حدود الطلبات التي فصلت فيها محكمة أول درجة  
 وما اقيمت عليه لتلك الطلبات من أسباب سواء ما تعرضت له وما لم  
 تتعرض له منها ، وذلك طالما ان مبدئها لم يتنازل عن التمسك بها ، ولا  
 يحول دون ترتيب هذا الأثر ان محكمة الاستئناف في هذه الحالة تتصدى  
 لما لم تفصل فيه محكمة أول درجة من تلك الاسباب ، ذلك ان المشرع أجاز  
 للخصوم وفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات ان  
 يغيروا سبب الدعوى أمام محكمة الاستئناف وان يضيفوا اليه أسبابا  
 أخرى لم يسبق طرحها أمام محكمة أول درجة مع بقاء الطلب الاصلى  
 على حاله ، فمن باب أولى تلتزم محكمة الاستئناف بالتصدى للأسباب  
 السابق التمسك بها في الدعوى والتي اعرض الحكم الابتدائي عن التعرض  
 لها مكفيا بإجابة الطلب على سند من أحدها . ولما كان الطلب هو القرار  
 انذى يطلبه المدعى من القاضى حماية للحق أو المركز القانونى الذى  
 يستهدفه بدعواه ، وكان سبب الدعوى هو الواقعة أو الوقائع التى يستمد  
 منها المدعى الحق فى موضوع الطلب ، وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية  
 والحجج القانونية ، وكان الواقع فى الدعوى ان المطعون ضدها قد اقامت  
 بطلب الاخلاء للتأجير من الباطن بغير اذن كتابى منها ولاحتجاز المستأجر  
 أكثر من سكن فى بلد واحد بغير مقتضى ، وكان طلب الاخلاء للتأجير من  
 الباطن هو فى حقيقته طلب بفسخ العقد ، كما ان طلب الاخلاء للاحتجاز  
 التالى لإبرام العقد طلب بانفساخه ، وكان الفسخ والانفساخ يؤديان  
 الى انحلال العقد ، ومن ثم فانهما يمثلان سببين لطلب واحد هو الاخلاء  
 لانحلال العقد ، لما كان ما تقدم وكان الحكم الابتدائى قد قضى بالاخلاء  
 على سند من أحد السببين وهو الاحتجاز وإم يعرف للسبب الآخر وهو  
 التأجير من الباطن ، فإن هذا السبب الأخير يعد بطريقه على محكمة  
 الاستئناف فى الاستئناف المرفوع من الطاعن طالما ان المطعون ضدهما  
 الاونى • بوضفها مستأنف ضدها — لم يتنازل عن التمسك به ، ويكون

لحكمة الاستئناف ان تتصدى له وان تقيم قضاءها عليه ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون . .

انقض مدنى ١/٤/١٩٨٧ - الطعن برقم ١٣٨٢ لسنة ٥٦ ق ١

### خامساً - الجصور والغياب

١٠١ - اذا تقدم المدعى عليهم في خصومة يكون موضوعها غير قابل للتجزئة ، وأعلن احدهم بتجديد سير الخصومة في الدعوى في الميعاد القانونى ، فانه لا يمثل لاعمال انجزاء باعتبار الدعوى كأن لم تكن بالنسبة لمن أعلن منهم بالتجديد بعد الميعاد - اعتبارات المراجع في هذا الصدد .

أنه ولئن كان النص في الفقرة الأولى من المادة ٨٢ من قانون المرافعات على انه « اذا لم يحضر المدعى ولا المدعى عليه حكمت المحكمة في الدعوى اذا كانت صالحة للحكم فيها والا قررت شطبها فاذا بقيت الدعوى مشطوبة ستين يوماً ولم يطلب أحد الخصوم السير فيها اعتبرت كأن لم تكن » مفاده ان الدعوى اذا تقرر شطبها يتعين على من اراد من الخصوم استئناف السير فيها اعلان خضعه بذلك خلال ستين يوماً من تاريخ قرار الشطب والا اعتبرت الدعوى كأن لم تكن ، إلا أنه اذا تعدد المدعى عليهم في خصومة يكون موضوعها غير قابل للتجزئة وأعلن احدهم بتجديد السير في الدعوى في الميعاد فانه لا يمثل لاعمال ذلك الجزاء بالنسبة لمن أعلن منهم بالتجديد بعد الميعاد وذلك اعتباراً بأن الغاية من الاجراءات هي وضعها في خدمة الحق وذلك بتمكين الصحيح من الباطل ليصحح لا تبطل انيابل على انصحیح ليعظه ، لا كان ذلك وكان الثابت من الاوراق أنه اذ تقرر شطب الاستئناف في ١١/٤/١٩٨٢ وجدد المطعون عليه الاول بصحيفة التجديد بتاريخ ١٠/٦/١٩٨٢ في الميعاد القانونى ، وكان موضوع النزاع في الدعوى باثبات وفاة ماري ميشيل بشارتي وتعيين ورثتها هو موضوع غير قابل لتجزئة فان الدفع المبدئى من الطاعنة المأخوذة باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم اعلانها بتجديده في الميعاد يكون في

غير محله • واذ قضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع فإنه يكون قد طبق تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى على غير أساس •

.. ( نقض مبنى ١٩٨٥/٥/٢١ — الطعن رقم ١٤ لسنة ٥٣ ق )

٨٠٣ — اذا تغيب المدعى والمدعى عليه وجب على المحكمة أن تدكم في الدعوى اذا كانت صالحة فيها. طالما أبدى الخصوم طلباتهم والا قررت شطبها — م ٨٢ مرافعات — قاعدة مستحدثة — يتعين إعلان المدعى أو المستأنف الفائت بالطلبات وتكليفه بالحضور اذا أبدى المدعى عليه أو المستأنف عليه طلباً عارضاً •

النص في المادة ٨٢ من قانون المرافعات على أنه « اذا لم يحضر المدعى ولا المدعى عليه حكمت المحكمة في الدعوى اذا كانت صالحة للحكم فيها والا قضت شطبها ... » وتحكم المحكمة في الدعوى اذا غاب المدعى أو المدعون أو بعضهم في الجلسة الاولى وحضر المدعى عليه • يدل على أن المشرع أورد قاعدة مستحدثة مقتضاهما أنه اذا تغيب المدعى والمدعى عليه وجب على المحكمة أن تحكم في الدعوى اذا كانت صالحة للحكم فيها طالما أبدى الخصوم طلباتهم والا قررت شطبها ، وتكون الدعوى صالحة للحكم فيها اذا أدلى الخصوم بأقوالهم وحددوا طلباتهم وأوضحوا دفاعهم وذلك على خلاف ما كانت توجب المادة ٩١ من قانون المرافعات السابق من الحكم بشطب الدعوى اذا تخلف المدعى والمدعى عليه عن الحضور أو عند حضور المدعى وعدم إبدائه طلبات ما ، مما مفاده أن للمحكمة السلطة في نظر الدعوى والفضل فيها عند غياب المدعى أو المستأنف وتخلفه عن الحضور بالجلسة المحددة لينظر دعواه سواء كانت هي الجلسة الاولى أم كانت من الجلسات التالية متى تبين أنها صالحة للفصل فيها ، ولهم يوجب التشريع في هذه الحالة إعلان المدعى أو المستأنف الغائب بالطلبات وتكليفه بالحضور الا اذا أبدى المدعى عليه أو المستأنف عليه طلباً عارضاً ، وليس من هذا القبيل طلب رفض الدعوى ، لما كان ذلك وكانت الجمعية الطاعنة تسلم في صحيفة الطعن بأن المطعون ضدهما ( المستأنف ) تخلف عن الحضور بجلسته ١٨٨٤/١/٢٤ رغم إخطارها بإيداع الخبير لتقريره ،



وبهذه الجلسة الأخيرة قدم محامي الطاعنة ( المستأنف عنها ) مدعى .  
طلب فيها رفض الاستئناف ونأييد الحكم المستأنف ، فقررت المحكمة حجز  
الدعوى للحكم ، فان الدعوى بهذه المثابة تكون صالحة للحكم ويكون  
النقض على غير أساس .

١ - نقض مدنى ١٦/١٢/١٩٨٥ - الطعن رقم ١٢٧٠ لسنة ٥٤ ق )

٨٠٤ - يتعين لتجديد الدعوى بعد الشطب تحديد جلسة جديدة لنظرها  
حتى تعسك القضية الى جدول القضايا واعلان الخصوم بهذه الجلسة .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان تجديد الدعوى بعد شطبها يتطلب  
اتخاذ اجراءين جوهريين هما تحديد جلسة جديدة لنظرها حتى تعاد القضية  
الى جدول القضايا واعلان الخصم بهذه الجلسة ، وكان الثابت فى الاوراق  
ان الاستئناف شطب بتاريخ ١٩٨٥/٥/٨ ثم جدد بصحيفة لم تعلن  
لطاغنتين الثانية والثالثة حتى صدور الحكم المطعون فيه دون اعلانها او  
حضورها جلسات محكمة الاستئناف الثانية لتجديده فان هذا الحكم  
اذ فصل فى الاستئناف دون اجراء ذلك الاعلان او حضور هاتان الطاغنتان  
الجلسات التالية لتجديد الاستئناف بما يحقق الغاية فى الاعلان فانه يكون  
باطلا ويستفيد من هذا ابطال باقى الطاغنتين لصدور الحكم فى موضوع  
غير قابل للتجزئة بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .  
( نقض مدنى ٨/١/١٩٨٧ - الطعن رقم ٣٢٧٩ لسنة ٥٢ ق )

### سادسا - التدخل والادخال والطليات العارضة

٨٠٥ - يشترط لاجراء المقاصة القضائية ان ترفع بطلبها دعوى اصلية  
او ان تطلب فى صورة طلب عارض يقدمه المدعى عليه زدا على دعوى خصمه  
الاصاية - بشروط قبول الطلب العارض .

ان طلب الطاعنة تحميل المطعون ضده بجملة الفوائد التى دفعتها  
بفرض حصوله هو طلب باجراء المقاصة القضائية بين المبلغ الذى يستحقه  
المطعون ضده الاول فى ذمتها كغرق للضرائب وبين جملة ما دفعته من

فوائد وترى ان الأخير يتحملها ولما كان يشترط لاجراء المقاصة القضائية ان ترفع بطلبها دعوى أصلية أو ان تطلب في صورة طلب عارض يقدمه المدعى ردا على دعوى خصمه الأصلية وكان يشترط لقبول الطلب العارض أن يقدم الى المحكمة بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بطلب يقدم شفاهة في الجلسة في حضور الخصم ويثبت في محضرها وكانت الشركة الطاعنة لم تقدم الى محكمة النقض ما يدل على أنها طلبت المقاصة القضائية في صورة طلب عارض بل كان طلبها في هذا الشأن وعلى ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه في صورة دفع لدعوى المطعون تبعة الاول وهو مالا يجوز طلب المقاصة القضائية به فانه ما كان للحكم المصون فيه ان جرى هذه المقاصة طالما انها لم تطلب منه بالطريق الثابتونى ويكون ما ورد بوجه اتهمى على غير أساس .

( نقض مدينى ١٩٨٥/١٢/٩ - الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٥٠ ق )

#### ٨٠٦ - تبعية الطلب العارض للطلب الاصلى .

من المقرر ان الطلب العارض يتبع الطلب الاصلى ، فاذا حكم بعدم قبول الدعوى الاصلية سقط تبعاً لذلك ان طلب العارض الا اذا كان قد رُفع بالطرق المعتادة لرفع الدعوى وكانت المحكمة مختصة به فانه يبقى في هذه الحالة كطلب اصلى ، لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى ان الطلب العارض المقدم من الطاعنة لم يرفع بالطرق المعتادة لرفع الدعوى ، وكانت الدعوى الاصلية غير مقبولة حسبما سلف البيان ، فان الطلب العارض المقدم من الطاعنة يتعين القضاء بسقوطه .

( نقض مدينى ١٩٨٥/١٢/٢٦ - الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٥٥ ق )

٨٠٧ - شروط قبول الطلب العارض وفقاً للمادة ١٢٣ ورافعات - لم يرتب المشرع جزاء على عدم قيام الكتاب بقيد هذا الطلب في المجلد المتصوص عليه في المادة ٦٧ ورافعات .

لما كان لا يشترط لقبول الطلب العارض وفقاً للمادة ١٢٣ من قانون المرافعات وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الا أن يقدم الى

المحكمه بالاجراءات المعتاده لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بطب  
يقدم نسخاها في اجلسه في حضور احمه ويثبت في محضرها ، فلم يرتب  
المشرع جزاء على عدم قيام قلم الكتب بتقيد هذا الطلب في السجل الخاص  
المنصوص عليه في المادة ٦٧ من القانون المذكور . لما كان ذلك وكان الثابت  
ان المطعون عليهن عدلان طلباتهن بعد ان اودع الخبير تقريره بصحيفة قدمت  
الى قلم كتاب محكمة اول درجة واعلنت الى الطاعنين ، فانهم بذلك يكن  
قد التزم الطريق الصحيح لتقديم الطلب المعارض . واذا التزم الحكم  
الابتدائي الذي ايد به الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتد بهذا الطلب  
المعارض من المطعون عليهن بالصحيفة المشار اليها ، فانه لا يكون قد خالف  
القانون أو اخطأ في تطبيقه ، ويكون المنع عليه بهذا الوجه غير سديد .

( نقض مدني ١٩٨٦/٥/٧ - الطعن رقم ٢٤٩٦ لسنة ٥٢ ق ١ )

٨٠٨ - يستقل الطلب المعارض الذي يتم بالاجراءات المعتادة بكيانه  
عن الدعوى الاصلية - ضم دعويين مختلفان سنيا وموضوعا تسهلا  
للجراءات لا يترتب عليه ادماج احدهما في الاخرى - يؤدي ذلك .

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان الطلب المعارض  
الذي يتم بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى يكون مستقلا بكيانه عن  
الدعوى الاصلية ، وان ضم دعويين مختلفان سنيا وموضوعا تسهلا  
للجراءات لا يترتب عليه ادماج احدهما في الاخرى بل تبقى لكل  
منهما ذاتيتهما واستقلالها وبالتالي فان صدور حكم في احدهما يعتبر  
منها للخصومة فيها ويجوز الطعن فيه على استقلال دون انتظار لصدور  
الحكم المنهي للخصومة في الدعوى الاخرى ، لما كان ذلك وكان البين  
من الاوراق ان الطاعن - ركن في طلب اخلاء المطعون ضده الثاني من  
الحجرة التي يشغلها الى الاتفاق المبرم بينه وبين المطعون ضده الاول  
أما المطعون ضده الثاني فقد ركن في طلبه المعارض بتمكينه من الانتفاع  
بحجرة اخرى والنصف شائعا في حجرة ثالثة الى اتفاق آخر مبرم بينه  
وبين المطعون ضده الاول وبذلك فان الطرفين مختلفان موضوعا وسعد



ويكون كل منهما خصومة مستقلة عن الأخرى لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أنهى الخصومة المرددة بين انضاعن والمطعون ضدها بالنسبة للحجرة التي يشغلها المطعون ضده الثاني فإنه يكون قابلاً للطعن فيه بالنقض دون انتظار للحكم المنهى للخصومة الأخرى .

( نقض مدني ١٩٨٦/٦/٤ - الطعن رقم ١٨٦١ لسنة ٤٩ ق )

٨٠٩ - إجراءات التدخل في الدعوى - م ١٢٦/٢ مرافعات .

لما كان مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ١٢٦ من قانون المرافعات أن التدخل يتم بالأجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بطلب يقدم شفاهاً بالجلسة في حضور الخصوم ويثبت في محضرها ، وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضدهما الثالث والرابع أبديا بجلسة ١٩٨٢/٤/٢٨ - في حضور الخصوم عدا المطعون ضده الخامس - طلب تدخلهما انضماماً للمطعون ضدهما الأولين وقدمتا إعلانيهما لخصوم بهذا الطلب لذات الجلسة بينما غيه أن سبب التدخل شراؤه من عقار النزاع من المطعون ضدهما الأولين بمقتد مسجل فإن دون قبول الطعن زوالها بعد ذلك ، فإن الخصومة في الاستئناف تكون قد استأنفت صحيحة بين الطاعن والمستأنفين وطالبي التدخل ويكفون نعيه ببطالان التدخل بالنسبة لغيره - وأياً كان وجه الرأي فيه - غير منتج .

( نقض مدني ١٩٨٦/٦/١٧ - الطعن رقم ٢٤٦٦ لسنة ٥٢ ق )

٨١٠ - نطاق وحدود الطلب المعارض - اختلاف الطلب المعارض عن الطلب الأصلي موضوعاً وسبباً لا يجوز معه إبدائه في صورة طلب عارض - المادتين ١٢٣ ، ١٢٤ - مرافعات - شرط قبول الطلب المعارض .

لما كان مؤدى نص المادتين ١٢٣ ، ١٢٤ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء النقض - أنه يجوز للمدعى أن يعدل طلباته عن طريق الطلب المعارض الذي يتناول بالتغيير أو بالزيادة أو الإضافة ذات النزاع من جهة موضوعه مع بقاء السبب أو تغيير السبب مع بقاء الموضوع ،

فاذا ما اختلف الطلب إنعارض في انطلب الاصلى موضوعا وسببا فلا يجوز ابدائه من المدعى في ضرورة طلب عارض الا ما تأذن به المحكمة من الطلبات مما يكون مرتبطا بالطلب الاصلى ، ولا وراء أن قبول الطلب العارض مشروط بتوافر ذلك التوافق ، وكان سبب الدعوى وفقا لنص المادة ١٠١ من قانون الاثبات هو الواقعة التى يستمد منها المدعى الحق في الطلب مما لا يتغير بتغير الادلة الواقعية والحجج القانونية التى يستند اليها الخصوم ، وكان البين من الأوراق أن المطعون ضدهما الأول والثانى اذ أقاما الدعوى ابتداء استعمالا لحق مدينيتهم وهم باقى المطعون ضدهم لم يقتصر فيها على طلب الحكم بطرد الطاعن من المساحة موضوع النزاع استنادا الى وضع يده عليها بطريق الغصب وانما طلبا كذلك تسليم تلك المساحة الى باقى المطعون ضدهم ، وكانت الملكية وهى سبب الدعوى بالنسبة لهذا الطلب هى ذات السبب فى "الطلب العارض بتثبيت ملكية هؤلاء الى تلك المساحة" . فان الحكم اذ قبل هذا الطلب العارض وفصل فيه على سند من ارتباطه بالطلب الاصلى طبقا لنص المادة ١٢٣ من قانون المرافعات لا يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وبالتالي فان ما ينهض الطاعن من عدم قيد الطلب العارض بالسجل الخياض بالحكمة باعتباره طلبا جديدا يكون على غير أساس .

( يقض مدنى ١٧/٦/١٩٨٦ - الطعن رقم ٢٥٢٢ لسنة ٥٢ ق )

#### ٨١١ - مناط قبول التدخل للطعن بصورية عقد .

التدخل للطعن بصورية عقد لا يقبل الا ممن له مصلحة قائمة وحالة فيه بحيث تعرّد عليه فائدة عملية من الحكم له بطلبه فلا يصلح لقبوله مصلحة نظرية بحتة . لا كان ذلك ، وكانت المحكمة قد انتهت بحق الى عدم قبول دعوى الطاعن الشافع بطلب الشفعة لعدم استيفاء اجراءاتها باختصاص من يوجب القانون اختصاصهم فيها وهو قضاء منها فى موضوعها وارد على اصل الحق المطالب به يترتب عليه ان يفقد الطاعن حقه فى الشفعة فلا يستطيع ان يرفع به دعوى جديدة وذلك لانقضاء الميعاد المحدد للمطالبة بهذا الحق ، فان مصلحته فى التدخل فى دعوى المطعون

ضده الثالث بصيغة ونفاذ عقده الوارد على ذات المساحة المشفوع فيها .  
 وضعه بصورة هذا العقد تضحى منتفية بعد انقضاء بعدم قبول دعواه  
 بطلب الشفعة على النحر المشار اليه ، واذ انتهى الحكم فيه الى هذا النظر  
 فان النعي عليه يكون على غير أساس .

(.نقض مدني ١٣/١١/١٩٨٦ - الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٥٣ ق )

٨١٢ - ماقية الطلب المعارض الذي يقبل من المدعى بغير اذن المحكمة -  
 ما لا يقبل ابدائه من المدعى في صورة طلب عارض - مناط الاستثناء  
 من ذلك .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الطلب المعارض الذي يقبل من  
 المدعى بغير اذن المحكمة - هو الطلب الذي يتناول بالتغيير أو بالزيادة  
 أو بالاضافة ذات النزاع من جهة موضوع مع بقاء السبب على حاله ،  
 أو تغيير السبب مع بقاء الموضوع كما هو ، اما اذا اختلف الطلب الاصل  
 في موضوع وفي سببه معا فانه لا يقبل ابدائه من المدعى في صورة طلب  
 عارض ولا يستثنى من ذلك الا ما تاذن المحكمة بتقديمه من الطلبات  
 مما يكون مرتبطا بالطلب الاصل ، وتقدير وجود الارتباط في هذه  
 الحالة هو من سلطة محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائغا  
 لما كان ذلك ، وكان الواقع في الدعوى ان الطاعن الاول كان قد استهل  
 هذه الخصومة بطلب طرد المطعون ضده من الشيعة محل النزاع المتأخر  
 في سداد اجرتها ، ولانتهاء مدة العقد في ٣٠/٩/١٩٧٤ ثم عدل طلباته الى  
 الزام المطعون ضده باداء مبلغ ٥٤٠ قيمة الاجرة المستحقة عن المدة من  
 ١/١١/١٩٧٣ حتى ٣١/٣/٧٥ مما مفاده التنازل ضمنيا عن طلب الاخلاء  
 لانتهاء مدة العقد في ٣٠/٩/١٩٧٤ ، وتكون عودته بعد ذلك الى طلب  
 طرد المطعون ضده لانتهاء مدة العقد بمثابة ابداء نطلب عارض غير مقبول  
 لاختلافه مع الطلب السابق - وهو الالتزام بالاجرة - سببا وموضوعا ،  
 واذ كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاء بعدم قبول دعوى الطاعن  
 الاول بطلب انتهاء عقد الايجار واخلاء العين محل النزاع على ما أورده



بمدوناته من أن « المستأنف عليه الأول ( الطاعن الأول ) قد طلب أصليا في الخصومة طرد المستأنف ( المطعون ضده ) من العين المؤجرة لعدم سداد الاجرة ثم طرده منها لانتهاء عقد الايجار ثم غير المستأنف عليه المذكور طلبه الأصلي هذا محلا وسببا مما يطلب الاجرة استنادا الى عقد الايجار فان طلبه الاخير لا يكون طلبا عارضا مقبولا كما ان مفاد هذا انطلب الجديد ان المستأنف عليه الأول قد تنازل عن طلبه الطرد الأصليين .. » . وكان هذا الذي أورده الحكم سائغا ومقبولا وله أصله الثابت بالأوراق ، ومن ثم فان ما استطرده اليه بشأن سقوط التيبية بالاخلاء — أيا كان وجه الرأي فيه — يكون تقريراً زائداً عن حاجته ولا جدوى من تعيبيه في ختوضه ، ويكون النعي عليه بهذين السببين في غير محله .

( نقض مدني ١٥/١/١٩٨٧ — الطعن رقم ٦٣٠٠ لسنة ٥٢ ق )

### سابعاً — ما يعترض سير الخصومة

٨١٢ — بطلان الاجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة في الدعوى هو بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع البطلان لحمايته — لا يحق لغيره ان يحتج بهذا البطلان .

ان بطلان الاجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة في الدعوى هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع البطلان لحمايته تمكينا له من الدفاع عن حقوقه وهم خلفاء المتوفي ، فلا يحق لغيرهم ان يحتج بهذا البطلان بغرض وقوعه لما كان ذلك وكان الطاعنين ليسوا من خلفاء المرحومة زينب محمود أبو سالم ، فلا يجوز لهم التحدي به .

( نقض مدني ٣١/١٠/١٩٨٤ — الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٩ ق )

٨١٤ — وقف الدعوى امر جوازى للمحكمة حسبما دعيته من جدية المنازعة فى المسألة الاوابة الخارجة عن اختصاصها او عدم جديتها — م ١٢٩ مرافعات .

لا كان وقف الدعوى طبقا لمادة ١٢٩ من قانون المرافعات هو امر جوازى للمحكمة حسبما تستبينه من جدية المنازعة فى المسألة الارلية الخارجية عن اختصاصها او عدم جديتها ، وكان البين من الحكم المطعون فيه انه رد على دفاع الطاعن القائم على رسو مزاد بيع مقر التفليسة عليه بالجذك بأن مأمور التفليسة لم يعتمد هذا البيع لدى عرض محضر استمرار البيع عليه حيث أشر بمتابعة المزاد بعد النشر بجريديتى الامرام والاخبار وكان البين من الاوراق أن الطاعن قبل دخول المزايدة والمتضمنة ضرورة اعتماد مأمور التفليسة رسو المزاد ، وكانت المادة ٩٩ من القانون المدنى تقضى بأن العقد لا يتم فى المزايدات الا برسو المزاد فان الامر يقتضى لانهقاد البيع فى هذه الحالة اعتماد ارساء المزاد ومن ثم فلا تثريب على محكمة الاستئناف اذ لم توقف الدعوى حتى يتم الفصل فى النزاع المطروح على محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بشأن تثبيت قرار وكيل الدائنين برسو المزاد لما استبان لها — فى حدود سلطتها التقديرية — من عدم جدية هذا النزاع ويكون النعى على حكمها بالخطأ فى تطبيق القانون والاجاى بحق الدفاع على غير أساس .

( نقض مدنى ١٠/١٢/١٩٨٤ — الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٥٢ ق ١ )

٨١٥ — لا يؤثر انقطاع سير الخصومة فى اى اجراء من اجراءاتها التى تمت قبله — تعتبر الاجراءات التى تحصل بعد تعجيل السير فيها مكملة للاجراءات السابقة — م ١٢٣ مرافعات .

المقرر — وفقا لنص المادة ١٣٣ من قانون المرافعات — وعلى ما جرى به قضاء النقض — أن انقطاع سير الخصومة لا يؤثر فى اى اجراء من اجراءاتها التى تمت قبله وتعتبر الاجراءات التى تحصل بعد تعجيل السير فيها مكملة للاجراءات السابقة وان الدعوى تستأنف سيرها بعد

الانقطاع بصحيفة تعلن إلى من يقوم مقام من زالت صفته — وكان من المقرر مع هذا وفقا لنص المادة ١١٤ من قانون المرافعات ان بطلان صحف الدعوى واعلانها واوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الاعلان يزول بحضور المعلن اليه في الجلسة أو بإيداع مذكرة بدفاعه ، ويكفي الثابت بالاوراق ان الطاعن الاول — الذي كان يمثل الطاعن الثاني في الدعوى بصفته وليا عليه — قرر بجلسته ١٧/١/١٩٨٠ ببلوغ ابنه من الرشد وهو ما تأجبت الدعوى من اجله حيث يتم اعلان الطاعن الثاني واختصامه في الاستئناف باعلان مؤرخ ٢٦/١/١٩٨٠ حيث مثل بعد ذلك بالاستئناف بوكيل عنه وقدم مذكرة بدفاعه وهو ما يكفي بذاته لكي تستأنف الخصومة سيرها صحيحة ومنتجة لكافة اثارها في حقه دون ما وجه للقول ببطلان الاعلان لزواله — ان كان — بالحضور بدون اعلان واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فان النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

( نقض مدني ١٩٨٥/٢/٥ — المعلن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥ ق )

٨١٦ — الحكمة التشريعية من انقطاع الخصومة بقوة القانون لوفاء المدعى أو من في حكمه كالمستأنف — ويعاد سقوط الخصومة في حق الورثة — للورثة وخدمهم الحق في التمسك بعدم اعلانهم حتى لا تجرى في هتهم مدة السنة المحددة قانونا لسقوط الخصومة .

أن المادة ١٣٥ من قانون المرافعات قد جرى نصها بأن « لا تبدأ مدة سقوط الخصومة في حالات الانقطاع إلا من اليوم الذي قام فيه من يطلب الحكم بسقوط الخصومة باعلان ورثة خصمه الذي توفي أو من قام مقام من فقد أهليته للخصومة أو مقام من زالت صفته بوجوب الدعوى بينه وبين خصمه الاصلى » مما مئده — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه اذا تقرر انقطاع الخصومة بحكم القانون لوفاء المدعى أو من في حكمه كالمستأنف فلا تسري مدة السقوط في حق ورثته إلا من انيزم الذي يعلن المدعى عليه هؤلاء الورثة بوجود الخصومة ، والفرض



الذى يستبدغه المشرع من تقرير انقطاع سير الخصومة هو الاحاطة بمصلحة ورثة المتوفى حتى لا تتخذ اجراءات الخصومة ضدهم بغير علمهم ومن ثم فان لى ولاء الورثة وحدهم الحق فى التمسك بعدم اعلانهم حتى لا تجرى فى حقهم مدة السنة المحددة قانونا لسقوط الخصومة ، لما كان ذلك فانه لا يحق للطاعن التحدى بهذا النعى ويكون النعى على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٥/٤/٣ - الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٥٠ ق )

٨١٧ - لمن شرع سقوط الخصومة لمصاحته التنازل عنه صراحة أو ضمناً .

أن سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على آخر اجراء صحيح فيها هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مما يتصل بمصلحة الخصم الذى شرع السقوط لمصاحته فله التنازل عنه صراحة أو ضمناً ولحكمة الموضوع استخلاص توافر التنازل الضمنى . لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد خلصت فى حدود نسلطتها فى فهم الواقع فى الدعوى الى أن التأجيل لتقديم قرار لجنة القسمة فى هذه الحالة لا يسقط الحق فى الدفع ، هو استخلاص موضوعى فى حدود سلطة محكمة الموضوع التقديرية ويكفى لحمل قضائها فى هذا الخصوص ، ومن ثم يكون هذا النعى لا أساس له .

( نقض مدنى ١٩٨٥/٤/٣ - الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٥٠ ق )

٨١٨ - مناط توقيع الجزاء بسقوط الخصومة - عدم نظر الدعوى فى الجلسة المدددة لا يؤثر على صحة الإعلان وما يترتب من آثار - تحديد جلسة لنظر الدعوى بعد نه طبعها يوجب على قلم الكتاب اذارجها برول القضايا المتداولة بهذه الجلسة ولو لم يرد المدعى الى قلم الكتاب - قبلها - صحيفة التعجيل المعلنة .

لما كان مفاد النص فى المادة ١٣٤ من قانون المرافعات على انه « لكل ذى مصلحة من الخصوم فى حالة عيديم السير فى الدعوى بفعل المدعى

أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي ، إن تعجيز الدعوى بعد شطبها لا يتطلب سوى اتخاذ إجراءين جوهرين هما تحديد جلسة ننظرها وإعلان الخصم بهذه الجلسة بشرط أن يته هذا الإعلان قبل انقضاء مدة السقوط المشار إليها وذلك أعمالاً لنص المادة الخامسة من ذات القانون التي تنص على أنه « إذا نص القانون على ميعاد حتمي لاتخاذ إجراء يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله » ، ولما كان توقيع الجزاء بسقوط الخصومة منوطاً بعدم التنيز في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه مدة سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح فيها ، وكان عدم نظر الدعوى في الجلسة المحددة لا يؤثر على صحة الإعلان وما يترتب من آثار ، ولا يمكن نسبته إلى فعل المدعى أو امتناعه لأن تحديد جلسة لنظر الدعوى بعد شطبها يوجب على قلم الكتاب إدراجها برول القضايا المتداولة بهذه الجلسة ولو لم يزد المدعى إلى قلم الكتاب — قبلها — صحيفة التعجيل المعلقة لما كان ذلك ، وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن بعد صدور قرار شطب الاستئناف في ١٩٧٦/١١/٣ قام بتعجيله بصحيفة أعلنت للمطعون ضده بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٦ لجلسة ١٩٧٧/٥/١ التي حددت له ثم أعنتزله في ١٩٧٧/٦/٢٣ و ١٩٧٨/٥/٢٤ و ١٩٧٨/١٢/٢٧ للجلسات التي حددت لنظره بعد ذلك ، فإن هذا التعجيل يكون قد تم في الميعاد المحدد بالمادة ١٣٤ سالفه البيان ويصح بذلك منتجاً لإثارة من حيث إعادة الاستئناف إلى مسيرته الأولى حتى ولو لم ينظر في الجلسات التي حددت له ويمتنع معه انقضاء سقوط الخصومة فيه . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط الخصومة في الاستئناف على سند من أنه ثم ينظر بالجلسة التي حددت له بعد تعجيله ولا في الجلسات التالية حتى ١٩٧٩/١٠/٢ بتسبب غشيم تقدم الطاعن لقلم الكتاب قبلها صحيفة التعجيل المعلقة بما يفقد التعجيل أحد مقوماته الأساسية التي تؤدي إلى تحقيق الأثر المقصود منه وهو معاودة الدعوى سيرها أمام المحكمة ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب

نقضه دون حاجة لبحث السبب الآخر للطاعن ، على أن يكون مع النقض الإحالة .

( نقض مدنى ٢٧/١٠/١٩٨٥ - الطعن رقم ١١٢ لسنة ٥٠ ق )

٨١٩ - يترتب على وفاة المدعى عليه انقطاع سير الخصومة - يلتزم المدعى بإعلان ورثة خصمه المتوفى بقيام الخصومة بينه وبين مورثهم - يتعين على المدعى موالة السير في اجراءات الخصومة قبل انقضاء سنة من تاريخ آخر اجراء صحيح فيها والا تعرضت دعواه للسقوط .

أن النص في المادة ١٣٠ من قانون المرافعات على أن ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم ... والنص في المادة ١/١٣٣ منه على أن « تستأنف الدعوى سيرها بصحيفة تعلن الى من يقوم مقام الخصم الذى توفى ... بناء على طلب الطرف الآخر أو بصحيفة تعلن الى هذا الطرف بناء على طلب أولئك » ، وفي المادة ١٣٤ على أن « لكل ذى مصلحة من الخصوم فى حالة عدم السير فى الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضى » يدل على أنه متى كان وقف السير فى الدعوى راجعا الى انقطاع الخصومة لوفاة المدعى عليه ، تعين على المدعى أن يعلن ورثة خصمه المتوفى بقيام الخصومة بينه وبين مورثهم ويكون عليه موالة السير فى اجراءاتها فى مواجهتهم قبل انقضاء سنة من تاريخ آخر اجراء صحيح فيها ، ولا يعتبر جهل المدعى بورثة خصمه أو موطنهم عذرا مانعا بل عليه هو البحث والتحري عنهم ملاحظة على مصلحته وعدم تعريض دعواه لسقوط بفعله ولا يعتبر الميعاد مرعىا الا اذا تم اعلان الورثة خلاله ، ولما كان الحكم الصادر بانقطاع سير الخصومة بسبب وفاة أحد الخصوم لا يعدو أن يكون تقريرا لحكم القانون تصدره المحكمة بما لها من سلطة ولائيه فى اجراءات التقاضى ، ولا يعد قضاء فى الحق محل المنازعة حتى يكسب الخصم بما يصح له التمسك به ومن ثم فإنه لا يعد من اجراءات الخصومة التى يبدأ منها سريان ميعاد السقوط الذى يسرى من تاريخ آخر اجراء صحيح سابق على حصول الوفاة ،



لما كان ذلك وكان السبب في الأوراق أن آخر إجراء صحيح في الدعوى  
أمام محكمة أول درجة هو إعلان صحيفة اقتصادها في ١٠/٧/١٩٧٩ تبك  
بوقالة الدعوى عليها ، ولم يتم المطعون ضده بموالات السير فيها بعد انقطاع  
سير الخصومة في مراجعة الخائن - الوارث لهما - الا بالصحيفة المعلقة  
له في ٥/١٠/١٩٨٠ بعد انقضاء أكثر من سنة على تاريخ ذلك الإجراء  
الصحيح ، واذ خالت الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع  
يسقط الخصومة باعتبار أن آخر صحيح فيها هو الحكم الصادر بانقطاع  
سير الخصومة في ١٥/١٠/١٩٧٩ ، غلته يكون قد اخطأ في تطبيق القانون  
بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة ليبحث باقى أسباب الطعن .

» نقض مدني ١٤/١/١٩٨٦ - الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٢ ق ٢

٨٢٠ - تعجيل الدعوى من الانقطاع يتم بصحيفة تعلن الى من يقوم  
مقام الخصم الذي توفي - م ١٢٢ مرافعات - البطلان الناشئ عن عدم  
مراعاة حكم هذه المادة هو بطلان نسبي - مؤدى ذلك .

أن المادة ١٣٣ من قانون المرافعات وان نصت على أن تعجيل الدعوى  
من الانقطاع يتم بصحيفة تعلن الى من يقوم مقام الخصم الذي توفي  
الا أن البطلان الناشئ عن عدم مراعاة حكم هذه المادة هو بطلان نسبي  
قرره القائلون أن شرع الانقطاع لحملتهم وهم ورثة المتوفى الذين لم  
يختصوا عند تعجيل الدعوى قهراً وحدهم التمسك بهذا البطلان  
ولا يجوز للطاعتين وقد تم اعلاتيم بتعجيل الدعوى أن يتمسكوا بعدم  
قبول الدعوى لهذا السبب واذ خلاص اتحكم المطعون فيه صحيحا الى رفض  
الدفع المبدى من الطاعتين فلا يبطأ ما يكون قد اشتملت عليه اسبابه من  
خطأ قائلتي اذ المحكمة بالنقض أن تصح هذه الاسباب بغير أن تنقضه  
وهي ثم يكون النعي بهذا السبب غير منتج .

» نقض مدني ٢١/١/١٩٨٦ - الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥٢ ق ٢

٨٢١ - مناط الحكم بوقف الدعوى طبقا للمادة ١٢٩ مرافعات - يتعين على المحكمة تصفية كل نزاع يدخل في اختصاصها يتوقف الحكم في الدعوى على الفصل فيها .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان مناط الحكم بوقف الدعوى طبقا للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات ان تكون المسألة الاولى التي يثيرها الخصم خارجة عن اختصاص المحكمة المتعلق بالوظيفة أو النوع ، ويجب على المحكمة تصفية كل نزاع يدخل في اختصاصها يتوقف الحكم في الدعوى على الفصل فيها ، وكان الثابت من الأوراق ان محكمة الدرجة الاولى لدي نظرها دعوى اخلاء الطاعنين للعصب قد عرضت لدفاعهم الذي مؤداه انهم تملكوا منازل النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية ومضت الى تصفية النزاع حول ملكيتها على ضوء تقرير الخبير المنتدب بقضائها الضمني برفض هذا الدفاع وباخلاء الطاعنين من منازل النزاع وهو ما يدخل في اختصاصها ومن ثم فان النعى على الحكم المطعون فيه المؤيد لحكم محكمة اول درجة بأنه لم يأمر بإيقاف دعوى الاخلاء حتى يفصل في مسألة أولية هي ملكية منازل النزاع حالة انه قد تصدى لها وفصل فيها ، فإنه يكون قد ورد على غير محل .

( نقض مدنى ١٠/٢/١٩٨٦ - الطعن رقم ١٦٨١ لسنة ٥١ ق )

٨٢٢ - الحكم القطعى بوقف الدعوى حتى يفصل في مسألة اخرى ترى المحكمة ضرورة الفصل فيها يعصم الخصومة في الدعوى من السقوط .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تعليق أمر الفصل في الدعوى حتى يفصل في مسألة أخرى ترى المحكمة ضرورة الفصل فيها والحكم بوقف الدعوى لهذا السبب يجعل حكم الوقف حكما قطعيا فيما تضمنه من عدم جواز الفصل في موضوع الدعوى قبل تنفيذ مقتضاه ، ويعصم الخصومة فيها من السقوط المقرر بنص المادة ١٣٤ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه قضى بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٤ بوقف الدعوى لحين الفصل نهائيا في الجنبه رقم ٢١٢٥

سنة ١٩٧١ بذر الفيوم وقامت المطعون ضدها الأولى باستئناف السير في الدعوى بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٤ قبل ان يثبت انقضاء الدعوى الجنائية وبتاريخ ١٩٧٩/١١/٨ ورد للمحكمة كتاب النيابة العامة بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فان دعوى المطعون ضدها تكون بمنأى عن السقوط مما يكون معه دفاع الطاعن الوارد بهذا السبب غير مستند الى أساس قانونى سليم ولا على الحكم المطعون فيه اذ أغفل الزد عليه .

( نقض مخنى ١٩٨٦/٣/٦ - الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٥١ ق )

٨٢٣ - محكمة الموضوع السلطة التقديرية فيما يثار أمامها من دفع بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة - يؤدى ذلك - م ٢٩ ب ق ١٩٧٩/٤٨ - مناط الوقف الوجوبى الدعوى - م ٢١ ق ١٩٧٩/٤٨ - مناط الوقف التعليلى للدعوى - م ١٢٩ مرافعات .

ان مؤدى نص المادة ٢٩ ب من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا أن لمحكمة الموضوع اذا ما اثير أمامها دفع بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة السلطة التقديرية بشأنه فان مى قدرت حديثه وضرورة حسم النزاع على الدستورية قبل الحكم فى لرفع الدعوى خلاله أمام المحكمة الدستورية العليا أما اذا رأت عدم جدية الدفع أغفلته وحكمت فى موضوع الدعوى . وكان الثابت من مختصر جلسات الدفع أغفلته وحكمت فى موضوع الدعوى . وكان الثابت من مختصر جلسات محكمة أول درجة أن الطاعن طلب بجلسته ١٩٧٩/١١/٨ تأجيل نظر الدعوى لرفع الدعوى أمام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قرارات وزير المالية بشأن حساب الرسوم الخمرية على السلم الواردة على أساس السعر التشجيعى للعملة الاجنبية الا أن المحكمة لم تجبه الى هذا الطلب وأحيات الدعوى لجلسة ١٩٧٩/١٢/٢٧ لسبب آخر وهو الرد على المذكرة المقدمة منه ولتقديم مستندات ثم توالى تأجيل الدعوى لاسباب أخرى متعددة التى أن طلب الطاعن فى جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ وقف الدعوى لحين الفصل فى الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ ق دستورية غلبا التى قدم شهادة تثبت رفعها فانه يكون غير صحيح ما قال به من أن محكمة أول درجة



قد منحتة أجملاً لرفع الدعوى الدستورية ويكون ما ينعاه على حكمها —  
 المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — بانحطاً في تطبيق القانون لعدم  
 قضائها بوقف الدعوى وقضائها في موضوعها على غير أساس ولا يسعف  
 الطاعن في هذا الصدد استناده إلى المادة ٣١ من القانون رقم ٤٨ لسنة  
 ١٩٧٩ إذ أن الوقف الرجوبى المشار إليه بها لا يكون إلا عند تعيين جهة  
 الاختصاص ينظر الدعوى عن تنازع الاختصاص وهي الحالة المنوّه عنها  
 في المادة ٢٥ فقرة ثانياً — ولا تتعلق بعدم الدستورية المنصوص عليه في  
 المادة ٢٩ ب من القانون المذكور ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة  
 أن الوقف التعليلي للدعوى طبقاً للمادة ١٤٩ من قانون المرافعات هو أمر  
 جوازى متروك لمطلق تقدير المحكمة حسبما تستبينه من جدية المنازعة في  
 المسألة الأولية الخارجة عن اختصاصها أو عدم جديتها وكان الطاعن  
 قد طلب من محكمة أول درجة بجلسته ٢/١٠/١٩٨٠ وقف الدعوى لحين  
 الفصل في الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ ق دستورية عليا — وكان البين من  
 مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن المحكمة  
 رأت في حدود سلطتها التقديرية أن الدعوى الدستورية التي أقامها  
 الطاعن بعدم دستورية قرارات وزير المالية بالسعر التيسيجي للعملة  
 الأجنبية لا ترتبط بالدعوى المعروضة عليها وهي تظلم من أمر على عريضة  
 ورأت أنه لا محل لوقفها حتى يفصل في تلك الدعوى وهي أسباب سائغة  
 تبرر رفض طلب الوقف وكان ولا يعيب الحكم المطعون فيه إحالته في  
 إحالته في أسباب الحكم الابتدائي في هذا الصدد فإن النعي  
 عليه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب يكون في غير محله .  
 ( نقض بدني ١٩٨٦/٤/٢٨ — الطعن رقم ١٢١ لسنة ٥٢ ق ١ )

٨٢٤ — مناط طلب الحكم بسقوط الخصومة — م ١٢٤ مرافعات .

أن المادة ١٣٤ من قانون المرافعات جرى نصها على أنه « لكل  
 ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى  
 أو امتناعه أن يطلب الحكم بمقروط الخصومة متى انقضت سنة من آخر اجراء  
 صحيح من اجراءات التقاضى ، لما كان ذلك وكان الثابت بالاوراق

الملضمه ( الملف الاستثنائي ) نه بتاريخ ١٩٧٧/٥/٨ قضت محكمة الاستئناف انقطاع سير الخصومة في الاستئناف رقمي ٣٨١ لسنة ٣٢ ق ٣٢ سنة ٣٩ ق اسيوط المنضمين بوشة أحد الورثة ( صالح أبادير ) والمستأنف عليه في كليهما وقد عجلت الحكومة السير فيها بإعلان بتاريخ ١٣/٦/١٩٧٨ وبعد انقضاء سنة من آخر إجراء صحيح هو حكم الانقطاع سالف الذكر وأنه بجلسة ١٩٧٨/١٢/٢٦ المحددة لنظر الاستئناف بعد التعجيل تمسك الحاضر مع المستأنف ضدهم بسقوط الخصومة ، واذ اغفل الحكم المطعون فيه في مدوناته مواجهة هذا الدفاع والرد عليه يكون مشوباً بقصور في التسبب جره الى الخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

( نقض مني ١٩٨٦/٦/٢٢ - الطعن رقم ١٠٥٥ لسنة ٤٦ ق )

٨٢٥ - مناط الحكم بوقف سير الدعوى تعليقاً على مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم في موضوعها أن تكون هذه المسألة خارجة عن اختصاص المحكمة الوظيفي أو النوعي .

وحيث الطعن أقيم على خمسة أسباب ينبغي الطعن بأولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم اذا استند في قضائه الى أن البائعين لمورثهم ليسوا من ورثة المرحوم حسن على التطويل المالك الأصلي للعقار وأن ورثته هم المطعون ضدهم من الاول الى الخامس عشر يكون قد فصت بذلك في نزاع يتعلق بتحديد ورثة المالك الأصلي لعقار النزاع مما لا تختص المحاكم المدنية بالفصل فيه وانما يختص به نوعياً قضاء الاحوال الشخصية عملاً بالمادة ٤٦٢ من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ مما كان يتعين معه على محكمة الاستئناف أن توقف الدعوى لحين الحكم من الجهة المختصة في هذه المسألة الاولى اللازمة للفصل في الدعوى ، واذ تصدى الحكم رغم ذلك لتلك المسألة وفصل فيها فانه يكون قد خالف قواعد الاختصاص النوعي مما يعيبه ويتوجب نقضه .

وحيث ان هذا ينبغي غير جديد . ذلك ان مناط الحكم بوقف سير  
الدعوى تعليقاً على مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم في موضوعها —  
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تكون هذه المسألة خارجة عن  
اختصاص المحكمة الوظيفي أو النوعي . ولما كان النص في الفقرة الأولى  
من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم  
الشرعية والمحاكم المالية على أن تشكل بالمحاكم الوطنية دوائر جزئية  
وابتدائية واستئنافية لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي كانت  
من اختصاص المحاكم الشرعية أو المالية مقاده — وعلى ما جرى به قضاء  
هذه المحكمة — أن تشكل هذه الدوائر يدخل في نطاق التنظيم الداخلي  
لكل محكمة — مما تختص به الجمعية العمومية بها ولا يتعلق بالاختصاص  
الذري فتكون الدائرة المدنية المنظورة أمامها الدعوى هي المختصة نوعياً  
بإفصل فيما يثار فيها من نزاع تعلق بمسألة من مسائل الأحوال  
الشخصية متى كان الحكم في الدعوى يتوقف على الفصل في هذه  
المسألة . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ فصل في مسألة لازمة  
للحكم في موضوع الدعوى وهي تحديد ورثة المالك الأصلي للعقار  
النزاع ولم يوقف الدعوى لفصل فيها من محكمة الأحوال الشخصية  
لا يكون قد خالف قواعد الاختصاص النوعي ويكون النعي عليه في هذا  
الخصوص على غير أساس .

( نقض مدني ١٩٨٦/٦/٢٤ — الطعن رقم ١٩٩٧ لسنة ٥٢ ق )

٨٢٦- تستأنف الخصومة بتغيرها إذا حضر بالجلسة المخددة لنظر  
الدعوى ورثة المتوفى أو من يقوم مقامه من فقد الأهلية أو تغيرت صفته —  
م ٢/١٢٢٠ من أفعات .

ولئن كانت الإجراءات التي تتم في فترة انتقطاع سير الخصومة تقع  
باطلة وفقاً لنص المادة ١٣٢ من قانون المرافعات ، إلا أن هذا الإبطال —  
وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — قرره القانون لمصلحة من شرع  
الانتقطاع لحمايتهم وتمكيناً لهم من الدفاع عن حقوقهم وتأكيداً لمبدأ  
المواجهة بين الخصوم ، ولذلك فمن المقرر — وفقاً لنص المادة ٢/١٣٣



من القانون المذكور — ان الخصومة تستأنف سيرها اذا حضر بالجلسة المحددة لنظر الدعوى ورثة المتوفى أو من يقوم مقام من فقد الاهلية أو تغيرت صفته ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة حافظة المستندات من الطاعنين لهذه المحكمة انها حوت صورة من المذكرة المقدمة من ورثة لطفى متوشلح — الطاعنين الثلاثة الاول — في فترة حجز الاستئناف للحكم معلنة للمطعون ضدما في ١٢/١/١٩٨٠ تضمنت دفاعهم في موضوع النزاع كما اشار الحكم في مدوناته الي موضوع هذه المذكرة مما ينبىء عن علم الطاعنين الثلاثة الاول بالخصومة وتمسكهم بالسير في اجراءاتها ، ويضحي معه النعى على غير أساس .

( نقض مبنى ١٩٨٧/١/٢٢ — الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٥٠ ق )

٨٢٧ — يشترط لوقف الدعوى تعليقاً ان تدفع الدعوى بدفع يثير مسألة اولية يكون الفصل فيها لازماً للحكم في الدعوى .

ان النص في المادة ١/٢٩ من قانون المرافعات على انه « في غير الاجوال التي نص فيها القانون على وقف الدعوى وجوباً أو جوازاً يكون للمحكمة ان تأمر بوقفها كلما رأت تعليق حكمها في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم » يدل على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على انه يشترط لوقف الدعوى تعليقاً في هذه الحالة ان تدفع الدعوى بدفع يثير مسألة اولية يكون الفصل فيها لازماً للحكم في الدعوى ، فاذا لم يكن الامر متعلقاً بمسألة اولية فلا محل لعمال حكم هذا النص . لما كان ذلك ، وكانت دعوى التروير الفرعية لا تعدو ان تكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى تعرض على المحكمة في صيرة طلب عارض ، فان نظرنا لا يكون الا من قبيل المضي في اجراءات الخصومة الاصلية شأنها في ذلك شأن أى منازعة عارضة ، فاذا ما فصلت المحكمة الاستئنافية في مثل هذا الطلب بحكم قطعي حائز لقوة الامر المقضى ، فان الطعن فيه بطريق النقض لا يوقف حجيته ، ولا يحول بينها وبين المضي في نظر موضوع الدعوى اذ هي تلتزم بقضائها المتقدم ما دام انه

مآزال قائما لم ينقض ، واذا كان البين من الاوراق ان الحكم المطعون فيه بعد ان فصل في دعوى التروير الفرعية بحكم قطعي مستقل عرض لفصل في موضوع النزاع ، فانه لا تثيريب عليه ان هو اعرض عن طلب وقف الدعوى حتى تفصل محكمة النقض في الطعن على الحكم السابق اذ هو لا يلتزم بالرد على دفاع ابداء الخصم لا يستند الى اساس صحيح من القانون والنهي - في شقه الثاني - مردود بأن النص في المادة ١٤٦/٥ من قانون المرافعات على عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى اذا كان قد سبق له نظرها قاضيا لا يحول بينه وبين الاشتراك في اصدار الحكم الفاصل في موضوع النزاع ، اذ كان قد سبق له ان اشترك في اصدار حكم سابق في ذات الدعوى فصل في الادعاء بالتروير باعتباره طالبا عارضا فيها ، لما كان ذلك ، فان مجرد اشتراك المستشار عن يسار الدائرة الاستئنافية في اصدار الحكم بصفة الاقرار المطعون عليه بالتروير ، لا يجعله غير صالح لنظر موضوع الدعوى ، ويكون النعي على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص على غير اساس .

( نقض مدني ١٩٨٧/٤/٢٣ - الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٥٠ ق )

٨٢٨ - المقصود بزوال الصفة التي يترتب عليها انقطاع سير الخصومة وفقا لحكم المادة ١/١٣٠ من قانون المرافعات هو زوال صفة من كان يباشر الخصومة نيابة عن أحد أطرافها ، اما اذا كان الامر يتعلق بتصرف بين الاحياء ببيع المال محل النزاع اثناء سير الدعوى ، فانه لا يكون لاجدا التصرف أثر بالنسبة للخصومة التي تستمر بين أطرافها الأصليين . ومن ثم فان الخلف الخاص لا يصبح لمجرد الخلافة خبثا فيها . ويبقى الخصم المتصرف في هذه الحالة طرفا فيها باسمه ويعد نائبا وممثلا لهذا الخلف . ولا شأن لغيره من الخصوم بالعلاقة التي تنبأت بينهما اثناء سير الدعوى . دون ان يترتب على ذلك التصرف انقطاع سير الخصومة

المقصود بزوال الصفة التي يترتب عليها انقطاع سير الخصومة وفقا لحكم المادة ١/١٣٠ من قانون المرافعات هو زوال صفة من كان يباشر الخصومة نيابة عن أحد أطرافها ، اما اذا كان الامر يتعلق بتصرف بين الاحياء ببيع المال محل النزاع اثناء سير الدعوى ، فانه لا يكون لاجدا التصرف أثر بالنسبة للخصومة التي تستمر بين أطرافها الأصليين . ومن ثم فان الخلف الخاص لا يصبح لمجرد الخلافة خبثا فيها . ويبقى الخصم المتصرف في هذه الحالة طرفا فيها باسمه ويعد نائبا وممثلا لهذا الخلف . ولا شأن لغيره من الخصوم بالعلاقة التي تنبأت بينهما اثناء سير الدعوى . دون ان يترتب على ذلك التصرف انقطاع سير الخصومة

انما يحق للخلف — متى شاء — التدخل في الدعوى دفاعا عن مصالحته الشخصية ، ولا يكون هناك ثمة بطلان في الاجراءات متى صدر الحكم في الدعوى دون تدخل الخلف فيها ، لما كان ذلك فانه لا تثريب على الحكم المطعون فيه ان هو اطرح هذا الدفاع غير الجوهرى وذلك لافتقاره الى سند قانونى سليم ، ويكون النعى عليه بالبطلان — او الخطأ في تطبيق القانون لهذا السبب على غير أساس .

(. نقض مئتين ١٩٨٧/٥/١٤ — الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٥٦ ق ١ )

### ثامنا — ترك الخصومة وانقضاؤها

٨٢٩ — آثار ترك الخصومة بالنسبة للخصوم وبالنسبة للحق .

وحيث ان الطعن اقيم على ثلاثة أسباب تنحى الطاعنتان بالسببين الثانى والثالث متما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ومخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك نقول ان الحكم بقيام قضاء بالناء الحكم المستأنف وبانتهاء الدعوى على ان الطاعنتين اختصمتا بالشركة المطعون ضدها أمام محكمة أول درجة بصفتها وكيلة عن ملاك السفينة ورتب على تنازلهما عن مخاصمة هؤلاء الملاك انتهاء الدعوى ، في حين ان الخصومة لم تقتصر على ملاك السفينة انما امتدت الى ريان السفينة أيضا اذ الثابت من صحيفة افتتاح الدعوى ان الطاعنتين اختصمتا بالشركة المطعون ضدها بصفتين أولاها بصفتها كوكيل عن ملاك الباشخرة وثانيتهما بصفتها كوكيل عن الريان وتنازل الطاعنتين عن مخاصمة الملاك لا يعنى التنازل عن أصل الحق المرفوع به الدعوى والذي لازال قائما في مواجهة الريان .

وحيث ان هذا النعى في محله ذلك انه لما كان مفاد نص المادة ١٤٣ من قانون المرافعات ان الأثر المترتب على ترك الخصومة هو زوال الآثار التي يترتب على رفعها بالنسبة للخصوم الذين انتهى المدعى الخصومة قبلهم دون أن يمضى ذلك أصل الحق المرفوعة به الدعوى ، وكان لا يوجد



في القانون ما يحول دون توجيه الدعوى لشخص واحد بصفتين طالما  
تقترب اسمه بهاتين الصفتين ، وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي  
أن الطاعنتين اختصمتا الشركة المطعون ضدها بصفتها وكيلا عن ملاك  
السفينة الى جانب صفتها كوكيل عن ريان السفينة ، شأن الحكم المطعون  
فيه اذ قصر صفة المطعون ضدها في الخصومة على كونها وكيلا عن ملاك  
الباخرة ورتب على ترك الخصومة بالنسبة لملاك السفينة انتهاء الدعوى  
يكون قد خالف الثابت بالاوراق فضلا عن مخالفته القانون والخطأ في  
تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

( نقض مدنى ١٤/١/١٩٨٥ - الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٥٠ ق )

٨٣٠ - النزول عن الطعن بالاستئناف او ترك الخصومة فيه متى حصل  
بعد انقضاء ميعاده يترتب عليه إلغاء جميع إجراءاته بما في ذلك صحيفة للطعن  
ويزيل بالتالى كل ما يترتب عليها من آثار .

وحيث ان مبنى رأى النيابة العامة باعتبار الطعن منتهيا - هو سقوط  
الحكم المطعون فيه وصيرورة الحكم الابتدائي نهائيا بترك المطعون عليهم  
الخصومة في الاستئناف واثبات المحكمة هذا الترك بتاريخ ١٣/١١/١٩٨٣ .

وحيث ان النزول عن الطعن أو ترك الخصومة فيه متى حصل بعد  
انقضاء ميعاده يترتب عليه إلغاء جميع إجراءاته بما في ذلك صحيفة الطعن  
طبقا لنص المادتين ١٤٣ و ٢٣٨ من قانون المرافعات ويزيل بالتالى كل ما  
يترتب عليها من آثار اذ من شأن ذلك استقرار الحكم الابتدائي باعتبار  
ان ترك الخصومة في الاستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -  
يعتبر في نظر الشارع بمثابة قبول من جانب المستأنف للحكم الصادر عليه  
من محكمة أول درجة لما كان ذلك وكان البين من الاوراق انه بعد صدور  
الدعوى المطعون فيه قضى براءة الطاعنين مما اسند اليهما في الجناسية  
سابقة الذكر ، فعجلا الاستئناف وقرر المطعون عليهم بترك الخصومة

فيه وقضت المحكمة باثبات الترك بتاريخ ١٣/١١/١٩٨٣ . فان من شأن  
هذا القضاء صيرورة الحكم الابتدائي نهائيا واعتبار الطعن منتهيا .

( نقض مدني ٢٩/٥/١٩٨٥ - الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٥١ ق )

٨٣١ - مقتضى الاثر المترتب على ترك الخصومة - المواد ١٤١ ، ١٤٢ ،

١٤٣ مرافعات .

وحيث ان مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون  
والخطأ في تطبيقه . وفي بيان ذلك يقولون ان المطعون ضده الثالث اذ  
ادعى فرعيا قبلهم في صورة طلب عارض أبداه شفاها في مواجهتهم  
بالجلسة فقد ارتبطت بذلك دعواه بالدعوى الاصلية مما تؤول معه بزوالها  
واذ زالت الدعوى الاصلية بتركهم الخصومة فيها فان لازم ذلك زوال  
الدعوى الفرعية غير ان الحكم الابتدائي اعتبر ان هذه الدعوى قائمة  
وفصل فيها وأيده في ذلك الحكم المطعون فيه مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث ان النعي في محله ، ذلك أنه وان كان للمدعى عليه أن يقدم  
من الطلبات المعارضة ما هو منصوص عليه في المادة ١٢٥ من قانون  
المرافعات سواء كان بتقديمها بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم  
الجلسة أو بطلب يقدم شفاها في الجلسة في حضور الخصم ويثبت في  
محضرها طبقا لنص المادة ١٢٣ من هذا القانون ، الا أنه يتعين لقبوله  
أن تكون الخصومة الاصلية لازالت قائمة . اذ كان ذلك ، وكان مشاد  
نصوص المواد ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ من قانون المرافعات أن ترك الخصومة  
هو تنازل أو إسقاط لها يترتب عليه زوالها وتحقق آثاره القانونية بمجرد  
إبدائه دون توقف على صدور حكم به فلا يمنع من ترتيب هذه الآثار  
تراخي القاضي في الحكم باثبات الترك اذ هذا الحكم ليس قضاء في خصومة  
بل هو مجرد اعلان من انتاضي بنقض يده من الدعوى . وكان الثابت  
بالاوراق أن المطعون ضده الثالث قد أبدى دعواه الفرعية بطلب الحكم  
الطاعنين من أطيان النزاع بعد أن كانوا قد قرروا بترك الخصومة في

دعواهم الاصلية بجلسة ١٧/١٠/١٩٨٣ ، ومن ثم فان محكمة اول درجة اذ انتهت الي القضاء باثبات ذلك اترك واعتبرت ان الدعوى الفرعية ما زالت قائمة رغم ذلك وتصدت للفصل فيها وحكمت بطرد الطاعنين من اطيان النزاع فان الحكم المطعون فيه اذ سايرها في هذا النظر الخاطيء وقضى بتأييد الحكم المستأنف ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث انه لما كان الموضوع صالحا للفصل فيه ، ولا تقدم فانه يتعين القضاء بالغاء الحكم المستأنف في خصوص قضاء في الدعوى الفرعية والحكم بعدم قبولها .

( نقض محسنى ١٧/١٢/١٩٨٥ - الطعن برقم ٢٣٥ لسنة ٥٥ ق )



## دفاع

٨٢٢ - للخصم ان يقدم مستنداته ومذكراته بالجلسة سواء حضرها خصمه الآخر أو تغيب عن حضورها - العلة في ذلك - م ١٦٨ مرافعات .

للخصم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يقدم مستنداته ومذكراته بالجلسة سواء حضرها خصمه الآخر أو تغيب عن حضورها ولا يلتزم بإعلانها لخصمه الغائب ، اذ المفروض أن - يتابع كل خصم دعواه ويطلع على ما يندى في جلساتها من دفاع وما يقدم فيها من أوراق ، ولا أدل على ذلك من أن المشرع لم يتطلب في المادة ١٦٨ من قانون المرافعات اطلاع خصمه أو إعلانه بما يقدمه من أوراق ومذكرات إلا في حالة تقديمها أثناء المداولة التي تنقطع فيها صلة الخصم بالدعوى وتصبح في حوزة المحكمة لبحثها والمداولة فيها - لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن وكيل المطعون عليها الأولى قرر بجلسة ١٩٧٨/٥/٢٧ أنه قدم مذكرة فأمرت المحكمة بتأجيل نظرها الاستئناف لجلسة ١٩٧٨/١٠/١٠ لتبادل المذكرات ، وأن المذكرة تضمنت دفاع المطعون عليها الأولى بصدد وفاة كل من الدكتور عدلي الشيخ والسيدة زينب محمود أبو سالم لا يلتزم بإعلانها إلى الطاعنين الذين تخلفوا عن حضور تلك الجلسة ، ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

( نقض مدني ١٩٨٤/١٠/٢١ - الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٩ ق )

٨٢٣ - جنى التقاضي والدفاع من الحقوق المباحة التي تثبت للكافة فلا يسأل من يلج أبواب القضاء تبسكا أو زودا عن حق يدعيه لنفسه - تجني مساطة الخصم الذي ينحرف عن الحق المباح إلى اللد في الخصومة والعنت مع وضوح الحق .

أن جنى التقاضي والدفاع من الحقوق المباحة التي تثبت للكافة فلا

يسأل من يلج أبواب القضاء تمسكا أو ذودا عن حق يدعيه نفسه : الا أنه اذا ثبت انحرافه عن الحق المباح الى اللدد في انخصومة والعنت مع وضوح الحق ابتغاء الاضرار بالخصم فإنه تحقق مساءلته عن تعويض الاضرار التي تلحق هذا الخصم بسبب اساءة استعمال هذا الحق ، لما كان ذلك وكان تقدير قيام التعسف والغلو في استعمال الحق وثبوت الضرر الناتج عن هذا التعسف والذي يلحق طالب التعويض فيه هو مما تستقل به محكمة الموضوع ما دامت قد أبانت عناصره ووجه أحقية طالب التعويض فيه ، وكان اليين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد « أن الثابت ... وضوح نسب المستأنفة ( المطعون غيبا ) من توقيع والدها على وثيقة زواجها ومن اعلام الشريعى بوفاة والدتها ومن بيانات بطاقتها العائلية ومن ثم يكون إنكار المستأنف عليهم ( الطاعنين ) لنسبها ومنازعتهم اياها فيه عند اجرائها لإثبات وفاته ووراثته وقيامهم باستصدار اعلام شرعى أغفلوها فيه ... وقيامهم بمنازعتها في ذلك في الدعوى رقم ٨١٥ سنة ١٩٧٣ : أحوال شخصية شمال القاهرة يعتبر انحرافا بحق الانتقاضي والدفاع بـ تخلف عنه ضرر للمستأنفة ( المطعون عليها ) يتمثل فيما أصاب سمعتها وكرامتها ومشاعرها بإنكار نسبها وإتهامها بأنها لقيطة ، فضلا عما تكبدته من مشقة ومضروقات » فان محكمة الموضوع تكون قد أقامت قضاءها على أسباب بيائية لها أصل ثابت بالأوراق وتكفى لحمله ، ويكون النعمى في حقيقته لا يعدو أن يكون جدلا للاحكامة للموضوع مشق تقدير الادلة وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض ، ومن ثم فإن هذا النعمى يكون على غير أساس .

( نقض مخنى ١٩٨٥/٢/٢٨ - الطعن رقم ٨١٢ لسنة ٥١ ق ١ )

٨٢٤ - الدفاع الجوهري الذي من شأنه - لو صح - أن يتغير به وجه الرأى في الدعوى والذي يكون مدعنه قد أقام الدليل عليه هو الدفاع الذي تترجم محكمة الموضوع بالرد عليه .

المقرر - في قضاء هذه المحكمة ان الدفاع الذي تترجم محكمة الموضوع بالرد عليه هو الدفاع الجوهري الذي من شأنه لو صح ان

يتغير به وجه الرأي في الدعوى والذي يكون مدعية قد أقام الدليل عليه أمام المحكمة أو طلب إليها وفقا للأوضاع المقررة في القانون تمكنه من اثباته أما دون ذلك فمن أوجه الدفاع فإنه لا يعدو أن يكون من قبيل المرسل من القول الذي لا الزام على محكمة الموضوع بالرد عليه ، لما كان ذلك وكانت الأوراق قد خلت مما يفيد ان الطاعن قد أقام ثمة دليل على ما ادعاه من صورية الاقرار المؤرخ ١٢/٣١/٦٣. كما لم يطلب من محكمة الموضوع اثباته بطريقة ما ومن ثم فلا على المحكمة ان هي التفت عنه ويكون النفي بهذا السبب على غير أساس .

( تنص مدني ١٩٨٥/٣/٥ — الطعن رقم ١٩٢٢ لسنة ٥١ ق ١ )

٨٢٥ — تمسك الطاعن في دفاعه بأن تخلفه عن تنفيذ التزامه يعزى الى فرض الحراسة عليها وغل يده عن الادارة ، هو دفاع جوهرى قد يتغير بتحقيقه وجه الرأي في الدعوى باعتباره نسبيا اجنبيا يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا ، مما يتعين على المحكمة ان تبحثه وتقول كلمتها فيه .

الثابت مما حصله الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك في دفاعه بأن تخلفه عن تنفيذ التزامه يعزى الى فرض الحراسة عليه وغل يده عن الادارة ، وهو دفاع جوهرى قد يتغير بتحقيقه وجه الرأي في الدعوى باعتباره نسبيا اجنبيا يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا واذ لم يرد الحكم على هذا الدفاع فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يوجب نقضه لهذا السبب أيضا دون حاجة لبث باقى أوجه الطعن .

( تنص مدني ١٩٨٥/٣/٢٥ — الطعن ١٤٧٤ ، ١٤٩٨ ، ١٥٢١ لسنة ٥٢ ق ١ )

٨٢٦ — ماهية الدفاع الذي يلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه .

المقرر في قضاء هذه المحكمة — أن الدفاع التذني يلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه هو الدفاع الجوهرى الذى من شأنه لو قُبِح أن يغير به وجه الرأي في الدعوى وانذى يكون مدعيه قد أقام الدليل عليه أمام المحكمة أو طلب إليها وفقا للأوضاع المقررة في القانون تمكنه من اثباته .



وكان من المقرر أيضا أن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير القرائن وأن الحق المخول لها في أن تأمر بالتحقيق من تلقاء نفسها هو حق جوازى لها متروك لرايها ومطلق تقديرها متى رأت فائدة الحقيقة . لما كان ذلك وكان البين من الاوراق أن الطاعن لم يقدم الى محكمة الموضوع ما يدل على صحة دفاعه بأن البيع يخفى زهنا كما لم يطلب اليها تمكينه من اثبات ذلك أو اتخاذ اجراء معين من اجراءات الاثبات تحقيقا لدفاعه السالف فلا على المحكمة ان هي سكنت عن اتخاذ اجراء لم يطلب منها ولم تر شي من جانبها ما يدعو اليه طالما انها وجدت في اوراق الدعوى وفي حدود سلطتها التقديرية - ما يكفى لتكوين عقيدتها واقتناعها واقامت قضاءها في ذلك على أسباب سائغة وكافية لحمله ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بما جاء بهذا السبب يضحى على غير أساس .

( نقض مبنى ١٩٨٥/٦/٦ - الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٥٢ ق )

٨٢٧ - ماهية الدفاع الجوهرى الذى تلزم محكمة الموضوع بالرد عليه .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الدفاع الذى تلزم محكمة الموضوع بالرد عليه هو الدفاع الجوهرى الذى من شأنه لو صح ان يتغير فيه وجه الراى فى الدعوى والذى يكون مدعى قد أقام الدليل عليه أمام المحكمة أو طلب اليها وفقا للاوضاع المقررة فى القانون إثباته . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بصحة ونفاذ العقد محصل التداعى على ما ثبت لدى المحكمة من ان البائعين فيه لم يججدوا بالعقد المذكور وما ثبت لديها من استلامهم لكامل الثمن وهو ما يكفى لحمل قضاائه ومن ثمة أن يودى الى النتيجة التى انتهى اليها ويتضمن الرد على ما يخالفها مما تثيره الطاعنة ، فإن النعى عليه فى هذا الشأن يكون على غير أساس .

( نقض مبنى ١٩٨٥/١١/٢٨ - الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٥٢ ق )

٨٢٨ - الدفاع الذي يجب على محكمة الموضوع بحثه والبت فيه يلزم ان يكون دفاعا جوهريا مما يتغير به وجه الراى فى الدعوى وان يكون مقترنا بالدليل المثبت له او مطلوبا تحقيقه - لا على المحكمة ان هى التفتت عنه اذا تخلف هذا الوصف عنه .

وان كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان وضع اليد ابلدة الطويلة اذا توافرت فيه الشروط القانونية يعد بذاته سببا لكسب الملكية مستقلا عن غيره من اسباب اكتسابها ، الا ان الدفاع الذى يجيب على محكمة الموضوع بحثه والبت فيه يلزم - وعلى ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - ان يكون دفاعا جوهريا مما يتغير به وجه الراى فى الدعوى وان يكون مقترنا بالدليل المثبت له او مطلوبا من المحكمة تحقيقه باحدى الطرق المقررة فى القانون ، واذا تخلف هذا الوصف عن الدفاع فلا على المحكمة ان هى التفتت عنه ، لا كان ذلك وكان الواقع فى الدعوى ان الطاعنة لم تقدم الى محكمة الموضوع الدليل على اكتسابها ملكية الارض موضوع الدعوى بالتقادم المكسب الطويل المدة ولا من طلبت من المحكمة تحقيق هذا الدفاع باحدى وسائل الاثبات القانونية ، ومن ثم فلا على محكمة الموضوع ان تهملت بحث هذا الدفاع او الرد عليه ، ويكون النقص على رغبة اساسا .

( نقض مبنى ١١/٢٨/١٩٨٥ - الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٢٥ ق )

٨٢٩ - الدفاع الذى تلزم المحكمة بالرد عليه هو الدفاع الجوهري الذى يصمم عليه صاحبه ولا يعقل عنه الى دفاع مغاير .

انه وان تضمنت صحيفة الاستئناف تلك الطاعتين بوضع يدهما على عقار النزاع مشتاتين من حيث واقعهما من حيث واقعهما ضد الطاعنة الاولى او من المطعون ضدها الاولى باقرارها فى الدعوى به الا انهما والمطعون ضدها الثانية تقدمت بعد ذلك واثناء رفض الاستئناف للمحكم بجلسته ٢٨/٢١/١٩٨١ بمذكرة طلبت فى ختامها اجالة الدعوى للتحقيق لاثبات ان المطعون ضدها الثانية تملك العقار بوضع اليد المدة الطويلة

خلفا لزوجها — شقيق الطاعنتين — فأجابتهن المحكمة الى طلبين وصممت الطاعنتان على هذا الدفاع وتمسكنا به كذلك في مذكرتهما الختامية دون ان تعرضا فيها لدفاعهما السابق بوجود علاقة ايجارية بينهما والمطعون ضدها الاولى ما يفيد عدولهما عنه . لما كان ذلك وكان الدفاع الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه هو الدفاع الجوهرى الذى يصمم عليه صاحبه ولا يعدل عنه الى دفاع مغاير ، وكانت الطاعنتان وعلى ما سلف بيانه قد عدلتا عن دفاعهما السابق من انهما تضعان اليد على العقار أستنادا الى علاقة ايجارية بينهما والمطعون ضدها الاولى الى الادعاء بملكية المطعون ضدها الثانية للعقار دونهما ، فانه لا على الحكم اذ هو لم يعرض لهذا الدفاع ويكون النعى عليه فى هذا الخصوص على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٦/٤/١ - الطعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٥٢ ق )

٨٤٠ - محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على دفاع لم يقدم الخصم دليله .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على دفاع لم يقدم الخصم دليله . وكان - الثابت من الاوراق ان الطاعن وان تمسك بما ورد بوجه النعى أمام محكمة الاستئناف الا انه لم يقدم لها ما يفيد اقرار المطعون ضدهم المذكورين بالحق المدعى به مما خللت منه الاوراق كذلك ، فانه لا على الحكم المطعون فيه اذ هو أعرض هذا الدفاع ولم يرد عليه ويكون النعى بهذا الوجه على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٦/٥/٢٠ - الطعن رقم ٢٣٣٨ لسنة ٥٢ ق )

٨٤١ - لا تلتزم محكمة الموضوع بالرد على دفاع لم تثبت صحته .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على دفاع لم تثبت صحته ، وان النعى على حكمها بالنقصان واغفال الرد عليه غير مقبول ، وكان الثابت من الاوراق ان الطاعن أعلن بصيحية اختصاصه فى الدعوى بمقر مجلس ادارة هيئة كهربة الريف ، وحضر محام عن الهيئة المذكورة ، فان النعى بهذا السبب يكون غير مقبول .

( نقض مدنى ١٩٨٧/١/٢٩ - الطعن رقم ١٦٩٥ لسنة ٥٢ ق )



٨٤٢ - الدفاع الذى تلزم المحكمة بالرد عليه هو الدفاع الجوهرى الذى يقدم الخصم دليله عليه او يطلب من المحكمة تمكينه من اثباته اما الدفاع المجرد عن دليله فانه لا تثريب على المحكمة ان هى التفتت عنه .

لما كان الدفاع الذى تلزم المحكمة بالرد عليه هو الدفاع الجوهرى الذى يقدم الخصم دليله عليه او يطلب تمكينه من اثباته ، أما الدفاع المجرد عن دليله فانه لا تثريب على المحكمة ان هى التفتت عنه ، وكان دفاع الطاعنين أمام محكمة الاستئناف بأن الطاعن الاول اشترى مساحة ٥٥ مترا مربعا من المرحوم حسين كامل نسيم مورث المطعون ضدها الرابعة قد جاء مجردا من دليله اذ لم يقدموا الى المحكمة عقد البيع المثبت له حتى تتحقق من جدية دفاعهم في هذا الشأن فانه لا على الحكم المطعون فيه ان هو التفتت عن هذا الدفاع ويكون النعى عليه بهذا السبب في غير محله .

( نقض مدنى ١٥/٢/١٩٨٧ - الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٥٠ ق )

٨٤٣ - الدفاع الذى تلزم المحكمة بالرد عليه هو الدفاع الجوهرى المؤثر فى الدعوى .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان الدفاع الذى تلزم المحكمة بالرد عليه هو الدفاع الجوهرى المؤثر فى الدعوى وكان الثابت ان الطاعنان تمسكا بمذكرتهما المقيمة الى محكمة الاستئناف بأن المستندات المقدمة من المطعون ضده لاثبات ملكيته للأرض التى يطلب طردهما منها هى عن أرض أخرى غير الأرض محل النزاع واذ كان هذا الدفاع الجوهرى قد يتغير ان صح به وجه الرأى فى الدعوى فان اغفال الحكم المطعون فيه تحقيقه يشوبه القصور والاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة الى بحث باقى أسباب الطعن .

١ نقض مدنى ١١/٦/١٩٨٧ - الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٥٣ ق )

## دفع

أولاً — الدفع الشكلى .

ثانياً — الدفع الموضوعية .

ثالثاً — الدفع بعدم القبول .

رابعاً — الدفع المتعلقة بالنظام العام .

### أولاً — الدفع الشكلى

٨٤٤ — الدفع باعتبار الدعوى كان لم تكن لعدم تجديدها من الشطب في الميعاد هو من الدفع الشكلى ويتمين ابداءه قبل التكلم في موضوع الدعوى ، والا سقط الحق فيه .

الدفع باعتبار الدعوى كان لم يكن لعدم تجديدها من الشطب في الميعاد وفقاً للمادة ٨٢/١ من قانون المرافعات من الدفع الشكلى غير المتعلقة بالنظام العام ، ويتمين على المتمسك به ابداءه قبل التكلم في موضوع الدعوى ، والا سقط الحق فيه ويظل هذا الدفاع قائماً اذا أبدى صحيحاً ما لم ينزل عنه المتمسك به صراحة أو ضمناً بإبداء أى طلب أو دفاع في ... موضوعها أو مسألة فرعية يستلزم على التمسك بها بصحتها ... وكان استخلاص النزول الصمى عن الدفع الشكلى من إطلاقات محكمة الموضوع مادام الاستخلاص قد بنى على أسباب سائغة ، ولا يعتبر نزولاً ضمناً عن الدفاع الشكلى بعد ابدائه صحيحاً طلب وقف الدعوى مدة ثمانية عشر شهراً طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لاعادة النظر في النزاع بين مصلحة الضرائب والممول لأنه اذا لم تنسفر اجراءات اعادة النظر عن اتفاق بين الطرفين ، فان الدعوى تعود بقوة القانون الى الحالة التى كانت عليها قبل الوقف وفقاً لحكم الفقرة الثانية

من المادة السادسة من القانون سالف الذكر ، ويكون للمحكمة عندئذ ان غفل فيما هو مطروح عليها ، كما لا يعد نزولا ضمنيا عن مثل هذا الدفع طلب تأجيل الدعوى للاطلاع على تقرير الخبير ، ولا يلزم ان يثبت من له حق في الدفاع تمسكه به في كل جلسة تالية مادام قد أبدى صحيحا .

١ نقض مدني ١٩٨٧/٤/٢٧ - الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٥١ ق ١

٨٤٥ - الدفع ببطلان ضحيمة الدعوى للتجهيل بصفة المدعى هو من الدفوع الشكلية التي يتعين ابدائها قبل التعرض للموضوع والا سقط الحق فيها - وهو بطلان نسبي غير متعلق بالنظام العام .

لا كان الدفع ببطلان ضحيمة الدعوى للتجهيل بصفة المدعى هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الدفوع الشكلية التي يتعين - طبقا لنص المادة ١٠٨ من قانون المرافعات - ابدائها قبل التعرض للموضوع والا سقط الحق فيها ، وهو بطلان نسبي لا يتعلق بالنظام العام ، وكان الطاعن قد وجه الدفع الى ضحيمة افتتاح الدعوى الابتدائية على سند من تجهيلها بصفة المطعون ضده في اقامة الدعوى ، وكان البين من الصورة الرسمية للحكم المطعون فيه ان الطاعن قد قصر دفاعه أمام محكمة أول درجة على موضوع الدعوى دون أن يبدى أية دفوع شكلية فيها ، كما لم يقدم ما يقيد سبق تمسكه بذلك الدفع قبل التعرض لموضوع الدعوى فان حقه في ابدائه - وايا كان وجه الرأي فيه - يكون قد سقط سلفا أمام تلك المحكمة . ولا يجوز له التحدى به أمام محكمة الاستئناف ، واذا انتهى الحكم المطعون فيه صحيحا الى عدم قبول هذا الدفع فان النعمى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

١ نقض مدني ١٩٨٧/٥/٧ - الطعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٥٧ ق



## ثانيا - الدفع الموضوعية

٨٤٦ - الدفع بعدم دستورية القوانين واللوائح غير متعلق بالنظام العام -  
تقدير جدية الدفع من عدمه يخضع لسلطة محكمة الموضوع - يؤدي ذلك .

لما كانت المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد اختصت هذه المحكمة دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين واللوائح وكان النص في المادة ٢٩ من هذا القانون على أن تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه الآتي : أ - ... ب - إذا دفع أحد الخصوم إثبات نظر دعوى أمام إحدى المحاكم ... بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة - ... أن الدفع جدي أجلت نظر الدعوى وحددت لن آثار الدفع ميعادا لا يتجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن مفاده - وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الدفع بعدم الدستورية غير متعلق بالنظام العام وأنه إذا دفع به أحد الخصوم فإن تقدير جدية يخضع لسلطة محكمة الموضوع فإن هي ارتأت جدية وضرورة حسم النزاع بشأن الدستورية قبل الحكم في الدعوى أجلت نظرها وحددت أجلا لصاحب الدفع ليرفع خلاله الدعوى أمام المحكمة الدستورية العليا وإن هي قدرت عدم جدية التفت عنه ومضت في نظر الدعوى : وكان الحكم المطعون فيه قد رأى في حدود سلطته التقديرية عدم جدية الدفع بعدم الدستورية وفصل في الدعوى خان النعي عليه في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

( نقض مئتي ١٩٨٥/٤/٩ - الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥٤ ق )

٨٤٧ - الدفع بعدم قبول دعوى الريع هو دفع موضوعي غير متعلق بالنظام العام لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع .

الدفع بعدم قبول دعوى الريع المقامة من المشتري بعقد عرفي لم

يسجل ضد القاصب إنما هو دفع موضوعي الدعوى لا يتعلق بالنظام العام ومن ثم لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

لما كان ذلك وكانت أوراق الطعن قد خلت مما يفيد سبق تمتك الطاعن به أمام محكمة الموضوع ، فإنه يكون غير مقبول .

( نقض - مدني ١٠/٤/١٩٨٥ - الطعن رقم ٢٢٨٦ لسنة ٥١ ق )

٨٤٨ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى في ذاته هو دفع للدعوى برمتها في موضوعها - أثر ذلك .

لما كان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى في ذاته - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو دفع للدعوى برمتها في موضوعها ومتى قبلته المحكمة الابتدائية فقد انجسمت الخصومة في هذا الموضوع أمامها واضي من غير الممكن قانونا الرجوع إليها فيه لاستيفادها ولايتها بنظرها ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذه النظر فإن النعي عليه بهذا المرجح يكون على غير أساس .

( نقض مدني ٢٦/١٢/١٩٨٥ - الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥١ ق «أحوال شخصية» )

٨٤٩ - الدفع بالتقادم دفع موضوعي يجوز ابدأه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف - النزول عنه لا يفترض ولا يؤخذ بالظن ولا يستفاد من مجرد رد التراخي في التمسك به - ما يشترط لصحة استخلاص حمل التراخي على محل النزول الضمني عن الدفع وفقا للظروف .

بمقتضى المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الدفع بالتقادم دفع موضوعي يجوز ابدأه في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة في الاستئناف ، والنزول عنه لا يفترض ولا يؤخذ بالظن ولا يستفاد من مجرد التراخي في التمسك به ، ولئن جاز حمل هذا التراخي على محل النزول الضمني عن الدفع وفقا للظروف إلا انه يشترط لصحة هذا الاستخلاص ان يكون

مستندا في دلائل راقعية نافية. لمشيئة التمسك به لما كان ذلك وكسان الحكم ينعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بسبب سقوط الحق في التعويض بالتقادم عن الحرمان في الانتفاع بالأرض على سبند من ان الطاعن قد تنازل عنه: ضمننا لعدم تمسكه به في مراحل النزاع السابقة على صدور الحكم المستأنف: وهو من الحكم استدلال غير سائق ولا يكفي لحمل قضاؤه في هذا المصدد، لأن مجرد عدم ابداء الطاعن للدفاع بالتقادم أمام محكمة أول درجة لا يمنعه من التمسك به لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ولا يفيد بذاته التنازل عنه ضمنا، وإذا استخلص الحكم هذا التنازل مما لا يؤدي اليه فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وثبأه القصور والفساد في الاستدلال مما يوجب نقضه في هذا الخصوص.

(. نقض مدني ١٨/٢/١٩٨٦ - الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٥٥ ق.)

### ثالثا - الدفوع بعدم القبول

٨٥٠ - الدفع بعدم قبول الدعوى من الفرع الموضوعية التي يجوز ابدائها في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو في الاستئناف - لا تفصل بالنظام العام - ما يرمى اليه الدفع - م ١١٥ من رافعات.

المقرر أن الدفع بتقديم قبول الدعوى اعتمالا للمادة ٣٦٥ من قانون المرافعات يرمي التي تنكار سلطة المدعي في استعمال الدعوى، ويجوز ابداء في أية حالة كانت عليها ولو في الاستئناف، ألا أنه يعتبر من قبيل أوجه الدفع الموضوعية التي لا تفصل بالنظام العام فيتعين على صاحب المصلحة في التمسك به إقامة الدليل على صحته من وراء استبعاد الحكم المضمون فيه في قضائه برفض دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي كامل صفة إلى عدم تقديمها ما يؤيده وتراخيها في ابدائه أمام محكمة الاستئناف، فإن هذا الذي أورده الحكم مسائق ويتضمن الرد استقط لدفاعها بما يكفي لحمل قضاؤه في هذا المصدد بصرف النظر عن تريده فيما ساقه من عدم تمسكها بهذا الدفع أمام محكمة أول درجة،



ولا يغير من ذلك نعيهما على الحكم الاخلال بحق الدفاع لعدم الاستجابة الى طلبهما التصريح بتقديم مستندات خلال فترة حيز الدعوى للحكم بعد ان تمسكا بدفعهما بصحيفة الاستئناف ولم يتمكنوا من اثباته أثناء نظره نتيجة عدم ضم المفردات ، ذلك انهما لم يقدموا ما ثبت تمكثهما بهذا الطلب أمام محكمة الموضوع ، وقد خلت صحيفة الاستئناف مما يفيد ابداءه ، كما لا يعيب الحكم عدم استجابته الى طلب اعادة الدعوى الى المرافعة لما هو مقرر — في قضاء هذه المحكمة — من أن تقدير مدى الجد في هذا الطلب من الأمور التي تستقل بها محكمة الموضوع وهي غير ملزمة بالاستجابة له .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

( نقض مني ١٩٨٥/٢/٢٥ - الطعن رقم ١١٢٢ لسنة ٥٠ ق )

٨٥١ - يجوز ابداء الدفع بعدم القبول الموضوعي للدعوى في أية حالة عليها الدعوى - لا يسرى هذا الحكم على الدفع الذي يتخذ اسم عدم القبول - العبرة في ذلك - لا يتعلق شرط التحكيم بالنظام العام - يؤدي ذلك - لا تستنفذ محكمة اول درجة ولايتها بالحكم بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم - مقتضى الاثر الناقل لاستئناف هذا الحكم .

المقرر في قضاء محكمة النقض أن لها أن تثير من تلقاء نفسها أي سبب يتعلق بالنظام العام ولو لم يرد في صحيفة الطعن شريطة أن يكون واردا على الجزء المطعون عليه من الحكم والا يخاطبه عنصر واقعي ولم ينبق عرضه على محكمة الموضوع ، ولما كانت المادة ١١٥/١ من قانون المرافعات تنص على أن الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز ابداءه في أية حالة كانت عليها ، وكان المتصور بهذا الدفع هو الدفع بعدم القبول الموضوعي فلا ينطبق حكم هذه المادة على الدفع الذي يتخذ اسم عدم القبول لان العبرة هي بحقيقة الدفع ومرماه وليس بالتسمية التي تطاق عليه ، وكان التحكيم هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - طريق استثنائي لشخص المنازعات قوامه الخروج عن طرق التقاضي العادية ،

ولا يتعلق شرط التحكيم باتنضم العام فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها وإنما يتعين التمسك به أمامها ويجوز النزول عنه صراحة أو ضمنا ، ويسقط الحق فيه فيما لو أثير متأخرا بعد الكلام في الموضوع إذ يعتبر السكوت عن ابدائه قبل نظر الموضوع نزولا ضمنا عن التمسك به ، ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم لا يعد دفعا موضوعيا مما ورد ذكره في المادة ١١٥/١ سالفه البيان ، لا كان ذلك فإن محكمة أول درجة إذا قبلت هذا الدفع وحكمت بعدم قبول الدعوى لا تكون قد استنفذت ولايتها في نظر الدعوى فإذا استوفت حكمها وقضت محكمة الاستئناف بإلغاء هذا الحكم ورفض الدفع فإنه يجب عليها في هذه الحالة أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها لأن هذه المحكمة لم تقل كلمتها فيه ، ولا تملك محكمة الاستئناف الفصل في الموضوع لما يترتب على ذلك من تفويت إحدى درجات التقاضي على الخصوم ، وأد خالفت محكمة الاستئناف هذا النظر وجرت في حكمها الصادر في ١٩٦٩/٦/٧ على أن محكمة أول درجة قد استنفذت ولايتها بقضائها بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم ، وتصدت لنظر موضوع الدعوى في شقها المتعلق ببسندات الشجن التي لا تتضمن شرط التحكيم بعد الغائها الحكم الابتدائي فإن حكمها يكون مخالفا للقانون وباطلا ولا يزيل هذا البطالين عدم تمسك الطاعنة بطلب إعادة القضية إلى محكمة أول درجة ذلك أن مبدأ التقاضي على درجتين يتعلق بالنظام العام باعتباره من المبادئ الأساسية للنظام القضائي فلا يجوز للمحكمة مخالفته كما لا يجوز للخصوم النزول عنه ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٦/٧ والحكم الصادر في الموضوع بتاريخ ١٩٨٠/٦/٨ المترتب عليه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

( نقض محشئ ١٩٨٦/٢/٢ - الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٥٥ ق )

٨٥٢ - المقصود بالدفع بعدم قبول الدعوى الذي تعنيه المسألة ١١٥

مرافعات .

لا كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المقصود بالدفع بعدم

القبول الذي تعنيه المادة ١١٥ من قانون المرافعات هو الدفع الذي يرمى  
 نى الضمن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى هي الصفة  
 والصحة والحق في رفع الدعوى باعتباره حقا مستقلا عن ذات الحق  
 الذي ترفع الدعوى بطلب كانه دام الحق في الدعوى أو سقطة لسبق  
 الصلح فيها أو لانقضاء المدة المحددة في القانون لرفعها ونحو ذلك مما  
 لا يختلط بالدفع المتعلقة بشكل الاجراءات والتي تبدى قبل التكلم في  
 الموضوع من جهة ولا بالدفع المتعلقة بأصل الحق المتنازع عليه من  
 جهة أخرى وكان الدفع بعدم قبول دعوى المسؤولية قبل الناقل المنصوص  
 عليه في المادة ٩٩ من قانون التجارة يقوم على اشتراط رضا المرسل  
 اليه بالعيب الذي حدث اثناء النقل والذي كان ظاهرا وقت الاستلام  
 وتنازله عن مطالبة الناقل بالتعويض عنه بما يسقط حقه في الدعوى -  
 مفاد ذلك ان هذا الدفع بما يستهدفه من انكار سلطة المدعى في استعمال  
 الدعوى لسقوط حقه فيها يعد دفعا موضوعيا مما تعنيه المادة ١١٥ مرافعات  
 فيجوز ابدائه في اية حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة في الاستئناف  
 واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأيد الحكم الابتدائي فيما  
 انتهى اليه من اعتبار هذا الدفع من الدفعوع الشككية التي يتعين ان تبدى  
 قبل التكلم في الموضوع فانه يكرن قد خالف القانون وقد حجبه ذاك عن  
 بحث مدى توافر شروط اعمال هذا الدفع مما يشوبه ايضا بالقصور في  
 التسبيب ويستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

( نقض مدنى ١٩٨٧/٣/٢٠ - الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ ق )

#### رابعا - الدفعوع المتعلقة بالنظام العام

٨٥٢ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من النظام  
 العام يتعين على محكمة الموضوع الفصل فيه من تلقاء نفسها ولو لم يتمسك  
 به اى من الخصوم .

المقرر قانونا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الدفع  
 بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من النظام العام يتعين على



محكمة الموضوع الفصل فيه من تلقاء نفسها ولو لم يتمسك به أى من الخصوم ، ومن ثم فإن النعى بهذا السبب يكون — أيا كان وجه الرأى فيه — غير منتج .

(. نقض مدنى ١٩٨٥/١٢/١٩ — الطعن رقم ٢١٤٢ لسنة ٥٢ ق )

٨٥٤ — لا على المحكمة إذا هي رفضت الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف لعدم توقيعها من محام مقبول للرافعة أمام محكمة الاستئناف مادام لم يقدم دليله .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه ولئن كان الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف لعدم توقيعها من محام مقبول للرافعة أمام محكمة الاستئناف هو مما يتعلق بالنظام العام بيد أنه من المقرر أيضا أنه لا على المحكمة إذا هي رفضت هذا الدفع مادام لم يقدم دليله ، لا كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن وكيل الطاعنين دفع بجلسته ١٩٨٢/٤/٥ ببطلان صحيفة الاستئناف وفى مذكرته المقدمة أبان حيز الاستئناف للحكم طلب ضم الدعوى رقم ١٢٣ سنة ١٣٠٣ فى غنطال المشار إليها وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاة يرفض الدفع على أنه لم يقدم دليله حيث رفع الاستئناف سنة ١٩٧٨ . وعلم الداعون فى ١٩٨٢/٢/٢٢ بسبب الدفع وكانت أمامهم الفرصة كافية لتقديم الدليل . فان النعى يضحى على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٧/١/٤ — الطعن رقم ٢٤٩٢ لسنة ٥٢ ق )

## رسوم مختلفة

٨٥٥ - إجراءات ومواعيد المنازعة في مقدار الرسوم الصادر بها الامر - يتعين ساو ك إجراءات المرافعات العادية في المنازعات التي تدور حول أساس الالتزام بالرسم ومداه والوفاء به - المادة ١٧ ق ١٩٤٤/٩٠ والمادة ١٨ من ذات القانون المعدلة بق ١٩٦٤/٦٦ .

النص في المادة ١٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه يجوز لذوى الشأن أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الامر وتحتفل المعارضة أمام المحضر عند اعلان أمر التقدير أو بتقرير قلم الكتاب في ثمانية الايام التالية لتاريخ اعلان الامر ، وفي المادة ١٨ من ذات القانون المعدلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ على أن تقدم المعارضة الى المحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو الى القاضى حسب الاحوال يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه اذا كانت المنازعة تدور حول مقدار الرسم الذى يصح اقتضاؤه فان اقامتها تكون بالمعارضة في أمر التقدير ، أما اذا كانت تدور حول أساس الالتزام بالرسم ومداه والوفاء به فان رفعها انما يكون بساوك إجراءات المرافعات العادية ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر اذ أن البين من الاوراق أن معارضة الطاعن في أمر التقدير محل النزاع تنصب على مقدار الرسم المستحق باعتبار أن طرفي الخصومة قد تصالحا وفقا لمقتد صلاح طرح على محكمة الموضوع في الجلسة الاولى التي حددت لنظر الدعوى المدعى فان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( نقض مدنى ١٩٨٤/١٢/٢٦ - الطعن رقم ١١٤٤ لسنة ٥١ في )

٨٥٦ — يكون رفع التظلم من الأمر الصادر بتقرير الرسوم التكميلية إما أمام المحضر عند الإعلان أو بتقرير في قلم الكذب أيا كانت طبيعة المنازعة —  
 ١. محل للقياس على حالة المعارضة في الرسوم القضائية — سبب ذلك — الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية يكون غير قابل للطعن —  
 مناط ذلك . . .

لما كان النص في المادة ٢٦ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر على أنه « في الأحوال التي يستحق فيها رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر بتقدير تلك الرسوم ، ويعلم هذا الأمر إلى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، أو على يد أحد محضري المحكمة ، ويجوز لذوى الشأن — في غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها في المادة « ٢١ » التظلم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الإعلان ، إلا أصبح الأمر نهائياً ، ويكون تنفيذه بطريق الحجز الإداري ٠٠٠ . ويحصل التظلم أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب ، ويرفع التظلم أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذي أصدر الأمر ، ويكون حكمها غير قابل للطعن » قد ورد عاماً مطلقاً دون تخصيص ينص على التظلم من أمر التقدير مما مفاده — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع قصد بذلك إلى أن يكون رفع التظلم من الأمر الصادر بتقرير الرسوم التكميلية بهذا الطريق الاستثنائي إما أمام المحضر عند الإعلان أو بتقرير في قلم الكتاب — أيا كانت طبيعة المنازعة وسواء انصبت هذه المنازعة على مقدار الرسوم المقررة أم تنازلت أساساً الالتزام بهذه الرسوم وذلك تبسيطاً للأجراءات على ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية ولا محل للقياس على حالة المعارضة في الرسوم القضائية ، ذلك أن النص في المادة ١٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورد مخصصاً بنص على المعارضة في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر بما مفاده أن طريق المعارضة الذي رسمته المادة ١٧ المشار إليها قاصر على حالة المنازعة في مقدار الرسوم القضائية المقررة . أما المنازعة على أساس الانتزام بهذه الرسوم فترفع بطريق الإجراءات العادية المنصوص



عنها في قانون المرافعات لرفع الدعاوى ، وهو ما أغضحت عنه المذكرة  
الايضاحية للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه ، وأنه وإن كان  
المقرر وفقا لنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ أن الحكم  
الصادر في التضم من أمر تقدير الرسوم التكميلية يكون غير قابل للطعن  
إلا أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكون كذلك إلا إذا  
فصل في منازعة في تقدير هذه الرسوم أما إذا فصل فيما يثور من منازعات  
أخرى فإنه يخضع من حيث قبايلته للطعن للقواعد العامة في قانون  
المرافعات ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا فإنه يكون قد أصاب  
صحيح القانون ويكون النقص على غير أساس .

( نقض مدني ١٢/١١/١٩٨٦ - الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٥١ ق )

٨٥٧ - عقود البيع التي تصدر من عضو بالجمعية التعاونية لبداء  
المساكن الى عضو آخر لا تخضع للرسم الشامل وأو- تم هذا البيع بموافقة  
الجمعية بل تخضع للرسم الاصلى - قرار المحكمة العليا في طلب التماسي  
رقم ٦ لسنة ١٩٧٢ .

المقرر في قضاء هذه المحكمة انه وإن - كان التعرف على ما غذاه  
المتعاقدون في العقد هو مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع إلا أنه متى  
استخلصت المحكمة ذلك فإن التكييف القانوني الصحيح لما قصده  
وتطبيق نصوص القانون على العقد هو مسألة قانون تخضع لرقابة محكمة  
النقض ، ولما كان الثابت من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم  
المطعون فيه أنه عرشي تكييف عقد البيع المشور الصادر بشأنه أمر  
التقدير محل ادعوى خوضته بأنه عقد تعاوى حرز بين أطرافه التعاونيين  
وتسدد عنه الربنوم الشامل المبيتحق عليه والمقرر في المادة الثانية من  
القانون ١٢٨ لسنة ١٩٧٧ في شأن إعفاء الجمعيات التعاونية من بعض  
الضرائب والرسوم ، وذلك على مستند من القول بأن العقير صدر من  
عضو الجمعية التعاونية إلى ذات الجمعية ثم من الأخيرة إلى عضو آخر  
بها هو ميراث انصون خدبهم وأنه قد تأثر على هامشه بالرسوم المعفاة  
رغم أن المتناط في تكييف العقد هو بوضوح الإرادة لا وتصريح الشف وما عنه

المتعاقبون منها بالتعرف على حقيقة مرامهم دون أن يعتقد بما أضلتوه  
 غيها من أوصاف ربما ضمنوها من عبارات متى تبين أن هذه الأوصاف  
 والعبارات تخالف حقيقة التعاقد ، لا كان ما تقدم وكان الثابت في  
 الأوراق أن عقد البيع المشر برقم ٧٤٩١ سنة ١٩٦٦ قد صدر من عضو  
 بالجمعية التعاونية لبناء المساكن لموظفي شركات ثل الى ذات الجمعية  
 ثم من الاخيرة الى مورث المطعون ضدّهم العضو بالجمعية ، وقد أفرغ  
 هذا البيع بين الأطراف الثلاثة في سند واحد وفي تاريخ وثمان واحد ،  
 وهو ما يكشف عن أن حقيقة الواقع أن البيع قد تم بين عضو بالجمعية  
 التعاونية وبين عضو آخر بها هو مورث المطعون ضدّهم وذلك بموافقة  
 الجمعية ، لا كان ذلك وكانت المحكمة العليا قد قررت في طلب التفسير  
 رقم ٦ سنة ١٩٧٢ الصادر بتاريخ ٢ / ١٢ / ١٩٧٢ بأن عقود البيع التي  
 تصدر من عضو بالجمعية التعاونية لبناء المساكن الى عضو آخر بها لا  
 تخضع للرسم الشامل المنصوص عليه في المادة الثانية من قرار رئيس  
 الجمهورية بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ ، ولو تم هذا البيع بموافقة  
 الجمعية ، بل يخضع للرسم الاصلى ، وكان هذا القرار التفسيري ملزما  
 بموجب الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر  
 برقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ومن بعده بالمادة ٤٩ / ١ من قانون المحكمة الدستورية  
 العليا برقم ٤٨ سنة ١٩٧٩ فان هذا الحكم وقد أيد حكم محكمة أول درجة  
 الذي قضى بالغاء أمر التقدير يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه  
 بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة الى بحث باقى أسباب الطعن .  
 ( نقض مدنى ١٣ / ١١ / ١٩٨٦ - الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٥١ ق )

٨٥٨. — التظلم من الامر الصادر بتقدير الرسوم التكميلية يحصل أمام  
 المحضر عند الاعلان او بتقرير في قلم الكتاب ايا كانت طبيعة المنازعة  
 وسواء انصببت. هذه المنازعة على مقدار الرسوم المقدرة ام تناوات أساس  
 الالتزام بها او انقضائه بالتقادم — م ٢١ ق ٧٠ / ١٩٦٤ .

ان المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق  
 والشهر قد جرى نصها بانه « في الاحوال التي تستحق فيها رسوم

تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر تقدير بتلك الرسوم ويعلن هذا الأمر الى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو على يد أحد محضرى المحكمة ويجوز لذوى الشأن - فى غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها فى المادة ٢١ - التظلم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الاعلان والا أصبح الأمر نهائيا ، ويكون تنفيذه بطريق الحجز الإدارى ، ويحصل التظلم أمام المحضر عند اعلان أمر التقدير أو بتقرير فى قلم الكتاب ويرفع التظلم الى المحكمة الابتدائية الكائن بذائرتها المكتب الذى أصدر الأمر ويكون حكمها غير قابل للطعن » وقد ورد هذا النص عاما مطلقا دون تخصيص مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع قصد أن يكون رفع التظلم من الأمر الصادر بتقدير الرسوم التكميلية بهذا الطريق الاستثنائى أما أمام المحضر عند الإعلان أو بتقرير فى قلم الكتاب أيا كانت طبيعة المنازعة وبسواء انصبت هذه المنازعة على مقدار الرسوم المقدرة أم تناولت أساس الالتزام بها أو انتقضائه بالتقادم وذلك تبسيطا للأجراءات على ما اثيرت اليه المذكرة الايضاحية لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن المطعون ضده أقام منازعته بشأن الرسوم التكميلية موضوع النزاع عن طريق رفع الدعوى وليس عن طريق التظلم أمام المحضر أو بتقرير فى قلم كتاب المحكمة على النحو الذى أوردته المادة ٢٦ من القانون ٧٠ لسنة ١٩٦٤ فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد حكم محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

( نقض منى ١٩٨٦/١٢/٢٢ - الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٥٢ ق )

٨٥٩ - يرد رسم الاستيراد إذا كان تعذر الاستيراد راجعا الى سبب خارج عن مؤدى الرسم - قرار وزير الاقتصاد والتجارة ١٩٧٨/٣٥٧ .

لا كان النص فى المادة الثالثة من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨



بشأن غرض رسم الاستيراد على أن « يرد الرسم اذا تعذر على مؤديه استيراد البضائع المرخص له في استيرادها بسبب لا دخل له فيه — ويختم وزير الاقتصاد والتجارة بقرار منه طريقة رد الرسم وفي المادة انخامسة على أن « لوزير الاقتصاد والتجارة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه » وكان وزير الاقتصاد والتجارة قد اصدر — بالاستناد الى هذا التفويض — قراره رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٧٨ بين فيه الحالات التي يرد فيها رسم الاستيراد ويجمعها كلها أن يكون تعذر الاستيراد راجعاً الى سبب خارج عن مؤدى الرسم — وكان الثابت بمدونات الحكم الصادر من محكمة استئناف الاسكندرية بتاريخ ١٣/١/١٩٦٥ في الاستئناف رقم ٤٥ لسنة ١٩ ق ٠ أن تعذر استيراد البضاعة المرخص بها لمورث المطعون ضدهم يرجع اليه لقيامه بفتح اعتماد مستندى عن تلك البضاعة بشروط مخالفة للشروط المتفق عليها مع الجهة المصدرة مما مؤداه عدم أحقية مؤدى رسم الاستيراد في استرداده — واذا خالف الحكم المطعون فيه ذلك واستخلص من الحكم المشار اليه بالأصل له فيه من عدم مسؤولية مورث المطعون ضدهم عن عدم الاستيراد فانه يكون قد شابته الفساد في الاستدلال قد جره الى القضاء برد رسم الاستيراد على خلاف ما قرره القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وفي غير الحالات المبينة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٥٨ فانه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

( نقض مدنى ١٩٨٦/١٢/٢٩ — الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٥٠ ق )

٨٦٠ — :صلاحيات واجراءات فرض الرسوم المحلية والضرائب الإضافية لصالح المحليات التي تريد نسبتها عن ٥٪ من قيمة الضرائب الأصلية .

لما كان قانون الحكم المحلى رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ — المنطبق على واقعة الدعوى — قد استبدل المجالس التنفيذية في المحافظات بمجالس اندخضات بنظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ واستبقى في المادة ٥٦ منه من أحكام القانون الاخير ما لا يتعارض مع احكامه واللوائح

لصادرة تنفيذا له ، وكان من بين ما تشمله الموارد المالية لمجلس المدينة حسبما أوردته المادة ٤٠ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والتي لا تتعارض مع احكام القانون ٥٧ لسنة ١٩٧١ بأن للمجلس ان يفرض في دائرته رسوما على « . . . » ، « الاسواق المرخص في اداراتها للأفراد والهيئات والشركات » وتضمنت المادة ٤١ منه على الا يكون قرار المجلس في شأن فرض الرسوم المنصوص عليها في الموارد السابقة نافذا الا بقرار من الوزير المختص . . . » كما تنص المادة ٨٩ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ على ان الرسوم التي يفرضها مجلس مدينة أو مجلس قروي يجب انفاذها أن يوافق مجلس المحافظة مبدئيا على وعائها وسعرها وطرق التظلم ووجوه الإعفاء منها . . . ونصت المادة ٣/ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ في شأن الحكم المحلي على اختصاص اللجنة الوزارية للحكم المحلي (١) . . . (٢) (٣٠٠٠٠) (٤٠٠٠٠) بالموافقة على فرض الرسوم المحلية والضرائب الإضافية لصالح المحليات التي تريد نسبتها عن ٥٪ من قيمة الضرائب الاصلية . . . » ونص في المادة ٢٤ منه على ان « يكون للمحافظ اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة في الشئون المالية والإدارية بالنسبة لمجالس المدن والقرى الواقعة بدائرة المحافظة . . . » ولما كان قرار محافظ الشرقية رقم ٨٩٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن فرض الرسوم المحلية بدائرة محافظة الشرقية حسبما يبين من ديباجته قد صدر بناء على قرارات مجالس المدن والقرى وموافقة المجلس التنفيذي ونص في المادة الاولى منه بفرض الرسوم المحلية بدائرة مجالس المدن والقرى بالمحافظة وفقا للفتاى والأوعية الموضحة بالتداول المرفقة بقرار السيد وزير الادارة المحلية رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧١ وكان هذا القرار قد تضمنت ديباجته موافقة اللجنة الوزارية للادارة المحلية فان قرار محافظ الشرقية المشار اليه والصادر بحالة من اختصاص الوزير في الشئون المالية يكون قد استوفى أوضاعه الشكلية الواجب توافرها فيه . لا كإن ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم بهذا النظر وكان لا يعنيه القصور في بعض أسيابه القانونية متى انتهى الى

النتيجة السليمة وحسب محكمة النقض ان تستوفي هذا القصور ، فان  
الزعمى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٧/١/٢٩ — الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٢ ق )

٨٦١ — يقدر الرسم بالنسبة لطلب فسخ عقد الشركة بقيمة رأس مال  
الشركة الثابت في العقد المطلوب فسخه .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن من مقتضى الفقرة الثالثة من المادة  
٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ أن يقدر الرسوم بالنسبة لطلب  
الفسخ بقيمة الأشياء المتنازع عليها ، مما مفاده في خصوص طلب فسخ  
عقد الشركة — وجوب تقدير الرسوم عليه بقيمة رأس مال الشركة الثابت  
في العقد المطلوب فسخه ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن رأس  
مال الشركة — التي قضى الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٥٦٣ لسنة  
٣٢ ق مدنى المنصورة بحلها — هو ٨٠٠٠ جنيه وان حصة الشريك الذى  
أقام الدعوى بطلب الفسخ فيه تقدر بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه تدفع بواقع  
٥٠٠ جنيه سنويا مقابل حصة فى الارباح تقدر بالربيع وحصة المطعون  
عليه فى الشركة عينية مقابل ثلاثة أرباع الربح ، فان الحكم المطعون  
فيه اذ قدر قيمة الدعوى بقيمة نصيب الشريك المذكور باعتبار أنه  
التدبر المتنازع فيه ، فانه يكون معنيا بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه .  
( نقض مدنى ١٩٨٧/٢/١١ — الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٥٢ ق )

٨٦٢ — الحكم الصادر فى التظالم من ادر تقدير الرسوم التكميلية لا يكون  
غير قابل للطعن الا اذا فصل فى منازعة فى تقدير هذه الرسوم — اذ فصل  
الحكم فيما يثور من منازعات أخرى فانه يخضع من حيث قابلية الطعن للتواعد  
العمامة الواردة فى قانون المرافعات .

لما كانت المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم  
تسجيل والتوثيق تنص على أنه فى الأحوال التى تستحق فيها رسوم  
تكتيلية يصدر أمين المكتب المختص أمر بتقدير تلك الرسوم . . . . .



ويجوز لذوى الشأن في غير ذلك تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة  
الشخص عليها في المدة ٢١ انتظم من أمر التقدير ... ويرفع النظم  
الى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذي أصدر الامر ويكون  
حكما غير قابل للطعن . وكان المستفاد من هذا النص - وعلى ما جرى  
به قضاء هذه المحكمة - أن الحكم الصادر في النظم من أمر تقدير  
الرسم التكميلية لا يكون غير قابل للطعن إلا إذا فصل في منازعة في  
تقدير هذه الرسوم ، إما إذا فصل الحكم فيما يثور من منازعات  
أخرى فإنه يخضع من حيث قبلية الطعن للقواعد العامة الواردة في قانون  
المرافعات . لما كان ذلك وكانت منازعة المطعون ضدها أمام محكمة الدرجة  
الأولى تقوم على أن مكتب الشهر العقاري سبق له إصدار أمر بتقدير  
رسوم تكميلية مستحقة عليهما عن ذات المحرر الشهر الصادر بشأنه  
أمر التقدير المتظلم منه . وكان الحكم الابتدائي قد قضى بالغاء هذا  
الامر تأسيسا على أنه لا يجوز لمكتب الشهر العقاري إصدار أمر ثان  
بتقدير رسوم تكميلية مادام قد سبق له إصدار أمر بتقدير هذه الرسوم  
التكميلية ، وكان النزاع الذي فصل فيه هذا الحكم لا يدور حول مقدار  
الرسوم وإنما يدور حول أحقية مكتب الشهر العقاري أو عدم أحقيته  
في إصدار أمر ثان بتقدير رسوم تكميلية عن شهر مقرر واحد ، فإن  
الحكم الصادر في هذه المنازعة لا يكون قد فصل في منازعة في تقدير  
الرسوم ومن ثم يخضع للقواعد العامة الواردة في قانون المرافعات من  
حيث جواز الطعن فيه . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر  
أن ذلك الحكم لا يجوز استئنافه طبقا لنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠  
لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر لأنه قضى في نظم من أمر تقدير الرسوم التكميلية  
وحجب نفسه عن نظر موضوع الاستئناف فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق  
القانون بما يستوجب نقضه .

## رد القضاة

٨٦٣ - وقف الدعوى الأصلية بعد تقديم طلب رد القاضي هو وقف من نوع خاص يقع بقوة القانون ولا يتصل بسببه بالدعوى الأصلية وإنما بشخص القاضي المطلوب رده - منع القاضي المطلوب رده عن نظر الدعوى لا يحول دون أن ينظرها غيره - لا يوجد ما يحول دون تعجيل نظر الدعوى في أحوال زوال ولاية القاضي في الفصل فيها .

النص في المادة ١٦٣ من قانون المرافعات على أنه « يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيه نهائياً ، ومع ذلك ذلك يجوز للمحكمة في حالة الاستعجال وبناء على طلب الخصم الآخر ندب قاضي بدلاً من طلب رده ، وكذلك يجوز طلب الندب إذا صدر الحكم الابتدائي برفض طلب الرد وطعن فيه بالاستئناف » يدل على أن وقف الدعوى الأصلية بعد تقديم طلب الرد هو وقف من نوع خاص يقع بقوة القانون ولا يتصل بسببه بالدعوى الأصلية وإنما بشخص القاضي المطلوب رده ، ويستهدف منه المشرع منع قيام القاضي المطلوب رده بأي نشاط إجرائي في الدعوى الأصلية والا وقع باطلاً ولا تعود الخصومة إلى السريان أمامه إلا إذا قضي نهائياً في طلب الرد - بما ينبنى عليه أن منع القاضي المطلوب رده عن نظر الدعوى لا يحول دون أن ينظرها غيره ، وإذا كان المشرع قد حرص بالنص السابق على أن لا تنزع الدعوى الأصلية من قاضيها لمجرد تقديم طلب الرد غاورد الإجراءات التي يجوز فيها ندب قاضي غيره لنظرها ، فإنه لا يوجد كذلك ما يجوب دون تعجيل نظر تلك الدعوى في أحوال زوال ولاية القاضي في الفصل فيها بسواء لتفريكه الخدمة أو نقله للعمل بمحكمة أخرى وكذا في حالة اسناد عمل آخر إليه إذ في جميع هذه الأحوال يزول المبرر لتعطيل الفصل في الدعوى الأصلية بعد أن أصبحت غير مطروحة أمام القاضي المطلوب رده - لما كان ذلك وكان الثابت من أوراق الدعوى الاستئنافية أنها كانت قد أرفقت بجلاسة

٨٠/١٢/٩ حتى يفصل نهائيا في طلب رد عضو اليمين وهو السيد المستشار  
فؤاد الياس وأن الطاعن عجل الخصومة لنظرها أمام الدائرة بمعد  
تشكيلها تشكيلا مغايرا ولم يكن من بين أعضائها السيد المستشار المطلوب ،  
رده فان تعجيل الدعوى يكون صحيحا ويكون النعى على الحكم المطعون  
فيه بالبطالان على غير أساس .

( نقض مدني ١٩٨٦/١٢/٣٠ - الطعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٥٢ ق )



## رى

٨٦٤ - يلتزم من استفاد من التعدي على منافع الرى والصرف بنفقات اعادة الشيء الى أصله مقابل ما عاد عليه من منفعة دون تعليق ذلك على سبق ادانته عن الواقعة - م ٨٠ ق ١٩٧١/٧٤ معدلة بق ٦٨ لسنة ١٩٧٥ .

المادة ٨٠ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف كان يجرى نصها بأن « لوزارة الرى عند وقوع مخالفة لاحكام هذا القانون أن تكلف المخالف باعادة الشيء الى أصله فى موعد تحدده والا قامت بذلك على نفقته ولها فى الاحوال العاجلة أن تعيد الشيء الى أصله وترجع على المخالف بالنفقات بعد صدور القرار بادانته » وقد عدلت بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٥ ، الذى ينطبق على واقعة الدعوى التى حدثت فى ١٩٧٦/١١/١ ، وأصبح نص المادة « لمهندس الرى المختص عند وقوع تعد على منافع الرى والصرف أن يكلف من استفاد من هذا التعدي اعادة الشيء الى أصله فى ميعاد يحدده والا قام بذلك على نفقته . ويتم التكليف باخطار المستفيد شخصيا أو بكتاب موصى عليه أو باثبات ذلك فى المحضر الذى يحرره مهندس الرى . وفى هذه الحالة يلتزم المستفيد بأداء مبلغ عشرين جنيها فورا يجوز تحصيلها بطريق الحجز الادارى تحت حساب اعادة الشيء الى أصله ، وفى جميع الاحوال يلزم المستفيد بأداء مقابل ما عاد عليه من منفعة طبقا لأقفات التى يصدر بها قرار من وزير الرى » ، وقد صدر بهذا الشأن قرار وزير الرى رقم ١٣٥٩٧ لسنة ١٩٧٦ وعمل به من تاريخ نشره فى ١٩٧٦/١٠/٢ ، مما مقتضاه أن المشرع رأى حسبا أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٥ أن يلتزم من استفاد من التعدي على منافع الرى والصرف بنفقات اعادة الشيء الى أصله وبمقابل ما عاد عليه من منفعة ، دون تعليق ذلك على سبق ادانته عن الواقعة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة الى بحث باقى أسباب الطعن .

٨٦٥ - المعيار في اعتبار مجرى المساء ترعة عامة أو مصرفا عاما -  
وصف المسقاة بأنها عامة أو خاصة هي مسألة قانونية يتعين على المحكمة ان  
تتعرض لها وتبدي الرأي فيها على هدى من تعريف قانون الرى لها -  
م ٢ ق ١٩٧١/٧٤ .

النص في المادة الثانية من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى  
والصرف على انه « تعتبر ترعة عامة أو مصرفا عاما كل مجرى معد الرى  
أو للمصرف تكون الدولة قائمة بنفقات صيانتها ويكون مدرجا بسجلات  
وزارة الرى أو فروعها في تاريخ العمل بهذا القانون وكذلك المجرى التى  
تنشئها وزارة الرى بوصفها ترعا عامة أو مصرفا عامة وتدرجها في  
سجلاتها بهذا الوصف » . يدل على ان وصف المسقاة بأنها عامة أو خاصة  
هي مسألة قانونية يتعين على المحكمة ان تتعرض لها وتبدي الرأي فيها  
على هدى من تعريف قانون الرى لها وكان من المقرر - في قضاء هذه  
المحكمة ان مهمة الخبير انما تقتصر على تحقيق الواقع في الدعوى وإبداء  
الرأى في المسائل الفنية التى يصعب على القاضى استقضاء عنها بنفسه  
دون المسائل القانونية ، لما كان ذلك وكما ان البين من مدونات الحكم  
المطعون فيه انه بشئ قضاءه برفض دعوى الطاعن على ما ورد بتقرير  
الخبير من ان المسقاة عامة وكان لا ذهب اليه في ذلك لا يستند الا الى  
شهادة صادرة من الجمعية الزراعية والى اقوال الشهود من انها تروى  
اطيانا أخرى وكانت هذه الادلة لا تقوم بذاتها بسندا كافيا لاعتبار  
المسقاة عمومية . وذلك على ضوء المعيار الذى حدده القانون رقم ٧٤  
لسنة ١٩٧١ في هذا الصدد والذى يحدد التركة العامة المدة للرى بتلك  
التى تقوم الدولة بنفقات صيانتها وتكون مدرجة بسجلات وزارة الرى  
بهذا الوصف . الامر الذى يتعين التقييد به والرجوع اليه في صدد  
الوقوف على حقيقة وصف المسقاة بأنها عامة أو خاصة واذ لم يلتزم  
الحكم المطعون فيه هذا النظر واغفل تحقيق دفاع الطاعن على النحو  
السابف رغم كونه دفاعا جوهريا من شأنه ان يصح تغير وجه الرأى في

الدعوى فأنه يكون معييا بالقصور الموجب لنقضه لهذا السبب دون -  
حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

( نقض مدنى ١٦٨٥/٦/٤ - الطعن رقم ٢١٠٣ لسنة ٥١ ق )

٨٦٦ - لوزارة الرى الرجوع على المستفيد من التعدى على منافع  
الزى والصرف مقابل ما عاد عليه من منفعة نتيجة لذلك - وسيلتها فى تحصيل  
هذا المقابل .

ولئن كان لوزارة الرى طبقا لنص المادتين ٨٠ ، ٨٤ من القانون  
رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٥ الرجوع على  
المستفيد من التعدى على منافع الرى والصرف مقابل ما عاد عليه من  
منفعة نتيجة لذلك وتخصيل هذا المقابل منه بطريق الحجز الادارى دون  
توقف على صدور قرار بادانته عن هذا التعدى من اللجنة المختصة  
التصوص عليها فى المادة ٧٩ من القانون المذكور الا انه لما كان الحكم  
المطعون فيه قد اقام قضاءه بتقدم احقية الطاعن فى المبلغ المنفذ به  
بطريق الحجز الادارى على المطعون ضده باعتباره مقابل ما عاد عليه  
من منفعة من تعديه على منافع للطاعن باستيلائه على اترية خاصة به  
وذلك على سند مما اثبتته الخبر المتدب فى الدعوى بتقريره من عدم  
ثبوت ذلك التعدى ، وهو ما يودى الى النتيجة الصحيحة التى انتهى  
اليها قضاؤه ، فانه لا يبطله بعد ذلك ما استملت عليه أسبابه من تقارير  
قانونية خاطئة ويكون النعى بهذا السبب غير منتج .

( نقض مدنى ١٦٨٦/١/١٤ - الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٥٢ ق )



## شركات

٨٦٧ - الآثار المترتبة على انقضاء الشركة بتحقيق أى سبب من أسباب انقضاءها ودخولها في دور التصفية - تبقى شخصية الشركة المعنوية بعد حلها ودخولها دور التصفية بالقدر اللازم للتصفية وإلى أن تنتهى - صاحب المصفاة في تمثيل الشركة فيما تستلزمه أعمال التصفية وأمام القضاء .

أن يؤدى نص المادة / ٥٢٣ من القانون المدنى انه اذا انقضت الشركة بتحقيق أى سبب من أسباب انقضاءها فانها تدخل في دور التصفية حيث تنتهى سلطة المديونيين فيها ويتولى المصفاة أعمال التصفية وأجراء ما تقتضيه من القيام باسم الشركة ولحسابها باستيفاء حقوقها ووفاء ما عليها من ديون وبيع ما لها من منقولات أو عقارات على نحو ما نصت عليه المادة ٥٣٥ مدنى - وهو ما يستوجب بقاء الشخصية المعنوية للشركة بالرغم من حلها ، تسهيلاً لعملية التصفية ، وحفاظاً لحقوق الغير حتى يمكن للمصفاة القيام بهذه الأعمال مما يقتضى بذوره قيام العقود والعلاقات المستمرة المتعلقة بإدارة الشركة واللازمة لاستمرار عملية التصفية ومنها عقود الإيجار الصادرة للشركة. وذلك لحين الإنتهاء من التصفية بتمام كافة أعمالها وتحديد صافي الناتج منها وتقديم المصفاة تقريره بذلك واعتماده من الشركاء ، ومؤدى ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن شخصية الشركة تبقى بعد - حلها بالقدر اللازم للتصفية وإلى أن تنتهى ، وأن المصفاة يصبح صاحب المصفاة الوحيد في تمثيل الشركة في جميع الأعمال التى تستلزمها هذه التصفية . وأمام القضاء فيما يرجع منها أو عليها من دعاوى . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى أن الطاعن بصفته مصفيا لشركة مكاتب التوكيلات التجارية فرع بورسعيد انتهى في طلباته الى طلب الحكم بإخلاء المطعون ضده الأول من عين النزاع مقر فرع الشركة بمدينة بورسعيد وتسليمها للشركة وكان من المقرر أن حق المستأجر يعتبر مالا منقولاً - ومن ثم فمن حق المصفاة أن - يحافظ على هذا الحق وبقاء العين المؤجرة للشركة وهى

في دور التصفية طالما أن عقد الايجار لم ينقض — دون نظر لما قد يقرر به المصفي في تلك العين من أعمال بعد ذلك ، وما اذ كانت تلك الاعمال تدخل في واجباته أم يتجاوزها فإن الحكم المطعون فيه اذ أقام قضاؤه بتأييد الحكم المستأنف بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة تأسيسية على أن الطاعن يرغب من المطالبة بالعين معاودة النشاط فيها بما يتجاوز واجباته كمصفي دون أن يضع في اعتباره حق الشركة وهي في دور التصفية في العين المؤجرة لها كمال منقول طالما بقي عقد ايجار تلك العين قائما فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، وقد حجب هذا الخطأ عن بحث استمزار ذلك المقد في جانب الشركة ، بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن . .

( نقض مدني ١٩٨٥/٢/٢٥ — الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٢٦ ق ١ )

٨٦٨ — يدخل مقر الشركة ضمن مجزوع أموال الشركة الذي ترد عليه التصفية اذ يعتبر من أهم مقوماتها ما لم ينص عقد تأسيس الشركة على خلاف ذلك .

لما كان الشيء المتنازع عليه في دعوى التصفية هو مجزوع أموال الشركة باعتبار أن التصفية هي كافة العمليات اللازمة لتحديد صافي هذه الأموال الذي يوزع بين الشركاء بطريق القسمة بعد استيفاء الحقوق وسداد الديون وبيع مال الشركة منقولا أو عقاراته ، وكان الثابت بالاوراق ان الطاعنين طلبا من محكمة أول درجة الحكم بتعيين الطاعن الأول مصفيا تكون مهمته تصفية الموجودات الشركة محل النزاع المحددة بتقرير مكتب الخبراء في الدعوى رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٨ شرقي عدا مقر الشركة قضت المحكمة في ١٩٧٨/١٢/٢٨ بتعيين الطاعن الأول مصفيا للشركة لنصر مالها من حقوق وما عليها من التزامات وتصفية ديونها وقسمة أموالها ونتاج التصفية بين الشركاء كل بقدر نصيبه في الشركة ، فأستأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم وتضمنت صحيفة استئنافها ان التصفية ترد على مقر الشركة التي تمارس فيه نشاطها ، وكانت محكمة الاستئناف

في حدود سلطتها في تقدير الدليل وما قدم لها من مستندات قد انتهت في أسبابها الى أن مقر الشركة يدخل ضمن مجموع أموال الشركة الذي ترد عليه التصفية مدلة على ذلك بما أوردته في مدونات حكمها من أن « التصفية تنصب على مجموع أموال الشركة لقسمتها بين الشركاء وهذه الأموال تشمل مقر الشركة الذي تمارس نشاطها فيه إذ أن هذا المقر هو أهم مقومات الشركة ولا ينال من ذلك وجود عقد إيجار عنه باسم أحد الشركاء له تاريخ سابق على تكوين الشركة لأن خلو عقد تأسيس الشركة من أي ذكر له يحمل قرينة على أن ذلك الشريك قد قدم ذلك المقر لخدمة أغراض الشركة بحيث يكون أحد مقوماتها والذي تمارس فيه نشاطها وليس في أوراق عقد الشركة أو تعديلاتها التي أجريت ما يشير إلى أي تحفظ بالنسبة لذلك المقر ومن ثم فإن تصفية أموال الشركة تشمل كأحد عناصرها » ، لما كان ذلك وكان ما أوردته الحكم المطعون فيه سائغا وله أصله الثابت في الأوراق ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

( نقض مدنى ١٦/١٢/١٩٨٥ - الطعن رقم ١٥٦٤ لسنة ٥٠ ق )

٨٦٩ - إذا لم ينص عقد تأسيس الشركة على طريقة لتعيين المصفي وام يتفق الشركاء على تعيينه ، فللقاضى أن يقدم بذلك ولا عليه أن يختار المصفي من الشركاء أو من غيرهم .

لما كان الثابت أن عقد الشركة موضوع النزاع لم ينص على طريقة لتعيين المصفي وكان الشركاء لم يتفقوا على تعيينه فإن للقاضى وعملا بالمادة ٢/٢٣٤ من القانون المدنى أن يقوم بذلك بناء على طلب أحد الشركاء ولا عليه أن يختار المصفي من الشركاء أو من غيرهم ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

( نقض مدنى ١٦/١٢/١٩٨٥ - الطعن رقم ١٥٦٤ لسنة ٥٠ ق )



٨٧٠ - يحق كل شريك في شركة التضامن أو التوصية أن يطلب بطلان الشركة في مواجهة باقى الشركاء - مناط ذلك - لا تسقط بالتقادم الدعوى ببطلان شركة التضامن أو التوصية بسبب عدم اتخاذ إجراءات النشر والنشر - علة ذلك .

النص في المادتين ٤٨ ، ٤٩ من قانون التجارة على إجراءات النشر والنشر الواجب اتخاذها بالنسبة لشركات التضامن والتوصية وفي المادة ٥٢ بأنه إذا لم تستوف هذه الإجراءات كانت الشركة باطلة ، وفي المادة ٥٣ على أن يزول هذا البطلان إذا تم النشر والشهر قبل طلب الحكم به ، وفي المادة ٥٣ على أنه لا يجوز للشركاء أن يحتجوا بهذا البطلان على غيرهم وإنما لهم الاحتجاج به على بعضهم بعضا ، يدل على أن لكل شريك في شركة التضامن أو التوصية الحق في أن يطلب بطلان الشركة في مواجهة باقى الشركاء لعدم اتخاذ إجراءات النشر والنشر حتى لا يبقى في شركة مهذدة بالانقضاء في أى وقت قبل الاجل المحدد لذلك بمقتضى تكوينها ، كما أن للغير في أى وقت أن يتمسك ببطلان الشركة في مواجهة الشركاء لاهمالهم اتخاذ تلك الاجراءات ، وإذا كان المطلوب في دعوى البطلان لهذا السبب ، سواء رفعت من أحد الشركاء أو من الغير ، فهو تقرير بطلان العقد لعدم استيفاء الإجراءات المشار إليها ، وهو حقيقة قائمة مستمرة لم تنقطع حتى يبدأ التقادم بالنسبة إليها ، وليس من شأن التقادم أن يؤثر فيها مهما طال عليها الزمان - فان الدعوى ببطلان الشركة لهذا السبب لا تسقط بالتقادم ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فانه يكرن قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة لمناقشة باقى أوجه الطعن .

( نقض مخنى ١٦٨٥/١٢/٢٣ - الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٠ ق )

٨٧٠ مكرر - اذ ثبت لمحكمة الموضوع من أوزاق الدعوى أن الطاعنة تراول على وجه الاحتراف الاعمال التجارية فان النعى على الحكم بالفساد في الاستدلال يتكون على غير اساس .

البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه بتجارية

الشركة انطاعنة على ما ثبت من الاوراق من أنها تقوم بتنمية السياحة العالمية بمنطقة الاهرام ورأس الحكمة عن طريق بناء الفنادق ودور السينما والمطاعم والملاهي وأماكن الإقامة السياحية. وأنها تراول هذه الاعمال التجارية على وجه الاحتراف بما يجعلها شركة تجارية واذ كان هذا الاستخلاص سائغا وله أصل ثابت بالاوراق بما يكفي لحمل قضاء الحكم فإن النعمى عليه بالفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٦/٥/٢٦ — الطعن رقم ٢٢٧٨ لسنة ٥٥ ق )

٨٧١ ب - تنتهى شركة الاشخاص حتما وبحكم القانون بموت أحد الشركاء ويترتب على انتهائها لهذا السبب خضوعها للتصفية وقسمة أموالها بالطريقة المبينة بعقدها أو بأحكام القانون — لا يوجد ما يمنع من أن ينص في عقد الشركة على استمرارها فيما بين الباقين منهم أو مع ورثة الشريك المتوفى .

ب - لا كانت شركة الاشخاص تنتهى حتما وبحكم القانون — بموت أحد الشركاء — وكان يترتب على انتهائها لهذا السبب خضوعها للتصفية وقسمة أموالها بالطريقة المبينة بعقدها وعند خلوها من حكم خاص تتبع الاحكام المنصوص عليها في المواد من ٥٢٣ الى ٥٣٦ من القانون المدنى على أنه لا يوجد ما يمنع من أن ينص في عقد الشركة على استمرارها بـ في حالة موت أحد الشركاء فيما بين الباقين منهم أو مع ورثة الشريك المتوفى بـ وفي الحالة الاولى تخضع حصة الشريك المتوفى — وحده — للتصفية حسب قيمتها وقت الوفاة اما اذا كان الباقي من الشركاء واحدا لم يكن مثقلا بعقد الشركة — على استمرارها مع ورثة الشريك المتوفى — فانها تنتهى حتما وبحكم القانون وتخضع أموالها للتصفية بالطريقة المشار اليها آنفا — لا كان ذلك وكانت الشركة محل النزاع مدعى ما هو ثابت بنقدها المورخ ١٩٦٣/٦/١ — والمزوق بملف الطعن تحت من شركات الأشخاص مكونة من المطعون ضده ومن والدته المرحومة كاملة محمد على نونو — وبه يرد به اتفاقهما على استمرارهما — في حالة موت أحدهما مع ورثة الشريك المتوفى — ومن ثم فانه بموت الشريكة كاملة محمد على

نونو في ١٣/١١/١٩٧٤ تنتهي هذه الشركة وتخضع أموالها كلها للتصفية  
واذ خلى عقدها المشار اليه من حكم خاص بالتصفية فان الاحكام  
المنصوص عليها في المواد من ٥٢٣ الى ٥٣٦ من القانون المدني - تكون  
هي الواجبة الاتباع - واذا خالف الحكم المطعون فيه ذلك وقضى برفض  
طلب تصفية الشركة رغم تقريره بانتهاؤها - فانه يكون قد اخطأ في تطبيق  
القانون وتأويله بما يستوجب نقضه .

( نقض مدني ١٩٨٧/١/٥ - الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٥١ ق )

٨٧٢ - اذا كانت حصة الشركة هي ملكية عقار او اي حق عيني آخر  
فان هذا الشريك يكون لازماً بمجرد عقد الشركة ينتقل حق الملكية او الحق  
العيني الى الشركة ولا ينتقل هذا الحق الا بالتسجيل - اذا كانت الحصنة  
واردة على مجرد الانتفاع بالمال فان احكام الاجسار هي التي تنص  
وتكون الشركة بمثابة مستأجرة لها وعليها التزام يردّها في نهاية المدة -  
يجوز بحض القرينة اني تضمنتها المادة ٥٠٨ مدني بالادلة المعكسي .

لما كانت دعوى صحة التعاقد - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه  
المحكمة - دعوى استحقاق ما لا للقدر المبيع يقصد بها تنفيذ التزامات  
البائع التي من شأنها نقل ملكية المبيع الى المشتري - تنفيذاً عينياً  
والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية وهذا  
يقتضي عند الفصل فيها بحث ما عسى أن يثار من منازعات بشأن ملكية  
البائع كله أو بعضه ، ولا يجاب المشتري التي طلبه الا اذا كان انتقال  
الملكية اليه وتسجيل الحكم الذي يصدر في الدعوى مفكين ، وكان مقتضى  
ما تنص عليه المادة ٥١١ من القانون المدني من تطبيق احكام البيع اذا  
كانت حصة الشريك حق ملكية أو أي حق عيني آخر ، أنه اذا كانت  
حصة الشركة هي ملكية عقار أو أي حق عيني آخر فان هذا الشريك  
يكون لازماً بمجرد عقد الشركة ينتقل حق الملكية أو الحق العيني الى  
الشركة كما يلتزم البائع بنقل ملكية المبيع الى المشتري ، ولا ينتقل هذا  
الحق الا بالتسجيل سواء كان ذلك فيما بين الشريك والشركة أو بالنسبة  
للغير لأن عقد الشركة في هذه الحالة يعتبر عقداً ناقلاً للملكية فيجب



حتى تنتقل ملكية الحصة العينية الى الشركة ٤. أما اذا كانت الحصة ورادة على مجرد الانتفاع بالمال فان احكام الايجار هي التي تسري ، وتكون الشركة بمثابة مستأجرة لها وعليها التزام بردها في نهاية المدة ، وكان مفاد النص في المادة ٥٠٨ من القانون المدني على أن تعتبر حصص الشركاء واردة على ملكية المال لا على مجرد الانتفاع به ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضي بغير ذلك أن المشرع وضع قرينة على أن الحصة تقدم للشركة على سبيل التملك لكنها قرينة بسيطة يجوز دحضها بالدلائل العكسية لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطاعن دفع بعدم قبول دعوى المطعون ضدهما بصحة ونفاذ عقد الشركة بالنسبة لأرض النزاع المقدمة منه كحصة في رأسمال الشركة لعدم ملكيته لها ، واستدل على ذلك بعقد ايجار صادر له من مالكتها في ١/٥/١٩٧٥ لمدة خمس سنوات بغرض إقامة مصنع طوب عليها لقاء أجرة سنوية قدرها ٤٠٠ جنيه ومؤشر عليه بالنظر من مأمورية الضرائب في ١/١٢/١٩٨٠ ، وبإصدار موجه اليه من المالكة في ٣/٣/١٩٨١ تنبه عليه فيه بالرفاء بأجرة سنة ١٩٨٠ بـ ١٩٨١ ، وصورة رسمية من قرار لجنة المراجعة الداخلية لضرائب المنصورة في ١/٢/١٩٨١ بشأن اعتراضات الشركة على تقديرات المأمورية لأرباحها ويتضمن خصم ٤٠٠ جنيه ايجار من هذه الأرباح ضمن المصروفات الادارية ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه على ما ورد بعقد الشركة من أن مركزها بملك الشركاء وأن أرض النزاع يحدها غربا أرض السيدة التي جرى دفاع المطاعن على أنها المالكة لها — بما لا يواجه هذا الدفاع — والتفت عن المستندات التي قدمها المطاعن وتمسك بدلائلها دون أن يناقشها ، فانه يكون معيبا بالقصور مما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

( نقض منشئ ١٩٨٧/١/٢٦ — لصن رقم ٥٨٨ لسنة ٢٠٠٥ ق ١ )

٨٧٣ - يتعين على القاضى اخذ عبارات عقد تأسيس الشركة الواضحة كما هي دون ان ينحرف عن مؤداها الواضح تحت ستار التفسير واذا اراد حمل العبارة على معنى مغاير لظاهرها فعليه ان يبين في حكمه الاسباب التى تبرر ذلك - الخروج على ذلك - اثره .

لما كان عقد تأسيس الشركة هو عقد كباقي العقود يلتزم القاضى طبقا للمادة ١٥٠/٢ من القانون المدنى بأخذ عباراته الواضحة كما هي دون ان ينحرف عن مؤداها الواضح تحت ستار التفسير فاذا ما اراد حمل العبارة على معنى مغاير لظاهرها فعليه ان يبين في حكمه الاسباب التى تبرر ذلك والخروج على هذه القاعدة ينطوى على مخالفة القانون لما فيه من تحريف ومسح وتشويه لعبارة العقد الواضحة ، وكان الثابت من عقد الشركة المؤرخ ١٠/١١/١٩٧٠ ان رأسمالها مائتى جنيه حصة الطاعنين ٥٠ جنيه وان الارباح والخسائر تقسم بين الشركاء بنسبة حصة كل منهم في رأس المال ولم يتضمن المقدان ثمة حصة عينية ايا كانت قد قدمت من أحد من الشركاء وكان الاقرار المؤرخ ١٤/١/١٩٨١ الصادر من المطعون ضده الاول قد تضمن اقراره بأن المحل الذى نص في عقد الشركة على اتخاذه مركزا لها مملوك للطاعنين وان لهم الحق في استرداده عند انتهاء الشركة - بأى طريق من الطرق المنصوص عليها في العقد وكان بطلان الشركة لعدم اتخاذ اجراءات الشهر هو من قبيل حل الشركة قبل ان يحين ميعاد انقضائها فان مؤدى ذلك ان المحل الذى اتخذ مقرا للشركة يخرج عن موجوداتها التى ترد عليها التصفية ويكون من حق الطاعنين استرداده لانتهاء الشركة واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر المحل حصة عينية مقدمة من الطاعنين ورتب على ذلك خضوعه للتصفية فانه يكون قد خرج عن نصوص العقد وهو منا يعيبه بمخالفة القانون مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

٨٧٤ - قيام مستأجر العين باشتراك آخر معه في النشاط المالى الذى يباشره فيها عن طريق تكوين شركة بينهما لا ينطوى بذاته على معنى تخلى المستأجر لتلك العين عن حقه في الانتفاع بها سواء كلها أو بعضها الى شريكه في المشروع المالى بأى طريق من طرق التخلي لانتفاء منتضى ذلك قانونا .

لما كانت الشركة عقدا يلتزم بمقتضاه تخصصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالى بتقديم حصة من مال أو من عمل لاقتسام مسا ينشأ من هذا المشروع من ربح أو خسارة مما يؤداه أن محل هذا العقد هو تكوين رأس مال مشترك من مجموع حصص الشركاء وذلك بقصد استغلاله للحصول على ربح يوزع بينهم ، وكان لا رابطة بين هذا المؤدى وبين ما قد يكون من مباشرة الشركاء لنشاطهم المشترك في عين يستأجرها أحدهم ، لانتفاء التلازم بين قيام الشركة وبين وجود تلك العين أو تحقق ذلك النشاط فيها ، وكان قيام مستأجر العين باشتراك آخر معه في النشاط المالى الذى يباشره فيها عن طريق تكوين شركة بينهما ، لا يعدو أن يكون متابعية من جانب المستأجر للانتفاع بالعين فيما أجزت من أجله بعد أن ضم إلى رأس ماله المستثمر فيها حصة لآخر على سبيل المشاركة في استغلال هذا المال المشترك ، دون أن ينطوى هذا بذاته على معنى تخلى المستأجر لتلك العين عن حقه في الانتفاع بها سواء كلها أو بعضها الى شريكه في المشروع المالى بأى طريق من طرق التخلي لانتفاء مقتضى ذلك قانونا ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاء بامتداد التصفية الى المحل موضوع النزاع تأسيسا على أن مجرد اتخاذ هذا المحل موطنا للشركة يجعله من مقوماتها سواء كان مقدما لها من أحد الشركاء على سبيل التسامح أو بمقابل فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .



٨٧٥ — إذا اتفق الشركاء فيما بينهم على طريقة معينة تجري بها التصفية ، فإن هذا الاتفاق يكون ملزماً لهم متى كان لا يخالف قاعدة من قواعد النظام العام .

المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه إذا اتفق الشركاء فيما بينهم على طريقة معينة تجري بها التصفية فإن هذا الاتفاق يكون ملزماً لهم متى كان لا يخالف قاعدة من قواعد النظام العام وكان الثابت من شروط عقد الشركة أنها خولت المطعون ضدها الحق في استرداد المخبر باعتبارها مالكة له عند انتهاء مدة الشركة وهو شرط لا يخالف قاعدة من قواعد النظام العام فإن اغفال الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع لا يؤثر في سلامة الحكم إذ أن الدفاع الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه هو الدفاع الجوهري الذي قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى .  
(نقض متنى ١٦/٣/١٩٨٧ — الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٢ ق )

٨٧٦ — تعتبر الشركة الباطلة لعدم شهر ونشر عقدها قائمة فعلاً فيما بين الشركاء في الفترة من تكوينها إلى طلب البطلان — شرط ذلك — إذا كانت الشركة أم يبدأ في تنفيذها قبل أن يحكم ببطلانها ولم تكن قد زادت أي عمل من أعمالها فإنه لا يكون قد توافر لها كيان في الواقع في الفترة السابقة لطلب البطلان ولا يمكن إداهة اعتبارها شركة فعلية — مؤدى ذلك .

لما كان المشرع بعد أن تناول في المواد ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ من قانون التجارة بيان إجراءات شهر ونشر عقد شركة التضامن أو شركة التوصية وقرر في المادة ٥١ من ذات القانون جزاء البطلان على عدم استيفاء هذه الإجراءات نص في المادة ٤٨ على أنه « إذا حكم بالبطلان يتبع في تسوية حقوق الشركاء في الأعمال التي حصلت قبل طلبه نص المشاركة التي حكم ببطلانها » . وكان مؤدى ذلك أن المشرع — حينما اعتبر الشركة الباطلة لعدم شهر ونشر عقدها قائمة فعلاً فيما بين الشركاء في الفترة من تكوينها إلى طلب البطلان قد اشترط أن تكون هذه الشركة قد باشرت بعض أعمالها فعلاً بأن اكتسبت حقوقاً والتزمت بتعهدات

وذلك حتى يمكن القول بوجود كيان لها من الواقع ليصل الشركاء من ذلك الى تصفية العمليات المشتركة فلا ينفرد بنتائجها من ربح أو خسارة أحدهم دون الباقيين السدى أريد تفاديته بالالتجاء الى فكرة الشركة الفعلية أما اذا كانت الشركة لم يبدأ في تنفيذها قبل أن يحكم ببطلانها لعدم اتخاذ اجراءات شهر ونشر عقدها ولم تكن قد زاولت أى عمل من أعمالها فانه لا يكون قد توافر لها كيان في الواقع في الفترة السابقة لطلب البطلان ولا يمكن بداهة اعتبارها شركة فعلية وتكون العلة من عدم تطبيق الاثر الرجعى للبطلان منتقية في هذه الحالة . لما كان ذلك وكان الثابت من تقرير المصنى المودع بملف الطعن أن الشركة محل النزاع لم تباشّر بنشاطها الذي تكونت من أجله وكان استهلاك بعض رأس مالها في تأثيث مقرها وسداد أجريته لا يعنى انها باشرت نشاطها ومن ثم فلم يتخلف عن بطلان عقدها لعدم شهره ونشره - شركة فعلية - ولذلك يكون لهذا البطلان أثر رجعى فيما بين الشركاء فيعود هؤلاء الى الحالة التى كانوا عليها قبل التعاقد ويسترد كل منهم حصته التى قدمها سواء كانت نقدا أو عينا ولا كان الثابت بصورة عقد الشركة المرفق أن حصة المطعون ضده الاولى في رأس مال الشركة كانت الشقة التى تنازل عنها لتكون مقرا لها . وكان تقسيمها بالتقود في هذا العقد لا يغير من طبيعتها وأنها كانت عينية ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بأحقية لها لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في فهم الواقع ويكون النعى عليه بما ورد بسببى الطعن على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٧/٢/٢٢ - الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٥٠ ق )

## شفعة

٨٧٧ — علم الشفيع بحصول البيع لا يعتبر ثابتا في نظر المشرع الا من تاريخ الانذار الرسمي الذي يوجهه اليه البائع أو المشتري — لا يسرى ميعاد الخمسة عشر يوما الذي يسقط حق الشفيع اذا لم يعرض رغبته في الأخذ بالشفعة قبل انقضاءه الا من تاريخ هذا الانذار — يؤدي ذلك .

أن علم الشفيع بحصول البيع لا يعتبر ثابتا في نظر المشرع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — الا من تاريخ الانذار الرسمي الذي يوجهه اليه البائع أو المشتري ، ولا يسرى ميعاد الخمسة عشر يوما ، الذي يسقط حق الشفيع اذا لم يعرض رغبته في الأخذ بالشفعة قبل انقضائه ، الا من تاريخ هذا الانذار ، مما مؤداه أنه لا الزام على الشفيع باعلان رغبته الا بعد انذاره من المشتري أو البائع ولو علم بالبيع قبل ذلك ، فلا يعتد بعلمه الا من تاريخ هذا الانذار . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وخلص الى ان علم المطعون عليها الاولى بالبيع لا يعتد به طالما أن الاوراق قد خلت مما يدل على ترجية انذار رسمي اليها من البائعين أو المشتريين على النحو الذي يتطلبه القانون ، فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويكون هذا النعي في غير محله .

( نقض مدني ١٠/٣١/١٩٨٤ — انطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٩ ق )

٨٧٨ — القصد من البيانات المتعلقة بالعقار التي أوجبت المادة ٩٤١ مدني اشتغال الانذار الرسمي عليها — ماهية المعروفات التي يتعين بيانها في الانذار ان كانت — العبرة في تحديد بدء ويمسك ابداء الرغبة في الشفعة .

المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن القصد من البيانات المتعلقة بالعقار التي أوجبت المادة ٩٤١ من القانون المدني اشتغال الانذار الرسمي عليها هو مجرد تعريف الشفيع بالعقار المبيع تعريفا كافيا بحيث



يستطيع أن يعمل رأيه في الصفقة فيأخذ بالشفعة أو يترك إذ العبرة في تحديد مساحة القدر المبين وأبعاده بالبيانات الواردة بعقد البيع دون البيانات الواردة بالانذار مما مؤداه أن البيان الذي يتمكن به الشفيع من معرفة العقار معرفة نافية للجهالة بأن كان متضمنا لموقع العقار وأوصافه وما يعينه بعد بيانا كافيا ولو لم يذكر به حدود العقار طالما ان البيانات التي تضمنها الانذار من شأنها تعيين تلك الحدود . أما المصروفات التي يتعين بيانها في الانذار ان كانت فهي تلك التي تم إنفاقها في شأن ابرام التصريف أو التعاقد كالسمرة والاعتاب ... الخ منذ تاريخ البيع وحتى وقت الانذار .

( نقض مدنى ١٩٨٥/١/٢٩ الطعن رقم ٢١٨٤ لسنة ٥١ ق )

٨٧٩ - علم الشفيع بوجود بائعين آخرين بعقد بيع العقار المشفوع فيه ومبادرته الى ادخالهم في الدعوى موجهها اليهم ذات الطلبات الواردة بصحيفة افتتاحها ، فان الحكم اذ قضى باحقية في اخذ كامل العقار المشفوع فيه بالشفعة يكون قد صانف صحيح الواقع والقانون .

الثابت بالاوراق ان المطعون ضده الاول رفع دعواه ابتداء مختصا بالمطعون ضدهم من الثانى وحتى الثامن طالبا اخذ كامل العقار المشفوع فيه نظير ثمن البيع الاجمالى المودع منه خزينة المحكمة وما ان علم من عقد بيع العقار المقدم من الطاعنة الاولى الى محكمة الدرجة الاولى بوجود بائعين آخرين حتى بادر بادخالهم في الدعوى موجهها اليهم ذات الطلبات الواردة بصحيفة افتتاحها واذا قضى الحكم باحقية الشفيع في اخذ كامل العقار المشفوع فيه بالشفعة فانه يكون قد صانف صحيح الواقع والقانون ويكون النعى عليه بهذا السبب في غير محله .

( نقض مدنى ١٩٨٥/٢/٥ - الطعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٥٤ ق )

٨٨٠ - للشريك في الشيوخ حق الاخذ بالشفعة اذا بيع شيء من العقار الشائع الى اجنبى سواء كان الشيء المبيع حصة شائعة ام قدرا مفرزا في العقار الشائع - المناط في ذلك - م ٩٣٦/ب مدنى .

النص في المادة ٩٣٦/ب مدنى على ان « يثبت الحق في الشفعة للشريك في الشيوخ اذا بيع شيء من العقار الشائع الى اجنبى » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان للشريك في الشيوخ حق الاخذ بالشفعة اذا بيع شيء من العقار الشائع الى اجنبى سواء كان الشيء حصة شائعة ام قدرا مفرزا في العقار الشائع اذ المناط في ذلك هو قيام حالة الشيوخ في العقار الذى بيع قدر منه دون اعتداد بما اذا كان هذا القدر مفرزا أو شائعا ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر اذ اقام قضاءه على ثبوت حق الشفعة للمطعون ضدها الاولى الشريكة في الشيوخ لبيع المطعون ضده الثانى حصة من العقار الشائع للطاعن فان يكون قد وافق صحيح القانون ومن ثم يكون النعى عليه بما ورد في هذا السبب على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٥/٢/٢٦ - الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٥١ ق )

٨٨١ - يمكن كسب حق الانتفاع بالشفعة في حالة بيعه استقلالا دون الرقبة الملبسة له اذا ما توافرت شروط الاخذ بالشفعة كما يمكن كسبه بعمل قانونى أو بالتقادم - حكمة المشرع في تقرير حق الشفعة لكل من مالك الرقبة ولصاحب حق الانتفاع - مناط الاعضلية عند تراحم الشفعاء .

لما كان ان نص في المادة ١/٩٨٥ من القانون المدنى على أن « حق الانتفاع يكسب بعمل قانونى أو بالشفعة أو بالتقادم » مفاده ان حق الانتفاع يمكن كسبه بالشفعة في حالة بيعه 'استقلالا' دون الرقبة الملبسة له اذا ما توافرت شروط الاخذ بالشفعة وكان النص في المادة ٩٣٦ من القانون المدنى على ان « يثبت الحق في الشفعة ( أ ) لملك الرقبة اذا بيع كل حق الانتفاع الملبس لها أو بعضه (ب) للشريك في الشيوخ اذا بيع شيء من العقار الشائع الى اجنبى (ج) لصاحب حق الانتفاع

إذا بيعت كل الرقبة الملايصة لهذا الحق أو بعضها (د) لملك الرقبة في الحكر إذا بيع حق الحكر وللمستحكر إذا بيعت الرقبة (هـ) للجار المالك ... والنص في المادة ٩٣٧ من ذات القانون على أن « إذا تراحم الشفعاء يكون استعمال حق الشفعة على حسب الترتيب المنصوص عليه في المادة السابقة » مفادها أن المشرع قرر حق الشفعة لكل من مالك الرقبة ولصاحب حق الانتفاع لحكمة توخاها هي جمع شتات الملكية برد حق الانتفاع إلى مالك الرقبة ورد الرقبة إلى صاحب حق الانتفاع وتحقيقا لذات الحكمة فقد جعل المشرع الأفضلية — عند تراحم الشفعاء — لملك الرقبة على سائر الشفعاء عند بيع حق الانتفاع للملابس للرقبة التي يملكها وكذا لملك حق الانتفاع عند التراحم إذا بيعت كل الرقبة الملايصة لهذا الحق أو بعضها — وإذا قرّر المشرع الأفضلية بين الشفعاء عند تراحمهم وفق ما جرى به النص السالف فإن مؤدى ذلك أن الشفعة في حق الانتفاع أو في حق الرقبة مقررة أصلا لمباشرة هؤلاء الشفعاء المنصوص عليهم — لتوفر الحكمة في تقرير الشفعة لكل منهم وهي منح المضاءة على أن تجرى المفاضلة بينهم عند تراحمهم — لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بثبوت حق الشفعة — مع انتفاء فرص التراحم للمطعون ضدهم الثمانية الأول على سند من مقام حالة الجوار يكون قد أصاب في ذلك صحيح القانون ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس

( نقض مدنى ١٩٨٥/٤/٩ — الطعن رقم ١٦٤٤ لسنة ١٥٠ ق )

٨٨٢ — لم يتطلب القانون أن يكون المحامى الموقع على ائذار الشفعة مفوضا تفويضا خاصا بالتصرف أو موكلا في ذلك بتوكيل سابق .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مباشرة المحامى للإجراء نيابة عن موكله لا يستلزم حصوله على سند بالوكالة قبل مباشرته للإجراء ما لم ينص القانون على غير ذلك لما كان ما تقدم وكان المشرع لم يتطلب أن يكون المحامى الموقع على ائذار الشفعة مفوضا تفويضا خاصا بالتصرف أو موكلا في ذلك بتوكيل سابق فإن النعى بذلك يكون على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٥/٤/٩ — الطعن رقم ١٦٤٤ لسنة ١٥١ ق )



## ٨٨٣ — مقالة القاعدة المقررة لعدم تجزئة الشفعة .

ان القاعدة المقررة لعدم تجزئة الشفعة تعنى انه لا يجوز للشفيع ان يُلحَق الشفعة في حصة واحدة ببعض المبيع دون بعضه الاخر حتى لا يتصلر المشتري بتعيين الصفة عليه . لما كان ذلك وكان الواقع الثابت بالاوراق ان الطاعتين اشترى جميع أرض وبناء العقار المبين بصحيفة الدعوى الاولى كامل حق المتعة والثاني والثالث حق الرقبة وأن المطعون ضدّهم الثمانيّة الاول اعلتوا رغبته في أخذ العقار المبيع منفعة ورقبة للشفعة وانقسموا الدعوى يطلب اُحتييتهم في أخذ كل المبيع بالشفعة فانه لا يكون ثمة تعيين للصفة على المشتريين أو تجزئة للشفعة — ولا يغير من ذلك ان يرد في حقيقة الدعوى ما يشير الى اقتسام الشفعة للعقار المبيع على تحي معين أو ايداعهم ائتمن جميعه كل بمقدار ما سيؤول اليه في ملكية العقار لان ذلك من شأنهم وحدهم ولا أثر له على حقوق المشتريين — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا النظر فخلته يكون قد التزم تطبيق التلتين على وجهه الصحيح ويكون النعى عليه على غير السلس .

(( نقض متى ١٦٨٥/٤/٦ — الطعن رقم ١٦٤٤ لسنة ٥١ ق ))

٨٨٤ — لا يسقط الحق في الاخذ بالشفعة في حالة عدم ايداع ملحقات الثمن — تنسج دعوى الشفعة ليبحث النزاع الذي يقوم بين طرفي الخصومة حول ملحقات الثمن .

وان كان المخرج لم يلزم الشفيع سوى بايداع الثمن الحقيقي فحسب والاعتقل ملحقات الثمن فيما يجب ايداعه بما ينبنى عليه عدم سقوط الحق في الاخذ بالشفعة في حالة عدم ايداع الملحقات الا أن دعوى الشفعة تنسج مع هذا ليبحث النزاع الذي يقوم بين طرفي الخصومة حول الزام الشفيع بإيداع ملحقات الثمن من مصروفات رسمية وغير رسمية بحيث يتعين على المحكمة ان تتصل في هذه المنازعة سواء أثبت من جانب الشفيع أو المشتري ما دامت مطروحة عليها — لما كان ذلك وكان المبين بالاوراق

ان الشفعاء المطعون عليهم طلبوا الحكم بأحقيتهم في أخذ العقار بالشفعة مقابل الثمن والمضاريف والملحقات وان الخصوم تجادلوا أمام محكمة الدرجة الاولى دفعا وردا في شأن قيمة هذه الملحقات ووجه الشفعاء للطاعنين اليمين الحاسمة في شأن قيمة السميرة ومضاريف المهندس الذي عاين العقار كما استمرت المجدلة بين الخصوم في ذلك. الشأن أمام محكمة الاستئناف بما مؤداه أن النزاع بشأن قيمة الملحقات التي يلزم الشفعاء بدفعها للطاعنين كان مطروحا مع طلب الشفعة أمام محكمة الموضوع ومن ثم فهي تلتزم بالفصل فيه باعتبار أن الخصومة حق مشترك بين طرفيها وقد طرح كل منهما أمر هذه الملحقات في دفاعه وطلباته الموضوعية في الدعوى بما ينتفى معه وجه القول بوجوب المطالبة بها استقلالاً بطلب عارض رغم كونها مطروحة فعلاً من جانب الطرفين وتنازلهم فيها طلباً ودفاعاً — لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن الشفيع لا يلزم بإيداع ملحقات الثمن بخزينة المحكمة وأن الطاعنين وشأنهم في المطالبة بها بدعوى مستقلة بعد أن تقاعسوا عن اتخاذ الاجراء المناسب للمطالبة بها في دعوى الشفعة فانه يكون منيياً بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وهو ما يتعين معه نقضه في هذا الخصوص .

( نقيض محني ١٩٨٥/٤/٩ — الطعن رقم ١٦٤٤ لسنة ٥١ ق ) .

٨٨٥ — لا تتعقد الخصومة في دعوى الشفعة الا باختصاص البائع والمشتري والشفيع أو ورثة من يتوفى منهم في جميع مراحل التقاضي — مناط انتصاب الوارث خصماً عن باقى الورثة — مقتضى التزام المدعى عند انقطاع سبب الخصومة بوفاء المدعى عليه .

المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الخصومة في دعوى الشفعة لا تتعقد الا باختصاص البائع والمشتري والشفيع أو ورثة من يتوفى منهم في جميع مراحل التقاضي وأن مناط انتصاب الوارث خصماً عن باقى الورثة هو أن يكون الوارث قد خاضع طلباً الحكم للتركة بكل

حقوقها أو خوصم مطلوبا في مواجهته الحكم على التركة بكل ما عليها كما انه من المقرر أيضا انه متى كان انقطاع الخصومة راجعا لوفاء المدعى عليه فانه يتعين على المدعى ان يعلن ورثة خصمه المتوفى بقيام الخصومة بينه وبين مورثهم ولا يعتبر جهله بهؤلاء الورثة وصفاتهم وموطنهم عذرا مانعا بل عليه البحث والتحري عنهم محافظة على مصلحته لا كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه وأوراق الدعوى أن الطاعنين قاموا — بتعجيل السير في الدعوى بعد الحكم بانقطاع سير الخصومة فيها بوفاء المدعى عليه حسن عبد المجيد وذلك باختصاص ورثته عدا المطعون ضدها التاسعة رغم أن الجاضر عن أحد الورثة المختصين قد قرر بجلسة ١٥/١٠/١٩٧٢ بأن هناك من لم يختصم من الورثة الا أن الطاعنين لم يقوموا مع هذا باختصاص المطعون ضدها التاسعة وهي إحدى ورثة الخصم المتوفى ومن ثم لم تتعقد بذلك الخصومة في دعوى الشفعة — وكان لا محل لأعمال قاعدة تمثيل الوارث للتركة في هذا الصدد لوجوب اختصاص جميع الورثة في دعوى الشفعة ، وكان لا يقال من ذلك ما يقول به الطاعنون من موافقة المشتريين على التنازل لهم عن الشفعة وإحقيتهم في الأخذ بالشفعة قبل اتخاذ إجراءاتها إذ إن هذا القول وإينا كان وجه الرأي فيه لا يخرج هذه الدعوى عن كونها دعوى شفعة يلزم ان يتم الاختصاص فيها على النحو السالف الذكر ومن ثم يضحى النعي على الحكم بما ورد بأسباب الطعن الاربعة الاول على غير أساس .

(نقض مدني ١٩٨٥/٦/٤ — الطعن رقم ١٩٩١ لسنة ٥٥ ق.)

٨٨٦ — اذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في دعوى يوجب القاتون فيها اختصاص أشخاص معينين كدعوى الشفعة ، ورفع الطعن على احيد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقي ولو بعد فواته بالنسبة لهم .

ولئن كان من المقرر طبقا لنص المادة ٢١٨ من قانون المرافعات انه لا يفيد من الطعن الا من رفعه ولا يحتج به الا على من رفع عليه الا انه



إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة ... أو في دعوى  
يوجب القانون فيها اختصام اشخاص معينين ... ورفع الطعن على أحد  
المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصام الباقيين ولو بعد فواته بالنسبة  
لهم لما كان ذلك وكانت دعوى الشفعة مما يجب فيها اختصام البائع  
والمشتري والشفيع أو ورثة من يتوفى منهم في جميع مراحلها شأن  
اختصام الطاعنين الثالثة والرابعة في الاستئناف وهما محكوم لهما  
ابتداء يكون قد صادف صحيح القانون ويكون النعى على الحكم بذلك  
على غير أساس .

( نقض مدني ١٩٨٥/٦/٤ - الطعن رقم ١٩٩١ لسنة ٥١ ق )

٨٨٧ - يجب على الشفيع أن يقوم قبل رفع دعوى الشفعة بإيداع الثمن  
والملاحقات على أن يتم ذلك خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ اعلان الرغبة  
في الاخذ بالشفعة - لم يشترط القانون سوى اجراء ايداع الثمن بخزينة  
المحكمة الكائن في دائرتها العقار دون أن يستلزم اتهام هذا الاجراء بطريق  
العرض والايداع .

النص في المادة ٢/٩٤٢ من القانون المدني على انه « وخلال ثلاثين  
يوما على الأكثر من تاريخ هذا الاعلان - اعلان الرغبة - يجب ان  
يودع خزانة المحكمة الكائن في دائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذي  
حصل به البيع ، مع مراعاة ان يكون هذا الايداع قبل رفع الدعوى  
الشفعة فان لم يتم الايداع في هذا الميعاد على الوجه المتقدم سقط حق الاخذ  
بالشفعة » يدل على المشرع اوجب على الشفيع ان يقوم قبل رفع  
دعوى الشفعة بإيداع الثمن والملاحقات وعلى ان يتم ذلك خلال ثلاثين  
يوما على الأكثر من تاريخ اعلان الرغبة في الاخذ بالشفعة مما مفاده ان  
القانون لم يشترط سوى اجراء ايداع الثمن بخزينة المحكمة دون - ان  
يستلزم اتمام هذا الاجراء بطريق العرض والايداع المنصوص عليه  
بالمادة ١/٩٨٨ من قانون المرافعات وهو ما يخفى معه القول بمخالفته

الايداع لنص المادة المذكورة في غير محله وبالتالي يكون النعمى على الحكم بهذا الوجه على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٥/٦/٢٥ — الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٥٢ ق )

٨٨٨ — يعتبر الشفيع من الغير بالنسبة لطرفى البيع المشفوع فيه —  
آثار ذلك — لا يحق لطرفى البيع المشفوع فيه أن يحتجا قبل الشفيع بصوريته  
أو أن يتمسكا بعقد آخر خلافه إلا إذا ثبت أن الشفيع كان سىء النية .

المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الشفيع يعتبر  
من الغير بالنسبة لطرفى البيع المشفوع فيه بحيث لا يحتاج بما ورد فيه  
ويجوز له اثبات ما يخالفه بكافة طرق الاثبات القانونية إلا أنه يجوز  
للشفيع مع هذا أن يتمسك إذا شاء قبل طرفى البيع بما ورد فيه ولا  
يكون لهما فى هذه الحالة أن يحتجا قبله بصوريته أو أن يتمسكا قبله  
بعقد آخر خلافه إلا إذا أثبت أنه كان سىء النية بأنه كان يعلم بحقيقة  
العقد المستتر وبصورىة العقد الظاهر المشفوع فيه ، لما كان ذلك وكان  
البين من الاوراق أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن  
الشفيع كان يعلم بصورىة الثمن المسمى بالعقد . ولم يقدم لمحكمة  
الموضوع أى دليل على ما يدعيه فى هذا الصدد أو بطلب منها تمكينه من  
اثباته فلا على الحكم المطعون فيه أن التفت عن هذا الدفاع المرسل ولا  
يعيبه عدم اتخاذ اجراء لم يطلب منه فيكون انعمى بذلك على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٥/٦/٢٥ — الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٥٢ ق )

٨٨٩ — يثبت الحق فى الشفعة للجار المالك إذا كان للارض المبيعة  
حق ارتفاق على ارض الجار أو كان حق الارتفاق لارض الجار على الارض  
المبيعة — قيام حق الارتفاق بالرى يكفى بذاته لتسويت حق الشفعة —  
م ٥/٩٣٦ مدنى .

النص فى المادة ٥/٩٣٦ من القانون المدنى على أن يثبت الحق فى  
الشفعة للجار المالك ، إذا كان للارض المبيعة حق ارتفاق على ارض الجار

على الارض المبيعة يدل على ان قيام حق الارتفاق على الوجه المبين بالنعى يكفى بذاته لثبوت حق الشفعة واذ كان الثابت في الاوراق ان الشفيع استند في طلبه الاخير بالشفعة الى قيام حق ارتفاق بالرى بأرضه على الارض المشفوع فيها وكان الثابت في تقرير الخبير قيام هذا الحق فعلا فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بأحقية الشفيع في الاخذ بالشفعة لهذا السبب استنادا الى تقرير الخبير السالف فانه يكون قد صادف صحيح الواقع والقانون ويكون النعى عليه بما ورد في هذا السبب على غير أساس .  
( نقض مدنى ١٩٨٥/٦/٢٥ - الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٥٢ ق )

٨٩٠ - يفضل المشتري الذى توافرت فيه وقت الشراء شروط الاخذ بالشفعة - الشفعاء الذين هم من طبقته او من طبقة احدى منها -  
م ٣/٩٣٧ مدنى .

لا كان النص في الفقرة الثالثة من المادة ٩٣٧ من القانون المدنى قد جرى على أنه « فاذا كان المشتري قد توافرت فيه الشروط التى تجعله شفعيا بمقتضى نص المادة السابقة فانه يفضل على - الشفعاء الذين هم من طبقته او من طبقة أدنى . . . » فانه بذلك يفترض ان المشتري نفسه قد توافرت فيه وقت الشراء شروط الاخذ بالشفعة في العقار الذى اشتراه بأن يكون مالكا بالفعل في هذا الوقت لما يجعله شفعيا ثم يتقدم لأخذ العقار منه بالشفعة شفع من نفس طبقته او من طبقة أدنى فان المشتري يفضل في هذه الحالة ولا يجوز للشفيع ان يأخذ بالشفعة .  
واذ كانت الملكية في العقار لا تنتقل الى مشتريه الا بتسجيل سنده ومن وقت حصول هذا التسجيل وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه : من أوراق الطعن ان العقد المؤرخ ١٩٦٢/٩/٢٠ المتضمن شراء مورث الطاعنة للعقار المجاور للعقار المشتراه والمشفوع فيه من المطعون ضدهما الاولين غير مسجل فانه بذلك ثم تنتقل به الملكية اليه ثم اليها من بعده ومن ثم لا يسوغ لها بالتالى الاعتصام به لاسباغ شروط الأخذ بالشفعة عليها حتى تفضل الشفيعين المطعون ضدهما الاولين ولا يغير من ذلك ان أحدا من المطعون ضدهم لم ينازعها أمر هذه الملكية ، واذ خلاص الحكم



المطعون فيه الى هذا النظر ، وكان ما تثيره الطاعنة بشأن تواغر شروط الحياة المكتسبة للملكية لا يجعلها شذوية وان تعلق بسبب قانوني يستند الى المادتين ٩٥٥ ، ٩٦٨ من القانون المدني الا ان تحقيقه يقوم على اعتبارات يختلط فيها الواقع بالقانون اذ يستلزم تحقيق شروط هذه الحياة وهو مالم يسبق للطاعنة التحدى به أمام محكمة الموضوع مما لا يجوز ابداءه لأول مرة أمام محكمة النقض فان النعى برمته يكون على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٥/١٢/٢٦ — الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٥٢ ق )

٨٩١ — لا يجوز القضاء بالشفعة متى كان البيع متراوفا بين البيع والهبة والصلح .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه متى كان البيع مقصورا على أشخاص معينين فلا يمكن حصوله لغيرهم مهما ألت عليهم الحاجة فى شراء العقار المباع ومهما زایدوا على ثمنه ويعتبر البيع فى هذه الاحوال متراوفا بين البيع والهبة والصلح لان تقدير الثمن تراعى فيه اعتبارات تتعلق بشخصية المشتري من ناحية وبمصالح عليا اجتماعية وسياسية من الناحية الاخرى — وكل ذلك لا يمكن تقديره بثمن — فالحقضاء بالشفعة فى مثل هذه الاحوال — يتنافى مع طبيعة العقد وفيه تفويت للاغراض المنشودة منه . لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق أن الطاعنين قد تمسكا فى صحيفة الاستئناف بأن البيع الحاصل من أولهما لثانيهما ليس من البيوع التى يجوز فيها الشفعة استنادا الى انه تصرف ذو طابع خاص روعى فيه ائثار المتصرف اليه بصفته بالصفقة لما فيه من تحقيق مصالح اجتماعية واقتصادية لهيئة التدريس بالجامعة وان الثمن المسمى بالعقد لا يمثل حقيقة قيمة العين المباعة وقت البيع — فان الحكم المطعون فيه اذ رد على دفاع الطاعنين بمجرد القول « بأن الجمعية التى يمثلها الطاعن الثانى لها شخصية اعتبارية مستقلة عن الجامعة التى يمثلها الطاعن الاول » دون أن يمحس دفاعهما من ان البيع روعى فيه

اعتبارات خاصة بالمشتري وإن هذه الاعتبارات كان لها أثرها في تحديد الثمن - رغم أنه دفاع جوهري من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، وكان ما أوزده الحكم في صدده لا يواجهه ولا يصلح رداً عليه فإنه يكون معيياً بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن على أن يكون مع النقض الاحالة .

( نقض مثنى ١٩٨٥/١٢/٢٦ - الطعن رقم ٢٤١١ لسنة ٥٤ ق )

٨٩٢ - يسرى على إعلان الرغبة في الإخذ بالشفعة ما يسرى على أوراق المحضرين من أحكام الصحة والبطالان - لا يحكم بالبطالان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء .

البين من الأوراق أن المطعون ضده الأول وإن اختصم الطاعن لينصير الحكم في مواجهته إلا أنه وقد نبه عليه بأن من حقه صرف الثمن المودع ثم منازعة الطاعن له في دعواه بما قدمه فيها من مستندات ومن دفعه بعدم قبولها وما تمسك به من سقوط حق المطعون ضده الأول في الإخذ بالشفعة ثم طلب رفض الدعوى وإصراره على هذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف نكل ذلك يجعله خصماً حقيقياً وتستقيم معه دعوى الشفعة . والنهي مردود في وجهه الثاني ذلك أن إعلان الرغبة في الإخذ بالشفعة لا يحدو أن يكون من أوراق المحضرين يسرى عليه ما يسرى على تلك الأوراق من أحكام الصحة والبطالان المنصوص عليها في قانون المرافعات . والنص في الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون المشار إليه على أنه « لا يحكم بالبطالان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء » مفاده أن المشرع - وعلى ما أوضحت المذكرة الإيضاحية - قدر أن الشكل ليس سوى وسيلة لتحقيق غاية معينة فالقانون عند ما يتطلب شكلاً معيناً فانما يرمى إلى تحقيق غاية يحققها توافر هذا الشكل أو البيان ، وإذا ثبت تحقق الغاية رغم تخالف هذا الشكل أو البيان فإن من التمسك بالشكليات القضاء بالبطالان . لا كان ذلك ، وكان البين من الاعلان الذي وجهه المطعون ضده الأول الى الطاعن - المشتري - وباقى المطعون ضد

تُبائعين انه ينذرهم فيه باتخاذ الاجراءات الكفيلة بالاخذ بالشفعة في  
الحصة المبيعة والمعرفة فيه تعريفا نافيا للجهالة والتمن المقدر لها فانه  
يكون قد تحققت به الغاية التي ابتغاها المشرع من اعلان الرغبة بالاخذ  
بالشفعة وهي ابلاغ الطاعن المشتري الرغبة في اخذ الحصة المبيعة  
والحلول محله في الصفقة بشروطها ومن ثم يكون النعي على غير اساس .  
( نقض مدني ١٩٨٦/٢/٢٠ — الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٥٢ ق )

٨٩٣ — العبرة في بيان العقار المطلوب اخذه بالشفعة هي بما ورد  
عنه بعقد البيع المشفوع فيه وليس بما يقوم البائع بتسليمه للمشتري  
على الطبيعة .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن العبرة في بيان العقار المطلوب أخذه  
بالشفعة هي بما ورد عنه بعقد البيع المشفوع فيه وليس بما يقوم البائع  
بتسليمه للمشتري على الطبيعة .

( نقض مدني ١٩٨٦/٤/١٥ — الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٥٢ ق )

٨٩٤ — يلزم في النزول عن الشفعة قبل البيع ان يكون صريحا —  
دلالات النزول الضمني عن الشفعة بعد حصول البيع — م ٩٤٨ مدني .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان النص في المادة ٩٤٨ من القانون  
المدني على انه « ينقط الحق في الاخذ بالشفعة في الاحوال الآتية :

( ١ ) اذا نزل الشفيع عن حقه في الاخذ بالشفعة ولو قبل البيع . . .  
يدل على ان ما يعبر عنه بالنزول عن الشفعة قبل البيع ان هو الا تعهد  
من الشفيع بالامتناع عن استعمال حق الشفعة عند حصول البيع مما يفيد  
ان هذا النزول يجب ان يكون صريحا ، اما النزول الضمني عن الشفعة  
فيفترض فيه حصول البيع ثم صدور عمل او تصرف من الشفيع بعد ذلك  
يفيد الرغبة عن استعمال حق الشفعة ، وكانت وساطة المطعون ضده  
الاول في الصفقة بين البائعة والمشتري مما شهد به شاهدا الطاعنين —  
وعلى فرص صحتها — سابقة على ابرام عقد البيع مما لا تعد معه نزولا



صميا عن حقه في الشفعة فيه ولم يدع الطاعنان نزوله صراحة عن هذا الحق قبل حصول البيع أو بعده فإن النعى على الحكم المطعون فيه اطراحه أقوال شاهدي الطاعنين رغم ما تنفيده من تنازله الضمني عن الحق في الاخذ بالشفعة قبل تمام انبيع المشفوع فيه يكون — وايا كان كان وجه الرأي فيه — غير منتج .

( نقض مدني ١٩٨٦/٥/٦ — الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥٢ ق )

٨٩٥ — الحالات التي يثبت فيها للجار المالك الحق في الاخذ بالشفعة —  
المناطق في التعرف على الارض الداخلة في نطاق المدينة أو القرية — وسيلة التعرف على الاراضي المعدة للبناء — م ٩٢٦ مدني .

النص في المادة ٩٣٦ من القانون المدني على انه « يثبت الحق في الشفعة ... »

( هـ ) للجار المالك في الاحوال الآتية :

١ — اذا كانت العقارات ... من الاراضي المعدة للبناء سواء كانت في المدن أم في القرى . « يدل على انه يشترط للاخذ بالشفعة في هذه الحالة أمران الاول ان يكون محل البيع المشفوع فيه أرض داخله في نطاق المدينة أو القرية والثاني ان تكون من الاراضي المعدة للبناء ، والمناطق في التعرف على الامر الاول الرجوع الى الخرائط التي تعين ( كردون ) المدينة أو القرية والقرارات المعدلة لتلك الحدود وفقا لما تقضى به المادة الاولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ الخاص بنظام الحكم المحلي اما التعرف على الامر الثاني فمردده استتضر موقع الارض من الكتبة السكنية في المدينة أو القرية وطبيعتها وسائر الظروف المحيطة بها لبيان ما اذا كان يصدق في شأنها وصف الارض المعدة للبناء من عدمه . وهي مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع دون رقابة عليه من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا : لما كان ذلك وكان الطاعنان لا ينازعان فيما أثبتته تقرير الخبير المعين في دعوى من وقوع الارض المشفوع فيها داخل حدود ( كردون ) مدينة "جيزة" وكان الحكم المطعون فيه قد

استدل على كون أرض النزاع من الاراضى المعدة للبناء بقوله « ان الاصل العام ان يرجع في تحديد الاراضى المعدة للبناء بحسب موقعها وما اذا كانت في منطقة سكنية عامرة بالمباني وقريبة من العمران واذا كان الثابت من تقرير الخبير ان الارض المشفوع فيها من الاراضى المعدة للبناء لقربها من منطقة بها تقاسيم معتمدة ومساكن منذ عام ١٩٧٠- وسبق لمجلس مدينة الجيزة ان اصدار اعتماد تقسيم كائن في الحد القبلى للارض المشفوع فيها ... » وهو من الحكم استخلاص سائق مما له اصله الثابت بالاوراق ويؤدى الى ما انتهى اليه من ان الارض المشفوع فيها من الاراضى المعدة للبناء وكانت المادة ١٠٧ مكررا من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ٧٣ التى يتحدى بها الطاعنان والتى تحظر اقامة مباني على الاراضى الزراعية بغير ترخيص من وزارة الزراعة قد استثنت من ذلك الاراضى التى تقع داخل كردون المدن فان النعى على الحكم اعتبازه الارض المشفوع فيها من الاراضى المعدة للبناء وما رتبته على ذلك من توافر سبب اخذها بالشفعة بملاصقتها للارض المشفوع بها من حد واحد يكون على غير اساس .

( نقض مدنى ١٩٨٦/٥/٦ - الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥٢ ق )

٨٩٦ - يشترط لعدم سقوط حق الجار المالك في الشفعة بقاء التلاصق بين العقارين المشفوع به والمشفوع فيه من وقت البيع وحتى الأخذ بالشفعة - استمرار التلاصق ليس شرطا لبقاء الاستحقاق - اعتماد خطوط التنظيم من المحافظ لا يترتب عليه بمجرد خروج الاجزاء الداخلة في خط التنظيم من ملك صاحبها .

ولئن كان يشترط لعدم سقوط حق الجار المالك في الشفعة بقاء التلاصق بين العقارين المشفوع به والمشفوع فيه من وقت البيع وحتى الأخذ بالشفعة إلا ان استمرار التلاصق ليس شرطا لبقاء الاستحقاق ، لما كان ذلك وكان النص في المادة ١٣ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ على انه « يصدر باعتماد خط التنظيم للشوارع قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المخلى المختص » ومع عدم الاخلال باحكام القانون رقم

٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات لمنفعة العامة أو التحسين ، يحظر من وقت صدور القرار المشار إليه في الفقرة السابقة إجراء أعمال البناء أو التعلية في الاجزاء البارزة عن خطوط التنظيم على ان يعوض أصحاب الشأن تعويضا عادلا أما أعمال الترميم لازالة الخلل وكذلك أعمال البياض ويجوز القيام بها . . . » مفاده ان صدور قرار من المحافظ باعتماد خطوط التنظيم لا يترتب عليه بمجرد خروج الاجزاء الداخلة في خط التنظيم عن ملك صاحبها بل يتعين له ملكيتها الى ان يتم الاستيلاء الفعلي عليها وفق الاجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧٧ لسنة ٥٤ ، وكان الطاعنان لم يدعيا اتخاذ اجراءات نزع ملكية الجزء الداخلى في خط التنظيم والاستيلاء انفعلى عليه قبل صدور الحكم المطعون فيه — فان التلاصق بين العقارين المشفوع به والمشفوع فيه يظل قائما كسبب للاخذ بالشفعة ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٦/٥/٦ — الضمن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥٢ ق ١ )

٨٩٧ — حق الشفيع عند اشتغال عقد البيع على عقارات متعددة وكانت منفصلة بعضها عن بعض او كانت مخصصة لعمل واحد ولطريقة استغلال واحدة .

المقرر في قضاء هذه المحكمة انه اذا اشتمل عقد البيع على عقارات متعددة وكانت منفصلة بعضها عن البعض فان الاصل ان للشفيع ان يأخذ بالشفعة ما توافرت له فيه أسبابها دون تلك التى لا يستطيع ان يشفع فيها لو انها بيعت مستقلة وذلك ما لم تكن تلك العقارات مخصصة لعمل واحد ولطريقة استغلال واحدة بحيث يكون استعمال الحق في الشفعة بالنسبة الى جزء منها من شأنه ان يجعل الباقي غير صالح لما أعد له من انتفاع ، لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى ان البيع شمل عقارين مستقلين وان انتزعهما عقد واحد وقضى الحكم المطعون فيه بالشفعة في احدهما لتوافر سببها بملاصقة هذا العقار للعقار المشفوع به وخلت الأوراق مما يفيد تمسك الطاعنين أمام محكمة الموضوع بشأن العقارين



المبيعين رغم انفصالهما مخصصان لعمل واحد ولطريقة استغلال واحدة وان استعمال حق الشفعة بالنسبة الى احدهما يجعل العقار الآخر لا يصح للانتفاع المعد له فان النعى على الحكم المطعون فيه بتجزئته للشفقة يكون بذلك سببا جديدا لا تقبل أثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ويكون النعى على غير أساس .

( نقض منى ١٩٨٦/٥/٦ - الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥٢ ق )

٨٩٨ - أطراف دعوى الشفعة الواجب اختصاصهم فيها - مناط انعقادها - بطلان اعلان احد الخصوم فيها هو بطلان نسبى - مقتضى ذلك - حضور الخصم الذى تقرر البطلان لمصلحته بنسب على الاعلان الباطل - اثره - لا بطلان للاعلان اذا كان الخطا المسمى فى اسم المعلن آية لا ينطوى على تجهيل بشخصه .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن دعوى الشفعة يتعين لقبولها ان يختصم فيها البائع والمشتري والشفيع وتنعقد الخصومة بالنسبة لدعوى الشفعة بتقديم صحيفة الدعوى الى قلم الكتاب واعلانها للخصم اعلانا قانونيا فى خلال المدة التى حددها القانون ، واذا اختصم الخصم فى الصحيفة وكان اعلانه باطلا فان القواعد العامة لقانون المرافعات تقضى بأن هذا البطلان نسبى لا يجوز التمسك به الا من الخصم الذى تقرر البطلان لمصلحته واذا حضر الخصم الذى قام البطلان بالنسبة له بناء على الاعلان الباطل وفى الزمان والمكان المعينين زال هذا البطلان وذلك حسبما تقضى به المادة ١١٤ من قانون المرافعات ومقتضى ذلك انه لا يجوز لاي من الخصوم الاخرين التمسك بهذا البطلان حتى ولو كانت له مصلحة فى ذلك ، كما أن مجرد الخطأ المسمى فى اسم المعلن اليه لا يترتب عليه بطلان الاعلان طالما انه لا ينطوى على تجهيل بشخصه ولا تشريب على محكمة الموضوع ان التفتت عما يثيره الخصوم فى هذا الصدد .

لما كان ما تقدم وكان الثابت بالاوراق ان المطعون ضدها الاولى اقامت الدعوى ابتداء على كل من البائعين والمشتريين ووجهت الاعلان

بصحيفة الدعوى الى البائعين في موطنهم المختار وهو وكيلهم بالقاهرة دون موطنهم الاصلى بالخارج ، الا انه وقد حضر وكيلهم بالجلسة المحددة بناء على ذلك الاعلان فان هذا الحضور يترتب عليه زوال البطلان وتكون الخصومة بالنسبة لهم قد انعقدت صحيحة ولا يجوز لغيرهم من الخصوم التمسك بهذا البطلان الذى زال بالحضور على نحو ما سلف ، وكان الثابت أيضا من أوراق الدعوى ان البائعين قد اختصموا فى الدعوى باعتبارهم ورثة المرحوم محمد سرور الصبان فان ما وقع من خطأ مادي فى نعت المطعون ضدها صباح محمد سرور الصبان باستعمال لفظ الشيخ « مقرونا باسمها لا ينال من صحة الاعلان لانه لم يترتب عليه التجهيل بشخصية المطعون ضدها المذكورة ومن ثم فان الحكم المطعون فيه وقد انتهى صحيحا الى هذه النتيجة لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى على غير أساس .

( انقض مدنى ١٩٨٦/٦/٣ - الطعن ١٢٥٢ ، ١٢٦٩ لسنة ٥٢ فى : )

٨٩٩ - فى حالة توالى البيوع قبل اعلان الرغبة فى الاخذ بالشفعة او تسجيلها يتعين على الشفيع الاخذ بالشفعة من المشتري الثانى وبالشروط التى اشترى بها - شرط ذلك - الآثار المترتبة على ثبوت صورية عقد البيع الثانى .

وان كان مفاد نص المادة ٩٣٨ من القانون المدنى أنه اذا صدر من مشتري العقار المشفوع فيه بيع لمشتري ثان قبل ان تعلن أية رغبة فى الاخذ بالشفعة ، أو قبل ان يتم تسجيل هذه الرغبة فانه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يسرى فى حق الشفيع ولا يجوز الاخذ بالشفعة الا من المشتري الثانى وبالشروط التى اشترى بها ، الا أن ذلك مشروط ألا يكون البيع الثانى صوريا ، لانه متى كان كذلك فانه يعد غير موجود قانونا فاذا ادعى الشفيع صورية عقد المشتري الثانى وأفلح فى اثبات ذلك فى مواجهته اعتبر البيع الصادر من المالك للمشتري الاول قائما وهو وحده الذى يعتد به فى الشفعة دون البيع الثانى الذى لا وجود له بما

يغنى الشفيع عن توجيه طلب الشفعة الى المشتري الثانى . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى تأييد قضاء محكمة أول درجة بسقوط حق الطاعن فى الاخذ بالشفعة لعدم توجيه اجراءات طلبها طبقا لنص المادة ٩٣٨ من القانون المدنى فى البيع الثانى رغم طعنه عليه بالصورية المطلقة فانه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .  
( نقض مدنى ١٩٨٦/١٠/٣٠ — الطعن رقم ١٧٧٥ لسنة ٥١ ق )

٩٠٠ — لا يشترط فى البيع الذى تجوز فيه الشفعة ان يكون بعقد مسجل ولا محل للتفرقة فى هذا الخصوص بين حالتى البيع الواحد والبيع المتوالية — فى حالة توالى البيوع قبل اعلان الرغبة فى الاخذ بالشفعة او تسجيلها يلتزم الشفيع ان يستعمل حقه وفقا للمادة ٩٣٨ مدنى قبل المشتري الثانى التى اشترى بها — شروط قبول دعوى الشفعة .

لا يشترط فى البيع الذى تجوز فيه الشفعة أن يكون بعقد مسجل ، ولا محل للتفرقة فى هذا الخصوص بين حالتى البيع الواحد والبيع المتوالية . لما كان ذلك ، وكان يجب على الشفيع الذى يريد ممارسة حقه فى الاخذ بالشفعة فى حالة توالى البيوع ان يستعمل حقه وفقا للمادة ٩٣٨ من القانون المدنى قبل المشتري الثانى وبالشروط التى اشترى بها متى ثبت ان البيع لذلك الاخير قد تم قبل تسجيل طلب اعلان الرغبة فى الشفعة وكان الثابت من الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه من الأوراق ان المطعون ضده الثانى برصفه مشتريا للعقار المشفوع فيه . اخطر الطاعن ببيع ذلك العقار الى المطعون ضده الثالث . وتم هذا الاخطار بانذار اعلن الطاعن بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٠ أى قبل تسجيل ايذاء الرغبة فى الاخذ بالشفعة انحاصل بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٠ فقد وجب اختصاص هذا المشتري الاخير فى هذه الدعوى لا بغير من هذا النظر من دفع به الطاعن من صورية هذا العقد وذلك عند تدخله فى الدعوى التى قيمت من المشتري الثانى ( المطعون ضده الثالث ) بطلب الحكم بحسبة ونفاد هذا العقد والمضمومة الى دعوى الشفعة اذ ليس من شأن هذا الحكم ان يفقد كلا من هاتين الدعويتين — والمختلفتين موضوعا وبمجرد — ذاتهما



واستقلالها ولا يترتب عليه اندماج احدهما في الاخرى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان دعوى الشفعة لا تكون مقبولة الا اذا دارت الخصومة فيها بين جميع اطرافها مهما تعددوا . الأمر الذي يستلزم اختصاص المشتري الثانى فيها ولو ادعى بصورية عقده ، فان اقتصر الطاعن فى دعواه بطلب الشفعة على مخاضمة المطعون ضدهما الثانى والرابعة دون المطعون ضده الثالث المشتري الثانى رغم الاخطار الحاصل للطاعن بحصول البيع الى المطعون ضده المذكور قبل تسجيل اعلان الرغبة ، يجعل هذه الدعوى غير مقبولة واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى هذا النظر فانه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب بوجهيه على غير أساس .

( تنقض منى ١٣/١١/١٩٨٦ - الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٥٣ ق )

٩٠ - يجب على الشافع ان يودع خزانة المحكمة المختصة بنظر دعوى الشفعة كل الثمن الحقيقى الذى حصل به البيع لا بتسعى عبارة كل الثمن الحقيقى لان يكون المستحق للمشتري مقابل البناء او الفراس مما يجب على الشافع ايداعه مع الثمن .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان مقاد نص المادتين ٩٤٣ ، ٩٤٦ من القانون المدنى مجتمعين ، انا يجب على الشافع ان يودع خزانة المحكمة المختصة بنظر دعوى الشفعة كل الثمن الحقيقى الذى حصل به البائع ، ويترتب على مخالفة ذلك سقوط حقه فى الاخذ بالشفعة ، وأن عبارة كل ثمن حقيقى الذى حصل به البيع لا تنسب لان يكون المستحق للمشتري مقابل البناء أو الفراس ، من يجب على الشافع ايداعه مع الثمن ، وكل من يتولى للمشتري فى هذه الحالة هو حقه فى مطالبة الشافع بمقابل البناء أو الفراس طبقا للتراعى المبينة بنص المادة ٩٤٦ المشار اليها سواء تم ذلك أثناء نظر دعوى الشفعة كطلب عارض منه أو رفعت به دعوى مستقلة . وينبنى على ذلك أن عدم ايداع الشافع هذا المقابل لا يترتب عليه سقوط حقه فى الاخذ بالشفعة اذ لو أراد المشرع أن ينسحب الجزاء المقرر بنص المادة ٩٤٣ سالفة البيان الى حالة التخلل عن ايداع

مقابل البناء أو الغراس انذى ياتيه المشتري على الارض المشفوع فيها ،  
لما أعوده النص على ذلك صراحة أو يضمن نص المادة ٩٤٦ الاحالة الى  
نص المادة ٩٤٢ الذى تضمن ذلك الجزاء ، ومن ثم فان القول بغير ذلك  
فيه اضافة لاجراء من اجراءات الشفعة لا يتطلبه القانون واعمال للجزاء  
فى غير النطاق الذى حدده . وأن التناقض الذى يبطل الحكم ويؤدى الى  
نقضه ، هو التناقض انذى يقع فى الاسباب بحيث لا يفهم معه على أى  
أساس قام قضاء المنطوق . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد  
التمزم هذا النظر وأقام قضاءه على أسباب مائغة لا تناقض فيها فان  
النعى عليه بهذين السببين نعى غير سديد .

( نقض منى ١٩٨٧/٢/٤ — الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٥٣ ق )

٩٠٢ — مفهوم التنازل عن التمسك بالورقة المعتبر اساسا لانهاء  
اجراءات الادعاء بالتزوير — مؤدى ذلك — من حق الشفيع بعد تسجيل رغبته  
فى الاخذ بالشفعة ان يستعصم بسند البيع باعتباره دعائه الاساسية فى  
التصرف وعلى المحكمة ان تمضى فى اثبات صحة الورقة او تزويرها دون ان  
يحتاج الشفيع بتنازل المشتري عن هذا السند .

المقرر بالادعاء الفرعى بالتزوير وبانهاء اجراءاته للتنازل عن  
التمسك بالورقة المطعون فيها المنصوص عليه فى المادة ٥٧ من قانون  
الاثبات هو استبعاد الورقة من الدعوى الاصلية واسقاط حجيتها ولازم  
ذلك ان الادعاء بالتزوير يجب ان يوجه الى كل من يتمسك بتلك الورقة  
يستوى فى ذلك ان يكون هو الذى قدمها للاحتجاج بها أو أن تكون قد  
قدمت من غيره كما يستوى ان يكون هو الخصم المنسوب اليه تزويرها  
أو يكون خصما آخر عالما أو غير عالم بهذا التزوير طالما كانت له مصلحة  
تأثيرية فى التمسك بها وأن يكون التنازل عن التمسك بالورقة المعتبر  
أساسا لانهاء اجراءات الادعاء بالتزوير المنصوص عليه فى المادة سالفه  
الذكر ، هو التنازل الصادر من جميع الخصوم التمسكين بها — ولا يصلح  
لتنازل الصادر من بعضهم أساسا لفرض آثاره على الآخرين ، ومؤدى

ذلك . . . . . من حيث الورقة . . . فيها أن يمضى في اثبات صحتها لانسال آثارها دون أن يحتاج بموقت نفيه من الخصوم ، لما كان ذلك وكان الشفيع - بحكم أنه صاحب حق في أخذ العقار بالشفعة وقد جعل له القانون البيع سببا لاستعمال حقه بحيث يحل محل المشتري فيما تضمنه هذا البيع من حقوق والتزامات جبرا عن طرفيه ، فان من حقه - بعد تسجيل رغبته في الاخذ بالشفعة - أن يستعصم بسند البيع باعتبار دعامته الأساسية في اثبات التصرف وعلى المحكمة أن تمضى في اثبات صحة الورقة أو تزويرها دون أن يحتاج الشفيع بتنازل المشتري عن هذا السند ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه على أن مجرد تنازل المشتري عن التمسك بالسند المطعون فيه مؤداه أن تفقد الورقة أثرها القانوني في اثبات البيع ، وأيسد حكم محكمة أول درجة بإحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات التصرف واتخذ من قعود الطاعن عن ولوج هذا الطريق من طرق الاثبات دعامة لرفض الدعوى ، فانه يكون قد حجب عن الشفيع حقه في اثبات صحة السند والركون اليه ويكون - بقضائه هذا قد أهدر دليلا كتابيا - ان صح فانه قد يتغير به وجه النظر في الدعوى بما يعيبه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وهو ما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن ، على أن يكون مع النقض الإحالة .

نقض مدنى ١٥/٢/١٩٨٧ - اصعن رقم ٣٢٤ لسنة ٥٢ ق ١

٩٠٣ - يجب على الشفيع ايداع كامل الثمن الحقيقى طبقا لما هو مقرر بالمادة ٩٤٢ مدنى - اثر مخالفة ذلك - يجوز للشفيع ان يودع الثمن الذى يعتقد انه مقابل البيع على ان يكمله عندما يتحقق من الثمن الحقيقى - الحق في الشفعة يثبت لكل عقد على استقلال متى كان بيع الاطيان المشفوع فيها بموجب عدة عقود مستقلة .

المقرر في قضاء هذه المحكمة انه يجب على الشفيع ايداع كامل الثمن الحقيقى طبقا لما هو مقرر بالمادة ٩٤٢ من القانون المدنى ويترتب على



مخالفة ذلك سقوط الحق في الاخذ بالشفعة وان الحق في الشفعة يثبت لكل عقد على استقلال متى كان بيع الاطيان المشفوع فيها بموجب عدة عقود مستقلة ، كما يجوز الشفيع ان يودع الثمن الذي يعتقد انه مقابل البيع على ان يكمله عندما يتحقق من الثمن الحقيقي لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه ان الاطيان المشفوع فيها قد بيعت بموجب عدة عقود مستقلة احداها صادر من المطعون ضده الاول الى المطعون ضده الثاني عن مساحة ١١ لقاء ثمن قدره ٣٦٩ جنيه وقد قام الطاعن باعلان رغبته في اخذ تلك المساحة بالشفعة واودع خزينة المحكمة مبلغ ٣٦٣ جنيه على ذمة المشتري المطعون ضده الثاني ثم اقام الدعوى واذا ثبت من صورة العقد الابتدائي المشار اليه المقدمة الى خبير الدعوى ان البيع تم لقاء ثمن قدره ٣٦٦ جنيه الا ان الطاعن لم يقم بايداع باقي الثمن ومن ثم يكون الثمن المودع من الشفيع دون الثمن الحقيقي تواجبه ايداعه طبقا لنص المادة ٢٠٢ من القانون المدني ويترتب على ذلك سقوط حق الطاعن في الاخذ بالشفعة ولا يغير من ذلك ان الطاعن اودع مبالغ أخرى على ذمة طاب الشفعة بالنسبة للعقدين الآخرين اذ ان ثبوت الحق في الشفعة يكون نكرا عقدا منها على استقلال وأن ما يدعيه الطاعن من انه قام بتكملة الثمن ثم يقيم عليه دليل وانوراق الطعن خنوا مما يفيد ذلك واذا قضى بالحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه بعدم قبول الدعوى فانه يكون قد التزم صحيح القانون ويصحى النعى عليه بهذا السبب على غير أسس .

( نقض مدنى ١٩٨٧/٥/٢١ - الطعن رقم ٢٠٣٨ لسنة ٥٣ ق )

## صلح

٩٠٤ - لا يجوز للمحكمة ان توثق عقد الصلح المبرم بين الطرفين متى رجع احدهما فيه وعليها ان تعتبره ورقة في الدعوى يجوز لها ان تحكم بما تضمنه .

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - انه لا يجوز للمحكمة ان توثق عقد الصلح المبرم بين الطرفين متى رجع احدهما فيه ، وعليها ان تعتبره ورقة في الدعوى يجوز لها ان تحكم بما تضمنه . وكان الثابت من الاوراق انه بعد ان قدم الطاعن والمطعون ضده عقد صلح مؤرخ ١٩٨٠/١١/٢٥ أمام الخبير المنتدب في الدعوى عاد الطاعن أمام محكمة أول درجة ورجع عن هذا الصلح طالبا عدم الحاقه بمحضر الجلسة كما ضمن صحيفة استئنافه عدوله عن الصلح المذكور بما يعد منه عدولا عن هذا الصلح يمتنع معه على المحكمة توثيقه فان الحكم المطعون فيه اذ قضى رغم ذلك الى الحاق الصلح المشار اليه بمحضر الجلسة فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبثت باقى أسباب الطعن .

انقض مدنى ١٩٨٧/٢/٢٦ - الطعن رقم ١٢٥٩ لسنة ٥٣ ق ١

٩٠٥ - القاضى وهو يصدق على عقد الصلح لا يكون قائما بوظيفة الفصل في خصومه لان مهمته تكون مقصورة على اثبات ما حصل امامه من الاتفاق ولازم ذلك عدم اشتراط انعقاد الخصومة حتى يصح التصديق .

المقرر بنص المادة ١٠٣ من قانون المرافعات أن للخصوم أن يطلبوا الى المحكمة في أية حال تكون عليها الدعوى اثبات ما اتفقوا عليه في محضر الجلسة ويوقع منهم أو من وكلائهم فإذا كانوا قد كتبوا ما اتفقوا عليه الحق الاتفاق المكتوب بمحضر الجلسة وأثبت محتواه فيه ويكون لمحضر الجلسة في الحالين قوة السند التنفيذي ، والمقرر في قضاء هذه المحكمة أن عقد الصلح المصدق عليه لا يخرج عن كونه عقدا يرد عليه ما يرد على سائر العقود وأن القاضى وهو يصدق على الصلح لا يكون

تأثما بوضيعة الفصل في خسومه لأن مهمته تكون مقصورة على ثبات ما حصل أمامه من الاتفاق ولأزم ذلك عدم اشتراط انعقاد الخصومة حتى يصح التصديق - لما كان ذلك وكان الثابت أن الدعوى رقم ١١٠٣ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى كفر الشيخ رفعت بايداع صحيفتها قلم الكتاب وبالجلسة المحددة لنظرها مثل المطعون ضده بنفسه ومثلت الطاعنات بوكيل عنهن بوكالة خاصة بالنزاع أودع سندها ملف تلك الدعوى يخولها الصلح والاقرار وقدم الطرفان محضر الصلح الذى ألحق بمحضر الجلسة مما يتفق مع صحيح القانون فيكون النعى عليه بالانعدام في هذه الحالة على غير سند واذ انتهى الحكم المطعون فيه تأييدا للحكم الابتدائى الى رفض دعوى بطلان ذلك الحكم فإنه يكون قد خلص الى النتيجة الصحيحة ويضفى النعى عليه بمخالفة القانون غير منتج .

( نقض مدنى ١٩٨٧/٣/١ - الطعن رقم ٢٣٢٤ لسنة ٥٢ ق )

٩٠٦ - يترتب على الاتفاق الذى انعقد صحيحا وتوافرت له اركان عقد الصلح المتصوص عليه بالمادة ٥٤٩ مدنى ، انقضاء المنازعة وجسمها ولا تجوز معه معاودة اثارها اعمالا لنص المادة ٥٥٣ مدنى - مؤدى ذلك .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المناط فى تكييف العقد هو وضوح الارادة وما عناه العاقدان وما قصداه من ابرامه وهذه مسألة قانونية تخضع فيها محكمة الموضوع لرقابة محكمة النقض ، وأنه اذا انتهى الحكم المطعون فيه فى قضائه الى نتيجة صحيحة فان تعيينه فيما أقام عليه قضاءه من تقارير خاطئة يكون غير منتج اذ لهذه المحكمة تصحيح تلك الاسباب دون أن تنقضه ، لما كان ذلك وكان الثابت بمحاضر أعمال الخير المنتدب بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٣١ مثول الطاعنين والمطعون ضدهما الاول والثانى واتفاقهم على انتهاء الدعوى صلحا والتزام المطعون ضده الاول بسداد مبلغ ٨٠٠ جنيه للطاعنين مناصفة بينهما وقرار الطاعنتين بتنازلهما عن الدعوى وعن نصيهما فى المنزل موضوع النزاع فى نظير المبلغ وبأن المنزل جميعه يكون ملكا للمطعون ضده الاول وذيل الاتفاق بتوقيع الطرفين ، هذا الاتفاق



بما تضمنه على نحو ما سلف تترافره - كان عقد الصلح المنصوص  
 عليها بالمادة ٥٤٩ من القانون المدني ومتى انعقد صحيحا ترتب عليه  
 انقضاء المنازعة وجسدها ولا تجوز معه معاودة اثارها اعمالا لنص المادة  
 ٥٥٣ من ذات القانون ومؤدى ذلك - وقد انحسم النزاع على النحو  
 السالف بيانه - رفض الدعوى وهو ما انتهي اليه الحكم المطعون فيه  
 صحيحا ويصحى تعيينه فيما ورد بأسبابه من تقارير قانونية خاطئة  
 غير منتج \*

( نقض مدنى ١٩٨٧/٣/٢٢ - الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٥٢ ق ١ )

## صورىة

٩٠٧ - الطعن بالصورىة يعنى عدم قىام المحرر أصلا فى نىسة  
إطبرافه .

المقرر ان الطعن بالصورىة انما يعنى عدم قىام المحرر أصلا فى  
نىة أطرافة ، وكان الثابت من مذونات الحكم المطعون فىه وسائر أوراق  
الطعن ان الطاعنة لم تدفع ابتداء بصورىة عقد البىع وانما بنت دفاعها  
على ان المطعون ضدها بالاولى تنازلت عن هذا البىع الصادر اليها واستردت  
الثن الذى كانت قد دفعته بما يحمل معه هذا الدفاع الاقرار بصذور  
البىع عن ارادة صحيحة وبجديته ، ومن ثم فانه لا يقبل من الطاعنة بعد  
ذلك الطعن بالصورىة ، واذا خلص الحكم المطعون فىه الى ذلك فان النعى  
عليه يكون على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٥/١١/٢٨ - الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٥٢ ق )

٩٠٨ - للمشتري الذى لم يسجل عقده ان يتمسك بصورىة عقد  
المشتري الآخر من ذات البائع صورىة مطلقة - هدف ذلك - بسنده فى  
التمسك بالصورىة .

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان للمشتري الذى  
لم يسجل عقده أن يتمسك بصورىة عقد المشتري الآخر من ذات البائع  
صورىة مطلقة ليتوصل بذلك الى محو هذا العقد من الوجود حتى يمكن  
بعد تسجيل عقده أو تسجيل الحكم بصحته ونفاذه ان تنتقل اليه ملكية  
العين المبىعة ، اذ أنه بحصفته دائما للبائع فى الالتزامات المترتبة على عقد  
البىع الصادر له من جهة القيام بجميع الاجراءات اللازمة لنقل الملكية  
يكون له ان يتمسك بتلك الصورىة وايا كان الباعث غيبا وذلك لازالة جميع  
العوائق التى تصادفه فى سبيل تحقيق أثر عقده ، لما كان ذلك وكان  
الثابت من مدونات الحكم المطعون فىه ومن الاوراق ان الطاعنة طالت  
التدخل فى دعوى المطعون ضدها بالاولى بحجة ونفاذ عقد البىع الصادر

اليها وقد قرر انه اشترى نفس هذه المساحة ببيعة ومن ذات البائعه  
قد تمسك بصورية العقد محل هذه الدعوى صورية مطلقة وكانت الدعوى  
بصحة ونفاذ العقد محل هذه الدعوى صورية مطلقة وكانت الدعوى بصحة  
ونفاذ العقد تتسع لبحث كل ما يثار من أسباب تتعلق بوجود العقد أو  
انعدامه وبصحته أو بطلانه ومنها انه صوري صورية مطلقة اذ من شأن  
هذه الصورية لو صحت ان يعتبر العقد لا وجود له فتحول دون الحكم  
بصحته ونفاذه ، كما وان الحكم بانصحة والنفاذ - من ناحية أخرى -  
يتوقف على عدم سلامة هذا الدشاع ، فان الحكم اذ واجه دفاع الطاعن  
بصورية العقد المشار اليه محل التداعي بانتفاء مصلحته فيه لعدم انتقال  
ملكية المبيع اليه يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون مشربا بالقصور  
في التسبيب بما اوجب نقضه .

( نضر مدنى ١٨١/١/١٠١٠ الطعن رقم ٧٣٨ لسنة ١٩٦٠ ق )

١٨١/١/١٠١٠ يعتبر مشتري العقار ببيع مسجل من الغير بالنسبة للريشحة  
الآخر الصادر من البائع عن ذات المبيع - مؤدى ذلك - ليس في القانون  
ما يحول دون التمسك ببطان التصريف أو بصوريته بعد رفض الادعاء  
بتزوير المحرر المثبت به - يتصرف - حجة ذلك - بجنوز النفع بالصورية  
النسبية بعد التمسك بالصورية المطلقة .

ان مشتري انقار بعقد مسجل يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء  
هذه المحكمة - من الغير بالنسبة لبائع الآخر صادر من البائع عن ذات  
المبيع ، وله باعتباره خلفا خاصا ان يتمسك بصورية العقد الآخر صورية  
مطلقة حتى ولو لم يتمسك بذلك بالبائع بعد القضاء برفض ادعائه بتزوير  
ذلك العقد ، اذ ليس في القانون ما يحول دون التمسك ببطان التصريف  
أو بصوريته بعد رفض الادعاء بتزوير المحرر المثبت به التصرف للاختلاف  
نطاق ومرمى كثر من الطعنين عن الآخر ، اذ يقتصر الامر في الادعاء بالتزوير  
على انكار صدور الزرقة من التصريف دون التعرض للتصرف ذاته من  
حيث صحته وبطلانه ولا يفيد ثبوت اسناد التصرف الى المتصرف بطريق



اللزوم صحته وجديته ، وكان ليس ثمة ما يمنع من الدفع بالصورية النسبية بعد التمسك بالصورية المطلقة ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه خالف هذا النظر إذ طرح ما تمسك به الطاعن من صورية عقد البيع المؤرخ ٨/٢٦ سنة ١٩٧٤ صورية مطلقة لعدم تمسك البائع بتلك الصورية التي يتنافى معها الادعاء بتزوير هذا العقد لأن من شأن رفض هذا الادعاء صيرورة العقد المذكور عقداً جدياً ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة الى بحث باقى أسباب الطعن .

( نقض مدنى ١٩٨٦/٢/١١ — الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٥٥ ق )

٩١٠ — طعن الدائن على تصرف مدينه بالغش والتواطؤ يضحى معه ادعائه بصوريته صورية مطلقة بعد ذلك غير مقبول — علة ذلك .

المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة انه لا يقبل من الدائن الادعاء بصورية تصرف مدينه صورية مطلقة بعد ان يكون قد طعن عليه بعدم نفاذه في حقه لحصوله بطريق الغش والتواطؤ ، لان مثل هذا الطعن فيه معنى الاقرار بجديّة التصرف ومن قيام الرغبة في احداث آثار قانونية له بما لا يتفق مع الادعاء بصوريته صورية مطلقة التي انما تعنى عدم قيامه اصلاً في نية المتعاقدين فيه . لما كان ذلك وكان الثابت في الاوراق — ان المطعون ضدها الاولى قد استهلت دفاعها في الخصومة أمام محكمة الدرجة الاولى بالطعن بصورية عقد الطاعنة في الطعن رقم ٢٤٨١ س ٥٢ ق بطريق التواطؤ والغش بين البائعين اليها وبينها رغبة منهم في الاضرار بها وتمسكت بالتالى بعدم نفاذه في حقتها وسأقت على ذلك في مذكرتيها عدة قرائن للتدليل على هذا التواطؤ بما يكشف عن اقرارها بجديّة التصرف المقرون بالدفع بعدم نفاذه في حقتها ، فان هذا المسلك منها مانع بعد ذلك من ان تدفع بصورية هذا التصرف صورية مطلقة . لما كان ذلك: وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لاسبابه قد خالف هذا النظر وقبل دفع المطعون ضدها الاولى بصورية

عقد الطاعة المنشأ أنه صورية مطلقة وقضى برفض دعواها بصحته ونفاذه على أساس قيام هذه الصورية بعد أن كان قد سبق للمطعون ضدها المذكورة الطعن عليه بالتواطؤ ، كما وأن انحكم المطعون فيه قد أغفل دفاع الطاعنين في هذا الشأن فإنه يكون مع خطئه في تطبيق القانون قد شابه القصور بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باتى أسباب الطعن .  
( نقض مدنى ١٩٨٦/٢/٦ - الطعن رقم ٢٤٨٠ ، ٢٤٨١ لسنة ٥٢ ق )

٩١١ - يلزم أن يكون الدفع بالصورية صريحا في معناه - مدلول وحكم كل من الصورية والتواطؤ أو الاحتيال .

أن الصورية المطلقة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي التي تتناول وجود العقد ذاته فيكون العقد الظاهر لا وجود له في الحقيقة وأن الطعن بالصورية الذي يجب على المحكمة بحثه والبت فيه يلزم أن يكون صريحا في هذا المعنى ولا يفيد مجرد الطعن بالتواطؤ أو الاحتيال لاختلاف الأمرين مدلولاً وحكماً ، لأن الصورية إنما تعنى عدم قيام العقد أصلاً في نية عاقيه ، أما التواطؤ أو الاحتيال فإنه غير مانع من جدية التعاقد ومن قيام الرغبة في أحداث آثار قانونية له ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعنين أقاما دفاعهما على أن مورثهما لم يتصرف حال حياته في شيء مما كان يملكه في العقار الشائعة فيه الحصص المبيعة وأن المطعون عليه الأخير أبرم عقد البيع المؤرخ ١٩٦٨/٨/١٥ بعد وفاة المورث اثر توطئه مع باقى المطعون عليهم على الاضرار بحقوقهما ، واستدلا على ذلك بأن حق الارث أشهر على أساس أن المورث كان يملك ١٢ ط في العقار - آنف الذكر وبأن المطعون عليه الاولى اشترت نصيب الثانية انذى آل اليها بالميراث في ذلك العقار بموجب عقد مسجل ، وكان ما قال به الطاعنان لا يفصح عن أنهما يدفعان بصورية العقد آنف الذكر ، فإن الحكم المضمون فيه اذ التزم هذا النظم والتفت عن بحث الصورية لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه القصور في التسبب والاخلال بحقها في الدفاع ويكفون هذا المعنى على غير أساس .  
( نقض مدنى ١٩٨٦/٤/٣٠ - الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٥٢ ق )

٩١٢ - ماعية التصورية المطلقة - مدلول ورقة انصد وما يتلزم معها من معاصرة ذهنية في قيام الحكم على مجموعة من القرائن المتسلسلة بحيث لا يعرف على أيها اعتمد في قضائه فان فساد احداها يترتب عليه انهيارها جميعا .

لما كانت الصورية المطلقة تعنى اتفاق طرفين على اجراء ينبنى في الظاهر على وجوب تصرف قانوني بينهما - لم تتعقد ارادتهما أصلا على قيامه والالتزام بآثاره - وكانت ورقة انصد محررا يثبت أن الارادة التي صاحبت تصرفها الظاهر لم تتعقد حقيقة بما لازمه ان يكون في ذهن الطرفين وقت هذا التصرف عدم جديته - وهو ما يعبر عنه قانونا بالمعاصرة الذهنية - حتى ولو انقضا عن ذلك الحقيقة في وقت آخر ، وكان الثابت من هذونات الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي المؤيدة به أن مورث الطاعنين ومن بعده ورثته قد تمسكوا بجسدية عقد البيع المؤرخ ١٠/١٠/١٩٣٥ الصادر التي هذا المورث من زوجته ومورثته والمطعون تضده بالاول كما تمسكوا بأن الاقرار المؤرخ ١٠/١٠/١٩٦٠ لا ينصرف الى ذلك العقد ولا يفيد صوريته وإنما يعنى تصرفا جديدا انعقد بين الاب رائنة بنمو انقضاء قرابة ثلاثين عاما منذ تحرير عقد البيع واثنين وعشرين سنة تقضى وفاة البائعة قصد به الايضاء لهذا الابن ثم عدل عنه ثم ينقضى بين المشتري والبائعة وهو ما يفيد التمسك بعدم توافر المعاصرة الذهنية على الصورية بين العائدين - لما كان ذلك وكان تقدير الدليل على قيام هذه المعاصرة من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب تكفي بحمله ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى قام الحكم على مجموعة من القرائن المتسلسلة بحيث لا يعرف على أيها اعتمد في قضائه فان فساد احداها يترتب عليه انهيارها جميعا وكان ما قرره الحكم من توافر المعاصرة الذهنية لم يورد الدليل عليه وإنما ساقه الحكم كأمر مسلم به دون أن يرد على دفاع الطاعنين في شأن نفس هذه المعاصرة وما استدلوا به من قرائن على جدية البيع المؤرخ ١٠/١٠/١٩٣٥ وانصراف الاقرار اللاحق الى



إرادة الإيصاء وهو ما يعيب الحكم بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .  
( نقض مدني ١٩٨٦/٥/١١ - ضمن رقم ١٨٢٧ لسنة ٥٢ ق )

٩١٢ - مناط قبول الطعن بصورية عقد .

لما كان الطعن بصورية عقد لا يقبل الا ممن له مصلحة فيه وفي حدود هذه المصلحة ، وكان المطعون ضدهم اذ طعنوا بالصورية على انعقد الصادر من الطاعن الاول الى الطاعنه الثانية واليه بصفته انما يرمون الى اهدار هذا العقد في خصوص القدر الذي اشتروه من نفس البائع الطاعن الاول البالغ مساحة ١٢ ص ف بموجب العقدين المؤرخين ١٩٦٣/٥/٣١ ، ١٩٦٩/٨/٩ وذلك ابتغاء زالة العائق الذي يحول دون تحقق أثر هذين العقدين . فانه لا يصح اهدار حق الطاعنين الا بالنسبة لهذا القدر فقط ويكون الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى رفض دعوى الطاعنين فيما زاد عن هذا القدر الذي اشتراه المطعون ضدهم قد خالف القانون مما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

نقض مدني ١٩٨٦/١٠/٢٠ - ضمن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥١ ق

٩١٤ - استخلاص الصورية من أدلتها مما تستقل به محكمة

الموضوع لتعاقد بينهم الواقع في الدعوى ما اياه الاستخلاص سائفا .  
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن استخلاص الصورية من أدلتها مما تستقل به محكمة الموضوع لتعلقه بفهم الواقع في الدعوى ما دام الاستخلاص سائفا ، وكان ما أورده الحكم في شأن أقوال شهود الطاعن لا يخرج عما هو ثابت في التحقيق ، كما أن ما استخلصه منها لا يتجافي مع عباراتها ومن شأنه بالإضافة الى القرائن التي ساقها أن يؤدي الى ما انتهى اليه من رفض الدفع بصورية عقد البيع المؤرخ ١٩٧٧/١/١٦ .  
وتكفي لحمل قضائه فان النعي على الحكم 'مضنون فيه بالقصور وبالاخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

١ نقض مدني ١٩٨٧/٦/٢١ - ضمن رقم ٢٦٨٠ لسنة ٥٢ ق

## ضرائب

القسم الأول - الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

القسم الثاني - الضريبة على الأجور والمرتبات .

القسم الثالث - الضريبة على الإيراد العام .

القسم الرابع - الضرائب على التركات .

القسم الخامس - الضريبة على التصرف في العقارات .

القسم السادس - أحكام عامة .

## سبب

## القسم الأول

## الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية

٩١٥ - مناط فرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على الذين يشترون عادة لحسابهم العقارات أو المحال التجارية بقصد بيعها -  
فقرة ثانية من الميضية ٢٢ ق ١٤/١٩٣٩ .

ان المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - والتي تحكم واقعة الدعوى - أخضعت في فقرتها الثانية الافراد الذين يشترون عادة لحسابهم العقارات أو المحال التجارية بقصد بيعها لضريبة الأرباح التجارية والصناعية لما ينطوى عليه القيام بهذه الأعمال من قصد تحقيق الربح عن طريق المضاربة ، وجعل مناط فرض الضريبة عليه توافر ركن الاعتياد بغض النظر عما اذا كانت هذه العمليات تجارية أو مدنية ، وينغض النظر عما اذا كان من قام بها تاجرا أو غير تاجر .

( نقض مبنى ٢٩/١٠/١٩٨٤ - الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٥٠ ق )

٩١٦ - التنازل عن منشأة تجارية - شروط واجراءات وآثار التنازل  
عن منشأة تجارية فيما بين المتنازل والمتنازل اليه ومصلحة الضرائب - م ٥٩  
ق ١٤/١٩٣٩ معدلة بق ١٢٧/١٩٤٨ - اثر الاخلال باحكامها .

المقرر وعلى نحو ما تقضى به المادة ٥٩ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل  
بق رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ في حالة التنازل عن المنشأة أنه يتعين على كل  
من المتنازل والمتنازل اليه اخطار مصلحة الضرائب في الاجل المحدد لذلك  
بهذا التنازل مع اتخاذ اجراءات قيده بالسجل التجارى ، ورتب المشرع  
على استيفاء هذه الاجراءات الزام مصلحة الضرائب باخطار المتنازل اليه  
بقيمة الضريبة المستحقة على المتنازل واعتباره طرفا في اجراءات ربط  
وتحصيل هذه الضريبة بحيث اذا تخلف المتنازل اليه عن اتخاذ هذه  
الاجراءات لم تكن له صفة قبل مصلحة الضرائب في شأن هذه الضريبة  
واجراءات تحصيلها لما كان ذلك وكانت الاوراق قد خلت مما يدل على  
اتخاذ الطاعن الاجراءات سالفة الذكر فلا تكون له صفة قبل مصلحة  
الضرائب في شأنها ولا عليها أن هي لم تخطره باجراءات الحجز والبيع  
ويكون الحكم اذ اعتد باجراءات الحجز والبيع قد صادفت صحيح القانون  
في هذا الصدد ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

( نقض متنى ١١/٦/١٩٨٤ - الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٥١ ق )

٩١٧ - شروط ربط الضريبة قياسا على سنة الاساس - م ٥٥  
لسنة ١٩٦٧ - التقدير الحكيم لا يصاح اساسا اربط الضريبة في السنوات  
التالية - ما يتعين في هذا الشأن .

النص في المادة الاولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ على ان  
» استثناء من احكام الفصل الخامس من الكتاب الثانى من القانون رقم  
١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤس الاموال المنقولة وعلى  
الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل تتخذ الارباح التى ربطت  
عليها الضريبة سنة ١٩٦١ ، أو السنة المالية للقول المنتهية خلالها ، أو أية  
سنة لاحقة لها ، اساسا لربط الضريبة على الاربع للسنوات التالية ...



ويعاد ربط الضريبة على أساس الأرباح الحقيقية في السنة التالية للسنوات الأربع المشار إليها ، وتعتبر أرباح السنة المذكورة أساسا لربط الضريبة على السنوات الأربع التالية وهكذا ... » يدل على أن ربط الضريبة قياسا على سنة الأساس يستوجب أن تكون أرباح هذه السنة أرباحا حقيقية ، فإذا كان تقديرها قد تم حكما فإنها لا تصلح أساسا لربط الضريبة في السنوات التالية بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ ويتعين لذلك اتخاذ الأرباح الحقيقية لأول سنة تالية لسنوات الربط الحكمي أساسا لربط الضريبة طبقا لأحكام هذا القانون ، ولما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات قرار اللجنة الذي أحال اليه الحكم المطعون فيه أن أرباح المطعون ضده في سنة ١٩٦١ كان قد تم تقديرها حكما ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذها أساسا لربط الضريبة حكما عن السنوات من ١٩٦٤ حتى ١٩٦٧ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ولا يغير من ذلك استناده الى المادة الثالثة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ التي تنص على انه « يلغى العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ على أن تسرى أحكامه حتى السنة الضريبية سنة ١٩٦٧ ... » وتتخذ آخر سنة أساس تم ربط الضريبة عليها طبقا لأحكام القانون المشار اليه أساسا للربط في السنوات التالية لها حتى نهاية سنة ١٩٦٧ « الضريبة » ، إذ البواضح من هذه المادة أنها تتضمن حكما وقتيا ينظم مجال تطبيق كل من القانونين المشار اليهما ، ولا يغير من مفهوم الشارع لما جرى عليه من اشتراط أن تكون سنة الأساس قد تم تقدير الأرباح فيها تقديرا حقيقيا ولما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

( نقض منى ١٦٨٤/١١/٢٦ - الطعن رقم ١٥٦١ لسنة ٤٩ ق ١ )

٩١٨ - سوى المشرع الضريبي بين الشريك المتضامن في شركات التضامن والتوصية وبين الممول الفرد من حيث إخضاع كل منهما للضريبة في حدود ما يصيبه من ربح - مقتضى ذلك - م ١/٢٤ ، ٢ ق ١٤/١٩٣٩ .

أن المناط في وجوب اختصاص جميع المحكوم بهم في الطعن - وعلى نحو

ما تقتضى به المادة ٢١٨ من قانون المرافعات - أن يكون الشك المطعون فيه صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين ، إنما في غير هذه الحالات ميقتصر رفع الطعن على المحكوم لهم بالنسبة للشك الذى رفع عنه الطعن لما كان ذلك ، وكان مؤدى نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع الضريبي سوى بين الشريك المتضامنا في شركات التضامن وانتوصية وبين الممول الفرد من حيث إخضاع كل منهما للضريبة في حدود ما يصيبه من ربح ، مما يقتضاه أن هذه الشريك يكون مسئولا وحده شخصا في مواجهة مصلحة الضرائب عن الضريبة المفروضة عليه دون ما يستحق على باقى الشركاء من ضرائب ، وبالتالي فإن مطالبة مصلحة الضرائب للشركاء المتضامنين بالضريبة المستحقة عليهم تعد بهذه المثابة موضوعا قابلا للتجزئة ولا تضامن بينهم فيه ، ولم يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين في النزاع الخاص به ، وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطعن في قرار اللجنة لم يتناول سوى الشك الخاص بتطبيق حكم المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ في شأن اعتبار المطعون ضدهما في حكم الممول الفرد وهو نزاع لا يرتبط به الشريكان الاخران فإن اختصاصهما فيه يكون غير واجب ويكفى رفع الطعن به على الشريكين الذين تعلق بهما بالنسبة لما رفع عنه ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واستوجب اختصاص الشريكين الآخرين ورتب على ذلك عدم قبول الدعوى وهو ما حجب عنه نظر موضوع الاستئناف فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى وجه الطعن .

٩١٩ - ماهية السنوات المقيسة - عدد السنوات المقيسة المقررة على  
 هدى ارباح سنة الاساس - مناط تطبيق هذه الاحكام - المادة ٥٥ ق  
 ١٩٦٩/١٠ معدلة بق ١٩٦٩/٧٧ .

لما كانت المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون  
 بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ قد نصت على أن تتخذ ارباح سنة ١٩٦٨  
 أساسا لربط الضريبة على عدد من السنوات التالية لها تسمى السنوات  
 المقيسة وحددت المادة ٥٥ مكررا المضافة بالقانون الاخير عدد السنوات  
 المقيسة فجعلته ثلاثا بالنسبة للممولين الذين لا تجاوز ارباحهم في سنة  
 الاساس ١٠٠٠ جنية ولا تقل عن ٥٠٠ جنية ، وأربعا بالنسبة لمن تقل  
 ارباحهم عن ٥٠٠ جنية ولا تقل عن ٢٥٠ جنيها وستا بالنسبة لمن تقل  
 ارباحهم عن ٢٥٠ جنيها ، ثم نصت المادة ٥٥ مكررا (٤) مضافة بذات  
 القانون على أن تطبق هذه الاحكام على الشركاء المتضامنين وعلى  
 الشركاء في شركات الواقع بشرط ألا يزيد ربح الشركة في سنة الاساس  
 على ألفي جنية ، وكان البين من تقرير الخبير المنتدب الذي أخذ به  
 الحكم المطعون فيه محمولا على أسبابه أن مصلحة الضرائب سبق لها اعتماد  
 ارباح الطاعنين خلال السنوات من ١٩٦٦ إلى ١٩٦٩ بواقع ١٧١٠ جنيها  
 في كل سنة ، وأن لجنة الطعن رأت تطبيق القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩  
 على المنشأة بالنسبة للسنتين ١٩٧٠ ، ١٩٧١ واعتبار ارباحهما في كل  
 من هاتين السنتين ١٧١٠ جنيها كالسنوات السابقة بما يدخل الطاعنين  
 في الفئة الاولى من فئات الممولين المنصوص عليها في المادة ٥٥ مكررا  
 المشار اليها ، ومن ثم تعتبر السنوات المقيسة بالنسبة لها ثلاثا تنتهي في  
 سنة ١٩٧١ ، ويتعين أن تربط الضريبة على الارباح الحقيقية في السنة  
 التالية للسنوات المقيسة ، وتتخذ ارباح السنة المذكورة أساسا لربط  
 الضريبة في السنوات التالية لها وفقا لحكم البنود السابقة ، ولما كان  
 الخبير قد انتهى الى تقدير ارباح الطاعنين في سنة ١٩٧٢ بمبلغ ٣٣٦٠  
 جنيها بما يخرجهما من نطاق تطبيق قواعد الربط الحكمي المنصوص عليها  
 في القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ لتجاوز ارباح منشأتهما في سنة الاساس



الجديدة ألفى جنيه وتجاوز ربح كل منهما ألف جنيه ، واذ كان الخير قد رأى اعتماد ذات الأرباح في سنة الأساس ١٩٧٣ نظرا لتشابه الظروف وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بذلك دون أن يشير الى اتخاذ أرباح سنة ١٩٧٢ أساسا لربط الضريبة في السنوات التالية فإنه لا يكون قد طبق الربط الحكمي المنصوص عليها في القانون المشار اليه ، وانما حاسب الطاعنين على أساس الأرباح الحقيقية لمنشأتها طبقا لتقدير الخير بعد أن رأى بما له من سلطة تقديرية الاخذ بما جاء به ، ويكون النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

( نقض محني ١٦٨٥/٥/٦ - الطعن رقم ١١٢١ لسنة ٥٠ ق )

٩٢٠ - الضريبة النوعية التي تخضع لها الأرباح الناتجة عن حصص الشركاء الموصين في شركة التوصية - الضريبة النوعية التي تخضع لها أرباح الشركاء المتضامنين - الجهة المتوط بها حجز قيمة الضريبة المستحقة على ما تدفعه من أرباح وفوائد عن هذه الحصص لتوريدها لمصلحة الضرائب - المادة ٢/١ والمادة ٣/٣٤ ق ١٩٣٩/١٤ .

لما كان مفاد نص الفقرة الثانية من المادة الاولى والفقرة الثالثة من المادة الرابعة والثلاثين من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع الضريبي أخضع الأرباح التي تنتجها حصص الشركاء الموصين في شركة التوصية للضريبة على إيرادات رءوس الاموال المنقولة ، بينما أخضع أرباح الشركاء المتضامنين للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، وأن تربط بالضريبة على أرباح حصص التوصية باسم الشركة التي ألزمها المشرع في الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون المشار اليه بأن تحجز قيمة الضريبة المستحقة على ما تدفعه من أرباح وفوائد ناتجة عن هذه الحصص - بالنسبة للإيرادات التي توزع في مصر - وذلك لتوريدها لمصلحة الضرائب ، لما كان ذلك وكان الثابت بالاوراق أن شركة ب . أ ليفي ( محلات بنزاويون الكبرى ) وهي شركة تضامن كانت تملك حصة توصية في شركة هنري بايار وشركاء للنسيج - شركة توصية بالاسهم - التي قضى بحلها في ١٩٤٢/٢/٢١

وتعيين الشريك المتضامن فيها - هنرى بايار - مصفيا لها فقام فى سنة ١٩٤٣ ببيع أصولها العقارية الى شركة النيل للمنسوجات التى تمثلها شركة الاسكندرية للغزل والنسيج - المطعون ضدها الاولى فان هذه الشركة الاخيرة تعتبر متنازلا لها فى حكم المادة ٥٩ فقرة ٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ومسئولة بالتضامن مع شركة هنرى بايار تحت التصفية عن الضرائب المستحقة عن أرباح هذه الشركة الاخيرة قبل التنازل ، ولما كانت مصلحة الضرائب قد استوفت الضريبة المستحقة من الشركة المطعون ضدها الاولى باعتبارها متنازلا لها ، - فأقامت الاخيرة دعواها لاسترداد ما أوفته مختصة هنرى بايارا - الشريك المتضامن باعتباره مصفيا للشركة المنحلة - طالبة الزامه بدفع قيمة الضريبة المستحقة عليه كشريك متضامن كما اختصمت الشركة الطاعنة - وهى الشركة الموصية باعتبارها مسئولة عن الضريبة المستحقة على أرباح حصة التوصية - فى حين ان شركة هنرى بايار هى المزمة بهذه الضريبة على النحو السالف بيانه اذ أن شخصيتها المعنوية تبقى حتى تنتهى تصفيتها مما كان يتعين معه الرجوع على المصفى بهذه الضريبة باعتباره الممثل المرحس للشركة أثناء فترة التصفية ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالزام الشركة الطاعنة بالضريبة المستحقة على أرباح حصة التوصية ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه دون ما حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

( نقض مدنى ١٩٨٦/٤/٢٨ - الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٥١ ق )

٩٢١ - تشكل شهرة المحل جزءا من اصوله باعتبارها مجموعة العناصر التى تعمل على خفض التكاليف أو تحقيق ارباح تفوق الارباح العادية .

لما كانت شهرة المحل تشكل جزءا من اصوله باعتبارها مجموعة العناصر التى تعمل على خفض التكاليف أو تحقيق ارباح تفوق الارباح العادية ، وكان الثابت من قرار لجنة انضمن انها تناولت تقدير شهرة المحل المخلقة عن المورث باعتبارها شهرة تجارية ذات قيمة ، ورجعت فى تحديدها الى احدى الطرق الفنية التى نجأت اليها مصلحة الضرائب وهى

طريقة متوسط الارباح الصافيه للمحل في خلال السنوات من ١٩٦٦/١٩٧٠  
 وازافت اليها عاملا آخر هو كبر حجم التعامل في المنشأة بالنسبة  
 مساحة المحل ، كما أسست خفضها لقيمة الشجرة من ٧٢٥٤ جنيه الى  
 ٣٠٠٠ جنيه على ان المطعون ضدهم ( الورثة ) وان استمروا في ممارسة  
 ذات النشاط الا انهم ليست لهم الدراية والخبرة التي كانت لمورثهم  
 والتي تمكنهم من الاستفادة بهذه الشجرة . وهو ما يدل على ان تقدير  
 اللجنة لشجرة المحل لم تكن على أساس انها خلو رجل « بمعناه العرفي  
 السائد ، ومن ثم فان ما ورد بقرار اللجنة من ان المبلغ الذي قدرته  
 للشجرة يمثل خلو الرجل هو استطراد زائد عن حاجته يستقيم القرار  
 بدونه . لما كان ذلك ، وكان الخبير المنتدب في الدعوى قد استبعد ما  
 قدرته لجنة الظعن كشجرة للمحل التجاري باعتباره خلو رجل ، فان  
 الحكم المطعون فيه اذ أيد الحكم الابتدائي في أخذه بتقرير الخبير في  
 هذا الصدد يكون قد اخطأ فهم الواقع في الدعوى مما جره الى مخالفة  
 القانون والخطأ في تطبيقه .

( نقض مدنى ١/١٢/١٩٨٦ - الطعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٥١ ق )

٩٢٢ - لحكمة الموضوع السلطة في تقدير دفاتر الممول سواء باعتمادها أو  
 اطراحها كليا أو جزئيا - شرط ذلك - أساس تقدير ارباح الممول .

لحكمة الموضوع السلطة في تقدير دفاتر الممول سواء باعتمادها أو  
 اطراحها كليا أو جزئيا الا ان ذلك مشروط بأن تقيم قضاءها على أسباب  
 سائغة ولها أصل ثابت بالاوراق . لما كان ذلك وكان الاصل في تقدير  
 أرباح الممول ان يكون على أساس أوراقه وحساباته متى كانت مطابقة  
 لحقيقة الواقع وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه أقام قضاءه  
 بتأييد تقديرات المأمورية التي قامت على أساس التقدير الجزائي على ما  
 قرره من ان الثابت من واقع الملف الفردي ان حسابات ايراد نسنتى  
 النزاع ليست أمينة ومعبرة تعبيرا صادقا عن نشاط الطاعن ، وهو قول  
 فضلا عن اجماله وعدم صلاحيته لان يكون تسببا كافيا فانه خلو من



الاسباب التي تبرر ترجيح تقديرات المأمورية على قرار لجنة الطعن وهو ما يعنيه بالقصور مما يتعين معه نقضه .

( نقض مدنى ١٩٨٧/١/١٩ — الطعن رقم ١٣٢٩ لسنة ٥١ ق )

٩٢٣ — لا تسرى احكام القانون ١٩٨١/١٥٧ بشأن الضريبة على الارباح التجارية والصناعية الا اعتبارا من السنة الضريبية ١٩٨٢ او السنة المالية المنتهية خلالها متى كان تاريخ انتهائها لاحقا لتاريخ نشر هذا اتقانون .

لا كانت احكام القوانين لا تسرى الا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها اثر فيما وقع قبلها مالم ينص فيها على خلاف ذلك ، وكان قرار وزير المالية رقم ١٦٧ سنة ١٩٨٢ بشأن القواعد والاسس المحاسبية في تحديد الارباح الناتجة عن بيع العقارات قد صدر بناء على التفويض التشريعى الوارد بالمادة ١٨ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ سنة ١٩٨١ الذى سرى — طبقا للمادة الخامسة منه — بالنسبة لاحكام الضريبة على الارباح التجارية والصناعية اعتبارا من السنة الضريبية ١٩٨٢ أو السنة المالية المنتهية خلالها متى كان تاريخ انتهائها لاحقا لتاريخ نشر هذا القانون وكانت سنوات المحاسبة محل النزاع سابقة على ذلك فانها لا تخضع للقانون الجديد للضرائب على الدخل وقرار وزير المالية الصادر بتنفيذا له المشار اليهما ويكون النعى بهذا الوجه على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٧/١/٢٦ — الطعن رقم ٧٨٦ لسنة ٥٦ ق )

٩٢٤ — تستلزم قوانين الربط الحكمى أن تكون سنة القياس سنة ضريبية كاملة — مقتضى ذلك .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن قوانين الربط الحكمى تستلزم أن تكون سنة القياس سنة ضريبية كاملة بحيث اذا كان الممول قد بدأ نشاطه

الخاضع للضريبة أو استأنفه خلال السنة تعين اتخاذ أرباح السنة التالية أساساً لربط الضريبة عليه في السنوات اللاحقة . لما كان ذلك وكما كان الثابت من الملف الفردي أن المطعون ضده قد بدأ النشاط المستحدث في النصف الثاني من سنة ١٩٦٩ فإن هذه السنة لا تعتبر سنة أساس واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واتخذ من أرباح سنة ١٩٦٩ أساساً لربط الضريبة عن سنتين سنة ١٩٧٠ و ١٩٧١ فإنه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

( نقض مدني ١٩٨٧/٣/٢٣ — الطعن رقم ١٩٦٥ لسنة ٥١ ق )

٩٢٥ — أقام المشرع قرينة قانونية قابلة لإثبات العكس بمقتضى المادة ٤١/فقرة أخيرة ق ١٩٣٩/١٤ مضافة بق ١٩٧٣/٧٨ ، على صورية الشركة القائمة بين الأصل وفرعه أو بين الزوج وزوجته . استدلال الحكم على جدية الشركة القائمة من تسجيل عقدها وقيده بالسجل التجاري قبل صدور القانون المذكور — اثره .

ان مفاد الفقرة الأخيرة من المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٧٣ والمنطبق على واقعة الدعوى قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٧٨ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ان المشرع اقام قرينة قانونية — قابلة لإثبات العكس على صورية الشركة القائمة بين الأصل وفرعه أو بين الزوج وزوجته واذ استدلال الحكم المطعون فيه على جدية الشركة القائمة بين المطعون ضدهما من تسجيل عقدها وقيده بالسجل التجاري قبل صدور القانون المذكور وكان ذلك لا يصلح بذاته دليلاً على جدية الشركة القائمة بين الزوجين المطعون ضدهما فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابته الفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

( نقض مدني ١٩٨٧/٦/١٥ — الطعن رقم ١٧٥٤ لسنة ٥٢ ق )

٩٢٦ - تقدير مصلحة الضرائب انقصود بنص المادة ٥٢ ق ١٩٣٩/١٢ المعدل بق ١٩٥٢/٩٧ « في خصوص ضريبة الارباح التجارية والصناعية » هو تقدير المأمورية لصافي ربح النشاط « محل الخلاف » لا تقديرها بكل عنصر من عناصره على حدة .

ان النص في المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - المعدل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ - المنطبق على واقعة الدعوى - على أن « تختص لجان الطعن بالفصل في جميع أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة وفي حدود تقدير المصلحة وطلبات الممول » يدل على أن تقدير المصلحة المقصود بهذا النص - في خصوص ضريبة الارباح التجارية والصناعية - هو تقدير المأمورية لصافي ربح النشاط - محل الخلاف - لا تقديرها بكل عنصر من عناصره على حدة - لما كان ذلك وكانت لجنة الطعن وإن قدرت مقدار الربح في الكيلو جرام اللحم - في سنة النزاع - بمبلغ يزيد عن تقدير المأمورية إلا أنها وقد انتهت إلى تقدير صافي الربح الاجمالي لنشأة الطاعنين في تلك السنة بمبلغ اقل من تقدير المأمورية فإنها لا تكون قد جاوزت اختصاصها أو أخذت الطاعنين بطعنهم ومن ثم فإن ما ينعونه في هذا الصدد يكون على غير أساس .

( نقض مدنى ٢٢/٦/١٩٨٧ - الطعن رقم ١٢٦٣ لسنة ٥٢ ق )

### القسم الثانى

#### الضريبة على المرتبات والاجور

٩٢٧ - شروط الاعفاء من ضريقتى الدفاع والأمن القومى على المرتبات وما فى حكمها التى تصرف من الجهات المدنية للأفراد المستفيدين والمستدعين للاحتياط - م ٢ - ق ١٩٧١/٤٧ - لا يسرى هذا الاعفاء على عمال المرافق والمؤسسات والشركات التابعة لها الذين يلتزمون بالاستمرار فى تانية أعمالهم - م ٢/٢ ق ١٩٦٠/٨٧ .

أن النص فى المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم



٤٧ لسنة ١٩٧١ على أن « يسرى الاعفاء المنصوص عليه في المادة الأولى من ضريبتى الدفاع والأمن القومى على المرتبات وما فى حكمها والاجور والمكافآت والتعويضات التى تصرف من الجهات المدنية للأفراد المستقبين والمستدعين والاحتياط والمكفنين طوال مدة خدمتهم بالقوات المسلحة » يدل على أن هذا الاعفاء يسرى على هؤلاء الأفراد شريطة أن يقوموا بالخدمة فعلا داخل وحدات القوات المسلحة ، يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة ١٦ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن التعبئة من أن « يمنح المستدعى أو المكلف بالصنفة العسكرية من موظفى ومستخدمى الحكومة والمؤسسات والهيئات العامة والهيئات الإقليمية رتبة عسكرية شرفية تعادل درجته المدنية » وما ترخص به المادة ١٢ من القانون ذاته لكأن من صدر أمر بتكليفه بنأى عمل أن يعارض فى هذا الأمر خلال سبعة أيام من تاريخ اعلانه به . لما كان ذلك وكان النص فى الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون المذكور على أنه يترتب على اعلان التعبئة العامة الزام عمال المرافق العامة التى يصدر بتعيينها قرار من مجلس الدفاع الوطنى بالاستمرار فى أداء أعمالهم تحت اشراف الجهة الادارية المختصة » ، والنص فى المادة الأولى من قرار وزير الحربية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٧ على أن « يلزم عمال المرافق والمؤسسات والشركات التابعة لها الموضحة بالكشف المرفق لهذا القرار بالاستمرار فى أداء أعمالهم تحت مختلف ظروف المجهود الحربى » يفيد أن العمال المذكورين والذين يلتزمون بالاستمرار فى تأدية أعمالهم تطبيقا للفقرة الثانية من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التعبئة العامة ، لا يعتبرون فى حكم الافراد المكفنين بخدمة القوات المسلحة فى مفهوم المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ والتى تقضى باعفاء مرتبات القوات المسلحة والعاملين بها من ضريبتى الدفاع والأمن القومى المقررتين بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ : فلا تعفى مرتبتهم من هاتين الضريبتين . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجبى فى تحيئه على اعفاء مرتب المظنون منه

الاول من الضريبتين المذكورتين بمقولة انه يعتبر من المكلفين بخدمة القوات المسلحة لخضوعه لامر التعبئة رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٧ ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

( نقض مخنى ١٩٨٤/١٠/٢٢ - الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٤٩ ق ١ )

٩٢٨ - بدل الاغتراب الذى يعطى للعامل عوضا له عن نفقات يتكبدها في سبيل تنفيذ عمله لا يعتبر جزء من الاجر ولا يتبعه في حكمه من خضوعه للضريبة على المرتبات - اما الذى يعطى للعامل كحافز للعمل بعيدا عن موطنه فيعتبر جزء من الاجر رهونا بالظروف التى دعت الى تقريره فيستحق بوجودها وتصييه الضريبة .

لا كان مؤدى نص المادتين ٦١ ، ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - المنطبق على واقعة الدعوى - ان الضريبة على المرتبات تصيب كافة ما يستولى عليه صاحب الشأن من كسب نتيجة عمله بوصفه دخلا له . اما المزايا التى تمنح له عوضا عن نفقات يتكبدها في سبيل ادائه عمله فلا تكون في حقيقتها دخلا - وبالتالي لا تخضع للضريبة واذ كان بدل الاغتراب - اما ان يعطى للعامل عوضا له عن نفقات يتكبدها في سبيل تنفيذ عمله فلا يعتبر جزء من الاجر ولا يتبعه في حكمه من خضوعه للضريبة - واما ان يعطى له كحافز للعمل بعيدا عن موطنه - فيعتبر جزء من الاجر رهونا بالظروف التى دعت الى تقريره - فيستحق بوجودها وتصييه الضريبة - لا كان ذلك وكان يتعين للتعرف على طبيعة بدل الاغتراب - بغرض فرض الضريبة عليه - الوقوف على سبب تقريره او ظروف القائه - وكان الثابت من الاوراق ان الشركة المطعون ضدها كانت تتحمل بكافة مصروفات اقامة مدير فرعها الاجنبى في مصر وسفره اليها ومن ثم فان بدل الاغتراب الذى كانت تمنحه له يعتبر مزية نقدية يخضع للضريبة على المرتبات - واذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك واعتد بمسمى هذا البديل دون ان يقف على سبب تقريره او وجوه انفاقه ودون ان يفيد بما هو ثابت في اوراق من تحمل

الشركة المعلنون ضدها بمصروفات إقامة مدير فرعها في مصر وسفره اليها ويكون قد خالف القانون وشابه القصور في التسبب بها يستوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الثاني للطاعن .

( نقض مدنى ١٩٨٧/٣/٢ - الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٥١ ق )

٩٢٩ - الدعاوى المتعلقة بالضريبة على المرتبات وما في حكمها المقررة بمقتضى الباب الاول من الكتاب الثالث من القانون ١٩٣٩/١٤ ، ترفع طبقا للقواعد العامة في قانون المرافعات وليس طبقا لتلاجراءات المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من قانون الضرائب المذكور - اساس ذلك .

أن الدعاوى المتعلقة بالضريبة على المرتبات وما في حكمها المقررة بمقتضى الباب الاول من الكتاب الثالث من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمنطبق على وائعة الدعوى ترفع طبقا للقواعد العامة في قانون المرافعات وليس طبقا لتلاجراءات المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من ذلك القانون ، لأن هذه المادة وعلى ما يبدو من سياقها استثناء من القواعد العامة نرفع الدعوى في قانون المرافعات وقد وردت مواد الكتاب الثانى من القانون سالف الذكر فيقتصر أثرها على طرق واجراءات الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الارباح التجارية والصناعية ولا يتعداها الى غيرها من أنواع الضرائب الاخرى الا بنص خاص في القانون ولم يزد ضمن مواد الضريبة على كسب العمل المقررة بمقتضى الباب الاول من الكتاب الثالث نص مماثل أو نص يحيل على هذه المادة واذ يكأن يبين من استقراء نصوص لائحة المأذونين الصادر بها قرار وزير العدل فى ١٠/١/١٩٥٥ ان المأذون هو موظف عمومي يختص دون غيره بتوثيق عقود الزواج وشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك بالنسبة للمسلمين من المصريين ، فان ما يستولى عليه من ذوى الشأن نقدا أو عينا بمناسبة ما يوثقه من هذه العقود والشهادات يخضع للضريبة على المرتبات وما في حكمها ، اذ كئن ذلك وكان الثابت من الاطلاع على صحيفة افتتاح



اندعوى التي أتاها المظعون صده على مضمحه انصرايب برقم ٣٦ لسنة ١٩٧٨ تجارى كلى بنى سويىف أنها فضلا عن تضمناها البيانات التي نصت عليها المادة ٦٣ من قانون المرافعات قد أودعت بقلم كتاب محكمة بنى سويىف بتاريخ ١٩٧٨/٣/٦ وأنه بعد اداء الرسم فى هذا اليوم قام قلم الكتاب فى اليوم ذاته بقيدها فى السجل الخاص بذلك بعد أن اثبت تاريخ الجلسة المحددة لنظرها فى أصل الصحيفة وبصورها وبتسليم هذا الإصل وتلك الصور إلى المطعون ضده لاعلانها ومن ثم فان اجراءات رفع الدعوى طبقا لمقانون المرافعات تكون قد روعيت واذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى التى هذه النتيجة الصحيحة فى القانون فان ما ورد بسبب الطعن يكون على غير أساس مما يتعين معه رفض الطعن .

( نقض مدنى ١٦/٢/١٦٨٧ — الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ٥١ ق )

٩٢٠ — يقع عبء تعجيل اندعوى فى ظل احكام القانون ١٩٧٨/٤٦ والتي كانت موقوفة تنفيذا لاحكام القانونين ١٩٦٢/١٤ ، ١٩٧٣/٨٦ ، على عاتق قلم الكتاب وحده بعد انقضاء مدة الوقف وعودة الدعوى بقوة القانون الى الحالة التى كانت عليها قبل الوقف — مفاد ذلك .

ان تعجيل الدعوى فى ظل احكام القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٧٨ والتي كانت موقوفة تنفيذا لاحكام القانونين ١٤ لسنة ١٩٦٢ ، ٨٦ سنة ١٩٧٣ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يقع على عاتق قلم الكتاب وحده بعد انقضاء مدة الوقف وعودة الدعوى بقوة القانون الى الحالة التى كانت عليها قبل الوقف مما مفاده بالضرورة اعفاء الممول من عبء القيام بتلك الاجراءات واذا التزم الحكم المطعون فيه هذه النظر فانه لا يكون قد خالف القانون .

( نقض مدنى ٢٣/٣/١٦٨٧ — الطعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٥٢ ق )

## التسم الثالث

### الضريبة على الايراد العام

٩٣١ - مناط خصم قيمة اسهم وسندات التسمية الحكومية من الدخل الخاضع للضريبة على الايراد - م ٦/٧ ق ١٩٤٩/٩٩ المضافة بالقانون ١٩٧٨/٤٦ .

المقرر ان - من حق السلطة التنفيذية - وفقا للمبادئ الدستورية المتواضع عليها - ان تتولى اعمالا تشريعية عن طريق اصيبار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها ، فليس معنى هذا الحق نزول السلطة التشريعية عن سبطتها في سن القوانين الى السلطة التنفيذية ، بل هو دعوة لهذه السلطة لاجتماع حقا في وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين دون ان تريد عليها شيئا جديدا أو تعديل فيها أو تعطيل تنفيذها أو ان تعفى من هذا التنفيذ ، وكان مفاد نص الفقرة السادسة من المادة السابقة من القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٩ المضافة بالقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٧٨ - المنطبق على واقعة الدعوى - ان مناط خصم قيمة اسهم وسندات التسمية الحكومية من الدخل الخاضع للضريبة على الايراد في حدود ٢٥٪ من صافي الدخل وبما لا يزيد على ثلاثة آلاف جنيه ان تكون مودعة أحد البنوك المصرية وأن يتعبد الممول بعدم سحبها أو التصرف فيها مدة خمس سنوات متصلة فاذا اخل الممول بهذا الالتزام استحققت عليه الضريبة دون خصم قيمة الاسهم والسندات المشار اليها بل كان ذلك وكانت الفقرة الاولى من المادة الثانية مكررا من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٩ المضافة بالمادة الخاصة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٣١٩ سنة ١٩٧٨ قد اشترطت لخصم قيمة الاسهم والسندات المشار اليها أن يخضع الممول هذه القيمة باقراره وان يرفق معه النموذج رقم ٢٠ ضريبة عامة معتمدا من البنك المودع فيه الاسهم والسندات وأن

يقدم هذا النموذج الى المأمورية المختصة كل سنة من السنوات الخمس التالية لسنة الايداع وفي المهلة المحددة لتقديم الاقرار وهي شروط جديدة لم ترد بالفقرة السادسة من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٩ سنالفة البيان ومن شأنها تعطيل تنفيذ القانون المشار اليه في حين أن الاصل في اللائحة انها لا تعدل تشريعا - اذ هي في مرتبة ادنى منه ومن ثم يكون القانون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلا لللائحة . واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على تطبيق اللائحة التنفيذية في شأن الشروط التي استلزمتهما لخصم قيمة الاسهم والسندات المودعة بأحد البنوك من وعاء الضريبة العامة على الايراد مما حجبته عن بحث الشروط الواردة بالمادة السابعة من القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٩ في هذا الشأن فانه يكون مشوبا بالقصور فضلا عن مخالفة القانون بما يوجب نقضه لهذه الاسباب أيضا دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن . ( نقض محتى ١٨/٣/١٩٨٥ - الطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٥٤ ق )

٩٣٢ - سعيا من المشرع الى صافي الايراد الكلى الخاضع للضريبة العامة على الايراد جعل مناط خصم الضرائب المباشرة من الايراد الاجمالى ، أن تكون هذه الضرائب قد سدت فعلا او حكما وان تستحق عن ايرادات تحققت في ذات السنة بصرف النظر عن وقت سدادها - المادة السابعة من القانون ١٩٤٩/٩٩ .

أن النص في المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٩ - المنطبق على واقعة الدعوى - على أن « يخصم من الايراد الخاضع للضريبة ما يكون قد دفعه الممول من ٣٠٠٠٠٠٠ - جميع الضرائب المباشرة التي دفعها الممول خلال السنة السابقة غير الضريبة العامة على الايراد ، ولا يشمل ذلك مضايفات الضريبة والتعويضات والغرامات والفوائد وفي تطبيق هذا الحكم يعتبر ربط الضريبة على الاراضى الزراعية وعلى العقارات المبنية في حكم دفعها كما تخصم الضريبة المسندة من واقع اقرار الضريبة النوعية عن ذات السنة المقدم عنها اقرار الضريبة



العمامة على الايراد . . . . » يدل على أن المشرع — توصلنا الى صافي الايراد الكلى الخاضع للضريبة العمامة على الايراد يجعل مناسط خصم الضرائب المباشرة من الايراد الاجمالي أن تكون هذه الضرائب قد سددت فعلا أو حكماً وأن تستحق عن ايرادات. تحققت في ذات السنة بصرف النظر عن وقت سدادها وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على عدم خصم ضريبة انتصرفة العقارية المسددة عن انتصرف الخاضع في سنة ١٩٧٨ قولاً منه بأن هذه الضريبة سددت في سنة لاحقة بخصم من ايرادات السنة التي سددت فيها فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

( نقض مدينى ١٨/٣/١٩٨٥ — الطعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٥٤ ق )

٩٢٢ - لا يخضع حد الاعفاء المقرر للأعباء العائلية الوارد بنص المادة ٦٠ ق ١٥٧/١٩٨١ للضريبة العمامة على الدخل .

لما كانت المادة ١٥ من قانون الضرائب على الدخل — الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٢ — قد بينت المقصد بالايراد في نطاق الضريبة العمامة على الدخل — بأنه الدخل الخاضع لاحدى الضرائب النوعية بالإضافة الى دخول أخرى أوردتها على سبيل الخبر — وكانت المادة ١٠٠ من ذات القانون — قد جاءت صريحة في عدم سريان الضريبة العمامة على الدخل على الايرادات المعفاة من ضريبة نوعية وذلك مع عدم الاخلل بحكم المادة ٩٥ وكان المشرع قد قدر بصريح نص المادة ٦٠ من ذلك القانون — مبالغ محددة مقابل الاعباء العائلية — يختلف مقدارها باختلاف الحالة الاجتماعية للممول الخاضع للضريبة على المرتبات . ورأى اعفاءها من الخضوع لتلك الضريبة — باعتبارها حداً أدنى لنفقات المعيشة — ومن ثم فإن حد الاعفاء المقرر للأعباء العائلية الوارد بنص المادة ٦٠ — المشار اليها — لا يخضع — بدوره — للضريبة العمامة على الدخل — يؤيد ذلك ما جاء بالاعفاء التحضيرية لقانون المذكور —

من قيام مجلس الشعب بتعديل نص المادة ١٠٠ — عما كانت عليه  
 بتقرير اللجنة المشتركة من لجنة الخطة والموازنة ومكتب لجنة الشؤون  
 الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب — بما يحقق طلب بعض الاعضاء —  
 بأعفاء الحد المقرر للاعباء العائلية من الضريبة العامة على الدخل وذلك  
 بحذف الاشارة الى المادة ٩٨/٤ ( التي اصبحت فيما بعد ٩٨/٣ ) من  
 نص المادة ١٠٠ — اكتفاء بالاشارة الى المادة ١٥٠ — والقول بخلاف ذلك  
 يجعل القانون الملغى رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ — ايسر للممول وأفضل من  
 القانون الحالي — لما كان يسمح به القانون الاول من خصم حد الاعباء  
 العائلية من وعاء الضريبة العامة على الايراد — بجانب وضع حد أدنى  
 لا يخضع لهذه الضريبة — فضلا عن الاعفاءات المقررة للاعباء العائلية  
 في الضريبة على المرتبات والتي لم تكن تدخل في وعاء الضريبة العامة  
 على الايراد — وهو ما لم يقصده المشرع عند اصدار القانون الحالي —  
 الذي استهدف — على نحو ما افصحت عنه مذكرته الايضاحية تحقيق  
 عدالة التوزيع والتيسير على الممولين — خاصة ذوي الدخل المحدود —  
 وذلك بتقرير كثير من الاعفاءات لم تكن موجودة في القانون الملغى —  
 الى جانب تحقيق مورد للخزينة العامة — ولا محل للقول بان الاخذ  
 بالنظر السابق يؤدي الى اهمال الحكم المستفاد من دلالة نص المادة  
 ٩٨/٣ — وهو عدم خصم الاعفاء المقرر للاعباء العائلية من وعاء ضريبة  
 المرتبات عند دخول هذا الوعاء في وعاء الضريبة العامة على الدخل —  
 فضلا عن ان الحكم الثابت بصريح عبارة نص المادة ١٠٠ — وهو عدم  
 سريان الضريبة العامة على الدخل على الايرادات المعفاة من ضريبة  
 نوعية — تقدم — على الحكم الثابت بدلالة نص المادة ٩٨/٣ — فان مجال  
 تطبيق نص المادة ٩٨/٣ يكون عند تعدد الاعوية النوعية حال دخولها في  
 وعاء الضريبة العامة على الدخل على نحو ما تقضى به المادة ١٥٠/٢ من  
 القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨١ — وايضا — عند تحديد هذه الاعوية لربط  
 الضريبة العامة على الدخل على ما يتبقى منها بعد خصم الاعفاءات المقررة  
 في المادتين ٩٩ ، ١٠٠ من ذات القانون . كما لا محل للقول — كذلك —  
 بان مؤدى نص المادة ٩٨/٣ — يعتبر قيذا . استثناء على مطلق القاعدة

الواردة بنص المادة ١٠٠ - فيحمل المطلق على المقيد • لعدم الارتباط بين حكمي النصين اذ لكل منهما - وعلى ما سلف بيانه - مجال تطبيقه •  
 لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على عدم سريان الضريبة العامة على الدخل على حد الاعفاء المقرر للاعباء العائلية المنصوص عليه في المادة ٦٠ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ فإنه يكون قد صادف صحيح القانون ويكون النعى عليه بما ورد بسبب الطعن على غير أساس •

( نقض مدني ١٩٨٧/١/١٩ - الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٥٦ ق )

### القسم الرابع الضرائب على التركات

٩٢٤ - الديون والالتزامات الثابتة بمستندات تصلح دليلا على المتوفى  
 أمام القضاء يتعين استبعادها من التركة - م ١٤ ق ١٩٤٤/١٤٢ •

لما كانت المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم ايلولة على التركات بتقضى بأن « يستبعد من التركة كل ما عليها من الديون والالتزامات اذا كانت ثابتة بمستندات تصلح دليلا على المتوفى أمام القضاء » ، وكان الثابت بالاوراق ان المطعون بصددهم اعترضوا على تقدير المأمورية لصافي تركة مورثهم وأحيل الخلاف الى لجنة الطعن ثم طعنوا في قرارها أمام المحكمة الابتدائية طالبين تعديله وتخفيض صافي قيمة التركة الى مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه استنادا الى منازعتهم في عناصر التركة محل التقدير ومن بينها الاعيان التي آلت الى المورث من مورثه المرحومة لبيبة صليب ، وحصلته في ضريبة التركات ورسم ايلولة المستحقة على تركة مورثه المذكورة ، واذا قضت المحكمة بتقدير صافي قيمة التركة بمبلغ ١٧٣٠٥/٥٤٠ جنيها استأنف الورثة الحكم الابتدائي طالبين تعديله وتقدير صافي قيمة التركة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه ، فقضت محكمة الاستئناف بنذب مكتب الخبراء بوزارة العدل لتحقيق اعتراضات



الضامين وتقدير صافي التركة بعد خصم كافة الالتزامات . واذ انتهى  
الخبير الى ذات النتيجة التي انتهى اليها الخبير الذي ندبته المحكمة  
الابتدائية اعترض المطعون ضدهم على تقرير الخبير لاغفاله استبعاد  
مبلغ ٨٦٧٥ جنيها من التركة وهو القدر الذي يخص المتوفى في دين كان  
على مورثته وقضى به في الاستئناف رقم ٨٠ سنة ٤٥ ق مدني أسيوط ،  
لما كان ذلك وكان من حجب المطعون ضدهم طلب استبعاد المبلغ المشار  
اليه من أصول التركة باعتباره ديناً على المتوفى ثابت بحكم قضائي  
نهائي صادر بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٤ - أي بعد صدور الحكم الابتدائي -  
وكان لا يغير من ذلك ان أمر هذا الدين لم يعرض على لجنة الطعن لان  
الأمر يتعلق بمسألة قانونية لا يجوز الاتفاق على خلاف ما يقضى به  
القانون في شأنها ويمكن تدارك الخطأ الذي يقع فيها . ولا يعتبر هذا  
طلباً جديداً من المطعون ضدهم أمام محكمة الاستئناف لانه يدخل في  
نطاق طلباتهم الأصلية بتخفيض تقدير صافي قيمة التركة طبقاً لمنازعتهم  
في بعض عناصرها ومن بينها صافي حصة المورث في تركة والدته وذلك  
بصرف النظر عن تقدير أرقام معينة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون  
تفيه قد التزم هذا النظر واستبعد من قيمة التركة نصيب المورث في الدين  
الذي قضى به على مورثته بمقتضى الحكم الصادر في الاستئناف رقم  
٨٠ لسنة ٤٥ ق مدني أسيوط فان النعي عليه بمخالفة القانون والخطأ  
في تطبيقه في هذا الخصوص على غير أساس .

( نقض مدني ١٩٨٥/١/٧ - الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٥٠ ق )

٩٢٥ - كانت لبيسندات التعويض عن التضرر الناجم عن الأضرار  
الزراعية المستقوى عليها قيمتها في التداول حتى تاريخ العمل بقرار بقانون  
١٩٦٤/١٠/٢٣ في ١٩٦٤/١٠/٢٣. بدون اثر رجعي - تعتبر الإيفاء من الزيادة  
المتضمنة لبرنامج الإزالة واضريرة على الشركات باعتبارها بسبب الإزالة  
البيانات المؤثرة في انتقال الملك من حيث إلى الذي ينتج عنه حرق الخردة  
بتحقيقه .

ن النص في المادة الأولى من البرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢

في شأن الاصلاح الزراعى على أن « لا يجوز لأى فرد ان يملك من الاراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان ٠٠٠ » وفي المادة الخامسة على أن « يكون لمن استولت الحكومة على أرضه وفقاً لأحكام هذا القانون الحق في تعويض ٠٠٠ » وفي المادة السادسة على أن « يؤدى التعويض سندات على الحكمة بفائدة سعرها ٣/ تسنهك في خلال ثلاثين سنة وتكون هذه السندات اسمية ، ويقبل أدائها ممن استحقها من الحكومة لأول مرة أو من ورثته في الوفاء ٠٠٠ وفي أداء ضريبة التركات ٠٠٠ » والنص في المادتين الأولى والثانية من القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ على أن الاراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها طبقاً لأحكام المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ٠٠٠ تؤول ملكيتها الى الدولة دون مقابل ، وأن يلغى كل نص يخالف ذلك - يبدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن سندات التعويض عن القدر الزائد من الاراضى الزراعية المستولى عليها كانت لها قيمتها في التداول حتى تاريخ القرار بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ ، ذلك أن هذا القرار بقانون ليس له أثر رجعى فلا يسرى إلا من تاريخ نشره في ٢٣/٣/١٩٦٤ ، لما كان ذلك وكانت وفاة مورث الطاعنين قد حدثت بتاريخ ١٦/٧/١٩٥٦ وهى الواقعة المنشئة لرسم الايلولة والضريبة على التركات باعتبارها سبب الايلولة والحادث المؤثر في انتقال الملك من الميت الى الحي وينشأ حق الخزانة بتحقيقه ، وكانت التركة المخلفة عن المورث في ذلك الوقت تشمل - فيما تشتمل عليه - قيمة سندات التعويض عن القدر الزائد المستولى عليه التى انتقلت ملكيتها - بالميراث الى الطاعنين ، فان قيمة هذه السندات تدخل في وعاء الضريبة ويكسبون هلاكها عليهم لا على المورث ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد التزم بصحيح القانون ، ويكون هذا النعى في غير محله .

( نقض مدنى ٢٣/١٠/١٩٨٥ - الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٥١ ق )

٩٣٦ - جعل المشرع من القيمة الايجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة معيارا حكما لتقدير قيمة الاراضى الزراعية الداخلة ضمن عناصر التركة بصرف النظر عما اذا كانت مزرعة فعلا أو كانت بورا قابلة للزراعة م ٣٦ ق ١٩٤٤/١٤٢ .

ان النص فى المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم ايلولة على التركات بعد تعديله بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ على أن « تقدر قيمة الاطيان الزراعية بما يعادل عشرة أمثال القيمة الايجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة » وفى المادة الاولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الاطيان على أن « تفرض ضريبة الاطيان الزراعية المنزرعة فعلا أو القابلة للزراعة على أساس ايجار السنوى المقدر لهذه الاراضى » وفى المادة العاشرة من هذا القانون على أن « ترفع ضريبة الاطيان فى الاحوال الاتية ... الاراضى البور التى لم يسبق زراعتها وتكون محرومة من وسائل الري والصرف أو محتاجة الى اصلاحات جسيمة ومصروفات كبيرة » وفى المادة الحادية عشر منه على أنه « لا ترفع الضريبة فى الاحوال المنصوص عليها فى المادة السابقة الا بناء على طلب صاحب الشأن ومن تاريخ قيام سبب الرفع » يدل على أن الشارع أراد بنص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ أن يجعل من القيمة الايجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة معيارا حكما لتقدير قيمة الاراضى الزراعية الداخلة ضمن عناصر التركة بصرف النظر عما اذا كانت مزرعة فعلا أو كانت بورا قابلة للزراعة طالما قدرت لها قيمة ايجارية واتخذت هذه القيمة أساسا لربط تأييد قرار لجنة الطعن لأسبابه التى التزمت هذا النظر فان النعى على الحكم بما ورد فى أسبابه الاخرى من الاستناد خطأ الى نص المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ التى لا تنطبق على الواقعة موضوع الدعوى يكون غير منتج مادام منطوقه جاء موافقا للتطبيق الصحيح للقانون على الواقعة الثابتة فيه .



١٢٧ — تتخذ من الخمس سنوات السابقة على الوفاة « فترة ربية » لا تحتاج مصلحة الضرائب بالهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث الى شخص أصبح وارثا خلالها بسبب من أسباب الارث كان متوافرا وقت صدورها سواء تمت الهبات والتصرفات الى الوارث بالذات او بالواسطة — تقبل هذه القرينة اثبات العكس .

لما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدلة بالقانون ٢١٧ لسنة ١٩٥١ تنص في فقرتها الاولى على أن « يستحق رسم الايلولة على الهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث في خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة الى شخص أصبح وارثا له بسبب من أسباب الارث كان متوافرا وقت حصول التصرف أو الهبة سواء تعلقت تلك الهبات والتصرفات بأموال منقولة أو ثابتة أو صدرت الى الشخص المذكور بالذات أو بالواسطة » وتنص في فقرتها الرابعة على أن « ويعد شخصية مستعارة لمن يصدر التصرف لصالحه فروعه وزوجه وأزواج فروعه » ، وكان مفاد ذلك أن المشرع ناتخذ من هذه الخمس سنوات « فترة ربية » بحيث لا تحتاج مصلحة الضرائب بالهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث الى شخص أصبح وارثا خلالها بسبب من أسباب الارث كان متوافرا وقت صدورها ، سواء تمت الهبات والتصرفات المذكورة الى الوارث بالذات أو بالواسطة عن طريق أحد الاشخاص المذكورين بالفقرة الرابعة من المادة ، وقد افترض المشرع في الحالة الاخيرة قرينة مفادها ان التصرف تم للوارث نفسه وان كان ذلك بطريق غير مباشر فأخضعه للرسم خشية أن يقوم من تم التصرف لهم وهو ممن تربطهم بالورثة صلات وثيقة من القربى بنقل تلك الاموال مرة أخرى اليهم ، دون أن تلتزم مصلحة الضرائب باقامة الدليل على ذلك ، ولما كانت المادة سالفة الذكر لم تنص صراحة أو بطريق غير مباشر على جعل هذه القرينة قاطعة فانه يجوز لهؤلاء الاشخاص اقامة الدليل على عكسها باثبات أن التصرف صدر لصالحهم وأنهم لم يكونوا مجرد شخصية مستعارة للوارث ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى —

مؤيدا للحكم الابتدائي - الى اعتبار المتصرف موضوع النزاع قد تم بعرض تأييسا على أن المتصرف اليه - وهو ابن أجدد الوريثة - ليس وارثا للمبتوفاة وأن مصلحة الضرائب لم تدع بأن المتصرف اليه شخصية مستعارة لوالدة الوارث وأن دفع المقابل ثابت من عقد البيع ذاته والحكم الصادر بشأنه في دعوى صحة التعاقد رقم ٤٠٨٨ لسنة ١٩٧٤ مدني كلي شمال القاهرة بالتصديق على محضر الصلح فانه يكون قد خالف قواعد الاثبات ونقض القرينة التي أقامها المشرع في هذه الحالة دون أن يقيم المطعون ضده الاول بصفته الدليل على عكسها مما يعنيه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ويستوجب نقضه -

(نقض مدني ١٩٨٧/١٧/١٩ - الطعن رقم ٨٢٤ لسنة ٥٢ ق ٦)

٩٣٨ - يستبعد من التركة كل ما عليها من الديون والالتزامات اذا كانت ثابتة بمستندات تصلح دليلا على المتوفى أمام القضاء - ليس بمستوجب أن تكون الالتزامات ثابتة بوجه رسمي أو خالية من كل نزاع لامكان اعتبارها ضمن خصوم التركة - ما يكفي في هذا الشأن .

لما كان مؤدى نص المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ بفرض رسم ايلولة على التركات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يستبعد من التركة كل ما عليها من الديون والالتزامات اذا كانت ثابتة بمستندات تصلح دليلا على المتوفى أمام القضاء ، ولم يوجب القانون أن تكون هذه الالتزامات ثابتة بوجه رسمي أو خالية من كل نزاع لامكان اعتبارها ضمن خصوم التركة ، بل يكفي أن تكون مملوكة لها المورث حال حياته سواء بإرادته أو بفتله أو بحكم القانون وان تطلب صحة قانونا وقائمة في ذمته عند الوفاة ، وكان الثابت من تقرير الخبير المنتدب في الدعوى والذي أحال عليه الحكم المطعون فيه ان الدين المستحق لحسن أبو الكارم وشركاه وقدره ٢٨٤٩ - جنيه و ٢٤٠ مليم ثابت بموجبه الفاتورة المؤرخة ١٩٧٩/١٢/٣١ التي تمثل قيمة اقلام تم تسليمها للمورث خلال سنة ١٩٧٩ ، وان الدين المستحق للشركة الدولية للمبادلات التجارية

وقدره ٨٠٠٠ جنبه ثابت بموجب الشاتورة رقم ٢٢٦ المؤرخة ١٧/٥/١٩٨٠ -  
 المرفقة بملف الدعوى - والتي يبين منها انها صدرت بشأن افلام تسلمها  
 المورث في الفترة من أول نوفمبر سنة ١٩٧٩ حتى آخر فبراير سنة  
 ١٩٨٠ . واذ خلص إلحكم من ذلك الى ان الدينين ثابتين بمستندات  
 تصلح دليلا على المتوفى أمام القضاء وهو استخلاص سائغ وله أصل  
 ثابت بالاوراق فان النعى عليه بهذا السبب لا يعيدوان يكون جدلا  
 موضوعيا فيما لمحكمة الموضوع من سلطة تقدير الدليل وهو ما تقتصر  
 عنه رقابة محكمة النقض .

(نقض مدينى ٢/٢/١٩٨٧ - الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٥٦ ق )

٩٣٩ - يوزع الدين الاجل على الورثة شانه شأن اموال التركة ولما  
 كانوا هم المستفيدون من الاجل فان ما يستحق على الدين من فوائد في  
 الفترة اللاحقة لوفاة المورث يلتزم به الورثة كل بحسب نصيبه الذى اختص  
 به من دين التركة - بما يكون للوارث لتفادى هذه الفوائد .

لما كان مؤدى نص المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٥٩  
 سنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على التركات رذ على ما جرى به قضاء هذه  
 المحكمة - ان الشارع نظم تصفية ضريبة جبرية للتركة تؤكد الاحكام  
 المدنية لتصفية التركة وتعمل عينها ، فتقدر احوالها وبخصوصها وما يبقى  
 بعد خصم الخصوم من اصول يعتبر طغيا للتركة تفريغ على الضريبة  
 جملة وبعد سداد هذه الضريبة يؤول ما بقى من اموالها الى الورثة ككل  
 بحسب نصيبه الشرعى على ما أفصحت عنه المادة ٨٩٩ من القانون المدنى  
 وكان مؤدى المواد ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ من القانون الاخير ان دين التركة المؤجلة  
 لا تحل آجالها بموت المدين بل يبقى الدين مؤجلا بعد موته الا ان للورثة -  
 اذا اجمعوا - ان يطئروا من المحكمة التعجيل بالتوفاء بهذه الديون وبالا  
 تولت المحكمة توزيع انديون المؤجلة على الورثة وكذلك توزيع اموال  
 التركة بحيث يختص كل وارث من جملة ديون التركة ومن جملة اموالها  
 بما يكون في نتيجته معدلة نصافى حصته في الاثر ، مما مفاده ان الدين



الاجل يوزع على الورثة شأنه شأن أموال التركة ولما كانوا هم المستفيدون من الاجل فان ما يستحق على الدين من فوائد في الفترة اللاحقة لوفاة المورث يلتزم به الورثة كل بحسب نصيبه الذي اختص به من دين التركة وله اذ اراد تقاضى هذه الفوائد ان يدفع القدر الذي اختص به من الدين قبل ان يحل الاجل ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على خصم الفوائد المستحقة على دين التركة الاجل عن فترة الاجل اللاحقة لوفاة المورث ، فانه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه جزئيا في هذا الخصوص .

١ نقض بحنى ١٩٨٧/٣/٢ - الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٥٦ ق .

### القسم الخامس

#### الضريبة على التصرف في العقارات

٩٤٠ - يقع عبء سداد ضريبة التصرف في العقارات المبنية والاراضى داخل كردون المدينة على عاتق المتصرف وان كان القانون قد ازم المتصرف اليه بسدادها عند اجراء الشهر والتوثيق نيابة عنه وهي نيابة قانونية بمقتضى نص امر - مؤدى ذلك - م ٣٢ ق ٤٦/ ١٩٧٨ .

ان الشارع اوجب بمقتضى المادة ٣٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن العدالة الضريبة - على مأموريات ومكاتب الشهر العقارى تحصيل الضريبة على التصرف في العقارات المبنية والاراضى داخل كردون المدينة من المتصرف اليه الذى يلزم بسدادها عند اجراء الشهر أو التوثيق لحساب المتصرف وكان مؤدى ذلك أنه ولئن كان الشارع القى عبء الضريبة على عاتق المتصرف الا أنه ازم المتصرف اليه بسدادها نيابة عنه ، وهي نيابة قانونية بمقتضى نص امر ولا ينال منه ما يشترط المتعاقدون فيما بينهم من أحكام مخالفة يستوى في ذلك أن تكون شروطهم ساغرة الادلة على مناهضة حكم القانون أو مؤدية ضمنا الى نقل عبء الضريبة الى المتصرف اليه أو مانعة اياه من سدادها لحساب المتصرف وآية ذلك أن الشارع

أوقع البطلان على كل اتفاق يقضى بنقل عبء الضريبة الى المتصرف اليه وأوجب على مكاتب الشهر العقارى تحصيلها منه لحساب المتصرف لما كان ذلك ، وكان الطاعنان قد اعتصما في دفاعهما بسداد الضريبة المستحقة على المتصرف نيابة عن المطعون ضدها بما يوجب خصم قيمتها من المتبقى من الثمن — وانهما — عرضا ما بقى في ذمتيهما من الدين ، واذا رفضت المطعون ضدها العرض أودعاه خزينة المحكمة ، وان ما قدمناه من مستندات وما اثبت بمحاضر الجلسات في شأن العرض والايداع بظاهر هذا القول ويؤيده وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على مجرد القول بخلو العقد من الاتفاق على قيام الطاعنين بالوفاء عن المطعون ضدها بالضرائب وبأن العقد النهائي يتضمن شرطا بتمتع المطعون ضدها هي نفسها بالوفاء بها وان الاوراق خلت من دليل سداد الطاعنين للضريبة وان الايداع غير مسبوق بعرض وانه ناقص غير مبريء للذمة وهو قضاء يدل — على ان المحكمة لم تغن بفحص أوراق الدعوى أو بيان دلالتها ولا يتضمن ردها اسقاطا لفجواها ، بما يعيب الحكم — فضلا عن مخالفة القانون بالقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن الاخرى على أن يكون مع النقض الاحالة .

( نقض مدنى ١٩٨٦/١٢/٢٨ — الطعن رقم ٢٢١٦ لسنة ٥٢ ق )

## القسم السادس

### احكام عامة

٩٤١ — الاجراءات الخاصة بالاخطار بربط الضرائب وتحديد الرسوم — يكون للخطاب المسجل المصحوب بعلم الوصول قوة الاعلان الذى يتم بالطرق القانونية — التزام عامل البريد بتسليم مواد بريد الرسائل المسجلة لذات المرسل اليه او وكيله — م ٢ ق ١٩٥٢/٦٢٦ بشأن تقادم الضرائب والرسوم .

أن المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ سنة ١٩٥٣ بشأن تقادم الضرائب

والرسوم نصت على أنه « يعتبر تنبيهها قاطعا للتقادم أوراق الضرائب والرسوم نصت على أنه « يعتبر تنبيهها قاطعا للتقادم أوراق التي الممول أو من ينفون عنه قانونا أو أرساله إليه بكتاب موصى عليه مع علم الوصول « ومفاد ذلك من وعلى ما جرى به قضاء النقض — أن المشرع وضع في شأن الضرائب والرسوم إجراءات خاصة بالاعلان تختلف عن الإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات فجعل الاعلان المرسل التي الممول باخطار به يربط أو تحديد الرسم بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول في قوة الاعلان الذي يتم بالطرق القانونية ولم يشأ أن يفيد المصلحة المختصة بإجراءات الاعلان التي فرضها قانون المرافعات وعمل على ترقية الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة الى المرسل اليهم « ووضع الإجراءات التي فرض على عامل البريد اتباعها بأن نص في المادة ٣٢ من لائحة البريد الصادرة بقرار وزير المواصلات رقم ٥٥ سنة ١٩٤٨ بتنفيذ القانون رقم ١٦ سنة ١٩٧٠ بنظام البريد على أن « تسلم مواد بريد الرسائل المسجلة لذات المرسل انية أو وكيله ... » لما كان ذلك وكان الثابت من المستدين رقمي ٢٠٤٠٤ من محافظة مستندات الطاعن أن مكتب مصلحة الشهر العقاري والتوثيق بالجيزة أرسل بتاريخ ١٦/٦/٣٣ خطابا موصى عليه بعلم وصول الى المطعون ضده الاول على محل اقامته وهو ٣ شارع المسلمين بمينى اروضة بمصر القديمة — وهو نفس العنوان الذي ذكره المطعون ضده الاول بصحيفة تظلمه وتم اعلانه فيه في جميع مراحل الدعوى بالتنبية عليه بسداد مبلغ ٧٠٠ و ٦١٠٩ قيمة رسوم تكميلية عن المحرر الشهر برقم ٣٨٩ بتاريخ ١٩٦٩/٢/٨ لما كان ذلك وكان الثابت معه بعلم الوصول المذكور أن عامل البريد توجه في ٢٠/٦/٣٣ الى محل اقامة المطعون ضده الاول سالف البيان وقام بتسليم الخطاب وتوقيع بالاستلام بالتوقيع المذيل به علم الوصول والختم بخاتم البريد « ومن ثم فإن ايصال علم الوصول المذكور يكون حجة على المطعون ضده الاول بما تدون فيه من عامل البريد في حدود مهمته ولا يجوز من ثم للمطعون ضده الاول طبقا للمادة ١١ من قانون الإثبات رقم ١٩٦٨/٢٥ محدد نفعته أو للتوزيع المذيل به بما يفيد الاستلام



وهي ورقة رسمية — إلا بالذعن عليه بالتزوير — واذ لم يسلك الصواب  
ضده الأول هذا السبيل — واكتفى. دونيه بمجرد انكار توصيل الخطاب  
واستلامه ، فان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه اذ قضى  
رغم ذلك بسقوط المطالبة بانتقادم الخمس — بقوله بعدم اعلانها للمطعون  
ضده الاول فإنه يكون قد خالف القانون — والثابت بالاوراق بما يستوجب  
نقضه .

( نقض مدنى ١٣/١١/١٩٨٤ ج الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٥١ ق )

٩٤٢ — مناط اختصاص جميع المحكوم لهم في الطعن على نحو ما تقضى  
به المادة ٢١٨ مرافعات — سوى المشرع الضريبي بين الشريك المتضامن  
في شركات التضامن والتوصية وبين الممول الفرد من حيث اخضاع كل منهما  
للضريبة في حدود ما يصيبه من ربح — لا تضامن في الالتزام بالضريبة بين  
الشركاء المتضامين — م ١/٣٤ ، ٢٠ ق ١٤/١٩٣٩ .

أن مناط اختصاص جميع المحكوم لهم في الطعن على نحو ما تقضى  
به المادة ٢١٨ من قانون المرافعات أن يكون الحكم المطعون فيه صادرا  
في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب  
القانون فيها اختصاص أشخاص معينين أما في غير هذه الحالات فيقتصر  
رفع الطعن على المحكوم لهم بالنسبة للشق الذي رفع عنه الطعن . لما  
كان ذلك وكان مؤدى نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٤ من  
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —  
أن المشرع الضريبي قد سوى بين الشريك المتضامن في شركات التضامن  
والتوصية وبين الممول الفرد من حيث اخضاع كل منهما للضريبة في حدود  
ما يصيبه من ربح مما يقتضاه أن هذا الشريك مسؤولا شخصيا في مواجهة  
مصلحة الضرائب عن الضريبة المفروضة عليه وحده دون ما يستحق على  
باقي الشركاء من ضرائب وبالتالي فان مطالبة مصلحة الضرائب للشركاء  
المتضامين بالضريبة المستحقة عليهم تعد بهذه المثابة موضوعا قابلا  
للتجزئة لا تضامن في الالتزام به ولم يوجب القانون اختصاص أشخاص

معينين في النزاع الخاص به واذا كان ائبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطعن في قرار لجنة الطعن لم يتناول سوى الشق الخاص بتطبيق حكم المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٧٨ ١٩٧٣ في شأن اعتبار المطعون ضدهما في حكم الممول الواحد وهو نزاع لا ترتبط به الشريكة الثالثة فان اختصاصهما يكون غير واجب في الطعن المرفوع أمام محكمة أول درجة واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واستوجب اختصاصهما ورتبه على ذلك عدم قبول الدعوى مما حجبه عن نظر موضوع الاستئناف فانه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن على أن يكون مع النقض الاحالة .  
( نقض مدنى ١٩٨٤/١١/٢٦ — الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٥٠ ق )

٩٤٣ — المبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب قبل مدينيتها لها حق امتياز على اموالهم يكفل لها مرتبة تسبق اى امتياز آخر او رهن رسمى مهما كان تاريخ قيده — تعتبر مصلحة الضرائب طرفا في خصومة التنفيذ بحكم القانون — مؤدى ذلك — المادة ١٠/٩ ، ٣ ق ١٤/١٩٣٩ والمادة ٢/١٣٤ مدنى —  
والسنتين ٤١٧ ، ٤٦٩ مرافعات .

ان النص في المادة ١١٣٩ من القانون المدنى على ان « المبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى من أى نوع كان يكون لهما امتياز بالشروط المقررة في القوانين والاورام الصادرة في هذا الشأن ، وتستوفى هذه المبالغ من ثمن الاموال الثقلة بهذا الامتياز في اية يد كانت قبل أى حق آخر ، ولو كان ممتازا أو مضمونا برهن رسمى عدا المصروفات القضائية » . يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على ان المبالغ المستحقة للخزانة العامة بجميع أنواعها — ومنها الضرائب تعتبر ديونا ممتازة وثبتت لها هذه المرتبة وفقا للشروط والاوزاع والاحكام المقررة بموجب القوانين واللوائح المنظمة لكل منها والصادرة في شأنها . لا كان ذلك وكان القانون برقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الصادر بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية

والصناعية وعلى كسب العمل — والتعديلات التي ادخلت عليه قد نص في المادة ١/٩٠ منه على انه « تكون الضرائب والمبالغ الاخرى المستحقة للحكومة بمقتضى هذا القانون ديناً ممتازاً على جميع أموال المدينين بها أو المزمين بتوريدها الى الخزائنة بحكم القانون » . مما مؤداه تقدر حق امتياز عام — لصالح مصلحة الضرائب — وفاء للضرائب والمبالغ الاخرى المستحقة بها قبل مدينها وذلك على أموال المدينين بها أو المزمين ، لما كان النص في المادة ٢/١٣٤ من القانون المدني على ان حقوق الامتياز العامة ولو كان محلها عقاراً لا يجب فيها التسيير ولا يثبت فيها حق التمتع وانما تكون اسبق في المرتبة على أى حق امتياز عقارى آخر أو أى حق رهن يسمى مهما كان تاريخ قيده ، وكان النص في المادة ١٧٢ من قانون المرافعات على انه « يجب على قلم الكتاب خلال خمسة عشر يوماً التالية لايداع قائمة شروط البيع ان يخبر به الدين والجائز والكفيل المعين والدائنين الذين سجلوا تنبيهاتهم والدائنين اصحاب الحقوق المقيدة قبل تسجيل التنبيه ... ويصبح الدائنون المشار اليهم في الفقرة السابقة طرفاً في الاجراءات من تاريخ هذا التاثير ... » والنص في المادة ٣/٩٠ من القانون ١٤ لسنة ٣٩ على انه « يخبر قلم الكتاب المحكمة التي يباشر امامها اجراءات التنفيذ على العقار بمصلحة الضرائب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول بايداع قائمة شروط البيع وذلك في خلال خمسة عشر يوماً التالية لتاريخ الايداع ... » والنص في المادة ٦٩ من مرافعات على انه « متى تم الحجز على نقود لدى المدين أو تم بيع المال المحجوز ... اختص الدائنون الحاجزون ومن — اعتبروا طرفاً في الاجراءات بحصيلة التنفيذ دون أى اجراء آخر » . فان مؤدى ذلك ان المبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب قبل مدينها لها حق امتياز على أموالهم يكفل لهم مرتبة تسبق أى امتياز آخر أو رهن مهما كان تاريخ قيده وان المشرع اعتبر مصلحة الضرائب طرفاً في خصومة التنفيذ بحكم القانون اسوة بالدائنين اصحاب الحقوق المقيدة على العقار والذين اخطروا بايداع قائمة شروط البيع ويكون لها تبعاً لذلك الحق في استيفاء حقيقتها المذكورة من حصيلة التنفيذ الذى يتم على أموال المدين ولو كان متخذاً



من دائنين آخرين لمبا كان ذلك وكان - الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه - ان مصلحة الضرائب كانت قد اخطرت بقائمة شروط البيع في ذعوى البيوع رقم ١٢/٤٤ بينوع الجيزة فاعتترضت عليها وقيسد اعتراضها برقم ٧٧٧/٤٤ كلى حيزة قضى فيه بجلية ٢٨/٥/٦٥ بقبول اعتراضها شكلاً وفي الموضوع بتعديل اليبذ السادس من قائمة شروط البيع بالزام الدائى عليه المزايا بدائع كامل الثمن وملحقاته طبقاً للقانون خزانة المحكمة، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى ان للخزانة الغامة مصلحة الضرائب - بلالها من حق امتياز عام على اموال مدينها ان تستوفى حقها من الثمن المذكور بالاولوية على سائر الديون الممتازة الاخرى بمسند المضروقات القضائية او المثقة بحق رهن زمنى ومن بينها دين البنك الطاعن والى انها تعتبر طرفاً في خصوصية التنفيذ وهو ما رتب عليه قضاءه باختصاص مصلحة الضرائب بكامل حصيلة التنفيذ بعد ان استغرقها دينها قبل سالدنيين المتبذ ضد هما وكان هذا الذى ذهب وانتهى اليه الحكم مناسفاً ومتفقاً مع صحيح القانون - على النحو السالف بيانه - وكافيا لحمل قضاءه فان النقي عليه بما ورد بسبب النقي في هذا الخصوص يضحى على غير اساس ولا ينال من ذلك ما ورد باسباب الحكم تريذا في تبرير اعتبار مصلحة الضرائب طرفاً في الاجراءات من الاستناد في ذلك الى الخجر الموقع على اخذ العقارين في ١٦/١٢/١٩٦٤ رغم كونه لاحقاً لتبنيه تزع الملكية الذى اتخذه البنك الطاعن في ٦/٧/١٩٦٣، ١٤/٩/١٩٦٣ اذ ليس من شأن هذا التقرير - واما كان توجه الراى فيه - ان يؤثر في النتيجة الصحيحة التى انتهى اليها الحكم او ينال من سلامتها بما يضحى النقي به غير منتج .

٩٤٤ - ميعاد الاستئناف الذى يرفع من الممول أو من مصلحة الضرائب عن الأحكام المتعلقة بالطعن فى القرارات الخاصة بالضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والإرباح التجارية والصناعية وكسب العمل التى تصدر من المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية هو ثلاثون يوما من تاريخ اعلان الحكم - م ٩٩ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بق ١٧٤/١٩٥١ - علة ذلك .

أن المادة ٥٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ تنص على أن « لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن فى قرارات اللجنة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية ، خلال شهر من تاريخ اعلانه بالقرار على الوجه المبين بالمادة السابقة السابقة ، ويجوز استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية فى هذا الشأن أيا كانت قيمة النزاع » كما تنص المادة ٩٩ منه معدلة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ على أن « يكون ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية طبقا للمادة ٥٤ ثلاثين يوما من تاريخ اعلان الحكم » وهى - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أحكام صريحة وقاطعة فى أن ميعاد الاستئناف الذى يرفع من الممول أو من مصلحة الضرائب ، عن الأحكام المتعلقة بالطعن فى القرارات الخاصة بالضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، والإرباح التجارية والصناعية وكسب العمل ، التى تصدر من المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية هو ثلاثون يوما من تاريخ اعلان الحكم ، ولا يغير من ذلك ، أن ميعاد الطعن فى الحكم طبقا لقانون المرافعات يبدأ من وقت صدوره - على تقدير أن الخصم الحاضر فى الخصومة يفترض فيه عسادة العلم بها وبما يتخذ فيها من اجراءات - ذلك أن المادة ٢١٣ من هذا القانون ، نصت على أن يبدأ ميعاد الطعن فى الحكم من وقت صدوره ، ما لم ينص القانون على غير ذلك ، مما مؤداه أنه يجوز بمقتضى نص فى القانون تحديد ميعاد الطعن على وجه مغاير ، واذا كان قانون المرافعات هو القانون العام فيما يختص بالمواعيد والاجراءات ، وكان النص فى المادة ٩٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩

على أن يكون ميعاد استئناف الاحكام المبينة فيها ثلاثين يوما من تاريخ اعلان الحكم ، هو نص خاص ، وكان من المقرر أنه لا يجوز اهدار القانون الخاص لاعمال القانون العام ، لا في ذلك من منافاة صريحة للغرض الذى وضع من أجله القانون الخاص ، لا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه بسقوط الاستئناف على انه رفع في ١٩٧٩/٦/٢٥ - بعد مضي أكثر من أربعين يوما من تاريخ صدور الحكم المستأنف - في حين أن الحكم المستأنف لم يعلن الى المصلحة الطاعنة الا في ١٩٧٩/٥/٢٨ فان الحكم المطعون فيه يكون قد خالف وأخطأ في تطبيقه وتأويله بما يوجب نقضه .

( نقض مدنى ١٢/٢٣/١٩٨٥ - الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٥٠ ق )

٩٤٥ - منشأ قيام الحق في مكافأة التبليغ والارشاد من جرائم التهريب الضريبى - الواقعة المنشئة لدين الضريبة على هذه المكافأة - نطاق نريان الضريبة الجديدة المقررة بالقانون ٧٧ لسنة ١٩٦٩ .

لا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه والحكم موضوع التنفيذ - المودع ضمن أوراق الطعن - أن المكافأة المحكوم بها استحققت طبقا لاحكام التعليمات التنفيذية لمصلحة الضرائب المعتمدة من وزير الخزانة في فبراير سنة ١٩٦٥ ، وقد نصت المادة الاولى منها على انه « يجوز صرف مكافآت للمبلغين والمرشدين من غير موظفى مصلحة الضرائب عن حالات التهرب من الضرائب والرسوم التى تتولى تنفيذ قوانينها مصلحة الضرائب طبقا للشروط والاوزاع المنصوص عليها في المواد التالية » ونصت المادة الثانية على ان المبلغ هو كل من أدلى ببيانات أو معلومات تؤدي الى الكشف عن حالات التهرب من الضرائب والرسوم - اذا كانت مصلحة الضرائب لم تستطع الاهتداء اليها وكانت غير معلومة وقت التبليغ » ونصت المادة الثالثة على أن تكون مكافأة المبلغ بنسبة ١٠٪ ومكافأة المرشد بنسبة ١٥٪ من مقدار الضرائب والرسوم التى حصلتھا الخزانة العامة بصفة نهائية نتيجة للتبليغ أو الارشاد أو كان لدى



المصلحة ما يضمن تحصيلها ومفاد هذه النصوص أن الحق في المكافأة ينشأ وتتكامل عناصره فور تحديد مقدار الضرائب والرسوم المستحقة للخزانة العامة متى كان لدى المصلحة ما يضمن تحصيلها ، وإذ كان دين الضريبة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ينشأ بمجرد توافر الواقعة المنشئة له طبقاً للقانون ، وكان تحديد مقدار المكافأة المشار إليها تبعاً لذلك هو الواقعة المنشئة لدين الضريبة ، وكان النص في المادة ٧٧ مكرر (١) من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المستحدثة بالقانون ٧٧ لسنة ١٩٦٩ على أن تفرض ضريبة بسعر ٢٥٪/ ويغير أى تخفيض على كل مبلغ يدفع مكافأة عن الإرشاد أو التبليغ عن أية جريمة من جرائم التهريب المعاقب عليها قانوناً يدل في ضوء ما تقدم على أن الضريبة الجديدة المفروضة بهذا النص يقتصر تطبيقها على المكافآت التي تدفع عن وقائع التبليغ والإرشاد عن جرائم التهريب الضريبية التي تقع في ظلها وينشأ الحق فيها وتتكامل عناصره بعد العمل بهذا النص دون تلك التي تدفع عن وقائع سابقة نشأ الحق فيها وتكاملت عناصره قبل العمل به ، لا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في قضائه فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ، ولما كانت هذه الدعامة كافية وحدها لحمل قضاء الحكم فإن النعمى عليه فيما استطرد إليه من أن خصم الضريبة فيه مساس بحجية الحكم الصادر بالمكافأة — أيا كان وجه الرأي فيه — يكون غير منتج .

( نقض مدني ١٧/٢/١٩٨٦ — الطعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٥١ ق )

٩٤٦ — تنظر دعاوى المولين المرفوعة منهم أو عليهم الناشئة عن تطبيق قانون الضرائب ١٤/١٩٣٩ في جلسات سرية — المادة ٩٤ منه — يكون النطق بالحكم علانية والا كان الحكم باطلاً — المادة ١٧٤ مرقعات .

أنه وإن كان مفاد النص في المادة ٩٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن المشرع أوجب نظر الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه والناشئة عن تطبيق هذا القانون في جلسات سرية ، على خلاف المبدأ الأساسي في النظام القضائي وهو علنية الجلسات إلا أنه يجب — وعلى ما جرى

به قضاء هذه المحكمة — أن يكون النطق بالحكم عارضية — ونظرت الدعوى في جلسة سرية والا كان الحكم باطلا عملا بنص المادة ١٧٤ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكأن البين من الصورة الرسمية للحكم المطعون فيه المرفقة. بأوراق الطعن أنه صدر وتلى في جلسة سرية فإنه يكون باطلا مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .  
( نقض مدنى ١٩٨٦/٢/٢٤ — الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥١ ق )

٩٤٧ — اندماج احدى شركات القطاع العام وفقا لنص المادة ١٧ ق ١٩٦٦/٣٢ في شركة اخرى مساهمة تابعة لذات المؤسسة لا يتقيد بشرط صدور قرار جمهورى بالترخيص به وينسحب عليه حكم الاعفاء الضريبى المنصوص عليه في المادة السادسة من القانون ١٩٦٠/٢٤٤ .

أن الشارع تشجيعا منه لاندماج الشركات بأنواعها في الشركات المساهمة بهدف تحقيق أكبر كفاية اقتصادية أصدر القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج في الشركات المساهمة — ونص في المادة الاولى منه على انه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية الترخيص للشركات المساهمة وشركات التوصية بنوعيتها والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات التضامن ... الاندماج في شركات مساهمة عربية سبق لها اصدار ميزانيتين سنتين ماليتين ... » ونص في المادة السادسة على أن « تعفى الشركات المندمجة ومساهموها ... من جميع الضرائب والرسوم التى تستحق بسبب الاندماج — المشار اليه في هذا القانون » وتحقيقا للغرض ذاته نص في المادة ١٧ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ على أن « يختص مجلس ادارة المؤسسة العامة ... بالمسائل الآتية — ب — تعديل نظام الوحدة الاقتصادية ... وادماج وحدتين أو أكثر من الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة ... وذلك دون التقيد بالاحكام الواردة في القانونين ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ ، ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج في شركات مساهمة وتعتبر القرارات الصادرة من مجلس ادارة

المؤسسة عند مباشرة السلطات والاختصاصات المتقدمة نافذة ومنتجة لجميع آثارها من تاريخ صدورها اذا عقد برياسة الوزير المختص .  
ومؤدى ذلك ان اندماج احدى شركات القطاع العام - وفقا لهذا النص في شركة أخرى مساهمة تابعة لذات المؤسسة لا يتقيد بشرط صدور قرار جمهوري بالترخيص ولا بغير ذلك من الاحكام المنصوص عليها في القانونين المشار اليهما لكنه يبقى مع ذلك اندماجا في شركة مساهمة مما أشير اليه في القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ وينسحب عليه تبعا لذلك حكم الاعفاء الضريبي المنصوص عليه في المادة السادسة منه واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على اعتبار القرار الصادر من مجلس ادارة المؤسسة برياسة الوزير المختص قرارا بتصفية الشركة في حين ان هذه التصفية تصفية نظرية استهدفت تحديد التعويض المستحق للطاعنين بسبب ادماج الشركة المشار اليها في الشركة المطعون ضدها الثانية ورتب على ذلك عدم تطبيق الاعفاء الضريبي المنصوص عليه في المادة السادسة من القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

( نقض بدنى ١٢/٥/١٩٨٦ - الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٥٢ ق )

٩٤٨ - تقف جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الاجراءات التي سرت او تسرى ضد الحكومة وممولي محافظات القتال اعتبارا من ١٩٦٧/٦/٥ وحتى ازالة آثار العدوان - م ١ ق ٨ سنة ١٩٦٨ - تعود وتفتح هذه المواعيد اعتبارا من ١٩٧٧/١٠/٣ تاريخ نشر قرار وزير المالية ١٩٧٧/١٦٨ - مؤدى ذلك .

ان النص في المادة الاولى من القانون رقم ٨ سنة ١٩٦٨ على أن « تقف لمدة سنة اعتبارا من ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ مواعيد سقوط الحق ومواعيد الاجراءات المنصوص عليها في قانون الضرائب التي تختص مصلحة الضرائب بتنفيذها وذلك بالنسبة للحكومة وممولي مأموريته الاسماعيلية والسويس كما تقف خلال تلك المدة بالنسبة لهؤلاء الممولين



الاجراءات المقررة بالقانون ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ المشار اليه « وفي المادة الاولى من القانون رقم ٣٢ سنة ١٩٦٩ على أن « يستمر العمل بأحكام القانون رقم ٨ سنة ١٩٦٨ بشأن وقف مواعيد سقوط الحق ومواعيد الاجراءات المنصوص عليها في قوانين الضرائب التي تختص مصلحة الضرائب بتنفيذها وذلك بالنسبة للحكومة وممولي الاسماعيلية والسويس وتوقف اجراءات الحجز الاداري بالنسبة للممولين المذكورين الى حين ازالة آثار العدوان ويصدر وزير المالية قرارا ببيان التاريخ الذي يتحقق فيه ذلك كما تسري أحكام هذا القانون على ممولى محافظة بوسعيد » ، يدل على ان الشارع أراد وقف جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الاجراءات التي سرت أو تسرى ضد الحكومة وممولي الاسماعيلية والسويس وبررسعيد اعتبارا من ١٩٦٧/٦/٥ وحتى ازالة آثار العدوان التي فوض وزير المالية في تحديد تاريخ تحققها بقرار يصدره بحيث لا تجرى هذه المواعيد أو تنفتح في حقهم طالما بقيت آثار العدوان على أن تعود فتستأنف سيرها أو تبدأ بمجرد زوال سبب الوقف طبقا للأحكام المقررة في القانون ، متى كان ذلك - وكان وزير المالية اعمالا للتفويض التشريعى قد أصدر قراره رقم ١٦٨ سنة ١٩٧٧ بتحقيق ازالة آثار العدوان والذي عمل به من تاريخ نشره في ١٩٧٧/١٠/٣ فان مواعيد السقوط والاجراءات المنصوص عليها في قوانين الضرائب التي اوقفت - ومنها أجل الابلاغ عن توقف العمل بالمنشأة المنصوص عليه في المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ - تعود وتنفتح في حق الحكومة وممولي محافظات القنال المشار اليها اعتبارا من هذا التاريخ الاخير لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بتأييد الحكم الابتدائي الذي أقر لجنة الطعن على احتساب الضريبة عن استغلال السيارة اعتبارا من ١٩٧٧/١/١ وحتى ١٩٧٧/٥/٢٩ - وهو تاريخ التوقف عن العمل - رغم أن المطعون ضده لم يبلغ مصلحة الضرائب بهذا التوقف الا في ١٩٧٨/٨/٢٠ أى بعد مضي أكثر من سنتين بعدما بعد تحقق ازالة آثار العدوان في ١٩٧٧/١٠/٣ ذلك ان مصلحة الضرائب لم تتقدم بطلب وقف العمل عن احتساب الضريبة عنه في

ظل القانونين ٨ سنة ١٩٦٨ ، ٣٢ سنة ١٩٦٩ الذين أوقفوا العمل بالمادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

( نقض مدني ١٧/١١/١٩٨٦ - الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٥٢ ق )

٩٤٩ - الأساس الذي تقدم عليه قاعدة الربط الحكمي للضريبة - لا تملك المحاكم تقدير أرباح الممول ابتداء وإنما تقتصر ولايتها على النظر فيما يقدم إليها من طعون في قرارات لجان الطعن .

لما كانت قاعدة الربط الحكمي تقوم على اتخاذ أرباح سنة معينة يطلق عليها سنة الأساس أساساً لربط الضريبة عن سنة أو سنوات تالية تسمى السنوات المقيسة مما مفاده أن أرباح هذه السنوات الأخيرة لا تقدر تقديرًا فعليًا من جانب مصلحة الضرائب ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المحاكم لا تملك تقدير أرباح الممول ابتداء وإنما تقتصر ولايتها على النظر فيما يقدم إليها من طعون في قرارات لجان الطعن ، وكانت محكمة الاستئناف قد انتهت في حكمها الصادر بتاريخ ٢١/٤/١٩٨٠ إلى تعديل الحكم الابتدائي واتخاذ أرباح سنة ١٩٦٩ أساساً لربط الضريبة عن السنوات حتى ١٩٧٤ واستبعدت تطبيق قاعدة الربط الحكمي بالنسبة لأرباح سنة ١٩٧٥ وقضت بنبذ خبير لتقدير أرباح المطعون ضده تقديرًا فعليًا عن هذه السنة ثم أصدرت حكمها بتاريخ ٩/٤/١٩٨١ بتقديرها بمبلغ ٢٩١ جم أخذاً بتقرير الخبير المنتدب فإن الحكمين المطعون فيهما بتقريرهما أرباح سنة ١٩٧٥ ابتداءً يكونان قد اخطأ في تطبيق القانون وتفسيره بما يستوجب نقضهما فيما قضيا به في هذا الخصوص .

( نقض مدني ١٢/١/١٩٨٧ - الطعن رقم ١٥٤٩ لسنة ٥١ ق )

٦٥٠ - وتبين تعليمات البريد على موزع البريد بالنسبة المراسلات الواردة من مصلحة الضرائب وفي حالة عدم وجود المرسل اليه ان يثبت على علم الوصول تحققه من الشخص الذي وقع امامه وصلته بالمرسل اليه - يجوز تكملة النقص الوارد بورقة الاعلان بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها .

ان مؤدى نص المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ب - والمنطبقة على واقعة الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع وضع اجراءات خاصة لاعلان الممول بربط الضريبة - وهى اجراءات تختلف عن الاجراءات المنصوص عليها فى قانون المرافعات فجعل الاعلان المرسل من المأمورية الى الممول باخطاره بربط الضريبة بخطاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول فى قوة الاعلان الذى يتم بالطريق القانونى - ولم يشأ ان يقيد المأمورية باجراءات الاعلان التى فرضها قانون المرافعات وعمل على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة الى المرسل اليهم - ووضع الاجراءات التى فرض على عامل البريد اتباعها فى خصوص المراسلات الواردة من مصلحة الضرائب لتكون حجة عليهم فى الاثار المترتبة عليها - بأن نص فى المادة ٢٨٥ من التعليمات العمومية عن الاشغال البريدية المطبوعة فى سنة ١٩٦٣ - على ان « المراسلات تسلم بموجب ايصال الى المرسل اليهم أو الى من ينوب عنهم بناء على توكيل بذلك - فيما عدا الرسائل الواردة من مصلحة الضرائب فينطبق عليها التعليمات الواردة بشأنها بالبند ٢٥٨ » . ونص فى البند ٢٥٨ على ان « المراسلات المسجلة الواردة من مصلحة الضرائب تسلم الى المرسل اليهم انفسهم - وفى حالة عدم وجود المرسل اليه تسلم المراسلة المسجلة الى نائبه أو خادمه أو من يكون ساكنا معه ممن اقاربه أو اصدقه بعد التحقق من صفتهم والتوقيع منهم » . وذلك تمشيا مع قانون المرافعات - ومفاد ذلك ان تعليمات البريد قد اوجبت على موزع البريد - بالنسبة للمراسلات الواردة من مصلحة الضرائب - وفى حالة عدم وجود المرسل اليه - ان يثبت على علم الوصول تحققه من الشخص الذى وقع امامه ومصلحته بالمرسل



اليه . لما كان ذلك وكان الثابت من علم الوصول المؤرخ ٢٢/١٢/١٩٧٠ .  
والمرفق . بالملف الفردي للمطعون ضده - انه موقع من شخص يدعى  
حسن عباس - دون ان يتضمن بيانا للصفة التي تبرر تسليم الخطاب  
اليه . - فان الحكم المطعون فيه اذ لم يعتبر بهذه الاعلان في سريان ميعاد  
الظعن في قرار المأمورية بالنسبة لربط الضريبة عن الفستوات من ١٩٦٧  
حتى ١٩٦٩ وقضت - بناء على ذلك برفض الدفع بعدم قبول الظعن -  
فانه لا يكون قد خالف القانون - ولا يغير من هذا المنظر ما ذهبت اليه  
الطاعة من ان التوقيع على النموذجين ١٨ ، ١٩ هو توقيع لشخص  
واحد - هو تابع المطعون ضده الذي لم يناع في تبنيته له بشأن النموذج  
١٨ - لما هو مقرر من انه لا يجوز تكملة النقص الوارد بورقة الاعلان  
بدلين غير مستمد من الورقة ذاتها .

( نقض مدني ١٩/١/١٩٨٧ - الظعن رقم ١٤٦٠ لسنة ٥٠ ق )

٩٥١ - يبدأ سريان التقادم المستقط لحق بصلحة الضرائب من اليوم  
التالي لانتفاء ميعاد تقديم الاقرار او من تاريخ اخطار الممول للصلحة في حالة  
عدم تقديمه الاقرار - اذا كان الربط عن نشاط مخفي او عن عناصر مخفية  
فان التقادم لا يسرى الا من تاريخ علم بصلحة الضرائب بذلك النشاط او بتلك  
العناصر .

لما كان النص في الفقرة الاولى من المادة ٤٧ مكرر من القانون رقم  
١٤ لسنة ١٩٣٩ والمعدلة بالقانون ٧٧ لسنة ١٩٦٩ على ان يعتبر التبني  
على الممول بالدفع قطعيا ومع ذلك فللمصلحة دون اجل التقادم  
المنصوص عليه في المادة ٩٧ ان تجرى ربطا اضافيا وذلك اذا تحققت ان  
الممول لم يقدم اقرارا صحيحا شاملا بان اخفي مبالغ مما تسرى الضريبة  
عليها او نشاطا او مستندات او غيرها او قدم بيانات غير صحيحة او استعمل  
طرقا احتيالية للتخلص من اداء الضريبة كلها او بعضها . « الخ » وفي  
الفقرة الاولى من المادة ٩٧ من نوات القانون على ان « يستقط حق  
الحكومة في المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى هذا القانون

بمضى خمس سنوات ٠٠٠ » وفي الفقرة الأولى من المادة ٩٧ مكرر المضافة بالقانون رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٥٢ المعمول به في ١/٢٢/١٩٥٣ على أن « تبدأ المادة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٩٧ من انيسوم التالي لانتفاء الأجل المحدد لتقديم الاقرار المنصوص عليه في المواد ٤٣ ، ٤٨ ، ٧٥ وفي الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٩٧ مكرر (١) من ذات القانون المضافتين. الأولى بالقانون ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ المعمول به في ١٩٥٥/٥/٧ والثانية بالقانون ٧٧ لسنة ١٩٦٩ المعمول به من ١٩٦٩/٨/٢٨ على أن « تبدأ مدة التقادم في الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٧ مكررا من تاريخ العلم بالعناصر المخفاة وتبدأ مدة التقادم بالنسبة الى الممول الذي يقدم اقرارا من تاريخ اخطاره لمصلحة الضرائب بمزاولة النشاط » . يدل على أن الشارع الضريبي وأن حدد في القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٣٩ عند إصداره أجل التقادم المسقط لحق مصلحة الضرائب الا أنه لم يحدد بداية سريانه ثم حددها بالقانونين رقمي ٣٣٩ لسنة ١٩٥٢ ، ٧٧ لسنة ١٩٦٩ بإضافة المادة ٩٧ مكرر والفقرة الثانية من المادة ٩٧ مكرر ( أ ) وجعل بداية سريان التقادم من اليوم التالي لانتفاء ميعاد تقديم الاقرار أو من تاريخ اخطار الممول للمصلحة في حالة عدم تقديمه الاقرار فاذا كان الربط عن نشاط مخفى أو عن عناصر مخفاة فان التقادم لا يسرى الا من تاريخ علم مصلحة الضرائب بذلك النشاط أو بتلك العناصر وهو ما يقضى به صراحة نص المادة ٩٧ مكرر (١) سالفة البيان يؤكد هذا النظر أن الشارع لم يذكر المسادة ٤٧ مكرر بين المواد التي عدتها المادة ٩٧ مكرر . لما كان ذلك وكان الثابت بالاوراق ان المطعون ضده لم يتقدم للمصلحة الطاعنة بالاقرار الضريبي عن نشاطه في استغلال الجرار الزراعي ولم يخطر بها به ولم تعلم الطاعنة بهذا النشاط الا بتاريخ ١٩٧٤/٩/٢٣ تاريخ ورود نتيجة تحريات جهة الادارة الى مأمورية الضرائب فان تقدم الضريبة عن هذا النشاط في سنة ١٩٧١ ، ١٩٧٢ لا يبدأ سريانه الا من التاريخ الاخير ولو كانت مصلحة الضرائب قد اتخذت اجراءات الربط واخطر المطعون ضده بالنموذج ١٩ ضرائب في

١١/١/١٩٧٧ أى قبل اكتمال مدة التقادم فان الحكم المطعون فيه اذ  
قضى بتقادم الضريبة المستحقة عن أرباح هاتين السنتين مغفلا حكم  
المادة ٩٧ مكرر (١) الواجب التطبيق يكون قد أخطأ في تطبيق القانون  
بما يوجب نقضه .

( نقض مدنى ١٦/٣/١٩٨٧ — الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٥٢ ق )

٩٥٢ — تلترم محكمة الاحالة بالمسألة القانونية التى فصل فيها الحكم  
الناقض — م ٢٦٩ مرافعات — أساس تحديد وعاء الضريبة — م ٥٥ ق  
١٤/١٩٣٩ التى أحالت اليها المادة ٧٥ منه — نطاق وحدود مصلحة الضرائب  
في تصحيح أو تعديل اقرار الممول — ما لا يعتبر من هذا القبيل .

لما كان مفاد نص المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات انه اذا نقض الحكم  
وأحيلت القضية الى المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم فيها  
من جديد بناء على طلب الخصوم ، فإنه يتحتم على المحكمة التى أحيلت  
اليها القضية أن تتبع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التى فصلت  
فيها هذه المحكمة ، وكانت المصلحة الطاعنة قد ذهبت في الطعن السابق  
رقم ١٦٢ لسنة ٤٤ ق الى أن قرار لجنة الطعن بتخفيض مصروفات  
المطعون ضده جزافا بواقع ٥٪ لا يعتبر تصحيحا لقراره ، وقد فصلت  
محكمة النقض في هذه المسألة القانونية بما قرره من « أن النص في  
المادة ٤٥ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ التى أحالت اليها المادة ٧٥ من نفس  
القانون على أن ( تربط الضريبة على الارباح الحقيقية الثابتة من الاقرار  
المقدم من الشركة أو غيرها من الجهات المبنية في المادة ٣٠ مكررا اذا  
قبلته مصلحة الضرائب ، وللمصلحة تصحيح الاقرار أو تعديله ) يدل  
على ان وعاء الضريبة يحدد في هذه الحالة على أساس اقرار الممول وليس  
على أساس تقدير جزافي ، وبذا يقتصر تصحيح المصلحة أو تعديلها  
اقرار الممول على مجرد تغيير بعض البنود الواردة فيه كإضافة مبلغ  
أغفله الممول في اقراره أو عدم الموائمة على استبعاد مبلغ معين باعتباره  
من التكاليف أو استبعاد مبلغ من المصروفات غير مؤيد بالمستندات جرى  
المعرفه أو العادة على عدم وجود مستندات لها ، أما خصم نسبة سرية



جزافاً من كامل المصروفات التي أظهرتها الدفاتر أو الاقرار المتوصل الى المصروفات الحقيقية ، فلا يعتبر هذا الاجراء من قبيل تصحيح الاقرار أو تعديله . . . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا القضاء مردداً ما قرره الحكم الناقض في هذا الخصوص ، ثم انتهى الى انتظام دفاتر المطعون ضده بما لمحكمة الموضوع من سلطة تامة في تخصيل نفهم الواقع في الدعوى والاخذ بما تطمئن اليه من أدلة واطراح ماعذاها ، فان النعي عليه بعدم اتباع الحكم المذكور يكون على غير أساس . . . ولا يغير من ذلك تعلق أسبابه من بيان مرحلة الطعن بالنقض لما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أن تعديل المادة ١٧٨ من قانون المرافعات بمقتضى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ قد استهدف - وعلى ما جاء بمذكرته الايضاحية - وجوب الاقتصار على اشتغال الحكم لعرض وتخير لوقائع النزاع واجمالاً للجوهري من دفاع طرفيه ، وإيراد الأسباب التي تحمل قضاء الحكم فيه ، أما تفصيل الخطوات والمراحل التي قطعها بالنزاع أمام المحكمة فانه تريد لا طائل من ورائه ، قد يضيع في غمارها أمام القاضي معالم الطريق الى نقاط النزاع الجوهرية ، ولذلك فانه يغتنى عن الإشارة اليها ما تسجله محاضر الجلسات ، أما بالنسبة لما أثارته المصلحة الطاعنة بسبب الطعن من مخالفة الحكم المطعون فيه لقوة الامر المقضي التي حازها بقرار لجنة الطعن في شأن خفض المصروفات جزافاً بواقع ٥٠٪ فهو نعي غير مقبول إذ لا يصادف محلاً في قضاء الحكم المطعون فيه ذلك أن الحكم قد خلص في أسبابه الى ان « الاخذ بالمصاريف طبقاً لما ورد بالدفاتر يجعل صافي الربح السنوي يقل عن ذلك الذي انتهت اليه لجنة الطعن ، ولما كانت مصلحة الضرائب هي الطاعنة ولا تضار بطعننا فيكون على هذه المحكمة تأييد ربط الضريبة وفقاً لما انتهت اليه اللجنة والحكم المستأنف » وكان هذا الذي انتهى اليه الحكم المطعون فيه لا ينطوي على مخالفة لقرار لجنة الطعن ويتفق وصحيح القانون ، فان الطعن يكون في جملته على غير أساس .

## طعن في الأحكام

أولا — الأحكام القابلة للطعن المباشر •

ثانيا — المصلحة في الطعن •

ثالثا — الخصوم والصفة في الطعن •

رابعاً — مواعيد الطعن •

خامساً — النزول عن الحق في الطعن •

---

## أولا - الأحكام القابلة للطعن المباشر

٩٥٢ - لا يجوز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى للخصومة وذلك فيما عدا الحالات التي حددها المشرع على سبيل الحصر - م ٢١٢ مرافعات ومنها الأحكام الوقتية .

لما كان النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أن « لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها ، ذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى للخصومة وذلك فيما عدا الحالات التي حددها على سبيل الحصر ، والتي أجاز فيها استثناء من تلك القاعدة - العامة الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها وهى أ - الأحكام الوقتية - الأحكام المستعجلة - الأحكام الصادرة بوقف الدعوى . د . الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى . لما كان ذلك وكان الثابت بالاوراق أن الطاعنة قد استصدرت من قاضى الأمور الوقتية بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية الأمر الوقتى رقم ٧٧/٢١٨ بمنع تعرض المطعون ضدهم لها في عمليات شحن وتفريغ السفن التابعة لها . . . الخ وكانت المادة ١٩٩ من قانون المرافعات تجيز لمن صدر عليه الأمر أن يتظلم منه ويحكم القضاى في التظلم بتأييد الأمر أو بتعديله أو بالغاء ، لما كان ذلك وكانت الشركة المطعون ضدها الثانية تظلمت من الأمر الوقتى الصادر لصالح الشركة الطاعنة فصدر حكم محكمة الدرجة الاولى برفض تظلمها فأستأنفت الشركتان المطعون ضدهما الاولى والثانية وقضت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف والأمر المتظلم منه فان حكمها بذلك يكون من الأحكام



الوقتية الجائز انطعن فيها استقلالا محلا بالمادة ٢١٢ مرافعات وبالتالي يكون الدفع المبدى بعدم جواز الطعن في غير محله ويتعين القضاء برفضه .

( نقض مدنى ١٢/٣/١٩٨٥ — الطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٠ ق )

٩٥٤ — لا يجوز الطعن المباشر في الاحكام التى تصدر اثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها الا مع الطعن في الحكم المنهى لها جميعها — نطاق ذلك — الاحكام المستثناة من هذه القاعدة — المقصود بالاحكام القابلة للتنفيذ الجبرى .

لما كان مؤدى نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ان المشرع وضع قاعدة عامة مقتضاها منع الطعن المباشر في الاحكام التى تصدر اثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها ، فلا يجوز الطعن فيها الا مع الطعن في الحكم المنهى لها جميعا ، سواء كانت تلك الاحكام موضوعية او متعلقة بالاثبات ، وحتى ولو كانت منهيّة لجزء من الخصومة ، ولئن استثنى المشرع احكاما أجاز فيها الطعن المباشر ولو لم تنته بها الخصومة كلها ، من بينها الاحكام القابلة للتنفيذ الجبرى ، فإنه يقصد بها تلك التى تصدر في طلب موضوعي متضمنة الزام المحكوم عليه اداء معين يقرم فيها بعمل أو أعمال لصالح المحكوم له يمكن للسلطة العامة في حالة نكوله عن ادائه اضعاف الحماية القانونية عليه عن طريق التنفيذ بوسائل القوة الجبرية ، فيخرج من عدادها الاحكام التى تقتصر على تقرير حق « مركز قانوني » ولا تتضمن التزاما باداء معين ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القضاء بأحقية المطعون ضده في الترقية الى الفئة الخامسة اعتبارا من ١٩٧٧/١٢/٣١ دون الشق الثانى الخاص بالفروق المالية . ، فهو بهذه المثابة لا يعد منهيّا للخصومة كلها ، كما لا يعتبر من احكام الالتزام القابلة للتنفيذ الجبرى ، وليس من بين الاحكام التى استثنأها المشرع على سبيل الحصر بالمادة ٢١٢ من قانون المرافعات وأجاز الطعن فيها على استقلال ، ومن ثم يكون الطعن فيه على استقلال غير جائز .

( نقض مدنى ١٦/٢/١٩٨٦ — الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٥٠ ق )

٩٥٥ - لا يجوز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها - الأحكام المستثناة - ماهية الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى - ما يخرج من عدادها - يتعين التفرقة بين التنفيذ الجبرى ونفاذ الأحكام وذلك باعتبار أن التنفيذ الجبرى لا يكون إلا لأحكام الإلزام .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الأيضاحية للقانون - أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضي بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى ، أو التي تصدر في شق من الدعوى وتكون قابلة للتنفيذ الجبرى ، ويقصد بهذه الأحكام الأخيرة أن تصدر في طلب موضوعي لأحد الخصوم وأن تكون قابلة للتنفيذ جبراً فتخرج من عدادها الأحكام التي تقتصر على مجرد تقرير حق دون إلزام أى من الخصمين بأداء عمل معين يقبل التنفيذ الجبرى بحيث إذا نكل عن أدائه تدخلت السلطة التنفيذية لاضفاء الحماية القانونية عليه عن طريق التنفيذ بوسائل القوة الجبرية . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي الصادر بجلسة ٢٤/٣/١٩٨٠ اقتصر على احقية المطعون ضدهم في التسكين على فئات مالية وأعاد المأمورية للخبير لبيان الفروقات المالية المستحقة لهم ، فانه لا يفد من بين الأحكام التي تقبل التنفيذ الجبرى بالمفهوم السابق بيانه ولو نص الحكم على شموله بالنفاذ المعجل فيما يتعلق بالتسكين لانه لا يعدو أن يكون مقررًا لحق دون إلزام أداء عمل معين يقبل تنفيذه جبراً في طلب موضوعي ، ولانه يتعين التفرقة بين التنفيذ الجبرى ونفاذ الأحكام وذلك باعتبار أن التنفيذ الجبرى لا يكون إلا لأحكام الإلزام ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فان النفي عليه يكون على غير أساس .

٩٥٦ - لا يجوز الطعن على استقلال في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة الا مع الطعن في الحكم المنهى للخصومة كلها - ماهية الأحكام المستثناة - رائد المشرع - الآثار المترتبة على كون كل من طلبى الدعوى مجرد وجه من وجهى نزاع واحدا وأساسهما واحد من حيث صدور حكم فى أحدهما قبل الآخر .

ان مفاد نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات ان المشرع وضع قاعدة عامة مقتضاها ان الاحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة لا يجوز الطعن فيها الا مع الطعن فى الحكم المنهى للخصومة كلها ، سواء كانت تلك الاحكام تطبق أو متعلقة بالاثبات ، ولم يستثن من ذلك الا الاحكام التى بينها بيان حصر ، وهى الاحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والقابلة للتنفيذ الجبرى ، ورائد المشرع فى ذلك هو الرغبة فى منع تقطيع اوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم ، وما يترتب على ذلك احيانا من تعويق الفصل فى موضوع الدعوى ، وبالتالي زيادة نفقات التقاضى ، كما ان رفع الدعوى ابتداء بطلبين مختلفين ، شأنه فى ذلك شأن ضم دعويين لنظرهما معا لا يؤدى بحسب الاصل الى دمج احدهما فى الآخر ولا يفقد كل منهما استقلاله ولو اتحد الخصوم فيهما ، الا انه اذا كان كل من الطلبين مجرد وجه من وجهى نزاع واحد ، او كان أساسهما واحد ، ففى هاتين الحالتين ينشأ من اقتران الطلبين قيام خصومة واحدة تشملهما معا ، ومن ثم يعتبر الحكم فى احدهما قبل الآخر صادرا أثناء سير الخصومة غير منته لها كلها ، فلا يجوز الطعن فيه قبل الفصل فى الطلب الآخر الا فى الاحوال الاستثنائية المبينة فى المادة ٢١٢ المشار اليها ، لما كان ذلك ، وكان الثابت بالاوراق ان دعوى الطاعن الاول قد اشتملت على طلبين أولهما الحكم بصحة توقيع المطعون ضده على عقد الايجار وقائمة المفروشات الملحقه به ، وبعد ان ادعى الآخر بترويرهما والثانى الحكم بطرد المطعون ضده من العين المبينة بهذا العقد بانتهاء مدته فان الطلب الاول لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع فى الطلب الثانى ، ويكون الحكم الصادر فى أولهما



غير قابل للطعن فيه الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فان النعى عليه بهذا انسبب يكون على غير أساس .

( نقض مدنى ١٥/١/١٩٨٧ - الطعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٥٢ ق ١ )

٩٥٧ - لا يجوز الطعن على استقلال فى الاحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها - الاحكام المستثناة من هذه القاعدة - رائد المشرع فى ذلك - ماهية الخصومة التى ينظر الى انتهائها - ماهية الحكم الذى يجوز الطعن فيه تبعاً لذلك .

وحيث انه لما كانت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات قد نصت على انه « لا يجوز الطعن فى الاحكام التى تصدر اثناء سير الدعوى الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الاحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والاحكام القابلة للتنفيذ الجبرى » فان مفاد ذلك - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون - ان المشرع وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال فى الاحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها ، وذلك فيما عدا الاحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى أو التى تصدر فى شق من الدعوى وتكون قابلة للتنفيذ الجبرى ورائد المشرع فى ذلك هو الرغبة فى منع تقطيع اتصال انقضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم مما قد يؤدى الى تعويق الفصل فى موضوع الدعوى وما يترتب على ذلك من زيادة نفقات التقاضى ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان الخصومة التى ينظر الى انتهائها اعمالاً لنقض المادة ٢١٢ سالف الذكر هى الخصومة الاصلية المرذدة بميزن طرق التداعى ، وان الحكم الذى يجوز انطعن فيه تبعاً لذلك هو الحكم الذى تنتهى به الخصومة الاصلية برمتها ، رئيس الحكم الذى يصدر فى شق منها . أو فى مسألة عارضة عليها ، أو متصلة بالاثبات فيها ، ولا يعتمد فى هذا الحدد بالخصومة حسب نطقها الذى رفعت به أمام محكمة

الاستئناف ، واذ كان حكم محكمة الاستئناف الصادر بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٨ - محل الطعن بالنقض - لم تنته به الخصومة الأصلية التي تعلق النزاع فيها بطلب الطاعن مساواته باقرانه في الاجر وملحقاته وبتعويضه عن امتناع المطعون ضده عن تنفيذ الحكم الصادر لصالحه بأحقية في الترقية للمئة الاولى ، بل لا يزال طلب التعويض مطروحاً أمام محكمة الدرجة الاولى يعد قضاء محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢١ باعادته اليها الفصل في موضوعه وكان الحكم المطعون فيه لا يندرج ضمن الاحكام التي استثنيت - على سبيل الحصر - المادة ٢١٢ من قانون المرافعات وأجازت الطعن فيها استقلالاً ، ومن ثم فانه لا يقبل الطعن فيه بالنقض الا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها لما كان ما تقدم ، فانه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

( نقض منى ١٩٨٧/٣/٨ - الطعن رقم ٢٤١١ لسنة ٥١ ق )

٩٥٨ - لا يجوز الطعن على استقلال في الاحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهي لها فيما عدا الاحكام المستثناة - م ٢١٢ مرافعات - ضم دعوى الى اخرى لا يفقد كلا منهما استقلالها الا اذا كان موضوع الطلب في احدى القضيتين هو بذاته موضوع الطلب في القضية الاخرى .

ولئن كان ضم دعوى الى اخرى لا يفقد كلا منهما استقلالها الا ان الامر يختلف اذا كان موضوع الطلب في احدى القضيتين هو بذاته موضوع الطلب في القضية الاخرى ، ولما كان التباين أن النزاع في الدعويين رقمي ٥١١٧ لسنة ١٩٧١ ، ٧٨٦٨ لسنة ١٩٧٣ ينصب حول صحة وثيقة عقد البيع المؤرخ ١٩٥٩/٥/١٧ بغية تمكن المطعون بخدمهم المشتريين في الدعوى الاولى من نقل الملكية وطلب المطعون ضده التمسح عشر في الدعوى الثانية بتنفيذ التزامات المشتري بالوفاء بباقى الثمن بالاضافة الى تقدير التعويض الناجم عن تأخير الوفاء به فضلاً عن طلب نصيبه في الربح مما يعنى اتحاد الدعويين في الخصوم والمحل والسبب ،

واذ قضى الحكم المستأنف برفض الدعوى رقم ٥١١٧ لسنة ١٩٧٢ وبرفض الطلب الاول والطلب الاحتياطي في الدعوى رقم ٧٨٦٨ لسنة ١٩٧٢ ويندب خير ابيان مدى استحقاق المطعون ضده التاسع عشر للريع فانه لا يكون قد انهى الخصومة برمتها ولا يتضمن قضاؤه ما يقبل التنفيذ الجبرى بما لا يجوز معه الطعن فيه استقلالا ، واذ قبلت محكمة الاستئناف بالرغم من ذلك الطعن بالاستئناف في الحكم الابتدائي ثم حكمت في موضوع فيما قضى به في شق من الدعوى وقبل الحكم في الشق الاخر فان حكمها المطعون فيه الا يكون بدوره منهي للخصومة برمتها ولا يقبل الطعن فيه بالنقض الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها .

( نقض مدنى ١٥/٣/١٩٨٧ - الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٥٣ ق )

٩٥٩ - المناط في عدم جواز الطعن في الاحكام الصادرة بناء على اليمين الحاسمة .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المناط في عدم جواز الطعن في الاحكام الصادرة بناء على اليمين الحاسمة أن يكون توجيهها أو النكول عنها أو ردها أو حلفها مطابقا للقانون ، لما كان ذلك وكان الثابت بالاوراق أن اليمين الحاسمة التي طلب المطعون ضده توجيهها للطاعنين أمام محكمة أول درجة قد استوفت شرائطها المقررة بنص المادة ١١٥ من قانون الاثبات حيث وجهت عن واقعة غير مخالفة للنظام العام ومنصبة على المبلغ المطالب به ومتعلقة بشخص من وجهت اليهم ، وأنه ولئن نازع الطاعنون في جواز توجيهها بمذكرتهم المقدمة بعد صدور الحكم بقبول توجيهها الا أن الثابت بمحضر جلسة ١٩٨١/٦/٢١ مثول الطاعن الاول عن نفسه وبصفته وكيلًا عن باقى الطاعنين وطلب رد اليمين وصدر الحكم بقبول ردها على المطعون ضده وقام الطاعنون بتكليفه بالحضور لحلف اليمين المردودة فحلفها بما مؤداه ان اجراءات توجيه اليمين وردها وحلفها قد تمت مطابقة للقانون ، واذ أورد الحكم المطعون فيه بمدونات



« أن الحكم المستأنف قد بنى على اليمين الحاسمة التي رجوت الى المطعون ضده من الطاعنين بعد أن رد الأخيرين اليمين الموجهة اليهم من المطعون ضده فلم يعد مقبولا منازعتهم في اليمين التي أعلنوها المطعون ضده بالصحيفة المؤرخة ١٩٨٢/٤/٦ والتي طلبوا فيها منه الحضور لحلف اليمين المردودة » ثم رتب على ذلك نهائية الحكم المستأنف وعدم جواز استئنافه فإنه يكون قد المترم صحيح القانون ويضحي النفي عليه بسببي النفي في غير محله .

( نقض معنى ١٩٨٧/٣/١٥ - الطعن رقم ١٦١٢ لسنة ٥٣ ق )

٩٦٠ - لا يجوز الطعن على استقلال في الاحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها - م ٢١٢ مرافعات - المعبرة في ذلك - رائد المشرع من جواز الطعن على استقلال في الاحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري - المقصود بالاحكام القابلة للتنفيذ الجبري - ما يشرح من مصادرها -

ان النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على انه « لا يجوز الطعن في الاحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها ، وذلك فيما عدا الاحكام الوقفية والمستتبعية والصادرة بوقف الدعوى والاحكام القابلة للتنفيذ الجبري » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان المشرع وضع قاعدة عامة تقضي بعدم جواز الطعن على استقلال في الاحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها ، والمعبرة في ذلك هي بالخصومة الاصلية المرددة بين الطرفين دون اعتداد بنطاق الخصومة امام محكمة الاستئناف ، وقد استثنى المشرع احكاما أجاز فيها الطعن المباشر من بينها الاحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري ورأى انه في ذلك ان قابلية الحكم للتنفيذ وعلى ما افصحت عنه المذكرة الايضاحية - تنشئ للمحكوم عليه مصلحة جديدة في الطعن على استقلال حتى يتسنى طلب وقف نفاذه ، والمقصود بالاحكام القابلة للتنفيذ الجبري في معنى

تلك المادة هي أحكام الالتزام التي تصدر في طلب موضوعي لأحد الخصوم ، وإن تكون قابلة للتنفيذ جبرا سواء بحكم القواعد العامة أو بمقتضى قواعد النفاذ المعجل ، فتخرج من عدادها الأحكام الموضوعية التي يعتبر صدورها في ذاتها بمثابة وقاء للالتزام المدين ومحتقا بمجرد لكل ما قصده المدعى من دعواه ، ولما كانت أحكام الالتزام التي يقتصر التنفيذ الجبري عليها هي التي تتضمن التزام المدعى عليه بأداء معين يقبل التنفيذ الجبري بحيث لا تقتصر على تقرير حق أو مركز قانوني ، بل تتعدى إلى وجوب أن يقوم المحكوم عليه بعمل أو أعمال لصالح المحكوم له ، فإن نكل عن ذلك حلت الدولة في أضفاء الحماية القانونية عليه عن طريق التنفيذ بوسائل القوة الجبرية ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على تأييد الحكم المستأنف الذي قضى بتخفيض اجرة شقة النزاع إلى ثلاثة جنيهات شهريا وهو ليس منهيًا للخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين باعتبار أن طلب استرداد فروق الاجرة مازال معلقا أمام محكمة أول درجة لم تفضل فيه بعد أن ندبت خيرا لتحديد قيمتها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لا يعد من الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري في معنى المادة المشار إليها إذ يقتصر على مجرد إنشاء مركز قانوني جديد ولا يتضمن التزاما بأداء معين ، وتتم الحماية القضائية المستهدفة منه دون حاجة إلى تنفيذ جبري ومن ثم فلا يعتبر من الأحكام المستثناءة بنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات والتي يجوز الطعن فيها على استقلال ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

، نقض منى ١٤/٥/١٩٨٧ - الطعن رقم ١٢٦٠ لسنة ٥٠ ق .

٩٦١ - لا يجوز الطعن على استقلال في الأحكام التي تصدر لإنشاء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها - الأحكام المستثناءة من هذه القاعدة - باهية الخصومة التي ينظر إلى انتهائها والحكم الذي يجوز الطعن فيه تبعاً لذلك - المقصود بالأحكام القابلة للتنفيذ الجبري وما يخرج من عدادها .

وحيث أنه لما كان مؤدى نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات وعلى

ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة وهيئتها العامة ان المشرع وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال في الاحكام التي تصدر أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها ، وذلك فيما عدا الاحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى أو التي تصدر في شق من الدعوى وتكون قابلة للتنفيذ الجبرى ورائد المشرع في ذلك — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية — هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم مما قد يؤدي الى تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب على ذلك من زيادة نفقات التقاضي واذا كان المستقر في قضاء محكمة النقض ان الخصومة التي ينظر الى انتهائها اعمالا لهذا النص هي الخصومة المرددة بين طرفي التداعى وان الحكم الذى يجوز الطعن فيه تبعاً لذلك هو الذى تنتهى به الخصومة الاصلية — سواء كان صادراً من محكمة أول درجة أو محكمة الاستئناف — وليس الحكم الذى يصدر في شق منها أو في مسألة عارضة عليها أو متصلة بالاثبات فيها وأن المقصود بالاحكام القابلة للتنفيذ الجبرى في حكم المادة المذكورة هي تلك التي تصدر في طلب موضوعي وتتضمن الزام أى من الخصمين بأداء معين بحيث اذا تقاعس عن تنفيذه أمكن إجباره على ذلك بواسطة السلطة العامة ، ومن ثم يخرج من عدادها الاحكام التي تقتصر على تقرير حق دون الالزام بأداء معين . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القضاء للمطعون ضده في شق من طلباته الخاصة بالاحقية في تسوية مرتبة باضافة مبلغ ٤٨ جنيه/٥٢٥ مليم لهذا المرتب الشهري اعتباراً من ١/١/١٩٧٦ واعادة الاوراق للخبر لحساب الفروق المالية المترتبة على هذه التسوية اعتباراً من ١/١/١٩٧٦ فان هذا الحكم لا يكون قد انهى الخصومة المرددة بين طرفيها بشقيها ، ولا يعد قضاؤه بالاحقية في تسوية مرتبة باضافة مبلغ ٤٨ جنيه/٥٢٥ مليم لهذا المرتب من الاحكام القابلة للتنفيذ الجبرى في معنى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات سالفه الذكر لاقتصاره على تقرير حق المطعون ضده في مركز قانوني معين دون ان يكون في ذلك الزام لشركة للطاعنة بأداء معين



يمكن تنفيذه جبرا عنها ، ومن ثم فانه لا يقبل الطعن فيه بالنقض الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها .

( نقض مدنى ١٧/٥/١٩٨٧ - الطعن رقم ٢١٦٧ لسنة ٥٢ ق )

٩٦٢ - الطعن في الاحكام المنهية للخصومة كلها - ارتباط الدعوى -

اثره .

ان مؤدى نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع وضع قاعدة عامة مقتضاها منع الطعن المباشر في الاحكام التى تصدر أثناء نظر الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها ، فلا يجوز الطعن فيها الا مع الحكم الختامى المنهى للخصومة سواء كانت تلك الاحكام موضوعية أو فرعية أو قطعية أو متعلقة بالاثبات وحتى ولو كانت منهية لجزء من الخصومة ، واستثنى المشرع احكاما أجاز فيها الطعن المباشر وهى الاحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والاحكام الصادرة في شق من الدعوى متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ، واذا كان البين من الحكم الصادر بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٩ في الاستئناف رقم ٥١٩ سنة ٣٤ ق انسه انتهى في أسبابه المرتبطة بالمنطوق الى ان الدعويين ١٩٤٦ سنة ١٩٧٧ ، ٤٦٢١ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى اسكندرية هما دعويان مرتبطتان ارتباطا غير قابل للتجزئة وان الفصل في احداها يؤثر في الاخرى كما ان له اثره في دعوى الضمان الفرعية ورتب على ذلك ان الفصل في احداهما قبل الاخرى من شأنه الا ينهى الخصومة كلها ، ومن ثم تكون لهذا بقضاء حجيته ويكون الحكم المطعون فيه والصادر بتاريخ ١٦/٤/١٩٨١ اذ قضى بسقوط حق الطاعن في استئناف الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٤٦ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى اسكندرية وبندب خير لبحث مقدار التعويض غير منه للخصومة كلها كما انه ليس من بين الاحكام التى استثنىها المشرع على سبيل الحصر في المادة ٢١٢ - مرافعات وأجاز الطعن فيها على استقلال ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز ويتمين معه القضاء بعدم جواز الطعن رقم ١٦٤٧ لسنة ٥١ ق .

( نقض مدنى ٢٥/٦/١٩٨٧ - الطعن رقم ١٦٤٧ لسنة ٥١ ق ، ٢٢٥٢ لسنة ٥٥ ق ) .

## ثانياً - المصلحة في الطعن

٩٦٣ - مناط المصلحة في الطعن سواء كانت حالة أو محتملة .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المصلحة في الطعن سواء كانت حالة أو محتملة مناطها أن يكون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن إما برفض كل طلباته أو القضاء له ببعضها دون البعض الآخر أو لم يتمش مع المركز القانوني الذي يدعيه بما يترتب عليه من آثار . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في الاستئناف رقم ٧٦٧ لسنة ١٠٠ ق - المرفوع من المطعون ضده - برفضه وتأييد الحكم المستأنف والذي قضى بالزام الطاعنة بأن تدفع له علاوة على مبلغ التعويض عن الفصل التعسفي والمرفوع عنه الاستئناف المذكور بطلب زيادته - مبلغ ١٨٣ جنيه و ٨٧٥ مليم مقابل بدل الانذار ومبلغ ٣٣٩٧٧٩ مقابل بدل اجازة وهو قضاء ببعض طلبات الطاعنة دون البعض الآخر فإنه يكون قد أضر بها ويكون لها مصلحة في الطعن فيه .

( نقض مدني ١٩٨٤/١٢/٣ - تطعن رقم ١٢٧ لسنة ٥٤ ق . )

٩٦٤ - أن مناط المصلحة في الطعن هو بقيامها وقت صدور الحكم

المطعون فيه ، فلا يعتد بانعدامها بعد ذلك .

أن مناط المصلحة في الطعن هو بقيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه فلا يعتد بانعدامها بعد ذلك وإذا كان عقد القسمة المؤرخ ١٩٨٣/١١/٧ قد نص على سريانه بأثر رجعي إلا أن المصلحة في الطعن كانت متوافرة وقت صدور الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٥ بطرد الطاعن من شقة النزاع فإذا حرر عقد القسمة بعد ذلك في ١٩٨٣/١١/٧ فلا يعتد بانعدام المصلحة بناء على هذا العقد ويكون الدفع في غير محله .

( نقض مدني ١٩٨٤/١٢/١٠ - تطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٥٢ ق ١ )

### ثالثا - الخصوم والصفة في الطعن

#### ٩٦٥ - مناط الصفة في الطعن .

إذا كان الاستئناف رقم ٦٠٠ سنة ٩٨ ق الذي اقامه الطاعن لم يشر في صدر صحيفته الى صفته كصاحب ومدير شركة خليج السويس للنقل والتوريدات بجانب صفته الشخصية الا أن السبب الاول من أسباب الاستئناف يتضمن الإشارة الى هذه الصفة وقد اعتد الحكم المطعون فيه بها في قضائه ، ومن ناحية أخرى فإن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه صدر في الاستئنافات الثلاثة المضمومة أرقام ٦٠٠ ، ٦٣٨ ، ٦٨٥ سنة ٩٨ ق ، وأن الطاعن اختصم في الاستئنافين الأخيرين بصفته الشخصية وبصفته صاحب ومدير شركة خليج السويس للنقل والتوريدات ، واذ كان الطعن قد رفع عن الحكم الصادر في هذه الاستئنافات الثلاثة مجتمعة فإنه يكون مرفوعا من الطاعن بذات الصفة التي كان متصفا بها في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه .  
( نقض مدنى ١٠/١٢/١٩٨٤ - الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٥٢ ق )

٩٦٦ - لا يكفى لقبول الطعن مجرد أن يكون المطعون ضده طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو - مناط اختصاص الطاعن لاحد الخصوم المحكوم عليهم معه .

لما كان لا يكفى لقبول الطعن مجرد أن يكون المطعون ضده طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو وكان لا يقبل اختصاص الطاعن لاحد الخصوم المحكوم عليهم معه طالما أن الحكم المطعون فيه ليس صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين



ميتها ، وكان البين من وقائع الدعوى — آنفة الذكر — أن المطعون ضده الثانى لم توجه اليه طلبات ولم ينازع الطاعن فى طلباته وأن المطعون ضدهم من الثالث الى السابع محكوم عليهم مع الطاعن بالطرد من العين المؤجرة للاخير فان الطعن يكون غير مقبول بالنسبة لهم .

( نقض مدنى ١٠/١٢/١٩٨٤ — انطن رقم ١٣١٤ لسنة ٥٢ ق ١ )

٩٦٧ — لا يجوز الطعن فى الاحكام الا من المحكوم عليه — م ٢١١

مرافعات .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز — عملاً بنص المادة ٢١١ من قانون المرافعات — الطعن فى الاحكام الا من المحكوم عليه ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة أول درجة لم تقض فى طلب قبول تدخل الطاعنتين أمامها بالقبول أو بالرفض ، وكان استبعادها له لا يعتبر حكماً فانه لا يجوز الطعن به ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد التزم صحيح القانون — أياً كان وجه الرأى فى سبب ذلك الاستبعاد ، ويكون هذا النعى على غير أساس .

( نقض مدنى ٢٤/١٢/١٩٨٦ — انطن رقم ١٩٢٧ لسنة ٥٢ ق ١ )

#### رابعاً — مواعيد الطعن

٩٦٨ — يحتسب يوم حدوث الامر المعتبر فى نظر القانون مجرياً

للميعاد — م ١٥ مرافعات — ولا ينقضى الميعاد الا بانقضاء اليوم الآخر منه .

القاعدة العامة فى حساب المواعيد طبقاً لنص المادة ١٥ من قانون المرافعات أنه اذا عين القانون لحصول الاجراء ميعاداً مقدراً بالايام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحسب منه يوم حدوث الامر المعتبر فى نظر القانون مجرياً للميعاد ولا ينقضى الميعاد الا بانقضاء اليوم الاخير منه .

لما كان ذلك وكان الواقع أن الحكم المستأنف صدر بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٧٩

وأوردت صحيفة الطعن عليه بالاستئناف قلم كتاب المحكمة في ١٩٨٠/٢/٣  
 في الاستئناف يكون قد رفع في الميعاد القانوني . واذ قضى المحكم  
 الطعن، بقبول الاستئناف شكلاً فلا عليه أن هو لم يرد بعد ذلك على  
 «استئناف» الطاعة من دفاع في هذا الشأن ويكون النقص على غير أساس .

( نقض مننى ١٩٨٥/١٢/٣ - الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٥٢ ق )

٩٦٩ - الحكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة يجوز معه أن  
 فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم فيه أو قبل الحكم أن يطعن فيه  
 أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضمين إليه في طلباته ،  
 فإن لم يفعل أمرت المحكمة الطاعن باختصاصه - م ٢/٢١٨ هـرافعات .

لما كان الطعون ضد الأول محكوما عليه مع المدعون ضدهما الثاني  
 والثالث ويجوز له استئناف الحكم عملاً بنص المادة ٢١١ من قانون  
 المرافعات وكان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة لأنه مطالبة بتعويض  
 بالتضامن والتضامن والفصل فيه لا يحتل سوى حل واحد بسببه مما  
 يجوز منه أن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم فيه أو قبل الحكم  
 أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضمين  
 إليه في طلباته فإن لم يفعل أمرت المحكمة الطاعن باختصاصه عملاً بما  
 تنص به الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك  
 ثابتاً أن الطعون ضد الأول قد اختصم الطعون ضدهما الثاني  
 والثالث في استئنافه المرفوع في الميعاد فإن الحكم الابتدائي بالنسبة لهما  
 يعتبر مستأنفاً ضمناً ويكون موضوع الدعوى - الغير قابل للتجزئة على  
 ما سلف - مطروحا برمته على محكمة الاستئناف تقول فيه كلمتها بكامل  
 سلطتها ، واذ ألزم الحكم الطعون فيه هذا النظر يكون متفقاً وصحيح  
 القانون .

( نقض مننى ١٩٨٦/٣/١٦ - الطعن رقم ٢٤٢١ لسنة ٥٢ ق )

٩٢٠ - تكون مواعيد الطعن من تاريخ اعلان الحكم في الاحكام التي لا تعتبر حضورية والاحكام التي افترض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة وما اتخذ فيها من اجراءات - انقطاع تسلسل الجلسات - اثره .

لما كان النص في المادة ٢١٣ من قانون المرافعات على أن « يبدأ ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره مالم ينص القانون على غير ذلك - ويبدأ هذا الميعاد من تاريخ اعلان الحكم الى المحكوم عليه في الاحوال التي يكون فيها قد تخلف عن الحضور في جميع الجلسات المحددة بنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه - وكذلك اذا تخلف المحكوم عليه عن الحضور وعن تقديم مذكرة في جميع الجلسات التالية بتعجيل الدعوى بعد وقف السير فيها لأي سبب من الاسباب » • يدل على أن القانون جعل مواعيد الطعن في الاحكام من تاريخ النطق بها كأصل عام - الا انه استثنى من هذا الاصل الاحكام التي لا تعتبر حضورية والاحكام التي افترض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة وما اتخذ فيها من اجراءات فجعل مواعيد الطعن فيها من تاريخ اعلان الحكم - ومن ثم فاذا وقف السير في الدعوى لأي سبب من الاسباب فانقطع بذلك تسلسل الجلسات وثبت أن المحكوم عليه لم يخضر في أية جلسة تالية لهذا الانقطاع ولم يقدم مذكرة بدفاعه فان ميعاد الطعن لا يفتح بالنسبة له الا من تاريخ اعلانه بالحكم ولو كان قد حضر في الفترة السابقة على ذلك - واذا كان الثابت ان الطاعة لم تحضر أمام محكمة أول درجة - في جميع الجلسات التالية لتعجيل الدعوى من الانقطاع ولم تقدم مذكرة بدفاعها - وكان لا يعتد بحضورها في الفترة السابقة على ذلك - فان ميعاد استئناف الحكم الابتدائي لا يبدأ الا من تاريخ اعلانها في ١٩٨٤/٢/٧ - ولما كانت صحيفة الاستئناف قد قدمت في ١٩٨٤/٢/١٣ فإنه يكون مرفوعا في الميعاد • واذا خالف الحكم المطعون فيه ذلك وقضى بسقوط الحق في الاستئناف على أساس أن ميعاد الاستئناف يبدأ من تاريخ النطق بالحكم الابتدائي في ١٩٨٣/١١/١٣ باعتبار أن الطاعة



حضرت في الفترة السابقة على وقف السير في الدعوى فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(نقض مكنى ١٩٨٦/١٢/٨ - الطعن رقم ٢٥٦٤ لسنة ٥٥ ق )

١٧١ - ينفتح الطعن من تاريخ اعلان الحكم في الاحكام التي لا تعتبر حضورية والاحكام التي افترض فيها المشرع عدم علم المحكوم عليه بالخصومة وما اتخذ فيها من اجراءات - اثر القرار الصادر باحالة الدعوى الى محكمة اخرى وصدوره خلوا من تحديد جلسة للنظر النزاع .

ان مؤدى نص المادة ٢١٣ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان القانون وان جمل مواعيد الطعن في الاحكام من تاريخ النطق بها كأصل عام الا انه استثنى من هذا الاصل الاحكام التي لا تعتبر حضورية وفقا للمادة ٨٣ من قانون المرافعات والاحكام التي افترض فيها المشرع عدم علم المحكوم عليه بالخصومة وما اتخذ فيها من اجراءات فجعل الميعاد في هذه الحالات لا يبدأ الا من تاريخ اعلان الحكم ومن بين الحالات التي افترض المشرع فيها جهل المحكوم عليه بالخصومة وما اتخذ فيها من اجراءات تلك التي ينقطع فيها تسلسل الجلسات لاي سبب من الاسباب متى ثبت انه لم يحضر في أية جلسة تالية لهذا الانقطاع ولو كان قد حضر في الفترة السابقة على ذلك . واذ كان القرار الصادر من محكمة كفر الشيخ الابتدائية بتاريخ ١٩٧٦/٥/١٢ باحالة الدعوى الى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية قد خلا من تحديد جلسة لتظرها امامها وهو ما يترتب عليه انقطاع تسلسل الجلسات . وكان الثابت ان المطعون ضده لم يحضر في أية جلسة من الجلسات امام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية المحال اليها فلا يبدأ ميعاد الاستئناف بالنسبة له الا من تاريخ اعلانه بالحكم - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فانه يكون قد اصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير اساس .

( نقض مكنى ١٩٨٧/٢/٥ - الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥١ ق )

٩٧٢ - يتم تسليم اعلان الحكم للنيابة العامة لتوصيل الصورة بالطرق الدبلوماسية اذا كان للمعلن اليه موطن معلوم بالخارج ، او بتسليم الصورة اليها اذا كان موطنه غير معلوم - ينفتح ميعاد الطعن من تاريخ تسليم صورة الحكم للنيابة .

الاصل في اعلان اوراق المحضرين طبقا للمادتين ١٠ ، ٩/١٣ ، ١٠ من قانون المرافعات ان تسلم الاوراق المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه أو في موطنه ، ويجوز تسليمها في الموطن المختار في الاحوال التي بينها القانون ، فاذا كان للمعلن اليه موطن معلوم في الخارج يسلم الاعلان للنيابة العامة ، وعلى النيابة ارسال الصورة لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق الدبلوماسية ، اما اذا كان موطنه غير معلوم وجب ان تشتمل الورقة على آخر موطن معلوم له في مصر او في الخارج وتسلم صورتها للنيابة . لما كان ذلك وكان اعلان الحكم لا يعدو ان يكون ورقة من اوراق المحضرين ، تخضع لذات البواعث الخاصة باعلان هذه الاوراق وتسليمها وكان ما تقضى به المادة ٣/٢١٣ من قانون المرافعات من ان يكون اعلان الحكم لشخص المحكوم عليه أو في موطنه الاصلى دون الموطن المختار لا يعد استثناء من المادة ٩/١٣ ، ١٠ من قانون المرافعات ، فيلزم اتباع حكمها بتسليم اعلان الحكم للنيابة العامة لتوصيل الصورة بالطرق الدبلوماسية اذا كان للمعلن اليه موطن معلوم بالخارج ، او بتسليم الصورة اليها اذا كان موطنه غير معلوم وكان النص في المادة ٤/١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على انه ( ... ويكون اعلان غير المصرى الذى انتهت اقامته قانون عن طريق النيابة العامة ) انما هو مواجهة من المشرع لوضع حتمى يتمثل في استحالة ان يكون لغير المصرى موطناً أصلياً في البلاد بعد انتهاء اقامته بها . التزاما بحكم المادة ١٦ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٨ التى تفرض على الاجنبى مغادرة اراضى الجمهورية بعد انتهاء اقامته . ومن ثم اوجب اعلانه باعتباره مقيماً في الخارج عن طريق النيابة العامة ، فيتبع بشأن هذا الاعلان ما تقضى به المادة ٩/١٣ ، ١٠ من قانون المرافعات تبعا لما اذا كان

أنه بين موطن معنوم بالخارج أو لم يكن له موطن معلوم ، لا فرق في ذلك بين اعلان صحيفة الدعوى وبين اعلان الحكم وكان الاعفاء المقرر بالمادة ٣٧ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن دخول واقامة الاجانب من تطبيق احكامه قاصرا على اعضاء السلك الدبلوماسى والقنصلى المعتمدين في مصر متبي كانوا في خدمة الدولة التى يمثلونها ، إما غير المعتمدين فيتبع بشأنهم مبدأ المعاملة بالمثل ، وكان البين من الاوراق ان الطاعن كان يحمل جواز سفر دبلوماسى الا انه لم يقدم لحكمة الموضوع ما يدل على تمتعه بهذا الاعفاء ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد بمدوناته انه ثبت من شهادة مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية ان اقامة الطاعن في مصر قد انتهت منذ سنة ١٩٨٢ ، فان اعتداده باعلان الطاعن بالحكم الابتدائى بتسليم صورته للنيابة بتاريخ ٢٣/٤/١٩٨٥ باعتبار انه ليس له موطن معنوم في مصر ، يكون صحيحا ويبدأ به ميعاد الطعن بالاستئناف ، ما دامت الاوراق قد خلت مما يدل على ان الطاعن قد تحدى بأن له موطن في الخارج معلوم للمطعون ضده سوى ما أورده بدفاعه من انه يعمل مستشارا لامير دولة الكويت ، وهو ما لا يعد موطننا في حكم المادة ٤٠ من القانون المدنى يصح توجيه الاعلان اليه فيه وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، واحتسب ميعاد الاستئناف من تاريخ حصول ذلك الاعلان ، فانه لا يكون قد خالف القانون أو اخطأ في تطبيقه ، ويكون النعمى بهذين السببين على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٧/٣/٢٥ — الطعن رقم ٦٠٧ لسنة ٥٦ ق )

٩٧٣ — يكون اعلان الحكم الذى يبدأ به ميعاد الطعن لشخص المحكوم عليه أو في موطنه الاصلى — لا يعتد بالاعلان في الموطن المختار .

يتعين وفقا لنص الفقرة الاخيرة من المادة ٢١٣ من قانون المرافعات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ان يكون اعلان الحكم الذى يبدأ به ميعاد الطعن لشخص المحكوم عليه أو في موطنه الاصلى ، وانه لا يعتد بالاعلان في الموطن المختار ، ولما كان الثابت بعقد ايجار عين النزاع —



وحسبما ورد بالبند ١٦ منه - ما يفيد ان العنوان ٤ شارع محمد عبادة المتفرع من شارع مصر والسودان ، قد اتخذه المطعون ضده موطنا مختارا ، وكان البين من محتويات الحكم المطعون فيه انه اعتبر اعلان المطعون ضده بالحكم الابتدائي في غير هذا الوطن المختار باطلا ، لا ينفذ به ميعاد الطعن ورتب على ذلك بمجوده القضاء برفض دفع الطاعن بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد ، وحيث ان يتحقق مما اذا كان اعلان الحكم الابتدائي الموجه للمطعون ضده بالتمين المؤجرة يعتبر موجها اليه في موطنه الاصل ، وينفذ به ميعاد الطعن بالاستئناف ، أم لا ، فانه يكون فضلا عن مخالفته للقانون قد جاء مشوبا بالقصور ، مما يجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

( انقض منى ١٩٨٧/٤/١ - انطن رقم ٤٣٠ لسنة ٥٦ ق )

### خامسا - النزول عن الحق في الطعن

١٧٤ - ان نزول عن الحق في الطعن يتم وتتحقق آثاره بمجرد خضوعه بنين حاجة الى قبول الخصم الآخر - الحكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة وعدم نزول الطاعن الاول عن خصومة الطعن لا يؤثر فيها نزول الطاعن الثاني ووحده عنها .

وان كان عقد الصلح المبرم بين الطاعن الثاني والمطعون ضده الاول يعد بيانا كتابيا صريحا موقعا من طرفيه يقرر فيه الطاعن الثاني ترك الخصومة في الطعن على نحو يتحقق به احدى الطرق التي تنطبع المادة ١٤١ من قانون المرافعات في شأن ترك الخصومة ، وكان الثابت ان الطاعن الثاني قد قرر في ذلك العقد المؤرخ ١٩٨٥/٣/٩ بنزوله عن الطعن بعد أن كان ميعاد الطعن بانقضاء في الحكم المطعون فيه وانصادر في ١٨/٥/١٩٨١ قد انقضى وقت اقراره بهذا النزول ، واذا كان النزول عن الحق في الطعن يتم وتتحقق آثاره بمجرد حصوله بغير حاجة الى

قبول الخصم الآخر ، الا انه لما كان انطاعن الاول لم يكن طرفا في عقد الصلح آنف الذكر ، وكان الحكم المطعون فيه صادرا في موضوع قوامه اخلاء الطاعنين من عين النزاع لتأجير الطاعن الاول اياها للطاعن الثاني من الباطن ، ومن ثم يكون موضوعه غير قابل للتجزئة لانه بهذه المثابة لا يحتل الفصل فيه الا حلا واحدا بعينه بما لازمه أن يكون الحكم واحدا بالنسبة للطاعنين ، فانه ازاء عدم نزول الطاعن الاول عن خصومة الطعن فلا يؤثر فيها نزول الطاعن الثاني وحده عنها ، ومن ثم فان طلب اثبات ترك الخصومة يكون غير مقبول .

( نقض مدنى ١٦٨٥/١٢/٣٠ - الطعن رقم ١٣٤٥ لسنة ٥١ ق .

## **مقصد**

اولاً - اركان العقد .

ثانياً - آثار العقد .

ثالثاً - انحلال العقد .



## أولا - أركان العقد

٩٧٥ - ينعقد العقد في المزايدات بإيجاب من المزايد وقبول من صاحب المزااد ثم برسو المزااد - تعتبر الاحكام الخاصة بشروط المزااد هي قانون المتعاقدين وائتى يجب الرجوع اليها .

لما كان النص في المادة ٩٩ من القانون المدنى على أن « لا يتم العقد في المزايدات الا برسو المزااد . . . » مفاده ان العقد في المزايدات ينعقد كأصل عام بإيجاب من المزايد هو العطاء الذى يتقدم به وقبول من الجهة صاحبة المزااد ثم برسو المزااد ، الا أنه اذا تضمنت شروط المزااد أحكاما خاصة في هذا الشأن فان هذه الاحكام هي التى يجب أن ترجع اليها باعتبارها قانون المتعاقدين . واذا كانت شروط المزااد التى جرى على أساسها التعاقد موضع تشعوى تقضى في البند ٣ أن يسدد المزايد خمسة آلاف جنيه بصفة تأمين قبل جلسة المزااد وفي البند ٤ أن يسدد من يرسو عليه المزااد باقى مقدم الثمن بواقع ٤٠٪ من قيمة الارض ويحسب مبلغ التأمين ضمن اجمالي الثمن وذلك خلال ٧٢ ساعة من جلسة المزااد والا اعتبر منسحبا وأصبح التأمين من حق الشركة وفي البند ١٥ على حق لجنة المزااد في قبول أو رفض نتيجة المزايدة دون ابداء الاسباب ، وكان مفاد هذه الشروط أن - انعقاد العقد يكون بإيجاب من المزايد هو عطاؤه الذى يتقدم به طبقا للأصل العام بينما يتم القبول باستعمال لجنة المزااد حق الخيار المخول لها في البند ١٥ والموافقة على نتيجة المزايدة ، أما ما ورد في البند ٤ من الترام الراسى عليه المزااد بسداد باقى الثمن المحدد فيه خاذاً أجل معين فان ذلك هو أجند الالتزام المترتبة على قيام العقد في ذمة من رسا عليه المزااد - لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده رسا عليه مزااد بيع القطعتين رقمى ٣ ، ٤ بلوك رقم ٢٨ ، وكانت الطاعنة لا تجادل في استعمال لجنة المزااد خيار الموافقة على هذا العطاء فان العقد بين الطرفين يكون قد انعقد بتمام الايجاب والقبول فيه . واذا التزم الحكم

المطعون فيه عدا انتظر فانه يكون قد أدّ أب صحيح القانون .  
( نقض مدنى ١٦/٢/١٩٨٦ - الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٥٤ ق )

٩٧٦ - إذا وقع العقد على شيء معين بالذات وجب أن تكون ذاتية الشيء معروفة لطرفيه سواء بوصفه في العقد وصفا مانعا من الجهالة الفاحشة أو بإمكان استخلاص العناصر الناقصة لتعيين المبيع من النية المشتركة للمتعاقدين وقت إبرام العقد ومن الكيفية التي تم بها تنفيذهما له .

أن النص في المادة ١٣٣/١ من القانون المدنى على أنه إذا لم يكن محل الالتزام معينا بذاته وجب أن يكون معينا بنوعه ومقداره والا كان العقد باطلا وفي المادة ١٩٤/١ منه على أنه « يجب أن يكون المشتري عالما بالمبيع علما كافيا ، ويعتبر العلم كافيا إذا اشتمل العقد على بيان المبيع وأوصافه الأساسية بيانا يمكن من تعرفه » يدل على أنه إذا كان محل الالتزام نقل حتى يبنى على شيء وجب أن يكون هذا الشيء معينا أو قابلا للتحمين ، فإذا وقع العقد على شيء معين بالذات وجب أن تكون ذاتية الشيء معروفة لطرفيه سواء بوصفه في العقد وصفا مانعا من الجهالة الفاحشة أو بإمكان استخلاص العناصر الناقصة لتعيين المبيع من النية المشتركة للمتعاقدين وقت إبرام العقد ، ومن الكيفية التي تم بها تنفيذهما له ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الأقرار المؤرخ ٦/٨/١٩٧٢ الصادر من المطعون ضدد الثانى بإستلامه مبلغ ثلاثمائة جنيه من أطاعن قدس تضمن أن هذا المبلغ يمثل « ثمن الربيع فدان أى » ستة قراريط المبيعة له منى وذلك لحين كتابة انعقد الابتدائى موقعا عليه ، دون أن يبين فيه موقع تلك الإطيان وحدودها ، إلا أن تقرير خبير الدعوى أثبت هذا البيان في تقريره من واقع معاينته لها على الطبيعة بإرشاد شيخ الناحية ودلائل المساحة ، وأنها وفقا لأقوالهم أمثمة وأقوال أصحاب الزراعات المجاورة لها كانت في وضع يد المطعون ضده للثانى (البائع) إلى أن وضع (المشتري) اليد عليها منذ تاريخ ذلك الأقرار ، مما مفاده أنهما كانا وقت التعاقد على علم تام بموقعها وحدودها طبقا للبيان الوارد في تقرير الخبير ،

وتأثرت ارادتهما على تعيين المحل على هذا النحو ، واذ لم يدع المطعون ضده الثانى أمام محكمة الموضوع أن نيتهما المشتركة قد انصرفت الى أضرار أخرى سواها وإنما اقتضت منازعته على أن الاقرار المذكور ان هو الا مجرد وعد بالبيع وكان العقد قد نفذ بقيام البائع بتسليم الأضرار الى المشتري بما ينفى الجهالة عن تحديدها ، فان الحكم المطعون فيه اذ أقام قضاءه برفض الدعوى بصحة ونفاذ ذلك الاقرار باعتباره بيعا على قوله « لما كان ذلك وكان الايصال سالف الذكر ( الاقرار المؤرخ ١٩٧٢/٨/٦ ) قد خلا من بيان ومن ثم يعتبر باطلا للمادة ١٣٣ من القانون المدنى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الثانى من سببى الطعن .

( نقض مدنى ١٩٨٦/٥/٢٠ - انطن رقم ١٤٤٠ لسنة ٥٢ ق )

٩٧٧ - أركان العقد - الإيجاب - القبول - الاعلان الموجه للجمهور او للأفراد لا يعدو أن يكون دعوة للتعاقد - حق العدول لكل متفاوض - العدول الذى يترتب مسؤولية من عدل - شرطه .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان الإيجاب هو العرض الذى يعبر به الشخص الصادر منه على وجه جازم عن ارادته فى إبرام عقد معين بحيث اذا اقترن به قبول مطابق له بقصد احداث أثر قانونى انعقد العقد وكان الاعلان الموجه للجمهور أو للأفراد لا يعدو أن يكون دعوة للتفاوض ، والمفاوضات مجرد عمل مبدئى لا يترتب عليها بذاتها ثمة أثر قانونى ، فكل متفاوض حر فى قطع المفاوضة فى الوقت الذى يريده دون ان يتعرض لاية مسؤولية أو يطالب ببيان المبرر لعدوله ولا يترتب هذا العدول مسؤولية على من عدل الا اذا اقترن به خطأ تتحقق معه المسؤولية التقصيرية وكان لقاضى الموضوع السلطة المطلقة فى فهم واقع الدعوى وتقدير أدلتها مادام يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكفى لحمله واذ استخلص الحكم المطعون فيه من وقائع الدعوى وأدلتها انه لم يصدر من المطعون



ضده - الا مجرد دعوة للتعاقد تقدم الطاعن بصفته على اثرها بطلبه واعتبر الحكم ذلك ايجابا منه لم يصادفه - بعد - قبول من المطعون ضده ورتب على ذلك عدم انعقاد العقد فانه يكون قد صادف صحيح القانون ويكون النعى بهذا السبب في كافة اوجبه في غير محله .

( نقض مدنى ١٦/١١/١٩٨٦ - الطعن رقم ٢٢٧٢ لسنة ٥٢ ق ١ )

٩٧٨ - لا يعتبر ايجابا طرح مناقصات التوريد وغير ذلك من البيانات الموجهة للجمهور او الافراد كالنشرات والاعلانات وانما مجرد دعوة الى التفاوض - التقدم في مناقصة بعبء الشروط المبينة فيه يعتبر ايجابا - يتم التعاقد بقبول الجهة صاحبة المناقصة هذا الايجاب - يعتبر العقد قانون العاقدين - مقتضاه .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان طرح مناقصات التوريد وغير ذلك من البيانات الموجهة للجمهور او الافراد كالنشرات والاعلانات لا تعتبر ايجابا وانما مجرد دعوة الى التفاوض والاستجابة لهذه الدعوة هي التي تعتبر ايجابا فالتقدم في مناقصة بعبء بالشروط المبينة فيه يعتبر ايجابا ويتم التعاقد بقبول الجهة صاحبة المناقصة هذا الايجاب ، لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ان الطاعن تقدم في المناقصة التي طرحتها الشركة المطعون ضدها بعبء بالشروط المبينة في كتابه المؤرخ ٢٣/٢/١٩٧٥ فقبلت الشركة برقيا هذا الايجاب بغير تحفظ فان العقد يكون قد تم بينهما على اساس الايجاب المذكور ولا يغير من ذلك ما تطلبه الطاعن بكتابه آنف الذكر من ضرورة ان تتم الموافقة على شروطه كتابة بأمر التوريد اذ ان الكتابة هنا - على نحو ما كشف عنه الطاعن بأقواله أمام الخبير المنتدب في الدعوى - ليست مظهر للتعبير عن الارادة بل طريقا لاثبات وجودها ولما كان العقد قانون انعائدين لا يسوغ لاحدهما نقضه او الانفراد بتعديل شروطه فان قيام الشركة المطعون ضدها بتضمين أمر التوريد شروطا مغايرة لما تلتقت عليه ارادة المتعاقدين - من حيث طريقة أخذ العينة وكيفية السداد - يعد تعديلا للعقد بارادتها المنفردة

وهو أمر لا تملكه ولا يحق لها إجبار الطاعن على قبوله وبالتالي فسان  
امتناعه عن تنفيذه لا يشكل خطأ يستوجب مسئوليته واذ خالف الحكم  
المطعون فيه هذا النظر وانتهى الى اعتبار الطاعن مخلا بشروط العقد  
لعدم قيامه بالتوريد ورتب على ذلك قضائه بالزامه بفرق السعر عن  
الكمية التي لم تورد فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما  
يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

( نقض مدنى ١٩٨٦/١٢/٢٢ - الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٥٥ ق )

### ثانيا - آثار العقد

٩٧٩ - مجال اعمال الدفع بعدم التنفيذ - م ١٦١ مدنى .

إن مجال اعمال الدفع بعدم التنفيذ وفقا لما تنص عليه المادة ١٦١  
من القانون المدنى ، مقصور على ما تقابل من التزامات طرفى التعاقد ،  
ومناطق ذلك ما اتجهت اليه ارادتهما ، وهو ما لمحكمة الموضوع حق  
استظهاره ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم الابتدائى الذى أيده  
الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءً بصحة ونفاذ عقد القسمة موضوع  
النزاع ، على ما خلص اليه من أن هذه القسمة قد تمت بالفعل منذ  
سنة ١٩٥٧ ووضع كل متقاسم يده على ما اختص به وأفرغا اتفاقهما  
فى العقد المذكور ، وأن قصد المطعون عليهم من الدعوى هو شهر عقد  
القسمة للاحتجاج به قبل الغير واذ تقدموا بطلب لشهر العقد وتخلف  
الطاعنون عن تقديم مستنداتهم لإتمام اجراء الشهر فيكون للمطعون عليهم  
أن يحكم لهم بصحة ونفاذ عقدهم ليقوم الحكم مقام التنفيذ العينى  
تطبيقا للمادة ٢١٠ من القانون المدنى وأن ما تضمنه العقد من التزامات  
أخرى يخرج عن نطاق هذه الدعوى ، مما مفاده أن محكمة الموضوع  
فى حدود سلطتها فى فهم الواقع فى الدعوى لم تجسد تقابلا بين تلك  
الالتزامات والتزام الطاعنين باجراءات الشهر ، وقد أقام الحكم المطعون  
فيه قضاءه على ما يكفى لحمله ، والنسعى لا يعدو أن يكون فى حقيقته جدلا

مرصوعيا في فهم محكمة الموضع للواقع في الدعوى واستظهار نية المتعاقدين ، وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض ومن ثم يكون النعى على غير أساس .

( نقض مدني ١١/١١٨٥ - الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥١ ق )

٩٨٠ - موجبات اعمال وشرائط تطبيق قاعدة تفكك التصرف المبرم بعرض بين صاحب الموضع الظاهر والغير حسن النية في مواجهة صاحب الحق - علة ذلك .

وان كان الاصل أن العقود لا تنفذ الا في حق عاقيديها ، وان صاحب الحق لا يلتزم بما يصدر عن غيره من تصرفات بشأنها ، الا أنه باستقراء نصوص القانون المدني ، يبين أن المشرع قد اعتد في عدة تطبيقات هامة بالوضع الظاهر لاعتبارات توجبها العدالة ، وحماية حركة التعامل في المجتمع ، وتنضبط جميعا مع وحدة علتها وأتساق الحكم-المشترك فيها ، بما يحول وصفها بالاستثناء ، وتصبح قاعدة واجبة الاعمال متى ثوافرت موجبات اعمالها واستوفت شرائط تطبيقها ، ومؤداه انه اذا كان صاحب الحق قد أسهم بخطئه - سلبا أو ايجابا - في ظهور المتصرف على الحق بمظهر صاحبه ، مما يدفع الغير حسن النية الى التعاقد معه - للشواهد المحيطة بهذا المركز والتي من شأنها ان تولد الاعتقاد الشائع بمطابقة هذا المظهر للحقيقة ، مقتضاه نفاذ التصرف المبرم بموضع بين صاحب الموضع الظاهر والغير حسن النية في مواجهة صاحب الحق .

( نقض مدني ١٦/٢/١١٨٦ - طعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٤ ق )

٩٨١ - الاصل أن العقود لا تنفذ الا في حق عاقيديها - استثناء - اعتد المشرع في عدة تطبيقات بالوضع الظاهر - علة ذلك - موجبات اعمالها ومؤداها - مقتضى تطبيقها .

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - انه وان كان الاصل أن العقود لا تنفذ الا في حق عاقيديها ، وان صاحب الحق لا يلتزم بما يصدر عن غيره



من تصرفات بشأنها ، الا أنه باستقراء نصوص القانون المدني . يبين ان المشرع قد اعتد في عدة تطبيقات هامة بالوضع الظاهر لاعتبارات توجبها العدالة ، وحماية حركة التعامل في المجتمع وتنضبط جميعا مع وحدة علتها وانما في الحكم المشترك فيها ، بما يحول وصفا بالاستثناء ، وتصبح قاعدة واجبة الاعمال متى توافرت موجبات اعمالها واستوفت شرائط تطبيقها ، ومؤداها انه اذا كان صاحب الحق قد أسهم بخطئه - سلبا وايجابا - في ظهور المتصرف على الحق بمظهر صاحبه ، مما يدفع الغير حسن النية الى التعاقد معه الشواهد المحيطة بهذا المركز والتي من شأنها أن تولد الاعتقاد الشائع بمطابقة هذا المظهر للحقيقة ، مما مقتضاه نفاذ التصرف المبرم بعموض بين صاحب الوضع الظاهر والغير حسن النية في مراجعة صاحب الحق ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على سند من قوله « ان الثابت من الاوراق ان المطعون ضده الاول استأجر شقة النزاع بموجب عقد ايجار ثابت التاريخ صادر له من المطعون ضده الثاني بصفته وكيلا عن زوجته المطعون ضدها الثالثة - المأئدة وآية هذه الوكالة الظاهرة ما جاء باقوال المطعون ضده الثاني بتحقيقات جهاز المدعى العام الاشتراكي من أنه وكيل رسمي عن زوجته المطعون ضدها الثالثة - وأنه هو الذي يقوم بأعمال المبنى في العقار الكائن به شقة النزاع وأنه هو الذي يتعاقد مع المستأجرين وأنه لامرأه في إن قيامه بأعمال البناء وتأجير ل وحدات المبنى يعتبر مظهرا خارجيا منسوبا الى المطعون ضدها الثالثة يومهم الغير ويجعله معذورا في الاعتقاد بأن ثمة وكالة قائمة بينهما ، ومن ثم يكون من حق المطعون ضده الاول - وهو حسن النية - أن يتمسك بانصراف أثر العقد الى المطعون ضدها الثالثة - المأئدة - على أساس الوكالة الظاهرة ، وبذلك يضحى العقد الصادر منها للمستأنف ( الطاعن ) في تاريخ لاحق لعقد المستأنف عليه الاول ( المطعون ضده الاول ) باطلا اعمالا للمادة ٢٤ القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ وتسرى أحكامه على العقود السابقة لتعلقها بالنظام العام فان الحكم يكون قد التزم صحيح القانون ، وانتهى صحيحا الى ان المطعون ضده الثاني قد اجر ذات الشقة الى المطعون ضده

الاول على نحو ما هو ثابت من تحقيقات المحضر رقم ٧٩٨٤ سنة ١٩٧٩  
ادارى روض الفرج ، وبذلك يكون الحكم قد أقام قضاءه على أسباب  
سائغة ومقبولة لها أصلها الثابت فى الاوراق وتكفى لحمله ولا عليه بعد  
ذلك ان التفت عن دفاع الطاعن فى شأن صورية عقد المطعون ضده  
الاول أو ما اثاره بشأن اختلاف شقته عن شقة النزاع وحسبه انه اظهر  
الحقيقة التى اقتنع بها ودلل عليها بأسباب مؤدية الى النتيجة التى انتهى  
اليها ، اذ فى قيام الحقيقة التى اقتنع بها الرد الضمنى المسقط لما عداها .  
( نقض مدنى ١٩٨٦/٥/٧ - "نظمن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٥٥ ق .

### ثانياً - انحلال العقد .

٩٨٢ - يكون التفاسخ بايجاب وقبول صريحين أو ضمنيين - اذا قالت  
محكمة الموضوع بالتفاسخ الضمنى فيتعين عليها ان تورد من الوقائع والظروف  
ما اعتبرته كاشفا له .

وان كان التفاسخ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - كما  
يكون بايجاب وقبول صريحين يكون أيضاً بايجاب وقبول ضمنيين ، الا  
انه يجب على محكمة الموضوع اذا هى قائمت بالتفاسخ الضمنى أن تبين  
كيف تلاقت ارادتا طرفى التعاقد على حد العقد وان تورد من الوقائع  
والظروف ما اعتبرته كاشفا عن هاتين الارادتين ، بحيث لا تدع ظروف  
الحال شكاً فى دلالاته على قصد التنازل حسبما تقضى به المادة ٩٠ من  
القانون المدنى ، وذلك بأسباب سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته  
عليها المحكمة . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه انه  
استخلص عدول الطرفين عن اتفاق زيادة ثمن الشقة المؤرخ  
١٩٧٧/٧/١٧ من مجرد انهما لم يوثقاه ، واستمرا بعده فى مباشرة النزاع  
وكان ذلك قول لا يؤخذ منه بذاته تراضى الطرفين على فسخ الاتفاق  
المذكور لانتفاء التلازم بين هذا التدليل وبين الكشف عن أن ارادة  
الطرفين قد اتجهت على نحو قاطع . الى الرجوع عن الاتفاق ، فان الحكم

المطعون فيه — اذ أقام قضاءه بصحة العقد محل النزاع على أساس عدول الطرفين عن اتفاق زيادة الثمن المشار اليه ورتب على ذلك أن كامل الثمن « الشقة » المتنازع عليها قد سدد ، يكون قد عاره قصور في التسبب أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

( نقض مدني ١٩٨٥/١٢/١٩ — الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٥٢ ق )

٩٨٣ — لا يفسخ الالتزام العقدي إلا إذا أصبح الوفاء به مستحيلاً بسبب اجنبى لا يد لنهدين فيه — مؤدى انفساخه — علة ذلك — هيئات التعويض — المقصود بالاستحالة وطبيعتها — الآثار المترتبة على الاستحالة المطارة .

أن مفاد نص المواد ١٥٩ ، ٢١٥ ، ٣٣٣ من القانون المدني — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الالتزام العقدي لا يفسخ إلا إذا أصبح الوفاء به مستحيلاً بسبب اجنبى لا يد لنهدين فيه ، اذ يقع الفسخ القانونى عند انقضاء الالتزام على اثر استحالة تنفيذه ، فانقضاء هذا الالتزام يستتبع انقضاء الالتزام المقابل له لتخلف سببه باعتباره عفاً ملزماً للجانبين وهذه العلة يفسخ العقد من تلقاء نفسه أو بحكم القانون متى وضحت استحالة التنفيذ وضوحاً كافياً ويقضى بالتعويض تبعاً لما إذا كانت هذه الاستحالة راجعة إلى خطأ المدين أو تقصيره أو إلى سبب اجنبى لا يد له فيه ، والمقصود بالاستحالة التي ينقض بها الالتزام في هذا الصدد هو الاستحالة المطلقة بسبب قوة قاهرة أو حادث جبرى طارئ لا قبل للمدين بوقفه أو توقعه وان يكون ذلك بسبب اجنبى عنه لا يد له فيه ، ويتعين أن تكون الاستحالة دائمة فإذا كانت طرئية يترتب عليها تأجيل تنفيذ ما لم يكن قد تم تنفيذه من التزامات الطرفين بصفة مؤقتة دون أن يتمخض عن استحالة دائمة تؤدي إلى انقضاء هذا الالتزام فتستأنف الالتزامات المؤجلة سيرها ومن ثم فلا يكون لذلك الطارئ من أثر على قيام العقد في فترة حصوله ويبقى العقد شريعة المتعاقدين ، ومن المقرر



كذلك — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ان تقدير ما اذا كانت الواقعة المدعى بها تعتبر قوة قاهرة أو لا تعتبر كذلك يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية مادامت استحالة التنفيذ لا تقوم على أسباب قانونية متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفى لحمله ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى عدم توافر الاستحالة المطلقة التي تترتب عليها انقضاء الالتزام على سند من قوله « بأن الثابت للمحكمة من تقرير خبير الدعوى رقم ٦٠٠٦ سنة ٧٦ مستعجل القاهرة التي اقامها المستأنف « الطاعن » لاثبات حالة العقار أن المعاينة كشفت عن وجود عيوب في أعمال الخرسانة وسقف بغض الحجرات نتيجة إهمال المقاول وعدم اتباعه الطرق الفنية في البناء وانها تحتاج لاصلاحات مدة شهرين بتكاليف قدرها ٨٠٠ جنيهه وتستخلص المحكمة من ذلك ان التزامات المستأنف « الطاعن » في اقامة شقة انتزاع وبالتالي تنفيذ عقد الايجار المبرم مع المبتدئين ضده « المطعون ضده » لا يمكن منتهجها اذا ما قام بإجراء تلك الإصلاحات في الموعد المشار إليه لأن المقصود باستحالة التنفيذ في مفهوم المادة ١٥٩ من القانون المدني هو الاستحالة المطلقة نتيجة قوة قاهرة أو حادث جبري لا يمكن دفعه وهو ما اقيمت الدعوى شروطه ، ولا يقبل منه من آثاره من عدم وجود المال الإلزام لديه للتحلل من الزامه — لأنه بافتراض صحته — فهو أمر لا يدخل في عداد القوة القاهرة أو انحادث الجبري الذي يستحيل معه تنفيذ الالتزام ١٠٠٠ » وكان هذا الذي استخلصه الحكم المطعون فيه سائغا وله مأخذه من تقرير الخبير المنتدب في دعوى اثبات الحالة ويؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها ويدخل في نطاق سلطة محكمة الموضوع في تقدير عدم قيام المانع الذي يستحيل معه تنفيذ الالتزام ، اذ في مكنة الطاعن القيام بالاصلاحات التي اشار اليها الخبير في تقريره وتنفيذ التزامه وبالتالي لا يعتبر خطأ المقاول المشار اليه من قبيل الاستحالة المطلقة التي يترتب عليها انقضاء الالتزام ، كما ان الحكم اذ خلص في مدوناته الى ان عدم وجود المال — بفرض صحته — لا يدخل في عداد القوة القاهرة أو الحادث الجبري فانه يكون قد واجه دفاع الطاعن في هذا الصدد وعنى بالرد عليه بأسباب

سائغة تكفى لحمله لها أصلها الثابت بالاوراق تكفى لحمله ، ومن ثم يكون النعى على غير أساس •

( نقض منى ١٩٨٦/٢/٢٦ — انطن رقم ١١٤ لسنة ٥٠ ق )

٩٨٤ — خلو عقد البيع من الشرط الفاسخ — اثره — للمشتريين توقي الفسخ بالوفاء بالتزاماتهم انى ما قبل صدور الحكم النهائي فى الدعوى — مخالفة ذلك — خطأ فى تطبيق القانون •

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه اذا كان عقد البيع سند الدعوى لا يحوى شرطاً صريحاً فاسخاً للمدعين توقي الفسخ بالوفاء بالتزامه الى ما قبل صدور الحكم النهائي فى الدعوى لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه أيد قضاء الحكم الابتدائى بفسخ عقد البيع محل النزاع وزفخص دعوى الطاعنة بصحة ونفاذه رغم خلوه من وجود شرط فاسخ صريح على سند من أنها تقاعست عن الوفاء بباقي الثمن ولم تسؤدد بطريق العرض والايذاء حتى تاريخ اذارها بالفسخ وحتى قيامها برفع دعوى صحة التعاقد حال أن الطاعنة أئذرت المطعون عليهما الاول والثانى يعرض هذا المبلغ وايداعه بتاريخ ١٩٨١/٥/١١ ، ١٩٨١/٥/١٢ أى أثناء نظر الدعويين أمام محكمة أول درجة وقبل صدور الحكم فى الاستئناف فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن •

( نقض منى ١٩٨٧/٦/١٧ — انطن رقم ٣٧٧ لسنة ٥٤ ق )

٩٨٥ — الاثر المترتب على بطلان العقد — يمجو البطلان كل اثر للعقد سواء كان هذا الاثر نتيجة اتفاق صريح او ضمنى بين عاقيه •

لما كان الاثر المترتب على بطلان العقد هو أن يباد المتعاقدان الى الحالة التى كانوا عليها قبل التعاقد الا أن يكون ذلك مستحيلاً وهو ما لازمه

أن يمحو البطلان كل أثر لتعقد سواء كان هذا الاثر نتيجة اتفاق صريح أو ضمنى بين عاقديه وإذا خلص الحكم المطعون فيه الى بطلان العقد وعودة طرفيه الى ما كانا عليه قبل التعاقد بتسليم المعين وما عليها من مبان للمطعون ضده مقابل استحقاق الطاعن لما أودع على ذمته من تعويض فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٧/٦/٢٨ — الطعن رقم ١٤٨٢ لسنة ٥٠ ق ١ )



## عقد إداري

٩٨٦ - منسأ اعأبار العقود اللى أبرمها الإدارة مع الافراد عقودا

ادارية .

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان العقود اللى أبرمها الإدارة مع الافراد لا تعتبر عقودا ادارية الا اذا تعلقت بتسيير مرفق عام وأظهرت الإدارة نيتها فى الاخذ فى شأنها بأسلوب القانون العام بأن تضمن عقدها شروطا استثنائية وغير مألوفة تنأى بها عن أسلوب القانون الخاص أو تحيل فيها الإدارة على اللوائح الخاصة بها وكان الثابت من عقد الايجار المؤرخ ١٢/١٠/١٩٧٥ الصادر من هيئة الاوقاف الى الطاعن انه تضمن تأجيرها اليه ارضا زراعية من املاكها الخاصة ولم يتضمن أى شرط استثنائى يخالف المألوف فى القانون الخاص فان هذا العقد يعتبر عقدا مدنى يحكمه القانون الخاص ومن ثم فان دعوى استرداد الحيازة المرفوعة من المطعون ضدها الاوّل بشأن تعرض الطاعن المستند الى العقد سالف الذكر تكون مما تختص به المحاكم العادية واذ قضى الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه ويرفض الدفع المبدى من الطاعن بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر المدعى لا يكرن قد خالف قواعد الاختصاص اللائى ويكون التمسح عليه على غير أساس .

نقض معنى ١١٨٧/٣/٢٦ - الطعن رقم ١٨ لسنة ٥٤ ق )

٩٨٧ - تعتبر العقود اللى أبرمها الإدارة بوصفها سلطة عامة مع الافراد عقودا ادارية اذا تعلقت بتسيير مرفق عام أو بتنظيمه وأظهرت الإدارة نيتها فى الاخذ فى شأنها بأسلوب القانون العام واحكامه يتضمن العقد شروطا استثنائية وغير مألوفة تنأى به عن أسلوب القانون الخاص .

المقرر بنص المادة ١١/١٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس ائدولة أنه تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المنازعات الخاصة بعقود الاشغال العامة أو بلأى عقد إدارى آخر ، والمقرر فى قضاء هذه المحكمة أن اعطاء العقود اللى أبرمها جهة الإدارة

وصفها القانونى الصحيح باعتبارها عقودا ادارية او مدنية يتم على هذى ما يجرى تحصيله منها وما يكون مطابقا للحكمة من ابرامها ، وتعتبر انعقود التى تبرمها الادارة بوصفها سلطة عامة مع الافراد عقودا ادارية اذا تعلقت بتسيير مرفق عام او بتنظيمه وأظهرت الادارة نيتها فى الاخذ فى شأنها بأسلوب القانون العام وأحكامه يتضمن العقد شروطا استثنائية وغير مألوفة تنأى بها عن أسلوب القسانون الخاص ، لما كان ذلك وكان الثابت بالاوراق أن العقد أساس المدعى أبرم بين الوحدة المحلية لمركز دكرنس - وهى من أشخاص القانون العام - وبين المطعون ضده تعهد فيه الأخير بمقتضاه ببناء فصول دراسية بمدرسة كفر أبو ذكرى الابتدائية مما يتعاق بتسيير مرفق عام هو مرفق التعليم وقد تم التعاقد عن طريق مناقصة رست فيها على المطعون ضده وتضمنت نصوص العقد شروطا استثنائية وغير مألوفة فى القانون الخاص تعلقت بحق الادارة فى سحب العملية كلها أو بعضها منه اذا تأخر فى البدء فى تنفيذها وأحالت تلك النصوص على لائحة المناقصات والمزايدات واعتبارها مكهنة لها مما يظهر نية الادارة فى الاخذ بوسائل القانون العام فان الوصف القانونى الصحيح لهذا انعقد هو أنه عقد ادارى يدخل فى نطاق اختصاص القضاء الادارى بشأن ما يترتب عليه من منازعات ومن ثم ينمقد الاختصاص الولاى بالفصل فى اندزاع للقضاء الادارى ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون مجانباً صحيح القانون متعينا نقضه دون حاجة لبحث باقى الأسباب .

( نقض مدنى ١٠/٥/١٩٨٧ - الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٤ ق )

## علامات تجارية

٩٨٨ - مناط الحق في رفع طالب التسجيل دعواه أمام القضاء ضد صاحب التسجيل - متى لا يجوز رفع الدعوى .

أن القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية نص في المادة التاسعة منه على أنه « يجوز لإدارة تسجيل العلامات التجارية أن تفرض من انقيود والتعديلات ما ترى لزومه لتحديد العلامة وتوضيحها على وجه أدق تفاديا من التباسها بعلامة أخرى سبق تسجيلها » وعلى الإدارة في حالة الرفض أو القبول المعلق على شرط أن تخطر الطائبة كتابة بأسباب قرارها مع بيان الوقائع المتعلقة بذلك . وإذا لم يتم انطالبا بتنفيذ ما فرضته الإدارة من الاشتراطات خلال ستة أشهر اعتبر متنازلا عن طلبه » . ونص في المادة العاشرة منه المعدلة بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٣ - على أنه يجوز للطالب أن يتظلم من قرار إدارة التسجيل في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره به ويرفع التظلم إلى لجنة تشكل لهذا الغرض بقرار من وزير التجارة والصناعة وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء يكون أحدهم من موظفي الدولة الفنيين وقرارات اللجنة نهائية إلا في الحالات المنصوص عليها في المادة ١١ من هذا القانون التي جرى نصها على أنه إذا أيدت اللجنة قرار إدارة التسجيل الصادر برفض العلامة لمشابتها علامة أخرى سبق تسجيلها عن منتجات واحدة أو فئة واحدة منها فلا يجوز للطالب تسجيل علامته إلا بناء على حكم قضائي يصدر ضد صاحب التسجيل وكان مفاد هذه النصوص مجتمعة أن المشرع جعل مناط الحق في رفع طالب التسجيل دعواه أمام القضاء ضد صاحب التسجيل أن يتظلم من قرار إدارة التسجيل في حالة الرفض في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره كتابة بأسبابه والوقائع المتعلقة بذلك إلى لجنة تشكل لهذا الغرض بقرار من وزير التجارة والصناعة وأن تؤيد اللجنة قرار إدارة التسجيل الصادر برفض العلامة لمشابتها لعلامة أخرى سبق



تسجيلها عن منتجات واحدة أو فئة واحدة منها ، وأنه في حالة التظلم من قرار إدارة التسجيل بالقبول المعلق على شرط تكرن قرارات اللجنة المشار إليها نهائية فلا يجوز رفع دعوى بطلب تسجيلها ، والقول بغير ذلك يجعل هذه النصوص لنوا يجب تنزيه الشارع عنه ، لما كان ذلك وكان الثابت من مستندات المطعون ضدهما الأولى المودعة ملف الطعن أن مراقبة العلامات التجارية أصدرت في ٢٨/٢/١٩٨٣ قرارا مسببا برفض طلب الطاعن في ٢٩/٥/١٩٧٩ برقم ٥٥٨٨٨ تسجيل علامة تجارية عن « بودرة تلك » لتعارض العلامة المذكورة مع العلامتين المسجلتين برقمي ٤٥٣٤٩ ، ٥٥٨٥١ ، وأن إدارة العلامات التجارية أفادت بخطابها المؤرخ ١٩٨٣/٤/٣ بأن الطاعن تظلم من هذا القرار بكتاب ورد إليها في ١٩٨٣/٣/٣٠ وطالبته بمراجعة الإجراءات المنصوص عليها في قانون العلامات التجارية ولائحته التنفيذية بتقديم التظلم على الاستمارة الممعدة لذلك مع دفع الرسوم المقررة ، وكان الطاعن قد أقام دعواه رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ تجرى على شمال القاهرة قبل إخطاره برفض طلبه مخالفا الطريق الذي رسمه القانون ، فان قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول دعواه يكون على أساس صحيح من القانون ويكون النعم عليه بسبب الطعن في غير محله ولا يتعارض ذلك مع حجية الحكم الجنائي ببراءة الطاعن من تهمة التقليد إذ أن هذا الحكم لا يعنى عن صدور حكم ضد صاحب التسجيل بعد رفض الطلب .

(نقض معنى ١٩٨٦/١٢/٢٢ - انظر رقم ٢٢٧٤ لسنة ٥٥ ق)

٩٨٩ - المنافسة التجارية غير المشروعة تعتبر فعلا ضارا يستوجب مسئولية فاعله عن تعويض الضرر المترتب عليه - م ١٦٣ مدني - المنافسة غير المشروعة - مناط حجية الحكم الجنائي في الدعوى المدنية - لا يلزم في التقليد أن يكون هناك ثمة تطابق بين العلامتين - ما يكفي لتوافره .

لما كانت المنافسة التجارية غير المشروعة تعتبر فعلا ضارا يستوجب مسئولية فاعله عن تعويض الضرر المترتب عليه عملا بالمادة

١٦٣ من القانون المدني ، ويعد تجاوزا لحدود المنافسة غير المشروعة ارتكاب أعمال مخالفة للقانون أو العادات أو استخدام وسائل منافيه لمبادئ الشرف والأمانة في المعاملات إذا قصد به إحداث لبس بين منشأتين تجاريتين أو إيجاد اضطراب بأحدهما متى كان من شأنه اجتذاب عملاء إحدى المنشأتين للأخرى أو صرف عملاء المنشأة عنها ، وكان تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد بحيث تدعو إلى تضليل الجمهور ، فيعد بهذه المثابة من بين صور الخطأ الذي يمكن الاستناد إليه كركن في دعوى المنافسة التجارية غير المشروعة التي لا تخرج عن كونها دعوى مسئولية عادية أساسها الفعل الضار ، لما كان ذلك وكان مؤدى نص المادة ٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات أن الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجته في الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، وحتى فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور فإنه يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها كي لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائي السابق . وكان الخطأ الذي أسندته المطعون ضدها الأولى إلى الطاعن في دعوى المنافسة غير المشروعة هو مجرد تقليد علامتها التجارية الخاصة ببودرة تلك « بيني خمس خمسات » بتخاذله لانتججه من هذا النوع من البودرة علامة مشابهة لها مما أثر على سمعتها التجارية وقلل من توزيع منتجاتها لاختلاط الأمر على المستهلكين نتيجة التشابه بين العلامتين . وكان البين من الحكم البت الصادر في قضية النيابة العامة رقم ٣٨٣٩ لسنة ١٩٧٩ جنح المنتزه . والحكم الصادر في استئناف النيابة العامة والمدعية بالحق المدني له بتأييده لأسبابه والمقيد برقيم ٦٧٥٨ لسنة ١٩٨١ من والمودع صورة رسمية لكل منهما ملف الطعن ، أن النيابة العامة قد نسبت إلى الطاعن أنه « قلد علامة مسجلة قانونا بطريقة تضلل الجمهور على النحو الموضح بالأوراق » . وادعت المطعون

ضدها الأولى مدنيا قبله بمبلغ ٥١ جنيه كتعويض مؤقت فقتضت محكمة أول درجة ببراءة الطاعن ورفض الدعوى المدنية وأسست قضاءها على ما خلصت اليه من انتفاء أوجه الشبه بين علامة الطاعن وعلامة المطعون ضدها الأولى ، ومن ثم فإن فصل الحكم الجنائي في هذه المسألة على النحو السالف البيان لا يُلزم لقضائه بالبراءة فتكون له قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بالنسبة لدعوى المنافسة غير المشروعة بالزام الطاعن بالكف عن استعمال العلامة محل التداعي وبأن يدفع للمطعون ضدها الأولى تعويضا قدره خمسة آلاف جنيه على سند من وجود تشابه بين العلامتين تثير اللبس والخط والاضطراب لدى جمهور المتعاملين أخذا بما انتهى اليه الخبير المنتدب وما تضمنه ملف العلامات التجارية ، فإنه يكون قد خالف حجية الحكم الجنائي السابق ، ولا يغير من ذلك ما ساقه الحكم المطعون فيه من اختلاف دعوى التقليد عن دعوى المنافسة التجارية غير المشروعة ، وأن الأولى تستلزم التطابق التام بين العلامتين وهو ما لا يتطلبه الدعوى الأخرى التي يكفي لقيامها وجود أوجه تشابه بينهما يخشى معه وقوع لبس لدى جمهور المتعاملين فيختلط الأمر عليهم ، ذلك أنه من المقرر - في قضاء محكمة النقض - أنه لا يلزم في التقليد أن يكون هناك ثمة تطابق بين العلامتين بل يكفي لتوافره وجود تشابه بينهما من شأنه تضليل جمهور المستهلكين وأحداث اللبس والخط بين المنتجات ، ومن ثم يكون الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية في خصوصية النظم المائل هو فعن التقليد ، وإذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه قضاء الحكم الجنائي بانتفاء هذا الفعل في الجنحة رقم ٣٨٣٩ لسنة ١٩٧٩ المنتزه عند قضائه في دعوى المنافسة غير المشروعة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، بما يستوجب نقضه .



## عمل

- القسم الأول — عمل بالقطاع الحكومي
- القسم الثاني — عمل بالقطاع العام
- القسم الثالث — عمل بالقطاع الخاص

## القسم الأول

### عمل بالقطاع الحكومي

٩١٠ — يلزم العامل الذي يستكمل حتى ١٢/٣١/١٩٧٥ إحدى المدد الكلية المشترطة للترقية في المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أو في الجداول الملحقه به اذا أراد احتسابها بالتقدم بطلب الى لجنة شئون العاملين المختصة لحسابها — ميعاد تقديم الطلب — جزاء مخالفة الميعاد — ما لا يقتنى عن هذا الطلب ..

لما كانت المادة الرابعة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أن « يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول الملحقه به حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ » ويجب العمل بنظام توصيف وتقييم وترتيب الوظائف في الجهات التي لم يتم فيها ذلك في موعد غايته ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ ، « وتنص المادة الثامنة عشر منه على أن « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الاقدمية من المدد الآتية : ( ١ ) مدة الخدمة التي قضاها العامل في ..... أو في المدارس الخاصة الخاضعة لاشراف الدولة .. » وتنص المادة التاسعة عشر على أن « يشترط لحساب

المسدد المبينة في المادة السابقة ما يأتي : ( أ ) .....  
 ( ب ) أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبره في  
 وظيفته الحالية . . . ويصدر باحتساب المدد المشار إليها وفقا للقواعد  
 السابقة قرار من لجنة شئون العاملين بالجهة التي يتبعها العامل بناء  
 على الطلب الذي يقدمه إلى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ  
 نشر هذا القانون . ولا يجوز بعد هذا التاريخ النظر في احتساب أية  
 مدة من المسدد المنصوص عليها في المادة السابقة ، وكانت المادة  
 الثانية من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام القانون  
 رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه تنص على أن « يستبدل بنص الفقرة  
 الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار  
 قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام  
 النص الآتي : - يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق  
 والجداول الملحقة به حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ » وتنص المادة  
 الرابعة منه على أن يعمل به من تاريخ النسخ بالقانون رقم ١١ لسنة  
 ١٩٧٥ ، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتعديل  
 بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يستبدل  
 بنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ -  
 بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام  
 النص الآتي :

يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول  
 الملحقة به حتى ٣١ من ديسمبر ١٩٧٧ » وتنص المادة الثامنة منه على  
 أن يعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، فإن مفاد  
 ذلك كله - وعنى ما يبين من المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ١١  
 لسنة ١٩٧٥ وتقرير لجنة القوى العاملة عن مشروع القانون رقم ٢٣  
 لسنة ١٩٧٧ وكذلك المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٢٣ لسنة  
 ١٩٧٨ - أن تعامل الذي يستكمل حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ إحدى  
 المسدد الكلية المسترطة للترقية في المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة

١٩٧٥ أو في الجداول الملحقة به على أساس احتساب ما تم يحسب من قبل من مدد خدمة يلتزم - إذا أراد احتسابها - بالتقدم بطلب الى لجنة شئون العاملين المختصة لحسابها خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الحاصل في ١٠/٥/١٩٧٥ حتى يمكن حصر هذه المدد بالسرعة الواجبة ، ويتربط على عدم مراعاة هذا الميعاد عدم جواز النظر في احتسابها ، ولا يغني عن التقدم بالطلب المشيار اليه ثبوت هذه المدد بملف خدمة العامل وقت التعيين ، لما كان ذلك ، وكان واقع الدعوى الذي سجله الحكم المطعون فيه أن الطاعنة طلبت ضم مدة خدمتها السابقة باحدى المدارس الخاصة لترقى الى الفئة الخامسة اعتبارا من ٣١/١٢/١٩٧١ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه برفض الدعوى تأسيسا على ما قرره من « ان الثابت من أوراق الدعوى ان المستأنفة ( إنطاعنة ) قد تقدمت في ١٠/٦/١٩٧٥ تطلب احتساب المدة من تاريخ حصولها على شهادة اتمام الدراسة الثانوية القسم الخاص في سبتمبر سنة ١٩٥٥ حتى تاريخ التحاقها بخدمة الشركة المستأنفة ضدها مدة اعتبارية .. واذا لم تستجب الشركة الى طلبها هذا عادت فتقدمت بطلب جديد في ٢٥/١٢/١٩٧٥ ضمنته ان الشركة عند تسوية الحالات الوظيفية بها طبقا للاصلاح الوظيفي أخطرتها بتسوية حالتها على الدرجة السادسة وانه لما كانت لها مدة خدمة سابقة باحدى المدارس الخاصة منذ حصولها على المؤهل عام ١٩٥٥ حتى تاريخ التحاقها بالشركة الامر الذي يؤهلها للدرجة الخامسة .. وأرفقت المستأنفة بطلبها شهادة الخبرة المنوه عنها بطلبها .. وحيث أن وقد تبين عدم صحة ما ادعته المستأنفة وأسست عليه أسباب استئنائها فيكون طعنها واجب الرفض ولا يفوت المحكمة ان تشير الى أنه وان كانت المستأنفة قد تقدمت في ١٠/٦/١٩٧٥ بطلب ضم مدة خبرة فانها لم تقدم الدليل على انها أمضت تلك المدة في عمل اكتسبت من وراء مزاولته خبرة وانما تقدمت بطلب ضم مدة اعتبارية فلما رغب طليها تقدمت بالطلب الثاني المؤرخ ٢٥/١٢/١٩٧٥ وأرفقت به شهادة من مدرسة ليلية وهذا الطلب وتلك



الشهادة محرران بعد الميعاد الذى حدده القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .  
ومن ثم فانه لا يعتد بالطلب الاول الذى تضمن طلب ضم مدة اعتبارية  
كما لا يعتد بالطلب الثانى الذى تقدمت به المستأنفة بعد الميعاد المحدد  
فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ « ثم أحصل الحكم المطعون فيه على  
أسباب الحكم الابتدائى التى أوردت ان الطاعة لا يجديها صدور القانون  
رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ، وكان هذا الذى أورده الحكم المطعون فيه يتفق  
وصحيح القانون ، فان النعى عليه بهذا النسب يكون على غير أساس .

( نقض مدنى ١١/١١/١٩٨٤ - الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٤٩ ق )

٩٩١ - قصد المشرع من اصدار القانون ١٩٦٨/٨٢ والقانون ١٩٧٢/٩  
دفع الضرر عن العاملين المستدعين والمستبقين بخدمة الاحتياط - قضى اعتباراً  
من تاريخ صدور القانون الأخير بمنحهم مكافآت وحوافز الانتاج بذات النسب  
التي حصل عليها زملاؤهم من العاملين الذين يساهمون في زيادة الانتاج  
بنسبة فعلية .

لما كانت المادة ٥١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة  
العسكرية والوطنية بعد تعديلها بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٣  
لسنة ١٩٦٨ تنص على أن ( « أولاً » تحسب مدة استدعاء أفراد الاحتياط  
طبقاً لأحكام المادة السابقة من العاملين بالجهات المنصوص عليها بالفقرتين  
« ثانياً وثالثاً » من هذه المادة أجازة استثنائية بمرتبة أو أجر كامل  
ويحتفظ لهم طوال هذه المدة بترقياتهم وعلاواتهم الدورية ويؤدى لهم  
خلالها كافة الحقوق المادية والمعنوية والمزايا الأخرى بما فيها العلاوات  
والبدلات التى لها صفة الدوام والتى كانوا يحصلون عليها من جهات  
عملهم الأصلية . » « ثانياً » تتحمل الجهات الحكومية وجهات الادارة  
المحلية والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام بكامل  
الاجور والمرتبات وكافة الحقوق والمزايا الأخرى لأفراد الاحتياط  
المستدعين من بين العاملين بها وذلك طوال مدة استدعائهم . . . . )

وتتخص الفقرة الأخيرة من المادة ٥١ من القانون السالف الذكر المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ والمعمول به اعتباراً من ١٩٧٢/٦/٨ - الذي ينطبق على واقعة الدعوى - على أن ( . . . . ) ويمنع العاملون المستدعون لخدمة الاحتياط من الحكومة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها أو الشركات والمؤسسات الأهلية مكافآت وحوافز الانتاج بذات النسب التي يحصل عليها زملاؤهم من العاملين الذين يسهمون في زيادة الانتاج بصفة فعلية ) وكان المشرع قد قصد من اصدار القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ - على ما يبين في مذكرته الايضاحية - توحيد المعاملة المالية لجميع الافراد العاملين بالجهات المنصوص عليها في المادة سالفه الذكر يستدعون للخدمة في الاحتياط والذين يستبقون في الخدمة بعد انتهاء مدة الخدمة الالزامية وتعدد الماهيات التي تتحمل بها هذه الجهات لتشمل كافة ما كان يتقاضاه الفرد مقابل عمله عند استدعائه حتى لا يضار بسبب الاستدعاء أو الاستبقاء في الخدمة كما أن الهدف من اصدار القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ - على ما صرحت به المذكرة الايضاحية - هو دفع الضرر عن العاملين المستدعين والمستبقين بخدمة الاحتياط نتيجة حرمانهم من مكافآت الانتاج وهي ميزة مادية رتبوا حياتهم المعيشية على أساسها - وقد تبلغ هذه المكافأة في بعض الأحيان ما يوازي مرتباتهم التي كانوا يتقاضونها - لجبرد أنهم لم يشاركوا في الانتاج بسبب دعوتهم للاحتياط وهو واجب وطني لا بد من أدائه فلا يتأتى أن يكون سبباً للمساس بأجورهم مما مفاده أن مكافآت وحوافز انتاج لم تندرج ضمن الأجور وملحقاتها المستحقة للعاملين المستدعين والمستبقين بالخدمة في الاحتياط المشار إليها بنص المادة ٥١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ السالف الذكر الا اعتباراً من ١٩٧٢/٦/٨. تاريخ العمل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ الذي تضى بمنحهم لهم بذات النسب التي يحصل عليها زملاؤهم من العاملين الذين يسهمون في زيادة الانتاج بصفة فعلية ، لما كان ذلك وكان النص في المادة ١١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والفرقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات

المسلحة على أن (يجوز لشعبة التنظيم والإدارة استيفاء بعض المجندين الذين أتموا مدة خدمتهم الإلزامية . . . وتطبق عليهم جميع النظم والقرارات الخاصة بأفراد الاحتياط يدل على أن المشرع قصد من ذلك تحقيق المساواة بين أفراد الاحتياط المستدعين والمستبقيين من حيث النظم والقرارات التي يخضعون لها وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى قضاؤه بأن حوافز الانتاج التي طالب بها المطعون ضده عن مدة الاستبقاء في الاحتياط استحققت له اعتبارا من ١٩٧٢/٦/٨ حتى تاريخ استلام الغنل لدى الطاعنة في ١٩٧٤/٩/١ فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ولا يعيبه انتفاته عن الرد على دفاع الطاعنة بعدم توفر شروط استحقاق المطعون ضده لمكافحة الانتاج ومن ثم يكون النعمى عليه يسببى الطعن على غير أساس .

(نص معنى ١٩٨٥/١/٢٨ - الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٩ ق)

٩٩٢ - ما قرره المشرع من قواعد وحقوق وإفاءات ومحظورات في سبيل كفالة استقلال عضو مجلس الشعب عن جهة عمله الأصلية -  
الاجنتين ٢٢، ٢٥ في ١٩٧٢/٣٨ .

النص في المادة ٢٤ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب على أن « إذا كان عضو مجلس الشعب عنده انتداب من العاملين في الدولة أو في القطاع العام يتفرغ لعضوية المجلس ويحتفظ له بوظيفته أو عمله . . . ويكون لعضو مجلس الشعب في هذه الحالة أن يقتضى المرتب والبدلات والعلاوات المقررة لوظيفته وعمله الأصلي من الجهة المعين بها طرأ مدة عضويته ولا يجوز مع ذلك أثناء مدة عضويته بمجلس الشعب أن تقرر له أى تقرير له أى معاملة أو ميزة خاصة في وظيفته أو عمله الأصلي » والنص في المادة ٢٥ ف ١ من هذا القانون على أنه « لا يخضع عضو مجلس الشعب في الحالة المنصوص عليها في المادة السابقة لنظام التقارير السنوية في جهة وظيفته أو عمله الأصلية وتجنب ترقيته بالأقدمية عند حلول دوره فيها أو إذا رقى بالاختيار



من يليه في الاقدمية » يدلان على أن المشرع في سبيل كفالة استتال  
 عضو مجلس الشعب وقيامه بعمله بالمجلس على الوجه الاكمل قد  
 أوجب تفرغه لعضوية المجلس مع احتفاظه بوظيفته أو عمله الاصلى  
 وحظر أن تقصر له أى معاملة أو ميزة خاصة في وظيفته  
 أو عمله الاصلى طوال مدة عضويته بالمجلس وأعفاء من الخضوع  
 لنظام التقارير السنوية في جهة وظيفته أو عمله الاصلى حتى لا يكون  
 لجهة الإدارة أى سلطة في تقدير كفايته مما قد يؤثر على استقلاله وأوجب  
 عليها في ذات الوقت أن تقوم بترقيته بالاقدمية عند حلول دوره فيها  
 أو اذا رقى بالاختيار من يليه في اقدمية ، فاذا ما رقى من يلي عضو  
 مجلس الشعب في الاقدمية بالاختيار تعين أن يرقى العضو أيضا  
 بالاختيار الا أن ذلك لا يعنى انه في الفرض العكسى أى في حالة ترقية  
 عضو مجلس الشعب بالاختيار فلتزم جهة الادارة بطريق الوجوب والاحتتم  
 بترقية من يليه في الاقدمية أيضا ، فالقول بهذا الوجوب يعنى تحميل  
 نص المادة ٢٥ مسالفة البيان بما لا تحتمله عبارتها ولا تؤدي اليه  
 واذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى تأسيسا عليه  
 برفض دعوى الطاعن فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه  
 وتأويله ويكون النعى عليه بذلك على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٥/٤/٢١ - الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٩ ق )

٩٩٣ - ما يشترط في مدة الخدمة السابقة لاحتسابها في الاقدمية -  
 م. ١٩ ق ١١/١٩٧٥ .

لما كانت المادة ( ١٩ ف ب ) من القانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥  
 الخاص بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام قد  
 نصت على أنه « يشترط لحساب مدة الخدمة السابقة في الاقدمية أن  
 تكون مدة الخدمة السابقة قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل  
 خبرة في وظيفته الحالية » وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن

شخصين عهدهم نزع في المحرور من شأن تاضي الموضوع وحده ولا رقيب عليه في تخصيص ما يقدم إليه من اخله مدام من مسانها ان يودى الى النتيجة التي انتهى اليها ، لما ذن ذلك وحان الحكم انطعون فيسه قد استخلص في نطاق سلطته التقديرية وباسباب سائغة ان الاعمال التي كان يديرها الطاعن بوزارة السريية والتعليم قبل التخصه بانبك المطعون ضده لا تكسبه خبرة في عمله به واورد في هذا المصدد - بعد ان استعرض نقلا عن تقرير اخير اعمانه بالوزارة وانبك قوله . . . . . وحيث انه يتضح من العرض المقدم في جلاه لاختفاء فيه ان العمل الذي كان يزاوله المستأنف عليه ( انطاعن ) في وزارة التربية والتعليم كان عملا اداريا بحتا ولا يمت بصله قرييه او بعيدة بالاعمال التي يمارسها او يمارسها لدى انبك المستأنف ( المطعون ضده ) اذ انها اعمال فنية تقوم اساسا على اختيار وتصنيف مراتب الاقطان ووضع الخطط الكفيلة بازدهار - نشاط البنك في مجال الاهداف المنوط به تحقيقها لما كان ذلك فانه لا يمكن القول بآية حال من الاحصاء ان العمل السابق للمستأنف عليه قد اكسبه على نحو آخر خبرة في مجال عمله لدى البنك المستأنف . . . . . » لما كان ذلك فان النعى بهذا السبب يكون في حقيقته جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما يستدل به محكمة الموضوع ولا تجوز اثارته أمام هذه المحكمة .

نقص مدنى ١٩٨٥/٤/٢٨ - الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٤٩ ق (

٩٩٤ - الالتزام بتقديم طلب ضم مدة الخدمة السابقة الوارد في المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا يكون الا بالنسبة للمدد المنصوص عليها في المادة ١٨ منه دون غيرها من المدة التي تكون قد قضيت في جهات تخضع لانظم العاملين المدنيين بالدولة او القطاع العام .

لما كانت المادة ١٩ من قانون تصحيح اوصاف العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أن « يشترط لحداب المسند المبين في

السادة السابقة ما يأتي : . . . ويصدر بحساب المسدد المشار اليهما  
وعفا منقواعد السابقة مرار من لجنة شئون العاملين بالجهة التي يقيمها  
العامل بناء على انضبط ائدى يقدمه الى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوما  
من تاريخ نشر هذا القانون . . . » وتنص المادة ١٨ على ان  
« يدخل في حساب المدد الحلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي  
الجدول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الاقدمية من المدد لاتي :  
( ا ) مدة الخدمة التي قضها العامل في المجالس المحلية او في المرافق  
العامة او الشركات او المشروعات او المنشآت او ادارات الاوقاف  
الخيرية التي آلت او تؤول ملكيتها الى الدولة او في المدارس الخاصة  
لأثراف الدولة . ( ب ) مدة خدمة العامل الفني او المهني الذي أدى  
الامتحان بنجاح عند دخوله الخدمة . . . ( ج ) مدة التطوع  
والتجنيذ والتكليف بالوظائف المدنية او العسكرية . ( د ) مدة ممارسة  
المهن الحرة لاعضاء النقابات المهنية وتحتسب كاملة . » مما يفاده ان  
الالتزام بتقديم طلب ضم مدة الخدمة السابقة انوار في المادة ١٩  
لا يكون الا بالنسبة للمدد المنصوص عليها في المادة ١٨ دون غيرها  
من المدي التي تكون قد قضيت في جهات تخضع لتنظيم العاملين المدنيين  
بالدولة او القطاع العام والتي تدخل تلقائيا في حساب المدد الكلية  
للعامل طبقا للمادة ١٥ ، واذ كان الثابت ان مدة خدمة المطعون ضده  
السابقة على حصوله على المؤهل العالي قد قضيت بمصلحة انشور  
العقارى والترشيح على ما سلف بيانه في الرد على التبيين الاول والثاني  
فان حساب هذه المدة ضمن مدة الخدمة الكلية للمطعون ضده  
لا يلزم له تقديم الطالب المنصوص عليه في المادة ١٩ ومن ثم يكون انضى  
بهذا السبب على غير أساس .



١٩٥ - الاجر - الاصل في استحقاقه - ماهية ملحقات الاجر - اسباب  
استحقاقها - مدى ارتباطها بالاجر - اساس الاجر الذي يتخذ لمنح اعانة غلاء  
المعيشة المقررة للعاملين بالدولة وانقطاع العام بالقرار الجمهوري  
١٩٧٥/٣٩٠ .

لما كان الواقع حسبما سجله الحكم المطعون فيه هو أن الشركة  
اطاعته كانت تمنح المطعون ضده عمولة على المبيعات التي جانب اجبره  
الاصلي الذي كان في ١/٥/١٩٧٥ - تاريخ تطبيق قرار رئيس الجمهورية  
رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ بمنح اعانة غلاء معيشة للعاملين بالدولة - و  
اول مربوط انفقته السابعة الوظيفية وقدرها ٢٠ عشرون جنيها شهريا ،  
وأن هذه العمولة كانت بنسبة معينة على المبيعات التي يحققها المطعون  
ضده ، وانها متغيرة حسب هذه المبيعات ، وان هذه العمولة ترتبط بالبيع  
الفعلي وجودا وعدما ، واذ كان الاصل في استحقاق الاجر - وعلى  
ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩  
والمطبق على واقعة الدعوى - أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل  
وأما ملحقات الاجر فمنها ما لا يستحقه العامل الا اذا تحققت أسبابها  
فهي ملحقات غير دائمة وليست لها صفة الثبات والاستقرار ومن بينها  
عمولة البيع التي تصرفها الشركة للطاعنة للمطعون ضده والتي لا تعدو  
أن تكون مكافأة قصد منها ايجاد حافز في العمل ولا يستحقها الا اذا  
تحقق سببها وهو البيع الفعلي ، فاذا باشره المطعون ضده استحق  
العمولة وبمقدار هذا البيع أما اذا لم يباشره فلا يستحقها ، وبالتالي فإن  
هذه العمولة لا يشملها الاجر الذي يتخذ اساسا لمنح اعانة غلاء  
المعيشة المقررة للعاملين بالدولة وبالقطاع العام بالقرار الجمهوري رقم  
٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ وذلك وفق الجدول المرافق له الذي تضمن الفئات  
الوظيفية وبداية ربط كل فئة منها شهري والنسبة المئوية التي قررهما  
من بداية ربط الفئة ، اذ أن النص في المادة الاولى من القرار المذكور  
على أن : « يمنح العاملون بالدولة اعانة غلاء معيشة شهريا وفقا

لنقطة والقواعد المنصوص عليها بالجدول المرافق لهذا القرار ٠٠٠ » ،  
 والنص في إن بند رقم ( ٣ ) في الجدول المشار اليه على أن « يجب  
 في جميع الأحوال ألا يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من مرتب أو أجر  
 أساسي بالإضافة إلى اعانة العلاء عن خمسين جنيها شهريا » ،  
 مفادها ان العبرة في استحقاق العامل لاعانة غلاء المعيشة وبالنسبة المقررة  
 في الجدول المرافق للقرار يتألف البيسان هي بالاجر الاساسي الذي  
 يتقاضاه العامل من جهة العمل حسب الفئة الوظيفية التي يشغلها في تاريخ  
 استفادته بأحكام هذا انقرار ، وهي من الفئة العاشرة التي بداية ربطها  
 شهريا ١٢ جنيه وحتى الفئة الرابعة وبداية ربطها شهريا ٤٥ جنيه ،  
 ويشترط ألا يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من هذا الاجر الاساسي  
 مضافا اليه اعانة العلاء المستحقة عن خمسين جنيها شهريا ، وذلك  
 لكي دون نظر الى عمولة المبيعات التي قد يحصل عليها العامل ، اذ لم يقصد  
 المشرع حسابها حين تقرير الاعانة المنصوص عليها في القرار سالف البيان  
 نص على ذلك صراحة ولم يقيد الاستحقاق بشرط عدم زياده ما يتقاضاه  
 العامل من اعانة الغلاء بالإضافة إلى المرتب أو الاجر الاساسي عن الحد  
 المنصوص عليه اذ ان هذا الاجر أو ذلك المرتب الاساسي تضاف اليه  
 جميع استحقاقات العامل وقد يكون منها العمولة أو غير ذلك مما نصت  
 عليه المادة الثالثة من قانون العمل سالف البيان . لما كان ما تقدم  
 وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فان النعي يكون على غير  
 أساس .

( نقض مدني ١٧/١١/١٩٨٥ - الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٩ ق )

٩٩٦ - مبدأ المساواة بين العاملين - المقصد منه - متى تكون المساواة  
 واجبة - مثال - عدم قيام الشركة بأعمال مبدأ المساواة بين العاملين عند تطبيق  
 احكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ بسبب أن القرين قد شغل مجموعة ارقى منهم  
 عند التنسكين .

المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المناط في أعمال مبدأ  
 المساواة - وهي قاعدة أساسية تفرض أعمالها مبادئ العدالة هو منع

التفرقة التحكيمية بين عمال صاحب العمل بحيث لا تكون المساواة وأنجيده بينهم إلا عند التساوى في الظروف والتكافؤ في المؤهلات والخبرة والاقدمية وأنه لا يجوز التحدى بهذه القاعدة للخروج على أحكام القانون .

لما كان ذلك وكان التآب من الأوراق أن الشركة الطاعنة قد تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأنها لم تقم بأعمال المساواة بين القرين والمطعون ضدهم عند تطبيق أحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالاصلاح الوظيفي بالرغم من اتحادهم مع في مجموعة التعمين عند بدءه بسبب ان القرين قد شغل مجموعة أرقبى منهم عند التسنكين في ٣٠/٦/١٩٦٤ ، وكانت محكمة الاستئناف لم تبين في حكمها الصادر في ١٤/٢/١٩٨٣ أثر هذا الاختلاف في الفترة بينهم وبين القرين وقت استسكين على تطبيق قاعدة المساواة عند اعلان أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالاصلاح الوظيفي وقضت بأحقيتهم في المساواة بهذا القرين استنادا الى اتحاده معهم في المجموعة الوظيفية عند بدء التعمين فان هذا الحكم يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون معيبا بالقصور في التسبب مما يتعين منه نقضه وكذلك نقض الحكم اللاحق عليه الصادر في ١٣/١١/١٩٨٤ باعتبار ان الحكم الاول كان هو الاساس الذي قام عليه الحكم الاخير وذلك طبقا لنص المادة ٢٧١ من قانون المرافعات ، على أن يكون مع النقض الاحالة .

( نقض محني ١٢/٢٢/١٩٨٥ - الطعن رقم ٢٤٩٥ لسنة ٥٤ ق )

١٩٧ - يقتصر بطل طبيعة العمل الذي تقرر للاخصائين العاملين على من يعمل منهم بالدولة دون العاملين منهم بالقطاع العام - قرار مجلس الوزراء رقم ٢١٩ لسنة ١٩٧٦ .

لما كان مفاد نص المادة ٢٠ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام والمنطبق على واقعة الدعوى - أن المشرع



ناط بمجلس الوزراء تقرير بدلائل طبيعة العمل والبدلات المهنية بشركات  
 'نطاع' العام ، ومن ثم فلا يجوز منح تلك البدلات بغير هذا  
 التحريص الذي رسمه القانون . وكان قرار مجلس الوزراء رقم ٢١٩ لسنة  
 ١٩٧٠-١ تذي ترر هذا البديل لـتخصتئين العلميين قد اثار في ديياجتته الي  
 بنظام. العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١  
 مما يكشف عن مراده في قصر هذا البديل على الاختصتين العلميين العاملين  
 بالدولة دون العاملين بالقطاع العام ، وكانت الشركة الطاعنة قد قررت  
 صرف ذلك البديل للمطعون ضدها بموجب قرار مجلس ادارتها الصادر  
 بتاريخ ١٩٧٧/١/٥ بالمخالفة لنص المادة ٢٠ من القانون ٦١ لسنة  
 ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام انذى يقضى بان يكون تقرير  
 هذا البديل بقرار يصدر من رئيس مجلس الوزراء ، فان قرار الشركة بمنح  
 البديل يكون مخالف للقانون ولا يكتسب المطعون ضدهما حقا ، واذا خالف  
 الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضدهما في البديل  
 المطالب به تأسيسا على أن تقرير الطاعنة لهذا البديل وقيامها بصرفه  
 لهما يكسبهما حقا كيه ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه  
 مما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .  
 ( نقض منى ١٩٨٥/١٢/٣٠ - الطعن رقم ١٤ لسنة ٥٥ ق )

٩٩٨ ب تطبيق احكام الترقيات الحتمية الواردة في المادة « ١٥ » من  
 القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يقتضى ان يكون العامل معينا على فئة وظيفية  
 لها ربط مالى - بالايكفى في هذا الشأن .

وان كانت المادة الاولى من مواد اصدار قانون تصحيح أوضاع  
 العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة  
 ٩٧٥ تقضى بسريان أحكامه على العاملين الخاضعين لاحكام القانون رقم  
 ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة وعلى العاملين  
 الخاضعين لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين

بالقطاع العام غير انه لما كانت المادة الثانية فقرة ( د ) من مواد  
 اصدار ذلك القانون تقتضى بعدم جواز ارتقيه طبقاً لاحكام المادة ١٥  
 منه التى اعلى من فئتين وظيفيتين عن الفئة التى يشغلها العامل خلال  
 السنة المالية الواحدة وتبصر المادة ١٥ المشار اليها على ان « يعتبر  
 من امضى او يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدد الختية  
 المحددة بالجداول المرفقة هرقى فى نفس مجموعته الوظيفية . . . .  
 . . . وكانت جداول مدد الخدمة الختية الملحقه بذلك القانون قد قسمت  
 العاملين الخاضعين لحكم هذه المادة الى مجموعات حسب الربط المالى  
 لفئات الوظيفية المبينين عليها بمقتضى القانونين رقمى ٥٨ ، ٦١ لسنة  
 ١٩٧١ المشار اليهما فان مؤدى ذلك ان تطبيق احكام الترقيات الختية  
 الواردة فى المادة ١٥ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة  
 وابقطاع العام سالف الذكر يقتضى كاصل عام - وعلى ما جرى به قضاء  
 هذه المحكمة - ان يكون العامل معيناً على فئة وظيفه لها ربط مالى وليس  
 مجرد تقاضيه لأجر يدخل فى نطاق الربط المالى لفئة وظيفية دون ان يكون  
 معيناً عليها وبسواء كان تقاضيه لهذا الاجر بموجب عقد محدد المدة  
 أو غير محدد المدة طالما انه غير معين على فئة هذه الوظيفة ، يؤيد ذلك  
 ان المشرع حينما أراد الخروج على هذا الاصل العام بشأن الصبية  
 والاشراقات ومساعدى الصناع نص فى الفقرة ( ج ) من المادة ٢١ من  
 ذات القانون على اعتبارهم شاغلين للفئة ( ١٦٢ - ٣٦٠ ) أو ما يعادلها  
 بالشروط الواردة فى هذه المادة . لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى  
 ان الطاعن فى تاريخ العمل بهذا القانون لم يكن معيناً بالشركة المطعون ضدها  
 على فئة وظيفه لها ربط مالى وانما كان معيناً بهباً بصفة مؤقتة  
 ويعقد محدد المدة فان احكام الترقيات الختية الواردة فى المادة ١٥ منه  
 لا تنطبق عليه ولا يستفيد بالتالى منها واذا التزم الحكم المطعون فيه  
 هذا النظر فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه ويكون  
 التمس عليه بهذا السبب على غير أساس .

٩٩٩ - يختص وزير التنمية الادارية باصدار قرارات ببيان الشهادات والمؤهلات الدراسية ومستواها المالى ومدة الاقدمية الاضافية المقررة - المادتين ٥ ، ٧ ، ١١/١٩٧٥ - تعتبر شهادة اتمام الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها أقل من المتوسطة - مدى القيمة القانونية للتعليمات التنفيذية .

لما كان مؤدى نص المادتين ٥ و ٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام - وعلى ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - ان هذا القانون ناط بالوزير المختص بالتنمية الادارية سلطة اصدار قرارات ببيان الشهادات والمؤهلات الدراسية المشار اليها ومستواها المالى ومدة الاقدمية الاضافية المقررة طبقا للقواعد المنصوص عليها فى المادتين ٥ ، ٦ من ذلك القانون ، وكان الوزير المختص بالتنمية الادارية قد أصدر القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسية تنفيذا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . سالف الذكر ونصت المادة الثامنة من هذا القرار على أن : « تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية أقل من المتوسطة . ( شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها ) الآتى ذكرها فيما يلى للتعين فى وظائف الفئة ( ١٦٢ - ٣٦٠ ) . . . ( ٢ ) ( شهادة اتمام الدراسة بالمدارس الاعدادية الصناعية » مما مفاده أن المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حددت المستوى المالى لحملة الشهادات أقل من المتوسطة ومنها شهادة اتمام الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها بالفئة ١٦٢ - ٣٦٠ ، وأن وزير التنمية الادارية - وهو الجهة المنوط بها اصدار القرارات ببيان المؤهلات الدراسية - قد أورد بالمادة الثامنة من قراره الرقيم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ شهادة اتمام الدراسة الاعدادية الصناعية باعتبارها مؤهلا دراسيا أقل من المتوسط وصلاحيتهما للتعين فى وظائف الفئة ١٦٢ - ٣٦٠ متسقا فى ذلك مع القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وهو التشريع الأعلى ، والأصل ان التشريع لا يلغى الا بتشريع لاحق أعلى منه أو مساو له فى الدرجة ينص صراحة على ذلك أو يتعارض معه فى الحكم ، وهو الأمر الذى حرصت على بيانه المذكرة الايضاحية للقانون



رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ خلاصا بالقرارات التي يصدرها وزير التنمية أعمالا لنص المادة السابعة من القانون سالف الذكر حين أوردت تلك المذكرة قولها : « أنه من المسلم أن التعليمات التنفيذية ليست لها قيمة قانونية إلا بحسب مدى تطبيقها مع التشريعات التي تصدر هذه التعليمات ونسأء عليها . . . » لما كان ذلك وكأن واقع الدجوى الذي سجله الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده حاصل على شهادة إتمام الدراسة بالمدارس الإعدادية الصناعية علم ١٩٥٦ بعد أن أمضى ثلاث سنوات دراسية وأنه عمل بهذا المؤهل لدى الطائفة ومن ثم وأعمالا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وقررو وزير التنمية الإدارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ سالف البيان فإن مؤهل المطعون ضده يقيم بأنه أقل من المتوسط ويعين حامله في وظائف الفئة المالية ١٦٢ - ٣٦٠ ، واذا خالف الحكمان المطعون فيهما هذا النظر فانهما يكتفلن قد خالفا القانون وأخطأ في تطبيقه بما يجب نقضهما »

( نقض متى ١١/٥/١٩٨٦ - الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٥٥ ق. )

١٠٠٠ - التقل إلى مجموعة وظائف الخدمات المعاونة أو إعادة التعيين بسبب المرض هو التسلط حتى يستفيد العامل بمجموعة وظائف الخدمات المعاونة بالمدد المحددة بالجدول الثالث الملحق بالقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ في تصحيح وضعه الوظيفي بدلا من المدد المينة بالجدول السادس الخاص بمجموعة الوظائف المذكورة .

ان القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العلم - والذي يعمل به اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون المذكور - نص في المادة السابعة منه على أن يضاف بند ( هـ ) إلى المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المذكور ، ونص في الفقرة الأخيرة من هذا البند على أن : « فإذا كان التقل أو إعادة التعيين بسبب المرض إلى مجموعة وظائف الخدمات المعاونة طبق الجدول الثالث على المدة كلها » ومفاده أنه -

اعتباراً من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المذكور - وحتى يستفيد العامل بمجموعة وظائف الخدمات المعاونة بالمدد المحددة بالجدول الثالث الملحق بالقانون في تصحيح وضعه الوظيفي ، بدلا من المدد المبينة بالجدول السادس الخاص بمجموعة الوظائف المذكورة ، فإنه يشترط أن يكون النقل الى مجموعة وظائف الخدمات المعاونة أو إعادة التعيين بسبب المرض ، وهو شرط لازم لأعمال المدد المبينة بالجدول الثالث دون تلك الواردة بالجدول السادس ، لما كان ذلك وكان واقع الدعوى الذي سجله الحكم الابتدائي والذي أحال عليه الحكم المطعون فيه ، أن المطعون ضده التحق بالعطل لدى الطاعنة بدون مؤهل بوظيفة فنية اعتباراً من ١/١/١٩٤٠ ثم نقل الى وظيفة ساعي من وظائف الخدمات المعاونة في ١/١/١٩٧٠ حتى خرج على المعاش في ٢٩/١٠/١٩٧٨ ، وكان البين من أسباب الحكم المطعون فيه والذي اعتق أسباب حكم محكمة الدرجة الأولى أنه أقام قضاءه على ما انتهى اليه تقرير الخبير من استفادة المطعون ضده بتطبيق المدد المحددة بالجدول الثالث من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وأعمالاً لنص المادة السادسة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ سالف البيان ، وكان يبين من تقرير الخبير الذي أخذ به الحكم المطعون فيه - والمودع مسوره الرسمية يملك الطعن - أنه قد خلا من استظهار ظروف نقل المطعون ضده الى وظيفة ساعي ، وهي إحدى مجموعة وظائف الخدمات المعاونة اعتباراً من ١/١/١٩٧٠ وحتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وما إذا كان هذا النقل بسبب المرض أو بسبب آخر وحتى يبين مدى استحقاق المطعون ضده لتسوية حالته طبقاً للمدد المحددة بالجدول الثالث المذكور ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل بيان هذا الشرط ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعابه القصور في التسبيب مما يوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقى وجوه الطعن .

١٠٠١ - تسوية حالات خريجي مدارس الكتاب العسكريين وفقا للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ - نطاقها - المراد بعبارة « الجهات الحكومية » الواردة في المادة الثانية من هذا القانون .

لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٧١ سنة ١٩٧٤ بشأن تسوية حالات خريجي مدارس الكتاب العسكريين تنص على أنه « يكون تعيين حاملي شهادة خريجي مدارس الكتاب العسكريين المسبوبة بشهادة الابتدائية القديمة ، أو الشهادة الاعدادية في الجهات التي تطبق أحكام القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة في الفئة ١٨٠ - ٣٦٠ جنيها سنويا ، كما تنص المادة الثانية منه على أن « تسوي حالة الموجودين في الخدمة وقت العمل بهذا القانون من خريجي مدارس الكتاب العسكريين المنصوص عليهم في المادة الأولى من هذا القانون وكذلك الموجودين في الخدمة منهم في احدى الجهات التي تطبق أحكام القانون رقم ٦١ سنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين في القطاع العام متى كانوا قبل التحاقهم بوظائفهم الحالية بخدمة احدى الجهات الحكومية والهيئات العامة أو وحدات الادارة المحلية وذلك باعتبارهم في الدرجة الثامنة بالكادر الملحق بالقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٤ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة وما يعادلها من تاريخ التعيين أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب تاريخا » لما كان ذلك فانه يتعين تفسير عبارة « الجهات الحكومية » الواردة في المادة الثانية من هذا القانون على ضوء مراد الشارع الذي أخرج عنه في المادة الأولى منه في قصر هذه الجهات على تلك التي تطبق أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة على النحو الذي أفصحت عنه المادة الأولى من لفظة البيان والتي لا تتدرج تحتها القوات المسلحة التي لا تطبق أحكام ذلك القانون واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر في قضائه فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ويكون النعي على غير أساس .



١٠٠٢ - ما قصده المشرع بنص المادة الأولى من القرار الوزاري ١٩٦٩/٩٢ بشأن خريجي مدارس الكتاب العسكريين هو مجرد التقييم العلمي لخريجياً دون ترتيب أية آثار مالية أو وظيفية - دليل ذلك .

أنه ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لما كان النص في المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٩ على أن « يعتبر خريجو مدارس الكتاب العسكريين التي كان يشترط للالتحاق بها الحصول على شهادة الابتدائية القديمة ، ومدة دراستها النظرية ثمانية عشر شهراً متصلة في مستوى الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية قسم أول ( الكفاءة الملقاة ) وذلك بعد قضائهم سنة تدريبية ، يدل على أن المشرع قصد إلى مجرد التقييم العلمي لخريجي مدارس الكتاب العسكريين المشار إليهم في هذه المادة وذلك بأنه عادل المستوى العلمي لهؤلاء الخريجين بمستوى الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية قسم أول ( الكفاءة الملقاة ) دون أن يرتب على ذلك أية آثار تتعلق بالوضع المالي أو الوظيفي للعاملين من خريجي تلك المدارس ، يؤيد ذلك أن المشرع حينما أراد تحديد أوضاع هؤلاء العاملين مالياً ووظيفياً أصدر القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية حالات خريجي مدارس الكتاب العسكريين بين فيه الفئسة المالية التي يخضعون عليها والدرجة الوظيفية التي تسوى حالاتهم عليها بالشروط الواردة فيه والآثار التي تترتب على هذه التسوية إلا أنه لما كانت الطاعنة - كما جاء في الرد على الوجه الأول - لم تقدم وفق طعنها صورة طبق الأصل من تقرير خبير الدعوى الذي أخذت به محكمة الموضوع في قضائها محمولاً على أسبابه حتى تتحقق المحكمة من حالة المطعون ضده ومدى انطباق أي من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ والقرار الوزاري رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٩ عليها ، فإن ما تثيره الطاعنة بهذا الوجه - أي كان وجه الرأي فيه - يكون عارياً عن الدليل ومن ثم غير منتج .

( نقض مدني ١٦/١١/١٩٨٦ - الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٥٠ ق )

١٠٠٣ - تعتبر شهادة المدارس الأولية للصناعات ( المسماة حالياً بالشهادة الابتدائية للصناعات ) من المؤهلات المتوسطة - في ١٩٧١/٢٧١ - ما يؤكد ذلك - القيمة القانونية لفتاوى مجلس الدولة وتعليمات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

لما كان القانون ٨٣ سنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية قد نص في المادة الأولى على أن تنشر أحكام هذا القانون على العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة الحاصلين على المؤهلات المحددة في الجدول المرفق ولم تسـو حالاتهم طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٧١ سنة ١٩٥٣ - الخـصاص بالمعادلات الدراسية بسبب عدم توفر كل أو بعض الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية منه . ونص في المادة الثانية على أن يمنح العاملون المنصوص عليهم في المادة السابعة الدرجة والمهية المحددة في الجدول المرفق بالقانون رقم ٣٧١ سنة ١٩٥٣ سالف الذكر وذلك من تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب وتدرج مرتباتهم وترقياتهم وأقدمياتهم على هذا الأساس ، ونص في البند التاسع من الجدول المرفق بالقانون ٣٧١ المشار إليه على أن شهادة المدارس الأولية للصناعات ( المسماة حالياً بشهادة الابتدائية للصناعات ) تمنح حاملها الفئة الثامنة . ومؤدى ذلك أن المشرع اعتبر الشهادة المذكورة من المؤهلات المتوسطة ، وقد أكد أن قرار وزير التنمية الإدارية رقم ٨٣ سنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسية بتطبيقاً لأحكام القانون ١١ سنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام نص في مادته السابقة على أن « تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة الآتي ذكرها فيما يلي والتي توقفت منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو مسا يعادلها للتعين في وظائف الفئة ( ٣٦٠/١٨٠ ) » - ٢٥٠٠ - شهادة المدارس الابتدائية للصناعات معنا يفيد أن هذه الشهادة كانت وهازالت مؤهلاً متوسطاً دون التقيد - كما هو الحال بالنسبة للمؤهلات

الموارد في البنود من ٣١ الى ٣٤ من هذه المادة - بكونها مسبقة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه اذا انتهى الحكم المطعون فيه الى النتيجة الصحيحة فان النعمى عليه بالخطأ في الأسباب التي اقام عليها قضاءه يكون غير منتج مما دام منطوقه جاء موافقاً للتطبيق الصحيح للقانون على الواقعة الثابت فيه ، وكانت فتاوى مجلس الدولة بصدد نظام العاملين بالقطاع العام لا تعدو أن تكون مجرد آراء ليست لها صفة الالتزام وكذا فان تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة هي بدورها مجرد تعليمات إدارية ليست لها صفة التشريع - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى أن الشهادة الابتدائية للصناعات تعد مؤهلاً متوسطاً معتمداً لتعيين المطعون ضده في وظيفته بالفئة ٣٦٠/١٨٠ ولتسوية حالته الوظيفية طبقاً للجدول الثانى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فانه يكون قد انتهى الى نتيجة صحيحة في القانون ولو ترتبت على تقريرات قانونية خاطئة أو عارضت فتوى مجلس الدولة أو تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة مما يكون معه النعمى على غير أساس .

( نقض منى ١٩٨٦/١٢/٢١ - الطعن رقم ١٣٥٨ لسنة ٥ ق )

١٠٠٤ - يجوز ترقية العامل طبقاً لأحكام المادتين ١٥ ، ١٧ من القانون ١٩٧٥/١١ الى فئتين وظيفيتين أعلى من الفئة المالية التي كان يشغلها وقت صدور هذا القانون في خلال أى سنة مالية حتى تاريخ انتهاء العمل بهذا القانون في ١٩٧٧/١٢/٣١ - ذلك بعد حذف القيد المنصوص عليه بالفقرة « د » من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ .

لما كان النص في المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام نص أن « لا يجوز أن ترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق ، . . ( د ) الترقية طبقاً لأحكام المادتين ١٥ ، ١٧ الى أعلى من فئتين وظيفيتين



عن الفئة التي يشغلها العامل خلال السنة المالية الواحدة أو المحصور قبل ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ على أية ترقية أخرى « . . . » ( ز )

صرف أية فروق عن الترقّيات المترتبة على تطبيق أحكام المادتين ١٥ ، ١٧ إلا اعتباراً من ٣١ ديسمبر التالي لاستحقاق الترقية . . . » والنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بتعديل أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه على أن « يستبدل بنص البندين ( د ) ، ( ز ) من المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . . . » النص الآتي ( د ) : الترقية طبقاً لأحكام المادتين ١٥ ، ١٧ إلى أعلى من فئتين وظيفتين عن الفئة التي يشغلها العامل خلال السنة المالية الواحدة ( ز ) صرف أية فروق مالية عن الترقّيات المترتبة على تطبيق أحكام المادة ١٥ إلا اعتباراً من ٣١ ديسمبر التالي لاستحقاق الترقية . . . وبالنسبة لمن يرقى ثلث فئة تصرف له الفرق المالية المترتبة على هذه الترقية من ١/١/١٩٧٧ والنص في المادة الرابعة على أن يعمل بهذا القانون اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . والنص في المادة الثانية من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يسالف البيان على أن « يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ النص الآتي : يعمل بأحكام المفضلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول الملحق به حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ » مؤداه أنه بعد حذف النقيذ الوارد بالفقرة ( د ) من المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وهو عدم جواز الحصول قبل ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ على أية ترقية أخرى بمقتضى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ يجوز ترقية العامل طبقاً لأحكام المادتين ١٥ ، ١٧ الواردة في الفصل الثالث من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إلى فئتين وظيفتين أعلى من الفئة المالية التي كان يشغلها وقت صدور هذا القانون في خلال أي سنة مالية حتى تاريخ انتهاء العمل بذلك القانون في ٣١/١٢/١٩٧٧ ، على أن ترد أقدمية من يستحق من العاملين الترقية في هذه الحالة إلى أول الشهر

التالى لاستكمال المدة المنصوص عليها فى الجداول الملحقه بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، يؤيد ذلك ما ورد بتقرير لجنة القوى العاملة عن مشروع القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ من أن المحكمة من التعديل والقاء العبارة المذكورة « أو الحصول قبل ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ على أية ترقية أخرى » هى السماح بترقية من يكمل المدد فى خلال أى سنة مالية ، وأن تكون الأقدمية فيها من أول الشهر التالى لاستكمال المدد إعمالا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وأذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعن تأسيسا على أنه وقد رقى الى الفئة المالية السادسة يكون قد استفذ الترقيات الثلاث التى اجاز القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديله بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ للعامل للترقية اليها فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وقد خضبه هذا الخطأ عن بحث مدى أحقية الطاعن وهو يشغل وظيفة « جنائنى » فى الفئتين المئتين الخامسة والرابعة واللتين يطالب بهما طبقا لأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ والجداول الملحقه به واستنادا الى الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٢٣١ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلنى المنيا بتنا يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن على أن يكون مع النقص الاحالة »

( نقض مدنى ١٩٨٧/١/٤ — الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٥١ ق )

١٠٥ — العامل الذى يستحق الترقية لاكثر من فئة وظيفية بالتطبيق لحكم المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا يصح ان يجاوز لجره بداية مربوط تلقى فئة وظيفية يرقى اليها بكثر من علاوة تورية واحدة من علاوات هذه الفئة كما انه لا يستحق العروق المالية التى تترتب على تربيته لثلاث فئة وظيفية الا اعتبارا من ١٩٧٧/١/١ .

ان المادة ١٦ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر به القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد نصت على أن تخضع الترقيات الحتمية المنصوص عليها فى المادة السابقة للقواعد الآتية . . . ( د ) بتدريج العلاوات لمن يستحق الترقية لفئة واحدة

في الفئة المرقى اليها بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مربوط المنصب  
 الوظيفية التالية للمنصب التي يستحق الترقية اليها ، كما تدرج المدرجات  
 لمن يستحق الترقية لأخر من فئة واحدة بشرط ألا يتجاوز العامل  
 بداية مربوط الفئة التي يرغب اليها يكثر من علاوة دورية واحدة ،  
 ونصت المادة الثانية من مواد إصدار هذا القانون بعد تعديلها بانتخاب  
 رقم ٢٣ سنة ١٩٧٧ على أن لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام  
 القانون المرافق ( ز ) صرف يه فروق مالية عن الترقيات المترتبة على تطبيق  
 أحكام المادة ١٥ بالا اعتباراً من ٣١ ديسمبر التالي لاستحقاق الترقية  
 وذلك فيما عدا من يرقى وتتجى خدمته بانوفاة أو الإحالة إلى التقاعد قبل  
 هذا التاريخ وذلك كله مع مراعاة حكم المبدأين التاليين : وبالنسبة  
 لمن يرقى لثالث فئة تصرف له الفروق المالية المترتبة على هذه الترقية  
 من ١/١/١٩٧٧ مما مفاده أن العامل الذي يستحق الترقية لأكثر من  
 فئة وظيفية بالتطبيق لحكم المادة ١٥ من القانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥  
 لا يصبح أن يجاوز أجره بداية مربوط ثاني فئة وظيفية يرقى اليها  
 بأكثر من علاوة دورية واحدة من علاوات هذه الفئة كما أنه لا يستحق  
 الفروق المالية التي تترتب على ترقية لثالث فئة وظيفية إلا اعتباراً من  
 ١/١/١٩٧٧ - لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده  
 قد استحق الترقية طبقاً للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ إلى الفئة التاسعة ثم  
 إلى الفئة الثامنة ثم إلى الفئة السابعة وهو ما يعنى ترقية إلى ثلاث  
 فئات وظيفية فإن أجره لا يصح أن يجاوز بداية مربوط الفئة الثامنة  
 إلا بعلاوة دورية واحدة باعتبارها ثاني فئة يرقى اليها ويظل كذلك  
 حتى ١/١/١٩٧٧ موعد استحقاقه للفروق المالية المترتبة على ترقية  
 للفئة السابعة التي هي ثالث فئة يرقى اليها ، واذ التزم الخبير الذي  
 اعتنق تقريره الحكم المطعون فيه هذا النظر في حساب الفروق المستحقة  
 له ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون يكون على غير  
 أساس .

( بتفض منى ١٩٨٧/١/٢٥ - الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ١٥ ق )



١٠٠٦ - مقتضى تسوية حالة العاملين المدنيين بالدولة الذين تسرى

في شأنهم أحكام القانون رقم ٢٥/١٩٦٧ .

لما كتبت المادة الثانية من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة مقتضى أن « استثناء من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . بإصدار نظم العاملين المدنيين بالدولة ، يوضع للعاملين الحاصلين على مؤهلات دراسية المعينون في درجات أو فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لمرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ . بتعيين المؤهلات العلمية التي يعتمد عليها لتعيين في الوظائف ، وكذلك العاملون المعينون على اعتماد الأجور والمكافآت الشاملة في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لهذا المرسوم أو في الفئات المعادلة لها بالهيئات العامة » . ونصبت المادة الرابعة من هذا القانون على أن « تعتبر أقدمية هؤلاء العاملين من تاريخ دخولهم الخدمة أو من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات أيهما أقرب » . ويسرى هذا الحكم على العاملين الذين سبق حصولهم على الدرجات والفئات المقررة لمؤهلاتهم . الذين سبق حصولهم على الدرجات والفئات المقررة لمؤهلاتهم . على أن هذا القانون إنما يسرى على العاملين المعينين في درجات أو فئات أدنى من الدرجات التي قررها لمؤهلاتهم العلمية المرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ . وكذلك العاملين المعينين على اعتمادات الأجور والمكافآت الشاملة والعاملين الذين سبق حصولهم على الدرجات والفئات المقررة لمؤهلاتهم بطريق الترقية من الدرجة الأدنى أو بإعادة التعيين ولم تسمح قواعد ضم مدد العمل السابق بتعديل أقدمياتهم ، ممن ارتأى المشرع - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - أعمال قواعد المساواة بينهم وبين من لم يوضع بعد في الدرجة وذلك باعتبار أقدمياتهم من تاريخ دخولهم الخدمة أو تاريخ حصولهم على مؤهلاتهم أيهما أقرب . وكانت المادة ١٤ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد نصت على أن « تسوى حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض

العاملين بالدولة اعتباراً من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل،  
 أيهما أقرب على أساس تدرج مرتبتهم وعلاواتهم وترقيتهم ومرتبتهم  
 المعيّنين في التاريخ المذكور ، واد لم يكن للعامل زميل في ذات الوحدة  
 الإدارية التي يعمل بها تسوى حالته طبقاً للأحكام السابقة بالنسبة  
 لزميله في الجهد الذي كان يعمل بها قبل انجهاه الأخيرة فهذا لم يوجد  
 تسوى حالته بالنسبة لزميله في الجهة التي يحددها الوزير المختص  
 بالتنمية الإدارية « ٥ » وقد صدر قرار الوزير المختص بالتنمية الإدارية  
 رقم ٣ لسنة ١٩٧٦ ويقتضى بأنه بالنسبة للعامل الذي طبق في شأنه  
 القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ولا يوجد له زميل في جهة عمله الحالية  
 أو السابقة ينفق معه في التاريخ المفروض لدرجته المعينة تسوى حالته  
 هذا العامل بالمقارنة بالترميل الأحدث منه مباشرة في اقدمية فئة التعيين  
 في الجهة التي يعمل بها « ٥ » وأوردت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أنه  
 ورغم ما أثير حول فتوى الجمعية العمومية نقسبى الفتوى والنشر  
 بشأن اجراء تسويات طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧  
 بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة وعلى أساس تدرج مرتبتهم  
 وعلاواتهم وترقياتهم منذ زملائهم المعيّنين في ذات التاريخ الذي ترجى  
 أقدمياتهم إليه وفقاً لأحكام القانون المذكور ، فقد رأت اللجنة تقنين  
 هذه الفتوى كما تقوم عليه من اعتبارات العدالة ولتطبيقها بالقبول على  
 عدد كبير من العاملين وتعميمها بالنسبة لكافة من يسرى عليهم أحكام  
 القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه « ٥ » فان مفاد ذلك ان  
 تسوية حالة العاملين الذين تسرى في شأنهم أحكام القانون رقم ٣٥  
 لسنة ١٩٦٧ تقتضى وضعهم في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقاً لمرسوم  
 ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ أو في الفئات المعادلة لها بالهيئات العامة  
 وذلك اعتباراً من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما  
 أقرب على أساس تدرج مرتبتهم وعلاواتهم وترقياتهم استسوة بزملائهم  
 الحاصلين على ذات مؤهلاتهم والمعينين في التاريخ المذكور على ذات  
 الدرجات المقررة لهذه المؤهلات بالتطبيق للمرسوم المشار اليه ولم يشملهم

مجلس انطباق القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بسبب ما كان قائما من تفرقه بين هؤلاء الزمراء وبين العاملين الذين لم يعينوا في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم أو عينوا في هذه الدرجات ولكن في تاريخ لاحق ، تلك التفرقة التي قصد المشرع ازالتها بتسوية حالاتهم وضمهم مدد خدماتهم السابقة ، واذا خالف القرار المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على انه لا يشترط في الزميل المقصود بالمادة ١٤ من لقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ ان يكون حاصلا على ذات مؤهل العامل طالب التسوية وانما يكفي ان يتحدد معه في المجموعة الوظيفية وفي تاريخ التعيين باعتبار ان التعيين في المجموعة الوظيفية والواجبة لا يكون الا من بين جملة المؤهلات التي تم الحصول عليها بعد الدراسة اللازمة لذلك على الاقل والمقرر لها عند بدء التعيين درجة بداية تعيين واجبة عملا بنص المادة الخاصة من هذا القانون ، غايته يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

( نقض محني ١٩٨٧/١/٢٥ - للطعن رقم ١٢١٢ لسنة ١٩٥١ ق ٤ )

٢٠٠٧ - تتم ترقية كل مجموعة من العاملين طبقا للجدول الخاص بها المرفق بالقانون ١٩٧٥/١١ - العبرة في تطبيق أي جدول من الجداول الملحق بهذا القانون - اذا استمر العامل شاغلا لوظيفة في مجموعة الخدمات المعاونة حتى تاريخ نشر القانون فان الجدول السادس يكون هو الواجب التطبيق على حالته .

لما كان المشرع قد أرفق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بثنان تصحيح أوضاع العاملين بالدولة والقطاع العام ستة جداول الثالث منها خصيصا للعاملين الفنيين أو المهنيين والسادس منها خاص بوظائف الخدمات المعاونة ، وكان مفاد نصوص المواد ١/٥ و ١/١٥ و ٢١ من هذا القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان تتم ترقية كل مجموعة من العاملين طبقا للجدول الخاص لها ، وأن العبرة في تطبيق أي جدول من الجداول الملحق بهذا القانون هي بوصف الوظيفة



نتى كن يشغلها العامل وقت نشره ي ١٠/٥/٧٥ فإذا كان العامل  
 يتسل وقت نشره وظيفه فنيه او مهنيه طبق عليه الجدول انبالت اما اذا  
 يتسل وظيفه من وظائف الخدمات المعاونه فان الجدول السادس  
 يكون هو الواجب التطبيق ولو قدم غلا بعد نشر هذا القانون يعمل  
 يميز بصفه فنيه ، يؤيد ذلك ما نصت عليه المادة ٢١ من ان العاملين  
 الدين عينوا ابتداء في مجموعة الخدمات المعاونه لا تحسب بهم المردد  
 الكليه المحددة بالجدولين الثالث « الخاص بالعاملين الفنيين او المهنيين »  
 والخامس « الخاص بالكتابين غير المؤهلين » الا اذا تم نقلهم قبل نشر  
 القانون الى الوظائف المبينه بهذين جدولين ، مما مؤداه انه لو استمر  
 العامل شاغلا لوظيفة في مجموعة الخدمات المعاونه حتى تاريخ نشر  
 القانون فان الجدول السادس يكون هو الواجب التطبيق على حالته ،  
 لما كان ذلك ، وكان الواقع في الدعوى ان المطعون ضده قد رقى  
 بتاريخ ٣١/١٢/١٩٧٤ الى الفئة التاسعة بوظيفة من وظائف الخدمات  
 المعاونه « عامل نقل » ، ثم تابع عمله بهذه الوظيفة حتى تاريخ نشر القانون  
 رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ولم ينقل منها قبل هذا التاريخ الى وظائف المجموعة  
 الفنية او المهنية وانما نقل الى هذه الوظائف بتاريخ ٣١/١٢/١٩٧٦ ،  
 بما لازمه ان تسوى حالته وفقا للجدول السادس الملحق بهذا القانون  
 بوصفه من العاملين بوظائف الخدمات المعاونه دون - قواعد الجدول  
 الثالث الخاص بالعاملين الفنيين او المهنيين ، لما كان ما تقدم وكان  
 المطعون ضده قد عين لدى الطاعة بتاريخ ١٧/١/١٩٦٢ ولم يستكمل -  
 حتى ٣١/١٢/١٩٧٧ المدة الكنية اللازمة للترقية الى الفئة السابعة  
 وقدرها ٢٤ سنة طبقا للجدول السادس من انقانون المشار اليه والمعدل  
 بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ، غنه لا يستحق الترقية الى هذه الفئة :  
 واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا لتبصر وقضى بأحقية المذكور للفئة  
 السابعة تأسيسا على انه منذ تعيينه كان يشغل وظيفة فنيه وان المدة  
 التي قضها في وظيفة غير فنيه اعتبرا من ٣١/١٢/١٩٧٤ حتى

١٩٧٦/١٢/٣١ كانت ضئيلة وعارضة ، ورتب على ذلك وجوب مساواته بالمقارن به بمقولة انهما يتماثلان في شغل الوظائف الفنية ، فانه بدون مد خالف القانون. وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

١. نقض معنى ١٩٨٧/٢/٨ - الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٥١ ق )

١٠٠٨ - سلطة محكمة الموضوع في تكيف الدعوى - شروط الترقية الاحتمية عملاً بالمادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

وان كان لمحكمة الموضوع أن تكيف الدعوى بما تتبينه من وقائعها وأن تنزل عليها وصفها الصحيح في القانون ، إلا أنها مقيدة في ذلك بالوقائع والطلبات المطروحة عليها ، فلا تمكن التغيير في مضمون هذه الطلبات أو استحداث طلبات جديدة لم يطرحها عليها الخصوم . ولما كان النأي من الحكم المصون فيه وسائر أوراق الطعن ان الطاعن أقام دعواه بطلب الحكم بأحقية الفئة الثالثة اعتباراً من عام ١٩٧٥ والفروق المالية المستحقة وذلك إعمالاً لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقضاع العام ، وقد أقام الحكم قضاءه برفض الدعوى على أن : « المقرر قانوناً عملاً بالمادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن الترقية إلى الفئة ( ٨٦٧ - ١٤٤٠ ) تكون حتمية لمن استوفى الشروط الثلاثة الآتية . . . ، لما كان ذلك وكان الثابت من تقرير خبير الدعوى أمام محكمة أول درجة أن المستأنف عليه - انطاعن - لم يكن مستوفياً شروط انقضاء المدة الكلية وهي ٢٤ سنة في ١/١١/١٩٧٥ من ناحية كما أن مرتبه لم يكن قد بلغ أول مربيوط الفئة التي يطالب بها في ديسمبر ١٩٧٤ أو ديسمبر ١٩٧٥ فان شروط ترقية المستأنف عليه للفئة المطالب بها ترقية حتمية في ١/١١/١٩٧٥ تكون غير متوافرة فيه وتضخى دعواه بذلك على غير سند من القانون أو الواقع خليفة بالرفض » . ومفلاده

أن الحكم المطعون فيه اعتبر طلبات الطاعن — وعلى غير الحقيقة — المطالبة بالفئة الثانية التي مربوطها المسالي ٨٧٦ — ١٤٤٠ جنيتها سنوياً وذلك في حين أن الربط المسالي للفئة الثالثة المطالب بها هو ٦٨٤ — ١٤٤٠ جنيتها سنوياً وحسب الدرجات المعادلة في الكادر الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المبين بجداول مدد الخدمة الكلية المحسوبة في الاقدمية المنحقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر ، فان الحكم اذ كيف الدعوى على أنها مطالبة بالفئة الثانية ، وهو طلب لم يطرحه عليه الخصوم وقضى بإلغاء الحكم المستأنف وبرفضها على هذا الاساس يكون قد خرج بالدعوى عن نطاقها المطروح عليه وخالف قاعدة أصلية من قواعد المرافعات توجب على القاضي التقيد في حكمه بخدود الطلبات المقدمة في الدعوى .

( نقض مدنى ١٩٨٧/٢/٨ — الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٥١ ق )

١٠٠٩ - التسوية بين المجندين من العاملين بالحكومة والعاملين بالقطاع العام في خصوص اعتبار مدة الخدمة العسكرية مدة خدمة مدنية لا تكون الا من ١٩٦٨/١٢/١ تاريخ العمل بالقانون ١٩٧١/٣٨ - علة ذلك .

أن المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية — قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ — نصت على أن : « يحتفظ للمجندين المنصوص عليهم في المادة الرابعة الذين لم يسبق توظيفهم أو استخدامهم بأقدمية في التعيين تساوى أقدمية زملائهم في التخرج من الكليات أو المعاهد أو المدارس وذلك عند تقديمهم للتوظيف في وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية العامة عقب اتمامهم مدة الخدمة الالزامية مباشرة بشرط ... » ولم يستبدل بهذا النص القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ — والذي عمل به اعتباراً من أول ديسمبر سنة ١٩٦٨ — فقد جرى على أن : « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية المصنفة ... الذين يتم تعيينهم أثناء مدة



تجنيدهم أو بعد انقضائها في وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة في الأقدمية بالنسبة إلى العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة كما تحسب كمدة خبرة بالنسبة إلى العاملين بالقطاع العام «...» فان مؤدى هاتين المادتين أن التسوية بين المجندين من العاملين بالحكومة والعاملين بالقطاع العام في خصوص اعتبار مدة الخدمة العسكرية مدة خدمة مدنية لا تكون إلا من ١/١٢/١٩٦٨. بتاريخ العمل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ ، لأن الأصل في القوانين أنها لا تطبق بأثر رجعي إلا ما استثنى بنص خاص ، واذ انتهى هذا الاستثناء . وكان النص المستبدل للمادة ٦٣ المذكورة ليس تشريعا تفسيريا لنصها القديم لأنه أورد أحكاما مستحدثة في خصوص مدة عمل المجندين الذين يعينون بشركات القطاع العام التي جاء النص القديم واضح بالدلالة على المراد منها في هذا الشأن ، لما كان ذلك وكان واقع اندعوى الذى سجله المحكم المطعون فيه أن الطاعن بعد أدائه الخدمة العسكرية تم تعيينه لدى المطعون ضدها بتاريخ ١٢/٨/١٩٦٤ ، فانه يخضع لنص المادة ٦٣ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية قبل تغذية بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ ، والذي كان - قبل هذا التعديل - يقصر الاحتفاظ للمجندين بأقدمية في التسعين تساوي أقدمية زملائهم في التخرج من الكليات أو المعاهد أو المدارس على من يتقدم منهم في التوظيف في وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية العامة فقط ، ومن ثم لا يحق للطاعن المعين بأحدى شركات القطاع العام المطالبة بحساب مدة الخدمة العسكرية مدة خدمة مدنية مادام أنه لم يعين بأحدى الجهات المذكورة - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه نتيجة الصحيحة - فانه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يعيبه ما اشتملت عليه أسبابه من أنه لا محل للاسترشاد بزميل للطاعن لأنه عين لدى المطعون ضده في تاريخ لاحق لتعيينه إذ المقرر

أن لمحكمة النقض أن تصحح ما وقع من خطأ فيه دون أن تتقصه  
ويضحي النعى على الحكم بذلك غير منتج .

( نقض مدني ١٩٨٧/٢/٢٢ — الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٥٢ ق )

١٠١٠ — أساس احتساب عدد سنوات للخدمة الكلية المحسوبة في  
الاقدمية والتي يعتد بها في الترقية بالقانون ١٩٧٥/١١ للعامل الذي حصل على  
مؤهل عال وهو في الخدمة ونقلت فئته أو أعيد تعيينه بالفئات الوظيفية المقررة  
لحملة المؤهلات العليا قبل ١٩٧٥/٥/١٠ .

لما كانت المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل  
بالقانون رقم ٢٣ سنة ١٩٧٨ والمعمول به اعتبارا من تاريخ العمل  
بالقانون الاول تنص على أن « تحسب المدد الكلية المحددة بالجداول  
المرافقة الخاصة بحملة المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها مقيما  
عند العمل بأحكام هذا القانون أو ما يتم تقييمه بناء على أحكامه  
اعتبارا من تاريخ التمين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب وتحسب  
المدد الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرافق  
مع مراعاة القواعد الآتية ( أ ) احتساب مدة الخدمة السابقة على  
الحصول على المؤهل العالي لمن نقلت فئته أو أعيد تعيينه بمجموعة  
الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون على أساس تطبيق الجدول الثاني  
المرافق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالي ثم على  
أساس تطبيق المدد المبينة في الجدول الأول المرفق اعتبارا من التاريخ  
المذكور على حالته بالفئة والأقدمية التي بلغها طبقا للجدول الثاني » .  
وكان البين مما ورد في المذكرة الايضاحية لهذا القانون في شأن هذه  
المادة سريان حكمها على العاملين بالقطاع العام الذين أعيد تعيينهم  
أو نقلت فئتهم الى مجموعة الوظائف العالية في ظل أنظمة العاملين  
لا يجرى فيها تقسيم الوظائف الى وظائف مالية وإدارية وأخرى فنية  
وكتابية باعتبار أن مجموعة الوظائف العالية الواردة في الفقرة ( د ) من

المادة ٢٠ سالفه الذكر يقصد بها مجموعة الوظائف التي تتطلب في الأصل من بين شروط شغلها حصول العامل على مؤهل عال . ومؤدى ذلك وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة أن العامل الذي حصل على مؤهل عال وهو في الخدمة ونقلت فئته أو أعيد تعيينه بالفئات الوظيفية المقررة لحملة المؤهلات العليا ابتداء من الفئة ذات الربط المالي ( ٢٤٠ - ٧٨٠ جنيهاً ) قبل ١٠ مايو ١٩٧٥ تاريخ نشر القانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥. تحسب عدد سنوات الخدمة الكلية المحسوبة في أقدميته والتي يعتد بها في الترقية بالقانون المذكور على أساس تطبيق الجدول الثاني الخاص بحملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة حتى تاريخ الحصول على المؤهل العالي ثم اعتباراً من هذا التاريخ يطبق الجدول الأول المتعلق بحملة المؤهلات العليا بفراعاة الفئة والأقدمية المحسوبة له وفقاً للجدول الثاني - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتد بما أورده تقرير المخبر المقدم في الدعوى من أن المطعون ضده عين بالبنك الطاعن بمؤهل الثانوية العامة سنة ١٩٦١ بتاريخ ١٩٦٥/٧/٨ وأنه طبقاً للمادة ٥ من القانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥ يحدد المستوى المالي له بالفئة الثامنة من تاريخ التعيين وأنه حصل على المؤهل العالي في دور نوفمبر ١٩٦٨ فتعتبر المدة السابقة على تاريخ الحصول على المؤهل العالي اعتباراً من ١٩٦٩/٧/١ على الفئة المالية السابعة مدة أقدمية في الفئة الثامنة وفقاً للجدول الثاني المرافق للقانون ١١/١٩٧٥ وأنه بتطبيق المدد المبينة بالجدول الأول وفقاً لأحكام المادة ٥ من القانون رقم ٢٣ سنة ١٩٧٨ فإن المطعون ضده يستحق الفئة السادسة بعد مدة خبرة أربع سنوات ( في الفئة المالية السابعة ) أي في ١٩٦٩/٧/٨ والفئة الخامسة بعد أربع سنوات أخرى في ١٩٧٣/٧/٨ ، وما خلص إليه الحكم من أن المطعون ضده لذلك يستحق الفئة الخامسة في التاريخ المطالب به ١٩٧٣/٧/١٥ ومفاد ذلك أن الحكم يكون أخذاً بتفسير الخبر قد أضاف في احتساب أقدمية المطعون ضده مدة خدمته بالمؤهل المتوسط طبقاً للجدول الثاني المرفق بالقانون ١١ سنة ١٩٧٥ وهو ما يتفق



والتطبيق الصحيح للمادة ٢٠/٥ من هذا القانون : ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون اذ التزم النظر المتشدد قد أصاب صحيح القانون ويكون التعمي على غير أساس .

( تقضى مدني ١٥/٢/١٩٨٧ - الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٥٢ ق )

١٠١١ - يعتد في الترقية طبقاً للقانون ١٩٧٥/١١ بمدد الخدمة الفعلية التي قضيت في الجهات المتصوص عليها في المادة ١٨ بشروطها وبالمادتين ١٩ ، ٢١ ومنها ألا تكون مدة الخدمة السابقة قد انتهت بسبب سوء السلوك - سوء السلوك صفة لصيقة بالشخص مما يستوي معه ان يكون قد وقع في مجال العمل او خارجه طالما ان الخدمة قد انتهت بسببه .

لما كان قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ينص في المادة ١٥ منه على أن « يعتبر من أمضى أو يمضي من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة ... » وفي المادة ١٨ على أن « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الاقدمية من المدد الآتية : ( أ ) : ... ( ب ) مدة خدمة العامل الفنى أو المهني الذي أدى الامتحان بنجاح عند دخوله أو عند نقله الى العمل الفنى وذلك في الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها ... وذلك من تاريخ نجاحه في الامتحان الفنى ... » وفي المادة التاسعة عشر على أن « يشترط لحساب المدد المبينة في المادة السابقة ما يأتي : ( أ ) ألا تقل عن سنة كاملة : ( ب ) أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة في وظيفته الحالية ( ج ) ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة سوء السلوك ... » وبينت المادة ٢١ التواعد الواجب اتباعها عند حساب المدد الكلية مما مفاده - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة

— ان المشرع اعتد في الترقية طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بمدد الخدمة الفعلية التي قضاها العامل في الجهات المنصوص عليها في المادة الثامنة عشر وبالشروط الواردة بها وبالمادتين التاسعة عشر والحادية والعشرين ومنها ألا تكون مدة خدمته السابقة قد انتهت بسبب سوء السلوك وإذا كانت عبارة النص قد جاءت مطلقة فلم تشترط أن يكون سوء السلوك الذي انتهت بسببه الخدمة قد وقع من العامل في مجال العمل تحديداً وكانت صفة سوء السلوك في ذاتها هي صفة لصيقة بالشخص فإذا ما شابت العامل خارج الوظيفة فإن ذلك من شأنه أن ينعكس على عمله ويؤدي الى الإخلال بكرامته ومقتضياته ويستوى بعد ذلك أن يكون سوء السلوك قد وقع في مجال العمل أو خارجه طالما أن الخدمة قد انتهت بسببه . ولما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة لها وفي استخلاص ما تراه متفقاً مع الواقع متى كان استخلاصها سائغاً ويؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ان « الثابت من أوراق الدعوى ان المستأنف ضده عمل بالشركة المستأنفة من ١/٩/١٩٦١ ثم صدر قرار إنهاء خدمته في ٢٨/١/١٩٧١ بسبب هروبه من الخدمة العسكرية حال تجنيده وأثناء حادثة الحرب بين مصر واسرائيل وقدم للمحاكمة وانتهت المحكمة الى ثبوت التهمة في حقه وحكمت بحبسه ستة أشهر مع الشغل وتبعياً رفقه من الخدمة العسكرية وقد تم تنفيذ العقوبة الاصلية والتبعية ومن ثم يكون سبب الانتهاء بسوء السلوك ولا تثريب على الشركة المستأنفة اذ لم تعد بمدة خدمة المستأنف ضده السابقة من ١/٩/١٩٦١ حتى ٢٨/١/١٩٧١ ولم تحسبها عملاً بالحق المخول لها بالمادة ١٩ ج من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتكون مدة خدمة المستأنف ضده من تاريخ تعيينه في ١/٥/١٩٧٢ حتى اعمال القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المكمله له لا تتعدى خمس سنوات وبضعة شهور فلا يستحق الدرجة السابعة المطالب بها لعدم توافر مدة ١٣ سنة خدمة لديها والتي اشترطها القانون المذكور للترقية للدرجة المذكورة » ولما كان يبين من هذا الذي أورده الحكم انه

استخلص من انتهاء الشركة المطعون ضدها لخدمة الطاعن في ١٩٧١/١/٢٨ لهروبه من خدمة القوات المسلحة وقت الحرب وجبسه لذلك - وهو ما لم ينازع فيه الطاعن - ان هذا الانهاء كان بسبب مسوء السلوك وهو استخلاص سائح له أصله الثابت في أوراق الدعوى ويؤدي الى ما رتبته الحكم عليه من عدم أحقية الطاعن في ضم المدة السابقة على الانهاء الى مدة خدمته الكلية بالشركة المطعون ضدها عملاً بنص المادة ١٩/ج من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ واذ كان ذلك فإن ما يشيره الطاعن في نعيه يصدد الشهادتين الصادرتين عن القوات المسلحة لا يمسدو أن يكون مجادلة في تقدير محكمة الموضوع للأدلة بغية الوصول الى نتيجة أخرى غير التي أخذت بها مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

( نقض مدني ١٥/٣/١٩٨٧ - ج الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥٢ ق )

١٠١٢ - في شأن كيفية حساب المدة الكلية للعاملين المعيّنين في الوظائف المهنية أو الفنية خص المشرع المعيّنين منهم بوظائف الصببية والإشراقات ومساعدى الصناع بأحكام القانونين ١٩٧٦/٧٧ ، ١٩٦٩/٥١ - ما يلزم الملك .

لما كانت المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام قد نصت على أن « تحسب المدة الكلية المتعلقة بالعاملين المعيّنين في الوظائف المهنية أو الفنية ... مع مراعاة القواعد الآتية: ( أ ) ... (ب) ... (ج) اعتبار الصبى أو الإشراق أو مساعد الصانع الذى اجتاز الامتحان الفنى بنجاح شاعلاً للفئة ( ١٦٢ - ٣٦٠ ) أو ما يعادلها اعتباراً من اليوم التالى لانقضاء سبع سنوات من تاريخ دخوله الخدمة ما لم يكن قد شغل هذه الفئة أو ما يعادلها في تاريخ سابق . ( د ) خصم المدة المشترطة في الجداول المرفقة للترقية من أول فئة مقررة لتعيين العامل فيها الى الفئات التالية لها بالنسبة لمن عين من العاملين لأول مرة في مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية في الفئة ( ١٦٢ - ٣٦٠ ) أو الفئة ( ١٨٠ - ٣٦٠ ) أو الفئة



( ٧٨٠ / ٢٤٠ ) أو ما يعادلها » . وكان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه قد نص في مادته الأولى على أنه « في تطبيق الجدول الثالث الملحق بقانون توضيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يعتبر الصبية والاشراقات ومساعدو اصناف الحاصلون على مؤهلات دراسية أقل من المتوسط شاغلين للفئة التاسعة ( ١٦٢ - ٣٦٠ ) اعتبارا من تاريخ التعيين في تلك الوظائف أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وبشرط ألا تقل السن عند شغل هذه الفئة عن السادسة عشرة ، أما غير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية فيعتبرون شاغلين للفئة المذكورة اعتبارا من اليوم التالي لمضي سنتين من تاريخ التعيين في إحدى تلك الوظائف مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وبشرط ألا تقل السن عند شغل هذه الفئة عن الثامنة عشرة » . وبمصدور القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ أورد في الفقرة الأولى من مادته الأولى ذات النص الوارد في المادة الأولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ، ثم نص في الفقرة الثانية على أن « وتحتسب المدة الكلية للعامل اعتبارا من تاريخ التعيين أو بلوغه سن الثالثة عشر أيهما أقرب » فإن مفاد ما تقدم في مجموعه أن المشرع - في شأن كيفية حساب المدة الكلية للعاملين المعيّنين في الوظائف الجنية أو الفنية - قد خص المعيّنين منهم بوظائف الصبية والاشراقات ومساعدى الصناعات بالأحكام المنصوص عليها في القانونين رقمي ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ، ٥١ لسنة ١٩٧٩ ، بما لزمه أن فئة هؤلاء العاملين تكون بمثابة عن تطبيق الحكم الوارد بالفقرة ( د ) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ويكون حكمها قاصرا على من عداهم من العاملين الذين عينوا لأول مرة في مجموعة الوظائف الجنية أو الفنية بالقطاعات المحددة بآ أو ما يعادل هذه الفئات ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر بأن أعمل في حق النظمون هذه نص بالفقرة ( د ) من المادة ٢١ سالفة الذكر على سبيل من أنه عيز

لأول مرة لدى الطبعنة في وظيفة فنية بالفئة التاسعة ، فان النعمى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

( نقض مدنى ١٠/٥/١٩٨٧ — الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥٢ ق )

١٠١٢ — اوجب القانون ١٩٧٨/٢٣ العمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون ١٩٧٥/١١ الخاصين بالترقيات وحساب مدد الخدمة وكذا الجداول الملحقه به حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ — ورود المباداة ٢١ بند ( هـ ) ضمن المواد التى انتظمها الفصل الرابع من القانون ١٩٧٥/١١ ، فانه يتعين حساب مدد الخدمة طبقا لاحكامها حتى التاريخ المحدد بالقانون ١٩٧٨/٢٣ .

لما كانت الفقرة الأولى من المادة الرابعة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أن « يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول الملحقه به حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ » .

وتنص المادة ٢١ منه على أن « تحسب المدد الكلية المتعلقة بالعاملين المعينين فى الوظائف الفنية أو الفنية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمصددة بجدولين الثالث والخامس المرفقين مع مراعاة القواعد الآتية (أ) . . . (ب) . . . (ج) . . . (د) . . . » وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون المشار اليه تنص على أن « يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . . . النص الآتى : يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول الملحقه به حتى ٣١ من ديسمبر ١٩٧٧ » . وتنص المادة السادسة منه على أن « يضاف بند (هـ) الى المادة ٢١ من قانون . . . رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نصه الآتى : احتساب مدة الخدمة من نقل أو أعيد تعيينه إلى سبب من الأسباب من غير حاملى المؤهلات الدراسية أو من حملة المؤهلات الأقل من المتوسطة قبل نشر هذا القانون ، من الوظائف المهنية أو الفنية الى الوظائف

الكتابية على أساس تطبيق الجدول الثالث الخاص بالوظائف الفنية أو المهنية بالنسبة للمدة التي قضيت في هذه الوظائف ثم تطبيق الجدول الرابع أو الخامس حسب الأحوال اعتباراً من تاريخ النقل أو إعادة التعمين بهذه الوظائف وبالفئة والأقدمية التي يصل إليها بالتطبيق للجدول الثالث ، ومع ذلك يجوز تطبيق الجدول الأصح للعامل من الجداول المشار إليها حسب الأحوال على المدة الكلية بأكملها إذا كان هذا الجدول ينطبق على أكثر من نصف هذه المدة « ٠٠٠٠ » وتتضمن المادة الثامنة على غنى أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ » فان مفاد ذلك ان القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ أوجب العمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاصين بالترقيات وحساب مدد الخدمة ، وكذا الجداول الملحقه به حتى ٣١ من ديسمبر ١٩٧٧ ، واذ وردت المادة ٢١ بند ( هـ ) ضمن المواد التي انتظمتها الفصل الرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، فانه يتعين حساب مدد الخدمة طبقاً لأحكامها حتى التاريخ المحدد بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ، ولا وجبه في هذا الصدد للتحدي بمبدأ المساواة بين العاملين للخروج على هذا الأصل الذي أورده المشرع بنص صريح ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ألترم هذا النظر بأن أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على أن الجدول الثالث من الجداول الملحقه بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا ينطبق على أكثر من نصف مدة خدمته الكلية حتى ٣١/١٢/١٩٧٧ بالتطبيق لحكم المادة ٢١ بند ( هـ ) من القانون المشار إليه ، فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه القصور في التسبيب .

( نقض محني ١٧/٥/١٩٨٧ - الطعن رقم ١٦٧٥ لسنة ٥٢ ق )



## القسم الثاني

### عمل بالقطاع العام

١٠١٤ - ماهية الأجر الذي تحسب على أساسه مكافأة النظام الخاص - وجوب الاعتداد بمدلوله دون الأخذ بأي مدلول آخر أيا كان موضعه في تقنين أو قانون أو نظام أو لائحة - اعتبار اعانة غلاء المعيشة والمكافآت والمنح جزءا من الأجر في حكم التشريعات المنظمة للعاملين بالقطاع العام لا يمنع من حساب تلك المكافأة على أساس الأجر الأصلي إذا ما نصت على ذلك اللائحة الخاصة .

لما كان الأجر الذي تحسب على أساسه مكافأة النظام الخاص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الأجر الذي تحدده القواعد المنظمة لها في عقد العمل أو لائحة نظام العمل فإذا جرت هذه القواعد على حسابها وفقا للأجر الأساسي - وهو الأجر الأصلي بعد أن تخصم منه اعانة غلاء المعيشة والمنح - وجب أعمال هذا الأجر بغير اعتداد بأي مدلول آخر نه أيا كان موضعه سواء ورد في التقنين المدني أو قانون العمل أو لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ أو نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ سنة ١٩٧١ لذلك فإن اعتبار اعانة غلاء المعيشة والمكافآت والمنح جزءا من الأجر في حكم التشريعات لا يمنع من حساب تلك المكافأة على أساس الأجر الأصلي وحده إذا ما نصت على ذلك لائحة صندوق الادخار الخاص بالبنك الطاعن ( بلجنتر ) - ركن الطاعن قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن الأجر الذي يجب أن تحسب مكافأة النظام الخاص المستحقة للمطعون ضده الأول وفقا له هو الأجر الأساسي وحده دون ملحقاته كاعانة غلاء المعيشة والمكافآت السنوية إعمالا لنص المادة التاسعة من لائحة صندوق الادخار ( بلجنتر ) الخاص بالبنك البلجيكي وغاب على الخبير حسابها وفقا للأجر الشامل دون خصم هذه الملحقات بمقولة أنه تدرج في مدلول الأجر في أحكام لائحة نظام

العاملين بالشركات التابعة لمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٣ ونظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ وقانون العاملين بالقطاع العام الصادر بالمرسوم رقم ٦١ سنة ١٩٧١ وكان بالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قيد قضى بمكافأة النظام الخاص المستحقة للمطعون ضده الأول محسوبة وفقا للاجر المشامل تاسيسا على ما جاء بتقرير الخبير ولم يعن بتمحيص دفاع الطاعن المشار اليه بسبب النعي فإن الحكم المطعون فيه اذ ايدته واحال على أسبابه وأغفل ( بدوره ) بحث القواعد التي نصت عليها لائحة صندوق الادخار ( بلجنتر ) تحقيقا لهذا الدفاع الجوهرى الذى يتغير به - لو صحح - وجه الزأى فى الدعوى يكون مشويا بالقصور - بها يوجب نقضه لهذا السبب .

( نقض محنى ١١/٥/١٩٨٢ - الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٤٩ ق )

١٠١٥ - الممول عليه فى اعتبار العمل مؤقتا او عرضيا وفقا لاحكام نظام العاملين بالقطاع العام - لا عبرة فى هذا المقام بنوع العمل الذى يسند اثنى العامل انعين على غير الوظائف الدائمة ولو حمل احدى مسمياتها ولا بالزمن الذى يستغرقه عمله ولا بمدة عقده ولو كان غير محدد المدة - تعيين العامل بمكافأة شاملة ايا كان مقدارها يعتبر تعيينا على عمل عرضى او مؤقت - مزدى وصف المكافأة بالتشمول - تنتهى خدمة العامل بانتهاء مدة العمل المؤقت او العرضى المسند اليه .

لئن كانت المطعون ضدها - وقت تعيين الطاعن بها وحنى انهاء خدمته - مؤسسة عامة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٣٢ لسنة ١٩٧١ بانشاء مؤسسة مصر للطيران الا أن علاقتها بالعاملين بها كانت تخضع لاحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذى نصت المادة الاولى من مواد اصداره على أن تسرى احكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها . وتسرى احكام قانون العمل فيما لم يرد به نص

في هذا النظام « . وإذا كانت المادة ٧ من النظام المذكور تنص على ان « لا يجوز اسناد أعمال مؤقتة او عرضية إلى المتستعين بجنسية جمهورية مصر العربية أو الأجانب إلا وفقا لمقررات منى يقررها مجلس إدارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية « . وتنص المادة ٦٤ على ان « تنتهى خدمة العامل بأحد الأسباب الآتية : ٠٠٠٠٠ (٩) انتهاء مدة العمل المؤقت أو العرضي « مما مفاده جواز اسناد أعمال مؤقتة أو عرضية إلى المصريين أو الأجانب وفقا للقواعد التى يقررها مجلس إدارة المؤسسة ، وإن العامل الذى يسند ليه هذا النوع من الأعمال تنتهى خدمته بانتهاء مدة العمل المسند اليه . وكان المنعول عليه في اختيار الممول مؤقتا أو عرضيا في احكام ذلك النظام هو أن يكون تعيين العامل قد جاء على غير الوظائف الواردة بجدول المقررات الوظيفية للمؤسسة والموصوفة بجدول توصيف الوظائف الخاصة بها والمرتبة في التراتب المسالية المبينة في الجدول المنحى بالنظام المذكور لأنها هى الوظائف الدائمة في المؤسسة لورودها في هيكلها التنظيمى ، ولا عبرة في هذا المقام بنوع العمل الذى يسند إلى العامل المعين على غير هذه الوظائف الدائمة ولو حمل احدى مسمياتها ولا بالزمن الذى يستغرقه عمله مهما طال ولا بمدة عقده ولو كان غير محدد المدة لأن استتالة خدمة العامل المعين بالمؤسسة على عمل مؤقت أو عارض أو تجديد عقده لا يغير من صفة هذا العمل إلى عمل دائم طال أن العامل لم يغير على أى من الوظائف الدائمة بفئتها المسالية كما ان تعيين العامل بمكافأة شاملة أيا كان مقدارها يعتبر تعيينا على عمل عرضي أو مؤقت ، لان ذلك يعنى ان العمل الذى اسند اليه لا يصادف وظيفة واردة بالهيكل التنظيمى للمؤسسة وجدول مقرراتها الوظيفية وان وصف تلك المكافأة بالشمول يفيد ان المؤسسة غير ملزمة بأن تضيف إليها أى مبلغ آخر كبديل أو علاوة مما يطبق على الوظائف الدائمة الواردة بالهيكل التنظيمى - لما كان ذلك وكان الثابت من تقرير خير الدعوى ان الطاعن عين لدى المطعون ضدها في ٩/٣/١٩٧٢ بالقرار رقم ١٧٥ في وظيفة مساعد رئيس كائنتريا ( أ ) بمكافأة شاملة مقدارها ٣٥ جنيها شهريا وذلك لمدة سنة



امتدت لثلاثة أشهر أخرى بالقرار رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٧٣ ، وفي ١٩٧٣/٦/٦  
 اصدرت المطعون ضدها القرار رقم ٥٢٣ سنة ١٩٧٣ بانتهاء خدمته اعتبارا  
 من نهاية يوم ١٩٧٣/٦/٨ لانتهاء مدة عمله المؤقت ، وكان عمل الطاعن  
 على هذا النحو يعتبر عملا مؤقتا ينتهي بانتهاء مدته عملا بالمادة ٦٤  
 بند (٩) من نظام العاملين بالقطاع النخام سالف الذكر فان قيام المطعون  
 ضدها بانتهاء خدمة الطاعن لديها بانتهاء مدة العمل المسند اليه يكون قد  
 وقع صحيحا في القانون وتنقسم به علاقة العمل بين الطرفين وتضحي  
 دعوى الطاعن بإلغاء قرار انهاء خدمته وبإعادته لعمله على غير سند من  
 القانون متعينا رفضها . واذا انتهى الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون  
 فيه الى هذه النتيجة الصحيحة فان النعي عليه فيما تضمنته أسبابه من  
 الاستناد الى المادة ٧٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ يكون غير  
 منتج اذ بحكمة النقض أن تصحح ما ورد في تقارير الحكم من أخطاء  
 دون أن تثقّصه ما دام انه جاء صحيحا في نتيجته .

( نقض مدني ١٩٨٥/٦/٣٠ — الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٥٠ ق )

١٠١٦ — حوافز الانتاج — شروط استحقاقها — المقصود منها —  
 مدى ارتباطها بالاجر — ق ١٩٧١/٦١ والقانون ١٩٧٨/٤٨ .

لمسا كانت المادة ٢٢ من نظام العاملين بالقطاع العام انصدر بالقرار  
 بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قد نصت على أن « يضع مجلس الادارة  
 نظاما للحوافز يراعى فيه الوضوح وبسهولة التطبيق ... وفي جميع  
 الحالات لا تستحق مكافأة زيادة الانتاج عن المعدلات القياسية الا اذا  
 قام العامل بالعمل فعلا وزاد انتاجه عن هذه المعدلات » وكانت المادة ٤٨  
 من نظام العاملين بالقطاع العام انصدر بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨  
 تنص على أن « يضع مجلس الادارة نظاما للحوافز المادية والأدبية على  
 اختلاف أنواعها بما يكفل تحقيق أهداف الشركة ويحقق زيادة الانتاج  
 وجودته وذلك على أساس معدلات قياسية للاداء والانتاج » مما مفاده

انه يستلزم لاستحقاق حوافز الانتاج مباشرة العمل وتحقيق معدلات اعلى من المعدلات القياسية التي يضعها مجلس الادارة للاداء والانتاج ، اد المقصود منها هو دفع العامل الى الاجتهاد في العمل ومن ثم فهو لا يستحقها الا اذا تحقق سببها وهو مباشرة العمل وزيادة الانتاج ، وهي بهذه المقاييس بعيدة من منحيات الاجر غير الدائمة اذ ليس لها صفة اليات والاستقرار لمسا كان ذلك ، وكان المحكم الابتدائي الذي ايدى بالحكم المطعون فيه واجاب الى اسبابه قد خالف هذا النظر وقضى بالزام الطاعنه ان تدمع للمطعون ضده الاول قيمة الحوافز عن المدة من ١/٤/١٩٧٨ حتي ٣٠/٦/١٩٧٩ مع ائنه قضى بالزامها بمبلغ التعويض على اساس ثبوت خطتها المتمثل في حرمانها اياه من ممارسته العمل في هذه الفترة ووضعها في قائمة العمالة الزائدة ، مما مقتضاه عدم استحقاقه للحوافز عن هذه المدة باعتبار انه لم يباشر فيها العمل ، فن الحكم المطعون فيه يكون قد اخطا في تطبيق القانون فيما قضى به بالنسبة لطلب الزام الطاعنه بالحوافز ومكافآت الانتاج بما يوجب نقضه جزئيا في هذا الخصوص دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

( ر. بقض مدنى : ٢١٨٥/٦/٣٠ - الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٥٠ ق )

١٠١٧ - تقرير بدل الانتقال الثابت للعاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة وفق نص المادة ٣٥ من القرار الجمهورى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ . منوط بوزير المالية والاقتصاد وخذه دون غيره .

لما كانت المادة ٥٠ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن « يصدر قرار من المجلس التنفيذي بالقواعد الخاصة بمصاريف الانتقال وبدل السفر بالنسبة الى انعامين بالشركات » . . . . . ( وقد جاء تعبير مصاريف الانتقال الوارد بها مطلقا ينصرف مدلوله الى

نقعت الانتقال الفعلية الثابت على السواء وقد صدر أعمالاً لحكمها قرار رئيس الوزراء رقم ١٦٤١ سنة ١٩٦٤ ونص في المادة الأولى منه - قبل تعديلها بقرار رئيس الوزراء رقم ١٤٠ سنة ١٩٦٥ - على سريان أحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ على العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات المستامة وإذ كانت المادة ٣٥ من هذه اللائحة قد اشترطت لتقرير بدل الانتقال أن يصدر به قرار من وزير المالية والاقتصاد بما يؤده أن قرار وزير المالية والاقتصاد هو وحده دون غيره أداة لتقرير بدل الانتقال الثابت للعاملين بتلك الشركات في نطاق التشريعات المنوّه عنها ويكون القرار الصادر من لجنة شؤون الأفراد بالشركة الطاعنة في ٩/٩/١٩٦٣، بتقرير البديل صادراً من جهة غير مختصة وبالمخالفة لأحكام القانون بما يجعله معدوم الأثر ولا يرتب حقوق للعاملين في هذا الخصوص وإذ لم ينترم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه بأحقية المطعون ضده لبديل الانتقال الثابت على قرار لجنة شؤون الأفراد بالشركة الطاعنة في ٩/٩/١٩٦٣ باعتماد لائحة بدل الانتقال في ظل العمل بأحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة دون أن يصدر بها قرار من وزير المالية والاقتصاد يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

( نقض مدني ١٩٨٤/١١/١٩ - الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٤٩ ق )

١٠١٨ - جعل المشرع من الاختبار نظاماً حتمياً وإجبارياً لكل عامل معين في إحدى شركات القطاع العام - علة ذلك - لا استثناء للمهندسين من الخضوع لفترة الاختبار .

لما كان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - والذي أعيد الطعن في ظله - قد نص في المادة السادسة منه على أن « يوضع العامل ... لاختبار لمدة ستة شهور من



تاريخ تسليمه العمل وتقرر صلاحيته في خلال مدة الاختبار وفقا لنظام الذي يقرره مجلس الادارة ..... « وتكان المستفاد من هذا النص أن المشرع جعل من الاختبار نظاما جتيميا واجباريا لكل عامل معين في احدى شركات القطاع العام وذلك لتمكين تلك الشركات من الحكم على كفاءته العامل خلال فترة الاختبار سواء نص على الاختبار في عقد العمل أو قرار التعيين أو لم ينص فيهما على ذلك بحيث إذا تقرر صلاحيته خلال مدة الاختبار استقر في عمله وأصبح عقده باتا وإذا لم يتقرر صلاحيته أنهى عقده وفقا للنظام الذي يقرره مجلس الإدارة في هذا الخصوص .

كما نصت المادة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ في الخالص بالمهندسين المصريين على أنه : « الأجهزة الحكومية وشركات القطاع العام أن تستوفى احتياجاتها من المهندسين المصريين بخريجي الجامعات المصرية بقرارهم وفقا لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الخالص بإصدار نظام العاملين بالدولة أو طبقا لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام على حسب الأحوال . . . . . ومن ثم فإن خضوع الطاعن للقانون ٥٤ لسنة ١٩٧٦ لا يغني استثناءه من فترة الاختبار المقررة باللائحة التأسيسية من نظام العاملين بالقطاع العام مخالفة للبيان بل أنه على النقيض من ذلك يؤكد انطباقها عليه . . . . . كان من تقديم وكان الحكم الابتدائي قد المؤيد بالحكم للطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة الصحيحة قانونا فإنه لا يطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من قرارات قانونية خاطئة إذ لم تحكم بالنقض أن تصح هذه القرارات دون أن تنقضي ويكون الثمن عليه بالخطأ في تطبيق القانون واللائحة في الاستدلال على غير أساس . »

( نقض مدني ١٦٨٥/٢/٢٤ - الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٥٠ ق )

١٩٠١ - الآثار المترتبة على نقل العامل من وحدة اقتصادية إلى أخرى - م ٢٦ من نظام العاملين رقم ١٩٧١/٦١ .

لما كانت المادة ٢٦ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار

رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - الذي يحكم واقعة النزاع - قد ايجازت نقل العمل من وحدة اقتصادية الى اخرى وحان النقل في هذه الحالة يرتب آثاره ومن بينها استصحاب العامل المنقول لمدة خدمته وخبرته المعتمدة قانونا وكان نقايت في الدعوى ان الطاعن تقبل من جهة عمله السابقة الى المطعون ضدها الاولى بمدة خبرة محسوبة اعتبارا من ١٩٦٠/١٤/٣١ تاريخ حصوله على ليسانس الحقوق ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر وأقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله ان « الوظيفة مثار انتزاع تستلزم خبرة لا تقل مدتها عن ١٤ سنة وكانت الخبرة هي بالممارسة العملية للعمل بالقانون بما لا يجوز معه اتخاذ تاريخ حصول المستأنف - الطاعن - على ليسانس الحقوق سنة ١٩٦٠ تاريخا لبدا ممارسته للعمل القانوني بحجة تسكينه أو تقييمه على وظيفة قانونية واعتبار أقدميته فيها من تاريخ حصوله على هذا المؤهل ، وكان الثابت من المستندات ... ان المستأنف ظل يعمل مدرسا ... حتى ١٩٦١/٥/١ ، وكانت خبرته الفعلية في مجال العمل القانوني لم تبدأ الا منذ تاريخ اعتباره نظيرا في ١٩٦٢/٧/١ ... فان مدة خبرته الفعلية تكون دون المدة المشترطة للترقية في ١٩٧٤/١٢/٣١ ... ويضحي القرار المطعون عليه في خصوص سحب ترقية المستأنف متفقا وأحكام القانون » وهو ما مؤداه ان الحكم المطعون فيه قد اسقط من مدة خبرة الطاعن ما سبق اعتماده في الجهة التي نقل منها ، ورتب على ذلك عدم استيفائه صفة الخبرة المشترطة للترقية ، ومشروعية قرار المطعون ضدها الاولى بسحب ترقية ، وخص من ذلك الى رفض دعواه ، دون أن يتحقق مما اذا كانت مدة الخبرة المشترطة للترقية يتعين أن تكون مدة خبرة فعلية أم يكتفى فيها بالخبرة النظرية ، فانه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن ، على أن يكون مع النقض الاحالة .

( نقض مدني ١٦٨٥/٤/٢٨ - الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٥٠ ق )

١٠٢٠ - يستحق كافة العاملين العلاوات الدورية كلما قررت الشركة مبدأ منحها وتوافرت فيهم شروط استحقاقها م ٢٤ النظام ٣٥٤٦/١٩٦٢ ، م ٣١ النظام ١٩٦٦/٣٣٠٩ الى ان يضع مجلس الادارة نظاما للعمل بالقطعة او بالانتاج او بالعمولة تنفيذا للمادة ٢٩/٣ من النظام ١٩٦٦/٣٣٠٩ المضافة بالقرار الجمهوري ٨٠٢/١٩٦٧ .

ان النص في المادة ٢٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والواردة في الباب الخامس الخاص بالترقيات والعلاوات على ان « يقرر مجلس ادارة الشركة في ختام كل سنة مالية مبدأ منح العلاوة او عدم منحها بالنسبة لجميع العاملين في الشركة » ، وفي المادة ٣١ على ان « يشترط في الترقية او منح العلاوة ان يكون العامل حاصلا على تقدير مقبول على الاقل في متوسط التقارير الدورية لآخر سنة وان يكون قد مضى على تعيينه في خدمة الشركة سنة كاملة ، وفي المادة ٣١ من نظم العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على ان « يقرر مجلس الادارة في ختام كل سنة مبدأ منح العلاوة او عدم منحها للعاملين » يدل على ان العاملين كافة يستحقون العلاوات الدورية كلما قررت الشركة مبدأ منحها وتوافرت فيهم شروط استحقاقها ، والى ان يضع مجلس الادارة نظاما للعمل بالقطعة او بالانتاج او بالعمولة تنفيذا للفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من نظم العاملين بالقطاع العام المضافة بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ والتي تمنع الجمع بين هذا النظام ونظام العلاوات ، ذلك ان النص في كل من نظامي العاملين بالقطاع العام سالف الذكر - قبل صدور القرار الجمهوري رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ على استحقاق العاملين للعلاوات الدورية قد ورد بصيغة عامة مطلقة ولم يستثن الشارع من حكمه العاملين بالقطعة او بالانتاج او بالعمولة ، واذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائي على ان الطاعنين - بوصفهم عمال انتاج - لا يتمتعون بنظام العلاوات الدورية استنادا الى



انه لا يجوز الجمع — على اطلاقه — بين نظام العمل بالانتاج ونظام  
'العلاوات' ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون  
حاجة لبحث باقى أسباب الطعن على أن يكون مع 'النقض الاحالة' .  
( نقض مدنى ١٩٨٥/٦/٢ — الطعن رقم ٨١ لسنة ٤٦ ق )

١٠٢١ — يسرى حكم المادة ٢٠ من ق ١٩٧٥/١١ المعدل بق ١٩٧٨/٢٣  
على العاملين بالقطاع العام الذين أعيد تعيينهم أو نقلت فئتهم الى مجموعة  
الوظائف العالية في ظل أنظمة لا يجرى فيها تقسيم الوظائف الى وظائف عالية  
وادارية وأخرى فنية وكتابية — مؤدى ذلك — يسرى حكم المادة ١٦ ق ١٩٧٥/١١  
على الحالات التى تكون فيها مدة الخدمة الكلية للعامل قد قضيت في مجموعة  
وظيفية واحدة ومع ذلك تسمح بانطباق أكثر من جدول عليه .

ان النص في المادة الأولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار  
قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام على أن :  
« تسرى أحكام القانون المرافق على «أ» العاملين الخاضعين لأحكام  
نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ «ب»  
العاملين الخاضعين لنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١  
لسنة ١٩٧١ فيما عدا أحكام المادتين (١١) ، (٣) من القانون المرافق »  
يدل على أن المشرع لم يستثن من تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة  
١٩٧٥ على العاملين الخاضعين لنظام العاملين بالقطاع العام سوى أحكام  
المادتين الأولى والثالثة منه على وجه الحصر ، ومن ثم تسرى عليهم  
أحكام باقى مواده ومنها المواد من ١٨ الى ٢٢ الواردة بالفصل الرابع  
منه بشأن حساب مدة الخدمة . ومفاد ما تقدم وجوب تطبيق أحكام  
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين الخاضعين لنظام العاملين  
بالقطاع العام — شأنهم شأن العاملين المدنيين بالدولة — فيما عدا المادتين  
٢ ، ٣ اللتين استثنيتا من ذلك بصريح نص المادة (٢٠) فقرة (ب) من  
قانون الأحكام ، ومن ثم فلا يصح القول باستبعاد نص المادة ٢٠

في الفقرة (د) من هذا القانون من التطبيق على حالات حساب مدة الخدمة اللازمة للترقية بالنسبة للعاملين بالقطاع العام ، أو قصر سريان أحكامها على من نقل منهم إلى مجموعة الوظائف العالية قبل أغسطس سنة ١٩٦٦ على نحو ما ذهب إليه الطاعن ، واذ كانت المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - شالف الذكر - بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ - والمعمول به اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون الأول - تنص على أن : « تحسب المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة الخاصة بحملة المؤهلات الدراسية ٠٠٠٠ اعتباراً من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب وتحتسب المدد الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مرائحة القواعد الآتية (أ) و (ب) و (د) احتساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالي المنقلت فئته إلى مجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون على أساس الجدول الثاني المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالي ثم على أساس تطبيق المدد البينية في الجدول الأول المرفق اعتباراً من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والأقدمية التي بلغها طبقاً للجدول الثاني » . وكان البين مما ورد في المذكرة الايضاحية لهذا القانون في شأن هذه المادة سريان حكمها على العاملين بالقطاع العام الذين أعيد تعيينهم أو نقلت فئتهم إلى مجموعة الوظائف العالية في ظل أنظمة للعاملين لا يجرى فيها تقسيم الوظائف إلى وظائف عالية وإدارية وأخرى فنية وكتابية باعتبار أن : « مجموعة الوظائف العالية » الواردة في الفقرة (د) من المادة ٢٠ سالفة الذكر يقصد بها مجموعة الوظائف التي تتطلب في الأصل من بين شروط شغلها حصول العامل على مؤهل عال ومؤدى ذلك أن العامل الذي حصل على مؤهل عال وهو في الخدمة ونقلت فئته أو أعيد تعيينه بالفئات الوظيفية المقررة لحملة المؤهلات العليا التي تبدأ من الفئة ذات الربط المالي ( ٢٤٠ - ٧٨٠ ) قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تحسب عدد سنوات الخدمة انكبيته المحسوبة في أقدميته والتي يعتد بها في الترقية بالقانون المذكور على

أساس تطبيق الجدول الثاني الخاص بحملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة حتى تاريخ الحصول على المؤهل العالي ثم اعتباراً من هذا التاريخ يطبق الجدول الأول المتعلق بحملة المؤهلات العليا بمراعاة الفئتين والاقدمية المحسوبة له وفقاً للجدول الثاني . لما كان ذلك وكانت المادة ١٦ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر تنص على أن « تخضع الترقيات الحتمية المنصوص عليها في المادة السابقة للقواعد الآتية ... »

(هـ) تطبيق الجدول الأول المصالح للعامل في حالة انطباق أكثر من جدول من الجداول المرفقة على حالته » . وكانت المادة ١٥ تنص على أن « يعتبر من أمضى أو يمضي من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدة الكلية المحددة بالجدول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية ... »

فإن مفاد ذلك أن حكم المادة ١٦ بحقرة هـ إنما يسري على الحالات التي تكون فيها مدة الخدمة الكلية للعامل قد قضيت في مجموعة وظيفية واحدة ومع ذلك تسمح بانطباق أكثر من جدول عليه . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضائه على أن : « الثابت في الأوراق أن المستأنف ( المطعون ضده ) عين في البنك المستأنف ضده ( الطاعن ) في ١٦/٤/١٩٦٤ ولما كانت المادة ١٨ / ج من القانون ١١ لسنة ٧٥ تدخل في حساب المدة العسكرية ضمن مدة الخدمة الواجب احتسابها كشرط للترقية الحتمية ، كما أن المادة (٦) أوجبت احتساب مدة خدمة افتراضية بالنسبة للشهادات الدراسية فوق المتوسطة بقدر سنوات الدراسة الزائدة على المدة المقررة للشهادات المتوسطة ، وبإزالة حكم هذين المادتين على المستأنف ( لمطعون ضده ) باحتساب سنتين مدة خدمة افتراضية و ٨ يوم ، ٧ شهر ، ١ سنة الخدمة العسكرية يصبح تاريخ تعيينه الافتراضي هو ١٨/١/١٩٦١ . ومن حيث أن المادة ٢٠ / د من القانون ١١ / ٧٥ تنص على أن ... ومن ثم يستحق الفئة السابعة في ١/٢/١٩٦٧ . ولما كان قد حصل على المؤهل العالي دور يونيو ٧٠ قبل نشر القانون ١١ / ٧٥ وتقلت فئته إلى مجموعة الوظائف العالية فإنه يطبق في شأنه الجدول الأول الخاص بالمؤهلات



العالية من تاريخ حصوله على المؤهل العالي وعليه يستحق الفئة السادسة بعد أربع سنوات من تاريخ حصوله على الفئة السابعة في ١/٢/١٩٦٧. أي اعتباراً من ١/٢/١٩٧٢ والفئة الخامسة بعد أربع سنوات من تاريخ حصوله على الفئة السادسة أي اعتباراً من ١/٢/١٩٧٥ «...» واستند الحكم في قضائه على ما تضمنه تقرير الخبير المقدم إلى محكمة الاستئناف وأحال عليه ، واذ كان الثابت بهذا التقرير أن الطاعن قد نقل المطعون ضده إلى مجموعة الوظائف العالية بموجب القرار الإداري رقم ٤١٨٧ لسنة ١٩٧٠ والمؤرخ ١٩/٨/١٩٧٠ والمبلغ إليه في ٢٣/٨/١٩٧١ «...» فإن ذلك يدل على أنه قد تم نقله إلى مجموعة الوظائف العالية بعد حصوله على المؤهل العالي وقبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وبالتالي ينطبق عليه حكم الفقرة (د) من المادة ٢٠ من هذا القانون دون المادة ١٦ فقرة (أ) ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر المتقدم وطبق على حالة المطعون ضده نص الفقرة (د) من المادة ٢٠ تطبيقاً صحيحاً ، فإن ما ينهيه الطاعن عليه بسبب الطعن يسكون على غير أساس .

( نقض محض : ١٩٨٥/٦/٢٠ - الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٥٩ ق )

١٠٢٢ - تعتبر فترة استدعاء الضباط الاحتياط للخدمة بالقوات المسلحة السابقة على التعيين في وظائف القطاع العام مدة خيرة تحسب في اقدمية الفئة التي يعينون فيها - يجب على جهة العمل ان تحتفظ بان يستدعي منهم بوظائفهم وغلاواتهم الدورية وترقياتهم - علة ذلك .

لما كان القانون رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية لا ينطبق على ضباط الاحتياط ، وكان النص في المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة المعدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ على ان تضم لضباط الاحتياط في الوظائف العامة مدد الاستدعاء للخدمة بالقوات

المسلحة السابقة على التعيين في تلك الوظائف ، وتدخل هذه المدة في الاعتبار سواء عند تحديد أقدميتهم أو تقدير راتبهم » . وفي المادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ على أن « تضاف الى المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فقرة جديدة نصيها الآتى : وإذا كان التعيين في وظائف القطاع العام فتعتبر فترة الاستدعاء مدة خبرة وتحسب في أقدمية الفئة التي يعينون فيها » . وفي المادة ٦٧ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ على أن « يحتفظ مصالح الحكومة والمؤسسات والشركات والهيئات الأخرى لضباط الاحتياط بوظائفهم وعلاواتهم الدورية وترقياتهم كما لا يجوز نقلهم الى وظائف أخرى أثناء فترات استدعائهم » . وفي المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٥ على أنه « استثناء من أحكام قوانين التوظيف يكون لضباط الاحتياط الأفضلية عند التعيين أو الترقية بالإختيار في الوظائف العامة إذا تساوى مع المرشحين من غير ضباط الاحتياط » . وتبقى هذه الأحكام على الهيئات والمؤسسات والشركات العامة والخاصة » وما جاء بالذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ من أن المشرع استهدف به « توفير أوفى قدر من الضمانات لأطمئنان هؤلاء الضباط على مستقبلهم في وظائفهم المدنية والحفاظ على الحقوق والمزايا المادية والأدبية التي يتمتع بها ضباط الاحتياط في وظائفهم المدنية حتى يلحق الدعوى الى الخدمة العسكرية بنفس مطمئة راضية » . يتدل على أن المشرع بقصد تحقيق هذه الطمأنينة لضباط الاحتياط أوجب اعتبار فترة استدعائهم للخدمة بالقوات المسلحة السابقة على التعيين في وظائف القطاع العام مدة خبرة تحسب في أقدمية الفئة التي يعينون فيها ، كما أوجب على تلك الجهة أن تحتفظ لمن يستدعى منهم بوظائفهم وعلاواتهم الدورية وترقياتهم ، ولا يأتى الاحتفاظ لتؤلاء بعلاواتهم وترقياتهم الا باحتساب فترة استدعائهم الذي يحصل بعد التعيين ضمن مدة خبرتهم كما لو كانوا يؤدون عملهم فعلا - والنقول بعدم احتساب مدة الاستدعاء اللاحقة

التعيين وقصر ذلك على المدة السابقة عليه من شأنه أن يؤدي إلى نتيجة تتعارض مع ما استهدفه المشرع من ضمانات إذ يجعل من يستدعى منهم قبل التعيين في وضع أفضل ممن يستدعى بعده وذلك باحتساب مدة خبرة لمن لم يعين بعيد في الوظيفة في حين لا تقتسب لمن سبق تعيينه فيها ، كما أن من شأنه أن يجعل ما تقضي به المادتان ٦٧ و ٦٨ سالفتي البيان من الاحتفاظ لضباط الاحتياط المستدعين بعد التعيين بعلاواتهم وترقياتهم وأفضليتهم عند الترقية بالاختيار إذا تساوا مع المرشحين من غيرهم لغوا لا طائل منه وهو ما يناه عن المشرع ، واثن كان ذلك ، إلا أنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه « لا تجوز الترقية إلا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمي للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية . . . وبشرط أن يكون المرشح للترقية مستوفيا لاشتراطات شغل الوظيفة » وهو ما مؤداه أن المشرع استلزم فيمن يرشح للترقية أن يكون مستوفيا لاشتراطات شغل الوظيفة التي يرشح للترقية إليها ، وهو عنصر أساسي وجوهري لترقية العاملين إلى مختلف الوظائف وكان واقع الدعوى الذي سجله الحكم المطعون فيه أن وظيفة مراجع تعاوني ( ب ) من الفئة الخامسة والتي يطالب الطاعن بترقيته إليها تتطلب لشغلها خمس سنوات خبرة في مجال العمل ، وإن الطاعن منذ تعيينه لدى المطعون ضده في ١/٣/١٩٦٧ كان منتدبا موجهة سياسيا بالاتحاد الاشتراكي ثم استدعى بالقوات المسلحة كضابط احتياط في المدة من ٩/١/١٩٦٨ حتى ١/٦/١٩٧٤ فإن مدة الخبرة التي يتعين احتسابها له اعتبارا من تاريخ استدعائه في ٩/١/١٩٦٨ — عملا بمقتضى المادة ٦٧ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ واستهداء بمبدأ استهدفه المشرع من المادتين ٦٦ و ٦٨ منه — وحتى ٣١/١٢/١٩٧٢ تاريخ المطالبة بالترقية — وهي تقل عن خمس سنوات — لا تخوله الحق فيها ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة قانونا بأن قضى برفض دعواه ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ،



ولا وجه بعد ذلك لنا يتمسك به من أفضليته على المقارن بهما في الترقية استنادا الى نص المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ سالفه الذكر ، مما دام لم يكن مستوفيا لاشتراطات شغل الوظيفة المطالب بها إذ لا يجوز التحدى بنص هذه المادة لماهية أحكام المادة الثامنة من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

( نقض بحسب ١٩٨٥/٦/٣٠ - الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٠ ق )

١٠٢٢ - ب - العبرة في متوسط المنح واجبة الضم الى اجور العاملين بالمؤسسات العامة والشركات العامة عند توصيفها وتقييم وظائفهم - القرارات الجمهورية ١٩٦٢/٣٥٤٦ ، ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، ١٩٦٣/٨٠٠ .

لما كان القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية بنك مصر الى الدولة قد نص على أن يعتبر هذا البنك مؤسسة عامة تنتقل ملكيته الى الدولة ، ثم تدخل البنك من مؤسسة عامة الى شركة مساهمة بالقرار الجمهوري رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ في ٢٠/٤/١٩٦٥ ، وأصبحت علاقتة بموظفيه خاضعة لأحكام نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ونظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، وكان النص في المادة ٩٠ من القرار الأخير على أن : « يراعى عند تحديد مرتبات العاملين بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن يضاف اليها المتوسط الشهري للمنح التي صرفت اليهم في الثلاث سنوات السابقة على تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة للعاملين بالشركات العامة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة » . والنص في المادة الثالثة من مواد اصدار القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العمل به من تاريخ نشره ، مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن العبرة في متوسط المنح واجبة الضم لمرتبات العاملين

لدى بنك مصر هي بالمنح انتى صرفت اليهم فى السنوات الثلاثة السابقة  
على تاريخ نفاذ القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فى ٢٩ من  
ديسمبر ١٩٦٢ ، والمناط فى ذلك هو بتوافر صفة المؤسسة أو الشركة فى  
الوحدة الاقتصادية وقت سيرين القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة  
١٩٦٦ بتاريخ ١٩٦٦/٨/٢٨ ، لما كان ذلك وكان البنك الطاعن قد تحول  
الى شركة مساهمة من ١٩٦٥/٤/٢٠ قبل سريان قرار رئيس الجمهورى  
الآخير ، فيكون حساب المتوسط الشهرى للمنح الواجب اضافته الى  
أجور المطعون ضدهم على أساس ما صرفه اليهم البنك الطاعن منهم  
فى الثلاث سنوات السابقة على ٢٩ من ديسمبر ١٩٦٢ ، واذ لم يلتزم  
اتحكم المطعون فيه هذا النظر ، وجرى قضاءه على « ٠٠ » البنك الذى  
كان يعمر به . نطاعنون لم تنبر عليه احكام القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦  
لسنة ١٩٦٢ إلا من تاريخ صدور القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة  
١٩٦٥ فى ١٩٦٥/٤/٢٠ ومن ثم كان المتوسط الشهرى للمنح الذى يضاف  
الى مرتب كل منهم هو متوسط منح الثلاث سنوات السابقة على  
١٩٦٥/٤/٢٠ « فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وتأويله ، بما  
يجب تقضه بغير حاجة لبحث السبب الثانى من سببى المطعن » .

( نقض مبنى ١٩٨٥/٦/٢٠ - المطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٤٩ ق )

١٠٢٤ - لا مجال لأعمال المساواة المتصوص عليها فى المادة ٥٣ من  
قانون ١٩٥٩/٩١ مادام ان اعمال هذا المبدأ يترتب عليه مخالفة احكام القانون  
الواجب التطبيق .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا مجال لأعمال المساواة المتصوص  
عليها فى المادة ٥٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - والذي وقع  
التزاع فى ظن العمل بأحكامه - بما دام ان اعمال مبدأ المساواة يترتب  
عليه مخالفة احكام القانون الواجب تطبيقه على موضوع الدعوى ، لما  
كان ذلك وكان الطاعنون لا يستفيدون من احكام اللائحة الداخلية للمطعون

ضدها والصادرة سنة ١٩٤٧ ، وانما يعامنون بأحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - لأن تعيينهم لاحق على تاريخ نفاذها ، مما لا يحق لهم معه المطالبة بأجر يوم أجازة ، ومن ثم فلا يصح أعمال مبدأ المساواة لمخالفته لأحكام القانون ، وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر فإن النعي عليه في هذا الخصوص يكون في غير محله .

( بتقض منني ١١/٢٤/١٩٨٥ - الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٥٠ ق )

١٠٢٥ - لا يجوز ابدال اجازات العامل على مختلف أنواعها بأيام أخرى من السنة أو السنوات التالية أو الاستعاضة عنها بمقابل نقدي - النظام ١٩٦٦/٢٣٠٩ - اعتبارات ذلك - سلطة تحديد وقت الإجازة الاعتيادية - مقتضياتها - يعتبر نظام العاملين بالقطاع العام بالقانونين ١٩٦٦/٢٣٠٩ ، ١٩٧١/٦١ هما الأساس في تنظيم علاقة العاملين بشركات القطاع العام خلال فترة سريانها - تطبيق أحكام قانون العمل بشأن حق العامل في الحصول على المقابل النقدي لأيام الإجازات - علة ذلك

لما كانت إجازات العامل بكافة أنواعها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عزيمة من الشارع دعت إليها اعتبارات من النظام العام وهي في نطاق قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام أيام مقفودات في كل سنة لا يجوز في غير الأحوال المقررة تغيير مقتضيات العمل ابتداءً بأيام آخر من السنة أو السنوات - التالية أو الاستعاضة عنها بمقابل نقدي - والا فمقتضيات اعتبارها وتعطيل وظيفتها ولم تحقق الغرض منها واستحالت إلى عوض جفعية صاحب العمل إلى العامل وفي ذلك مصادرة على اعتبارات النظام العام التي دعت إليها ومخالفة لها ، كما أن تخويل العامل الحق في التراخي في القيام بإجازاته ثم المطالبة بمقابل لها مؤداة أنه يستطيع بإرادته المنفردة أن يحقّل صاحب العمل بالتزام هو عوض حقه وليس عين حقه بينما لا يد له فيه ، وهو حال يختلف عما إذا حصل



مبيادها ورفض منح العمل الترخيص له بها فإنه يكون حينئذ قد أُخل بالتزام جوهري ولزمه تعويض العامل عنه ، وليست كانت المادة ٤٢ من النظام المشار إليه تنص على أن « تحديد مواعيد الاجازة الاعتيادية حسب مقتضيات العمل وظروفه بقرار من مدير الإدارة المختص ولا يجوز تقصيرها أو تأجيلها أو — قطيعها — إلا لأسباب قوية تقتضيها مصلحة العمل » . وفي هذه الحالة يجوز ضم مدد الاجازات الدورية التي يعيها بشرط ألا تزيد بأية حالة على ثلاثة أشهر وفي جميع الأحوال يجب أن يحصل العامل على اجازة سنوية قدرها ستة أيام متصلة على الأقل . مما يفاده أن مدير الإدارة المختص بشركات القطاع العام بما له من سلطة تنظيم العمل مستقل بتحديد وقت الاجازة الاعتيادية المستحقة للعاملين . بتلك الشركات وفق مقتضيات العمل وظروفه ، وله اذا دعت أسباب قوية تقتضيها مصلحة العمل تأجيل الاجازات الدورية لسنوات تالية . وتضم الاجازات المؤجلة في حدود ثلاثة أشهر فقط ، على أن ذلك لا يخل بحق العامل في الحصول على قدر من اجازته الاعتيادية مدته ستة أيام متصلة سنويا ، لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن لم يقدم لمحكمة الموضوع ما يثبت أنه طالب رئيس مجلس إدارة الشركة المطعون ضدها — باعتباره شاغلا قمة هيكلها الوظيفي ويغد بالنسبة له بمثابة مدير الإدارة المختص في حكم المادة ٤٢ سالفة الذكر — بأجازته عن سنة ١٩٧٠ وأنه رفض الترخيص له بها ، فإنه لا يكون له الحق في مقابل اجازة هذه السنة ، ويكون النعي على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص على غير أساس والنعي في محله بالنسبة لأجازة سنة ١٩٧١ ، ذلك أنه لما كان النص في المادة الأولى من مواد اصدار نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ — والمقابلة لنص المادة الأولى من مواد اصدار نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — على أن « تسرى أحكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها » . وتسرى أحكام قانون العمل

فيما لم يرد فيه نص في هذا النظم ، مقتضاه أن النظامين المشار إليهما  
 هما الأساس في تنظيم علاقات العاملين بشركات القطاع العام خلال  
 فترة سيرئيهما فتطبق أحكامهما عليهما ولو تعارضت مع أحكام قانون العمل  
 أو أي قانون آخر ، ولن قانون العمل مجمل لأحكام مدين النظامين فيسرى  
 أحكامه على تلك العلاقات عند خلوهما من أي نص يشانهما ، إما كان  
 ذلك وكان هذان النظامان لم يتضمنا نصا يبين المقابل النقدي للإجازات  
 بما يتعين معه الرجوع في هذا الشأن إلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩  
 بإصدار قانون العمل ، وكان نص المادة ٦١ من هذا القانون يجري  
 على أن « للعامل الحق في الحصول على أجره عن أيام الإجازة المستحقة  
 له إذا ترك العمل قبل استكمال عمله وذلك بالنسبة إلى المدة التي لم  
 يحصل على إجازته عنها » ، وكان مؤدى ذلك وعلى ما جرى به قضاء  
 هذه المحكمة ، أن انتهاء خدمة العامل لا يؤثر على حقه في إجازة السنة  
 الأخيرة من خدمته وأنه يستحق مقابلها لم يحصل عليه منها ، وأنه  
 إذا لم يمض سنة كاملة في الخدمة يكون له الحق في مقابل إجازة بنسبة  
 المدة التي قضياها ، أي كان بسبب انتهاء الخدمة وكان الثابت في الدعوى  
 لدى المطعون ضدها قد انتهت في ٤/١٠/١٩٧١ دون حصوله على إجازة  
 سنة ١٩٧١ ، فإنه يكون له الحق في الحصول على أجره عن أيام الإجازة  
 المستحقة عن هذه السنة بنسبة مدة عمله فيها ، وإذا خالف الحكم المطعون  
 فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه  
 جزئيا في هذا الخصوص ، على أن يكون مع النقض الإحالة ، مع رفض  
 الطعن فيما عدا ذلك .

( نقض محض ٨/١٢/١٩٨٥ - الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٤٩ ق )

١٠٢٦ - ماهية العمولة التي تدفع للطوافين والمندوبين والجوابين والممثلين التجاريين - أسلوب دفعها - موجبات استحقاقها - صحتها - والعقد منها - يصع مجلس إداره شركة انفضاع النعم النظام الخاص بحوافز الإنتاج - احذر الاهتى تجميع البدلات والحوافز ومكافآت الإنتاج - مناط عدم استبعاد بتحدد الاقصى .

أن العمولة هي الأجر الذي يعطى للطوافين والمندوبين والجوابين والممثلين التجاريين ويدفع عادة على شكل نسبة مئوية من المبيعات التي يحصلون عليها وقد تضاف العمولة إلى أجر ثابت يتقاضاه العامل . وتعتبر ملحقه به ، وليست لها صفة الثبات والاستقرار فهي لا تعدو أن تكون مكافأة قصد منها إيجاد حافز في العمل ولا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو البيع الفعلي وقد لا يتناول العامل أجراً سواها فتكون هي الأجر الوحيد له ، لما كان ذلك وكن النص في المادة ٢٢ من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام - والمطبق على واقعة النزاع - على أن « يضع مجلس الإدارة نظاماً للحوافز يراعى فيه التوزيع بسهولة التطبيق ويجوز لمجلس الإدارة وضع نظام للعمل بالقطعة أو بالإنتاج أو بالعمولة » والنص في المادة ٧٥ على أن « يجب ألا يتجاوز مجموع البدلات والحوافز ومكافآت الإنتاج المنصوص عليها في المواد ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من هذا النظام نسبة مائة في المائة من الأجر الأساسي للعامل » ولا يدخل مما يحصل عليه العامل نظير العمل بالقطعة أو بالإنتاج أو بالعمولة في نطاق النسبة المشار إليها في هذه المادة « يدل على أن المشرع جعل مجلس إدارة شركات القطاع العام هو وحده المختص بوضع النظام الخاص بحوافز الإنتاج بما له من سلطة تنظيم المنشأة بحسب ظروف العمل فيها ، ويتعين اعتماد أحكامه باعتباره جزءاً متكاملاً لقانون » وقد أوجبت الفقرة الأولى من المادة ٧٥ من القرار بقانون المشار إليه عدم زيادة مجموع البدلات والحوافز ومكافآت الإنتاج التي يحصل عليها العامل طبقاً للنظام الذي



يضعه مجلس الإدارة في هذا الخصوص على نسبة مائة في المائة من الأجر الأساسي للعامل وذلك باعتبار أن العامل في هذه الحالة يتقاضى أجراً ثابتاً ، وتكون هذه الحوافز من منحقات الأجر ولا تتحقق إلا بحسب سببها ، أما النص في الفقرة الثانية من المادة المذكورة فقد تناول حالة مما إذا كان العامل لا يتناول أجراً سوى النسبة المتوية عما يحققه من عمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة ، فإنه يتقاضى في هذه الحالة الحوافز جميعها مهما بلغت قيمتها لأنها انضمت له أجره المتعاقد عليه عن النسبة المتوية لمصنفات التي يحققها ، لما كان ذلك . وكان المحكم المطعون فيه قد التزم هذا - انظر وتبني قضاء بتأييد الحكم الابتدائي برفض دعوى الطاعن على أن : « ثبت من تقرير الخبير من اطلاعه على ملف خدمة المستأنف - الطاعن - أن متوسط العمولة بواقع ٢٪ الذي أضيف إلى أجره الأصلي وأصبح جزءاً لا يتجزأ منه قد بلغ قدراً مساوياً لأجره الأصلي وأن المادة ١٧٥/١ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ تمنع تجاوز مجموع البدلات والحوافز ومكافآت الانتاج بنسبة ١٠٠٪ من ذلك الأجر ، ولا محل للتحدى بأن الفقرة الثانية من تلك المادة قد نصت صراحة على أن لا يدخل ما يحصل عليه العامل نظير العمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة في نطاق النسبة المشار إليها في هذه المادة ، ذلك أن هذه الفقرة الثانية تقصد العمال الذين تجدد أجورهم طبقاً لما يصنعون من قطع أو ما ينتجون من منتجات المنشأة أو ما يعتزفونه منها وليس لهم حق في أنى قدر ثابت كجزء من مستحقاتهم في الآخر ، وعلى ذلك فلا ينطبق حكم هذه الفقرة على المستأنف - الطاعن - الذي ثبت من بحث الخبير المنتدب أنه كان يشغل عند ندبه في ١٧/٩/١٩٧٠ للعمل بالمعرض الفئة المسالفة الخامسة ومرتبتها الأساسية هو ٣٥ جنيتها وكان قد أضيف إلى هذا المرتبة مبلغ ٣٤/٠٥٥ ج وهو ما يقارب نسبة ١٠٠٪ من الأجر الأساسي للفئة الخامسة التي كان يشغلها وذلك من متوسط العمولة التي كان يتقاضاها بواقع ٢٪ عندما كان يعمل بالمعرض في فترة سابقة ، فأصبح ولا حق

به في أن يطلب زيادة في نصيبه في العمولة وألا يتجاوز نسبة ١٠٠٪ إلى  
يتعين أن لا يتجاوزها طبقا للفقرة الأولى من المادة المذكورة « وهو من  
الحكم صحيح في القانون فإن النعمى عليه بهذا السبب يكون ع-لى غير  
أساس .

( نقض مدنى ١٢/٢٢/١٩٨٥ - الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٩ ق )

١٠٢٧ - إذا كان متوسط العمولة التى أضيفت إلى أجر الطاعن قد  
ساوت ذات الأجر فإنه لا يصح أن يصرف له أى نسبة أخرى من العمولة  
بالتطبيق لأحكام القانون ١٩٧١/٦١ الذى لا يجيز أن يزيد مجموع البدلات  
والعمولة ومكافآت الانتاج عن نسبة مائة فى المائة من الأجر الأساسى .

لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضية صحيحة - وعلى ما  
سبق بيانه فى الرد على السبب الثالث - على أنه لا يجوز أن يزيد مجموع  
البدلات والعمولة ومكافآت الانتاج التى يتقاضاها الطاعن عن نسبة  
مائة فى المائة من الأجر الأساسى للطاعن ، وأن الثابت أن أجره الذى  
يتقاضاه هو ٣٥ جنيها شهريا ، وأن متوسط العمولة التى أضيفت إلى هذا  
الأجر بنسبة ٢٠٪ قد ساوت ذات الأجر مما لا يضح معه طبقا لأحكام  
القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالنقطاع  
العام أن يصرف الطاعن أى نسبة أخرى من العمولة ، لما كان ذلك فإن  
النعمى بهذه الأسباب مجتمعة يكون فى غير محله .

( نقض مدنى ١٢/٢٢/١٩٨٥ - الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٩ ق )

١٠٢٨ — سلطة إيقاف العامل عن العمل احتياطيا — مدة الإيقاف —  
 موجباته — الآثار المترتبة عليه — شرط استمرار الإيقاف — يعتبر العامل  
 موفيا بقوة القانون عن عمله بمجرد حبسه احتياطيا أو تنفيذا لحكم قضائي —  
 أسباب انتهاء الإيقاف والآثار المترتبة على ذلك — علة التفرقة في شأن  
 استحقاق المرتب بين من يحبس احتياطيا فيصرف له نصف مرتبه وبين من  
 يحبس تنفيذا لحكم قضائي — لا مجال لتطبيق أحكام قانون العمل في هذا  
 الشأن .

لمّا كانت المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار  
 نظام العاملين بالقطاع العام تنص على أن « تسرى أحكام النظام المرافق  
 على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لهم »  
 وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام » فإن  
 مؤدى ذلك أن أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩  
 لا تسرى على العاملين بالقطاع العام إلا فيما لم يرد به نص في  
 النظام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، لما كان ذلك وكانت المادة  
 ٥٧ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليه تنص على أن « لرئيس  
 مجلس الإدارة أن يوقف العامل عن عمله احتياطيا إذا — اقتضت مصلحة  
 التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، ولا يجوز مد هذه المدة  
 إلا بقرار من المحكمة المشار إليها في المادة ٩٤ من هذا النظام ويترتب  
 على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف مرتبه ويجب عرض الأمر  
 على المحكمة خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف لتقرر ما تراه في نصف  
 المرتب الموقوف صرفه والا وجب صرف المرتب كاملا حتى تصدر المحكمة  
 قرارها في هذا الشأن . . . » وتتص المادة ٥٨ على أن « كل عامل  
 يحبس احتياطيا أو تنفيذا لحكم قضائي يوقف بقوة القانون عن عمله  
 مدة حبسه ويوقف صرف نصف مرتبه في الحالة الأولى ويحرم من راتبه  
 في الحالة الثانية . ويعرض الأمر عند عودة العامل إلى عمله على رئيس  
 مجلس الإدارة ليقرر ما يتبع في شأن مسؤولية انعدام التأديبية فإذا  
 اتضح عدم مسؤولية العامل تأديبيا صرف له نصف المرتب الموقوف صرفه



« مما مفاده أن هذا النظام — أجاز لرئيس مجلس إدارة الشركة وقف العامل عن عمله احتياطيا لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك سواء أكان تحقيقا إداريا أم جنائيا ، ويترتب على وقفه عن العمل في هذه الحالة وقف صرف نصف مرتبه ، غير أن استمرار هذا التوقف مشروط بعرض أمره على المحكمة التأديبية والمشار إليها في المادة ٤٩ من ذات النظام وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ هذا التوقف فيزول حق الشركة في حرمان العامل الموقوف من نصف مرتبه إذا لم تعرض أمره على تلك المحكمة خلال هذا الأجل وتلتزم في هذه الحالة بصرفه اليه لحين صدور قرار المحكمة بشأنه ، كما أن العامل الذي يحبس احتياطيا أو تنفيذا لحكم قضائي يعتبر موقوفا عن عمله بقوة القانون بمجرد حبسه احتياطيا أو تنفيذا دون حاجة لصدور قرار بذلك من جهة العمل ، فإذا أخل سبيل العامل المحبوس احتياطيا أو حكم ببراءته أو بإيقاف تنفيذ العقوبة ينتهي التوقف حتما . ويتعين أن يمكن من عمله على أن يعرض أمره — حينئذ — على رئيس مجلس إدارة الشركة ليقرر ما يتبع في شأن مسئوليته التأديبية بحيث إذا لم تتوافر هذه المسئولية في جانبه صرف له نصف مرتبه الموقوف صرفه ، وإذا توافرت مسئوليته حرم نهائيا من نصف مرتبه الموقوف صرفه خلال فترة الحبس ، وعلة التفرقة في شأن استحقاق المرتب بين من يحبس احتياطيا فيصرف له نصف مرتبه وبين من يحبس تنفيذا لحكم قضائي فيحرم من المرتب تتمك في تعويض المحبوس احتياطيا الذي يتضح عدم مسئوليته الجنائية عن اجراء قضائي هو الحبس الاحتياطي باعتبار أن وقف العامل عن عمله في هذه الحالة يمثل أمرا خارجا عن إرادته ولم يكن له دخل في حدوثه واتضح عدم مسئوليته عنه وبما لزمه أن استحقاق العامل لأجره كاملا عن مدة الحبس الاحتياطي مشروط بالآلا يقدم الى المحاكمة الجنائية أو أن يقضى ببراءته من الاتهام وإن تنبثق أيضا مسئوليته التأديبية وإذا نظمت المادتان ٥٧ ، ٥٨ سالفتي الذكر قواعد وأجراءات وقف العاملين بالقطاع المسام في حالة الحبس الاحتياطي أو الحبس تنفيذا لحكم قضائي ، وحالة التوقف الاحتياطي

لمصلحة التحقيق ، وبينما مدى إحققيتهم في الحصول على مرتباتهم خلال مدة التوقف ، فإنه لا يكون ثمة مجال لأعمال أحكام قانون العمل في هذا الشأن ، لما كان ما تقدم ، وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضدها لا تجادل في أن وقف الطاعن عن عمله لم يكن جزاء تأديبيا مما نص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف النظر المتقدم وقضى برفض دعوى الطاعن تأسيسا على أن المطعون ضدها قد أصدرت قرارها بوقفه عن العمل بسبب اتهامه في جنائية وإن هذه الحالة لم ينظمها المشرع ضمن أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، ورتب على ذلك وجوب أعمال حكم المادة ٦٧ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ثم خلص إلى انتفاء خطأ المطعون ضدها بمقولة أن قرارها قد صدر صحيحا ومطابقا لأحكام قانون العمل الواجبة التطبيق وحدها ، وجب الحكم بذلك نفسه عن بحث ما إذا كان وقف الطاعن عن عمله قد جاء موافقا للقواعد والإجراءات الخاصة بوقف العاملين بالقطاع العام والمنصوص عليها في المادتين ٥٧ و ٥٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون ما حاجة لبحث باقى أسس باب الطعن ، على أن يكون مع النقض الإحالة .

( نقض مدني ١٩٨٥/١٢/٢٩ — الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٤٩ في )

١٠٢٩ — طبيعة علاقة العاملين بشركات القطاع العام — نطاق خضوعها لأحكام قانون العمل — الاختصاص الولائي بنظر المنازعات — مدلول نهائية قرار رئيس مجلس إدارة الشركة في التظلمات المقدمة عن تقارير الكفاية — تكيف ذلك .

لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام تنص على أن « تسري أحكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها » .

وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام .  
 مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان علاقة العاملين  
 بشركات القطاع العام هي علاقة تعاقدية تخضع لأحكام نظام العاملين  
 بتلك الشركات كما تخضع لأحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص  
 في هذا النظام ، ومن ثم تكون جهة القضاء العادي هي المختصة بنظر  
 الدعاوى التي يرفعها العاملون بهذه الشركات للمطالبة بحقوقهم طبقا  
 لقانون العمل أو لنظام العاملين المشار اليه ، ولا يغير من ذلك ما تقضى  
 به المادة ١٦ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١  
 لسنة ١٩٧١ من ان قرار رئيس مجلس إدارة الشركة في بظلمات هيئات  
 العاملين من تقارير الكفاية المقدمة عنهم يكون نهائيا اذ ان نص هذه  
 المادة - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - انما ينظم فقط سبيل  
 التظلم أمام السلطة الرئاسية التي يتبدونها قبل اللجوء بشأنها الى  
 القضاء لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر  
 فان النفي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس . . .

( نقض منسئ ١٩٨٦/٢/٢٣ - اطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٠ ق )

١٠٣٠ - علاقة العاملين بشركات القطاع العام هي علاقة تعاقدية -  
 مدني نريان قانون العمل - قواعد وأجراءات العقوبات التأديبية في حالة  
 الخروج على مقتضى الواجب في الاعمال الوظيفية - كيفية التظلم من  
 الجزاءات او الطعن فيها - يحق لجهة العمل ان تلجأ الى الدعوى المدنية او  
 الجنائية في الحالات التي تراها لاقتضاء حقوقها قبل العاملين - م ٤٦ ، ٤٨  
 ق ١٩٧١/٦١ .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن علاقة العاملين بشركات القطاع العام  
 هي علاقة تعاقدية لا تنظيمية تخضع لنظام العاملين بالشركات ولا بنظام  
 قانون العمل فيما لم يرد به نص خاص بهذا النظام باعتباره جزءا  
 متما لمعد العمل لما كان ذلك وكان النص في المادة ٤٦ من قرار رئيس



رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالتطاع العام - والمطبق على واقعة النزاع - على أن : « كل عامل يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا النظام أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته يعاقب تأديبيا وذلك مع عدم الإخلال بأقامة الدعوى المدنية أو الجنائية عند الاقتضاء . . . » والنص في المادة ٤٨ على أن « الجزاءات - التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين - هي : . . . » والنص في المادة ٤٩ على أن : « يكون توقيع الجزاءات التأديبية المبينة في المادة السابقة وكيفية التظلم منها أو الطعن فيها وفقا لما يلي : . . » والنص في المادة ٥٠ على أن : « يصنع مجلس الإدارة لائحة تتضمن جميع أنواع المخالفات الجزاءات المقررة لها وأجراءات التحقيق » يدل على أن المشرع وضع نظاما آمرا لكيفية معاقبة العاملين تأديبيا في حالة مخالفة الواجبات المنصوص عليها في النظام المذكور ، أو الخروج على مقتضى الواجب في الأعمال الوظيفية ، وخذد الجزاءات التأديبية والجهة المختصة بتوقيعها على العاملين ، وكيفية التظلم منها أو الطعن فيها ، وناظ بمجلس إدارة الشركة بيان أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لكم منها وإجراءات التحقيق الواجب اتباعها في ذلك ، وأنه يحق لجهة العمل أن تلجأ إلى الدعوى المدنية أو الجنائية في الحالات التي تراها لاقتضاء حقوقها قبل العاملين أو إذا رغبت في أن توقع عقوبات تريد عن تلك الجزاءات التأديبية وعندئذ يجوز لها اقتضاء قيمة التعويض الذي يحكم لها به من أجرة وفي الحدود التي تجوز فيها الحجز عليه ، لما كان ذلك وكان واقع الدعوى الذي منجله الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها أسندت إلى أحد المقاولين القيام بعملية لحسابها ونسبت إلى الطاعن

بليم جنيه

أنه قام بصرف مبلغ ٩٨٩ و ٦٢٤ إلى هذا المقاول بالمساهمة للتعليمات المالية ، ودون أن يقوم بإخطار مصلحة الضرائب عن عملية المقاول واسم المقاول القائم بها ، وقد أوقعت المطعون ضدها جزاء على الطاعن عما نسب

اليه يخصم مسا يعادل أجر أسبوع وتم الخصم فعلا من أجره الشهري ثم انهما اصدرت قرارا اداريا بتحميله المبلغ المذكور الذي تم صرفه وأخطرت بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٣ ببدائية خصمه بمقتضا كل شهر ، وذلك دون أن تلجا الى القضاء للحصول على حكم بالزام الطاعن بالمبلغ المذكور كما انهما لم تحصل على رضاء الطاعن اختيارا بتقسيط المبلغ ، لما كان ما تقدم وكانت الجزاءات التأديبية التي عدها القراء بتأنيون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧١ على سبيل الحصر ليس من بينها اعطاء الحق لجهة العمل بالزام العامل بقيمة التعويضات التي تدفعها قبله ثم القيام بتحصيها من أجره كما ان هذا المبلغ الذي تقوم المطعون ضدها بتحصيها من أجره الطاعن ليس من بين المبالغ التي يحق لصاحبه العمل اقتطاعها من أجر العامل باعتباره قرضا أو لكونها تعويضا عن الأتلاف اعمالا لنص المادتين ٥١ و ٥٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل - المطبق على واقعة النزاع - فانه لا يكون للمطعون ضدها أن تقوم باستقطاع جزء مليم جنيه

من أجر الطاعن سدادا لمبلغ ٩٨٩/٩٣٤ الذي رأت الزامه به ، وفي غير الأحوال وبغير الاجراءات القضائية المحددة قانونا ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه بغير ما حاجة لبحث باقي وجوه الطعن .

( نقض مدنى ٣٠/٣/١٩٨٦ - الطعن رقم ١٥٠٦ لسنة ٥٥ ق )

١٠٣١ - قواعد تسوية حالة العامل المعين بمؤهل اقل من المتوسط في احدى شركات القطاع العام رغم حصوله على مؤهل متوسط قبل هذا التعيين -  
المواد ٥٨ ، ٥٩ ، ١٥٤ ق ١١ لسنة ١٩٧٥ .

لما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح لوضاع العاملين المذنبين بالدولة والقطاع العام تنص على أن يحدد المستوى المالى والاقدمية للجائلين على المؤهلات الدراسية على النص

الآتى : أ - ( ١٦٢ - ٣٦٠ ) لحملة الشهادات أقل من المتوسطة ( شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها ب - الفئة ( ١٨٠ - ٣٦٠ ) لحملة الشهادات المتوسطة المترقيم الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها وكذلك الشهادات التى يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها خمس سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ج - الفئة ( ١٨٠ - ٣٦٠ ) لحملة الشهادات الدراسية المتوسطة التى توقفت منها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها . . . » وتنص المادة الثامنة منه على أن يعتبر حملة المؤهلات العليا وحملة المؤهلات المنصوص عليها فى المادة السابقة الموجودون فى الخدمة فى تاريخ نشر هذا القانون فى الفئة المقررة لمؤهلاتهم الدراسية أو فى الدرجة المعادلة لها وذلك اعتبارا من تاريخ التعيين أو من تاريخ الحصول على المؤهل أيهما أقرب مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائهم فى التخرج طبقا للقواعد المقررة فى القوانين المنظمة لتعيين الخريجين من حملة المؤهلات الدراسية . . . » وتنص المادة الخامسة عشر منه على أن « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المديريات الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرقى فى نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالى لاستكمال هذه المدة . . . » فان مفاد هذه النصوص مجتمعة أن تسوية حالة العامل المعين بمؤهل أقل من المتوسط فى احدى شركات القطاع العام رغم حصوله على مؤهل متوسط قبل هذا التغير تتم وفقا لحكم المادة الثامنة سائلة الذكر بوضعه على الفئة المقررة لمؤهله المتوسط من تاريخ تعيينه مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائه فى التخرج متى كان موجودا فى الخدمة فى ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر هذا القانون وهو مما يقتضى بالضرورة تغير مجموعته الوظيفية والمبينة بالجداول المرفقة بالتساوي المذكور من مجموعة الوظائف الأقل من المتوسطة الى مجموعة الوظائف المتوسطة



من تاريخ التعيين أو تاريخ ترشيح زملائه في التخرج أيهما أقرب فإذا كان هذا التاريخ سابقا على ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بهذا القانون طبقت عليه المادة ١٥ منه فيرتقى الى الثلث الأعلى إذا توافقت لديه إحدى المدد الكلية المشترطة للترقية والمبينة بالجدول الثاني المرفق به باعتباره منتميا لمجموعة الوظائف المتوسطة لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى ان الطاعن وإن كان قد عين بالشركة المطعون ضدها في ١٩٦٤/١٠/١٣ بمؤهل أقل من المتوسط هو شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الحاصل عليها عام ١٩٤٩ إلا أنه حصل أيضا قبل هذا التعيين على شهادة دبلوم المدارس الثانوية الصناعية عام ١٩٥٥ وعُدت الشركة الوظيفة المعين عليها من الثامنة الى السابعة بمقتضى القرار رقم ٤٧٤ لسنة ١٩٧١ باعتبار أنه حاصل على هذا المؤهل المتوسط ، ثم انه يكون منتميا لمجموعة الوظائف المتوسطة وتنطبق على حالته المادة الخامسة عشر من القانون - سالف الذكر - والجدول الثاني المرفق به وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجري في قضائه على أن المؤهل الذي يحدد مستوى الطاعن - المالي - وأقدميته في الشركة المطعون ضدها وفق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر هو شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الحاصل عليها عام ١٩٤٩ ولا ينطبق عليه بالتالي الجدول الثاني المرفق بهذا القانون فإنه يكون قد خالف القانون وقد حجب به ذلك عن بحث ما إذا كان الطاعن قد استوفى المدة الكلية اللازمة لترقيته للفتة المالية الرابعة طبقا للجدول الثاني المرفق بالقانون آنف البيان أم لا ، مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى

أسباب الطعن على أن يكون مع النقض الاخالة .

( نقض مبنى ١٢/٤/١٩٨٦ - الطعن رقم ١٢١١ لسنة ٥٠ ق )

١٠٣٢ - انتهاء خدمة العامل في ظل نظام العاملين بالقطاع العام

١٩٧١/٦١ لا يخضع لرقابة القضاء - باستثناء - طلب التعويض عنه أو

الانهاء بسبب التشاؤم التقابى - م ٦/٧٥ قانون العمل .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان انتهاء خدمة العامل في ظل نظام

العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ -

تسرى عليه الأحكام الواردة في الفصل العاشر من الباب الأول منه ،  
وان خلو هذا النظام من نص يجيز إلغاء قرار إنهاء خدمة العامل  
وعادته إلى العمل مؤداه ان القرار الصادر بإنهاء الخدمة لا يخضع  
لرقابة القضاء إلا في خصوص طلب التعويض عن الضرر الناجم عنه ما  
لم يكن هذا الانهاء بسبب النشاط النقابي وهو ما نصت عليه الفقرة  
السادسة من المادة ٧٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة  
١٩٥٩ والتي تسرى على العاملين بشركات القطاع العام لعدم ورود نص  
يشأنها في النظام الخاص بهم وفق ما تقتضيه الفقرة الثانية من المادة  
الأولى من مواد إضرابه ، لما كان ما تقدم وكان قرار إنهاء خدمة  
الطاعن لم يصدر بسبب النشاط النقابي وكان قد قصر دعواه على طلب  
الإلغاء لهذا القرار واعتباره كأن لم يكن وعادته إلى العمل والاستمرار  
في صرف مرتبه دون طلب التعويض وكان الحكم المطعون فيه قد ألتم  
النظر المتقدم إذ خلص - وبعد أن ضمن أسبابه أن قرار إنهاء خدمة  
الطاعن قد اتسم بالتعسف - إلى رفض دعواه استنادا إلى نص المادة  
٧٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو  
سببه الفساد في الاستدلال ويكون النعي عليه بهذين السببين على  
غير أسس .

( نقض مفتي ٢٠/٤/١٩٨٦ - الطعن رقم ٢٠٨٧ لسنة ٥٠ ق )

١٠٣٣ - أوجبت جميع أنظمة العاملين بالقطاع العام بدءا بالإلحبة  
١٩٦٢/٣٥٤٦ وانتهاء بالقانون ١٩٧٨/٤٨ أن يكون لكل شركة قطاع عام هيكل  
تنظيمي وجدول مقررات وظيفية وميزانية تقديرية للوظائف والاجور وحلول  
توصيفي لها - يجوز للشركات أن تستند أعمالا مؤقتة أو عرضية إلى مصريين  
أو أجانب وفقا للقواعد التي يضعها مجلس الإدارة - يطبق كل نظام على  
العاملين المعنيين بمقتضاه - يدرى ببيان قانون العمل .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن جميع أنظمة العاملين بالقطاع  
العام بدءا بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وانتهاء بالقانون  
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ قيد أوجبت أن يكون لكل شركة من شركات القطاع

العام هيكل تنظيمي وجداول مقررات وظيفية وميزانية تقديرية للوظائف والاجور وجدول توصيفي لها يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توفرها فيمن يشغلها وترتيبها في إحدى الفئات المسالية الميينة بالجدول المنفق على نظام ، كما اجازت تلك النظم للشركة أن تسند أعمالا مؤقتة او عرضية الى مصريين او اجانب وفقا للقواعد التي يضعها مجلس ادارتها بما لازمه ان يحكام بله نظاما منها إنما يطبق فقط على العاملين الذين يعينون على الوظائف الواردة بجداول بالمقررات الوظيفية للشركة وهي الوظائف الموصوفة والمرتبة في الفئات الميينة بالجداول ، اما العاملون الذين يعينون على غير تلك الوظائف اذا اسندت اليهم الشركة أعمالا مؤقتة او عرضية فانهم يعينون وفقا للقواعد التي يضعها مجلس ادارة الشركة وطبقا لما يرد في عقود عملهم او قرارات تعيينهم فالممول عليه اذن في اعتبار العمل المسند الى العامل بشركة القطاع العام عرضيا او مؤقتا هو ان يكون تعيينه في غير الوظائف الدائمة الواردة بجداول المقررات الوظيفية للشركة والموصوفة بجدوله توصيف الوظائف الخاص بها والمرتبة في الفئات المسالية الميينة في الجداول الملحقة بأنظمة العاملين المتعاقبة ولا عبرة في هذا المقسام بنوع العمل الذي يسند لعامل معين على غير هذه الوظائف الدائمة ولو كان له مسمى فيها ولا بالزمن الذي يستغرقه عمله مهما طال ولا بمدة عقد عمله ولو كان غير محدد المدة لأن استقالة خدمة العامل المعين بالشركة بصفة مؤقتة او عارضة لا يغير صفة العمل المؤقتة الى دائمة اذ أن احكام كل نظام هي التي تطبق دون غيرها في هذا الخصوص على العاملين بالقطاع العام بما يجعلهم بمنأى عن احكام قانون العمل التي لا تسري عليهم الا فيما يرد به نص خاص في النظم المذكورة لنا كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده عمل لدى الطاعة بمقتود عمل مؤقتة في وظيفة غير واردة بجداول مقرراتها الوظيفية وفئاتها المسالية ولم يتقاسن الأخير المقرر للفئة المسالية لأية وظيفة من وظائفها الدائمة فان علاقة العمل القائمة بينه وبين الطاعة تكون علاقة مؤقتة محددة المدة وليست دائمة



وذلك بالتطبيق لأحكام نظم العاملين بالقطاع العام سالفة الذكر وهي الواجبة التطبيق عليه في هذا الخصوص بما لا يزمه أن تنحصر عنه أحكام قانون العمل وإذا خالف بالحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر علاقة العمل التي تربط المطعون ختده بالطاعته علاقة عمل دائمة ورتب على ذلك تحقيقه في المعنويات الدورية المقررة للمعتال للمعينين في الوظائف الإدارية المبينة بالهيكل الوظيفي لشركته فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

( نقض مثنى ١٩٠ / ١٠ / ١٩٨٦ - الطعن رقم ٦٦ لسنة ٥١ ق )

١٠٢٤ - صلاحيات وشروط وأحكام تقرير منح بدلات طبيعة عمل - في ١٩٧١/٦١ - يتعين الالتزام بكافة شرائط وأحكام تقريره - يمتنع صرفه إذا تخلفت كلها أو بعضها -

لما كان الشارع قد فوض مجلس الوزراء بموجب الفقرتين الأولى والثانية من المادة عشرين من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ في تقرير منح العاملين الخاضعين لأحكام هذا القانون بدلات طبيعة عمل وتحديد الشروط والأحكام المنظمة لهذه البدلات ، وكان مجلس الوزراء قيد إصدار بناء على هذا التفويض قراراً في ١٩٧١/١٢/٢١ بالموافقة على منح بدل طبيعة عمل للعاملين بالقطاع العام وتحديد الشروط والأحكام المنظمة لهذا البدل ، وناط بمجلس الإدارة المختص بكل وجبة اقتصادية أعداد قوائم بالوظائف التي يصرف لها البدل تجدد فيها النسب المقررة لكل وظيفة وجملة الأعباء التي يتطلبها الصرف وأوجب اعتماد هذه القوائم من الوزير المختص وموافاة وزارة الخزانة بها لمراجعتها وإقرارها تمهيداً لصرف البدل ، وكانت هذه الشروط والأحكام قيد وضعت في نطاق التفويض ولم تتعداه بما يقتضاه وجوب مراعاتها عند تقرير البدل ، فإذا تخلفت كلها أو بعضها امتنع صرفه ، وكانت المادة ٤٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه مع مراعاة القرارات الصادرة من رئيس

مجلس الوزراء يجوز لمجلس الإدارة منح بدلات تقتضيها ظروف أو مخاطر الوظيفة بحد أقصى ٤٠٪ من بداية الأجر المقرر للوظيفة التي يشغلها العامل، وتنص المادة ١٩ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ بشأن بدلات ظروف أو مخاطر الوظيفة للعاملين بالقطاع العام الصادر في ١٩٧٩/٦/٥ على أن يضع مجلس إدارة الشركة قوائم بالوظائف التي تنطبق عليها أحكام هذا القرار، ويتم اعتمادها من رئيس المجلس الأعلى لقطاع، وكان مجلس إدارة الشركة الطاعنة لم يصدر قرار بالتسريح والأوضاع التي تطلبها هذا القرار أو القرار الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢١ بزيادة بدل طبيعة العمل إلى ٢٠٪ من بدايه ربط الفئة الوظيفية للعاملين لدى الشركة شاغلي الوظائف الفنية والمهنية والمباشرين وعمال الخدمات في مواقع الانتاج، كما أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٨٩ لسنة ٧٩ ق تحكيم القاهرة لم يعرض لهذه الزيادة. وإنما اقتصر على القضاء بالزام الطاعنة بأن تؤدي بدل طبيعة عمل يواقع ١٠٪ لنباتات أخرى من العاملين لديها بالقطاع التجاري والمالي والإداري والأمن والحراسة والرئاسة، فإن المطعون ضدها لا يخون لها الحق في المطالبة بالزيادة محل التداعي، وإذا خالف الحكم المطعون فيه بهذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة تبحث باقي أسباب الطعن.

( نقض مدني ١٥/١٢/١٩٨٦ - الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٠ ق )

١٠٣٥ - مجرد تكليف العامل بأعمال وظيفة أخرى تعلو وظيفته لا يفيد بذاته ترقيته اليها - شروط وضوابط وصلاحيات الترقيات - عدم تنكيب المصلحة العامة - مناهة أعمال قاعدة المساواة .

المقرر في قضية المحكمة أن مجرد تكليف العامل بأعمال وظيفة أخرى تعلو وظيفته لا يفيد بذاته ترقيته اليها، وأن الترقية ليست حقا من اطلاقات العامل إذا حل دوره فيها واستوفى شرائطها يتحتم اجابته

التي في جميع الأحوال يترك تخضع لتقدير صاحب العمل الذي من سلطته تنظيم مشايه واعاذه تنظيمها متى رأى من ظروف العمل ما يدعو إلى ذلك مادام تقديره يكفيه العامل وتصرفه بشأن إجراء حركة الترقيسات يمتثل عن التعسف وسوء التقدير. وإياه وان كانت قاعدة المساواة بين عمال رتب العمل الواحد وهي قاعدة أساسية ولو لم يجز بها نص خاص في القانون تفرض قواعد العدالة أعمالها إذا ما جنح رتب العمل إلى التفرقة بين عماله في شأن أي حق من حقوقهم بغير مبرر، إلا أنها لا تكون إلا عند تساوى العمال في الظروف والتكافؤ في المؤهلات والخبرة والأقدمية ولا يصح أن تتخذ سبيلا إلى مناهضة أحكام القانون أو مخالفتها. •

لما كان ذلك شأن الحكم المطعون عليه إذ لم يعتبر مجرد مباشرة الطاعن للوظيفة المقر لها بالعبارة موضوع الدعوى ترقية توجب استحقاقه لها ولم يأخذ بقاعدة المساواة بينه وبين زميليه المقارن بهما. • لعدم التماثل بينه وبينهما في الحالة الوظيفية فإنه لا يكون معينا بالفساد في الاستدلال. •

(بتنص بتسلي ٢٨/١٢/١٩٦٦ - الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٥٠ ق.)

١٠٣٩ - لا تقوم التسوية أساسا على الحالة الشخصية للعامل وإنما تقتضي الربط بين العامل والوظيفة التي تشغلها قبل التقييم وبين الوظيفة المتعدلة لها بعد التقييم - في ١٢/١٩٧١ - وسيلة تحقيق ذلك. •

لما كانت المادة الثانية من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - والذي يحكم واقعة الدعوى - قد نصت على أن « يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتخصيد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وترتيبها في داخل الجدي مستويات الجدول الملحق بهذا النظام. • • كما نصت المادة الثالثة منه على أنه « يشترط فيمن يعين عاملا ما يأتي ٧٠٠٠ - أن يكون مستوفيا لمواصفات الوظيفة المطلوب شغلها وفقا لجدول



التوصيف . . . . . وكان مؤدى ذلك أن التسوية لا تقوم أساساً على الحالة الشخصية للعامل وإنما تقتضى الربط بين العامل والتوصيفه التى تسعها قبل التقييم وبين الوظيفة المعادله لها بعد التقييم وذلك بمطابقه الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلاً حتى إذا ما توافرت فيه هذه الاشتراطات أصبح صالحاً لشغلها بغض النظر عما إذا كان حاصله على مؤهل وتوافرت له مدة خبره تجيزان له شغل وظيفة أعلى ، لم يكن ذلك ، وإن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وخصم الى احقيه المطعون ضدهم للفئات المقضى بها واجقيه الأول للفروق المسالیه المترتبة على ذلك اخذاً بما جاء بتقرير انخير من استيفائهم مدد الخبرة المقرره لشغل وظائف هذه الفئات ، مما مفاده أن احكم عول فحسب على مدة الخبرة التى توافرت لكل منهم دون تطبيق الاحكام المسالیه البیان وما توجبه من الربط بين الوظيفة التى كان يشغلها فعلاً من قبل التقييم وبين الوظيفة المعادله لها بعده طبقاً لجدول ترتيب وظائف الطاعنة وشروطها ومدى توافرها فى حقه للوقوف على ما إذا كانت التسوية التى اجرتها الطاعنة تتفق وهذه الاحكام من عدمه ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه حجة بجيش باقى اسباب الطعن ، على أن يكون مع النقض الإحالة .

( نقض مدنى ١٨/١/١٩٨٧ - طعن رقم ٤٧٠ لسنة ٥١ ق )

١٠٢٧ . - لجهة العمل سلطة تقدير أسباب الانقطاع عن العمل التى يقدمها العامل - حدود ذلك - مدة الانقطاع التى لم يحتسبها طبيب الشركة اجازة مرضية يكون قراره فى ثباتها نهائى - ق ١٩٧١/٦١ .

النص فى المادة ٦٤ من القانون ١٩٧١/٦١ - المنطبق على وائمة الدعوى جرى على أن تنتهى خدمة العامل (٧) الانقطاع عن العمل بدون سبب مشروع أكثر من عشرين يوماً خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة

أيام متصلة ... ما لم يقدم العامل ما يثبت أن انقطاعه كان يعذر قهري « يدل على أن المشرع منح جهة العمل سلطة تقدير أسباب الانقطاع التي يقدمها للعمل لا يحدها في ذلك غير إساءة استعمال السلطة بأن يكون سبب الغياب مشروعاً وأن تقسديم العامل عذراً عن سبب غيابه لا يعفيه من اثبات صحته ومشروعيته ومن المقرر قانوناً وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن مدة الانقطاع التي لم يحتسبها طبيب الشركة إجازة مرضية يكون قراره في شأنها نهائياً مهما كان رأي الطبيب الخاص الخارجي عملاً بفصل المادة ٣٩، ٦٤ من القانون ٦١ لسنة ٧١ وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بتتبع الخصوم في مناحي أقوالهم وحججهم ومستنداتهم والرد عليها استقلالاً مادام قيام الحقيقة التي اقتضت بهذا المحكمة وأوردت دليلها فيه التعليل الضمني المستقط لكل حجة تخالفها ... لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه ... وحيث أن الثابت من الأوراق أنه أتر انقطاع المستأنف عن عمله ومخاطبته للشركة المدعى عليها قام رئيس القسم الطبي بها بإبلاغه في القاهرة وناظره وقدم تقريراً بأن حالته الصحية جيدة وليس هناك مبرر لانقطاعه عن عمله وذلك في تاريخ ٢٣/٨/٧٦ وأنه يتحایل لعدم تنفيذ الأمر الصادر بنقله وأنه أراء استمرار المستأنف في انقطاعه عن العمل دون مبرر المدة المقررة قانوناً ورغم قيام الشركة بإذاره بالفصل فلم تجسد الشركة مناصاً من إنهاء خدمته طبقاً لأحكام القانون « وكان ما أورده الحكم يتفق وصحيح القانون وكافياً لحمل القضاء ويدحض دعوى الطاعن بأن النعم عليه بالخطأ في تطبيق القانون أو الإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

( نقض مدني ١٩٨٧/١/٢٥ - الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥٢ ق )

١٠٢٨ - شروط وضوابط الترقية وفقا للمادة ٨ ق ١٥٧١/٦١ -  
لا محل لأعمال قاعدة المساواة بين العاملين بشركات القطاع العام للخروج على  
أحكام القانون .

وحيث أن مما تنمى الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق  
القانون والقصور في التسبيب ، وبيانا لذلك نقول أن الحكم اعتق أسباب  
الحكم الابتدائي في الأخذ بتقرير الخبير والنقض بترقية المطعون ضده  
للفتتين السابعة والسادسة بالمساواة بزملائه المحكوم لهم بأحكام نهائية ،  
وذلك في حين أن المطعون ضده لا يتوافر فيه شروط الترقية لهاتين  
الدرجتين أعمالا بنص المادة الثامنة من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة  
١٩٧١ ولأنه لا يجوز الترقية إلا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمي للمؤسسة  
أو الوحدة الاقتصادية وهو الأمر الذي لم يستظهره الحكم المطعون فيه  
بالرغم أن ذلك كان سببا من أسباب الاستئناف وأورد الحكم ، انبات  
لحق المطعون ضده في الترقية ، قعود الطاعنة عن تقديم الدليل يتوقع  
جزاءات عليه .

وحيث أن هذا النقص في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة الثامنة من  
نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٦١ لسنة ١٩٧١  
تنص على أن : « لا تجوز الترقية إلا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمي  
بالمؤسسة أو بالوحدة الاقتصادية وفي الوظيفة الأعلى مباشرة » .  
فمفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وجوب استيفاء شروط  
شغل الوظيفة التي يرشح العامل للترقية إليها وفقا للضوابط التي تضعها  
شركات القطاع العام ، وألا تكون الترقية إلا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمي  
وفي الوظيفة الأعلى مباشرة في حالة توافر شروط الترقية في المرشح لها ،  
وهو عنصر أساسي وجوهري لترقية العاملين إلى مختلف وظائف هذه  
الشركات ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أحال على أسباب  
الحكم الابتدائي في قضائه ، وكان الحكم الابتدائي قد أقام قضاءه  
على أن « ... المحكمة تظن إلى ما جاء بتقرير الخبير وتعتمده وتأخذ



به نساه له الأسس التي بنى عليها والأسباب التي ساقها للانتهاك للنتيجة التي قرر مدعون ثم فلما تحيل اليه وتجعل منه جزءا مكملا لأسبابها ٠٠ » وكان الثابت من مطالعة التقرير المذكور - والمودع بملف الطعن - أن ان إختيار إنتهى إلى إختيار المطعون ضده للفتن السابعة والسادسة تأسيسا على أن حالته مماثلة لعمال آخرين قضى نهائيا لصالحهم في قضايا أقاموها على الطاعة ، وقد خلا هذا التقرير من استظهار توافر شروط الترقية بالمطعون ضده ، لما كان ذلك وكان الثابت من صحيفة الاستئناف - والمودع بملف الطعن - أن الطاعة طرحت على محكمة الاستئناف في المسجلين الثاني والثالث من أسباب الاستئناف عدم توافر شروط الترقية وشغل المطعون ضده للفتن السادسة والسابعة وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في أسبابه بالإحالة على الحكم الابتدائي في الإخذ بتقرير الأخير ، وأعرض عن بحث ما تمسكت به الطاعة من أن المطعون ضده لم يستوف شروط شغل الوظائف التي يطالب بالترقية إليها وتخلي بذلك عن الفصل في دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى ، لما كان ما تقدم وكان المقرر في قضاء محكمة النقض أنه لا محل لأعمال قاعدة المساواة بين العاملين بشركات القطاع العام للخروج على أحكام وشروط الترقية المقررة بالقانون ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وغابه القصور في التسبب مما يستوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقى أسباب الطعن ، على أن يكون مع النقض الإحالة .

(. نقض محنى ١٩٨٧/٢/٨ - الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥١ ق )

١٠٢٩ - يلتزم العامل بالطاعة جهة العمل فيما تصدره من أوامر اليه بصدد العمل القائم بتنفيذه في حدود وظيفته طالما انها لا تتضمن ما يخالف القانون واللوائح والنظم المعمول بها - م ٨/٧٨ ق ١٩٧٨/٤٨ .

لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ يحظر شرب الخمر تنص على أن « يحظر تقديم أو تناول المشروبات الروحية

أو الكحولية والمخمرة في الأماكن العامة أو المحال العامة ، ويستثنى من هذا الحكم : ( أ ) الفنادق والمنشآت السياحية المحددة طبقاً لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية . ( ب ) الأندية ذات الطابع السياحي التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس السياحة طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة » . وقد جاء في تقرير لجنة الشئون الاجتماعية والأوقاف والشئون الدينية عن الاقتراح بمشروع هذا القانون أن اللجنة « قد وافقت من حيث المبدأ على حظر علانية شرب الخمر أخذاً بمبدأ التدرج نحو الحظر الكامل » . ومفاد ذلك أن هذا القانون وكما هو واضح من تسميته قد صدر لحظر شرب الخمر وقصر هذا الحظر على تناولها علانية أو تقديمها بمقابل أو بيع مقابل بقصد هذا تناولها في الأماكن والمحلات العامة غير المستثناة بهذا النص وقرر عقوبة على من يخالف ذلك إلا أنه لم يحظر نقلها أو بيعها وهما إعلان متميزان عن تناول والتقديم فلا ينبو من الحظر الوارد به اليهما وتأثيرهما بذون من هما كما كان ذلك وكانت المادة ٧٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والتي تقابل المادة ٦٨٥ من القانون الدني والمادة ٥٨ من قانون العمل رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٨٢ تنص على أن « يجب على العامل مراعاة الأحكام الآتية : ١ - أن يتخذ ما يصدر إليه من أوامر وذلك في حدود القوانين واللوائح والنظم المعمول بها » . وكان ملاذ هذا النص أن العامل يلتزم بالطاعة جهة العمل فيما تصدره من أوامر ألبه بضد العمل القائم بتفقد في حدود وكلفتها طالما أنها لا تتضمن ما يخالف القانون واللوائح والنظم المعمول بها » . كما كان ما تقدم وكانت محكمة المصونم - وعلم ما خرج عليه قضاء هذه المحكمة - غير مقبدة في تكيف الطلبات المروضة عليها بوضع الخصوم لها وإنما تلتزم بالتكيف المنصوص الذي تنبئته من وقائع الدعوى وتطبيق القانون عليها ، فإن الحكم المطعون فيه وقد خلاص في كفايته إلى أن المشرع قصر الحظر الوارد في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الخمر على واقعتي تناولها

أو تقديمها يقصد هذا التناول في الأماكن العامة المبينة به ورتب على ذلك أن الطاعنين ليس لهم في حدود صلة العمل التي تربطهم بالمطعون ضدها سوى الحق في طلب الزامها بعدم تكليفهم بتقديم الخمور بكافة أنواعها بقصد تناولها في طائراتها على جميع خطوطها بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦. سالف الذكر يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعمى عليه بهذين السببين غير صحيح •

( تنض مدنى ١٩٨٧/٢/٢٢ - الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٥٥ ق )

١٠٤٠ - الترقية ليست حقا مكتسبا للعامل بحيث يتحتم على الوحدة الاقتصادية أن تجيبه اليها متى حل دوره للترقية ويستوفى مقومات شغل الوظيفة الأعلى بل هي حق لهذه الوحدة تترخص في استعماله وفقا لمتطلبات العمل وتستقل بتقدير الوقت اللازم لها ولا معقب عليها في ذلك طالما خلا قرارها من شبهة التعسف وإساءة استعمال السلطة - لا يثريب على جهة العمل ان امتنعت عن النظر في ترقية العامل خلال فترة اجازته الخاصة بدون مرتب •

لما كانت المادة الثانية من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تنص على أن « لا تجوز الترقية الا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمى للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية وفي الوظيفة الأعلى مباشرة وبشرط أن يكون المرشح للترقية مستوفيا لاشتراطات شغل الوظيفة وتكون الترقية إلى وظائف المستوى الأول والثانى بالاختيار على أساس الكفاية ... ويشترط في الترقية بالاختيار أن يكون العامل حاصلا على تقدير جيد على الأقل في التقرير الدورى عن السنتين الأخيرتين على أن تكون درجة التقرير واجتيازه بنجاح برامج التدريب التى تتيجها الوحدة الاقتصادية عنصرين أساسيين في الاختيار ويضع مجلس الادارة الضوابط والمعايير اللازمة للترقية بحسب ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية » فان مفاد ذلك أن المشرع جعل الترقية الى وظائف المستويين الأول والثانى بالاختيار على أساس الكفاية واتخذ من درجة تقارير الكفاية



عنصرًا رئيسيًا من عناصر الترقية كما أناط بجهة العمل وضع الضوابط والمعايير اللازمة للترقية وفق ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية مما يوجب بطريق اللازوم والاقتضاء استيفاء العامل لشروط شغل الوظيفة التي يرشح للترقية إليها وفقًا لتلك الضوابط والمعايير التي تضعها الوحدة الاقتصادية في حدود سلطتها كصاحب عمل في تنظيم وإدارة منشأته وتقدير كفاية العامل ووضعها في المكان الذي يصلح له لا يحدثها في ذلك إلا عيب إساءة استعمال السلطة إذا قام الدليل عليه .

لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن كان باجازه خاصة بدون مرتب بناء على طلبه للعمل بالسعودية في الفترة من ١٩٧٤/١١/٢٥ حتى ١٩٨٦/٨/٢٤ التي أجريت خلالها في ١٩٧٥/٥/٢٠ حركة الترقيات بينما كان زميله المقارن به قائما بالعمل خلال هذه الفترة فلا ترثيب على المطعون ضدها ان امتنعت عن النظر في ترقيته بالاختيار اعتبارا أن الترقية ليست حقا مكتسبا للعامل بحيث يتحتم على الوحدة الاقتصادية أن تجيبه إليها متى حل دوره للترقية واستوفى مقومات شغل الوظيفة الأعلى بل هي حق لهذه الوحدة تترخص في استعماله وفقا لمتطلبات العمل وفيما يساء على تحقيق أهدافها وتستقل بتقدير الوقت الملائم لها فلا معقب عليها في ذلك طالما خلا قرارها من شبهة التعسف وإساءة استعمال السلطة ،

لما كان ذلك وكان الحكيم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد ضمن هذه الأسباب أن « فئة الوظيفة الأولى بالادارة العليا من الوظائف القيادية التي تتطلب وجود من يشغلها في ممارسة العمل فعلا فإذا استعملت الشركة حقها في الاختيار بتفضيل الثاني فلا ترى المحكمة ما يشوب هذا الاختيار الذي تم في حدوده وبقيوده مستمدا من عناصر صحيحة مؤديا الى نتيجة صحيحة لا اخلال فيها بمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص » فان الحكم المطعون فيه اذ احوال على هذه الأسباب يكون قد التزم النظر المتقدم وأقام قضاؤه على ما هو كاف لحمله ويكون النعمى عليه بالخطأ وتطبيق القانون والقصور في التسبب على غير أساس .

١٠٤١ - لجنة شئون العاملين في ظل العمل بأحكام القانون ١٩٧١/٦١ .  
 هي الجهة صاحبة الحق في تقدير درجة كفاية العاملين الخاضعين لنظام  
 التقارير الدورية - الاجراءات السابقة على قرار اللجنة والتي تتعلق برأي  
 الرئيس المباشر أو مدير الإدارة المختصة هي مجرد اقتراحات تعرض عليها التي  
 لها أن تأخذ بها أو تعديلها دون أن تكون ملزمة في ذلك بتسبب قرارها .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن من سلطة صاحب العمل التنظيمية  
 تقدير كفاية العامل ووضع في المكان الذي يصلح له لا يحده في ذلك  
 إلا عيب السوء استعمال السلطة إذا قام الدليل عليه متنبها وجه المصلحة  
 العامة التي يجب أن يتغياها إلى باعث آخر لا يمت لها بصلة لما كان  
 فلك وكان المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن النص في المادة ١٥ من  
 نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على  
 أن « يعد التقرير الدوري كتابة بواسطة الرئيس المباشر ويقدم عن طريق  
 مدير الإدارة المختص بعد ابداء رأيه عليه كتابة ويعرض التقرير على لجنة  
 شئون العاملين لتقدير درجة الكفاية التي تراها » - مفاده أن لجنة شئون  
 العاملين في ظل العمل بأحكام ذلك القرار بقانون هي الجهة صاحبة الحق  
 في تقدير درجة كفاية العاملين الخاضعين لنظام التقارير الدورية وأن ما سبق  
 قرارها في هذا الشأن من اجراءات تتعلق برأي الرئيس المباشر أو مدير  
 الإدارة المختصة هي مجرد اقتراحات تعرض على اللجنة التي لها أن  
 تأخذ بها أو تعديلها دون أن تكون ملزمة في ذلك بتسبب قرارها ،  
 لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر إذ لم يعقد  
 في قضائه بتقدير هذه اللجنة وإنما اعتد بما قرره الرئيس المباشر  
 للمطعون ضده بشأن درجة كفايته وبوجود توقيعين فقط على تقارير لجنة  
 شئون العاملين بتقدير كفايته ورتب على ذلك اصدار هذه التقارير وإعادة  
 تقدير كفاية المطعون ضده بدرجة ممتاز وأحقته للترقية للوظيفة المطالب  
 بها مع أن لجنة شئون العاملين بالشركة كما تقدم هي المختصة بهذا التقرير  
 وليس الرئيس المباشر ومع أن القانون لم يتطلب أن يوقع جميع أعضاء  
 اللجنة على تقريرها وبوجود توقيعين فقط على التقرير ليس من شأنه أن

يسوغ اعتباره مشوباً بعيب أساءة استعمال السلطة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

( نقض مدني ٢١/٦/١٩٨٧ - الطعن رقم ١٥٣٦ لسنة ٥٤ ق )

### القسم الثالث

#### عمل بالقطاع الخاص

١٠٤٢ - تعتبر المؤسسات الصحفية مؤسسات خاصة - يكون تأسيسها للشركات المساهمة اللازمة لمباشرة نشاطها وفق قواعد المؤسسات العامة - متى تعتبر في حكم المؤسسات العامة - متى تعد من أشخاص القانون الخاص - سن التعاقد .

في القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ ومن ثم فهو أنهاء لخدمته وليس فصلاً تعسفياً يستوجب التعويض غير أن الحكم المظنون فيه خالف هذا النظر ولم يرد على دفاعها المذكور مما يعيبه بمخالفة القانون فصلاً عن القصور في التسييف .

وخيت أن هذا النعي شديد ذلك أنه وثق كانت المؤسسات الصحفية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي مؤسسات خاصة رأي المشرع أن يكون تأسيسها للشركات المساهمة اللازمة لمباشرة نشاطها وتنظيم علاقاتها بها ولحق القواعد المقررة بالنسبة للمؤسسات العامة كما اعتبرها في حكم هذه المؤسسات فيما يتعلق بمسؤولية مديريها ومستخدميها الجنائية وفيما يختص بمزاولة الاستيراد والتصدير ومن ثم تمتد المؤسسات الصحفية فيما يجاوز هذه الميائل من أشخاص القانون الخاص وبالتالي تخضع علاقتها بالعاملين بها لأحكام قانون العمل ولا ترد عليها أحكام نظم العاملين بالقطاع العام المتعاقبة ، إلا أن ذلك لا يستأدى منه عدم



امكان وجود نص آخر يضع حكما مغايرا. الأحكام قانون العمل تقتضيه المصلحة العامة واذ كان ذلك وكان الشارح قد أورد بموجب القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة وتنظيمها شاملا لسلطة الصحافة وحقوق الصحفيين وواجباتهم وإصدار الصحف ومعها سواء كانت قومية أو غير قومية وطريقة إدارتها وطريقة تشكيل المجلس الأعلى للصحافة واختصاصاته وكانت كافة هذه الأمور تتعلق بمصلحة قومية عامة باعتبار الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها في خدمة المجتمع تعبيرا عن اتجاهات الرأي العام وإسهام في تكوينه وتوجيهه في إطار المقومات الأساسية للمجتمع تحت رقابة الشعب . فان النصوص التي انتظمها هذا القانون تكون آمرة لتعلقها بالنظام العام ويتمتع أعمالها فور العمل بها . لما كان ذلك وكانت المادة ٢٨ من هذا القانون تنص على أن « يكون سن التقاعد بالنسبة للعاملين في المؤسسات الصحفية القومية من صحفيين وإداريين وعمال ستين عاما ويجوز » « للمجلس الأعلى للصحافة بتوصية من مجلس إدارة المؤسسة مدد اليبس سنة فسنة حتى سن الخامسة والستين . » وكان الثابت في الدعوى أن الطاعنة ( مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر ) هي إحدى المؤسسات الصحفية القومية وأن المطعون ضده بلغ سن الستين في ١٧/٥/١٩٧٧ . وأن الطاعنة أنهت خدمته باعتسارا من ١٤/١٠/١٩٨٠ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ وأن المجلس الأعلى للصحافة لم يصدر قرارا بمد خدمته بناء على توصية من المؤسسة الطاعنة فإن قرارها بإنهاء خدمة المطعون ضده يكون قد صدر تطبيقا لأحكام القانون . واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى للمطعون ضده بالتعويض ومقابل مهلة الإنذار على أساس أن انتهاء خدمة المدعى فضلا عن تسفيا فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بمنه . يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

( نقض مدعي ٣/١٢/١٩٨٤ - الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٥٤ ق )

١٠٤٢ مكرر - لا تقوم المساواة الا بين عمال الشركة الواحدة وبشرط اتحاد طبيعة عملهم .

الثابت من أسباب الحكم المطعون فيه أنه لم يتم قضاءه برفض ما أثاره الطاعن من طلب مساواته بأقرانه على أي من تقريري الخبير المقدمين في الدعوى أو على كليهما وإنما على ما أورده في أسبابه من أن « المستأنف عليه ( الطاعن ) لم يدع أن احدا من زملائه في الإدارة القانونية التي يعمل بها قد رقى من دونه رغم أنه أقدم منه في الحصول على الفئة المالية السابقة على الترقية ، وكان قوله . . . أن له زملاء في شركات أخرى أو إدارة أخرى في الشركة المستأنفة ( المطعون ضدهما ) قد رقوا قبله سواء الى الفئة الثانية أو الأولى رغم أنه سبق منهم تخرجا وأقدم في الحصول على الفئة الثالثة وأنه لا يقل عنهم في الكفاية لا يصلح أساسا كافيا لدعواه بمساواته بهم لأن المساواة لا تقوم الا بين عمال الشركة الواحدة وبشرط اتحاد طبيعة عملهم ، واذا كان زملاؤه الذين استشهد بهم والواردة أسماؤهم بالأمر الإداري ١٩٧٦/٦٧٠ المرفقة صورته بمحاضر أعمال الخبير الأول لا يعملون في الإدارة القانونية عدا الأستاذ على يسري وهو أقدم منه فان دعواه بمساواته لهم تكون غير قائمة على سند من القانون » واذا كان هذا الذي أورده الحكم ليس محل طعن من الطاعن وكان من شأنه أن يؤدي الى النتيجة التي خلص اليها وله أصله الثابت في الأوراق ، وكانت الإشارة فيه الى محاضر الخبير الأول لم تكن مصددا للأمر الإداري ٦٧٠ لسنة ١٩٧٦ التي كانت صورته مرفقة بها كورقة من أوراق الدعوى - فان النعي على الحكم بهذا السبب يكون في غير محله .

( نقض مدني ١٩٨٥/٤/٢١ - الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٦ ق ٢ )

١٠٤٣ - يقتصر حكم المادة ٥١ ق ١٩٥٥/٥٠٥ على مدة استدعاء من الاختياط المنصوص عليها في المادة ٤٤ من هذا القانون فلا تقاس عليها مدة الخدمة العسكرية الإلزامية المنصوص عليها في المادة الثالثة منها بعدها من ذات القانون - علة ذلك - لا يستحق المستدعي لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية اجرا خلال فترة تجنيده - للمادتين ١٢٢ ، ١٢٣ ق ١٩٦٤/١٠٦ .

لما كان الأصل في استحقاق الأجر طبقا لنص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذي يحكم واقعة الدعوى - أنه لقاء العمل الذي يؤمن به العامل ، ولم يستثن المشرع من هذا الأصل سوى حالات معينة أوردتها على سبيل الحصر يستحق العامل فيها الأجر رغم عدم أداء العمل وليس من بينها حالة استدعاء العامل لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية وكان النص في المادة ٥١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية - والمطبق على واقعة النزاع - على أن - أولاً - تحسب مدة استدعاء أفراد الاحتياط طبقا لأحكام المادة السابقة من العاملين بالجهات المنصوص عليها بالفقرتين ثانيا وثالثا من هذه المادة أجازة استثنائية بمرتبة أو بأجر كامل - ثانيا - مقضورا على مدة الاستدعاء من الاحتياط المنصوص عليها في المادة ٤٤ من هذا القانون ، فلا تقاس عليها مدة الخدمة العسكرية الإلزامية المنصوص عليها في المادة الثالثة ومنها بعدها من ذات القانون لاختلاف كل من نوعي الخدمة العسكرية في أحكامه ومبتناه ، لما كان ذلك وكان واقع الدعوى حسبا حظه الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده قد استدعى لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية ابتداء من ١٩٦٣/١١/٧ حتى صدور قرار المجلس الطبي العسكري في ١٩٦٦/١١/١ بعدم لياقته طبيا - ومعنى اللجدة المطالب بالأجر عنها ، فإن ذلك لا ينفي عنه صفة المجند عن الفترة التي قضاها بالتجنيد الإلزامي ، وطبقا للمادتين ١٢٢ « ١٢٣ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرطة والمساعدين وضباط



الصف والجنود بانقوات المسحة ، ومن ثم لا يستحق أجرا خلال فترة تجنيده - وإذ خالف الحكم هذا النظر وانتهى الى تأييد الحكم الابتدائي في قضائه بإلزام الطاعنة أجرا بالمطعون ضد عن الفترة التي تغيب فيها عن العمل لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية بمقولة انه كان تحت تصرفه سلطات التجنيد كحالة الاستدعاء للاحتياط ، غانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب بغير مسا حاجه ليبحث باقى أسباب الطعن .

( تنص مدنى ٢٧/١٠/١٩٨٥ - انطعن رقم ٧٤ لسنة ٥ ق )

١٠٤٤ - المقاط في تكيف عقد العمل وتمييزه عن غيره من العقود هو في توافر عنصر التبعية التي يتمثل في خضوع العامل لرب العمل واشرافه ورقابته

المسيطر في تكيف عقد العمل وتمييزه عن غيره من العقود ، - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو في توافر عنصر التبعية التي يتمثل في خضوع العامل لرب العمل واشرافه ورقابته ، وهو ما قررتة المادة ٦٧٤ من التقنين المدنى وقوانين العمل المتعلقة ، لما كان ذلك وكانت المادة ٦٧٦ من القانون المدنى قد قضت في فقرتها الأولى بـسريان أحكام عقد العمل على العلاقة بين أرباب الأعمال ومنحويين التأمين ولو كانوا مأجورين بطريق العمالة أو كانوا يعملون لحساب جملة من أرباب الأعمال وخاضعين لرقابتهم ، وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة استخلصت من الوقائع المطروحة عليها وتقدير الخبير الأخير المقدم اليها بأسباب سائغة وفي حدود سلطتها الموضوعية عدم توافر علاقة العمل بين الشركة المطعون ضدها والمنتجين المرتبطين بهـا بعقود وكالة بالعمولة لعدم خضوعهم في تنفيذ عملهم لاشرافها ورقابتها لئلا تكون قد طبقت انقانون تطبيقا صحيحا ، ويكون النعى بهذا السبب في حقيقته جدلا موضوعيا في كفاية الدليل الذى اقتضت به محكمة الموضوع ،

وفي ترجيح بينة على أخرى مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض ، ويكون معه النعمى على الحكيم بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

( نقض مدنى ١٠/١١/١٩٨٥ - الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٤٩ ق )

١٠٤٥ - الأجر الإضافي - قواعد احتساب أجر ساعات العمل الإضافية في أيام العمل المعتادة سواء النهارية منها أم الليلية وفي أيام الراحة الأسبوعية .

المقرر أن الأجر هو مقابل التزام العامل بأداء العمل المتفق عليه في أيام العمل وساعات العمل المعتادة المقررة قانوناً ، وقد ألزم القانون صاحب العمل بمقتضى المادتين ١١٨ ، ١١٩ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذى يحكم واقعة النزاع - منح كل عامل يوم راحة أسبوعية الأصل فيه أنه بغير أجر فإذا اتفق على أن يكون منخوع الأجر فإن الأجر في هذه الحالة يكون أجراً مدخراً من مقابل عمل العامل في أيام وساعات العمل المعتادة ، وإذا كان الأصل المقرر قانوناً أن العامل لا يعمل في غير أيام العمل وساعات المقررة وإن الاتفاق على غير ذلك باطل بطلاناً مطلقاً إلا أن المشرع أجاز لرب العمل استثناءاً بهذا نص عليه في المادة ١٢٠ من قانون العمل المشار تشريك العامل وقتاً إضافياً في أيام العمل المعتادة وفي يوم الراحة الأسبوعية في أحوال أوردتها في هذه المادة على سبيل الحصر وحدد للعامل مقابل العمل فيها أجراً خاصاً يضاف بمقرر في المادة ١٢١ من أنه « لا يجب على صاحب العمل أن يمنح العامل في الحالات المذكورة في المادة السابقة أجراً إضافياً يوازي أجره الذى كان يستحقه عن الفترة الإضافية مضافاً إليه ٢٥٪ على الأقل عن ساعات العمل النهارية و ٥٠٪ على الأقل عن ساعات العمل الليلية . فإذا وقع العمل في يوم الراحة وكان العامل يتقاضى أجراً في أيام راحته حسب الأجر الإضافي في هذه الحالة مضافاً ، ومؤدى ذلك أن رب العمل يلتزم بأن يؤدى للعامل إذا عمل فترة إضافية في أحواله المقررة في

الأيام المعتادة أجر اليوم عن ساعات العمل المعتادة وأجرا عن ساعات العمل الإضافية يوازي أجر مثلها محسوبا على أساس قسمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المعتادة ويضرب الحاصل في ساعات العمل الإضافية فهذا الأجر يستحقه العامل مقابل عمله الإضافي طبقا لشروط العقد وأجرا إضافيا قرره القانون مقابل العناء والجهد غير المعتاد الذي يتحملة العامل بسبب حرمانه من راحته وحدده القانون بنسبة ٢٥٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل نهارا و ٥٠٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل ليلا ، فإذا وقعت فترة العمل الإضافية في يوم الراحة الأسبوعية فإن هذا الأجر الإضافي الذي قرره القانون وحدده يضاعف لمسا قدره الشارع من أن العناء والجهد غير العادي يكون في يوم الراحة مضاعفا إذ أنه فوق حرمان العامل من راحته يحرمه من مراعاة شئونه الخاصة التي اعتاد القيام بها في هذا اليوم أي أن النسبة المضافة تضاعف الى ٥٠٪ عن ساعات العمل الإضافية في يوم الراحة نهارا وتضاعف الى ١٠٠٪ عن ساعات العمل الإضافية في يوم الراحة ليلا ، فيكون الأجر المستحق للعامل إذا عمل فترة إضافية في يوم الراحة الأسبوعية مثل أجر اليوم المعتاد المتفق عليه المدخر من مقابل العمل في الأيام المعتادة إذا كان يوم الراحة الأسبوعية مدفوع الأجر واجبرا يوازي أجر ساعات العمل الإضافية محسوبا على أساس قسمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المعتادة مضروباً في ساعات العمل الإضافية وأجرا مضاعفا هو ٥٠٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل نهارا و ١٠٠٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل ليلا . لما كان ذلك ، فإن القرار المطعون فيه وقد جاء على خلاف هذا النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما ينتوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب انطعن ، على أن يكون مع النقض الإحالة .



١٠٤٦ - تعتبر العمولة من ملحقات الأجر - صفتها - المقصد من منحها - أسباب منحها .

لما كانت العمولة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي من ملحقات الأجر إلا أنها من الملحقات غير الدائمة التي ليس لها صفة الاستمرار والثبات إذ لا تعدو أن تكون مكافأة قصداً منها ليجاد حافز في العمل بحيث لا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو قيامه بذات العمل المقرر له فإذا يأسره العامل استحق - هذه العمولة وبمقدار ما حققه هذا العمل أما إذا لم يأسره العامل بأن نقل منه إلى عمل آخر غير مقرر له فلا يستحقها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - وبعد أن خلص إلى أن الرابطة المطالب به هو نوع من العمولة - قد التزم هذا النظر وأسس قضاءه بعدم أحقية الطاعن في الرابطة عن المدة اللاحقة لاندماج الشركة التي كان يعمل بها في الشركة المطعون صحتها على قوله « - إن الواضح من الأوراق . . . أن ذلك الرابطة اتفقت تقرّر لوظيفة معينتها وهي مدير الفرع فضلاً عن تأكيد الشركة في كل مذكراتها لذلك فانه معها يقطع به ذات الطلب الذي تقدم به المستأنف عليه نفسه - الطاعن - والسابق الإشارة إليه وتقدم به يلتزم فيه تقدير الرابطة له وقد أوضح بطلبه أن الرابطة إنما تقرر لمدير الفرع . . . فالرابط . . . مقرر لوظيفة مدير الفرع عن اندماج ذلك الفرع . . . لما كان ذلك وكانت الشركة قد ادعت أن المستأنف عليه منذ تاريخ اندماج شركته فيها . . . لم يعد مدير فرع بل ترك تلك الوظيفة التي وظيفته أخرى هي مدير إدارة الحريق وهي إحدى إدارات الفرع . . . فانه لا يستحق ذلك الرابطة . . . » وكانت هذه الأسباب تتفق ومنحج المقلنون وتستوعب النتيجة التي انتهى إليها الحكم ، فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ولا يغير من ذلك تحدي الطاعن بنجى المادة ٨٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٦١م أن حقه في اقتضاء الرابطة قد زال بزوال سببه بعد شغله لوظيفة غير مقرر لها ، كما أنه لا يغيب الحكم المطعون فيه ما استظهرت آية من أن وظيفة

انتهى شغلها بعد الاندماج لا علاقة لها بالانتاج لأن ذلك لم يكن لازماً لقضائه في الدعوى . ومن ثم فإن النعى عليه بهذين السببين يكون في غير محله .

( نقض محني ١٩٨٥/١١/٢٤ - الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٩ ق )

١٠٤٧ - قررت المادة الأولى من القانون ١٩٧٥/٤٠ إعانة غلاء معيشة خصت بها طائفة معينة من العاملين بالقطاع الخاص دون سائر الطوائف الأخرى - علة ذلك - لم يرخص القانون المذكور لأرب العمل استهلاك إعانة غلاء المعيشة من الزيادات التي تطرا على الأجر .

لما كان النص في المادة الأولى من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تقرير إعانة غلاء المعيشة للعاملين بالقطاع الخاص على أنه ( مع عدم الإخلال بالأنظمة الخاصة التي تقرر إعانة غلاء معيشة أكثر سناء تمنج اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٧٥ إعانة غلاء معيشة للعاملين الخاضعين لأحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ طبقاً للنسب التالية . . ) وفي المادة الثانية من ذات القانون على أن ( لا يسرى حكم المادة الأولى على الأعمال المتدرجين أو المتدربين كما كما لا يسرى على العامل الذي يتقاضى أجراً مقداره خمسون جنيهاً في الشهر . . . ) مفاده أن الشارع أهد طائفة معينة من العاملين بالقطاع الخاص دون سائر الطوائف الأخرى بأحكام خاصة نتيجة لقلّة أجورهم بهدف رفع شأنهم وتوفير العيش الكريم لهم وتشجيعهم على العمل وزيادة الانتاج ، وهم أولئك الذين يتقاضون أجراً يقل عن خمسين جنيهاً في الشهر من غير المتدرجين أو المتدربين ، وكانت التسويات التي أجرتها الطائفة بزيادة أجور العاملين لديهم لا تبسط على هذه الطائفة ما تغياه الشارع من حماية ولا تحقق ما رمى إليه من غاية طالما وجد بعد التسويات من يتقاضون أجوراً تقل عن خمسين جنيهاً في الشهر ،

وكان القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٥ لم يرخص لصاحب العمل باستهلاك اعانة غلاء المعيشة من الزيادات التي تظراً على الأجر ، فان هذه الاعانة تظل سارية بعد التسويات ولا يحق لطاعة استهلاكها ، واذ انتهى القرار المطعون فيه الى هذه النتيجة فان النقص عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

( نقض مثنى ١٢/٩/١٩٨٥ - الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٤٩ ق )

١٠٤٨ - اذا كانت تسوية أجور العاملين التي أجرتها الطاعة قد شملت اعانة غلاء المعيشة بأقصى فئاتها المنصوص عليها في الأمر العسكري ١٩٥٠/٩٩ فانه لا يحق للمطعون ضدها من بعد ان تطلب زيادة هذه الاعانة تبعاً لتغير الحالة الاجتماعية للعاملين ويترتب على مخالفة هذا النظر خطأ القرار في تطبيق القانون .

لما كان الثابت في الدعوى أن الطاعة أصدرت القرارين رقمي ٨ ، ١٣ بتاريخ ١٣/١/١٩٧٧ ، ٣/٤/١٩٧٧ بتسوية أجور العاملين لديها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٧ بهدف زيادتها ، وأن نسبة هذه الزيادة بلغت ٨٩٪ في السنة المالية ١٩٧٧/١٩٧٨ وشملت اعانة غلاء المعيشة بأقصى فئاتها المنصوص عليها في الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ فانه لا يحق للمطعون ضدها من بعد ان تطلب زيادة هذه الاعانة تبعاً لتغير الحالة الاجتماعية لهؤلاء العاملين ، واذ خالف القرار المطعون فيه هذا النظر وقضى بأحقيتهم لهذه الزيادة على سند من القول بأن تسوية أجورهم انتظمت اعانة غلاء المعيشة المقررة لحالتهم الاجتماعية وقت اجراء التسوية فحسب ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب .

( نقض مثنى ١٢/٩/١٩٨٥ - الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٤٩ ق )



١٠٤٩ — بدل الانتقال — اسباب وظروف اعطائه للعامل — مدى ارتباطه بالأجر .

المقرر أن بدل الانتقال إما أن يعطى الى العامل عوضاً له عن نفقات يتكبدها في سبيل تنفيذه لعمله وهو على هذا التوضيح لا يعتبر جزءاً من الأجر ولا يتبعه في حكمه ، وأما أن يعطى له لقاء طاقة يبذلها وفي هذه الحالة يعتبر جزءاً من الأجر مرهوناً بالظروف التي دعت الى تقريره فيستحق لوجودها وينقطع بزوالها ، واذ كان ذلك وكان واقع اندعوى الذي سجه الحكم المطعون فيه أن بدل الانتقال الذي كان يصرف للطاعن إنما كان مقابل ما يتكبده من مضاريف فعلية يتجملها حين انتقاله الى عمله في الوقت الذي كان فيه أداء العمل على فترتين ، وأن المطعون ضدها قد قررت انقضاء هذا البدل لما أصبح العمل فترة واحدة متصلة ، وكان الحكم قد خلص من ذلك اني أن بدل الانتقال الذي يطالب به الطاعن لم يكن لقاء جهد أصان يلزم ببذله ، ورتب على ذلك عدم اعتباره بدل الانتقال جزءاً من الأجر ، وانما كان لقاء انتقاله للعمل مرة إضافية قد تم الغاؤها ، وانتهى صحيحاً وبأسباب سائغة الى رفض دعوى الطاعن ، لما كان ذلك وكان صرف الطاعن بدل انتقال في مدة معينة لا يترتب عليه استحقاقه له في المدة المطالب بها مادام قد انتفى السبب الملحق له ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف مناحي أقوالهم وختجهم وبالرد استقلالاً على كل حجة أو قول يثرونه وحسبها أن تقيم حكمها على أسباب سائغة تكفي لحمله ، فإن النعني على الحكم المطعون فيه بهذه الأسباب يكون على غير أساس .

( نقض مني ١٦٨٥/١٢/٢٢ — الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٩ ق )

١٠٥٠ - يحدد أجر العامل باتفاق الطرفين - شروط تعديله - يقيم باطلا الاتفاق باتصلح أو بالتنازل بين رب العمل والعامل إذا مس حفا من الحقوق التي تقرها قوانين العمل - أساس احتساب أجور العمال الذين لا يتقاضون أجورا شهرية أو اسبوعية أو يومية .

أن أجر انعام يحدد باتفاق الطرفين ولا يجوز تعديله إلا باتفاقهما بما لا يتنزل به عن الحد الأدنى المقرر قانونا ، وأن الاتفاق باتصلح أو بالتنازل بين رب العمل والعامل يكون باطلا إذا مس حقا من الحقوق التي تقرها قوانين العمل ، وأنه بالنسبة للعمال الذين لا يتقاضون أجورا شهرية أو اسبوعية أو يومية فتحتسب أجورهم على أساس متوسط مما تقاضاه العامل منهم عن أيام العمل الفعلية في السنة الأخيرة باعتبارها حدا أدنى يتعين ألا يقل عنه الأجر عملا بالمادة ٩ من القانون ٩ لسنة ١٩٥٩ - لما كان ذلك وكان التبين من مطالعة الأوراق أن قرار إبعاد وظيفة « وزان أول » للمطعمون ضده لا يعدو كونه قرارا ينقله اليها ، ذلك أن المادة ٦٤ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦١ قد أوردت على سبيل الحصر أسباب انتهاء الخدمة ومن بينها عدم اللياقة الصحية والتي يرجع في اثباتها وفقا للمادة ٦٦ إلى قرار صادر من الجهة الطبية المختصة وبعد استنفاد الإجازات المرضية التي نظمتها المواد ٣٦ وما بعدها ، وهو ما خلت منه الأوراق ، ومن ثم فيتعين تقدير أجر المطعمون ضده على أساس متوسط مما تقاضاه عن أيام العمل الفعلية في السنة الأخيرة بواقع ١٨ و ٢٧ جنيا ، ويعدو قبوله انقاص أجره باطلا لنزوله عن الحد الأدنى المقرر قانونا ، ولا يجوز للطاعة التحدي للخروج عن ذلك بسطتها في نقل عمالها ، أو بتحديد الأجر على قدر العمل أو بالمساواة بين عمالها القائمين بأعمال متماثلة بالنظر الى متاهضة هذه المساواة لنص قانوني - لما كان ذلك وكان الحكم المطعمون فيه قد انترم هذا النظر . فان النعي عليه بمخالفة القانون والتصور يكون على غير أساس .

( نقض مدني ١٩٨٥/١٢/٢٩ - الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٥٠ ق )

١٠٥١ - لصاحب العمل السلطة المطلقة في إدارة منشأته وتصنيف الوظائف فيها والتميز في الأجر بين عماله طالما كانت ممارسته لها مبراة من قصد الإساءة إلى عماله - مناط أعمال المساواة بين العاملين .

لما كان لصاحب العمل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة السلطة المطلقة في إدارة منشأته وتصنيف الوظائف فيها على الوجه الذي يراه كفيلا بتحقيق مصلحته والتميز في الأجر بين عماله لاعتبارات يراها ولا وجه للحد من سلطته في هذا الخصوص طالما كانت ممارسته لها مبراة من قصد الإساءة إلى عماله وكذا لا يصح في هذا المجال الاستناد إلى قاعدة المساواة بين العاملين بما يسلب صاحب العمل حقنه في تنظيم منشأته على نحو ما سلف فضلا عن أن هذه القاعدة ليست مطلقة بل هي مشروطة بأن تتماثل الأعمال والظروف فالمناط في أعمال المساواة هو منع التفرقة التفاضلية بين عمال صاحب العمل بحيث لا تكون المساواة بينهم إلا عند تساوى الظروف . لما كان ذلك وكان الثابت من تقرير الخبير الذي استند إليه الحكم المطعون فيه واتخذته دعاءة لقضائه أن الطاعن قد وضع في لائحته الداخلية ترتيبا للوظائف في المستويات المختلفة من الأول إلى الثامن وشروطا توضح كيفية الترقية وتحدد أول المربوط ونهاية لكل مستوى وظيفي وجدولا للخبرة الزمنية والمؤهل المطلوب لكل وظيفة وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بأحقية المطعون ضده في الترقية للمستوى الرابع على ما أوردته تقرير الخبير من استيفاء المدة الزمنية اللازمة للترقية طبقا للائحة النادى الطاعن في حين أن هذه اللائحة لم تجعل من مدة الخبرة الشرط الوحيد اللازم لهذه الترقية وكان لا يفتى في ذلك ما جاء بتقرير الخبير واعتقه الحكم المطعون فيه من قيام الطاعن بترقية بعض العاملين لديه إكتفاء بتوافر



الخبرة الزمنية لاتصال ذلك بحقه - في تنظيم منشأته على الوجه الذى يراه كفيلا بتحقيق المصلحة فيها. والتمييز في الأجر بين عماله لاعتبارات قدرها \* \* \* فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن \*.

( نقض مئى ١٩٨٥/١٢/٣٠ - الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٠ ق )

١٠٥٢ - ينقض الالتزام في العقود الملزمة للجانبين بسبب استحالة تنفيذه وتنقض الالتزامات المتقابلة لتخلف سببها - لأسباب استحالة التنفيذ - يخضع عقد العمل لهذه الأحكام - اعتبار ذلك - استخلاص السبب الاجنبى من مسائل الواقع التى تستقل بها محكمة الموضوع .

لما كان مؤدى نص المادة ١٥٩ من القانون المدنى انه اذا انقضت الالتزام في العقود الملزمة للجانبين بسبب استحالة تنفيذه، انقضت الالتزامات المتقابلة لتخلف سببها، وانفسخ العقد من تلقاء نفسه دون ما حاجة الى اذار أو حكم ، ويكون تنفيذ الالتزام مستحيلا اذا كان عدم تنفيذه راجعا الى قوة قاهرة أو حادث فجائى لا بد للمدين فيه ولا قبل له بدفعه ، ويخضع عقد العمل لهذه الأحكام باعتباره من العقود الملزمة للجانبين فينفسخ في حالة وقوع قوة قاهرة أو حادث فجائى يحول دون تنفيذ أحد الالتزامات الناشئة عنه ويحدث الانفساخ من تلقاء نفسه ولو لم تنته مدة العقد اذا كان العقد محدد المدة وبعد اذار اذا كان العقد محدد المدة ، وكانت استحالة تنفيذ الالتزام تقوم على أسباب قانونية ، والبحث في توافرها يعد من مسائل القانون التى تخضع لرقابة محكمة النقض ، وأنه ولئن كان استخلاص السبب الاجنبى من مسائل الواقع التى تستقل بها محكمة الموضوع دون رقابة من محكمة النقض الا أن شرط ذلك أن يكون هذا الاستخلاص سائغا وله أصله الثابت في الأوراق ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - قد استخلص قيام السبب الاجنبى الذى ترتب عليه انفساخ

عفود عمل الطاعنين من شهادة شاهديهم الذين ذكروا أن الشركة المطعون ضدها قامت بمصل الطاعنين من عملهم وانهما لا يعرفان سببا محسدا لفصلهم الذي تم بأوامر من الشركة التي صرحت لهم بالسفر خارج البلاد رغم حاجتها اليهم وكان من أورد الحكم المطعون فيه من شهادة الشاهدين لا يؤدي الى النتيجة التي خلص اليها وهي توافر القسوة القاهرة أو السبب الأجنبي الذي يحول دون تنفيذ المطعون ضدهما لالتزاماتها أو صدور قرار من السلطات النيبية بطرد الطاعنين من الأراضي النيبية - فان الحكم يكون قد شاب الفساد في الاستدلال والقصور في التبيين .

( نقض مثنى ٢٠١٢/١٢/٢٩٨٥ - طعن رقم ١٢١٠ لسنة ٥٠ ق )

١٠٥٣ - حوافز الإنتاج - ماهيتها - اسباب استحقاقها - مدى ارتباطها بالإجبر - نواعي إيقاف صرفها

المستقر في قضاء هذه المحكمة أن حوافز الإنتاج من ملحقات الأجر غير الدائمة التي ليس لها صفة الاستمرار والثبات كما لا تعدو أن تكون مكافأة قصد منها إيجاد حافز في العقل بحيث لا يستحقها العامل إلا إذا تحقق بسببها وهو قيامه بذات العمل المقر له ، فإذا باشر العمل استحق هذه الحوافز وبمقدار ما حققه هذا العمل ، أما إذا يباشره العامل بأن ينقل منه الى عمل آخر غير مقرره له فلا يستحقها ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قدس التزم بهذا النظر للنظر وأقام قضاءه على الثابت من أن الطاعنين كانوا يتقاضون حوافز انتاج في شركة الحديد والصلب المتولين منها ، إلا أنه لم يسند اليهم بعد نقلهم الى المطعون ضدها عمل مماثل يستحقون عنه حوافز ما ، وأنهم لذلك لا يستحقون الحوافز المطالب بها ، لما كان ذلك وكان رأي الإدارة - القانونية لا يعدو أن يكون رأيا استشاريا لا يلزم المطعون ضدها وكانت محكمة الموضوع ليست ملزمة بتتبع الخصم في جميع

مناحي دفاعه لما دامت قد انتهت بأسباب صحيحة قانونا الى رفض طلب الطاعنين ، ومن ثم يكون النعى بهذين السببين على غير أساس .  
( نقض مدني ١٩٨٦/٢/٢٢ - الطعن رقم ١٣١٥ لسنة ٥٠ ق )

١٠٥٤ - الاجر - يعتبر الاجر من الحقوق الدورية المتجددة التي تتقدم بخمس سنوات - الدورية والتجدد صفتان لصيقتان يدين الاجر - يؤدي ذلك .

لما كانت المادة ٣٧٥ من القانون المدني تنص على أن الاجر من الحقوق الدورية المتجددة التي تتقدم بخمس سنوات ولو أقر به المدين وسواء أكان مصدره العقد أو القانون - وكانت الدورية والتجدد هما صفتان لصيقتان يدين الاجر وهما مفترضان فيه ما بقي حافظا لوصفه ولو تجدد بانتفاء المدة المستحق عنها وأصبح في الواقع مبلغا ثابتا في الذمة لما يدور ويتجدد ، وكان الحكم قد التزم هذا النظر ، وقضى بسقوط حق الطاعنين فيما زاد عن فروق الاجر المستحق لهم كبديل غذاء عن المدة السابقة للخمس السنوات على رفع الدعوى فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ويكون هذا النعى على غير أساس .  
( نقض مدني ١٩٨٦/٢/٢٣ - الطعن رقم ١٣١٥ لسنة ٥٠ ق )

١٠٥٥ - شروط استحقاق الاجر - م ٦٩٢ مدني - تنص احكام تلك المادة عن حالة صدور قرار بفصل العامل طالما ان فصله ينهي عقد عمله ، بذلك الالتزامات الناتجة عنه ومنها الالتزام بدفع الاجر .

النص في المادة ٦٩٣ من القانون المدني على أن « اذا حضر العامل ... لمزاولة عمله في الفترة اليومية التي يلزمه بها عقد العمل أو أعلن أنه مستعد لمزاولة عمله في هذه الفترة ولم يمنه من العمل إلا سبب راجع الى زب العمل كان له الحق في أجر ذلك اليوم » مفاده وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه يشترط لاستحقاق الاجر في الحالة التي



أفصح عنها أن يكون عقد العمل قائما على اعتبار أن الأجر الترام من الالتزامات المنبثقة عنه مما مؤداه أن أحكم تلك المادة تنحصر عن حسالة صدور قرار بفصل العامل طالما أن فصله ينهى عقد عمله وكذلك الالتزامات الناتجة عنه ومنها الالتزام بدفع الأجر لما كان ذلك واذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى النتيجة الصحيحة التي تتفق وهذا النظر فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعمى عليه بهذا السبب في غير محله .

( نقض مدنى ١٩٨٦/٣/٢٢ - الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٥٠ ق )

١٠٥٦ - تكون علاقة الحراسة العامة على أموال رعاية الرايخ الألماني بالعمالين في جهازها علاقة تعاقدية تخضع لقانون العمل - وكيف ذلك .

أته - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لما كانت الحراسة العمالية على أموال رعاية الرايخ الألماني لا تمثل وحدة من الوحدات التي يتألف منها الجهاز الإداري للدولة ، ولا تعتبر في ذاتها تأمينا ولا مصادرة للمال الذي تفرض عليه ولا يترتب عليها انتقال ملكيته إلى الدولة ، وانما هي مجموعة نيابات فردية عن الملاك الخاصين لها في إدارة أموالهم بعد كف أيدي هؤلاء الملاك عن ادارتها واستثمارها تحقيقا لمصلحة عامة اقتضتها اعتبارات تتعلق بأمن الدولة وحماية اقتصادها فإن تصرفات الحارس العام في شأن تعيين الموظفين معاونين له أو عقد الصفقات للدائرة الموضوعية تحت انحراسة تعتبر حاصلة لمصلحتها وبطريق الإنابة عنها وبالتالي تكون علاقة الحراسة العامة بالعمالين في جهازها علاقة تعاقدية وليست تنظيمية أو لائحية - تخضع لقانون العمل - . ومن ثم فلا يحتاج في ذلك بما قضى به قرار رئيس الوزراء رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٤ من سريان القواعد الوظيفية والمالية السارية في شأن العمالين بالدولة على العمالين بالحراشات وإدارة الأموال التي ألت ملكيتها للدولة طبقا للقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة التي تتفق وهذا النظر وقضى

للمطعون ضده بالعلاوات المطالب بها فإنه لا يكون قد جانب صحيح القلتون ، ويكون النعى في غير محله .

( نقض مبنى ١٩٨٦/٦/٢٢ - للطعن رقم ١٨٩٢ لسنة ٥٠ ق )

١٠٥٧ - اتهام العامل وتقديمه للمحاكمة وقيام الدعوى الجنائية لا يصلح سببا لوقف مدة سقوط دعوى التعويض بالتقادم عن فصله - مناط سريان التقادم الحولي - رائد المشرع في ذلك - م ٦٩٨ مبنى .

لما كان اتهام العامل وتقديمه للمحاكمة وقيام الدعوى الجنائية بشأن هذا الاتهام لا يعتبر من وظيفته على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - مانعا من رفع دعوى التعويض عن فصله وبالتالي لا يصلح سببا لوقف مدة سقوطها بالتقادم وفقا للقواعد العامة في القانون وكان سقوط الدعوى الناشئة عن عقد العمل بالتقادم وفقا للمادة ٦٩٨ من القانون المدني انحصار زاعى الشارع فيه استقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل والمواثبة الى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل على سواء ، وهو يسرى على دعاوى المطالبة بالأجور ودعاوى التعويض عن الفصل التعسفى كمنسب يسرى على دعاوى بطلان قرار الوقف أو قرار الفصل باعتبارها جميعا من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل ، أيضا كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن فصل من العمل بتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٥ - بينما لم يرفع الدعوى إلا في ١٩٧٩/٤/٢٤ وبعد مضي أكثر من سنة من تاريخ الفصل فإن الدعوى الراهنة تكون قد سقطت بالتقادم بالتطبيق لحكم المادة ٦٩٨ من القانون المدني ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاء على أن المخبة الجنائية لا تعتبر مانعا من سقوط دعوى الطاعن بالتقادم الحسولى فإن النعى عليه بمخالفة القانون والقضائى في التشبيب يكون غلبى غير أساس .

( نقض مبنى ١٩٨٦/٦/٢٢ - الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٥١ ق )

١٠٥٨ - تسقط الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بها في ذلك التعويض بالتقادم بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد - م ٦٩٨ مدني - رائد المشرع في ذلك .

من المسلم به - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لم ينظم قواعد التقادم بشأن الدعاوى الناشئة عن عقد العمل فقد ترك ذلك للقواعد العامة المنصوص عليها في القانون المدني ، وإذا كان سقوط هذه الدعاوى بالتقادم بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد وفقاً للمادة ٦٩٨ من القانون المذكور فيما عدا ما تعلق فيه بالمسائل التي حددتها تلك المادة وأوردت لها أحكاماً خاصة إنما راعى الشارع فيه ملاءمة استقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل والمساواة التي تشفي المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل على السواء وهو يعزى على كافة الدعاوى الناشئة عن عقد العمل كافة بما في ذلك دعاوى التعويض . لما كان ذلك وكان البين في الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى والمؤيد بالحكم المطعون فيه أن علاقة العمل بين الطاعن والمطعون ضدها قد انتهت بتقديمه استقالته وصرحاً بمرورها بآثاره في آخر سبتمبر ١٩٧٦ وأنه لم يرفع دعواه الماثلة إلا في ١٢/٥/١٩٧٨ أي بعد مضي أكثر من سنة من تاريخ انتهاء تلك العلاقة فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الختمم الابتدائي برفض دعواه تأسيساً على سقوطها بالتقادم الحولي لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو في تكييف الدعوى .

( نقض مدني ١٩٨٦/١١/٢ - الطعن رقم ٧٩٧ لسنة ٥٥ ق )

١٠٥٩ - للمحكمة عند رفض الدعوى وخصم الختم على العامل الذي رفعها بالمصروفات كلها أو بعضها حتى يرجع عليه بالرسوم التي كان قد أعفى منها - حكمة المشرع من الاعفاء .:

إن المادة السابعة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل اذ نصت على أن « تعفى من الرسوم القضائية في جميع مراحل



التقاضى الدعاوى التى يرفعها العمال . . . طبقاً لأحكام هذا القانون . . .  
وللمحكمة فى جميع الأحوال الحكم . . . ولها فى حالة رفض الدعى أن تحكم  
على رافعها بالمصروفات كلها أو بعضها « فقد دلت على أن المشرع أراد بذلك  
أن يعطى المحكمة - عند رفض الدعى - رخصة الحكم على العامل الذى  
رفعها بالمصروفات كلها أو بعضها حتى يرجع عليه بالرسوم التى كان قد أعفى  
منها ، لأن الإعفاء إنما شرع ليسر على العامل السبيل للمطالبة بما يعتقد  
حقاً له حيث خول المحكمة فى حالة رفض دعى العامل تقدير دواعى  
المطالبة بها وموقف العامل منها وحرمانه من الإعفاء وذلك باستعمال  
الرخصة الممنوحة لها والحكم عليه بالمصروفات كلها أو بعضها ، وإذا  
كان هذا الأمر متروكاً لمحكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية ، فإنه  
لا يقبل النعى على حكمها أن هى استعملت هذه الرخصة .

( مقتضى مدنى ١٩٨٦/١١/٢ - الطعن رقم ٢٠٨٦ لسنة ٥٠ ق )

١٠٦٠ - حق رب العمل فى فسخ عقد العمل دون سبق إعلان ودون  
مكافأة أو تعويض - متى يتعين إعادة العامل الموقوف الى عمله - يحق لصاحب  
العمل انتهاء عقد العمل الغير محدد المدة متى توافر المبرر المشروع له - م  
١/٧٢ ق ١٩٥٩/٩١ - يقع على عاتق صاحب العمل عبء اثبات المبرر لذلك -  
علة ذلك .

لما كان الثابت بأسباب الحكم الواقعية ان الطاعن قصر طلباته  
بجلسة ١٩٧٨/٥/٢٥ امام محكمة الاستئناف على طلب الحكم بالزام  
الطاعون ضدها بأن تدفع له مبلغ ٨٢٢٤ ج وأسقط طلب اعادته الى عمله ،  
فانه لا على المحكمة أن هى لم تعرض لهذا الطلب ، والنعى فى شقة  
الآخر فى غير محله ذلك انه لما كانت المادة ٦/٧٦ من قرار رئيس  
الجمهورية بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بأصدار قانون العمل -  
الذى يحكم واقعة الدعى - تقضى بأحقية صاحب العمل فى فسخ

يعقد دون سبق اعلان ودون مكافأة او تعويض اذا لم يتم بتأدية التزاماته الجوهرية لمرتبه على عقد العمل ، وكان النص في المادة ١/٦٧ من هذا القانون على الزام صاحب العمل باعادة العامل الموقوف الى عمله اذا رأت السلطة المختصة عدم تقديمه للمحاكمة أو قضى ببراءته وإلا اعتبر عدم اعادته فصلا تعسفيا ، لا يتعارض مع حق صاحب العمل المقرر بالمادة ١/٧٢ من ذات القانون في انتهاء عقد العمل الغير محدد المدة اذا توافر المبرر المشروع لهذا الإنهاء — غاية الأمر أن صاحب العمل يتحمل في هذه الحالة عبء اثبات توافر مبررات الفصل ، لأنه يدعى خلاف الثابت حكما ، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عدم مراعاة قواعد التأديب المنصوص عليها في قانون العمل والقرارات الوزارية الصادرة لتنفيذها لا يمنع من فسخ عقد العمل في ظل انقائون المشارة اليه متى توافرت مبررات الفسخ ومنها اخلال العامل بالتزاماته الجوهرية الناشئة عن عقد العمل ، وأن تقدير قيام المبرر لفصل العامل وانتفاء تعسف صاحب العمل في إنهاء علاقة العمل من المسائل الموضوعية التي يستقل بها قاضي الموضوع دون رقابة من محكمة النقض طالما كان تقديره سائغا وله أصله الثابت في الأوراق ، وكان المطعون فيه قد اقام قضاءه بعدم احقية الطاعن للتعويض عن إنهاء عقد العمل وبدل مهلة الفصل على ما أبدته المطعون ضدها من أنبته اخل بالتزاماته الجوهرية الناشئة عن عقد العمل باخلاله بموجبات الأمانة لدى قيام اللجنة التي شكلت برئاسة ل تحقيق الاختلاس في أحد مصانعها سائغا وله أصله الثابت في الأوراق ، فإن النعى عليه بهذه الأسباب يكون على غير أساس .

( نقض مدني ١٩٨٦/١١/٣ — الطفر رقم ١٢٨٧ لسنة ١٩٨٦ ق )

١٦١ — مناط جحية الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي — الأصل في استحقاق الاجر — أسباب استحقاق ملحقاته — صفتها — ماهية الاجر الإضافي — مدى ارتباطه بالاجر — سبب استحقاقه .

الأصل في استحقاق الأجر أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل

أما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهي ملحقات غير دائمة وليس لها صفة الثابت والاستقرار والأجر الإضافي به وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة من أنما يقابل زيادة طارئة في ساعات العمل المقررة لمواجهة حاجة العمل وفق ظروفه وهو بهذه المثابة يعد أجراً متغيراً مرتبطاً بالظروف الطارئة للاحتياج بهذا قد تقتضيه من زيادة في ساعات العمل عن المواعيد المقررة فلا يستحق إلا إذا تحقق نسيبه ويختلف عن مدلول الأجر الأصلي الذي عناه المشرع بنص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩. فان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون ضده الأجر الإضافي عن الفترة من ١/٦/١٩٦٧ إلى ٣٠/١١/١٩٧٩ على أنه جزء من الأجر الأصلي تأسيساً على أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٩٩١ لسنة ١٩٧١ عمال كلي جنوب القاهرة حجة على الشركة الطاعنة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون ما حاجة ليبحث باقي أسباب الطعن .

( تنص مدني ١٥/١٢/١٩٨٦ - الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٥٠ ق )

١٠٦٢ - العمال المعينون بعد نفاذ الأمر العسكري رقم ١٩٥٠/٩٩ لا يستحقون اعانة غلاء معيشة زيادة على أجورهم المحددة في عقود العمل نأذات لا تقل عن الحد الأدنى للأجور - علة ذلك .

المقرر قانوناً - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن العمال المعينين بعد نفاذ الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ لا يستحقون اعانة غلاء معيشة وفقاً للنسب المحددة فيه زيادة على أجورهم المحددة في عقود العمل ما دامت لا تقل عن الحد الأدنى للأجور إذ يفترض أن اعانة غلاء المعيشة قد روعيت في تقدير الأجر ما لم يقدّم الدليل على خلاف ذلك . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بأحقية المطعون ضده لاعانة غلاء المعيشة مع أنه عين بالشركة الطاعنة بعد



نفاذ الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

( نقض مدني ١٨/١/١٩٨٧ - الطعن رقم ١٢٦٩ لسنة ٥٠ ق )

١٠٦٣ - القرار الصادر بإنهاء خدمة العامل لا يخضع لرقابة القضاء إلا في خصوص طلب التعويض عن الضرر الناجم عنه ما لم يكن هذا الإنهاء بسبب النشاط النقابي - م ٦/٧٥ ق ١٩٥٩/٩١ .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان إنهاء خدمة العامل في ظل نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تسري عليه الأحكام الواردة في الفصل العاشر من الباب الأول منه ، وان خلو هذا النظام من نص يجيز ، الغاء قرار إنهاء خدمة العامل وإعادةه إلى العمل مؤداه ان القرار الصادر بإنهاء الخدمة لا يخضع لرقابة القضاء إلا في خصوص طلب التعويض عن الضرر الناجم عنه ، ما لم يكن هذا الإنهاء بسبب النشاط النقابي وهو ما نصت عليه الفقرة السادسة من المادة ٧٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والتي تسري على العاملين بشركات القطاع العام لعدم ورود نص في شأنها في النظام الخاص بهم وفق ما يقضى به الفقرة الثانية من المادة الأولى من مواد اصداره ، لما كان ذلك . وكان قرار إنهاء خدمة الطاعن لم يصدر بسبب النشاط النقابي ، فان طلبه الغاء هذا القرار واستأنج العمل ، يكون في غير محله ، واذ انتزم التحكيم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ويكون النعي عليه بهذين السببين على غير أساس

( نقض مدني ٨/٢/١٩٨٧ - الطعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٥١ ق )

١٠٦٤ - لرب العمل انتهاء العقد غير المحدد المدة بإرادته المنفردة ونقضى بهذا الانهاء الرابطة العقدية ولو اتسم بالتعسف غاية الامر انه يرتب للمال الذي اصابه ضرر في هذه الحالة الحق في التعويض - يجوز اعادة العامل الى عمله رغم انتهاء رب العمل للعقد اذا كان الفصل بسبب النشاط النقابي .

لما كان الأصل وطبقا لأحكام المواد ٦٩٤ من القانون المدني - ٧٢ ، ٧٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والفقرة السادسة من المادة ٧٥ من قانون العمل سائفت الذكر التي تسري على العاملين بشركات القطاع العام لعدم ورود نص بشأنها في النظام انخاص بهم وفقا لما تقتضى به الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - ان لرب العمل انتهاء العقد غير المحدد المدة بإرادته المنفردة وان هذا الانهاء تنقضى به الرابطة العقدية ولو اتسم بالتعسف غاية الامر انه يرتب للعامل الذي اصابه ضرر في هذه الحالة الحق في التعويض وكان المشرع استثناء من هذا الأصل قد أجاز اعادة العامل الى عمله رغم انتهاء رب العمل للعقد وذلك في حالة واحدة ضمنها نص المادة ٧٥ من قانون العمل المشار اليه وهي اذا كان الفصل بسبب النشاط النقابي المكون للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣١ من هذا القانون . لما كان ذلك وكان الطاعن قد قصر دعواه على طلب الغاء قرار انتهاء خدمته الذي لم يقع بسبب النشاط النقابي دون طلب التعويض عن هذا الانهاء فان الحكم المطعون فيه اذ خلص الى رفض طلبه يكون قد انتهى الى نتيجة صحيحة في القانون وأقام قضاءه على دعامة أساسية كافية لحمله ولا يعيبه عدم ردة على دفاع يقوم على مناقشة أية دعامة أخرى ويكون النعى عليه بأسباب الطعن جميعها في غير محله .

( نقض مدني ١٤/٦/١٩٨٧ - الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٥٢ ق )

١٠٦٥ — انتقال ملكية المنشأة من صاحب العمل الى غيره باى تصرف  
 مهما كان نوعه لا يؤثر في عقد العمل ويبقى العقد قائما بقوة القانون بين العامل  
 وصاحب العمل الجديد كما لو كان قد أبرم معه منذ البداية .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن انتقال ملكية المنشأة بالتبيع الجبري  
 انجبرى لا ينشئ ملكية جديدة مبتدأة للرأسى عليه المزاى وانما من  
 شأنه أن ينقل اليه ملكية الشئ المبيع من المدين أو الحائز ، وبذلك يعتبر  
 الرأسى عليه المزاى فى البيع الجبرى خلفا خاصا انتقلت اليه ملكية المبيع  
 شأنه فى ذلك شأن المشتري فى البيع الاختيارى ، لما كان ذلك وكن  
 النص فى المادة ٨٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة  
 ١٩٥٩ صريحا فى أن انتقال ملكية المنشأة من صاحب العمل الى غيره باى  
 تصرف مهما كان نوعه لا يؤثر فى عقد العمل ويبقى العقد قائما بقوة  
 القانون بين العامل وصاحب العمل الجديد كما لو كان أبرم معه منذ  
 البداية وينصرف اليه أثره ويكون مسئولا عن تنفيذ جميع الالتزامات  
 المترتبة للعمال فى ذمة صاحب العمل السابق — لما كان ذلك وكان الحكم  
 المطعون فيه خلص فى حدود سلطاته الموضوعية الى أن المنشأة وأن كان  
 قد بيعت بطريق المزاى فان بيعها كان شاملا لحقوقها والتزاماتها مع  
 استمرار بقاء عقود استخدامها قائمة بما يستوجب مسئولية الخلف متضامنا  
 مع السلف عن حقوق هؤلاء العمال وفق ما تنص عليه المادة ٨٥ من  
 قانون العمل آنف الذكر فان النعى بوجهية المتقدمين يكون على غير  
 أساس .

(نقض مدنى ١٤/٦/١٩٨٧ — الطعن رقم ١٨٨١ لسنة ٥٢ ق)



١٠٦٦ - استتنت المادة ١٢٣ ق ١٩٥٩/٩١ العمال المخصصين للحراسة والنظافة من احكام تحديد ساعات العمل والراحة الاسبوعية - يحق لصاحب العمل تشغيلهم طوال ايام الاسبوع - يكون الحد الاقصى لساعات عملهم الاضافية ١٢ ساعة في الاسبوع - يحق لهم تقاضى الاجر الاضافى عن ساعات العمل الاضافية بالنسب المقررة بالمادة ١٢١ ق ١٩٥٩/٩١ .

بالميل كانت المادة ١٢٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المنطبق على واقعة الدعوى قد استتنت العمال المخصصين للحراسة والنظافة من احكام تحديد ساعات العمل والراحة الاسبوعية المنصوص عليها في المواد ١١٤، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١١٩، متضمنة على أن تحدد أعمالهم والحد الأقصى لساعات العمل فيها بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، وعملاً بهذا التفويض صدرت وتير العمل القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦١ الذى حدد في مادته الثالثة الأعمال التى تشملها هؤلاء العمال أما ونص في مادته الرابعة المعدلة بقرار وزير العمل رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ على أن يكون الحد الأقصى لساعات عملهم الفعلية ٤٨ ساعة في الاسبوع وأن يخضع هذا الحد إلى أية صناعة في الاسبوع بالنسبة لمن يعمل منهم في المنشآت الصناعية المشار إليها في القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم تشغيل العمل في المؤسسات الصناعية وعلى أن يكون الحد الأقصى لساعات عملهم الاضافية ١٢ ساعة في الاسبوع، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٢١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . فإن مؤدى هذه النصوص أن قانون العمل لم يقرر ل هؤلاء العمال راحة اسبوعية وأن ذلك القرار الوزارى لم يغير من وضعهم في هذا الخصوص لأن نصا نص عليه هذا القرار من تحديد الحد الأقصى لساعات عملهم الفعلية والاضافية في الاسبوع لا يتأدى منه أنه غرض لهم راحة اسبوعية ومن ثم فلا يلزم صاحب العمل بمنحهم هذه الراحة ويحق له تشغيلهم طوال ايام الاسبوع ، ولا يكون لهم الا تقاضى الاجر الاضافى عن ساعات العمل الاضافية المذكورة وبالنسب المقررة بمادة ١٢١ سالف الذكر ، وان جاز لهم المضيق بتعويض عن ساعات العمل

الاضافية الزائدة عن هذا الحد، لما كان ذلك وكن واقع اندعوى  
الذى سجله الحكم المطعون فيه أنه بعد أن التزم في أسبابه بالتقاريرات  
انقانونية السليمة سألقة البيان أقام قضاءه على أن تشغيل المطعون  
ضدهم ساعات اضافية زيادة عن الحد الأقصى يستلزم بالضرورة أن  
يصرف لهم الأجر الإضافي المنصوص عليه في المادة ١٢١ من قانون  
العمل، وقضى بتأييد الحكم الابتدائي الذي اعتمد تقرير الخبير المنتدب  
في الدعوى، وكان إيلين من هذا التقرير: — والمودع ملف الطعن — أن للخبير  
حسب ساعات العمل الإضافية للمطعون ضدهم يواقع ستة ساعات يوميا  
خلال أيام العمل الشهرية البالغ عددها ٢٦ يوما — بعد استبعاد أيام  
الراحة الأسبوعية والأجازات — خلال فترة المطالبة من ١/١/١٩٧٥ حتى  
٣١/١٢/١٩٧٩ وانتهى إلى أنهم يستحقون أجرا إضافيا عنها اعميالا  
لنص المادة ١١٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — لما كان من  
تقدم وكان المطعون ضدهم لم يطلبوا تعويضا عن ساعات العمل الإضافية  
الزائدة وكانوا لا يستحقون أجرا إضافيا وحسبما سلف بيانه، إلا عن  
١٢ ساعة في الأسبوع وهو الحد الأقصى لساعات عملهم الإضافية، فإن  
الحكم المطعون فيه فيما قضى به من أجر إضافي يزيد على هذا الحق  
يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه جزئيا في هذا الخصوص.  
(نقض محني ١٩٨٧/٦/٢١ بـ الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٥٢ ق )

١٠٦٧ — مسؤولية العامل عن فقد أو اتلاف أو تدمير ممتلكات أو آلات  
أو منتجات يملكها صاحب العمل أو كانت بعقده وكان ذلك ناشئا عن خطأ  
العامل — ما يحق لصاحب العمل في هذا الصدد — وسيلة العامل في التظلم  
من تقرير صاحب العمل .

أن المادة ٤٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩  
قد نصت في الفقرات الثلاث الأولى منها على أنه « إذا تسبب عامل في  
فقد أو اتلاف أو تدمير ممتلكات أو آلات أو منتجات يملكها صاحب العمل

أو كانت في عهده وكان ذلك ناشئاً عن خطأ العامل وجب أن يتحمل المبلغ  
اللازم نظير ذلك — ولصاحب العمل أن يبتدأ باقتطاع المبلغ المذكور من  
أجر العامل على ألا يزيد ما يقتطع لهذا الغرض على أجر خمسة أيام كل  
شهر — ويجوز للعامل أن يتظلم من تقدير صاحب العمل أمام المحكمة  
الجزئية إذا كان يعمل لدى صاحب عمل يستخدم أقل من خمسين عاملاً  
أو أمام اللجنة المشار اليها في المادتين ١١١، ١١٢ تحسب الأحوال ويكون  
قرار اللجنة في الحالة الثانية قابلاً للاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ  
صدوره أمام المحكمة الجزئية الواقعة في دائرتها محل العمل ويكون حكمها  
في الحالتين نهائياً ، فإذا لم يقتض تضارب العمل بالمبلغ الذي قدره رتبتم  
بجيبان الفصل في الخلاف الذي قد ينشأ بين العامل وصاحب العمل بشأن  
تطبيق حكم هذه المادة لكي يضع حداً للمنازعة في هذا الخصوص ، لكنه  
لم يستطع الحق العامل الأصيل في اللجوء إلى القضاء مباشرة فلم يورد  
حظراً على حقه في التقاضي بالطرق المعتادة لرفع الدعوى فلم يجعل من  
الالتجاء إلى اللجنة المنصوص عليها بهذا اجراً ، مستقلاً قبل رفعها ، لما  
كان الحكم المطعون فيه قد التزم بهذا النظر بشأن التعمي عليه بالخطأ في  
تطبيق القانون يكون في غير محله .

( نقض مدني ١٩٨٧/٦/٢١ - الطعن رقم ٢٢٣١ لسنة ٥٢ ق )

١٠٦٨ - أجر العامل من الحقوق الدورية المتجددة التي تتقدم بخمس  
سنوات طالما قد تمسك رب العمل بهذا التقدم - أجر العامل الذي لم  
يضمن « من تاريخ إبتحاقه وحتى تاريخ رفع الدعوى » تاريخ المطالبة «  
هذه المادة فلا يسقط بالتقدم ويظل عليه بالنسبة له مطروحاً على المحكمة إلى  
أن تفصل فيه دون حاجة إلى أن يعدل العامل طلباته ويقصرها على هذا  
الاجز .

لما كانت المادة ٣٧٥ - ( ١ ) من القانون المدني تنص على أن  
« يتقدم بخمس سنوات كل حق دوري متجدد ولو أقربه المدين » كآجرة  
المباني والأراضي الزراعية ومقابل الخمر ، وكالفوائد والأرباح المترتبة



واللهما والأجور والمعاشات « . ومفاد ذلك أنه وإن كان أجر العامل من الحقوق الدورية المتجددة التي تتقدم بخمس سنوات ، طالما أن رب العمل قد تمسك بهذا التقدم أمام محكمة الموضوع ، إلا أنه بالنسبة لأجره الذي لم ينقض - من تاريخ استحقاقه وحتى تاريخ رفع الدعوى ( تاريخ المطالبة ) - هذه المدة فلا يسقط بالتقدم ويظل طلبه بالنسبة له مطروحا على المحكمة إلى أن تفصل هيئة دون حاجة إلى أن يعدل العامل طلباته ويقصرها على هذا الأجر وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط جق المطعون فيه في المطالبة بفروق الأجر فيما زاد على خمس سنوات سابقة على رفع الدعوى في ٤/١٠/١٩٧٩ بالتقدم وبالزام الطاعنة أن تؤدي له فروق الأجر التي لم تتقدم بهذه المدة ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

( ينقض بتقضى ١٩٨٧/٦/٢٨ في الطعن رقم ١١٨ لسنة ٥٢ ق )

## عمليات البنوك

١٠٦٩ - نظام الاعتماد المستندي غير القابل للاعفاء - الالتزام الملغى على عاتق البنك الذي فتح الاعتماد - دور البنك في حالة تقديم مستندات الشحن من المستفيد - يؤدي النص في عقد الاعتماد على قابليته للتحويل - خطاب الاعتماد هو المرجع في تحديد التزام البنك قبل المستفيد حتى لو تضمن شروطا مغايرة لما ورد في عقد فتح الاعتماد الاصلى .

ان قضاء هذه المحكمة جرى على أن أساس نظام الاعتماد المستندي غير القابل للاعفاء هو استقلاله عن عقد البيع القائم بين البائع والمشتري يلتزم بمقتضاه البنك الذي فتح الاعتماد بالوفاء بقيمته متى كانت المستندات المقدمة إليه مطابقة تماما لما تضمنه خطاب الاعتماد دون أن يكون له في ذلك أدنى سلطة في التقدير أو التفسير أو الاستنتاج وفي ذات الوقت ليس للبنك أن يستقل دون موافقة عميله بتعديل شروط الاعتماد وعيبيه إذا ما قدمت له مستندات الشحن من المستفيد أن يقوم بمطابقتها على ما ورد بشأنها في خطاب الاعتماد بحيث إذا لم يعترض عليها خلال أجل معقول يكفي لفحصها اعتبر ذلك قبولا لها بحالتها التي قدمت بها بما يترتب عليه التزامه بالوفاء بقيمة الاعتماد لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن البنك المطعون ضده قد عزز الاعتماد المستندي الذي فتحه بنك سوسننيه جنرال في فرنسا بتاريخ ١٩٧٤/٤/٥ لصالح شركة الزرقاني للتصدير بنساء على طلب عميلها الفرنسي لتصدير أربعة آلاف جوال من البصل المصري الى فرنسا وكان يؤدي النص في عقد الاعتماد على قابليته للتحويل أنه يجوز للمستفيد نقله كله أو بعضه الى شخص يسمى المستفيد الثاني محل مصله في تنفيذ التزاماته الواردة بعقد الاعتماد طبقا لذات الشروط المتفق عليها فيه فان التزام البنك فاتح الاعتماد بالوفاء بقيمته ينشأ بمجرد تصدير خطاب الاعتماد الى المستفيد أو من يمينه والأصل أن هذا الخطاب وحده هو المرجع في تحديد التزام البنك قبل المستفيد حتى ولو تضمن شروطا مغايرة لما ورد في عقد فتح الاعتماد الاصلى لما كان ذلك وكان الخطاب الذي

أرسله البنك المطعون ضده للشركة الطاعنة في ١٧/٤/٧٤ والمرفق صورته بملف الطعن والذي كان تحت نظر محكمة الموضوع قيد تضمن بالاضافة الى موافقة المستفيد الأول على نقل الجزء الباقي من الاعتماد السابق للشركة الطاعنة تعهدا من البنك المطعون ضده بفتح اعتماد لهذه الشركة باعتبارها المستفيد الثاني بقيمة هذا الجزء على أن يتم شحنه الى مرسيليا على جميع السفن المخصصة حتى ٢/٥/٧٤ وأن تقدم المستندات خلال خمسة أيام من تاريخ الشحن فان مؤدى ذلك أن يكون هذا الخطاب هو المرجع الوحيد لتحديد التزامات كل من البنك المطعون ضده والشركة الطاعنة حتى ولو كانت الشروط التي تضمنها مغايرة لشروط عقد فتح الاعتماد الأصلي المؤرخ ٥/٤/١٩٧٤ ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض للخطاب المشار اليه كخطاب اعتماد من البنك المطعون ضده ودلالة في تحديد التزامات قبل الشركة الطاعنة بشأن شروط الشحن ورد على دفاعها بأن تسلم البنك المطعون ضده مستندات الشحن محل النزاع وعدم اعتراضه اياها دليل على أن تلك المستندات كانت بالحصالة التي قدمت بها مطابقة لشروط خطاب الاعتماد بنقوله : « انها لم ترعم انهن اربطت مع البنك المطعون ضده بأنه اذا قبلت المستندات يكون ملزما بالسداد » . وهو رد لا يواجه دفاع الطاعنة الجوهري في هذا الشأن وينطوي على خطأ من الحكم في فهم الواقع وقصور في التسيب اتجى به الى الخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقض الحكم دون حاجة لمبحث باقى أوجه الطعن .

(. نقض بدنى ١٨/٢/١٩٨٥ - الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٥٠ ق )

١٠٧٠ - عقد الاعتماد المستندي عقد مستقل عن عقد البيع يتعهد بمقتضاه البنك فاتح الاعتماد وبناء على طلب العميل الأمر اذا كان الاعتماد قطعيا بالوفاء بقيمة الاعتماد للمستفيد او بقبول الكميالة التي يسحبها عليه الآخر اذا كانت مستنداته كاملة ومطابقة تماما لشروط خطاب الضمان .

وان كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عقد الاعتماد المستندي عقد مستقل عن عقد البيع يتعهد بمقتضاه البنك فاتح الاعتماد وبناء على طلب العميل الأمر اذا كان الاعتماد قطعيا بالوفاء بقيمة الاعتماد



للمستفيد أو بقبول الكمبيالة التي يسحبها عليه الأخير إذا كانت مستندات كاملة ومطابقة تماما لشروط خطاب الاعتماد إلا أن خطأ الحكم فيما ذهب إليه من أن عقد الاعتماد المستندي هو عقد بين البائع والمشتري وأن البنك فاتح الاعتماد لا شأن له به سوى أنه أمين للطرفين لم يكن له أثر في قضائه ذلك أن الحكم عاد عند تطبيق آثار ذلك العقد وقرر بالتزام البنك فاتح الاعتماد بالوفاء للمستفيد إذا كانت مستندات مطابقة لخطاب الاعتماد وهو من يتفق مع التعريف الصحيح لعقد الاعتماد المستندي ومن ثم فإن النعنى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون في خصوص هذا السبب يكون غير مقبول .

( نقض مدنى ١٨/٢/١٩٨٥ - الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٥٠ ق )

١٠٧١ - تعتبر الوديعة لأجل بمقتضى المادة ٧٢٦ مدنى قرضاً من العميل للبنك المودع لديه تخضع لأحكام عقد القرض فيما لم يرد بشأنه نص في العقد - وعقد القرض لا ينتهى بوفاة أحد طرفيه وإنما ينصرف أثره إلى ورثته لعدم قيامه على علاقة شخصية بخته - كما لا تحول وفاة المقرض دون استكمال المقرض لبلغ القرض .

لما كانت الاتفاقات الصريحة التي تتم صحيحة بين أطرافها تعلو على قواعد العرف والقواعد القانونية الكلية لإرادة الطرفين وكان النص في المادة ١٤٥ من القانون المدنى على أن « ينصرف أثر العقد إلى المتعاقدين والخلف العام دون اخلال بالقواعد المتعلقة بالميراث فما لم يتبين من العقد أو من طبيعة التعامل أو من نص القانون أن هذا الأثر لا ينصرف إلى الخلف العام » يدل - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - على أن طبيعة التعامل التي تأبى أن ينتقل الحق أو الالتزام من المتعاقد إلى خلفه العام تستوجب أن يكون هذا الحق أو الالتزام بما ينقضى بطبيعته بموت المتعاقد لنشوئه عن علاقة شخصية بخته ، وإذا كانت الوديعة لأجل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي علاقة وديعة ناقصة تعتبر بمقتضى المادة ٧٢٦ من القانون المدنى قرضاً من العميل للبنك المودع لديه تخضع لأحكام عقد القرض فيما لم يرد بشأنه نص في العقد ، وكان عقد القرض لا ينتهى بوفاة أحد طرفيه وإنما ينصرف أثره إلى ورثته

لعدم قيامه على علاقة شخصية بحتة كما لا تحول وفاة المقرض دون استعمال المقرض لمبلغ القرض . لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق والمبلم به من الطرفين أن مورث المطعون ضدهم فتح حساب وديعة بمبلغ ٤٢٥٠ جنيها لدى البنك الطاعن ( فرع صلاح سالم بالاسكندرية ) في ٢٩/١٠/١٩٦٦ بفائدة ٤٪ سنويا تتجدد تلقائيا لمدة مماثلة لما لم يخطر البنك بعدم الرغبة في التجديد وأن هذا العقد قد امتد لمدة سنة أخرى حال حياة المورث تنتهي في ٣٠/١٠/١٩٦٨ إلا أنه توفي قبل نهايتها في ١٢/٦/١٩٦٨ ولم يخطر البنك من ورثة المودع بعدم رغبتهم في امتداد العقد ، فان العقد يمتد ما لم يصل البنك للاخطار المشار اليه ، ولا يكون ثمة محل للتحدى بالقرار الصادر من اللجنة الفنية للبنوك بتاريخ ٢٦/٦/١٩٦٧ الذي سلفت الاشارة اليه طالما كان عقد الوديعة قد تضمن نصا تخكم أمر امتداده ، واذا التزم المحكم المطعون فيه بهذا النظر وانتهى الى تقرير حق ورثة المودع ( المطعون ضدهم ) في التمسك بشروط عقد الوديعة المبرم بين مورثهم والبنك الطاعن ويرتب على ذلك استحقاقهم للفوائد طوال مدة بقاء الوديعة بالبنك دون أن تصدر منهم تعليمات بشأنها ، فإنه يكون قد انتهى الى نتيجة صحيحة في القانون ومن ثم يكون النفي عليه بما ورد بأسباب الطعن في غير محله .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

( نقض مدني ١١/٣/١٩٨٥ - الطعن رقم ١٥٦٧ لسنة ٤٩ ق )

١٠٧٢ - الفوائد التأخيرية - سبب تقريزها - شروط استحقاقها - افتراض وقوع الضرر بمجرد التأخير في الوفاء - وجوب توافر الخطأ في جانب المدين حتى تتحقق مسؤوليته - سبب انتفاء المسؤولية - ما يوقف تريان الفوائد التأخيرية قانونية كانت او اتفاقية .

لما كانت الفوائد التأخيرية تفترض حلول أجل الوفاء بالمدين وقرصده على تعويض الضرر الناشئ عن التأخير في هذا الوفاء - وكان المشرع قد نص في المادة ٢٢٨ من التقنين المدني على أنه لا يشترط لاستحقاق فوائد التأخير قانونية كانت او اتفاقية أن يثبت الدائن ضررا لحقه من هذا

التأخير بما مفاده أنه يفترض وقوع الضرر بمجرد التأخير في الوفاء إلا أن ذلك لا ينفى وجوب توافر ركن الخطأ في جانب المدين حتى تتحقق مسؤوليته وإذا كان تأخر المدين في الوفاء بدينه في الأجل المحدد له يعتبر خطأ في حد ذاته إلا أنه إذا أثبت أن هذا التأخر يرجع إلى سبب أجنبي لا يد للمدين فيه انتفت مسؤوليته لما كان ذلك وكان فرض الحراسة الإدارية على أموال شخص بمقتضى الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ يوجب بمجرد صدور الأمر به غل يد ذلك الشخص عن إدارة أمواله وأخصها سداد التزاماته واقتضاء حقوقه فإنه يترتب على فرض هذه الحراسة وقف سريان الفوائد التأخيرية قانونية كانت أو اتفاقية على الديون التي حل أجل الوفاء بها بعد صدور قرار فرض الحراسة لما كان ذلك وكان لا خلاف بين الطرفين على أن الحساب الجاري محل النزاع قد صار اقفاله في ٣١/٣/١٩٦٢ بسبب فرض الحراسة الإدارية على أموال وممتلكات المطعون ضده وشركته بموجب الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ فإنه يترتب على ذلك وقف سريان الفوائد التأخيرية قانونية كانت أو اتفاقية على الرصيد المدين لهذا الحساب من تاريخ فرض الحراسة وحتى تاريخ الإفراج عن أموال المطعون ضده في ٩/٣/١٩٧٦ ومن ثم لا يستحق أية فوائد على هذا الرصيد المدين خلال الفترة المذكورة وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة الصحيحة في القانون فان النعمى عليه بما ورد بسبب الطعن يكون على غير أساس.

(نقض مدني ١٩٨٥/٤/٢٩ - الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٥٠ ق)

١٠٧٣ - خطاب الضمان - الأصل في خطاب الضمان - طبيعة علاقة البنك بالمستفيد الذي صدر خطاب الضمان لصالحه - ما تنظمه هذه العلاقة من أحكام - أسباب انتهاء ضمان البنك وآثاره.

لما كان الأصل في خطاب الضمان ألا يتوقف الوفاء به على واقعة خارجة عنه ولا على تحقق شرط ولا حلول أجل ولا غير من ذلك أن يرتبط تنفيذه بواقعة ترجع إلى المستفيد من الخطاب وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن خطاب الضمان وإن صدر تنفيذا للعقد المبرم بين البنك وعميله إلا أن علاقة البنك بالمستفيد الذي صدر خطاب الضمان لصالحه



هي علاقة منفصلة عن علاقته بالعميل يحكمها خطاب الضمان وحده وعباراته هي التي تحدد التزام البنك والشروط التي يدفع بمقتضاها حتى اذا قضا طولب بالوفاء في أثناء سريان أجل الضمان وتحققت الشروط وقدمت اليه المستندات المحددة في الخطاب وجب عليه الدفع فوراً بحيث لا يلتزم الا في حدود تلك الشروط أو يعتد بغير هذه المستندات ولا يكون دفع البنك الى المستفيد صحيحاً كما لا يكون له أن يرجع بما دفعه على عميله الا اذا كان الوفاء قد تم تنفيذاً لخطاب ضمان صدر صحيحاً ومطابقاً لتعليمات العميل والا تحمل البنك مسؤولية الوفاء فاذا لم تتحقق الشروط أو لم تقدم المستندات المحددة في الخطاب انتهى ضمان البنك وكان لعميله أن يسترد منه غطاء خطاب الضمان في اليوم التالي لانتهاء الضمان . لما كان ذلك وكان المدين من عبارات خطاب الضمان الصادر من البنك المطعون ضده بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٧٦ أنه التزم بضمان الطاعن في دفع المبلغ المدين بالخطاب للبنك المركزي المصري في حالة صدور حكم النقض موضوع الطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٦ ق في نقض الحكم المطعون فيه كلياً أو جزئياً وأن هذا الضمان يقوم باعتباره من تاريخ صدور الخطاب وحتى صدور حكم النقض المشار اليه على أن يسقط الضمان لو لم يتم تسليم الطاعن ما قضى به لصالحه حكم محكمة الاستئناف من البنك المركزي المصري خلال شهرين من ٢٨/١٠/١٩٧٦ ، وكان الثابت أن البنك المركزي المصري لم يقدم للبنك المطعون ضده ما يفيد قيامه بتسليم الطاعن بالمبلغ المحكوم به عليه من محكمة الاستئناف خلال أجل الشهرين المحدد في خطاب الضمان ، وكانت علاقة البنك المطعون ضده بـ مصدر الخطاب — بالمستفيد منه — البنك المركزي المصري — منفصلة عن علاقته بعميل البنك — الطاعن — بهذا البنك الأخير ويرجع بشأنها الى عبارات خطاب الضمان وحده ، فإن عدم تقديم البنك المركزي ما يفيد وفاء للطاعن بالمبلغ المحكوم به من محكمة الاستئناف خلال أجل المحدد في الخطاب يسقط ضمان البنك المطعون ضده ويخول للطاعن استرداد غطاء الخطاب في اليوم التالي لانتهاء الضمان . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون

قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بهما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث  
باقى أسباب الطعن .

( نقض مدنى ١٢/٣٠/١٩٨٥ - الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٥٠ ق )

١٠٧٤ - حرم المشرع تقاضى الفوائد المركبة واستثنى من ذلك ما تقضى  
به القواعد والعادات التجارية - نزول صفة الحساب الجارى عنه بإقتاله -  
لا يجوز تقاضى فوائد مركبة عنه ولو اتفق على ذلك الطرفان - استثناء - ما  
تقضى به القواعد والعادات التجارية - سلطة بحكمة الموضوع من التثبت من  
قيام القواعد والعادات التجارية .

مفاد نصي السادسة ٢٣٣ ، ٢٣٣ من القانون المدنى - وعلى ما جرى  
به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع قد حرم تقاضى الفوائد المركبة  
واستثنى من ذلك ما تقضى به القواعد والعادات التجارية ، كما أقر ما  
جرى عليه العرف من تجميد الفوائد داخل الحساب الجارى ، إلا أنه  
لما كانت صفة الحساب الجارى تزول عنه بإقتاله فإن دين الرصيد  
يصبح ديناً عادياً مما لا يجوز معه وفقاً للمادة ٢٣٣ تقاضى فوائد  
مركبة عنه ولو اتفق على ذلك الطرفان لأن تحريم الفوائد المركبة من  
النظام العام فلا لا يمتنع معه الاتفاق على مخالفته ، ولا يستثنى من  
ذلك إلا ما تقضى به القواعد والعادات التجارية وهى من مسائل  
الواقع التى يستقل قاضى الموضوع بالتثبت من قيامها وتفسيرها شأنها  
شأن العرف ذاته و لأرقابة عليه فى ذلك لمحكمة النقض إلا حيث يجيد عن  
تطبيق عادة أو عرف ثبت لديه وجوده وهو ما يقتضى التمسك به أمام  
محكمة الموضوع ، لما كان ذلك وكان البنك الطاعن لم يقدم ما يدل  
على سبق تمسكه أمام محكمة الموضوع بقيام عرف أو عادة تجارية بتجميد  
الفوائد بعد إقتال الحساب الجارى وهو ما لا يجوز له التحدى به  
لأول مرة أمام محكمة النقض ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم  
احتساب فوائد مركبة عليه وصية الحساب الجارى بعد إقتاله رغم اتفاق  
الطرفين على ذلك فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه  
ويكون النقص عليه بسبب الطعن على غير أساس .  
( نقض مدنى ١٤/٤/١٩٨٦ - الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٥٠ ق )



## قانون

١٠٧٥ - لا تجرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تنعطف آثارها على ما وقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك - تخضع العقود للقانون القديم الذي أبرمت في ظله - تعلق القانون الجديد بالنظام العام يسترد سلطانه المباشر على الآثار المترتبة على العقود طالما بقيت سارية عند العمل به .

المقرر طبقاً للمبادئ الدستورية المتواضع عليها أن أحكام القوانين لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تنعطف آثارها على ما وقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، والأصل أن القانون الجديد أثره مباشر تخضع العقود للقانون القديم الذي أبرمت في ظله . هنا لم يكن القانون الجديد من النظام العام فيسترد سلطانه المباشر على الآثار المترتبة على هذه العقود طالما بقيت سارية عند العمل بالقانون الجديد ، كما كان ذلك . وكان القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ صدر في ١٤/٢/١٩٨٢ على أن يعمل به من ٢٦/٢/١٩٨٢ . وكان الثابت أن الواقعة موضوع الداعي قد فصلت فيها نهائياً ببطاقتين عقد البيع بالحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٩/٣/١٩٨٠ أي قبل العمل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ وهو ما ينتهي معه مجال انحول بانطباقه على واقعة النزاع ومن ثم فلا على محكمة الموضوع أن هي انتقلت عن تناول هذا القول أو الرد عليه ويكون النجى عن الحكم بهذا السبب على غير أساس .

( نقض منق ١/١/١٩٨٥ - ضمن رقم ١٠٧٥ لسنة ٥٤ ق )

١٠٧٦ - لا يجوز تطبيق نص في قانون أو لائحة قضى بعدم دستوريته من اليوم التالي لتاريخ نشر الحكم في الجريدة الرسمية - م ٤٩ ق ٤٨/١٩٧٩ .

وان كان القرار بتكون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ قد قضى بعدم دستوريته من المحكمة الدستورية تعنياً في الدعوى رقم ٢٥ سنة ١ ق دستورية بتاريخ



١٩٨٣/٦/٢٥ ونشر الحكم الصادر فيها بالمسدد رقم ٢٧ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٨٣/٧/٧. إلا أنه وفقاً لنص المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا لا يجوز تطبيق نص في قانون أو لائحة قضى بعدم دستوريته من اليوم التالي لتاريخ نشر الحكم في الجريدة الرسمية ، مما مفاده أن القرار بقانون سالف الذكر وقت إصدار الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٢ كان نافذاً واجباً بالأعمال ، ولا يغير من ذلك الحكم بعدم دستوريته في تاريخ لاحق ، ومن ثم يكون هذا النفي غير مقبول .

( ينقض منى ٢٣/١٠/١٩٨٥ - الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥١ ق )

١٠٧٧ - يجوز أعمالاً لمبدأ الأثر المباشر للقانون أن تسرى أحكام القانون الجديد على ما يقع منذ العمل به من تصرفات أو يتحقق من أوضاع وإن كانت مستندة إلى علاقات سابقة .

ولئن كان من الأصول الدستورية المقررة أن أحكام القوانين بمعناها العام تشمل القرارات الوزارية واللوائح التنفيذية الصادرة بناءً على تفويض تشريعي - لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها وأنه لا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها مما مؤداه عدم جواز انسحاب أثر القانون الجديد على ما قد يكون قد وقع قبل العمل به من تصرفات أو يتحقق من أوضاع إذ يحكم هذه وتلك القانون الذي كان معمولاً به وقت وقوعها أعمالاً لمبدأ عدم رجعية القوانين إلا أن ذلك لا يفتضح من سريان أحكام القانون الجديد على ما يقع منذ العمل به من تصرفات أو يتحقق من أوضاع ولو كانت مستندة إلى علاقات سابقة عليه أعمالاً لمبدأ الأثر المباشر للقانون - لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن قد أودع البضاعة موضوع النزاع بمخازن الشركة المطعون ضدها بالدائرة الجمركية بيميناء بورسعيد منذ ١٨٧٦/١٢/٢١ أي في ظل قرار وزير الخزانة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٥ الصادر ببناء على التفويض للنصوص عليه في المادة ١١١ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بتجديد فئات رسوم

الخزن في المخازن والمستودعات بترك اندائرة ثم استمر هذا الخزن الى ما بعد نفاذ قرار وزير المالية رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ الصادر برفع هذه الفئات اعتبارا من ١٩٧٧/٤/٧ مما يعنى أنه منذ العمل بالقرار الأخير كان الخزن قد جاوز الاسبوع الثالث فحق عليه الرسم وفقا للفتة المقررة لما بلغه حينذاك من مرحلة زمنية ولو كانت استكمالا لفترة سابقة على نفاذ هذا القرار والقول بغير ذلك فيه اهدار بغير مبرر لما تحقق من اوضاع عن مدد الخزن في ظل القرار الأول . واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقر محاسبة الطاعن عن الخزن اعتبارا من ١٩٧٧/٤/٧ وفقا للفتة المحددة بقرار وزير المالية رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ بالاسبوع الثالث وما تتيه أعمالا للأثر المباشر لهذا القرار فإن النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٦/١١/٢٤ — اطنم رقم ١٢٣٨ لسنة ٥١ ق )

١٠٧٨ - كل اعتداء على الحرية الشخصية او حرية الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحریات العامة التى يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم - م ٥٧ من الدستور - لم يشترط الدستور ان يكون فعل الاعتداء على الحريات والحقوق العامة للمواطنين ومن بينها حرية الطبع والنشر يشكل جريمة ما .

أن مؤدى النص المادة ٥٧ من الدستور أن كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرية الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحریات العامة التى يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم ، وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء ومن المقرر أن حق الطبع والنشر من الحقوق التى كفلها الدستور ويعتبر من الحقوق التى الاعتداء عليه مستوجبا المساءلة الجنائية والمدنية ولا تسقط الدعوى بشأنها بمضى المدة سواء كان الناشر هو المؤلف أو غيره ونم يشترط الدستور أن يكون فعل الاعتداء على "حریات

وإنحقوق العامة للمواطنين ومن بينها حرية الطبع والنشر يشكل جريمة ما واذ سائر الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم سقوط الدعوى بالتقادم على أساس أنها من الدعاوى التي حماها الدستور من التقادم فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ومضحي بالنفي عليه في غير محله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

( نقض مبنى ١٩٨٦/١٢/٢٨ - الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٥٣ ق )

١٠٧٩ - إذا كان عقد الإيجار المفروش محل النزاع قد انتهى بانتهاء مدته قبل سريان القانون ١٩٧٧/٤٩ فلا محل معه لاختصاصه لما استحدثه القانون المذكور من التزام المؤجر بقيد عقد الإيجار المفروش كشرط لازم لسماع دعواه .

وإن أوجبت المادة ٤٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على المؤجر قيد عقد إيجار المفروش لدى الوحدة المحلية ، ورثت المادة ٤٣ من ذات القانون على تخلف هذا القيد عدم سماع دعواه ، إلا أنه لما كانت هذه القواعد الآمرة تسرى بأثر فوري على العقود القائمة وقت العمل بالقانون المذكور وتلك التي تبرم في تاريخ لاحق دون العقود التي انتهت في تاريخ سابق على نفاذه ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن عقد النزاع قد انتهى بانتهاء مدته في سنة ١٩٧٦ أي قبل العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بما لا محل معه لاختصاصه لما استحدثه القانون المذكور من التزام المؤجر بقيد عقد الإيجار المفروش كشرط لازم لسماع دعواه ، ومن ثم يكون النفي على غير أساس .

( نقض مبنى ١٩٨٧/٤/٢٩ - الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق )



١٠٨٠ - خولت المادة ٤٦ ق ١٩٧٧/٤٩ للمستأجر الذي يسكن في عين استأجرها مفروشة من مالها لمدة خمس سنوات متصلة حق الامتداد القانوني الى أجل غير مسمى بشرائط معينة - تسري احكام قوانين الايجار الآمرة بأثر فوري مباشر على جميع الآثار المترتبة على عقد الايجار حتى ولو كانت مبرمة قبل ذلك .

ان النص في المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ٦٩ على أنه في غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان المؤجر ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد الا لأحد الأسباب الآتية . . .  
 « يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع أخرج الأماكن المؤجرة مفروشة من حكم الامتداد القانوني وهو استثناء لم تكن القوانين السابقة تنص عليه » وقد تضمنه القانون رقم ٤٩ لسنة ٧٧ في المادة ٣٩ منه ث وثي المقابلة للمادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ٦٩ سائلة الذكرت - وأتى بحكم جديد لا ليس له من اثر رجعي ، في المادة ٤٦ خول للمستأجر الذي يسكن في عين استأجرها مفروشة من مالها لمدة خمس سنوات متصلة حق الامتداد القانوني التي أجل غير مسمى بشرائط معينة ، واذا كانت احكام قوانين ايجار الأماكن المتعاقبة آمرة ومتعلقة بالنظام العام فانها تسري بأثر فوري مباشر من تاريخ العمل بها على عقد الايجار حتى ولو كانت مبرمة قبل ذلك ، وكان عقد الايجار مسند الدعوى المؤرخ ١٩٤٧/١/٢ وان أبرم في ذلك العمل بأحكام القوانين السابقة على القانون ٥٢ لسنة ٦٩ الا أنه ظل قائما حتى ادركه القانون الأخير والقانون رقم ٤٩ لسنة ٧٧ الذي تسري أحكامه على واقعة الدعوى بأثر فوري مباشر ، بان الحكم المطعون فيه اذا التزم هذا النظر وأعمل على واقعة الدعوى القانون رقم ٤٩ لسنة ٧٧ الذي لا تجيز أحكامه الامتداد القانوني للأماكن المؤجرة مفروشة وخلص صحيحا الى أن شروط المادة ٤٦ منه غير متوافرة لأنها قاصرة على الأماكن المعدة للسكنى دون غيرها ، فان تعييبه بما جاء بوجه النعي يكون على غير أساس :

( نقض بدني ١٩٨٧/٦/٣ - الطعن رقم ١٥٧٨ لسنة ٥٠ ق )

١٠٨١ - الطعن في قرار لجنة تحديد الأجرة الذي كان قائما أمام المحكمة الابتدائية وقت بدء العمل بالقانون ١٩٧٧/٤٩ يستمر نظره أمام تلك المحكمة وفقا للإجراءات السارية وقت نفاذه - يكون الحكم الصادر منها قابلا للاستئناف وفقا للقواعد العامة .

أن النص في المادة ٨٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أن تستمر المحاكم في نظر الدعاوى التي اقيمت قبل العمل بهذا القانون طبقا للقواعد والإجراءات السارية قبل نفاذه ، يدل - وعلى ما جرى بينه قضاء هذه المحكمة - على أن القواعد الإجرائية والإجراءات التي تضمنها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تسرى وتطبق على الدعاوى التي اقيمت بعد نفاذ أحكامه ، أما الدعاوى التي اقيمت قبل نفاذه فتستمر المحاكم في نظرها طبقا للإجراءات السارية قبل العمل بأحكامه ، منذ رفعها أمام المحكمة الابتدائية وخلال مراحلها المختلفة ، ومن ثم فإن الطعن في قرار لجنة تحديد الأجرة الذي كان قائما أمام المحكمة الابتدائية وقت بدء العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يستمر نظره أمام تلك المحكمة وفقا للإجراءات السارية وقت نفاذه ، ويكون الحكم الصادر منها قابلا للاستئناف وفقا للقواعد العامة ، ولو صدر بعد نفاذ أحكام هذا القانون ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن أقام دعواه رقم ٣٨٢٨ لسنة ١٩٧٦ مدني الاسكندرية الابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، فإنه تسرى عليها القواعد الإجرائية والإجراءات التي تضمنها القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، بعدم أعماله حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

( نقض مدني ١٩٨٧/٦/٣ - الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٥٠ ق )

١٠٨٢ - لا يمس الحكم الصادر في دعوى الاشكال موضوع الحق -  
تعتبر كافة الامور المستعجلة التي تستند الى ما يبدو للمحكمة من ظاهر  
الاوراق ذات حجية موقوتة - مناط جواز اثارة النزاع الذي فصل فيه  
القاضي المستعجل من جديد .

ان الحكم الصادر في دعوى الاشكال لا يمس موضوع الحق ،  
والاصل انه - وكافة الامور المستعجلة التي تستند الى ما يبدو للمحكمة  
من ظاهر الاوراق ذات حجية موقوتة ، وأنه وان كان يمتنع على  
الخصوم اثارة النزاع الذي فصل فيه القاضي المستعجل من جديد ، الا  
أن ذلك منوط ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بأن يكون مركز  
الخصوم هو الظروف التي وجهت بالحكم هي بعينها لم يطرأ عليها  
أى تغيير ، لم يتباين ذلك ، ولكن الثابت من الحكم الصادر في الدعوى  
رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٢ جزئي شبرا الخيمة أنه قضى بوقف تنفيذ الحكم  
بإخلاء الطاعن الصادر في الدعوى رقم ٧٤٦ لسنة ١٩٧٥ كلى بنها على  
ممتنا لورده بمدوناته من أن « البادي للمحكمة من ظاهر المستندات المقدمة  
من المستشكل أنه ينشأ الاشكال على سبب عدم صدور الحكم المستشكل  
في تنفيذه هو ان المستشكل جدد (مورث الطعون ضدهم) أنذر المستشكل  
(الطاعن) بعزمه على صرف اجرة شهر ابريل سنة ١٩٧٥ ، هذا كما  
أن محكمة النقض قضت بجلسته ٢٠/١٠/١٩٧٦ بوقف تنفيذ الحكم  
الطعون فيه مؤقتا حتي يفصل في موضوع الطعن الاخر الذي معه ترى  
المحكمة أن الاشكال قائم على سند من الجد ويتعين الحكم بوقف التنفيذ ،  
وكان صدور حكم محكمة النقض برفض الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٤٦ ق يعتبر  
منها لأثر انقرار الذي سبق أن أصدرته من قبل بوقف تنفيذ الحكم  
الطعون فيه ، والذي يحول عليه الحكم الصادر في الاشكال في قضائه  
بوقف تنفيذ الحكم بالإخلاء المستشكل في تنفيذه ، ويشعر به مراكز الخصوم  
عسا كانت عليه عند صدور هذا الحكم ويفقده - بالتالي - حجتيه  
الموقوتة ، مما يتيح للمحكوم له العودة الى مباشرة اجراءات التنفيذ ،



لمس كان ذلك ، وكان المحكم المطعون فيه قد التزم هذا المنظر فانه لا يكون قد خالف القانون ، ويكون النعى عليه في هذا الخصوص على غير أساس .  
( نقض مدني ١٩٨٦/١٢/٢٥ - الطعن رقم ٢٠٧٢ لسنة ٥١ ق )

١٠٨٢ - مناط حجية الاحكام - الاحكام الصادرة من قاضي الامور المستعجلة احكام وقتية لا تحوز قوة الامر المقضي امام محكمة الموضوع .

المقرر بنص المادة ١٠١ من قانون الاثبات أن الاحكام التي حازت قوة الامر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية ولكن لا تكون لتلك الاحكام هذه الحجية الا في نزاع قائم بين الخصوم انفسهم دون أن يتغير صفاتهم وتتعلق بذلك الحق محلاً وبسبباً ، والمقرر في قضاء هذه المحكمة أن الاحكام الصادرة من قاضي الامور المستعجلة احكام وقتية لا تحوز قوة الامر المقضي امام محكمة الموضوع فليست لها حجة فيما قضت به في أصل النزاع فلا تلتزم محكمة الموضوع بالأخذ بالأسباب التي استند اليها القاضي المستعجل وهي تقضي في أصل الحق ، لما كان ذلك وكان الثابت بمذكرة كل من الطرفين أمام محكمة الاستئناف أن الدعوى رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٧٥ مدني الشهداء هي دعوى مستعجلة أقامها المطعون ضدهم يطلب فرض الحراسة على أعيان التركة قضى فيها بالرفض فلا حجة لذلك الحكم أمام محكمة الموضوع حينما قضت في أصل الحق ويضحي النعى في غير محله .

( نقض مدني ١٩٨٧/١/٤ - الطعن رقم ٢٤٦٢ لسنة ٥٢ ق )

١٠٨٤ - يمنع على القاضي المستعجل اجابة الطلب الوقتي اذا كان الفصل فيه يقتضي مساساً بأصل الحق .

المقرر قانوناً أنه يمنع على القاضي المستعجل اجابة الطلب الوقتي اذا كان الفصل فيه يقتضي مساساً بأصل الحق وكان المطعون ضدهم قد

تمسكوا بأن لهم حقوقا تعلقت بالمباني المقامة على الأرض محل النزاع فان ما خلص اليه الحكم المطعون فيه من رفضه اجابة الطاعنين الى الطلب الوقتي بالطرد لمساسه بحقوق الطرفين على المباني المذكورة يكون قبيح التزم صحيح القانون ويكون النعمى عليه بهذا السبب على غير اساس .

( نقض منى ١٦٨٧/١/٨ - الطعن ١٥٧٠ ، ١٥٧٣ لسنة ٥٢ ق )

١٠٨٤ مكرر - يقف اختصاص القضاء المستعجل عند اتخاذ اجراء وقتي مبناه ظاهر الاوراق من الحكم الصادر من القضاء المستعجل لا يجوز حجية امام محكمة الموضوع - يؤدى ذلك .

ان البين في مدونات الحكم المطعون فيه انه وبعد ان انتهى الى  
 صورية العقد المؤرخ ١٩٦٩/١/١ والى قيام التنفيذ المؤرخ ١٩٧٠/٩/٢٧  
 الصادر لصالح المطعون ضدهما الاول والثانى واستمراره فقد تعرض  
 للعقد الصادر لصالح الطاعن والمؤرخ ١٩٨١/١/١٦ وخلص الى انه وقد  
 ايرم عن ذات العين محل التعاقد الاول وفي تاريخ لاحق عليه فانه يكون  
 عقدا باطلا بطلانا مطلقا اعمالا للفقرة الاخيرة من المادة ٢٤ من القانون  
 ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وهو ما يعد مواجهة صريحة لما اثاره الطاعن  
 من دفاع امام محكمة الموضوع بشأن استتجاره عين النزاع من مالكي  
 العقار وحيازته لها استنادا الى ذلك العقد ، والنعمى في شقة الثانية  
 غير سديد ، ذلك ان المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -  
 ان اختصاص القضاء المستعجل يقف عند اتخاذ اجراء وقتي مبناه ظاهر  
 الاوراق ولا يمس اصل الحق وان الحق التحكم الصادر من القضاء المستعجل  
 لا يحوز حجية امام محكمة الموضوع ولا يحول دون اللجوء اليها للفصل  
 في اصل النزاع باعتبارها صاحبة الولاية العامة في المنازعات المدنية  
 والتجارية ، وبالتالي فان صدور حكم في الدعوى ١٢٨٣ لسنة ١٩٨١  
 مستعجل القاهرة برفض طلب المطعون ضدهما الاولين برد حيازتهما لجراج  
 النزاع لا يحول بينهما وبين اقامة دعواهما الماثلة بتمكينهما من التعيين

المؤجرة باعتبارها دعوى موضوعية تستند إلى أصل الحق ، ولا يكون للحكم السابق الصادر من القضاء المستعجل حجية الأمر المقضى أملم محكمة الموضوع ، وبالتالي فإن الدفع المبدى من الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى ١٢٨٣ لسنة ١٩٨١ مستعجل القاهرة يكون على غير أساس وليس من شأنه أن يغير وجه النظر في الدعوى وبالتالي لا يعد دفاعا جوهريا ، ولا يعيب الحكم المطعون فيه أن أغفل الرد عليه بأسباب مستقبلية .

( نقض مئى ١٣/٥/١٩٨٧ - الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٥٥ ق )



## مقــضاة

- اولا - شئون القضاء .
- ثانيا - عدم صلاحية القضاء وردهم وتنحيتهم .
- ثالثا - مخاصمة القضاء .

## أولا - شئون القضاة

١٠٨٥ - شروط الترقية الى وظيفة مستشار أو ما يعادلها .

لما كان يبين من الاطلاع على تقرير التفتيش على عمل الطالب بمحكمة أسسوط الابتدائية خلال شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٨٣ أنه على الرغم من سهولة ويسر ما فصلت فيه الدائرة التى كان يرأسها من أنزعة فقد شاب العديد من أحكامها الكثير من الأخطاء التى ترددت بين الخطأ فى تطبيق القانون وفى فهم الواقع فى الدعوى والقصور فى التفسير وهى أخطاء ما كان لئله أن يقع فيها مما يكون معه تقدير كفايته فى هذا التقدير بدرجة « متوسط » تقديرا سليما وقائما على أسباب مستمدة من أصول تؤدى اليها ، وكانت الأحكام التى استرشد بها الطالب فى طلبه قد خلت من أى جهد فى مجال التطبيق القانونى مما لا يثير من تقدير درجة كفايته فى تقدير التفتيش فان تظلمه من هذا التقدير يكون على غير أساس . لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطالب لم يحصل وهو فى وظيفة رئيس محكمة من الفئة ( ١ ) على تقريرين متتاليين بتقرير كفايته بدرجة ( فوق المتوسط ) مما تتطلبه الترقية الى وظيفة مستشار أو ما يعادلها أسوة بأقرانه الذين تمت ترقيتهم بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٨٤ المطعون فيه فان هذا القرار اذ تخطاه فى الترقية لا يكون مخالفا للقانون ولا مشوبا بسوء استعمال السلطة ويكون طلب الغائه على غير أساس .

( نقض مدنى ١٦/٤/١٩٨٥ - الطعن رقم ٥٠ ، ٦٠ لسنة ٥٤ ق )

١٠٨٦ - لجهة الادارة ان تستقل بتقدير الوقت المناسب لشغل وظائف القضاء الشاغرة مستهدية فى ذلك بما تراه محققا للمصلحة العامة دون معقب عليها فيما تقرره .

لما كانت جهة الادارة تستقل بتقدير الوقت المناسب لشغل الوظائف

الشاغرة مستهدية في ذلك من م. محقق بمصلحة العامة دون معقب عليها فيما تقرره في هذا الخصوص. وكذب م. م. العدل قد رأت لاعتبارات قجرتها عدم ملائمة شغل بعض وظائف رؤساء محاكم الاستئناف التي خلت ببلوغ شاغليها سن التقاعد قبل انتهاء العام القضائي ١٩٨٣/١٩٨٢ ولم يقدم الطالب - ووزنته من بعده - ما يدل على أنها هدف بذلك إلى غير المصلحة العامة ، وكان الثابت بالأوراق أن الطالب قد أجيل إلى المعاش لبلوغه سن التقاعد في ١٩٨٣/٥/٣١ وانتهت بذلك رابطة التوظيف بينه ووزارة العدل قبل ١٩٨٣/٧/١٧ تاريخ صدور القرار المطعون فيه بالحركة القضائية ، فإن عدم ادراج اسمه في هذا القرار ضمن المرقين إلى وظيفة رئيس محكمة استئناف لا يعد تخطيا له مما يبرر التمييز المطعون فيه من أي عيب يسوغ الغاء ويكون طلب الغاء في هذا الختصر ومن وبالتالي طلب التعويض عنه على غير أناسي .

( تنقيح مدني ١٩٨٥/٤/٢٣ - الطعن رقم ٧٣ لسنة ٥٣ في « رجال قضاء » )

١٩٨٧ : - يشترط لقبول طلب الإلغاء أمام محكمة النقض المقدم من أحد رجال القضاء أو النيابة العامة أن يكون محله قرار إداري نهائيا - إذا لم يتم بالقرار المطعون فيه هذا الوصف كان الطلب غير مقبول .

حيث أن النص في المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ٧٢ على أن « تختص دوائر المواد المدنية والتجارية بمحاكمة النقض دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بالغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأي شأن من شؤونهم » .  
يدل على أنه يشترط لقبول طلب الإلغاء أمام هذه المحكمة أن يكون محله قرار إداري نهائيا ، فإذا لم يتم بالقرار المطعون فيه هذا الوصف كان الطلب غير مقبول . ولما كانت القرارات الإدارية النهائية هي تلك التي تفصح بها جهة الإدارة عن م. م. لها من سلطة بمقتضى



القوانين واللوائح بقصد احداث اثر قانونى معين ، وثان قرأ وزير العدل بايداع تحقيقات الشكوى المشار اليها ملف الطالب لا ينطوى على افصاح من جهة الادارة عن ارادتها الملزمة ، وليس من شأنه التأثير على المركز القانونى للطالب ، فانه لا يعد من القرارات الادارية التى يجوز الطعن فيها أمام هذه المحكمة ، ويكون الطلب بالغائه غير مقبول .

( نقض محنى ١٠/٢/١٩٨٧ - الطعنان ١٣ لسنة ٥٦ ق ، ٩٠ لسنة ٥٥ ق )

١٠٨٨ - ما يكون معه تقدير كفاية الطالب فى تقرير التفتيش بدرجة « متوسط » تقسيرا سليما وقائما على اسباب مستمدة من اصول تؤدى اليها .

لما كان يبين من الاطلاع على تقرير التفتيش المطعون فيه وما حواه من احصاء للقضايا المعروضة على الدائرة التى كان الطالب رئيسا لها أنها كانت لا تولى عملها عناية واقبالا فأعرضت دون مقتضى عن الفصل فى قضايا صالحة للحكم فيها خلال فترة التفتيش . وأنه على الرغم من قلة انتاج الدائرة وسهولة ويسر ما فصلت فيه من أنزعة فى القضايا المدنية والتجارية والبحرى الكلى والايجارات فقد وقع الطالب فى أخطاء عديدة مردها اما الى غياب القاعدة القانونية أو الخطأ فى تطبيقها ان حضرتته وشاب غالبية أحكامه عيب البطلان ومخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب والخطأ فى فهم الواقع وهى أخطاء ما كان لعله أن يقع فيها ، فان تقدير كفايته فى هذا التقرير بدرجة « متوسط » يكون تقديرا سليما وقائما على أسباب مستمدة من اصول تؤدى اليها ، ويكون الطلب على غير أساس .

( نقض محنى ١٠/٢/١٩٨٧ - الطعن رقم ١٨ لسنة ٥٦ ق )

١٠٨٩ - ما يكون معه تقرير كفاية الطالب في تقرير التفتيش بدرجة « متوسط » تقريراً سليماً وقائماً على أسباب مستمدة من أصول تؤدي إليها - شروط الترقية الى وظيفة مستشار أو ما يعادلها .

لما كان يعين من الاطلاع على تقرير التفتيش على عمل الطالب بمحكمة مركز ويندر أسيوط الجزئيتين خلال شهرى ديسمبر سنة ١٩٨٤ ويناير سنة ١٩٨٥ وما فصل فيه من قضايا وأنواعها أنه بالرغم من سهولتها ويسرها فقد شاب العسديز من أحكامها الكثير من الأخطاء التي تردت بين الخطأ في تطبيق القانون وفي فهم الواقع في الدعوى فضلاً عن البطلان وهي أخطاء ما كان لئله أن يقع فيها مما يكون معه تقدير كفايته في هذا التقرير بدرجة « متوسط » سليماً وقائماً على أسباب مستمدة من أصول تؤدي إليها وكان الطالب لم يقدم من الأحكام ما يدل على أي جهد حقيقى في مجال التطبيق القانونى على النحو الذى قرره مما لا يغير من تقدير كفايته في تقرير التفتيش وكان ما أثاره عن انتفاء ولاية أحد أعضاء اللجنة التى نظرت اعتراضه على هذا التقرير ليس له سند من ضريح القانون فإن تظلمه من تقدير كفايته في هذا التقرير يكون على غير أساس ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق ان الطالب لم يحصل على وهو في وظيفة رئيس محكمة من الفئة ( أ ) على تقريرين متتالين بتقدير كفايته بدرجة « فوق المتوسط » مما تتطلبه الترقية الى وظيفة مستشار أو ما يعادلها أسوة بأقرانه الذين تمت ترقيتهم بالقرار الجمهورى رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٨٥ المطعون فيه فان هذا القرار اذ تخطاه في الترقية الى هذه الوظيفة لا يكون مخالفاً للقانون أو مشوباً بساءة استعمال السلطة ويكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه .

( نقض محلى ١٠/٢/١٩٨٧ - الطعن رقم ٧٠ لسنة ٥٥ ق )

١٠٩. — ما يكون معه تقدير كفاية الطالب في تقرير التفتيش بدرجة « متوسط » تقديرا سليما وقائما على اسباب مستمدة من اصول تؤدى اليها . — شروط الترقية الى وظيفة رئيس محكمة من الفئة « ا » .

لما كان يبين من الاطلاع على تقرير التفتيش المطعون فيه ، وما فصل فيه الطالب من قضايا وأنواعها وما وقع فيه من أخطاء قانونية ما كان مثله الوقوع فيها أن تقدير كفايته بدرجة « متوسط » يقسوم على اسباب مستمدة من اصول تؤدى اليها ، وكانت الأحكام التي استرشد بها الطالب قد خاتمت من البحوث القانونية ومن أي جهد حقيقى في مجال التطبيق القانونى مما لا ينال من تقدير كفايته على ما انتهى اليه تقرير التفتيش المطعون فيه . فان طلبه برفع ذلك التقرير يكون على غير أساس . لما كان ذلك . وكان التقدير المذكور لكفاية الطالب هو نتيجة آخر تفتيش على أعماله وهو في وظيفة رئيس محكمة من الفئة « ب » ولم يتحصل فيه على تقدير كفاية بدرجة « فوق المتوسط » مما يتطلبه الترقية الى وظيفة رئيس محكمة من الفئة « ا » أسوة بأقرانه الذين تمت ترقيتهم بالقرار الجمهورى المطعون فيه . فان هذا القرار اذ تخطاه في الترقية لا يكون مخالفا للقانون ولا مشوبا باساءة استعمال السلطة ويكون طلب الغائه على غير أساس .

( نقض مدنى ١٠/٣/١٩٨٧ — الطعن رقم ٧٢ لسنة ٥٥ ق )

١٠٩١. — شروط معاملة رؤساء محاكم الاستئناف « نداء رئيس محكمة استئناف القاهرة » ونواب رؤساء محاكم الاستئناف معاملة نائب الوزير من حيث المعاش .

لما كان المشرع قد اختص رئيس محكمة النقض ورئيس محكمة استئناف القاهرة والنائب العام وحدهم دون غيرهم من رجال القضاء بالمعاملة المقررة للوزير من حيث المعاش وذلك طبقا لجدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية واليئد ثانيا من قواعد تطبيق ذلك الجدول . وكان الطالب لم يشغل احدى هذه الوظائف فانه لا يستحق تلك المعاملة .



وحيث انه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن رؤساء محاكم الاستئناف — عدا رئيس محكمة استئناف القاهرة — ونواب رؤساء محاكم الاستئناف يعامل كل منهم معاملة نائب الوزير من حيث المعاش متى بلغ مرتبة في حدود الربط المالى. لوظيفته الربط المالى المقرر لنائب الوزير وأنه يشترط لسريان تلك المعاملة على المنتفع بها أن يكون في حكم درجة نائب الوزير عند إحالته الى المعاش ، وكان الثابت بالأوراق ان الطالب كان يشغل وظيفة رئيس محكمة استئناف عند إحالته الى المعاش وجاوز مرتبه في حدود الربط المالى فيها المرتب المقرر لنائب الوزير ، فانه يعامل معاملة من حيث المعاش ، واذ جاوز مرتبه السنوى في ١/٧/١٩٨٣ وهو نائب رئيس محكمة استئناف في حدود الربط المالى لهذه الوظيفة المقرر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ ، ٢٢٥٠ جنيها سنويا وهو الربط المالى المقرر لنائب الوزير بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ وأحيل الى المعاش اعتبارا من ١٩/١١/١٩٨٤ أى بعد انقضاء سنة متصلة على تاريخ اعتباره في حكم درجة نائب الوزير وجاوزت مدة اشتراكه في التأمين العشرين سنة فانه يستحق معاملته في المعاش عن الأجر الأساسى طبقا للبندين أولا «١» وثانيا من الفقرة الأولى من المادة ٣١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويتعين بتسوية معاشه المستحق عن هذا الاجر على هذا الأساس .

وحيث انه متى استحق الطالب المعاش عن الاجر الأساسى طبقا للمعاملة المقررة لنائب الوزير فان هذه المعاملة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تسرى أيضا على ربط المعاش المستحق له عن الاجر المتخير .

(. نقض مدنى ١٠/٢/١٩٨٧ — الطعن رقم ٨٤ لسنة ٥٥ ق  
« رجال القضاء » .

١٩٠٢ - أسباب عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى - تعلق هذه الأسباب بالنظام العام - يجوز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض متى كانت العناصر اللازمة للإسناد بها مطروحة على محكمة الموضوع .

لم يأت النص في المادة ١٤٦/هـ من قانون المرافعات على أن « يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم يرد أحد من الخصوم ..... » إذ كان قد أفتى أو ترفع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً أو كان قد أدى الشهادة فيها . والنص في المادة ١٤٧ - فقرة أولى - منه على أن « يقع باطلاً عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن القاضي لا يكون صالحاً لنظر الدعوى إذا كان قد سبق له نظرها قاضياً وإلا كان حكمه فيها باطلاً . ولما كانت أسباب عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى متعلقة بالنظام العام ويجوز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض متى كانت العناصر اللازمة للإسناد بها مطروحة على محكمة الموضوع وإذا كان الثابت بالأوراق أن السيد المستشار يوسف أجند على عضو اليمين بالدائرة التي أصدرت الحكم المطعون فيه كان رئيساً للدائرة التي نظرت الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى وأصدرت فيها بجلسته ٢٦/٤/١٩٧٥ حكماً قضى بقبول تدخل الطاعن خصماً في الدعوى وبندب خير لتحقيق ادعائه المتعلق بكسبه ملكية القدر المبيع بوضع اليد المدة الطويلة وذلك على النحو المبين بمنطوق ذلك الحكم والذي كان تحت نظر الدائرة التي نظرت الاستئناف وأصدرت الحكم المطعون فيه وكان من المقرر بنص المادة ٢٢٩ من قانون المرافعات « أن استئناف الحكم المنهي للخضومة يستتبع حتماً استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية - ما لم تكن قد قبلت صراحة - مما مفاده إعادة طرح النزاع أمام محكمة الاستئناف في كل ما قضت فيه هذه الأحكام سواء كانت قطعية أو فرعية أو متعلقة بإجراءات الإثبات ولو كانت صادرة لصالح المستأنف بحيث

يجوز للخصم التمسك بكل ما أيداه أمام محكمة الدرجة الأولى من دغوع وواجه دفاع ، لما كان ذلك فان السيد المستشار / يوسف أحمد علي وقد سبق له نظر الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى واشترك في اصدار حكم فيها - يضحى غير صالح لنظرها أمام محكمة الاستئناف ومن ثم يكون الحكم الصادر في الدعوى من المحكمة المذكورة - وهو عضو فيها - باطلا وهو ما يتعين من أجله نقض الحكم المطعون فيه .

( نقض بدني ١٩٨٥/١/٢٩ - الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٠ ق. )

١٠٩٢ - لا يترتب على تقديم أي طلب رد آخر وقف الدعوى الأصلية - م ٦٢ مكررا مرافعات مضافة بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٧٦ - قصد المشرع من استحداث هذا النص .

أن النص في المادة ١٦٢ من قانون المرافعات على أنه « يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم هيئة نهائية ... » وفي المبتدأة ١٦٢ مكررا منه والمضافة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ على أنه « إذا قضى برفض طلب الرد أو سقوط الحق فيه أو عدم قبوله أو بإثبات التنازل عنه ، لا يترتب على تقديم أي طلب رد آخر وقف الدعوى الأصلية ، ومع ذلك يجوز للمحكمة التي تنتظر طلب الرد أن تأمر بناء على طلب أحد ذوي الشأن بوقف السير في الدعوى الأصلية ... » يدل على أن المشرع قصد من استحداث النص الأخير - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - علاج الحالات التي قد يعقد فيها الخصوم إلى تعطيل سير الدعوى الأصلية عن طريق طلبات الرد المتعاقبة ، وذلك بأن جعل وقف السير فيها يقع بقوة القانون كآخر أول طلب رد موجه إلى قاض ينظرها ، فإذا قضى في هذا الطلب برفضه أو بسقوط الحق فيه أو بعدم قبوله أو بإثبات التنازل عنه فإن أي طلب آخر للرد من أي من الخصوم ، ولو كان موجها إلى قاض آخر في الهيئة التي تنتظر الدعوى ، لا يترتب على مجرد تقديمه وقف السير فيها ، وإنما يكون وقفها في هذه الحالة أمرا .



جوازياً للمحكمة التي تنتظر طلب الرد . لمسا كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أنه سبق للطاعين أن قدم ثلاثة طلبات رد في الدعوى : أولهما برقم ١٤٨ لسنة ٩٩ ق. وقضى في ٤/١٠/١٩٨٢ باثبات تنازله عنه . والثاني برقم ٣٨٠٦ لسنة ٩٩ ق. وقضى بعدم قبوله في ٥/٦/١٩٨٢ ، والثالث رقم ٤٩٠٥ لسنة ٩٩ ق. وقضى باثبات التنازل عنه في ٢٥/١١/١٩٨٢ . ثم قدم بعد ذلك وفي ذات الدعوى طلب الرد المذكور بسبب التبعي فأنه لا على محكمة الاستئناف أن هي مضت في نظر الدعوى وأصدرت فيها الحكم المطعون فيه طالما لم يثبت صدور أمر بوقف السير فيها من المحكمة التي تنتظر ذلك الطلب ، ويكون النعي على غير أساس .

( نقض مدني ١٩٨٥/٢/٥ - الطعن رقم ١ لسنة ٥٣ ق ) .

#### ١٠٩٤ - مناط تنحي القاضي عن نظر الدعوى .

أن يتنحي القاضي عن نظر الدعوى أمر يتعلق بشخصه . ولا فمصلحة للخصوم فيه . إذا رأى أنه لا يستطيع الحكم في الدعوى بغير ميل أو استئثار الحرج من نظر الدعوى لأي سبب ، كما وان رد القاضي من أحد الخصوم بسبب من الأسباب المنصوص عليها في القانون يترتب عليه كذلك تنحيه ، لما كان ذلك وكان اليقين من الأوراق أن الطاعنة لم تتخذ الطريق القانوني للرد وأن هيئة المحكمة الاستئنافية من جهتها لم تر سببا لتنحيها ، فلا يعيب الحكم المطعون فيه التفتاته عما اثارته الطاعنة في هذا الخصوص ، ويكون هذا النعي بالتالي على غير أساس .

( نقض مدني ١٩٨٥/٣/٢٨ - الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٥١ ق ) .

#### ١٠٩٥ - علة عدم صلاحية القاضي للفصل في الدعوى التي تسبق .

له نظرها قاضيا .

أن التصريح في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات على أنه « يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يرد أحد من

الخصوم في الأحوال الآتية ١٠٠٠ (هـ) إذا كان قد افترى أو ترفع من أحد الخصوم في الدعوى ١٠٠٠ أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خيرا أو محكما وفي الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ منه على أنه « يقع باطلا عمل القاضى أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم يدل على أن علة عدم صلاحية القاضى للفصل في الدعوى التى سبق له نظرها قاضيا هي الخشية من أن يلتزم برأيه الذى يشك عنه عملة المتقدم ، استنادا الى أن أساس وجوب امتناع القاضى عن نظر الدعوى - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات الملغى تعليقا على المادة ٣١٣ المقابلة - هو قيامه بعمل يجعل له رأيا في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط في القاضى من خلو الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا أخذا بأن اظهار الرأى قد يدعو الى التزامه مع ما يقتضى مع حرية المدول عنه ، وكان الثابت من الأوراق أن المستشار حسين خفاجى الذى رأس الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه قد سبق له رئاسة الهيئة التى حكمت بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٠ بإلغاء حكم محكمة أول درجة بوقف الدعوى وانعادتها للمحكمة الأخيرة للفصل فيها ، وتضمنت مدونات هذا الحكم أن « ٠٠٠٠ الثابت من صيغة افتتاح الدعوى المستأنفة استنادا الى ما ذهب اليه من أن المستأنف عليه يستأجر عين النزاع مفروشة ومشاهرة وأنهما أنذراه في ١٩٧٦/٣/١ برغبتهما في عدم تجديد العقد اعتبارا من أبريل سنة ١٩٧٦ وقدمتا الانذار يفيد ذلك موقعا عليه بالاستلام من المستأنف ضده ٠٠٠٠ وثم ينازع في أن مدة العقد مشاهرة ، ومن ثم كان يتعين على محكمة أول درجة أن تقول كلمتها في شأن أثر هذا التنبيه بالاضلاء في انتهاء العلاقة الايجارية بين الطرفين دون بحث الأمر العسكرى رقم ٤ سنة ١٩٧٦ الذى لم يصدر ولم يعمل به الا في تاريخ لاحق هو ١٩٧٦/٩/٢٣ ٠٠٠٠ وهى أسباب من شأنها أن تكشف عن رأى الهيئة التى أصدرت هذا الحكم بعدم سريان الأمر العسكرى رقم ٤ سنة ١٩٧٦ على واقعة النزاع ، فانه يتمتع على

من اشترك في اصداره نظر ذات النزاع ، لما كان ذلك وكان المستشار حسين خفاجي الذي رأس الهيئة التي أصدرت الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٠ في الاستئناف رقم ٢٦٥ لسنة ٩٤ ق القاهرة قد رأس الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، فان الحكم الأخير بتصديده للفصل في ذات النزاع يكون باطلا عملا بالمادة ١٤٧ من قانون إجراءات مما يوجب نقضه دون حاجة لتعرض لباقي أسباب الطعن .

( نقض مدنى ١٩٨٦/١/٢٧ - الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٥٠ ق )

١٠٩٦ - مناط احالة المشرع الى القواعد المقررة في رد القضية او عدم صلاحيتها للحكم - وبسبب رد المحكمة .

ان النص في المادة ٥٠٣/٣ من قانون المرافعات على ان « . . . ويطلب الرد لذات الأسباب التي يرد بها القاضى أو يعتبر بسببها غير صالح للحكم ويرفع طلب الرد الى المحكمة المختصة أصلا بنظر الدعوى . . . » يدل على ان المشرع لا يجيل الى القواعد المقررة في رد القضية او عدم صلاحيتها للحكم الا بالنسبة الى الأسباب . وانه أوجب رفع طلب برد المحكمة سواء في الحالات التي يجوز فيها رده أو تلك التي يعتبر بسببها غير صالح للحكم ولما كان الطاعن لم يدع انه طلب رد المحكمين فان الحكم المطعون فيه اذ التزم هذا النظر فان النعى يكون غنى غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٦/٢/٦ - الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٥٢ ق )

١٠٩٧ - حضور الخصوم بالجلسة المحددة للنطق بالحكم او غيابهم غير ذى اثر في هذا الخصوص - يقع بقوة القانون وقف السير في الدعوى كاتر لاول طلب رد وجه الى قاض ينظرها - الاثر المترتب على أي طلب آخر بالرد من أي من الخصوم ولو كان موجها الى قاض آخر - قصد المشرع من ذلك .

لما كان الثابت من محضر جلسة ١٩٨٤/١٢/١٩ المصددة للنطق



بالحكم ان المحكمة عقدت الجلسة ونطقت بالحكم علانية وكان الطاعن لم يثبت عدم صحة هذا البيان ، وكان حضور الخصوم بالجلسة او غيابهم غير ذي اثر في هذا الخصوص فان انعمى في هذا الشق يكون غاريا من دليله ، والنعمى في شقه الثانى غير سديد ، ذلك ان النص في المادة ١٦٢ من قانون المرافعات على انه « يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية الى أن يحكم فيه نهائيا ٠٠٠ » وفي المادة ١٦٢ مكرر منه والمضافة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٧٦ على انه « اذا قضى برفض طلب الرد أو سقوط الحق فيه أو عدم قبوله أو باثبات التنازل عنه لا يترتب على تقديم أى طلب رد آخر وقف الدعوى الأصلية ، ومع ذلك يجوز للمحكمة التى تنتظر طلب الرد أن تأمر ببناء على طلب احد ذوى الشأن بوقف السير فى الدعوى الأصلية » يدل وفقا للمقرر فى قضاء هذه المحكمة على أن المشرع قصد من استحداث النص الأخير - - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - علاج الحالات التى قد يعمد فيها الخصوم الى تعطيل سير الدعوى الأصلية عن طريق طلبات الرد المتعاقبة ، وذلك بأن جعل وقف السير فيها يقع بقوة القانون كأثر لأول طلب رد موجه الى قاض بنظرهما ، فاذا قضى فى هذا الطلب برفضه أو بسقوط الحق فيه أو بعدم قبوله أو باثبات التنازل عنه فإن أى طلب آخر بالرد من أى من الخصوم ولو كان موجها الى قاض آخر لا يترتب على مجرد تقديمه وقف السير فيها ، وإنما يكون وقفها فى هذه الحالة أمرا جوازيا للمحكمة التى تنتظر طلب الرد : لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق انه سبق تقديم طلبى رد فى الاستئناف قيد الأول برقم ٦٩٩ لسنة ٩٨ ق القاهرة ، وقررت المحكمة بجلسته ١٧/٦/٨١ وقف السير فى الدعوى الأصلية حتى يفصل فيه ثم قضى برفضه ، ثم قضى بجلسته ١٧/٥/٨٢ برفض طلب الرد الثانى المقيد برقم ١٥٤٣ لسنة ٩٩ ق القاهرة ، ويتاريخ ١٢/٨ / ٨٤ قدم طلب رد ثالث ومن ثم فلا على

محكمة الاستئناف ان مضت في نظر الدعوى وأصدرت حكماً المطعون فيه، طالما لم يثبت من الأوراق صدور أمر بوقف السير فيها من المحكمة التي تنظر طلب الرد الأخير ويكون الحكم المطعون فيه بمثابة عن قالة بطلان ويكون النعي بهذا الشق على غير أساس .

( .نقض مدني ١٤/١/١٩٨٧ - الطعن رقم ٨٩ لسنة ٥٥ ق )

### ثالثاً - مخاصمة القضاة

١٠٩٨ - الشروط الواجب توافرها لجواز مخاصمة القاضي أو عضو النيابة - ماهية الغش أو التدليس أو الغدر - منلول الخطأ المهني الجسيم - سيطرة تقدير مبلغ جسامته الخطأ .

« أن النص في المادة ٤٩٤ مرافعات على أن « تجوز مخاصمة القضاة وأعضاء النيابة في الأحوال الآتية : ١ - إذا وقع من القاضي أو عضو النيابة في عملهما غش أو تدليس أو غدر أو خطأ مهني جسيم . » يدل على أنه يجب تجاوز المخاصمة أن يتوافر الغش ويتحقق ذلك إذا ما انحرف القاضي في عمله عما يقتضيه القانون بغش وسوء نية لاعتبارات خاصة تتنافى مع النزاهة إما إثارة لاجد الخصوم أو نكائية في خصم أو تحقيق مصلحة خاصة للقاضي . أما الخطأ المهني الجسيم فهو الخطأ الذي يرتكبه القاضي لوقوعه في غلطة واضح ما كان لیساق اليه لو اهتم بواجباته الاهتمام العادي أو لاهماله في عمله اهمالا مفرطاً ، ويستوى أن يتعلق بالمبادئ القانونية أو بوقائع القضية الثابتة في ملف الدعوى ، وتقدير مبلغ جسامته الخطأ يعتبر من المسائل الواقعية التي تدخل في تقدير محكمة الموضوع طالما أقامت قضاءها على اعتبارات سائغة تكفي لحمله ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه أن أورد أسباب المخاصمة وأدلتها وأخطأ بها إحاطة تامة تولى تنقيدها والرد عليها وانتهى صحيحاً الى انتفاء الغش والخطأ المهني الجسيم في حق المطعون ضدهما وهو ما رتب عليه قضاءه بعدم جواز المخاصمة - لما كان ذلك وكان ما ساقه الحكم في هذا الصدد سائغاً وكافياً لحمله قضاءه فان ما يثيره الطاعن في هذا السبب

لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض ومن ثم يفصح النسخ بذلك على غير أساس .

( نقض منى ١٩٨٥/٣/٥ - الطعن رقم ١١٦٣ لسنة ٥١ ق )

١٠٩٩ - ماهية الفش - المقصود بالخطأ المهني الجسيم - ما لا يرقى إليه - يقتضى الاثر المترتب على تقديم طلب رد القاضى - اجازة نخب قاض بدلا ممن طلب رده - مناط ذلك - متى يكون حكم القاضى المطلوب رده باطلا .

المقرر انه ولئن كان الأصل هو عدم مسئولية القاضى عما يصدر منه من تصرف فى أثناء عمله الا أن المشرع رأى مع ذلك أن يقرر مسئولية على سبيل الاستثناء اذا انحرف عن واجبات وظيفته وأساء استعمالها وذلك فى أحوال معينة أوردها على سبيل الحصر ومن ثم فلا تجوز مقاضاته الا فى هذه الأحوال لما كان ذلك وكان النص فى الفقرة الأولى من المادة ٩٤ مرافعات على انه « يجوز مخاصمة القضاة اذا وقع منهم فى عملهم غش أو خطأ مهني جسيم ... » وكان المقصود بالغش فى هذا الصدد هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انحراف القاضى فى عمله عما يقتضيه القانون قاصداً ذلك اما ايثاراً لاحد الخصوم أو نكايه فيه أو تحقيقاً لمصلحة خاصة للقاضى ، أما الخطأ المهني الجسيم فهو الخطأ الذى يرتكبه القاضى لوقوعه فى غلط فاضح ما كان لیساق اليه لو اهتم بواجباته الاهتمام العادى أو لاهماله فى عمله اعمالا مفرطاً ، ويستوى أن يتعلق ذلك بالمبادئ القانونية أو بوقائع القضية الثابتة فى ملف الدعوى ، وتقدير مدى جسامة الخطأ يعتبر من المسائل الواقعية التى تدخل فى سلطة محكمة الموضوع ، لما كان ما تقدم وكان النص فى المادة ١٦٢ من قانون المرافعات على أنه « يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية الى أن يحكم فيه نهائياً ، ومع ذلك يجوز للمحكمة فى حالة الاستعجال وبناء على طلب الخصم الآخر ند بقباضى بدلا ممن طلب



رده . « يدل على انه متى قدم طلب الرد فإنه يترتب عليه وقف الدعوى الأصلية وجوباً حتى يحكم نهائياً في طلب الرد ، ووقف الخصومة في هذه الحالة يقع بقوة القانون غير أنه يجوز للمحكمة في حالة الاستعجال وبناء على طلب الخصم الآخر ندب قاضي بدلا ممن طلب رده ، واذ صدر حكم من القاضي المطلوب رده قبل الفصل نهائياً في طلب الرد فإن قضاءه يكون باطلاً ولو صدر حكم بعد ذلك يرفض طلب الرد ، لما كان ذلك وكان المطعون ضده الأول قد قام بعد تقديم طلب الرد بحالة الاشكال التي دائرة أخرى فإن ذلك وإن كان يشكل في حقه مخالفة لصحيح القانون في هذا الصدد إلا أنها لا تصل إلى درجة الخطأ المهنى الجسيم مراعاة لما يحمله عليه هذا التصرف من جانبه من أعمال الحكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٦٢ مرافعات باعتبار ان الاشكال من الأمور المستعجلة التي يجوز فيها للمحكمة ندب قاضي آخر لنظر الدعوى دون وقفها — وإن كان ذلك منوط في هذه الحالة بطلب الخصم — كما ان ما ذهب إليه المطعون ضده الأول من التصدي بعد ذلك لفصل في الاشكال رغم سبق اقراره بتخيه عن نظره أياً كانت نتيجة الفصل في طلب الرد أو التنازل عنه ورغم قيام الطاعن طالب الرد باستئناف الحكم الصادر بإثبات التنازل عنه ، فإن ذلك التصرف من جانبه ينطوي على خطأ ومخالفة لأحكام القانون الواجبة في هذا الشأن إلا أنه وإزاء ما استبان من الأوراق من أن رئيس المحكمة أصدر — وبعد أن ترك الطاعن الخصومة في طلب الرد — قراراً بإعادة الاشكال إلى المطعون ضده الأول لنظره والفصل فيه. مما مؤداه ان معاودة تصديده للدعوى كان بناء على قرار من رئيس المحكمة وهو ما يقف بتصرف المطعون ضده عند حد الخطأ دون أن يجاوزه إلى الخطأ المهنى الجسيم . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه

قد انتهى الى نفي الخطأ الجسيم عن المطعون ضده الأول بالنسبة لـ ١-١  
ورد بوجهي النفي فلا يعيبه ما قد يكون قد شاب أسبابه في هذا الشأن  
من تقديرات قانونية خاطئة اذ ليس من شأنها ان تنال منه أو تؤثر في  
سلامة النتيجة الصحيحة التي انتهى اليها ومن ثم يفسخ النفي بهذين  
الوجهين في غير محله .

(نقض مدنى ٢٣ / ٤ / ١٩٨٥ - الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٥١ ق)

١١٠٠ - ماهية الخطأ المهني الجسيم الذى يوجب مساءلة القاضى بدعوى  
المخاصمة - ما يخرج عن دائرة هذا الخطأ - الراى القانونى الذى اعتنقه  
حكم محكمة النقض مهما خالف النظر الذى قررته احكام صادرة من دوائر اخرى  
بمحكمة النقض ليس من شأنه وصف عمل المخاصمين بالخطأ .

لما كان الخطأ المهني الجسيم الذى يوجب مساءلة القاضى بدعوى  
المخاصمة انما هو الخطأ الذى يرتكبه القاضى نتيجة غلط فاضح ما كان  
ليساق اليه لو اهتم بواجباته الاهتمام العادى أو لاهماله في عمله اهمالا  
مفرطاً مما وصفته المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات السابق بالخطأ  
الفاحش الذى لا ينبغى أن يقع منه ، فيخرج عن دائرة هذا الخطأ كل رأى  
أو تطبيق قانونى يخلص اليه القاضى بعد امعان النظر والاجتهاد في استنباط  
الحلول القانونية للمسألة المطروحة ولو خالف في ذلك احكام القضاء  
أو اجتهاد الفقهاء ، وكان البين من الحكم محل المخاصمة أنه - وخلافاً  
لما تدعيه الطالبة - قد أورد بيان الأسباب التى أقامت عليها طعونها -  
عدا السبب الذى تدعى أنها أبدته في المرافعة ولم تقدم مع تقرير المخاصمة  
الدليل على ذلك - وأنه بعد أن استعرض نصوص القانون رقم ٤١ لسنة  
١٩٨١ الخاص بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة واستخلص  
منها أن هذا القانون قد استثنى أموال الأجانب الذين خضعوا لحراسة  
الطوارئ، من وجوب ردها عينا أو بمقابل وقصر حقهم على الاستفادة من  
الاتفاقيات التى أبرمتها دولهم مع مصر في شأن التعويض عن هذه الأموال،

أقام قضاؤه برفض الطعون على قوله - « ٠٠٠٠ » واذ كانت الطاعة من رعايا دولة اليونان التي أبرمت مصر معها الاتفاق الموقع بالقاهرة في ٩/٢٦ سنة ١٩٦٦ في شأن تعويض المصالح اليونانية الصادرة بالموافقة عليه قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٩ لسنة ١٩٦٧ وأقامت الدعاوى الطعون في أحكامها مطالبة برد عقاراتها التي أخضعت للحراسة بقوتها الأمر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ الصادر استنادا إلى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ وببيع أحد تلك العقارات على سند من انتخاب اتفاقية التعويض المبرمة مع اليونان على الطاعة التي لا تجيز لنا سوى المطالبة بالتعويض وفق أحكامها ، فان مصلحة الطاعة في النعم عليها - باعتبار الطعون الأربعة التي تدور حول عدم انطباق تلك الاتفاقية عليها - وأنها ما تزال مالكة للعقارات التي خضعت للحراسة تكون مصلحة نظرية بحثة ، إذ لو صحت تلك الأسباب واقتضت نقض الأحكام المطعون فيها - فإنه لا تعود على الطاعة من هذا النقض أية فائدة طالما أن القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ الذي يسرى بأثر فوري والمتعلق بالنظام العام قد قصر حقا على التعويض طبقا للاتفاقية المبرمة مع غيرها في هذا الخصوص ومن ثم فإن الشك في تلك الأسباب أيلا كان وجه الرأي فيها لم يعد منتجا - ويتعين لذلك رفض الطعون الأربعة » وكان في هذا الذي أورده الحكم بيان لما أسفر عنه اجتهاد الهيئة المخاصمة من أنه حكم القانون في المسألة المطروحة مما أفناها من وجهة نظرها عن الرد المستقلا على كل حجة قانونية مخالفة لماقتها الطالبة في أسباب طعونها ، وكان هذا الرأي القانوني الذي اعتنقه الحكم مهما خالف النظر الذي قرره أحكام صادرة من دوائر أخرى بالمحكمة ليس من شأنه وصف عمل المخاصمين بالخطأ ، وكانت الطالبة لا تستند في طلبها المقدم إلى المخاصمين لسحب الحكم محل المخاصمة إلى أي أساس قانوني فان أسباب المخاصمة تكون في غير محلها .



١١٠١ - تجاوز مساملة القاضى عن الضرر الناشئ عن تصرفاته في  
مملة - م ٤٩٤ مرافعات - الوسيلة القانونية للمساملة - مناط دعوى  
المخاصمة .

لما كان الأصل هو عدم مسئولية القاضى عما يصدر من تصرفات  
عمله لأنه يستعمل في ذلك حقا خوله له القانون وترك له سلطة التقدير فيه  
وأجاز المشرع استثناء من هذا الأصل مساملة القاضى عن الضرر الناشئ  
عن تصرفاته في عمله في أحوال معينة بينها على سبيل التخصيص في المادة ٤٩٤  
من قانون المرافعات ورسم طريقا خاصا لهذه المساملة وهو رفع دعوى  
مخاصمة أفرد لها إجراءات خاصة وأحاطها بضمانات تكفل توفير  
الطمأنينة للقاضى في عمله وحمايته من كيد العابثين ممن يحاولون النيل  
من هيئته وكرامته برفع دعاوى كيدية لجرد التشهير به ، وكان من تلك  
الأحوال أن يقع من القاضى غش أو تدليس أو غدر أو خطأ مهين جسيم  
في عمله بغير تخصيص لنوع معين من الأعمال دون أخرى وبسواء كان  
العمل حكما أو إجراء قضائيا أو أمرا ولائيا ينصرف أثره الى الخصوم  
في المنازعة المطروحة عليه أو الى سواهم مادام هذا العمل داخلا في  
نطاق مهمة القاضى فإن الرجوع على القاضى بالتضمنات في هذه الأحوال  
لا يكون الا بطريق دعوى المخاصمة لما كان ذلك وكان من ضمن عمل  
القاضى مراقبة سير الخصومة أمامه بما يحقق حسن سير العدالة وسرعة  
الفصل في القضايا وتوفير الضمانات التي كفلها الدستور للمتقاضين  
ومنها أن يكون لكل متهم في جنائية مخام يدافع عنه تنص في المادة ٣٧٥  
من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « يجب على المخامى تشيواا أكان  
منتدبا من قبل قاضى التحقيق أو النيابة العامة أو رئيس محكمة الجنائيات  
أم كان موكلا من قبل المتهم أن يدافع عن المتهم في الجلسة أو يعين من يقوم  
مقامه والا حكم عليه من محكمة الجنائيات بجرامة لا تتجاوز خمسين  
جنيها ٣٠٠ ونص في المادة ٣٨٠ منه على أن لمحكمة الجنائيات في جميع  
الأحوال أن تأمر بالقبض على المتهم واحتضاره ولها أن تأمر بحبسه  
احتياطيا وأن تفرج بكفالة أو يعير كفالة عن المتهم المجرى احتياطيا وما

مفاده ان ما يقرره القاضى فى نطاق هذين النصين هو مما يدخل فى صميم عمله فى الخصومة المطروحة عليه ومن ثم فانه لا يجوز الادعاء بصحجور هذا التصرف من القاضى عن غش أو تدليس أو غدر أو خطأ مهنى جسيم وبطالنته بالتضمينات عنه الا سلوك طريق دعوى المخاصمة من لما كان ما تقدم وكان الطاعن قد أقام دعواه بالطريق العادى بطلب التزام المطعون ضدهم متضامنين بالتعويض عن خطأ أولهم بنصفته رئيس الدائرة الرابعة بمحكمة جنايات القاهرة على سند من أنه غشى فى جنايات منظرة أمامه بتغريمه لعدم حضوره واستمرار حبس موكله مع نذب محام آخر للدفاع عنه ، وكان هذا التصرف هو مما يدخل فى نطاق عمل المطعون ضده الأول مما لا سبيل لمقاضاته بطلب التضمينات عنه بغير دعوى المخاصمة لأن الحكم المطعون فيه اذ التزم هذا النظر وأيد محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى على غير أساس \*

( نقض مبنى ١٧/٦/١٩٨٦ - الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٥٣ ق )

١١٠٢ - أساس الفصل فى دعوى المخاصمة فى مرحلتها الأولى -  
لا حجية لصير الأوراق الرسمية الا اذا كانت هذه الصور بذاتها رسمية .

ان المادة ٤٩٥ من قانون المرافعات توجب على طالب المخاصمة أن يودع مع التقرير المشتمل على أوجهها وأدلتها ، الأوراق المؤيدة لها وتقتضى المادة ٤٩٦ من ذات القانون على ان المحكمة تحكم فى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها بعد سماع أقوال الطرفين والنيابة العامة اذا تدخلت فى الدعوى ، فان مؤدى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان الفصل فى دعوى المخاصمة وهى فى مرحلتها الأولى - مرحلة الفصل فى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها - لا يكون الا على أساس ما يرد فى تقرير المخاصمة والأوراق المؤيدة منه ، وانه لا يجوز فى هذه المرحلة تقديم أوراق ومستندات غير التى أودعت مع التقرير ، الأمر الذى

يتبنى عليه أن يكون ضم قلم كتاب محكمة الاستئناف للملف الأمر الوقتي رقم ١٩٣٠/٧ سنة ١٩٨٠ والأوراق المتعلقة به والذي قال الطاعنان بأنه يخوى أصول المستندات المؤيدة لدعواهما مخالفا نصريح القانون - لمسا كان ذلك ، وكان ما قدمه الطاعنان عند التقرير بدعوى المخاصمة من أوراق لا يعدو أن يكون صورة شمسية للأحكام والأوراق محل المخاصمة وكانت تلك الأوراق بحالتها ليست لها أى حجة لأن الأصل أنه لا حجية لصور الأوراق الرسمية إلا إذا كانت هذه الصور بذاتها رسمية طبقا لنص المادتين ١٢ و ١٣ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر برقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، فإنه لا تثريب على المحكمة أن هي لم تر الأخذ بهذه الصور للتدليل بها في الدعوى ، كما وأنه لا عليها أن هي لم تأمر بضم الملف المشار إليه بوجه التمسك ، ويكون التمسك على الخصم المطعون فيه لهذه الأسباب على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٧/٢/١٩ - الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٥١ ق )

١١٠٢ مكرر - سماع أقوال القاضى أو عضو النيابة فى دعوى المخاصمة أمر مقرر لمصلحتها فلا يجوز لغيرهما التمسك به .

لئن كان المشرع قد قضى فى المادة ٤٩٦ من قانون المرافعات بأن تحكم المحكمة فى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها بعد سماع الطالب أو وكيله والقاضى أو عضو النيابة المخاصم إلا أن سماع أقوال هذا القاضى أو عضو النيابة فى هذا الصدد إنما هو أمر مقرر لمصلحتها فلا يجوز لغيرهما التمسك به ، ومن ثم فلا يقبل من الطاعنين تعييب الحكم المطعون فيه لسبب لا مصلحة لهما فيه ، ومن ثم يكون هذا التمسك غير مقبول .

( نقض مدنى ١٩٨٧/٢/٢٩ - الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٥١ ق )



١١٠٣ - تقدير قيام سوء النية ومدى جسامته الخطأ الموجب لمسئولية الخصم ضده هو من الامور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع متى اقامت قضاؤها على اسباب سائغة .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان تقدير قيام سوء النية ومدى جسامته الخطأ الموجب لمسئولية الخصم ضده هو من الامور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع متى اقامت قضاؤها على اسباب سائغة وكافية لحمله وكان الحكم المطعون فيه قد خلاص في حدود سلطته التقديرية من ان تفسير نص المادة ١٠٠ من قانون المحاماة في المطعون ضده على نحو يحمله جواز ما اتخذ من اجراءات مع الطاعن دون اخطار سابق لنقابة المحامين هو امر لا يعتبر - مع غموض النص - خطأ مهنيا جسيما والى انه لم يتم دليل كاف على سوء نية المطعون ضده في امتناعه عن تسليم الطاعن الشهادة المصرح له بها من المحكمة العسكرية المركزية وهو من الحكم تسبب سائغ وكاف لحمل قضاؤه في هذا الخصوص فان النقص عليه بهذين السببين لا يعدو كونه جدالا فيما تستقل بتقديره محكمة الموضوع غير جائز اثارته امام محكمة النقض .

( نقض مدني ١٩٨٧/٢/٢٦ - الطعن رقم ٢٥٢٨ لسنة ٥٢ ق )

١١٠٤ - حق محكمة الموضوع في بحث مدى تعلق اوجه الخصامة بالدعوى لتقضى بقبولها او عدم قبولها وهذا لا يتأتى الا باستعراض أدلة الخصامة لتبين مدى ارتباطها بأسبابها .

المقرر في قضاء هذه المحكمة انه اذا كان من حق محكمة الموضوع عملا بالمادة ٤٩٦ من قانون المرافعات ان تبحث مدى تعلق اوجه الخصامة بالدعوى لتقضى بقبولها او عدم قبولها فان هذا لا يتأتى الا باستعراض أدلة الخصامة لتبين مدى ارتباطها بأسبابها وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في أسبابه من نفى قيام الأدلة على كل من اوجه الخصامة التي نسبها الطاعن للمطعون ضده لا يمدو أن يكون من الحكم استعراضا لأدلة

المخاصمة أوجبه بحث تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى اللزيم لقبول أو عدم قبول المخاصمة ودون أن يكون منه فصلا في موضوعها فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

( نقتض مدنى ١٩٨٧/٢/٢٦ — الطعن رقم ٢٥٢٨ لسنة ٥٢ ق )

١١٠٥ — الفصل في دعوى المخاصمة وهي في مرحلتها الاولى لا يكون الا على اساس ما يرد في تقرير المخاصمة والأوراق المودعة معه — طلب الإحالة الى التحقيق في هذه المرحلة يكون غير مقبول .

لما كان مؤدى نص المادتين ٤٩٥ و ٤٩٦ من قانون المرافعات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ان الفصل في دعوى المخاصمة هي في مرحلتها الاولى — مرحلة الفصل في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها — لا يكون الا على اساس ما يرد في تقرير المخاصمة والأوراق المودعة معه — فإن طلب الإحالة الى التحقيق في هذه المرحلة يكون غير مقبول ولا على انحكم المطعون فيه ان التفت عنه ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

( نقتض مدنى ١٩٨٧/٢/٢٦ — الطعن رقم ٢٥٢٨ لسنة ٥٢ ق )

### قوات مسلحة

١١٠٦ - موجبات صرف التأمين الإضافي لأفراد الاحتياط المستبقين أو المستدعين للخدمة بالقوات المسلحة من الموظفين العموميين أو للمستحقين عنهم - المواد ١/١ ، ٣١ ، ٩٥ القانون ١١٦/١٩٦٤ .

لمسلك كان يؤدي نصوص المواد ١/١ ، ٣١ ، ٩٥ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة أن إدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة لا تتزم بصرف التأمين الإضافي لأفراد الاحتياط المستبقين أو المستدعين للخدمة بالقوات المسلحة من الموظفين العموميين أو للمستحقين عنهم إلا في حالات الإصابة أو الوفاة أو الفقد في العمليات الحربية ومشروعات التدريب بالذخيرة الحية أو اقتحام المواقع أو بث الألغام أو الانزال الجوي أو أثناء الأسر إذا ثبتت براءة الأسير طبقاً للقواعد والإجراءات المتبعة، في القوات المسلحة أو في الحالات الأخرى التي يصدر بها قرار من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وكان الثابت في الدعوى أن مورث المطعون ضدهما الأول والثانية كان من أفراد الاحتياط المستبقين للخدمة بالقوات المسلحة من الموظفين العموميين الذين يعملون لدى المؤسسة العامة للكهرباء ، وأن وفاته حدثت لدى عودته من أجازته الميدانية أي في غير الحالات المنصوص عليها في المادتين ٣١ ، ٩٥ السالف الإشارة إليهما ، فإن إدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة لا تكون ملزمة بصرف التأمين المطالب به ويكون المطعون ضدهما الأول والثانية في حل من التزام الميعاد والجراءات المنصوص عليها في المادة ٨٧ من القانون السالف الذكر ، واذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة فإن النعم عليه بأسباب الطعن يكون على غير أساس ، ولا ينال من ذلك ما اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية إذ لهذه المحكمة أن تصححها دون أن تنقضه .



١١٠٧ - شروط ضم مدة الخدمة للضباط الاحتياط المستدعين بالقوات المسلحة واحتسابها في أقدمية الفئة الوظيفية المعينين عليها - قانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ .

أن الثابت بأسباب الحكم المطعون فيه أنه أورد طلبات الطاعن وأسانيده الموضوعية والقانونية في طلبه ضم مدد خدمته ضابطاً احتياطياً بالقوات المسلحة واحتسابها في أقدمية منبته الوظيفية المعين عليها لدى المطعون ضدها ، أقيم الحكم قضاءه برفض طلبات الطاعن على أسباب كافية لحمل قضائه وسليمه قانوناً من أنه لا تنطبق على حالته أحكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة فيما يتعلق باعتبار فترة الاستدعاء كمدة خبرة وحسابها في أقدمية الفئة المعين عليها كما تبين للمحكمة من أن تعيينه سابق على ١٨/٣/١٩٧١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ المعدل لنص المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر - وحسبما سبق بيانه في الرد على السبب الأول - ومن ثم يكون النعى على غير أساس .

ولما تقدم فانه يتعين رفض الطعن .

( نقض مبنى ١٩٨٦/١١/٢ - الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٥٠ ق )

## مضامه

١١٠٨ - يعتبر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ هو الأساس في تنظيم شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالقطاع العام بحيث تطبق عليهم أحكامه سواء كانت أكثر أو أقل سخاء من تلك الواردة بالتشريعات السارية بشأن العاملين بالقطاع العام - لا يجوز مع وضوح وجلاء نصوص القانون وقطعية دلالاته على المراد منها الخروج عليها أو تأويلها بحجة البحث عن حكمة التشريع ودواعيه .

المقرر قانوناً. انه مع قيام القانون الخاص لا يرجع الى أحكام القانون العام الا فيما فات القانون الخاص من الأحكام ، ولا يجوز اصدار القانون الخاص بذريعة أعمال قاعدة عامة لما في ذلك من منافاة صريحة للغرض الذي من أجله وضع القانون الخاص ، لما كان ذلك وكنت المادة الأولى من مواد اصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها تنص على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » وتنص المادة ٢٤ من ذات القانون على أن « يعمل فيها لم يرد فيه نص في هذا القانون بأحكام التشريعات السارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام على حسب الأحوال . . . » وكان مفاد نص هاتين المادتين أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ هو الأساس في تنظيم شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالقطاع العام بحيث تطبق عليهم أحكامه سواء كانت أكثر أو أقل سخاء من تلك الواردة بالتشريعات السارية بشأن العاملين بالقطاع العام ، وان الرجوع الى أحكام تلك التشريعات لا يكون الا فيما لم يرد به نص في هذا القانون ، ولما كان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قد انتظمت نصوصه حكماً في خصوص تحديد مرتبات ما على الوظائف الفنية بالإدارات القانونية بأن نص في المادة ١١ منه على أن « تكون الوظائف الفنية في الإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون على الوجه الآتي : مدير عام إدارة قانونية - مدير إدارة قانونية - محام ممتاز - محام أول - محام

ثان - محام ثالث - محام رابع • وتحدد مرتبات هذه الوظائف وفقاً للجدول المرفق بهذا القانون » كما بين جدول المرتبات المرفق به ما تحدد لكل وظيفة منها من ريبط مالى وعلاوة سنوية ، وكانت هذه النصوص واضحة جلية وهى بذلك قاطعة الدلالة على المراد منها فلا يجوز الخروج عليها أو تأويلها بحجة البحث عن حكمة التشريع ودواعيه وهو ما لا يكون الا عند غموض النص أو وجود لبس فيه بما يضطر القاضى فى سبيل تعرف الحكم الصحيح الى تقصى الغرض الذى رعى اليه النص والقصد الذى أملاه ، الأمر المنتفى فى النصوص سائلة البيان ، فان مؤدى ذلك أن مطالبة شاعلى هذه الوظائف بأن تطبق عليهم جداول المرتبات الملحقة بنظم العاملين بالقطاع العام تكون عنى غير مستند من القانون ، ولا يغير من ذلك تحدى الطاعنين بوجوب أعمال قرار لجنة شئون الادارات القانونية بوزارة العدل والتصدر بتطبيق جداول المرتبات الملحقة بنظم العاملين بالقطاع العام على مديرى وأعضاء الادارات القانونية بهذه الجهة ، لأن النص فى المادة ٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه على أن لا تختص لجنة شئون الادارات القانونية ... ( أولاً ) اقتراح ودراسة وإبداء الرأى فى جميع القوانين واللوائح والقرارات التنظيمية العامة المتعلقة بتنظيم العمل فى الادارات القانونية وأوضاع وانجراءات الاشراف والتفتيش عليها وعلى مديريها وأعضائها ونظام اعداد واعتماد تقارير الكفائية الخاصة بهم وانجراءات ومواعيد التنظيم من هذه التقارير . ( ثانياً ) ... وتصدر اللوائح والقرارات التنظيمية العامة المنصوص عليها فى هذه المادة بقرارات من وزير العدل « يدل على أن ما تصدره لجنة شئون الادارات القانونية بوزارة العدل فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون مجرد اقتراحات أو آراء ليس لها صفة التشريع ولا يمكن أن تعدي أو تعطل حكماً من أحكام هذا القانون لأن ذلك لا يكون الا بقانون ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون



فيه قد التزم هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعنين على سند من نص المادتين ١١ و ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المنوه عنه فإنه لا يكون قد خالف القانون وخطأ في تطبيقه وتأويله ، ويكون النعى عليه بسبب الطعن على غير أساس .

( نقض مثنى ١٩٨٥/٤/٢٠ - الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٥٠ ق )

١١٠٩ - يجوز للمحامي توقيع الحجز التحفظي تحت يد الغير وفاء لالتعابه غير المكتوبة والمطلوب تقديرها من نقابة المحامين - يختص قاضي الأمور الوقفية بإصدار الأمر بتوقيع الحجز التحفظي - لا يؤثر في صحة إجراءات الحجز أن يكون تقدير القاضي الأمر للدين أقل من المبلغ المطلوب تقديره من مجلس النقابة .

النص في المادة ١١٨ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ في شأن المحاماة على أنه في حالة عدم قيام اتفاق مكتوب للاعتاب وعرض طلب التبديد على مجلس النقابة الفرعية أو اللجنة النقابية يجوز للمحامي أن يستصدر من قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة المختصة أمرا بتوقيع الحجز التحفظي تحت يد الغير وفاء للمبلغ المطلوب تقديره يدل على أن قاضي الأمر - وقفية يختص بإصدار الأمر بتوقيع الحجز التحفظي تحت يد الغير وفاء للمبلغ الذي تقدم لنقابة المحامين بطلب تقديره مرفقا به صورة من كل من الطلبين آنفي البيان - وكان ما ذهب إليه القاضي الأمر - من تقدير دين المطعون ضده في كل أمر بأقل من المبلغ المطلوب من مجلس النقابة تقديره - هو إجراء غير لازم أصلا في هذا الخصوص ولا يعدو أن يكون تزييدا غير مؤثر في صحة أمرى الحجز الصادرين وفق أحكام القانون ولا ينال بالتالي من سلامة إجراءات الحجز الذي تم نفاذا لهما ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بما ورد في هذين الوجهين يكون في غير محله .

( نقض مثنى ١٩٨٥/٥/١٤ - الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٥٢ ق )

١١١٠ - عناصر تقدير أتعاب المحامي - الحدين الأقصى وال الأدنى للاتعاب -  
 لحكمة الموضوع أن تدخل عناصر أخرى عند تقدير التعاب إلى جانب ما أورده  
 المادة ١١٤ من قانون المحاماة ٦١ لسنة ١٩٦٨ - ما لا يكفي لبيان العناصر  
 التي اتخذها الحكم أساساً للتقدير .

أن النص في المادة ١١٤ من قانون المحاماة ٦١ سنة ١٩٦٨ على أنه « يدخل في تقدير التعاب أهمية الدعوى والجهد الذي بذته المحامي والنتيجة التي حققها ويجب ألا تزيد الأتعاب على عشرين في المائة ولا تقل عن خمسة في المائة من قيمة من حققه المحامي من فائدة لموكله . في العمل موضوع طلب التقدير » يدل على أن العناصر التي وردت بالنص ليست واردة على سبيل الحصر فليس ما يمنع من حكمة الموضوع من أن تدخل في الاعتبار عند تقديرها التعاب إلى جانبها ما تراه من عناصر أخرى - ولا يكفي لبيان العناصر التي اتخذها الحكم أساساً للتقدير مجرد القول بمدونات أنه أتبع العناصر التي أوردها النص أو أنه استهدى بغيرها في قضائه بل يتعين أن يعرض الحكم الأوراق الدعوى ومستندات الطرفين في شأنها لبيان مدى دلالتها على أهمية الدعوى أو مقدار الجهد الذي بذله المحامي فيها وتحديد النتيجة التي حققها عمل المحامي وكذا لبيان ما استخلصه التحكم في شأن هذا كله أو غيره وذلك في سبيل تحديد ما بذله المحامي من عمل يتفق وصحيح القانون وما اقتضاه هذا العمل من جهد يعتبر لازماً - للوصول إلى الفائدة التي حققها لموكله على ألا تزيد الأتعاب على عشرين في المائة من قيمة تلك الفائدة ولا تقل عن خمسة في المائة منها ، وإنه وإن كان تقدير الأتعاب من مسائل الواقع التي تستقل بها قاضي الموضوع إلا أن مناط ذلك أن يكون هذا التقدير قائماً على أناس سائغ ومردودا إلى عناصره الثابتة بالأوراق - لما كان ذلك وكان الطاعن قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن الأتعاب المتفق عليها في مرحلة الدرجة الأولى كانت مائتي جنيه في القضية الأولى وثلثمائة جنيه في القضية الثانية بما لا يتفق مع تقدير مجلس النقابة للاتعاب وذلك بالنظر إلى ضالة الجهد الذي بذله

في مرحلتى الاستئناف والنقض بالنسبة لما بذله بمرحلة الدرجة الأولى  
واذ كان الحكم المطعون فيه قد ذهب - إلى تأييد تقدير مجلس انتقبة  
للاتعاب بمبلغ ألفى جنيه في الطلب الأول وثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه  
في الطلب الثانى وأقام قضاءه على أن تقدير مجلس النقابة مناسب  
لقيمة الدعويين والجهد الذى بذله المطعون ضده حسبما تبين من مطالعة  
المذكرات المقدمة دون أن يعرض الحكم لدفاع الطاعن على الوجه السالك  
أو يبين ما استخلصه من المستندات المقدمة في شأن تقديره لقيمة  
الدعوى أو ماهية الجهد الذى بذته المحامى في شأنها في كل مرحلة أو عمل  
على حدة فإنه يكون معيبا بمخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسبيب  
بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

( نقض متى ١٤/٥/١٣٨٥ - الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٥٢ ق )

١١١ - لا يجوز الجمع بين بدل التفرغ المقرر بمقتضى القانون ١٧/١٩٧٣  
بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات والهيئات العامة والوحدات التابعة لها  
وبدل التمثيل أو أى بدل طبيعة عمل آخر .

لما كان جدول مرتبات الوظائف الفنية الملحق بالقانون رقم ٤٧  
لسنة ١٩٧٣ - بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات  
العامة والوحدات التابعة لها - ينص على أن « يمنح تشاغلو الوظائف  
الفنية المعنية في هذا الجدول بدل تفرغ قدره ٣٠٪ من بداية مربوط النشة  
الوظيفية ويسرى عليه الخفض المقرر بانقرار بقانون رقم ٣٠ لسنة  
١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التى  
تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين . . . ولا يجوز الجمع بين بدل التفرغ  
المقرر بمقتضى هذا القانون وبدل التمثيل أو أى بدل طبيعة عمل  
آخر . . . » وقد حدد الجدول المشار إليه المستفيدين من هذا القانون  
وهم العاملون الفنيون بالإدارات القانونية من درجة مدير عام إدارة  
قانونية إلى وظيفة محام رابع، وكانت المسادة ٤٠ من نظام العاملين



بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه « مع مراعاة القرارات الصادرة من رئيس مجلس الوزراء يجوز لمجلس الإدارة منح البدلات الآتية وتحديد فئة كل منها وذلك وفقا للنظام الذى يضعه فى هذا الشأن » ( ١ ) ٠ ٠ ٠ ( ٢ ) بدلات تقتضيها ظروف أو مخاطر الوظيفة بحد أقصى ٤٠٪ من بداية الأجر المقرر للوظيفة التى يشغلها العامل وتضمن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ الصادر فى ١٩٧٩/٦/٥ - بشأن بدلات ظروف أو مخاطر الوظيفة للعاملين بالقطاع العام - فى الفصل الأول منه المبادئ والقواعد التى تحكم منح هذه البدلات ، وفى الفصل الثانى ظروف أو مخاطر الوظيفة التى تصدر على أساسها نسب البدل . وكان البدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أما أن يعطى الى العامل عوضا عن نفقات يتكبدها فى سبيل تنفيذ عمله فعلا فلا يعتبر على هذا الوضع جزءا من الأجر وأما أن يعطى له لقاء طاقة بذلها أو مخاطر معينة يتعرض لها فى أدائه لعمله فيعتبر جزءا من الأجر مرهونا بالظروف التى دعت الى تقريره فيستحق بوجودها وينقطع بزاولها . فان بدل ظروف أو مخاطر الوظيفة الذى تقرر للعاملين لدى الطاعنة فى ١٩٨١/١/١ بموجب قرارها رقم ١٦٩ يكون على هذا الوضع بدل طبيعة عمل لا يجوز الجمع بينه وبين بدل التفرغ المنصوص عليه فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ الذى ينحصر له المطعون ضدهم باعتبارهم أعضاء غنيين بالإدارة القانونية للشركة الطاعنة ولا يترتب لهم حقا فى اقتضاء هذا البدل بالمخالفة لأحكام القانون المذكور ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ أقام قضاء بتأييد الحكم الابتدائى بأحقية المطعون ضدهم فى الجمع بين البدلين تأسيسا على أن الزيادة لا تعتبر بدل طبيعة عمل قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

( نقض منى ١٩٨٦/١/٢٠ - الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٥٥ ق )

١١١٢ - تسكين أعضاء الإدارات القانونية طبقا للقواعد التي وضعتها اللجنة المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - شروط المتسكين إذا توافرت شرائط شغل وظيفية تالية .

لما كانت المادة ١١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها تنص على أن : تكون الوظائف الفنية في الإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون على الوجه الآتي : مدير عام إدارة قانونية - مدير إدارة قانونية - محام همتار - محام أول محام ثان - محام ثالث - محام رابع . . . » وتنص المادة الثالثة عشر منه على أن « يشترط فيمن يشغل الوظائف الفنية بالإدارات القانونية أن يكون قد مضى على قيده بجدول المحامين المدة المبينة قرين كل وظيفة منها وذلك على النحو التالي : محام ثالث القيد أمام المحاكم الابتدائية - محام ثان القيد أمام محاكم الاستئناف أو انقضاء ثلاث سنوات على القيد أمام المحاكم الابتدائية - محام أول القيد أمام محاكم الاستئناف لمدة ثلاث سنوات أو انقضاء ست سنوات على القيد أمام المحاكم الابتدائية . . . » وتنص المادة ٢٩ منه على أن « تعد خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالإدارات - القانونية الخاضعة لهذا القانون كما تعتمد هذه الهياكل والجداول ويتم شغل الوظائف الشاغرة من الوظائف المحددة في هذه الجداول طبقا للقواعد والجراءات التي تضعها اللجنة المنصوص عليها في المادة السابعة من هذا القانون . » وتنص المادة ٢٠ من قرار وزير العدل رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ بالقواعد والجراءات التي وضعتها اللجنة المشار إليها في المادة السابقة على أن « يتم تسكين مديري وأعضاء الإدارات القانونية العاملين بها عند صدور الهياكل على الوظائف الواردة بها المعادلة للفئات المالية التي يشغلونها حاليا ، على أنه إذا توافرت في أحدهم الشروط المنصوص عليها في القانون لشغل وظيفة أعلى يسكن من توافرت فيه الشروط على هذه الوظيفة الأعلى مع عدم المساس بالأقدميات الحالية . »

« وقد أصدرت هذه اللجنة ضمن ما أصدرته بتاريخ ١٨/٣ سنة ١٩٨٠ القرار رقم ٥ ويقتضى بأن « يكون تطبيق المادة ٢٠ من القرار الوزاري رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ بقواعد واجراءات اعداد واعتماد الهياكل الوظيفية طبقا للأسس التالية : أ - الوظيفة الأعلى في مراد الشارع هي الوظيفة التالية مباشرة لتلك التي يشغلها عضو الإدارة القانونية وينشأ عنه في شغل تلك الوظائف الأعلى من تاريخ اعتماد الهيكل الوظيفي للإدارة المذكورة إذا كان قد استوفى المدد المبينة بالمادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ دون أي شرط آخر على أن تراعى جهة الإدارة الالتزام بالتعهديات بين أعضاء الإدارات القانونية عند تسكينهم سواء على الوظائف المعادلة أو تلك الأعلى مباشرة ب - نص المادة ٢٠ لا يتيح لأعضاء الإدارات القانونية شغل الوظائف الأعلى إلا بقدر الشاغر منها في الهيكل الوظيفي الجديد حتى لو توافر لغيرهم شروط شغلها « ٠٠٠ » ومفاد هذه النصوص مجتمعة أن تسكين أعضاء الإدارات القانونية طبقا للقواعد التي وضعتها اللجنة المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ نالف البيان والمخولة بمقتضى المادة ٢٩ منه بوضعها يقتضى الربط بين عضو الإدارة القانونية والوظيفة التي يشغلها وقت صدور الهيكل الوظيفي لهذه الإدارة وبين الوظيفة المعادلة لها والواردة بهذا الهيكل الوظيفي ويتم تسكينه على هذه الوظيفة الأخيرة والمعادلة لوظيفته التي يشغلها اعتبارا من تاريخ صدور الهيكل الوظيفي أما إذا توافرت فيه شروط شغل وظيفة تعلو هذه الوظيفة أي تالية لها مباشرة فإنه يمكن عليها إذا كانت شاغرة اعتبارا من تاريخ اعتماد الهيكل الوظيفي للإدارة وبحيث لا يجوز تجاوز هذه الوظيفة إلى وظيفة أعلى منها حتى لو كان قد استوفى المدة اللازمة لشغلها عملا بنص المادة ١٣ من القانون سالف الذكر ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بأحقية المطعون خدما في التسكين على وظيفة محام أول على سند من القول بأنها قد اء توفت المدة اللازمة لشغلها عملا بنص المادة الثالثة عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ دون أن يرد على ما أثارته الطاعنة في دفاعها من أن المظنون



ضدها كانت تشغل قبل نقلها اليها الفئة السادسة والمعادلة لوظيفة محام ثالث طبقا للمادة الحادية عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والجداول الملحقه به ولا يجوز طبقا للقواعد التي وضعتها اللجنة المنصوص عليها في المادة السابعة من هذا القانون تجاوز وظيفة محام ثان وتسكينها على وظيفة محام أول حتى ولو كانت قد استوفت المادة اللازمة لشغل هذه الوظيفة الأعلى عملا بنص المادة ١٣ من القانون سالف الذكر مع انه دفاع جوهري من شأنه لو صبح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى مما لانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فضلا عن قصوره في التسبيب بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن على أن يكون مع النقض الاحالة .

( نقض بدنى ١٩٨٦/٢/٢٣ - الطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٥٥ ق )

١٦١٣ - لا يجوز الجمع بين بدل التفرغ المقرر بمقتضى القانون ١٩٧٣/٢٧ بشأن الإدارات القانونية وبندل التمثيل أو أى بدل طبيعة عمل آخر - يعتبر الراتب المصروف بدل طبيعة عمل - شروط استحقاقه .

لما كان جدول مرتبات الوظائف الفنية الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ينص على أن « . . . يمنع شغل الوظائف المبينة في هذا الجدول بدل تفرغ قدره ٣٠٪ من بداية مربوط الفئة الوظيفية ويسرى عليه الخفض المقرر بالقرار بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات وإثرواتب الاضافية التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين . . . ولا يجوز الجمع بين بدل التفرغ المقرر بمقتضى هذا القانون وبندل التمثيل أو أى بدل طبيعة عمل آخر » . وكان الجدول المشار إليه قد حدد المستقيدين من هذا البندل بأنهم العاملون الفتيون بالإدارات القانونية من درجة مدير ادارة قانونية إلى وظيفة محام رابع ، وكان الراتب المصروف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يعدو أن يكون بدلا لطبيعة عمل واذا أختار العامل - من أصحاب البدلات المهنية صرفه باعتبار أنه أصلح

له ، فانه لا يجوز له طلب البديل المهني لها في التجمع بينهما من مخالفة للقانون . وكانت المادة ٣٠ من لائحة البنك الطاعن التي اعتمدت من مجلس ادارته في ١٩٧٧/٨/٩ تنص على أنه « يمنع جميع العاملين في البنك راتباً مصرفياً بواقع ٣٠٪ من الأجر الأصلي ويعتبر من قبيل بدلات طبيعة العمل وذلك بالشروط الآتية ١ . . . ب يجوز التجمع بين الراتب المصرفي والاجر الإضافي أو أية بدلات أخرى فيما عدا البدلات المهنية وتعامل حق الاختيار بين الراتب المصرفي والبديل المهني أيهما أصح له . الخ مما مفاده أن لائحة البنك المذكور قد حظرت التجمع بين الراتب المصرفي وبين أي بدل مهني آخر . لسا كان ذلك وكانت المطعون ضدها - وهي محامية بالادارة القانونية بالبنك الطاعن - قد اختارت الراتب المصرفي فانه لا يحق لها من بعد أن تطالب بالتجمع بين هذا البديل وبين بديل التفرغ المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ السالف الإشارة اليه . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

( نقض منس ١٩٨٦/١٢/٢٢ - الطعن رقم ١١٥٥ لسنة ٥١ ق )

١١١٤ - الحظر الوارد في المادة ١٢١ من قانون المحاماة ١٩٦٨/٦١ ينصرف الى الوقائع التي تعتبر سرا لم يعلمه المحامي الا بصفته وكسلا عن صاحب الشأن فلا ينصرف الى الوقائع المادية الظاهرة التي يمكن للكافة من غير اصحاب هذه المهنة الوقوف عليها .

أن النص في المادة ١٣١ من انقانون رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة على أنه « للمحامي أن يمتنع عن أداء الشهادة عن الوقائع أو المعلومات التي علم بها عن طريق مهنته والنص في المادة ٦٦ من قانون الاثبات على أنه « لا يجوز لمن علم من المحامين أو الوكلاء أو الأطباء أو غيرهم من طريق مهنته أو صنفته بواقعة أو بمعلومات أن يفشيها ولو بعد انتهاء خدمته أو زوال صفته . . . ومع ذلك يجب على

الأشخاص المذكورين أن يؤدوا الشهادة على تلك الواقعة أو المعلومات متى طلب منهم ذلك من أسرها اليهم على ألا يخل ذلك بأحكام القوانين الخاصة بهم » يدل على أن الحظر ينصرف إلى الوقائع التي تعتبر سرا لم يعامه المحامي إلا بصفته وكيلا عن صاحب الشأن ، فلا ينصرف إلى الوقائع المادية الظاهرة التي يمكن للكافة من غير أصحاب هذه الهيئة الوقوف عليها ، بل إن ثبت وثبات من أقوال الشاهد أن الشاهد لا يدين بها أنها انصببت على إقامة المستأجرة الأصلية وأولادها بثقة النزاع ، وهي من الوقائع المادية غير الخافية على الكافة ، ولا تعتبر من الأسرار المحظورة عليه الأدلاء بشهادته عنها ، من ثم فلا تثريب على الحكم المطعون فيه إذ عول في قضائه على هذه الشهادة ، ولما كان تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو من اطلاقات قاضي الموضوع ، كما أن اطمئنانه إلى أقوال شاهد دون آخر مرجعه إلى وجدانه بلا معقب عليه في ذلك إلا أن يخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها ، وكان استنباط القرائن القضائية من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها هو من سلطة محكمة الموضوع أيضا ما دام استخلاصها سائغا وهوديا عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها بما لا رقابة عليها من محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه إلى ما شهد به شاعدي المطعون ضدهما اللذين اطمأن إلى أقوالهما ، كما ركن إلى عدة قرائن يكمل بعضها بعضا وتؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي انتهت إليها ، فانه لا تجوز المجادلة فيما خلص إليه بمناقشة كل قرينة على حدة لاثبات عدم كفايتها في ذاتها ، ويكون النعي عليه في هذا الصدد جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة .

( نقض مدنى ١٩٨٧/١/٨ - الطعن رقم ٢٢٠١ لسنة ٥١ في )

١١١٤ مكرر - لا يجوز للمحكمة أن تتصدى لعلاقة الخصوم بوكلائهم إلا إذا انكر صاحب الشأن وكالة وكيله - علة ذلك .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز أن تتصدى المحكمة لعلاقة



الخصوص بوكلائهم الا اذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله لأن في ذلك تجاوزا في الاستدلال ضار بحقوق الناس فإذا باشر المحامي اجراء أن يصدر توكيلا له من ذى الشأن الذى كلفه بالعمل فلا يعترض عليه بأن وكالته لم تكن ثابتة قبل اتخاذ الاجراء ما لم ينص القانون على خلاف ذلك لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه اذ التزم هذا النظر بنحسبان أن المطعون ضده لم ينكر علاقته بأى ممن ذكرهم فان التزم يكون على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٧/٢/٢٦ — الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٢ ق )

١١١٥ — يجوز لأحد المحامين من غير العاميين بالادارات القانونية للمؤسسات العامة او الهيئات العامة او الوحدات التابعة لها مباشرة بعض القضايا نيابة عن تلك المؤسسات بشرط ان يكون التعاقد معه بتفويض من مجلس ادارتها .

لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها تقضى بأن تتولى الادارة القانونية فى الجهة المنشأة فيها ممارسة الاختصاصات التالية : أولا : المرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات أمام المحاكم وهيئات التحكيم . . . . . كما تنص المادة الثالثة على أنه يجوز لمجلس ادارة الهيئة العامة او المؤسسة العامة او الوحدة التابعة لها بناء على اقتراح ادارتها القانونية . . . . . أو التعاقد مع مكاتب المحامين الخاصة لمباشرة بعض الدعاوى والمنازعات بسبب أهميتها ، وهؤدى هذين النصين أن الأصل هو أن الادارات القانونية للمؤسسات العامة او الهيئات العامة او الوحدات التابعة لها هى صاحبة الصفة فى مباشرة الدعاوى والمنازعات أمام المحاكم باختلاف أنواعها ودرجاتها واستثناء من هذا الأصل يجوز لأحد المحامين من غير تلك الادارات مباشرة بعض هذه القضايا نيابة عن تلك المؤسسات بشرط أن يكون التعاقد معه بتفويض من مجلس ادارتها .

لما كان ذلك وكان الأستاذ / . . . . . ( المحامي صاحب المكتب الخاص ) قد أقام هذا الطعن نيابة عن الشركة الطاعنة في ٢٣/٣/١٩٨٥ بسفته ثانياً عن رئيس مجلس إدارة الشركة بالتوكيل رقم ٣٢٢٢ لسنة ١٩٨٣م عام قصر النيل وليس بتفويض صادر من مجلس إدارة الشركة كما تطلبت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فان الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة .

( نقض مدني ١/٢/١٩٨٧ - الطعن رقم ٨١١ لسنة ٥٥ ق )

١١١٥ مكرراً - يتعين توقيع صحف الاستئناف امام أية محكمة من أحد المحامين المقررين امامها - ليس يستوجب أن يكون التوقيع مقروءاً وكاشفاً عن اسم صاحبه .

ولئن كان نص المادة ٨٧ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ - الذي رفع الاستئناف في ظله - صريحاً في النهي عن تقديم صحف الاستئناف امام أية محكمة الا اذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين امامها - ولا يعني عن ذلك كونها تخملاً ما يشير الى صحتها عن مكتب محام - ضماناً لجدية الطعن وكتابة أسبابه على الوجه الذي تطلبه القانون ولأن توقيع المحامي على الصحيفة هو السند الوحيد الذي يشهد بصحتها منه على الوجه المقترض قانوناً الا أنه ليس في نصوص القانون ما يوجب أن يكون التوقيع مقروءاً وكاشفاً عن اسم صاحبه لاذ في التوقيع وحده - أياً كانت طريقة كتابته - ما يكفي للتعريف به وتحقيق غرض الشارع في هذا الشأن لما كان ذلك وكان الثابت من منطبعة صحيفة الاستئناف انه موقع على هامشها من الأستاذ بلاتون فالاسكاكي - وهو محام مقبول لدى محكمة النقض - واذ قضى الحكم المطعون فيه - بطلان صحيفة الاستئناف السالفة بمقولة عدم توقيعها من محام مقبول امام محاكم الاستئناف فانه يكون قد خالف الثابت بالأوراق مما جره الى الخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

( نقض مدني ٢٠/٢/١٩٨٧ - الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٥٢ ق )

١١١٦ - توقيع المحامي على أصل صحيفة الاستئناف أو على صورتها  
المقدمة لقلم الكتاب تتحقق به الغاية التي تفيهاها المشرع من المادة ٨٧/٢ ق .  
المحامية ١٩٦٨/٦١ .

ان المشرع بمما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٨٧ من قانون  
المحامية ٦١ لسنة ١٩٦٨ من أنه « لا يجوز تقديم صحف الاستئناف و ..  
الإ اذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها » انما قصد رعاية  
المصالح العام ومراعاة المصالح الخاص في ذات الوقت ، ذلك ان اشراف  
المحامي على تحرير صحف الاستئناف من شأنه الالتزام بأحكام المقتضين  
في تحريرها . وبذلك تتقطع المتزعات التي كثيرا ما تنشأ بسبب قيام  
من لا خبرة لهم بممارسة هذه الشؤون ذات الطبيعة القانونية مما يعود  
بالضرر على ذوي الشأن . ولما كان الاستئناف طبقا لنص المادة ٢٣٠  
من قانون المرافعات يرفع بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة وفقا للأوضاع  
المقررة لرفع الدعوى ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٦٥ من ذات  
القانون قد أوجبت على المدعي أن يقدم بقلم الكتاب وقت تقديم صحيفة  
دعواه صورة منها بقدر عدد المدعى عليهم وصورة لقلم الكتاب ، فان  
توقيع المحامي على أصل صحيفة الاستئناف أو على صورتها المقدمة لقلم  
الكتاب تتحقق به الغاية التي تفيهاها المشرع من الفقرة الثانية من المادة  
٨٧ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ سالف الذكر ، لما كان ذلك وكان  
ملف الدعوى أمام محكمة الاستئناف المتضم ، يحتوى على أصل صحيفة  
الاستئناف كما يحتوى على عدة صور مطابقة لها ذيلت كل منها  
بتوقيع نقيب مدوريه إلى المحامي الذي أثبت اسمه بصدرها كركيل عن  
المستأنفين ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببطان صحيفة  
الاستئناف على ما أورده بمدوناته من خلو أصل الصحيفة من توقيع  
محام دون أن يعرض صور الصحيفة المطابقة لأصلها ودون أن يتعرض  
للتوقيع الذي ذيلت به كل منها وما اذا كان نظام مقبول للمراعاة أمامها ،  
فانه يكون مشوبا بتصور في التسبب يوجب نقضه .



## مرافق عامة

١١١٦ مكرر - الأصل في التزام المرافق العامة أن يلتزم بخير المرفق لحسابه وتحت مسؤوليته - يؤدي ذلك - الآثار المترتبة على إسقاط الالتزام أو انتهاءه .

الأصل في التزام المرافق العامة أن يلتزم بخير المرفق لحسابه وتحت مسؤوليته ومن ثم فإن جميع الالتزامات التي تترتب في ذمته أثناء قيامه هو بإدارة المرفق تعتبر التزاما عليه وحده ولا شأن للجهة مانحة الالتزام بها ما لم ينص في عقد الالتزام - أو غيره - على تحملها ، وإسقاط الالتزام أو انتهاءه من شأنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يفتح حدا فاصلا بين إدارة الملتزم وبين إدارة الدولة للمرفق ، ومن ثم فإن الشركة الطاعنة بـ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تعتبر خلفا عاما للشركات التي أسقط عنها الالتزام أو انتهى التزامها ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد حصل من تقرير الخبير أن المطعون ضدهم كانوا يعملون لدى عدة شركات هي الشركة المصرية للنقل على الطرق ، وشركة أتوبيس الشمال ، وشركة أتوبيس المنيا والبحيرة وشركة أتوبيس البحيرة والغربية وشركة أتوبيس أبو حمص وتقرر انتهاء التزام هذه الشركات بانتهاء تراخيص سياراتهم في ٩/٨/١٩٥٣ وتكونت شركة الطرق الصحراوية العمالية اعتبارا من ١٠/٨/١٩٥٣ وحلت محل الشركات السابقة في استغلال خطوط نقل الركاب بالأقاليم ثم تغير اسمها إلى شركة الاسكندرية والبحيرة في يوليو سنة ١٩٦١ ثم إلى شركة النيل العامة لأتوبيس البحيرة التي أدمجت سنة ١٩٦٣ مع شركة أتوبيس الصحراء الغربية وأصبح اسمها شركة النيل العامة لأتوبيس غرب الدلتا ، وكان مؤدى ذلك أن الشركات التي كان يعمل بها المطعون ضدهم قد انتهى التزامها في ٩/٨/١٩٥٣ ، وحلت محلها شركة أخرى أدمجت بعد ذلك في الشركة الطاعنة ومن ثم فإن الأخيرة لا تعتبر خلفا للشركات التي انتهى التزامها وبالتالي فإن

استمرارهم في العمل يكون بمثابة تعاقد جديد حتى وإن كان هذا الاستمرار قد جاء نتيجة التكليف الذي تضمنه الأمر العسكري سالف البيان سواء للمرخص لهم الجدد باستخدام جميع العمال الذين كانوا يعملون لدى الشركات التي انتهى ترخيصها بنفس الأجر وشروط استخدامهم السابقة أو نهؤلاء بالاستمرار في عملهم الجديد ، اذ ليس من شأن ذلك أن يجعل من الشركة الطاعنة خلفا لتلك الشركات ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وذهب الى أن انتهاء التزام تلك الشركات بإدارة المرفق لا يترتب عليه انتهاء عقود عملهم بل تظل سارية بقوة القانون قبل الشركة الطاعنة باعتبارها خلفا للشركات التي انتهى التزامها ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن »

(نقض مدني ١٩٨٥/٤/٢٨ - الطعن رقم ١٣٥٨ لسنة ٤٩ ق )





## مسئولية

اولا - الخطا .

ثانيا - الضرر .

ثالثا - علاقة السببية .

رابعا - دعوى التعويض .

خامسا - المسؤولية عن الغير

## أولا - الخطأ

١١١٧ - يعتبر الغصب عملا غير مشروع يلزم مرتكبه بالتعويض عن الأضرار الناشئة لصاحبة العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثمار .

لما كان الغصب يعتبر عملا غير مشروع ، يلزم من ارتكبه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بتعويض الأضرار الناشئة عنه لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثمار وكان الحكمان المطعون فيهما قد أقاما قضاءهما بنفى الغصب عن وضع يد المطعون عليه الثاني على الأرض محل النزاع وبرفض دعوى الطاعنين على ما خلصت إليه محكمة الموضوع في حدود سلطتها في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها من أنه يضع يده عليها بموجب عقد إيجار حرره الجمعية التعاونية الزراعية نيابة عن الطاعنين تنفيذا لقرار لجنة فض المنازعات الزراعية في الطلب رقم ٣٤ سنة ١٩٦٧ ، ولما كان ذلك وكان الطعن قد رفع بتاريخ ٢٩/٨/١٩٨٠ قبل صدور القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ الذي أوجب على قلم كتاب محكمة النقض طلب ضم ملف القضية بجميع مفرداتها ، ولم يقدم الطاعنون رفقا طعنهم صورة رسمية من قرار لجنة الفصل في المنازعات الزراعية آنف الذكر ومحضر جلستها بتاريخ ٢٥/٥/١٩٦٧ ، وصورة رسمية من تقرير الخبير المقدم في الدعوى وما يفيد أنه قدم الى محكمة الموضوع دليلا على أن الأرض محل النزاع من أراضي الحدائق المزروعة بأشجار الموز فيكون هذا التعمي عاريا عن الدليل .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

( نقض مدني ٣٠٠/١/١٩٨٥ - الطعن رقم ٢٠٥٣ لسنة ٥٠ ق )

١١١٨ - مسئولية الناقل الجوي عن الضرر الذي يقع في حالة وفاة أو إصابة أي راكب - أساس هذه المسؤولية - متى ترتفع عنه - المواد ١٧ ، ٢٠ ، ٢٢ من اتفاقية فاروسفيا الدولية للطيران المدني المعدلة ببروتوكول لاهاي ووافقت عليه مصر بق ١٩٥٥/٦٤٤ .

المستفاد من نصوص المواد ١٧ ، ٢٠ ، ٢٢ من اتفاقية فاروسفيا الدولية للطيران المدني المعدلة ببروتوكول لاهاي الذي وافقت عليه مصر بالتقانون ٦٤٤ لسنة ١٩٥٥ - وعلى جري به قضاء هذه المحكمة أن الناقل الجوي يكون مسئولاً عن الضرر الذي يقع في حالة وفاة أو إصابة أي راكب إذا كانت الحادثة التي تولد عنها الضرر قد وقعت على متن الطائرة أو أثناء عمليات الصعود أو الهبوط وهذه المسؤولية مبنية على خطأ مفترض في جانب الناقل ولا ترتفع عنه إلا إذا أثبت هو أنه وتابعيه قد اتخذوا كافة التدابير اللازمة لتفادي وقوع الضرر أو كان من المستحيل عليهم اتخاذها - لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع وتقدير عمل الخبير في الدعوى ولا رقابة عليها في ذلك لمحكمة النقض متى كان استخلاصها قائماً على أسباب سائغة وحسبها أن تقييم قضاؤها على ما يكفى لحمله - وكان الحكم المطعون فيه أحال إلى أسباب الحكم الابتدائي والتي تضمنت استناداً إلى التقرير الفني المقدم في الدعوى بياناً بأخطاء عديدة ارتكبها قائد الطائرة وأدت لوقوع الحادث أضاف إليها قوله « بأن الحادث وقع نتيجة خطأ قائد الطائرة الذي بلغ أقصى درجات الرعونة وعدم الانتباه عندما هبطت الطائرة استجابة لتهديد الطائرات الاسرائيلية ثم صعود قائدها بهنا خلسة محاولاً الفرار بشكل بطولي لا مبرر له غير عابىء بأنه في منطقة عسكرية منغل عنها دولياً مما أدى بالطائرات الاسرائيلية إلى إطلاق النصار على الطائرة الليبية . . . » ثم استورد قائلاً « فإن خطأ الطيران الاسرائيلي كان نتيجة حتمية لخطأ قائد الطائرة الليبية الذي قالت عنه محكمة أول درجة بحق أنه خطأ يعادل الغش مما يعتبر معه خطأ الغير قائد الطائرة - مستغرقاً لخطأ الطيران الاسرائيلي مما تنهار معه كل حجة للمستأنفين في دفع مسئوليتها بالسبب الأجنبي .



واذ كان ذلك وكانت هذه الأخطاء ناشئة وتكفي لفعل قضاء المحكم المضعون فيه فإن النفي عليه بهذا السبب لا يمسدو في حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير محكمة الموضوع للدلالة مما لا يجوز اتارته أمام محكمة النقض .

(نقض مثنى ١٢/٢/١٨٨٥ - الطعن رقم ١٦٦٥ لسنة ٥٠ ق )

١١١٨ مكرر - استقلال الخطأ في اتخاذ إجراءات الحجز الإداري على أموال المدين الموجب للمسئولية هو ما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع بآدام هذا الاستقلال ناشئاً ويستمد من عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوى .

أن الحق في اتخاذ إجراءات الحجز الإداري على أموال المدين عملاً بالمادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل في شأن الحجز الإداري ويصح تلك الأموال جبراً - مقيد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بأن يكون استعمال هذا الحق غير مصحوب بخطأ جسيم . لما كان ذلك وكان استقلال الخطأ الموجب للمسئولية هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ما دام هذا الاستقلال ناشئاً ويستمد من عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوى ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع خلصت في حدود سلطتها في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها إلى أن الخطأ الذي شاب إجراءات المزايدة على النحو الوارد في الحكم الصادر من محكمة النقض في الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٢ ق كان غير مقترن أو مصحوب بسوء نية بقصد الإضرار بالطاعن ولم يكن خطأ جسيماً وأقامت قضاءها على ما يكفي لحمله ، فإن هذا النفي يكون على أساس .

( نقض مثنى ١٥/٥/١٨٨٥ - الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٥٠ ق )

١١١٩ — كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض م ١٦٣ مدني — سهول النص كل فعل أو قول خاطيء سواء كان مكوناً لجريمة معاقباً عليها أم كان لا يقع تحت طائلة العقاب — مؤدى ذلك .

أن المشرع اذ نص في المادة — ١٦٣ من القانون المدني على أن « كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » فقد رتب الالتزام بالتعويض على كل خطأ سبب ضرراً للغير ، وأورد عبارة النص في صيغة عامة ، بما يجعلها شاملة لكل فعل أو قول خاطيء ، سواء أكان مكوناً لجريمة معاقباً عليها أم كان لا يقع تحت طائلة العقاب ويقتصر على الإخلال بأبي واجب قانوني لم تكلفه القوانين العقابية بنص خاص ، ومؤدى ذلك أن المحكمة المدنية يجب عليها البحث فيما إذا كان الفعل أو القول المنسوب للمشتول — مع تجرده من صفة الجريمة — يعتبر خروجاً على الالتزام القانوني المفروض على الكافة ، بعدم الإضرار بالغير دون سبب مشروع ، مما يمنع انتفاء الخطأ الجنائي من القول أو الفعل الموصفين عليه ادعوى المدنية من توافر الخطأ المدني في هذا القول أو ذلك الفعل ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على عدم وجود ركن الخطأ فيما استند المطعون ضده إلى الطاعن لمجرد أن هذا الاستناد لا يشكل جريمة ، بما مؤذاه أن لا خطأ لا يتوافر في حق المطعون ضده إلا أن يكون مكوناً لجريمة جنائية ، فإنه يمتد تخصيص من الحكم لمصرم نص المادة ١٦٣ من القانون المدني بغير مخصص ، وهو الأمر الذي يجب محكمة الاستئناف عن استظهار ما إذا كان هناك خطأ مدني ضار يستوجب مساءلة المطعون ضده بالتعويض عنه أم لا ، وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

١١٢٠ - الإبلاغ عن الجرائم من الحقوق العامة - مساعلة سيء النية  
أو التهور والارعن عن الاضرار التي قد تلحق بالمبلغ ضده - عجز المبلغ عن  
اثبات الوقائع المبلغ عنها لا يقطع بكذبها كما وان القضاء بالبراءة لعدم توافر  
القصد الجنائي لا يدل على كذب البلاغ .

لما كان الإبلاغ عن الجرائم حق من الحقوق العامة سواء للمجنى  
عليه أو غيره من الأفراد ولا يلزم لممارسته أن يتأكد المبلغ سلفاً من صحة  
ما يبلغ به فذلك شأن الجهات المختصة بالتحقيق ، فمن ثم لا يبال  
المبلغ عن التعويض عما قد يلحق بالمبلغ ضده من اضرار الا اذا كان في  
الأمر إساءة لاستعمال هذا الحق بأن صدر الإبلاغ عن سوء قصد أو  
بالأقل متسماً برعونة وتهور ، وكان عجز المبلغ عن اثبات الوقائع المبلغ  
عنها لا يقطع بكذبها كما ان القضاء بالبراءة من جريمة لعدم توافر القصد  
الجنائي فيها لا يدل على كذب البلاغ المقدم عنها . لما كان ذلك ، وكان  
البتن من أسباب الحكم الصادر في الجثة رقم ٩٢٧٣ سنة ١٩٨١ قطور  
المقدم صورته الرسمية لمحكمة الموضوع ، أنه قضى ببراءة المطعون ضده  
مما أسنده اليه الطاعن لعدم توافر القصد الجنائي لدى المطعون ضده  
في دخوله وحيازته الشقة محل النزاع على سند من أنه كان يستند الي  
عقد ايجار صادر له من الحائز الظاهر وأنه أدخل الشقة عقب تقديم  
الطاعن شكواه فان الحكم المطعون فيه إذ خلص الى أن الطاعن قد تسرع  
في ابلاغه ضد من وجده حائزاً لشقته من مجرد الحكم ببراءة هذا الأخير  
وعدم تأييد شاهدي الطاعن له فيما نسب اليه ، وأقام على ذلك قضاؤه  
بالزاه بالتعويض ، يكون معيياً بالفساد في الاستدلال والتقصير بما  
يوجب نقضه دون حاجة الى بحث باقي أسباب الطعن .

( تنص متنى ١٩٨٦/٥/٢٩ - الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٤ ق )

١١٢١ - عدم تنفيذ الدين لالتزامه التعاقدى يعتبر في ذاته خطأ يرتب  
مسئوليته .

لما كان عدم تنفيذ الدين لالتزامه التعاقدى يعتبر في ذاته خطأ



يرتب مسئولية وكان الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف بيانه قد انتهت الى أن الطاعن أخل بما التزم به العقد المؤرخ ١٩٧٧/١/٥ بعدم كتابة اسم المطعون ضده الأول كمنتج على تترات الفيلم مصل النزاع وعلى أفيشات المدعاية الخاصة به وهو ما يكفى لتوفر الخطأ في حقه فان النقص عليه بالتصور في التسبب يكون على غير أساس .

( نقض مدنى ١٦/٦/١٩٨٦ - الطعن رقم ١٦ لسنة ٥٠ ق )

١١٢٢ - مناط قيام حجية الحكم الجنائى - تجرد الفعل من صفة الجريمة لا يمنع ان يتولد عنه خطأ مدنياً ويستوجب التعويض .

لما كانت حجية الحكم الجنائى لا تقوم الا فيما كان فعله فيه لازماً ، وكان لا يمنع أن الفعل وان تجرد من صفة الجريمة قد يولد خطأ مدنياً ويستوجب التعويض وكان الثابت ان الطاعن تمسك في دفاعه ائوارد في صحيفة استئنافية باشتراك المطعون ضده في الخطأ الموجب للتعويض لأنه المتسبب في حدوث المشاجرة التى نجمت عنها اصابة كل منهما ، وكان الثابت من متون الحكم المطعون فيه أنه اجترأ في الرد على غذا الدفاع بالقول ان الطاعن لا يعرف الشخص الذى اعتدى عليه وأحدث اصابته وتأكد ذلك ببراءة المطعون ضده بحكم جنائى نهائى ، في حين ان الحكم الجنائى ببراءة هذا الأخير من تهمة احداث اصابة الطاعن لا يكتسب حجية في شأن ما نسبته اليه الطاعن من خطأ مدنى يتمثل في تسببه في قيام المشاجرة بوقوع التحادث . وكان هذا الذى استند اليه الحكم قد حجب عنه التحقق من الأفعال التى ارتكبتها المطعون ضده ورمى ارتباضها بالضرر وأثرها في احداثه وهدى مساهمتها فيه بما يشوبه بالتصور ويستوجب نقضه دون حاجة تبحث باقى أسباب الطعن .

( نقض مدنى ٢٢/٦/١٩٨٦ - الطعن رقم ٢٢ لسنة ٥٥ ق )

١١٢٣ - لا يجوز لمن يباشر حقه في الالتجاء الى القضاء الانحراف به عما شرع له واستعماله استعمالا كيديا ابتغاء مضارة الغير والا حقت مسألتة عن تعويض الاضرار التي تلحق الغير بسبب اساءة استعمال هذا الحق .

ان حق الالتجاء الى القضاء وان كان من الحقوق العامة التي تثبت للكافة ، الا انه لا يسوغ لمن يباشر هذا الحق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الانحراف به عما شرع له ، واستعماله استعمالا كيديا ابتغاء مضارة الغير ، والا حقت مسألتة عن تعويض الاضرار التي تلحق الغير بسبب اساءة استعمال هذا الحق ، لمسا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص - في حدود سلطة المحكمة التقديرية وبالأدلة المسانعة التي أوردها - ان الاجراءات القضائية التي اتخذها الطاعنون قبل المطعون ضدهما الأولين ، واتهامهما بتزوير عقد لم يكونوا طرفا فيه - هي اجراءات كيدية مشوبة بسوء القصد ابتغاء الاضرار بهما والنيل منهما ، وكان ما أورده الحكم كافيا لإثبات الخطأ التقضي في جانب الطاعنين ، ومن شأنه ان يؤدي الى ما انتهى اليه من مساءلتهم عن الضرر الذي لحق المطعون ضدهما بسبب هذا الخطأ فان ما يثيره الطاعنون لهذا السبب يكون على غير أساس .

( ينقض مدني ١٣/١١/١٩٨٦ - الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٤٨ ق )

١١٢٤ - لمحكمة الموضوع السلطة التقديرية في استخلاص الفعل الذي يؤسس عليه طلب التعويض - بشرط ذلك - متى لا يعد تبليغ الجهات المختصة بما يقع من الجرائم خطأ تقصيرا يستوجب مسئولية المبلغ .

لما كان استخلاص الفعل الذي يؤسس عليه طلب التعويض وان كان مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع الا انه يشترط ان يكون هذا الاستخلاص سائغا وله أصل ثابت بالأوراق وكان تكيف هذا الفعل بأنه خطأ أو نفى هذا الوصف عنه هو من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض . واذا كان تبليغ الجهات المختصة بما يقع

من الجرائم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يعد خطأ تقصيرا يستوجب مسؤولية المبلغ ، إلا إذا ثبت كذب الواقعة المبلغ بها وأن التبليغ صدر عن سوء قصد ، وبغية الكيد والنيل والنكايه بمن أبلغ عنه ، أو ثبت صدور التبليغ عن تسرع ورعونة وعدم احتياط ، أما إذا تبين أن المبلغ كان يعتقد بصحة الأمر الذي أبلغ به ، أو قامت لديه شبهات تبرر التبليغ فلا يكون ثمة وجه لمساءلته عنه ، لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على أوراق القضية ٢٣٣ سنة ١٩٨٢ حصر أموال عامة القاهرة — المودعة لدى الطعن — أن البنك الطاعن أبلغ النيابة العامة في ١٦/٨/١٩٨٢ بأن المطعون ضده حصل من البنك على تسهيلات ائتمانية بلغت ٣٠٨٦٠٠ دولار أمريكي بضمانات من بينها وديعة مقدارها خمسمائة ألف دولار ، ثم تمكن بمساعدة بعض موظفي البنك من فك هذه الوديعة وقيدتها في حسابه الجاري ففقد البنك هذه الضمانة وتعرضت أمواله للخطر ، وأن المطعون ضده جول من حسابه مبلغ خمسين ألف دولار إلى حساب أحد هؤلاء الموظفين في ٨/١/١٩٨١ فاحتفظ هذا الأخير بطلب التحويل دون قيد أو اعتماد ولم يستجب — بعد تقاعده — لاستدعاء البنك له لسؤاله في ذلك ، وانتهى البنك في تبليغه إلى طلب تحقيق هذه الوقائع لاستظهار العلاقة بين مالحيق به من ضرر وما حصل عليه الموظف المذكور من أموال المطعون ضده ، كما ثبت في تقريرى لجنة الفحص اللتين شككتهما النيابة العامة أن فك الوديعة المشار إليها تم بالمخالفة للقواعد المصرفية المعمول بها بعد أن جمدت ضمانا للتسهيلات الائتمانية التى منحت للمطعون ضده ، وأنه حتى ٣٠/١١/١٩٨٢ كان مدينا للبنك بمبلغ ١٧٠٤٢ دولارا أمريكيا ، ٩٧٦٠٩ فرنكا فرنسيا ، ٦٢٩٨ جنيهات مصرية ، وأن النائب العام أمر بمنعه والموظف المشار إليه وزوجتيهما وأولادهما التضرر من التصرف في أموالهم أو إدارتها وذلك بناء على طلب نيابة الأموال العامة لما ثبت لديها من أن « أدلائك توافرت قبلهما على اقتراف جريمة تسهيل الاستيلاء على مبلغ الوديعة بعيد فكها » ، وإذا كان مؤدى ما تقدم أن البنك الطاعن أبلغ النيابة العامة بوقائع



توافرت لديه الدلائل الكافية المؤدية لاقتناعه بصحتها ؛ ولم يصدر في تبليغه عن تسرع أو رعونة أو عدم احتياط ، وكان التحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر إذ أقام قضاءه على أن البنك « أساء استعمال حقه في الإبلاغ وأتم تصرفه بالسرعة وعدم تحري الدقة وبسوء نية بقصد الكيد للمشكو في حقه » - وهو من الحكم استخلاص غير سائغ وتكليف للفعل غير صحيح - فإنه فضيلا عن مخالفته القانون وخطئه في تطبيقه يكون مسيا بالفساد في الاستدلال وبمخالفة النأيث في الأوراق بما يوجب نقضه دون حاجة لمناقشة باقى وجه الطعن .

( نقض مئى ١٦٨٧/١/٢٠ - الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٥٦ ق )

١١٢٥ - حق التقاضى والنفع من الحقوق المباعة ولا يسأل من يلج أبواب القضاء تمسكا أو زودا عن حق يدعيه لنفسه - شرط ذلك .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن حتى التقاضى والنفع من الحقوق المباعة ولا يسأل من يلج أبواب القضاء تمسكا أو زودا عن حق يدعيه لنفسه الا اذا ثبت انحرافه عن الحق المباح الى الذد فى الخصومة والى بنت مع وضوح ائحق ابتغاء الاضرار بالخصم ، ولما كان الحكم الابتدائى المؤيد بالتحكم المطعون فيه قد واجه طلب الطاعن بما أورده من أوراق الدعوى خائية مما يدل على أن المدعى عليهم باقامة الدعوى والاشكالات المشار اليها بصحيغة افتتاح الدعوى لم يقصدوا سوى الاضرار بالمدعى أو تحقيق مصالح غير مشروعة أو قليلة الأهمية ولم تستدل المحكمة من أوراق الدعوى على أن اقامة تلك الدعوى والاشكالات لم يقصد به عرقلة تنفيذ الحكم الصادر لصالح المدعى بنية الاضرار به لى أن ومن ثم تستقر مسألة المدعى عليهم مدنيا عن ممارسة حق التقاضى الى شرطها المتصوص عليها فى القانون ؛ ولا يزال من ذلك قول المدعى أن المدعى عليه الأول حرر عقد ايجار ضرورى للمدعى عليه الأخير بقصد اكيد له واغتصاب أرضه إذ البادى من الأوراق أن العقد المذكور صدر من

المدعى عليه الأول بوصفه حارساً قضائياً على أرض النزاع ... والمسألة الجوهرية التي تعرض هي قيمة عقد الإيجار المذكور من الناحية القانونية وآثاره بالنسبة لطرفيه وللمدعى وهو أمر غير معروض على هذه المحكمة وهذه المسألة تختلف كثيراً عن القول بأن المدعى والإشكالات التي أقامها المدعى عليهم بناء على هذا العقد منها عرقلة تنفيذ الحكم الصادر لمصلحة المدعى بما يستوجب مسئوليتهم عن تعويض الضرر الذي حاق به من جراء ذلك » وإذا كان هذا الذي قاله الحكم سائناً له أصل ثابت في الأوراق ينتفى به الانحراف عن الحق المباح إلى اللدغ والمنت في الخصومة ويتضمن التعرض لدفاع الطاعن والرد عليه بما يقتضيه ويكفى لإطراحه فإن النعى عليه بالتسعين الثالث والزابع يكون على غير أساس .

( نقض محني ١٩٨٧/١/٢٠ - الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٥٢ ق )

١١٢٦ - تقدير قيام الوقائع المكونة للخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبيه وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع - شرط ذلك -

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير قيام الوقائع المكونة للخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبيه وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائناً ومستنداً إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق ، لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد انتهت إلى نفي مشاركة مورث هؤلاء المطعون ضدهم في الاستيلاء على الأرض أو الانتفاع بغطتها أو في تقديم الشكاوى والتي وجهها المزارعون للجهات الرسمية ضد الطاعن الأول بما يتفق معه مسئوليتهم عن الريع أو الالتزام بالتعويض الأذني ، وكان مما خلص إليه الحكم المطعون فيه من أن مسئولية المورث تنحصر في مجرد تمكين المزارعين من بقائهم في الأرض معطاة النزاع بعد

انتهاء مدة زراعتهم ! خلافاً بالواجبات المفروضة عليه بموجب عقد التمل  
المحرر بينه وبين الطاعنين ، ورتب على ذلك انتفاء التضامن بين المورث  
وبين واضعى اليد لاختلاف نوع المسؤولية الموجبة للتعويض فان ما نساء  
الطاعنان على الحكم المطعون فيه يكون غير مقبول .

( نقض معنى ١٦٨٧/٥/٢٤ - الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥٢ ق )

١١٢٧ - لا يصح اعتبار ما ينفقه الوالد على أولاده في سبيل رعايتهم  
واحسان تربيتهم خسارة تستوجب التعويض - مصرر التزام الوالد .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الوالد ملزم بحكم القانون بالاتفاق  
على أولاده في سبيل رعايتهم واحسان تربيتهم ، فلا يصح اعتبار ما ينفقه  
في هذا السبيل خسارة تستوجب التعويض ، لما كان ذلك وكان العين  
من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لإسبابه أنه اعتبر  
من عناصر التعويض المستحق للمطعون عليهما الأولين ما أنفقياه على  
ولديهما في سبيل تربيتهما وتعليمهما ، وكان ما أنفقه المطعون عليهما  
المذكوران على ولديهما المجنى عليهما هو من قبيل القيام بالواجب المقرر  
عليهما فماتونا فلا يجوز لهما أن يطالبا بتعويض عنه ، واذا خالف الحكم  
المطعون فيه هذا النظر ، وأدخل هذا العنصر عند تقدير التعويض فإنه  
يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

( نقض معنى ١٦٨٥/٢/٢١ - الطعن رقم ٦٨ لسنة ٥١ ق )

١١٢٨ - التعويض كما يكون عن ضرر حال فإنه يكون أيضاً عن ضرر  
مستقبل متى كان محقق الوجود .

يبين من الرجوع الى مدونات الحكم الاستثنائي الصادر بجلسة  
١٨٧٣/١/٢٩ الذي التزمه الحكم المطعون فيه أنه رد على ما أثارت  
الشركة المطعون ضدها بصحيفة استئنافها من أن طلبها تعديل مواعيد



المسكر لا يقيد الجمعية الطاعنة بقوله « وحيث أن ما ساقته الشركة المستأنفة في السبب الأول للطعن بعيد ذلك أن من المسلم به أن العقد شرعية المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق طرفيه، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أنه بعد أن تم التعاقد بين طرفي الخصومة بتاريخ ١٧/٣/١٩٧٩ تراءى للشركة المستأنفة ادخال بعض التعديلات على مواعيد توريد المسكر المتفق عليها فأخطرت المستأنفة بمبدأ الرغبة بموجب كتابها المؤرخ ٢٢/٥/١٩٧٩. وغنى عن البيان أن هذه الرغبة من جانب المستأنفة لا تقيد المستأنف عليها في شيء فلهذا أن تقبلها وعندئذ يتم تعديل العقد باتفاق الإرادتين، كما لها أن ترفضها فيخلل العقد ساريا بشروطه الأصلية التي تجدد التزامات كل من طرفيه ولكن ليس لها أن تتذرع بمجرد ابداء تلك الرغبة فتعتبر انعقد لأغيا على نحو ما جاء بكتبتها المؤرخ ١٦/٧/١٩٧٩ متحالة بذلك من التزاماتها الناشئة عن العقد المبرم بين الطرفين بتاريخ ١٧/٣/١٩٧٩ بغير مشيوع في القانون الأمر الذي يتحقق به أخالها بما التزمت به من توريد كمية المسكر المتعاقد عليها للمستأنفة... » وكان ما ساقه الحكم المطعون فيه على النحو السابق سائغا ويتضمن الرد الضمني المسقط لدفاع الجمعية الطاعنة، فإن النفي عليه يكون على غير أساس، ولا يقبل من الطاعنة ما أثارته من خطأ الحكم في تكليف دعوى الشركة المطعون ضدها، ذلك أن البين من ضبيعة الدعوى أنها أقيمت بطلب الزام الجمعية الطاعنة بأن تؤدي لتي تلك الشركة مبلغ ٧٨١٧٠ ج مفرداته ١٠٨٠٠ ج فرق ثمن ٩٠٠ ج من مسكر قامت بشراؤه ٥٦٠٠ ج فرق السعر المتوقع عند شراء باقي الكمية المتعاقد عليها ٢١٧٨٠ ج قيمة غرامة التأخير عن التوريد بموافق ٥/٥/٧٩. وانتهى الحكم إلى إجابة الشركة المذكورة التي طلبت الفروق بتويعها وجملتها ٥٦٤٠٠ ج، وهو ما لا يجاوز الطلبات المطروحة على المحكمة، وإذا كانت الجمعية الطاعنة لم تحدد أثر الخطأ في تكليف الطلبات في الدعوى على قضاء الحكم، فإن نعيها عليه في هذا الخصوص يكون مجاهلا ولا يغير من ذلك ما ذهبت إليه من خطأ الحكم في احتساب التويع عن ١٢٠٠ طن

سكّر بما يجاوز ما لحق المطعون ضيها من ضرر حال ينحصر في ٥٠٠ طن من هذه الكمية ، لما هو مقرر من أن التعويض ، كما يكون عن ضرر حال ، فاته يكون أيضا عن ضرر مستقبل متى كان محقق الوجود ، ومن ثم فلا تشريب على محكمة الموضوع ان هي استجابت الى طلب المطعون ضيها بالتعويض عن هذا الضرر .

( نقض مدني ١٦/١٢/١٩٨٥ - الطعن رقم ١٢٧٠ لسنة ٥٤ ق )

١١٢٩ - مسؤولية أمين النقل مسؤولية تعاقدية - التزام الناقل التزاما بتحقيق غاية - مقتضى ذلك - لتحقيق مسؤوليته عن الضرر عند تلف الأشياء او هلاكها أثناء تنفيذ عقد النقل - سبيله الى رفع المسؤولية عنه .

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن القصور في أسباب الحكم القانونية لا يبطئه ما دام ان هذا القصور لم يؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى اليها ، كما لا يبطئ الحكم قصوره في الافصاح عن سند القانوني اذ لمحكمة النقض أن تستكمل ما قصر الحكم في بيانه من ذلك ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مسؤولية أمين النقل هي مسؤولية تعاقدية وأن عقد نقل الأشياء يلقي على عاتق الناقل التزاما بضمان وصول الأشياء المراد نقلها سليمة الى المرسل اليه وهو التزام بتحقيق غاية فاذا تلفت هذه الأشياء أو هلكت فانه يكفي أن يثبت ان ذلك حدث أثناء تنفيذ عقد النقل ويعتبر هذا اثباتا لعدم قيام الناقل بالتزامه فتقوم مسؤوليته عن هذا الضرر بغير حاجة الى اثبات وقوع خطأ من جانبه ولا ترتفع مسؤوليته الا اذا أثبت هو ان التلف أو الهلاك نشأ عن عيب في ذات الأشياء المنقولة أو بسبب قوة قاهرة أو خطأ من اتغير لما كان ذلك وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه ان الدعوى رفعت على الطاعنة بطلب الزامها بمبلغ ٩٥٤٩/٣٥١ كتعويض عما لحق رسالة القطن المنقولة من أضرار وذلك باعتبارها أمانة نقل ومقرمة بتسليم الرسالة التي عهد اليها بنقلها كاملة وسليمة الى المرسل اليه في مكان

الوصول وكان الحكم الابتدائي - المؤيد بانحكم المطعون فيه والمحال اليه في أسبابه - قد انتهى أخذاً بتقرير الخبير المنتدب الى القضاء بالزام الطاعنة بمبلغ ٨٠٧١/٩٤٤ كتعويض. تأسيينا على ان الرسالة المنقولة ثم تسلم المرسل اليه بالحالة التي سلمت بهما التي الطاعنة ( الناقلة ) وان الضرر الذي لحق الرسالة يرجع الي افعال الطاعنة التي كان في امكانها تفادي وقوع الحادث لو قلمت ببعض الاجزاء ، فانه يكون قد انتهى الى نتيجة صحيحة في القانون ولا يعيبه عدم اقصائه عن سنده القانوني اذ لمحكمة التقيض ان تستكمل ما قصرت الحكم في بيانه من ذلك ، كما ان انتهى على الحكم المطعون فيه فيما استورد اليه تريد من وقوع افعال من الطاعنة ( الناقلة ) يتمثل في عدم تغطية الرسالة بالشمع وعدم وجود تناع السيارة فوقها - ايا كان وجه الرأي فيه - يكون غير منتج لوروده على أسباب رائدة لا يستلزمها قضاء الحكم ، ولما كانت الطاعنة وان تمسكت امام محكمة الموضيوع بان الحادث يرجع الى سبب اجنبي هو احتمال وجود مانع كهربائي الا انها لم تقدم ما يؤيد ذلك ومن ثم فلا يعيب الحكم المطعون فيه عدم تعرضه لهذا الدفاع اذ ان محكمة الموضوع غير ملزمة بتكليف الخصوم بتقديم الدليل على دفاعهم او لفت نظرهم الى مقتضياته مما يكون معه النعي بهذه الأسباب على غير أساس .

( نقض مدني ١٢/٣٠/١٩٨٥ - الطعن رقم ١٩٤٣ لسنة ٥٠ ق )

١١٢٠ - ما يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي - مناط تحقق الضرر المادي ان يدعيه نتيجة وفاة آخر .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان تعيين عناصر الضرر الموجب للتعويض هو مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض ، وانه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي الاخلال بمصلحة مالية للضرور وان يكون الضرر محققا بان يقع بالفعل او بان يكون وقوعه في المستقبل حتميا ، وان مناط تحقق الضرر المادي ان يدعيه نتيجة وفاة آخر هو ثبوت ان المجنى



عليه كان يعوله فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم ون فرسه  
 «تسنبرار» على ذلك كانت محققة ، وكان المحكم المطعون فيه قد قضى  
 لمطعون ضدها بالتعويض المادي على سند من مجرد قوله ان المتوفى  
 — وهو ابنهما — كان يعولها باعتبار نفقتها واجبه عليه شرعا وبدون ان  
 يثبت من ان هذه الاعالة كانت قائمة فعلا على نحو مستمر ودائم وقت  
 الوفاة فانه يكون فضلا عن قصوره قد لأخطأ في تطبيق القانون بما يوجب  
 نقضه في خصوص ما قضى به من تعويض مادي .

( نقض مدنى ١/١/١٩٨٧ - الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٥٥ ق )

١١٢١ - لا يمنع القانون من أن يحسب في الكسب الفائت ما كان  
 المضرور يأمل الحصول عليه من كسب مادام لهذا الأمل أسباب مقبولة .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه اذا كانت الفرصة أمرا محتملا فان  
 تفويتها أمر محقق ، ولا يضع انقانون من أن يحسب في الكسب الفائت  
 ما كان المضرور يأمل الحصول عليه من كسب مادام لهذا الأمل أسباب  
 مقبولة ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد انتهى الى  
 رفض طلب الطاعنين عن انصر المادى الذى أصابتهما من جراء فقدهما  
 مورثهما على أن الأوراق جلت من دليل على أن المبنى عليه كان يعسول  
 أيا من الطاعنين وقت وفاته على نحو مستمر دائم ، وبما أضافه الى ذلك  
 الحكم المطعون فيه من أن ذلك ينطوى على طلب تعويض عن ضرر محتمل  
 لا يجوز التعويض عنه ، بما يكون معه الحكم المطعون فيه قد خلط بين  
 الرعاية المرجوة من الابن لأبيه وهو أمر احتمالى وبين تفويت الأمل في  
 هذه الرعاية وهو أمر محقق ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه اذا  
 استبعد هذا العنصر عند تقدير التعويض يكون قد خالف القانون بما يوجب  
 نقضه في هذا الخصوص نقضا جزئيا .

( نقض مدنى ٥/٤/١٩٨٧ - طعن رقم ٨١ لسنة ٥٥ ق )

١١٣٢ - تقدير الضرر ومراعاة الظروف الملائسة في تقدير التعويض  
مسألة موضوعية يستقل بها: قاضي الموضوع مادام لا يوجد في القانون نص  
يلزمه باتباع معايير معينة في خصوصه .

أن تقدير الضرر ومراعاة الظروف الملائسة في تقدير التعويض مسألة  
موضوعية يستقل بها قاضي الموضوع مادام لا يوجد في القانون نص  
يلزمه باتباع معايير معينة في خصوصه ، بما يكون معه هذا الوجه من  
النهي متعلقا بسلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض ، وعموما يعد  
معه بهذه المثابة جدلا موضوعيا لا يجوز اثارته أمام هذه المحكمة .  
( نقض مبنى ١٩٨٧/٤/٥ - الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٢٠٠٢ في )

### ثالثا - علاقة السببية

١١٣٣ - يقطع خطأ المضرور رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني  
وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة - تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة  
أو عدم توافرها .

المقرر - في قضاء هذه المحكمة أن خطأ المضرور يقطع رابطة السببية  
متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة وأن تقدير  
توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية  
التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا  
مستندا إلى أدلة مقبولة ونها أصليا في الأوراق . لما كان ذلك وكان  
الثابت من مدونات الحكم الابتدائي - المؤيد بالحكم المطعون فيه - أنه  
بنى قضاءه برغض الدعوى على ما خلص إليه من أن خطأ المضرورين هو  
الذي أدى إلى وقوع الحادث والضرر وأنه جب كل خطأ يمكن أن ينسب  
للمطعون ضده وهو ما استخلصه ودلل عليه من أقوال شهود الحادث من  
زملاء ورفاق المجنى عليهم في القطار بما أورده من قوله « ٠٠٠ » وقرر  
الأول عند مناقشته تفصيلا أن الذين لقوا مصرعهم كانوا متسلقين نوافذ  
القطار والبعض الآخر كان يركب على ظهر القطار من الخارج وقرر الثاني

بأن كان هناك بعض الأشخاص مسطحين على انقطار ... وكانوا على نوافذه وعند اختراز القطارين وميتها سقط من يسقط من أعلى القطار، ونفى مصرعه . وقد أكدت المعاينة التي أجريت إثر الحادث وجود بترس دماء وبقايا أشلاء آدمية على جسم القطار مما يؤكد ويقطع بصحة رواية من سئلوا بالتحقيقات ..... فيضحي الخطأ في جانبهم - أي الضرورين - وتوافرا وتمثل جسمامة خطئهم في اتخاذهم أماكن من القطار لا تلك في كونها مصدر خطر وشيك ... وكان يتعين عليهم الابتعاد بأنفسهم عن مواطن الخطر » كما أضاف الحكم إلى ذلك قوله « ولما كان مورثي المستأنفين قد جيب خطاهم - بركوبهم على الأجزاء الخارجية من القطار - تلك خطأ يمكن نسبته للمستأنف ضده بصفته « لما كان ما تقدم وكان ما استظهره الحكم من خطأ الضرورين واحداً وحده لما لحق بهم من أضرار على النحو السالف متفقاً مع الثابت عنه بالأوراق وقائماً على أسباب سائغة ومؤدية إلى النتيجة التي انتهت إليها فإن ما يثيره الطاعنون بأسباب الطعن آنفة البيان لا يقدو أن يكون جذلاً في تقدير أدلة الدعوى بما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض ويكون النفي بذلك على غير أساس »

( نقض مضمون ٢٦/٢١٠٥/١٩٨٥ - الجنح رقم ١٢١١ لسنة ١٩٨٥ ق )

### رابعاً - تبديعي - التعويض

١١٢٤ - يقدر التعويض في المسألة المدنية بمقدار الضرر المباشر المادي والألمني الذي أحدثه الخطأ مع مراعاة الظروف المحيطة بالضرر - لا تخصيص لمعيار معينة لتقدير التعويض عن الضرر الألمني - ما يكفي في تقدير ذلك .

لما كانت المادة ١٧٠ من القانون المدني الذي تنص على أنه « يقدر القاضي مدى التعويض عن الضرر الذي لحق المضرور طبقاً لأحكام المادتين ٢٢١ ، ٢٢٢ مراعيًا في ذلك الظروف الملائمة ... » وكانت المادة ٢٢١ منه تنص على أنه « إذا لم يكن التعويض مقدراً في العقد



أو ينص انقانون فالتقاضى يقدره ويشمل التعويض ما لحق الدائن من  
خسارة وما فاته من كسب « » كما تنص المادة ٢٢٢ منه على أنه  
« يشمل التعويض الضرر الأدبى أيضا » وكان البين من هذه النصوص  
أن الأصل فى المسألة المدنية أن التعويض عموما يقدر بمقدار الضرر  
المباشر الذى أحدثه الخطأ ويستوى فى ذلك الضرر المادى والضرر  
الأدبى على أن يراعى التقاضى فى تقدير التعويض الظروف الملائمة للمضروب  
دون تخصيص معايير معينة لتقدير التعويض عن الضرر الأدبى وكان  
من المقرر أنه يكفى فى تقدير التعويض عن الضرر الأدبى أن يكون مواسيا  
للمضروب ويكفل رده اعتبارا وهو هنا يتوافر بما يراه التقاضى متناسبا فى  
هذا الصدد تبعا لواقع الحال والظروف الملائمة وذلك دون غلو فى  
التقدير ولا اسراف ولو كان هذا التقدير ضئيلا ما يدام يرمز الى الغاية  
منه ويحقق النتيجة المستهدفة به والافعة البيان — وإذا كان من المقرر —  
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تقدير الضرر ومراعاة الظروف  
الملائمة فى تقدير التعويض مسألة موضوعية ينتقل بها قاضى  
الموضوع ما دام لا يوجد نص فى القانون يلزمه باتباع معايير معينة  
فى خصوصه ، وكان تقدير قيمة التعويض يستند الى أساس مقبول —  
لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب فى تأييد تقدير  
محكمة الدرجة الأولى لمبلغ التعويض الى أن الشرف لا يقوم بمال وأن —  
اهنة الشرف لا تزول وأن مبلغ التعويض الذى يقضى به يعتبر رمزيا  
فإن مفاد ذلك أن الحكم المطعون فيه وضع فى اعتباره أن ما نال انقطاعا  
من ضرر يجلب عن التعويض بالمال وأن حسابه وفقا لما تقتضى به المادة  
١٧٠ من القانون المدنى لينسب بالأمر اليسير فإن كان لا مناص من تقديره  
بما يرمز اليه به فإن المبلغ الذى يقضى به مهما كانت قيمته — يظل  
رمزيا وكان هذا الذى ذهب اليه الحكم المطعون فيه صحيحا وسائغا ويتفق  
مع طبيعة التعويض عن الضرر الأدبى المطالب به — وكان لا يعيب الحكم  
منا أورده بأسبابه من « أن اقرار القضاء بالحق فى طلب التعويض يكفى  
لحق الضرر الأدبى إذ أن هذا التقرير — وأيا كان وجه الرأى فيه —

لا يعدو أن يكون خطأ في الأسباب القانونية للحكم بما لا يعيبه أو ينال من سلامته طالما أنه لم يؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها - لما كان ما تقدم فإن انتهى يضحى في حقيقته منازعة في حق محكمة الموضوع في تقدير التعويض مما لا يجوز طرحه أمام محكمة النقض .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

( نقض بدنى ١٩٨٥/١/٨ - الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٥٠ ق )

١١٢٥ - لا يعيب الحكم أن يدمج الضررين الأدبي والمادي معا ويقدر التعويض عنهما بغير تخصيص طالما أن كل عنصر من هذين العنصرين كان له حسابه في تحديد مقدار التعويض المقضى به - أثر عدم احقية المحكوم له في التعويض عن أي من الضررين .

المقرر - في قضاء هذه المحكمة أنه ولئن كان لا يعيب الحكم أن يدمج الضررين الأدبي والمادي معا ويقدر التعويض عنهما بغير تخصيص لمقداره عن كل منهما إلا أن ذلك لا يحول دون قيام - حقيقة الواقعة وهي أن كل عنصر من هذين العنصرين كان له حسابه في تحديد مقدار التعويض المقضى به - بحيث إذا استبان بعد ذلك عدم احقية المحكوم له في أحدهما كان من المتعين انقاص ما يقابله من التعويض وهو ما يقتضي بطريق اللزوم التناول عن المقدار المقضى به ابتداء - لما كان ذلك وكان من المقرر أيضا أن الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط بحيث لا يجوز لهذه المحكمة أن تتعرض للفصل في أمر غير معروض عليها أو ينسئ التي تركز المتنازع - لما كان مما تقدم وكان الثابت بالأوراق أن الحكم الابتدائي قد قضى بالزام الطاعن بأن يدفع لمدعين في كل من الدعويتين ١٠٠٠ ج تعويضا لهم عن الأضرار المادية والأدبية التي لحقت بهم من جراء وفاة مورثهم في الحادث - واذا قبل المطعون ضد الحكم فقد

استأنفه الطاعن وحده ناعيا عنيه خطئه في قضائه لهم بتعويض عن الضرر المادى فى حين أنهم لا يستحقونه باقرارهم . ورغم تسليم محكمة الاستئناف بصحة هذا النعى وبعدم أحقية المطعون ضدهم للتعويض عن انضرر المادى وهو ما انتهت منه وعلى أساسه الى قصر التعويض المقضى به على التعويض عن الضرر الأدبى فقط الا أنها لم ترتب على ذلك ما يقتضيه من وجوب انقاص قيمة التعويض المقضى به ابتداء بهـ ا يقابل ذلك العنصر بل قضت مع هذا بتأييد الحكم المستأنف فى قضائه للمطعون ضدهم بكامل المبلغ المطلوب والمقضى به مما مفاده أنها زادت من قيمة التعويض المقدر عن الضرر الأدبى الى الحد الذى قدره الحكم الابتدائى عن الضررين الأدبى والمادى معا ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فضلا عما سلك اذ قضى بما لم يطلبه المطعون ضدهم الذين قبلوا الحكم الابتدائى وام يستأنفوه وآساء بالتالى الى الطاعن باستئنافه وهو لا يعيبه ويستوجب نقضه فى هذا الخصوص .

( نقض مدنى ١٩٨٥/١/٢٢ - الطعن رقم ٦١٧ لسنة ٥١ ق )

١١٢٦ — مسئولية الناقل الجوى عن الضرر الذى يقع فى حالة وفاة او اصابة اى راكب — مناط المسؤولية — أساسها — سبيل رفعها — الالتزام بالشروط والحدود المقررة فى اتفاقية فارسوفيا الدولية للطيران عند رفع دعوى المسؤولية عن كافة صور الضرر .

المتن من نصوص المواد ٣ ، ١٧ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ من اتفاقية فارسوفيا الدولية للطيران المعدنة ببروتوكول لاهاى أنه يتعين على الناقل الجوى فى نقل الركاب تسليم تذكرة سفر على أنه لا يؤثر على قيام عقد النقل أو على صحته عدم وجود التذكرة أو عدم انتظامها أو ضياعها بل يظل العقد خاضعا لأحكام الاتفاقية ، والناقل الجوى يكون مسئولا عن الضرر الذى يقع فى حالة وفاة أو اصابة أى راكب اذا كان الحادث الذى نجم عنه الضرر قد وقع على متن الطائرة أو أثناء عمليات



الصعود أو الهبوط ، وهذه المسؤولية مثبتة على خطأ مفترض في جانب الناقل ولا ترتفع عنه الا اذا اثبت هو أنه وتابعه قد اتخذوا كل التدابير اللازمة لتفادي وقوع الضرر أو كان من المستحيل عليهم اتخاذها ، وقد حددت مسؤوليته قبل كل مسافر بمبلغ محدد على النحو الوارد بالاتفاقية ، لما كان ذلك وكان مقتضى نص المادة ٢٤ أنغنة الذكر أنه لا يجوز رفع دعوى المسؤولية في أية صورة كانت عن الضرر الذي يقع في حالة وفاة الراكب ، أو إصابته إلا بالشروط وفي الحدود المقررة في الاتفاقية ، وهي على النحو سالف البيان ، بلامراء المسؤولية التقديرية التي حددت قبل كل مسافر وتنتقل الى خلفه انعام عند وفاته دون اخلال بتحديد الأشخاص الذين لهم حق التعويض ولا بحقوق كل منهم في هذا الشأن ، وكانت مصر قد وافقت على الاتفاقية بالقانون رقم ٥٦٣ لسنة ١٩٥٥ كمتنا وافقت على بروتوكول لاهاي المعدل لها بالقانون رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٥٥ ، فان أحكام تلك الاتفاقية تكون هي الواجبة التطبيق في هذا الخصوص باعتبارها مقيدة لما سبقها من تشريعات ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فانه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون هذا التبعي لا أساس له .

( ينقض بنسب ١٩٨٥/٢/٢٠ في الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٢٥ ق )

١١٢٧ — يشترط في القضاء بتعويض إجمالي عن جميع الأضرار التي لحقت بالضرور بيان عناصر الضرر الذي قضى من أجله بالتعويض ومناقشة كل عنصر منها على حدة وإحقيقه فيه من عدمه .

وان كان يجوز لمحكمة الموضوع — وعلى ما أ جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تقضى بتعويض إجمالي عن جميع الأضرار التي لحقت بالضرور الا أن ذلك مشروط بان تبيّن عناصر الضرر الذي قضيت من أجله بهذا التعويض وأن تناقش كل عنصر منها على حدة وتبين إحقاقية طائب التعويض فيه أو عدم إحقاقيته ، لما كان ذلك وكان إتهين من مدوعات

الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه أنه عرض لكسافة  
للعناصر المكونة للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض نه  
انتهى الى تقدير ما يستحقه المطعون عليهما الأولين من تعويض عن  
الضررين المادي والأدبي ، فلا يفييه ادماجهما معنا وتقدير التعويض  
عنهما جملة ، لما كان ما تقدم وكان البين من الأوراق أنها قد خلت  
مما يدل على تمسك الطاعنة أمام محكمة الموضوع بأن ولدى المطعون  
عليهما سالتى الذكر لا يعولان والديهما وقت وفاتهما ، وهما دفاع  
يخالطه واقع فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، وبالتالي  
يكون هذا النعى برمته لا أساس له .

( نقض مدنى ١٩٨٥/٣/٢١ - الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ١٩٨٥ ق )

١١٣٨ - ما يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المسمى - المبرر  
في تحقق الضرر المسمى للشخص الذى يدعيه نتيجة وفاة آخر .

يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المسمى - وعلى ما جرى به  
قضاء هذه المحكمة - الاخلال بمصلحة مالية للمضروب وأن يكون الضرر -  
محققا بأن يكون قد وقع بالفعل أو يكون وقوعه في المستقبل حتميا فان  
أصاب الضرر شخصا بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصا آخر فلا بد  
أن يتوفر لهذا الأخير حق أو مصلحة مالية مشرعة يعتبر الأهل به  
ضرا أصابه . والمبرة في تحقق الضرر المسمى للشخص الذى يدعيه  
نتيجة وفاة آخر هي ثبوت أن المتوفى كان يعوله فعلا وقت وفاته على  
نحو مستمر ودائم وإن فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة ، لما  
كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول  
تمسك أمام محكمة الموضوع بأن مورثه كان يعوله وقت وفاته ، وكان البين  
من منردات الدعوى الاستثنائية أن الفاعل المذكور قدم - للتدليل على  
ذلك حافظة مستندات بجلية ١٣/١٠/١٩٨٥ حوت شهادة تنفيذ قميده  
بالفرقة الثانية بالمعهد العالى للتعاونى الزراعى بشبرا الخيمة في العام

العام. الخراسي. ١٩٧٤/١٩٧٥ وظل به حتى تخرجه منه في مايو سنة ١٩٧٧ وضح ذلك لم يناقش الحكم المطعون فيه هذا المستند مع ما قد يكون له من دلالة مؤثرة في الدعوى قد يتغير بها وجه الرأي فيها ، فإنه يكون قد شابته قصور في التسيب بما يوجب نقضه .

( نقض مدني ١٩٨٥/٥/١ - الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٥١ ق )

١١٣٩ - يعتبر الزرع بمثابة تعويض لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثمار خلال فترة غصبه - تقدير التعويض متى قامت أسبابه ولم يكن في القانون نص يلزم باتباع معايير معينة في خصوصه هو من سلطة قاضي الموضوع - حسبته في ذلك .

أن الغصب - باعتباره عملا غير مشروع - يلزم من ارتكبه بتعويض الأضرار الناشئة ، ويعتبر الزرع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بمثابة تعويض لصاحب العقار المقتصب ، مقابل ما حرم من ثمار خلال فترة غصبه ، وتقدير هذا التعويض - متى قامت أسبابه ولم يكن في القانون نص يلزم باتباع معايير معينة في خصوصه ، هو من سلطة قاضي الموضوع وهو أن كان له - في سبيل ذلك - أن يسترشد بأجرة العين المقتصبة - خلال فترة التداعي - إلا أنه غير معتبر في تقديره بقيمة هذه الأجرة ، سواء منها المتفق عليها أو تلك التي تحددها قوانين الإيجار الاستثنائية ، وحسبه في ذلك أن يكون فيما قدره التعويض العادل الجائر للضرر الناشئ عن ذلك الحرمان ، لما كان ذلك ، فإن الشيء على الحكم عدم الترامه في تقدير الزرع المستحق عن العين موضوع النزاع بالقياس والاسس المقررة لتحديد الأجرة وفقا لقوانين إيجار الأماكن يكون على غير أسس .

( نقض مدني ١٩٨٦/٢/١٣ - الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٥١ ق )



١١٤٠ - متى يبدأ التقادم الثلاثي الذي تسقط به دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع .

النص في المادة ١٧٢/١ من القانون المدني على أن «تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه . . . » «يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن التقادم الثلاثي المشار إليه والذي تسقط به دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع لا يبدأ في السريان إلا من تاريخ العلم الحقيقي الذي يحيط به المضرور بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه باعتبار أن انقضاء ثلاث سنوات من يوم ثبوت هذا العلم ينطوي على تنازل المضرور عن حق التعويض الذي فرضه القانون على المسئول مما يستتبع بسقوط دعوى التعويض بمضي مدة التقادم ولا وجه لإفترض هذا التنازل من جانب المضرور وترتيب حكم السقوط في حالة العلم الظني الذي لا يحيط بوقوع الضرر أو بشخص المسئول عنه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أجرى سريان مدة التقادم الثلاثي المشار إليه في حق الطاعنة من ١٩٧٨/٥/٧ تاريخ ايداع تقرير الخبير المنتخب في الدعوى رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٧ مدني تمياط الابتدائية وكان استخلاص علم المضرور بحدوث الضرر وبشخص المسئول عنه وأن اعتبر من المسائل المتعلقة بالواقف التي يستقل بها قاضي الموضوع إلا أن - بحسبكم النقض أن تبسط رعايتها متى كانت الأسباب التي بنى عليها الحكم استخلاصه ليس من شأنها أن تؤدي عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد علم الطاعنة بحدوث الضرر وبشخص المسئول عنه بتاريخ ايداع الخبير المشار إليه لتقريره رغم انتهاء التلازم الختامي بين الأمرين ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وشابه فساد في الاستدلال مما يوجب نقضه نقضا جزئيا في هذا الخصوص دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن المتعلقة بهذا الشق .

( نقض مدني ١٩٨٧/٣/٢٦ - الطعن رقم ١١٥ لسنة ٥٤ ق )

١١٤١ - تقدير التعويض الجابر للضرر هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع مادام لا يوجد نص في القانون يلزمه بإتباع معيار معينة في خصوصه .

لما كان التعويض عن الضرر الأدبي الشخصي للمطعون ضدهم يختلف عن طلب التعويض الموروث فإنه ليس ثمة ما يمنع من انقباض بهما سوياً متى توافرت شروط استحقاق كل منهما مما يكون معه النعي بهذا الشق في غير محله . والنعي في شقة الثاني مردود بأنسه لما كان الحق في التعويض عن الضرر المادي المترتب عن إصابة المضرور التي أودت بحياته يدخل في ذمته المالية وينتقل معها عند وفاته إلى ورثته سواء كان المضرور قد طالب بهذا التعويض قبل وفاته أو لم يطالب به وسواء كان التعويض قد تحدد من قبل الوفاة بحكم أو اتفاق أو لم يحدد فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون ضدهم بتعويض موروث عن الضرر المادي الذي لحق بمورثهم وأودى بحياته لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه . والنعي في شقة الأخير مردود بأن تقدير التعويض الجابر للضرر هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع مادام لا يوجد نص في القانون يلزمه بإتباع معايير معينة في خصوصه مما يكون معه النعي بهذا الشق بخلاً موضوعياً لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

( نقض مدني ١٩/٤/١٩٨٧ - الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٥٤ في )

١١٤٢ - يقصر التعويض عن الضرر الأدبي الناشئ عن موت المصاب على الأتواج والأقارب إلى الدرجة الثانية دون باقي الأقرباء .

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الأصل في المسألة المدنية وجوب تعويض كل من أصيب بضرر لا يستثنى في ذلك الضرر المادي والضرر الأدبي ، على أنه إذا كان الضرر أدبياً ونشأ عن موت المصاب فإن أقرباءه لا يعرضون جميعهم عن الضرر الذي يصيبهم شخصياً إذ

قصر المشرع في المادة ٢٢٢/٢ من القانون المدني التمويش على الأرواح والأقارب إلى الدرجة الثانية واذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهما - الأولى عن نفسها وبصفقتها وصية على القاضيتين والثانية عن نفسها - من زوجة وبنتان انتقلت فاته يجوز لهن طلب التعويض عن الضرر الأدبي الذي لحقن شخصيا نتيجة موته واذ قضى الحكم المطعون فيه بتعويضهن عن هذا الضرر الأدبي لا يكون قد خالف القانون ويكون انتهى عليه بهذا السبب على غير أساس .

( نقص منى ١٩٨٧/٥/٧ - الطعن رقم ١٧٠٨ لسنة ٥٣ ق )

١١٤٢ - يترتب على اخلال العاملين بالدولة بالتزاماتهم القانونية - اذا ما اضرروا بالدولة - مسئوليتهم عن تعويضها مسؤولية مدنية بمصرها القانون وتخضع لقواعد التقادم العادي المبينة في المادة ٢٧٤ منى .

المادة ١٢٤/٣ من قانون المرافعات تجب على المدعى أن يقدم من الطلبات العارضة ما يتضمن تغييرا في سبب الدعوى مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله ، وكان على محكمة الاستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تفصل في كافة الأوجه التي يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة دون حاجة لاستئناف فرعى منه متى كان الحكم قد انتهى إلى القضاء له بطلباته كلها وكان لم يثبت تخليه عن هذه الأوجه ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المطاعن قد غير سبب دعواه بأن أسند مسؤولية المطعون ضده إلى اخلاله بالتزامات التي يرضها عليه القانون قبله ، ومع ذلك فقد أقام الحكم المطعون فيه قضاة على أساس أحكام الرجوع المنصوص عليها في المادة ١٧٥ من القانون المدني وطبق أحكام التقادم الثلاثي المبينة في المادة ١٧٢ من ذات القانون وهو تقادم استثنائي خاص بدعوى التعويض عن الضرر الناشئ عن التعميد غير المشروع ، في حين أن علاقة الدولة بالعاملين فيها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -



رابطة قانونية تحكمها القوانين واللوائح المعمول بها في هذا الشأن وواجباتهم تضبطها قواعد أساسية عامة تقوم على وجوب أداء العمل المنوط بهم بعناية الشخص الجريص المتبصر وبدقته وقد ترد في القانون مع ضوابطها وقد يخلو منها دون أن يؤثر ذلك في وجوب انترامهم بها ويعتبر القانون المصدر المباشر لها ، ويترتب على إخلالهم بتلك الالتزامات - إذا ما أضروا بالدولة - مسئوليتهم عن تعويضها بمسئولية مدنية مصدرها القانون وتخضع لقواعد التقادم العادي المبينة في المادة ٣٧٤ من القانون المدني ، أما كان ذلك فإن المحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

( نقض منى ١٩٨٧/٥/٧ - الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٢ ق )

١١٤٤ - إذا كان العمل غير المشروع يشكل جريمة بما يستتبع قيام الدعوى الجنائية إلى جانب دعوى التعويض المدنية فإن هذه الدعوى الأخيرة لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية - بقاء الحق في رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائما يعد مانعا يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه في التعويض - أثر ذلك .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان العمل غير المشروع يشكل جريمة بما يستتبع قيام الدعوى الجنائية إلى جانب دعوى التعويض المدنية فإن هذه الدعوى الأخيرة لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية فإذا انقضت الدعويان فإن سريان التقادم بالنسبة للمضرور عن الدعوى المدنية يبقى مسا بقى الحق في رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائما - فإذا انقضت هذه الدعوى بحسور حكم بات غيبا أو بسبب آخر من أسباب الانقضاء كسقوطها بالتقادم عند تقادم الدعوى المدنية إلى السريان منذ هذا التاريخ - ذلك أن بقاء الحق في رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائما يعد في معنى المادة ٣٨٢/١ من القانون المدني مانعا يتعذر معه على المضرور بالمضالية بحثه في التعويض لما كان ذلك وكان مؤدى نصوص قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ أن الحكم الغيابي الذي

يصدر في جنحه من المحاكم العسكرية. يصبح نهائيا بالتصديق عليه أنه يقبل الطعن فيه بانتماس إعادة النظر الذي اتخذته ذلك القانون — وعلى ما أفصحت عنه مذكرته الايضاحية — بديلا عن الضملمات التي كفلها القانون العام عن طريق الطعن بالنقض في أحكام المحاكم العسادية ومن ثم لا يزول المانع الذي يتعذر معه على الحضور المطالبة بحقه في التعويض امام القضاء المدني بمجرد التصديق على ذلك الحكم اذ يتعين لذلك استنفاد الطعن فيه بهذا الطريق أو فوات ميعاده أو أن تتحقق أحد أسباب انقضاء الدعوى الجنائية الأخرى بعد التصديق على الحكم — وقبل أن يصبح باتا ومنها فسخ مدة تقادم الدعوى العسكرية وهي ثلاث سنوات في الجرح دون حصول أي إجراء قاطع للتقدم ، لما كان ذلك وكان الحكم في الجرح رقم ٨٣٤ لسنة ١٩٧٦. عسكرية شرق القاهرة قد صدر بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٨ ولم يعلن للمحكوم عليه الا بتاريخ ١٩٧٧/٤/١٨ دون أن يطعن عليه بانتماس إعادة النظر في الميعاد المقرر قانونا ومن ثم لا يكون باتا الا بفوات الميعاد المشار اليه أي في ١٩٧٧/٥/٣ واذ كانت دعوى التعويض قد رفعت في ١٩٨٥/٤/٩ فبالتالي تكون قد اقيمت قبل انقضاء المدة القانونية لسقوطها بالتقدم واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى القضاء بسقوطها فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ويتعين نقضه مع الإحالة .

( نقض مئتي ١٩٨٧/٦/٢١ — الطعن رقم ١٦٠٩ لسنة ٥٣ في )

### خامسا — المسؤولية عن الغير

١١٢٥ — مسؤولية المتبوع عن اعمال تابعة غير المشروعة — صفتها — اداة تقريرها — الفكرة القانونية القائمة عليها — لا يحق للمتبوع الرجوع على تابعه الا بعد الوفاء بالتعويض للمضروب — التكيف القانوني لذلك .

المقرر في قضاء هذه المحكمة — أن محكمة الموضوع ملزمة بإعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح دون تقييد بتكييف الخصوم لها وما يخلعونه عليها من ألفاظ وعبارات وكان من المقرر أيضا

أن مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة هي مسئولية تبعية مقررّة بحسبكم الفنّون لمصلحته المضرور ، وتقوم على فكرة الضيعة القانونيّة ، فيعتبر المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كشأنه مصدرها القانون وليس العقيد . ومن ثمّ ماذا يوفى المتبوع التعويض كان له أن يرجع إليه على تأييده محدث الضرر كما يرجع بكفيل المتضامن على المدين الذي كفله لانه المسئول عنه وليس مسئولا معه ، وهو ما جرى به نص المادة ١٧٥ من القانون المدني التي تقضى بأن للمسيئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولا عن تعويض الضرر ولم يقصد المشرع من النص سالف الذكر أن يستحدث لمتبوع دعوى أخرى يرجع بها على تابعه غير دعوى الحؤول المنصوص عليها في المادة ٧٩٩ من القانون المدني التي هي تطبيق لمادة ٣٢٦ من ذات القوانين والتي تقضى بأن الموفى يحل محل الدائن الذي استوفى حقه اذا كان الموفى ملزما بوفاء الدين عن المدين ، بما يؤداه أن المتبوع ليس له الرجوع على تابعه الا بعد الوفاء بالتعويض للمضرور اذ أن مسئولية التابع قبله مقررّة بحكم القانون ولا يحتاج الى تقريره بحكم قضائي بحيث لا يجدى معه الا الرجوع عليه بما يوفيه فعلا — بحكم مسئولية عنه — للمضرور من التعويض المقضى به . ومتى كان ما تقدم وكان الطاعن قد أتم دعواه الماثلة بعد صدور الحكم عليه بتعويض المضرورين وقبل أن يقوم بالوفاء بما حكم به عليه فإن رجوعه على تابعه يكون سابقا لأوانه اذ كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعمى عليه بذلك يكون على غير أساس .

( نقض مدني ١/١/١٩٨٥ — الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٥٠ ق )

١٠٤٦ — وقوع الحادث من المعنية المؤمن عليها نتيجة خطأ قائدها بما يستوجب مسئولية فانه يستتبع ذلك مسئولية شركة التأمين المؤمن لديها عن تعويض الاضرار الناشئة عنه — المسألة ٥ من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لتقاضى الموضوع السلطة في تحصيل وفهم الواقع في الدعوى ، وينحصره أن يبين الحقيقة التي اتتبع بها .



وأن يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكفى لدمله ، ولا عليه بعد ذلك أن يتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم ويرد استقراء على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه ما دهم قيام الحقيقة التي اقتنع بهـ وأورد دليلها فيه أورد الضميمة المستقط لها عداها لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد استخلص من وقائع الدعوى الثابتة بالأوراق وبتحقيقات اللجنة رقم ٥٨٢٣ لسنة ١٩٧٨ فائزوس والحكم الجنائي الصادر فيها أن الحادث الذي أدى إلى وفاة المجنى عليه كان بسبب خطأ قائد الجرار المؤمن عليه لدى الشركة الطاعة بأن تسبب بحدوثه أثناء قيادته الجرار الزراعي رقم ١١٦ شرقية في موت المجنى عليهما ممّا مئذاه أن محكمة الموضوع - وفي حدود سلطتها التقديرية التي تستقل بها قد اعتبرت أن الحادث وقع من الجرار المؤمن عليه ونتيجة خطأ قائده لما يستوجب مسؤوليته ، وبالتالي مسؤولية شركة التأمين المؤمن لديهما عنه من تعويض الأضرار الناشئة عنه عملاً بالمادة ٥ من القانون رقم ٦٥٣ لسنة ١٩٥٥ ، لما كان ذلك وكان ذلك الذي استخلصه وانتهى إليه تحكم المطعون فيه سائغاً ومردوداً لأصله الثابت بالأوراق ومؤدياً إلى النتيجة التي انتهى إليها فإن نفى عليه بمقتضى ورد بسبب الظمن يضحى على غير أساس .

( نقض ميني ١٦٨٥/٦/٢٥ - الطعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٥٢ ق )

#### ١١٤٧ - مناط تحقق مسؤولية المتبرع عن أعمال تابعة .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مسؤولية المتبرع عن أعمال تابعة تتحقق كلما هيأت له وظيفته بأية طريقة كانت فرصة ارتكاب الفعل سواء ارتكبه لمصلحة المتبرع أو عن باعث شخصي وكان مما اطمأن إليه الحكم المطعون فيه من شهادة الشهود - وبغير نفى من الطاعن في هذا الخصوص - من أن المطعون ضده الأخير يعمل لدى الطاعن في تجارة الأقمشة وأن الحادث وقع بسبب المناقشة حول هذه التجارة يؤدي

الى ما رتبته الحكم المطعون فيه على ذلك من ثبوت قيام علاقة اتبعية وهو ما يكفي لقيام مسؤولية الطاعن عن التعويض فان النعمى بهذا السبب يكون على غير أساس .

( نقض محتى ١٠/٢٤/١٩٨٥ - الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٥٢ ق )

١٤٨٨ - أساس قيام مسؤولية حارس البناء - وسيلة نفي المسؤولية .

لما كان مفاد نص المادة ١٧٧/١ من القانون المدني أن مسؤولية جارس البناء عن الضرر الناشئ عن تدمره كلياً أو جزئياً تقوم على خطأ مفترض ، جانب الحارس باهماله صيانة هذا البناء أو تجديده أو إصلاحه وهو خطأ لا يقبل إثبات العكس ، وان كانت المسؤولية تنتفى بنفي علاقة نسبية بين هذا الخطأ المفترض وبين الضرر بثبات ان وقوع التهم ولو كان جزئياً لا يرجع الى اهمال في الصيانة أو قدم في البناء أو عيب فيه وانما يرجع الى اقتراف القاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المضرور نفسه ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة الا يعيب الحكم بالتقصير - وادغفاله الرد على دفاع غير مؤثر في الدعوى ، لما كن ذلك وكان الحكم مطعون عليه - قد اقام قبضاء بمسؤولية الطاعنين على سبند من خطئهم المفترض بوزنهم حراسا للبناء عملاً بالمادة ١٧٧/١ من القانون المدني ، وكان ما تارة الجاعنون بدفاعهم - برفض صحتهم - لم يكن يؤدى الى تهمم البتة فلا يمد سبباً اجنبياً تنتفى به علاقة نسبية بين خطأ الطاعنين المرفوض وبين الضرر بما لا يعيب الحكم اغفاله الرد عليه أو تحقيقه ، ان ائدى بتأذين تسيبته يكون على غير أساس .

( نقض محتى ٢٠/٢/١٩٨٦ - الطعن رقم ٢٢٤٨ لسنة ٥٢ ق )

١٤٩٩ - نطاق الحراسة المرجبة للمسؤولية على أساس الخطأ المفترض

طبقاً لنص المادة ١٧٨ مدنى .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حراسة المراجعة للمسؤولية على أساس الخطأ المفترض طبقاً لنص المادة ١٧٨ من القانون المدني انما

تتحقق بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعنية لحسابه ، ولما لم يكن للمشركة التي يمثلها الطاعن وجود حينما وقع الحادث اذ لم تنشأ الا بقرار مجلس الوزارة رقم ١٩٧٨/٢٢١ الصادر - بتاريخ ١٩٧٨/٣/٦ الذي استحدثها دون أن تخلف غيرها فان اتحكم المطعون فيه اذ عقل عن ذلك واعتبرها حارسه على الاستهلاك الكهربائي التي نجم عنها الحادث بتاريخ ١٩٧٧/١/٢ قبل انشائها ، ورتب على ذلك تأييده القضاء بالزامها بالتعويض يكون فضلا عن قصوره قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا فيما قضى به على الشركة الطاعنة .

( نقض مدني ١٩٨٦/٣/٦ - الطعن رقم ١٢٥١ لسنة ٥٢ ق )

١١٥٠ - مناط تحقق مسئولية المتبوع عن اعمال تابعة - م ١٧٤ مدني .

لما كان مناط تحقق مسئولية المتبوع عن اعمال تابعة - وعلى م - جرى به نص المادة ١٧٤ من القانون المدني - ان يكون انخطا الذي ارتكبه التابع واقعا منه حال تأديته وظيفته أو بسببها وكان الثابت من الأوراق أن الحكم الجنائي الماقتضى بأدانة المتهم وبالتعويض المؤقت لم يكن تحت نظر محكمة الاستئناف عند نظر الاستئناف والحكم فيه لما كان ذلك وكانت صورة المذكرة المقدمة من المطعون ضدهم الى محكمة أول درجة الوارد بها بان الطاعن هو المسئول عن الحقوق المدنية وطئب المعافاة المقدم منهم المشار به الى ان المتهم في الجنحة كان يقود سيارة الطاعن والتأشيرة الواردة على الملف الاستئنافية لهذه الجنحة بأن الحكم الابتدائي صدر بحبس المتهم فيها وبإلزامه والمسئول عن الحق المدني بالتعويض وأنشهادة المشار فيها الى أن المتهم كان يعمل سائقا بديوان محافظة الغربية وقت وقوع الحادث وان كانت تفيد أن السائق يعمل بالمحافظة الا أنه لا يفيد بطريق اللزوم أن الحادث وقع منه انشاء تأديته لموظيفته أو بسببها فان الحكم المطعون فيه اذ استدل بهذه لقرائن وحدها



على تحقق علاقة انتبعية فيه السائق والطاعن وعلى أن الطاعن هو المحكوم عليه بالحكم الجنائي بوصفه مسئولاً الحقوق المدنية ورتب على ذلك قضاءه بالتعويض يكون معيباً بالفساد في الاستدلال بها يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

( نقض مدنى ١٣/١١/١٩٨٦ - الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٥٥ ق ) .

١٥١ - مناط مسئولية خارس الاشياء - ماهية السبب الاجنبى .

المقرر بنص المادة ١٧٨ من القانون المدنى أن كل من تولى حراسة أشياء تقتطِب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يدل عليه ، والسبب الاجنبى - طبقاً لنص المادة ١٦٥ من ذات القانون - هو الحادث المفاجىء أو القوة القاهرة أو خطأ من المضرور أو خطأ من الغير ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الحكم الاستثنائى الصادر فى النتيجة رقم ٦٦٤١ لسنة ١٩٨٣ مستأنف اتوايلى قضى ببراءة المتهم ممثلاً ، استند إليه وأقام قضاؤه على أن الثابت أن المجنى عليهما كنانا يركبان على مؤخرة القرو وأن هذا ليسك يشكل خطأ يستغرق خطأ المتهم وقد أصبح هذا الحكم باتاً حائزاً لقوة الأمر المقضى ، وكان المقرر أن القاضى المدنى يرتبط بالحكم الجنائى فى انقائى التى فصل فيها ذلك الحكم وكان فصله فيها ضرورياً عملاً بنص المادة ١٠٢ من قانون الاثبات ومن ثم يكون من استند اليه الحكم الجنائى المذكور فى قضاائه بالبراءة من أن خطأ المجنى عليهما ( المورثين ) استغرق خطأ المتهم وهو أمر لازم وضرورى للتوصل فى التهمة المنسوبة للمتهم وتجاوز قوة الأمر المقضى غيتعن الارتباط به من جانب القاضى المدنى وهذا قام دفاع الطاعنة على انتفاء علاقة السببية بخطاء من المورثين وخالف الحكم المعلن فيه النظر المتقدم بنقضائه بتواجر المسئولية قبل الطاعنة يكون معيباً بمننا يستوجب نقضه .

( نقض مدنى ٤/١/١٩٨٧ - الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٥٦ ق ) .

١١٥٢ — لا يكتسب قرار الحفظ الصادر من النيابة العامة أيا كان سببه أو مضمونه أى حجية أمام القضاء المدني — علة ذلك — أساس قيام مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه .

بالقبر في قضاء هذه المحكمة أن قرار الحفظ الصادر من النيابة العامة أيا كان سببه أو مضمونه لا يكتسب أى حجية أمام القضاء المدني لأن القرارات الصادرة من سلطة التحقيق لا تفصل في موضوع الدعوى بالبراءة أو الإدانة وإنما تفصل في توافر أو عدم توافر الظروف لاحتالتها إلى المحكمة للفصل في موضوعها ، وأن مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة تقوم على أساس خطأ مفترض في جانب المتبوع لا يقبل إثبات العكس ويتحقق كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة أو ساعدته هذه الوظيفة على ارتكاب فعله غير المشروع ، وأن استخلاص الخطأ وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر من مسائل الواقع انتهى يقدرها قاضي الموضوع ولا رقابة عليه : المحكمة النقض إلا إذا كان استخلاصه غير سائن ولا على المحكمة أن لم يورد كل حجج الخصوم وترد عليها استقلالاً لأن في قيام الحقيقة التي اقتضت بها وأورجت دليلها الرد الضمني بالسقط لكل حجة تخالفها ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي المؤيد استثنائياً أنه بنى قضاءه على أنه لا حجية لأمر الحفظ الصادر من النيابة العامة في المحضر رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٨ عوارض العطارين وانتهى إلى أن الخطأ وقع من تابع الطاعن حال تأدية وظيفته ويسببها بأن استبدل اسطوانة مملوءة بأخرى فارغة بالقرب من فرن ويغير إشراف عمال الجمعية التعاونية للبتريول وكان يشعل سيجارة في ذلك الوقت مما يرتب مسئولية الضعنة باعتبارها متبوعة وأن بها أخذ به الحكم هو استخلاص سائن له أصله الثابت بالأوراق ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ومن ثم فإن التمسك على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يضحى على غير أساس خلى بالرفض .

١١٥٣ - الأساس الذي تقوم عليه المسؤولية الشئئية المقررة بالمادة ١٧٨ مدني - متى ترتفع عن الحارس .

لمسا كانت المسؤولية ، تشيئيه المقررة بالمادة ١٧٨ من القانون المدني تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشيء ، وكانت هذه المسؤولية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ترتفع عن الحارس اذا اثبت أن وقوع الضرر كان بسبب اجتنبي لا يد فيه وهذا السبب لا يكون الا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير ، لما كان ذلك ، وكانت الجمعية الطاعنة قد تمسكت في دفاعها أما محكمة الموضوع بأن الحادث وقع نتيجة خطأ قائد السيارة الأجرة التي اضطدمت بسيارة الجمعية الطاعنة وكان هذا الدفاع جوهريا - اذ لو صح قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى - فان الحكم المطعون فيه اذا التفت عن مواجهته بمسا يقتضيه بحثا وزدا يكون منسيا بالقصور في التسبب وهو ما يستوجب نقضه والاحالة لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

( نقض مدني ١٢/١/١٩٨٧ - الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ٥٣ ق )

١١٥٤ - المسؤولية الشئئية ومسؤولية المتبوع من أنظمة المسؤولية التقصيرية وليس في القانون ما يمنع من أن تتحقق مسؤولية مالك السيارة وفقا للنظامين معا .

لما كان التناقض الذي يفستد الأحكام - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ما يتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه ، أو ما يكون واقعا في أسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أي أساس قضت المحكمة بما قضت به في منظورته ، وكانت المسؤولية الشئئية ومسؤولية المتبوع من أنظمة المسؤولية التقصيرية وليس في القانون ما يمنع من أن تتحقق مسؤولية مالك السيارة وفقا للنظامين معا ، فالسيارة تعتبر في حراسة مالكيها ولو اسندت قيادتها الى سائق تابع له ومن ثم يسأل كمتبوع عن أخطاء تابعه فضلا عن مسؤوليته كحارس على السيارة عما تلحقه من ضرر بالغير ، لما كان ذلك ، فان النفي على الحكم المطعون فيه بالتناقض يكون على غير أساس .

( نقض مدني ١٢/١/١٩٨٧ - الطعن رقم ١٢٧١ لسنة ٥٣ ق )



## مقاول

١١٥٥ — المهندس المعماري والمقاول ضامن متضامن للعيب الذي يهدد البناء طبقا للمادة ٦٥١ من القانون المدني — يؤدي ذلك — يجوز لرب العمل الرجوع على أحدهما دون الآخر .

لما كان اصلاح ما وقع في طريقة تنفيذ عقد المقاول من عيب مستحيلا على ما سلف بيانه وكان قضاء الحكم المطعون فيه بالتعويض ما يفيد انه لم ير مجالا للتنفيذ العيني في هذه الحالة ومن ثم يكون التمسك عليه بالقصور في التسبب على غير أساس والتعنى في وجهه الثاني مردود ذلك انه وان كان المهندس المعماري والمقاول ضامن متضامن للعيب الذي يهدد البناء طبقا للمادة ٦٥١ من القانون المدني الا أن ذلك لا يمنع رب العمل من الرجوع بهذا الضمان على أحدهما دون الآخر ومن ثم فان الحكم المطعون فيه حينما لم يعرض لمسئولية المهندس المعماري عن العيب الذي اكتشف في البناء محل النزاع اكتفاء بتقرير مسئولية المقاول — الطاعن — الذي رفعت عليه الدعوى وجده لا يكون قد شابه قصور في التسبب والتعنى في وجهه الثالث غير مقبول ذلك أن الطاعن لم يثبت لمحكمة النقض عقد المقاول الذي يدعى أن الحكم قد خالف الاتفاق الوارد به على أسعار المقاول عند تقدير قيمة الأعمال المنفذة .

( نقض مدني ١٩٨٥/١١/٢١ — الطعن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٥٠ ق ١ )

١١٥٦ — اجازت المادة ٦٥٠ من القانون المدني لرب العمل اذار المقاول بان يعدل طريقة التنفيذ المعيب او المنافي للعقد خلال اجل مقبول — يمكن طلب فسخ العقد في الحال دون حاجة الى تعيين اجل اذا كان اصلاح ما في طريقة التنفيذ من عيب مستحيلا — م ٢/٦٥٠ .

وان كانت المادة ٢١٨ من القانون المدني التي تنص على أنه « لا يستحق التعويض الا بعد اعدار المدين ما لم ينص على غير ذلك

فقد نصت المادة ٢٢٠ من ذات القانون على أنه « ولا ضرورة لاعتذار اذا أصبح تنفيذ الالتزام غير ممكن أو غير مجد بفعل المدين » واذ كان يتبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اعتبر الإخطاء الفنية التي وقع فيها الطاعن مما لا يمكن تداركها استنادا إلى قوله من - « أن الأساسات التي أرساها المقاول لا تتحمل أكثر من الدورين الأرضي والأول اعلاء والتدعيم تم تنفيذهما كما أنه من الضروري تقوية هذه الأساسات قبل تشطيب الدورين المذكورين ومن ثم فلا تتحمل هذه الأساسات إقامة أدوار أخرى وبذلك يكون المقاول قد فوت على المدعية - المطعون ضدها - إقامة الأدوار الثلاثة الباقية المرخص بهما بالترخيص رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٨ » . وكان مفاد ذلك الذي قرره الحكم أن الالتزام المترتب على عقد المقاول قد أصبح غير ممكن تنفيذه عينا بفعل المدين لما كان ذلك وكانت المادة ٢٥٠ من القانون المدني بعد أن أجازت لزب العمل اعتذار المقاول بأن يعدل طريقة التنفيذ المعيب أو المئاق للعقد خلال أجل معقول بعينه له قد أجازت في فقرتها الثانية طلب فسخ العقد في الحال دون حاجة إلى تعيين أجل اذا كان اصلاح ما في طريقة التنفيذ من عيب مستحيلا فان الحكم المطعون فيه اذ قضى ضمنا بفسخ عقد المقاول وبالتعويض دون سبق اعتذار المقاول بأن يعدل من طريقة التنفيذ المعيب فانه لا يكون قد خالف القانون - ويكون ما ورد بوجهي التعمي على غير أساس وذلك بغض النظر عن الأساس القانوني الخاطيء الذي استند اليه الحكم المطعون فيه بهذا الخصم اذ لمحكمة التقض ان تصححه دون ان تنقض الحكم .

( تقض مدني ١٩٨٥/١/٢١ - الطعن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٥٠ ق )

١١٥٧ — يكون للقاضي فسخ عقد المعاولة أو زيادة أجر المفاوض المتفق عليه بما يؤدي إلى رد الالتزام المرفق إلى الحد المعقول — مناط ذلك — توافر الارهاق الذي يهدد بخسارة فادحة أو عدم توافره من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع مادام استخلاصه سائغا ومستمدا مما له أصله الثابت بالأوراق .

أن المادة ٢/١٤٧ من القانون المدني إذ تقضى بأئنة إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسخ توقعها وتترتب على حدوثها أن تنفيذ الالتزام التعاقدى وإن لم يصبح مستحيلا صغار مرفقا للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة جاز للقاضي تبعا للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الالتزام المرفق إلى الحد المعقول ، وتقضى المادة ٤/٦٥٨ من القانون المذكور على أنه إذا انهار التوازن الاقتصادي بين التزامات كل من رب العمل والمفاوض بسبب حوادث استثنائية لم تكن في الحسبان وقت التعاقد وتداعى بذلك الأساس الذي قام عليه التقدير المالى لعقد المعاولة . جاز للقاضي أن يحكم بزيادة الأجر أو بفسخ العقد ، فقد افاد هذين النصان — وباعتبار أن النص الثانى هو تطبيق للنص الأول أنه إذا جد بعد صدور عقد المعاولة حادث من الحوادث الاستثنائية العامة غير متوقع عند التعاقد ترتب عليه ارتفاع أسعار المواد الأولية أو أجور الأعمال أو زيادة تكاليف العمل وما أصبح معه تنفيذ العقد مرفقا للمفاوض ، فإنه يكون للقاضي فسخ هذا العقد أو زيادة أجر المفاوض المتفق عليه بما يؤدي إلى رد الالتزام المرفق إلى الحد المعقول . لما كان ذلك وكان توافر الارهاق الذى يهدد بخسارة فادحة أو عدم توافره — ومعياره موضوعى بالنسبة للصفقة المعقودة ذاتها — من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع دون رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض مدد م استخلاصه سائغا ومستمدا مما له أصله الثابت بالأوراق .



وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسفابه بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على سند مما حصله سائفاً من تقرير الخبير المنتدب في الدعوى من أن الخسارة التي لحقت بالمطعون ضده الأول خسارة غير عادية فأعمل في شأنها حكم المادة ٤/٦٥٨ من القانون المدني ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعمى على غير أساس .

( نقض بئذنى ١٩٨٥/١٢/٢٤ - الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٥٢ ق )

## ملكية

أولا - الملكية الشائعة .

ثانيا - حظر تملك الأجانب للمعقارات .

ثالثا - الحيازة وحمايتها .

رابعا - الالتصاق .

## ملكية

## أولا - الملكية الشائعة

١١٥٨ - يشترط لاستعمال حق الاسترداد وفقا لاحكام المادة ٨٣٣ مدنى أن يكون البيع محل الاسترداد صادرا من أحد الشركاء فى الشيوع الى اجنبى عنهم حتى لا يتضرر باقى الشركاء من دخوله بينهم .

المقرر بنص المادة ٨٣٣ من القانون المدنى انه «لشريك فى المنقول الشائع أو فى المجموع من المال أن يسترد قبل القسمة الحصة الشائعة التى باعها شريك غيره لأجنبى بطريق الممارسة . . . » وكان مؤدى هذا النص انه يشترط لاستعمال حق الاسترداد وفقا لأحكامه أن يكون البيع محل الاسترداد صادرا من أحد الشركاء فى الشيوع الى اجنبى عنهم حتى لا يتضرر باقى الشركاء من دخوله بينهم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بأحقية المطعون ضدها الأولى للحصة محل النزاع على أساس الميراث ، فان عقد البيع الذى تضمن بيع هذه الحصة اليها - والشركة فى دور التصفية - لا يكون صادرا من شريك على ان يبيع الى اجنبى عن الشركاء ، وهو ما يتخلف معه شروط تطبيق حكم المادة ٨٣٣ من القانون المدنى ومن ثم لا يحق للطاعن الأول - استرداد الحصة موضوع الدعوى ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة الصحيحة فان النعمى عليه بالخطأ فى الأسباب التى أقام عليها قضاؤه يكون غير منتج .

( نقض مدنى ١٩٨٥/٤/٢٢ - الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٣ ق )

١١٥٩ - للولى أن يجرى القسمة بالتراضى عن أولاده القصر دون حاجة لاستئذان محكمة الاحوال الشخصية او الحصول على موافقتها على مشروع تلك القسمة .

النص فى المادة ٨٣٥ من القانون المدنى على أنه « لشركاء . اذا انعقد اجمعاءهم أن يقتسموا المال الشائع بالطريقة التى يرونها . فاذا كان



بينهم من هو ناقص الأهلية وجبت مراعاة الاجراءات التي يفرضها القانون » وفي المادة الرابعة من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال أن « يقوم الولي على رعاية أموال القاصر وله ادارتها وولاية التصرف فيها مع مراعاة الأحكام المقررة في هذا القانون » وفي المادة ٤٠ منه على أن « على الوصي أن يستأذن المحكمة في قسمة مال القاصر بالتراضي » ، « يدل ، مع خلو نص هذا القانون من قيد مماثل بالنسبة للولي في مجال القسمة ، على أن للولي أن يجري القسمة بالتراضي عن أولاده القصر دون حاجة لاستئذان محكمة الأحوال الشخصية أو الحصول على موافقتها على مشروع تلك القسمة لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإن النعي عليه بمخالفة القانون يكون في غير محله .

( نقض مبنى ١١/١١/١٩٨٥ - الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥١ ق )

١١٦٠ - قواعد أعمال الإدارة المعتادة للمال الشائع - م ٨٢٨ مبنى .

لما كان النص في المادة ٨٢٨ من القانون المدني على أنه « ١ - ما يستقر عليه رأي أغلبية الشركاء في أعمال الإدارة المعتادة يكون ملزماً للجميع ، وتحسب الأغلبية على أساس قيمة الانصباء ، ٣٠٠٠ - وإذا تولى أحد الشركاء الإدارة دون اعتراض من الباقين عد وكيلاً عنهم » يدل - وعلى ما أفضحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون المدني - على أنه إذا كان الأمر متعلقاً بأعمال الإدارة المعتادة كإيجار المال الشائع فإنه إذا اتفقت الأغلبية على اختيار مدير من بين الشركاء أو من غيرهم كان هو صاحب الشأن في الإدارة أما إذا لم يختاروا مديراً وتولى أحد الشركاء الإدارة دون اعتراض من الباقين عد وكيلاً عنهم مما مؤداه أنه إذا تعدد ملاك العين المؤجرة فإنه يمكن لمن يملك منهم أغلبية الانصباء فيها أن يطلب انتهاء الإيجار بوضفه من أعمال الإدارة ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنين يمكن أن يكون أغلبية الانصباء في العقار

الذى تقع به العين المؤجرة ( ١٦ ط من ٢٤ ط ) فيحق لهم من ثم المطالبة بانتهاء عقد ايجار تلك العين جميعها واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وذهب الى ضرورة اشتراك صاحب الأقلية في دعوى الانهاء أو ادخاله فيها فانه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه .

( تنقض مدنى ١٦٨٥/١٢/٩ - الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٤٩ ق )

١١٦١ - قسمة المال الشائع مقررة أو كاشفة للحق ، سواء كانت عقدا أو قسمة قضائية ، لها اثر رجعى فيعتبر المتقاسم مالكا للحصة التى آلت اليه منذ أن تملك من الشيوع وانه لم يملك غيرها فى بقية الحصص - علة ذلك - م ٨٤٣ مدنى .

ان المادة ٨٤٣ من القانون الملتقى اذ نصت على أن يعتبر المتقاسم مالكا للحصة التى آلت اليه منذ أن تملك فى الشيوع وانه لم يملك غيرها شيئا فى بقية الحصة « فقد دلت على أن القسمة مقررة أو كاشفة للحق سواء كانت عقدا أو قسمة قضائية لها اثر رجعى فيعتبر المتقاسم مالكا للحصة التى آلت اليه منذ أن تملك فى الشيوع وانه لم يملك غيرها فى بقية الحصص وذلك حماية للمتقاسم من الحقوق التى يربتها غيره من الشركاء على المال الشائع أثناء قيام الشيوع بحيث يخلص لكل متقاسم نصيبه المقرر الذى خصص له فى القسمة مطهرا من هذه الحقوق ويوصفها كاشفة فتثبت الملكية بمقتضاها لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انترم هذا النظر وأقام قضاءه بأن ملكية عقار النزاع قد خلصت للمطعون ضدها وان ملكية الطاعن فى هذا العقار قد زالت عنه بمقتضى حكم القسمة الصادر فى الدعوى رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ مدنى قسم ثان المنصورة والمؤيد بالاستئناف رقم ١٩٩ لسنة ١٩٧٤ مستأنف المنصورة فان النعس عليه بالخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت فى الأوراق يكون على غير أساس .

( تنقض مدنى ١٦٨٥/١٢/١٢ - الطعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٥٢ ق )

١١٦٢ - شروط وقواعد وإجراءات التصرف في المال الشائع - م  
٨٣٢ مئى - المعول عليه في انفتاح ميعاد الاعتراض على قرار الاغلبية .

ان نص المادة ٨٣٣ من القانون المدنى على أنه « للشركاء الذين  
يملكون على الأقل ثلاثة أرباع المال الشائع أن يقرروا التصرف فيه  
إذا استندوا في ذلك الى أسباب قوية على أن يعتنوا قراراتهم الى باقى  
الشركاء - ولأن خالف من هؤلاء حق الرجوع الى المحكمة خلال شهرين  
من ذلك الاعلان ، وللمحكمة عندما تكون قسمة المال الشائع ضارة  
بمصالح الشركاء ، أن تقدر تبعا للظروف ما اذا كان التصرف واجبا  
» مفاده أن المشرع وإن خول أغلبية الشركاء الذين يملكون على الأقل  
ثلاثة أرباع المال الشائع الحق في أن يقرروا التصرف فيه كله دون  
الرجوع الى باقى شركائهم أصحاب الأقلية إلا أنه اشترط لذلك اعلان  
هؤلاء بالقرار حتى إذا لم يصادف قيولا لدى أى منهم كان له حق  
الاعتراض عليه امام المحكمة خلال شهرين من وقت الاعلان به ومؤدى  
ذلك ان المعول عليه في انفتاح ميعاد الاعتراض على قرار الاغلبية هو  
باعلانهم أصحاب الأقلية به مما لا يعنى عنه الاعلان الحاصل من غيرهم  
أو علم أصحاب الأقلية بهذا اقرار بأى طريقة أخرى ولو كانت قاطعة -  
لما كان ما تقدم وكانت الأوراق قد خلت مما يفيد أن المطعون ضدهم من  
الثنى الى الرابع أصحاب الأقلية أعلنوا المطعون ضدها الأولى بما قرروه  
من التصرف بالبيع في العقار كله فان تصرفهم فيما يجاوز حصتهم في  
هذا المال الشائع لا يسرى في حقها واذ التزم الحكم المطعون فيه بهذا  
النظر وانتهى مما سلف الى هذه النتيجة بما يكفى وحده دعامة لحمل  
قضائه في هذا الخصوص فانه يكون قد أعلم صحيح القانون ويكون تعييه  
في أى دعامة أخرى - وأيا كان وجه الراى فيها غير منتج .

( نقض مئى ١٩٨٥/١٢/٢١ - الطعن رقم ١٥٢١ لسنة ٥١ ق )



١١٦٣ - للمالك على الشيوع أن يبيع ملكه محمدا مفرزا ويقع البيع صحيحا - تظل حالة التحديد معلقة على نتيجة القسمة أو اجازة الشركاء في الشيوع طالما لم تتم القسمة قضاء أو رضاء - يعتبر هذا التصرف في حكم التصرف في قدر شائع وينبني عليه أن يثبت لهم حق الاخذ بالشفعة في ذلك البيع - م ٩٣٦ مدني .

ان النص في المادة ٨٢٦ من القانون المدني على أن « كل شريك في الشيوع يملك حصته ملكا تاما وله أن يتصرف فيها ويستولي على ثمارها وإذا كان التصرف منصبا على جزء مفرز من المال الشائع ولم يقع هذا الجزء عند القسمة في نصيب المتصرف انتقل حق التصرف اليه من وقت التصرف الى الجزء الذي آل الى المتصرف بطريق القسمة وفي المادة ٩٣٦ من هذا القانون على أنه « يثبت الحق في الشفعة للشريك في الشيوع اذا بيع شيء من العقار الشائع الى اجنبي يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن للمالك على الشيوع أن يبيع ملكه محمدا مفرزا ويقع البيع صحيحا وان كانت حالة التحديد هذه تظل معلقة على نتيجة القسمة أو اجازة الشركاء في الشيوع طالما لم تتم القسمة قضاء أو رضاء - مما يعتبر معه هذا التصرف بالنسبة لهم في حكم التصرف في قدر شائع فانه ينبني على هذا أن يثبت لهم حق الاخذ بالشفعة في ذلك البيع وفقا لصريح عبارة النص في المادة ٩٣٦ من القانون المدني . لما كان ذلك ودان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر خلافا لمذهب الحكم الابتدائي الذي أقام قضاءه على أساس الجوار وكان لا يعيب الحكم المطعون فيه عدم اقصائه عن تخطئة حكم محكمة أول درجة في هذا الشأن طالما قد اوضح في حيثياته الأساس السليم الذي استند اليه في قضاؤه وكان مما يذمها الطاعن على الحكم المطعون فيه ادماجه بالشفعة المباعة له بتلك المبيعة لباقي المطعون ضدهم لا يصادف محلا في قضاء ذلك الحكم فان التمس برمته يكون على غير أساس »

١١٦٤ - قسمة المهايأة تقوم على انفراد الشريك بمنفعة جزء مفرز من المال الشائب في مقابل تنازله عن الانتفاع بباقي الأجزاء طول مدة سريان المهايأة.

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان التعرف على ما عناه أطرافان من المحرر موضوع الدعوى هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع، إلا أنه متى استخلصت المحكمة ذلك عن التكييف القانوني الصحيح لم يقصد المتعاقدان وإنزال حكم القانون على العقد يكون من المسائل القانونية التي تخضع لرقابة المحكمة النقض، لما كان ذلك، وكين من المقرر بنص المادة ٨٤٦ من القانون المدني أنه «في قسمة المهايأة يتفق الشركاء على أن يختص كل منهم بمنفعة جزء مفرز يوازي حصته في المال الشائب متنازلاً شركائه في مقابل ذلك عن الانتفاع بباقي الأجزاء» ولا يصح هذا الاتفاق لمدة تزيد على خمسين سنة. فإذا لم تسترط مدة أو انتهت المدة المتفق عليها ولم يحصل اتفاق جديد كانت مدتها سنة واحدة تتجدد إذا لم يعلن الشريك إلى شركائه قبل انتهاء السنة التجارية بثلاثة أشهر أنه لا يرغب في التجديد» وكان مؤدى هذا النص أن قسمة المهايأة تقوم على انفراد الشريك بمنفعة جزء مفرز من المال الشائب في مقابل تنازله عن الانتفاع بباقي الأجزاء طول مدة سريان المهايأة، وإذا كان الثابت من المحرر المؤرخ ١٩٧٥/٨/٤ أنه نص في البند الثالث منه على التزام الطاعنة بعدم مطالبة المطعون خذهم «بأي جزء من أيجار الشقق الخمس التي قاموا بتجهيزها» مقابل التزامهم بعدم مطالبتها «بأي جزء من أيجار الشقة بالطابق السفلي التي قامت بتجهيزها» وكان التكييف الصحيح لهذا الاتفاق أنه يتضمن قسمة مهايأة بين الطاعنة وأخوتها المطعون خذهم اجتمعت فيها بمنفعة الشقة التي جهزتها مقابل تنازلها لهم عن منفعة نصيبها في باقي شقق العقار وهي قسمة صحيحة قانوناً وملائمة لأطرافها طوال مدة سريانها الأصلية وطوال المدة التي تحدت إليها طبقاً للنص المشار إليه، وإذا خالف الحكم المصون فيه هذا النظر وأقام قضاؤه على مجرد عدم مسايرة الحكمة الابتدائية فمتما ذهب إليه من

أن حق الانتفاع المتفق عليه هو حق عيني وحجب نفسه بذلك عن تقصى مدى حق الطاعة الشخصى فى الانتفاع بالشقة محل النزاع استنادا الى العقد سالف الذكر والمدد التى تجدد اثنىها ، وأنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور فى التسبب بها يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لمناقشة باقى أوجه الطعن .

( نقض مدنى ١٦٨٧/١/٦ — الطعن رقم ٢٣٤٥ لسنة ٥٢ ق )

١١٦٥ — الاثر المترتب على البيع اذا انصب على جزء مفرز من العقار الشائع وكان سابقا على اجراء القسمة بين الشركاء — القسمة فى حكم المسادة ١٠ ق ١٩٤٦/١١٤ — من تلقى من احدى الشركاء حقا مفرزا فانه لا يعتبر غيرا ولو سبق الى تسجيل عقده قبل ان تسجل القسمة .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن البيع اذا انصب على جزء مفرز من العقار الشائع وكان سابقا على اجراء القسمة بين الشركاء فان المشترى فى هذه الحالة لا يعتبر شريكا فى العقار الشائع حتى ولو سجل عقده قبل تسجيل القسمة وبالتالى لا يلزم تمثيله فى القسمة التى تكون حجة عليه ولو لم يكن طرفا فيها ، وأن الغير فى حكم المادة ١٠ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ فى شأن تنظيم الشهر العقارى هو من تلقى حقا عينيا على العقار على أساس انه مازال مملوكا على الشيوع وقام بتسجيله قبل تسجيل سند القسمة أمسا من تلقى من احدى الشركاء حقا مفرزا فانه لا يعتبر غيرا ولو سبق الى تسجيل حقه قبل ان تسجل القسمة واذا كان انطاعنون لا يجادلون فى أن البيع الصادر اليهم من المطعون ضده الثالث بموجب العقد المؤرخ ١٩٦٢/١٢/٢٠ قد انصب على جزء مفرز فى عقار النزاع وقت قيام حالة الشيوع فانهم — على فرض تسجيل ملكيتهم قبل تسجيل القسمة — لا يعتبرون شركاء فى الشيوع محل البائع لهم ولا يلزم تمثيلهم عند اجراء القسمة التى تكون نتيجتها حجة عليهم ، كما انهم لا يمدون من الغير بالنسبة لهذه القسمة فى حكم المادة ١٠ من القانون سالف الذكر .

( نقض مدنى ١٦٨٧/٢/١٥ — الطعن ٥١٤ لسنة ٥٢ ق )



١١٦٦ — اذا وضع أحد الشركاء في الشيوع يده على جزء معين من المال الشائع تسهيلا لطريقة الانتفاع فليس من حق أحد الشركاء انتزاع هذا الجزء منه — شرط ذلك .

ولئن كان المقرر بقضاء هذه المحكمة انه اذا وضع أحد الشركاء في الشيوع يده على جزء معين من المال الشائع تسهيلا لطريقة الانتفاع فليس من حق أحد الشركاء انتزاع هذا الجزء منه باعتبار أن واضح اليد يمتلك فيه ما يتناسب مع نصيبه في المجموع ويكون انتفاعه بالباقي مستمدا من حقوق شركائه الآخرين على أساس التبادل في المنفعة ، الا أن ذلك رهين بأن يكون واضح اليد مالكا في الشيوع ، ولما كانت الملكية في المواد العقارية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تنتقل سنوء فيما بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير الا بالتسجيل ، وكان الطاعن لم يتحد بأنه قام بتسجيل عقدي البيع المؤرخين ١٩٧٤/٣/٢٢ ، ١٩٧٤/١٢/٢٤ والمتضمن شراؤه حصصا على الشيوع في العقار الكائن به محل النزاع ، أو انه قام بالتأشير بالحكمين الصادرين بسجعة ونفاذ العقدين المذكورين على هامش تسجيل صحيفتي الدعويين ، وكان انتفاعه بهين النزاع مفرزه تستند الى كونه مستأجرا ، فان التحدى بعدم أحقية باقي الملاك في الشيوع في انتزاع محل البداعي منه يفتقر الى مسنده القانوني ويكون النعمى على غير أساس .

( نقض مدنى ١٠/٦/١٩٨٧ — الطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٥١ ق )

١١٦٧ — العقد الصادر من غير اصحاب الاغلبية في الانصبه يكون غير نافذ سواء في حقهم أو في حق المؤجرين الذين لا يستطيعون تنفيذه بتسليم حصة مفرزة للمستأجر منهم .

الثابت في الأوراق من واقع ما تضمنه الانذار الموجه من بعض الملاك في الشيوع والمعلن الى الطاعن في ١٢/١١/١٩٦٨ ، والانذار الموجه

هذا الأخير والمعلن أن المطعون ضدهم ومورثهم في ١٩٧٣/٧/٥ أن  
انطاعن استأجر عين التداعى بالتعقد المؤرخ أول مايو ١٩٦١ الصادر  
من المطعون ضده الأول بوصف وكيل عن جميع الملاك في الشيوخ ، أي  
أن هذا الأخير كان ذو صفة في إبرام التعاقد الذي ينصرف إلى موكله  
ويلتزمون به ولا يملكون التحلل منه ، ولا يكون لعزل الوكيل في تاريخ  
لاحق لإبرام العقدين أثر على سريانه ونفاذه في حق طرفيه ، ومن باب  
أولى فلا يملك أصحاب الأقلية في الأنصبة إبرام عقد آخر ، باعتبار أن  
العقد الصادر من غير أصحاب الأغلبية في الأنصبة غير نافذ سواء في حقهم  
أو في حق المؤجرين الذين لا يستطيعون تنفيذه بتسليم حصص مفرزة  
للمستأجر منهم ، ولا يغير من ذلك ابتياع المستأجر من ذات المؤجرين له  
في العقد اللاحق بعض حصصهم في الشيوخ ، وبالتالي يكون النعى على  
غير أساس .

( نقض بدنى ١٩٨٧/٦/١٠ - الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٥١ ق . )

### ثانياً - حظر تملك الأجانب للعقارات

١١٦٨ - التصرفات التي تتم بالمخالفة لأحكام القانون ١٩٧٦/٨١ بشأن  
تنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء تعتبر باطلة بطلاناً  
مطلقاً متعلقاً بالنظام العام ويمتنع شهرها - مؤدى ذلك .

النص في الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٨١ لسنة  
١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء على  
أنه « . . . » يحظر على غير المصريين سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أم  
اعتباريين اكتساب ملكية العقارات المبنية أو الأراضي الفضاء في جمهورية  
مصر العربية ، أيا كان سبب اكتساب عدا الميراث » ، وفي الفقرات الثلاث  
الأولى من المادة الرابعة منه على أنه « يقع باطلاً كل تصرف يتم بالمخالفة  
لأحكام هذا القانون ولا يجوز شهره » ، ويقع باطلاً كل تصرف أبرم بقصد  
التحايل على أحكام هذا القانون ، وكذلك كل شرط يرمى إلى ضمان تنفيذ

مثل ذلك التصرف الصوري ، والى ترتيب الترم بالتعويض أيا كان نوعه في حالة عدم تنفيذ التصرف ، ويجوز لكل ذي شأن ولنائبه المصانة طلب الحكم بذات البطلان ؛ وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها « ، مفاده أن المشرع حظر كأصل عام على الأجانب - سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين - تملك أى عقار في جمهورية مصر العربية وحرّم عليهم كل تصرف أو سبب من شأنه أن يؤدي الى نقل تلك الملكية اليهم ، أيا كان هذا السبب عدا الميراث ، ورتب على ذلك منع شهر أى تصرف يتم بالمخالفة لشك الأحكام واعتبره باطلا بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام يجيز لكل ذي شأن أن يطلب الحكم به ويوجب على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها استجابة منه لمنطق الأمور الذي يقتضى عندما تكون الغاية ممنوعة ، أن تكون كل وسيلة تنبأهم في تحقيقها هي الأخرى ممنوعة ، لهذا كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه اذ التزم هذا النظر وأيد قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول دعوى الشفعة المقامة من الطاعن ، يكون قد طبق القانون - من وجهه الصحيح ، هذا الى أنه اذ صدر القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٥ بتاريخ ١٩٨٥/٧/٣ ، وعمل به من اليوم التالي لنشره في الجريدة الرسمية الحاصل في ١٩٨٥/٧/٤ ونص في المادة الأولى على أن « تلغى سلطة مجلس الوزراء في الموافقة على استثناء بعض الحالات من شروط اكتساب غير المصريين ملكية العقارات المبنية والأراضي الفضاء المقررة في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ - بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء » ، يدل على أن الطاعن لن تنتقل اليه ملكية العقارات المشفوع فيها ، الأمر الذي يرتب عدم قبول دعواه ، لما كان ذلك - وهو ما خلاص اليه الحكم المطعون فيه ، فان ما يثيره الطاعن بصدد مستنداته يكون غير منتج ، والنعمى في جملته على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



١١٦٩ - ماهية التصرفات التي استثنائها القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء - المقصود بتراخيص البناء في هذا الصدد .

لما كان مفاد نصوص المواد ١ ، ٤ ، ٥ من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء أن المشرع اذ حظر على الأجنبي - سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً - تملك أيّاً من العقارات المبنية أو الأراضي الفضاء في الجمهورية أيّاً كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث وقضى بإبطال أي تصرف يصدر إليه بالمخالفة لأحكام القانون المذكور بطلاناً مطلقاً متعلقاً بالنظام العام ، استثنى من ذلك التصرفات التي تم شتمها قبل ٢٦/٨/١٩٧٦ - تاريخ العمل به - وتلك التي قدمت بشأنها طلبات شهر إلى مأموريات الشهر العقاري قبل ٢١/١٢/١٩٧٥ أو أقيمت عنها دعاوى صحة تعاقد أو استخراج بشأنها تراخيص بناء من الجهات المختصة قبل هذا التاريخ ، وكان المقصود بهذه التراخيص تلك التي صدرت باسم ولحساب الأجنبي بشأن العقار المتصرف إليه فيه دون تلك الصادر باسم ولحساب المتصرف ، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده الأجنبي الجنسية قد اشترى الوحدة السكنية موضوع النزاع بموجب عقد بيع ابتدئ مؤرخ ١٢/١٢/١٩٧٤ ولم يقدم بشأنه طلباً إلى مأموريات الشهر العقاري أو يقيم عنه دعوى صحة تعاقد أو يستصدر باسمه ولحسابه ترخيص ببناء تلك الوحدة من الجهات المختصة قبل ٢١/١٢/١٩٧٥ ، مما لا يجدي معه التحدي بصدر ترخيص بالبناء كله باسم الطاعن الثالث ولحساب باقي الملاك قبل هذا التاريخ ومن ثم يكون عقد البيع موضوع الدعوى باطلاً بطلاناً مطلقاً يتعين على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها لتعلق البطلان بالنظام العام وكان الحكم المطعون فيه لم يلزم هذا النظر وقضى برفض الدعوى بإبطال العقد على سند من صدور ترخيص البناء للملاك في تاريخ سابق على ٢١/١٢/١٩٧٥ ، فإنه يكون قد أخطأ في

تطبيق القانون مما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى  
أسباب الطعن .

( نقض مدنى ١١/٢/١٩٨٦ - الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٢ ق )

١١٧٠ - تعد موافقة مجلس الوزراء للأجبنى بتملك العقارات وفقاً  
للمادة ٢ من ق ١٩٧٦/٨١ قبل تعديله بق ١٩٨٥/١٠٦ عنصراً من عناصر  
الحق ذاته لا يتصور قيامه بدونها .

أن مفاد نصوص المواد ١ ، ٤ ، ٥ من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦  
بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء - وعلى  
مما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع حظر على الأجبنى - سواء  
كان بشخصاً طبيعياً أو اعتبارياً - تملك أى من العقارات المبنية أو الأراضي  
الفضاء فى الجمهورية أياً كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث ،  
وقضى بىطلان أى تصرف يصدر اليه بالمخالفة لأحكام القانون المذكور بطلاناً  
مطلقاً متعلقاً بالنظام العام ، وأن موافقة مجلس الوزراء للأجبنى بتملك  
تلك العقارات وفقاً للمادة الثانية من هذا القانون - قبل تعديله بالقانون  
رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٥ - تعد عنصراً من عناصر الحق ذاته لا يتصور قيامه  
بدونها ، لما كان ذلك وكان قرار وزارة الإسكان والتعمير رقم ٥٩ لسنة  
١٩٧٧ بالأحكام التنفيذية للقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ لم يشترط إرفاق  
الحكم الصادر بالاحتية فى الشفعة ، ودان الحكم المطعون فيه قد قضى  
بعدم قبول دعوى الطاعن فى أخذ العقار موضوعها بالشفعة تأسيساً على  
أنه أجبنى لم يقدم ضمن مستنداته ما يفيد حصوله على موافقة مجلس  
الوزراء له على التملك الى ما قبل صدور الحكم فيها فانه يكون قد التزم  
صحيح القانون ، ويكون النعى عليه بهذا السبب فى غير محله .

( نقض مدنى ٢٤/١٢/١٩٨٦ - الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٥٢ ق )

١١٧١ - ماهية التصرفات التي لم يتم شبرها وأبقى عليها المشرع في المادة ٢/٥ من القانون ١٩٧٦/٨١ بشأن تنظيم تملك غير المصريين للمعارات المبنية أو الأراضي الفضاء .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القانون رقم ٨١ سنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للمعارات المبنية أو الأراضي الفضاء في جمهورية مصر العربية بعد أن حظر في مادته الأولى اكتساب ملكية المعارات المبنية أو الأراضي الفضاء في جمهورية مصر العربية على غير المصريين سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين أيا كان سببه عدا الميراث. رتب في المادة الرابعة منه البطلان جزاء لكل تصرف يتم بالمخالفة لأحكامه ومنع شبرها وأجاز لكل ذي شأن والنيابة العامة طلب الحكم به. ذا البطلان وأوجب على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ثم أبقى في الفقرة الثانية من المادة الخامسة منه على التصرفات التي لم يتم شبرها إذا كانت قد قدمت بشأنها طلبات شبر إلى مأموريات الشهر العقاري أو أقيمت عنها دعاوى صحة تعاقد أمام القضاء أو استخرجت بشأنها تراخيص بناء من الجهات المختصة وذلك كله قبل ١٢/٢١/١٩٧٥ ، وكانت هذه النصوص واضحة. بطلية ولا يجوز الخروج عليها أو تأويلها بالبحث عن حكمة المشرع ودواعيه لأنها قاطعة الدلالة على أن المراد منها هو حظر تملك غير المصريين للمعارات المبنية أو الأراضي الفضاء وإن التصرف بغير الشهر يعتبر أنه قد أبرم بعد العمل بالقانون المشار إليه وتقضى المحكمة ببطلانه من تلقاء نفسها طالما أنه لم يقدم بشأنه طلب مأمورية الشهر العقاري أو أقيمت عنه دعوى صحة تعاقد أمام القضاء أو استخرج بشأنه ترخيص بناء من الجهة المختصة كل ذلك قبل ١٢/٢١/١٩٧٥ على النحو المبين بنص المادة الخامسة سائفة الذكر بيان خصره. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأسس قضاؤه بالاعتداد بالتنازلين المؤرخين ١٩٧٥/٢/٢٧ على أن الحالات الثلاث المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة الخامسة لم ترد على سبيل الحصر وإنما على سبيل المثال اذ قصد بها التحقق من ثبوت تاريخ التصرف على وجه رسمي بما يحقق



جديته وأن أفراغ الهبتين موضوع هذين 'التنازلين في شكل رسمى ذبة.  
للقانون السودانى أبلغ في الدلالة على ذلك مما تضمنته تلك المحاللات  
فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب  
دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

( نقض مدنى ١٩٨٧/٢/٤ - الطعن رقم ١٧١ لسنة ٥٢ ق )

### ثالثا - الحيابة وحمايتها

١١٧٢ - يجب توافر نية التملك لمن يبنى حماية يذ به بدعى منع التعرض  
- لازم ذلك ان يكون العقار مما يجوز تملكه بالتقادم .

أن الواجب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - توافر نية  
التملك لمن يبنى حماية يذ به بدعى منع التعرض ، ولأزم ذلك أن يكون  
العقار مما يجوز تملكه بالتقادم فلا يكون من الأموال الخاصة للدولة أو  
للأشخاص الاعتبارية العامة أو لأوقاف الخيرية التى منع الشراء  
تملكها أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم بما نص عليه فى المادة ٩٧٠  
من القانون المدنى المعدلة بالقانونين رقمى ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ : ٣٩ لسنة  
١٩٥٩ لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد حجب نفسه عن بحث  
دفاع الطعن بمنكية الدولة لأطيان النزاع وعدم جواز تملكها بالتقادم  
لبيان مدى حق المظنون عنيها فى كسب ملكية هذه "أطيان بالتقادم وبالتالي  
جواز حماية وضع يدها عليها بدعى منع التعرض على سند من القول  
بأنه تمسك بأصل الحق مما لا يجوز التحدى به فى دعاوى الحيابة فانه  
يكون مسيا بالخطأ فى تطبيق القانون والتصور فى التسبب بما  
يستوجب نقضه .

( نقض مدنى ١٩٨٤/١٢/١٢ - الطعن رقم ٦٩ لسنة ٥٠ ق )

١١٧٢ - الاعتبار التشرعية في عدم جواز الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى اصل الحق - متى يسقط الحق في رفع دعوى الحيازة - بما لا يعد نزولا عنها .

ولئن كان النص في المادة ١/٤٤ من قانون المرافعات على أنه « لا يجوز أن يجمع المدعى في دعوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق والا سقط ادعائه » يدل على أنه لا يجوز للمدعى أن يجمع بين دعوى الحيازة ودعوى اصل الحق لاعتبارات قدرها المشرع هي استكمال حماية الحيازة لذاتها مجردة عن الادعاء بالحيازة ، الا أن دعوى الحيازة التي يسقط الحق في رفعها على هذا النحو هي التي ينشأ الحق في رفعها قبل رفع دعوى الحق اما اذا نشأ الحق في اقامتها بعد ذلك فبلا يمنع من رفعها ولا يعد ذلك نزولا عنها ، لما كان ذلك وكان الثابت من محتويات الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول كان قد أقام الدعوى رقم ١٨٩١ لسنة ١٩٧٤ مدني جزئي المجلد الكبرى بطلب فرز وتجنيد المساحة محل الداعي المشاعة في مساحة اس ٩ ط فائز فيها النزاع حول ملكيته لها وهو ما قضى من أجله بوقف الدعوى بالنسبة لطلب الفرز والتجنيد وأحالته دعوى الملكية الى محكمة طنطا الابتدائية حيث قيدت بجدولها برقم ٣٨٧٤ لسنة ١٩٧٨ مدني كلي طنطا وكان أن قيام الطاعنان لدى نظر دعوى القسم رقم ١٨٩١ سنة ٧٤ مدني المجلد سالف الذكر - وهي دعوى الحق - برفع دعوى الحيازة الماثلة في ١٧/٦/١٩٧٦ اثر تعرض المطعون ضدهم الأربعة الأول لها فيها مما مؤذاه أن الحق في اقامة دعوى منع التعرض نشأ بعد قيام دعوى الحق لا قبلها ومن ثم فانها تكون خلية بالقبول ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول دعوى الحيازة بمقولة أن الطاعن قد رفع بعدها دعوى الملك رقم ٣٨٧٤ لسنة ١٩٧٨ مدني كلي طنطا فإنه يكون فضلا عن مخالفته للثابت بالأوراق قد شاب الفساد في الاستدلال إذ اتخذ من قيد الدعوى بجدول المحكمة الابتدائية بعد إحالتها اليها من المحكمة الجزئية دليلا على تاريخ رفعها مغفلا بذلك مراحل قيامها ونظرها قبل الإحالة وهو ما أدى به

الى مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه مما يستوجب نقضه لهذا السبب  
دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

( نقض مدنى ١٤/٥/١٩٨٥ - الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٥٢ ق )

١١٧٤ - التملك بوضع اليد واقعة اذا توافرت شرائطها القانونية تكفى  
بذاتها سببا لكسب الملكية - ليس ما يمنع مدعى التملك بوضع اليد من ان  
يستدل بعقد شرائه غير المسجل على انتقال حيازة العين اليه ولو كان بهذا  
العقد عيب او حكم ببطلانه - يؤدي ذلك .

التملك بوضع اليد واقعة قد توافرت شرائطها القانونية فانها وعلى  
ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تكفى بذاتها سببا لكسب الملكية ، وليس  
ما يمنع مدعى التملك بهذا السبب من ان يستدل بعقد شرائه غير المسجل  
على انتقال حيازة العين اليه . ولو كان بهذا العقد عيب او حكم ببطلانه ،  
لان مؤدى ذلك انه قد تملك تلك الأعيان بالتقادم المكسب لا بالعقد الباطل ،  
لما كان ذلك وكان النتم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، ورد على  
دفاع الطاعنين بأن استناد المطعون عليهم الى عقد البيع انما كان استنادا لا  
به على انتقال الحيازة اليهم وبدء وضع يدهم على العين المبيعة فان هذا  
البنى يكون لا أساس له .

( نقض مدنى ٢٢/٥/١٩٨٥ - الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥١ ق )

١١٧٥ - شروط اكتساب شريك في الشروع ملكية حصة باقى شركائه  
المشتاعين بالتقادم الطويل .

الحصة الشائعة يصح - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان  
تكون محلا لأن يحوزها حائز على وجه التخصيص والانفراد بنية تملكها ،  
ولا يحول دون ذلك اجتماع يد الحائز بيد مالك العقار بما يؤدي الى  
المخالطة بينهما ، لأن هذه المخالطة ليست غيا في ذاتها وإنما العيب فيما  
ينشأ عنها من غموض وأبهام فإذا استطاع الشريك في العقار الشائع أن  
يجوز حصة باقى شركائه المشتاعين حيازة تقوم على مغارضة حق الملاك



لها على نحو لا يترك محلاً لشبهة الغموض والخفاء أو مظنة التسامح ، واستمرت هذه الحيازة دون انقطاع خمس عشرة سنة فانه يكتسب ملكيتها بالتقادم ، واذ بين من الحكم المطعون فيه أنه رد على دُشاع الطاعن وآخرين الوارد بسبب النسي بقوله « بأن الطاعنين يستندون في وضع يدهم على عين النزاع إلى عقد البيع الصادر لهم بحصة شائعة في ١٣ س ر ١ ط ٢٠ ف مقدارها ٦ ر ١ فاذا حازوا عين النزاع مفرزة فبان حيازتهم لها تكون مشوبة بسبب الغموض أو اللبس لأنه لم تصدر منهم أعمال ظاهرة صريحة في أنهم إنما يحوزون لخصاب أنفسهم خاصة وتتعارض هذه الأعمال مع أي حيازة أخرى يمكن أن تخالط حيازتهم لعين النزاع ومن ثم لا تؤدي هذه الحيازة إلى كسب الملكية لعين النزاع بالتقادم » وإكتفى الحكم بهذه العبارات المطلقة ولم يتحدث عن الأدلة والمستندات التي قدمها الطاعن وآخرين للتدليل على أن حيازتهم لحصة شركائهم في الإطيان قامت على مناعضة حقهم وبنية التملك فانه يكون مشوباً بالقصور في التسبيب مما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

( نقض منى ١٩٨٦/٢/٢٥ - الطعن رقم ٢٢٢٧ لسنة ٥٢ ق )

١١٧٦ - دعوى الحيازة تختلف عن دعوى أصل الحق سبباً وموضوعاً - ماهية كل منهما - قضاء المحكمة بأصل الحق في دعوى الحيازة ينطوي على تغيير لسبب الدعوى وهو ما لا تملكه من تلقاء نفسها - تلتزم محكمة الموضوع بان تنزل على الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح دون تعيد بتكييف الخصوم لها .

ولئن كانت دعوى الحيازة تختلف في سببها وموضوعها عن دعوى أصل الحق ، باعتبار أن الأولى تخمي الحيازة في ذاتها دون نظر إلى ما اذا كان الحائز يملك الحق الذي يحوزه أو لا يملكه ، في حين ان اثباتية ترمى إلى حماية الحق في ذاته ولا شأن لها بالحيازة الا أن تكون سبب لكسب الحق وبالتالي فان قضاء المحكمة بأصل الحق في دعوى الحيازة

ينطوى على تغيير لسبب الدعوى وهو ما لا تملكه من ثقلها نفسها ، وقضاء ما فيها بما لم يطلبه الخصوم ولئن كان ما تقدم الا أن محكمة الموضوع ملزمة بأن تنزل على الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح دون أن تتقيد فى ذلك بتكييف الخصوم لها إنما بما يتبينه من وقائع الدعوى وتطبيق القانون عليها ، ولما كان الواقع فى الدعوى أن المطعون ضده الأول أقامها بطلب تمكينه من شقة النزاع بالمشاركة مع شقيقه الطاعن ووالدته المطعون ضدها الثانية على سند من أنه يعد مستأجرا أصليا لها بمعد وفناء مورثهم المستأجر الأصلي لها وكان هذا الواقع يكشف بجلاء عن أن الدعوى متعلقة بأصل الحق المطعون ضده الأول فى الانتفاع بشقة النزاع باعتباره مستأجرا لها بعد وفاة والده وتخرج عن نطاق مفهوم دعوى الحيابة ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص بما له من سلطة فى فهم الواقع فى الدعوى الى أن الدعوى تتعلق بأصل الحق فانه يكون قبل اثره عليها التكييف الصحيح وذلك بتأنيب سائغة لها أصلها اثبات بالإوراق وتؤدي الى النتيجة التى انتهى اليها ، ومن ثم فان انتمى عليه بالخطأ فى القانون أو فى التكييف والقصور فى التسبيب يكون على غير أساس .

( نقض ملئى ١٦/٤/١٩٨٦ - الطعن رقم ٢٣٦١ لسنة ٥١ ق )

١١٧٧ - ما يشترط لقبول دعوى منع التعرض - من لا يحق له رفع هذه الدعوى - تعتبر حيابة المرخص له فى الانتفاع بالعين المرخص بها حيابة عرضية فى مواجهة الجهة المرخصة وحيابة أصلية فى مواجهة الغير - مؤدى ذلك .

لئن كان يشترط لقبول دعوى منع التعرض توفر الحيابة بعنصرها المبادى والمعنوى مما لا يجوز معسة لحائز المسال العام أن يرفع هذه الدعوى لعدم إمكان توفر تية الملك فى وضع يده ، الا أنه لما كان البت فى الدعوى أن الأرض محل النزاع قد ربطت باسم المطعون ضده كمتافع من قبل مصلحة الضرائب العقارية مما يعد ترخيما له من هذه الجهة

بالانتفاع بهما مقابل ما تستأديه منه عن هذا الربط ، وكانت حيازة المرخص له في الانتفاع بتأعين المرخص بها وان اعتبرت حيازة عرضية في مواجهة الجهة المرخصة الا أنها حيازة أصلية في مواجهة الغير تجيز للحائز رفع دعوى منعه التعرض عليه اذا وقع منه اعتداء على الحق المرخص به - لما كان ذلك وكان وضع يد الطاعن على أرض النزاع بعد المضاء ربطها عليه قد أصبح بغير سبب فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي الذي خلص في قضائه الى قبول دعوى المطعون ضده ومنع تعرض الطاعن له في الانتفاع بأرض النزاع يكون قد وافق صحيح التأنون ولا يعيبه بعد ذلك ما ورد في أسبابه او أسباب الحكم المؤيد به التي أحال اليها من تقديرات قانونية غير سليمة اذ لمحكمه النقض أن تصوب ذلك دون أن تنقض الحكم ومن ثم يضحى النعي عليه بأسباب الطعن غير منتج .

( نقض نهى ١٩٨٦/١٢/٢١ - الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٥٣ ق )

١١٧٨ - لا يستطيع الحائز العرضي كسب الملك بالتقادم على خلاف سنده الا اذا تغيرت صفة حيازته - ما يتعين لتفسير الحائز صفة وضع يده .

الحائز العرضي لا يستطيع كسب الملك بالتقادم على خلاف سنده الا اذا تغيرت صفة حيازته اما بفعل الغير واما بفعل من الحائز يعتبر ممارسته ظاهرة لحق المالك ، ولا يكفى في تغيير الحائز صفة وضع يده مجرد تغيير نيته بل يجب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون تغيير النية بفعل ايجابي ظاهر يجانبه به حق المالك بالانكار الساطع والمعارضة العلنية ويدل دلالة جازمة على أن ذا اليد الوقتية مزعم انكار الملكية على صاحبها واستثارة بها دونه . واذا كان الثابت في الدعوى ان الطاعنين قد استندا في طلباتهما الى أن مورث المطعون ضدهما قد وضع يده على الأرض محل النزاع بمقتضى عقد البديل المؤرخ ١٩٣٩/١٠/١١ البديل بالعقد المؤرخ ١٩٤١/١٠/١٣ الذي يجدد سنويا والمتضمن تبادله مع مورث الطاعن على الأرض المبينة به لئلا تغتصب مدة سنة



قابلة للتجديد وهو ما يلزمه أن حيازة المتبادلين على الأرض الزراعية وورثتهما من بعدهما هي حيازة عرضية ، وذن نحن المطعون فيه قد أورد بمذوننته آخذا بأقوال شهود المطعون ضدهما انهما يضمنان اليد على الأرض محل النزاع مدة تزيد على ١٥ سنة سابقة على رفع الدعوى وإن مضى مدة سبعة وثلاثين عاما من تاريخ التبديل الحادث في سنة ١٩٣٩ يدل على أن نية الطرفين قد اتجهت إلى تمتك الأرض لتبادل عليها ورتب على ذلك وحده قضاء بتملك المطعون ضدهما للأرض محل النزاع بمضى المدة الطويلة دون أن يعنى ببحت تغير صفة الحيازة التي بدأت عرضية ، فإنه فضلا عن مخالفة القانون يكون معيبا بالقصور .

( رتض مدني ١٥/١/١٩٨٧ — الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٥١ ق . )

#### ١١٧٩ — المقصود بالهدوء المشروط في الحيازة المكسبة للملكية .

لما كان وضع اليد المكسب للملكية واقعة مادية العبرة فيها بوضع اليد الفعلي المستوفي عناصره القانونية لا بما يرد بشأنها في مخرور أو تصرف قانوني قد يطابق أو لا يطابق الواقع وكان المقصود بالهدوء الذي هو شرط الحيازة المكسبة للملكية ألا تكون الحيازة باكراه من جانب الخائن وقت بدئها فإذا بدأ الخائن وضع يده هادئا فإن التعدي الذي يقع أثناء الحيازة ويمنعه الخائن لا يشوب تلك الحيازة التي تظل هادئة رغم ذلك ولا يؤدي بالتالي إلى قطيع التقادم المكسب ، ولا يفسر من ذلك مجرد الشكوى التي تقدم من منازع الخائن إلى الشرطة متى أنكر الخائن حق الشاكي فيها : لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد تمسك في دفاعه أن حيازته بدأت قبل سنة ١٩٦٦ واستمرت مستوفاة لشروطها المكسبة للملكية حتى وقت رفع الدعوى في ١٩٨١/١٠/٢٨ وكان يحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على حساب مدة التقادم على أساس أنها بدأت في ١٩٦٦/١٠/١٧ تاريخ عقد توزيع المسكن ، وانقطعت بتقديم الشكوى إلى الشرطة في ١٩٨١/٥/٧ باعتبار أن ذلك من شأنه نشي الهدوء عن الحيازة وهو

مبلا يفيد ذلك قانونا ودون أن يعرض لدفع الطعن في خصوص تاريخ بدأ وضع انيد رغم كونه دفاعا جوهريا ، وقد حجه ذلك عن بحث إيه نيفاء انحيازه لباقي شروطها المكسبة للملكية فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسييب بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

( نقض مدنى ١٩٨٧/١/٢٧ - الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٥٦ ق )

١١٨٨ - يملك الحائز حسن النية الثمار بقبضها - يفترض دائما حسن النية لدى الحائز الى ان يثبت العكس .

ان الحائز - وعلى ما جرى به نض المادة ٩٧٨ من القانون المدنى - يملك الثمار بقبضها اذا كان حسن النية بأن يعتقد انه يملك العين التى انتجت الثمار ملكا صحيحا لا تشوب شائبة وان ملكية العين قد انتقلت اليه من مالكها انتقالا صحيحا باتا ، وكان من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - ان حسن النية مفترض دائما لدى الحائز الى ان يقوم الدليل على العكس ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم الطاعنين بأداء ريع الحصة محل النزاع للمطعون ضدها الاولى المالكة عن مدة وضع يدهم ومورثهم عليها بموجب العقد الصادر لهم من مورث المطعون ضدهم من ثمانية للاخيرة ودون أن يستظهر سوء نيتهم وقت قبضهم للثمار ، فانه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه نقضا جزئيا في هذا الخصوص .

( نقض مدنى ١٩٨٧/١/٢٩ - الطعن رقم ١٠٦١ لسنة ٥١ ق )

١١٧١ - ماهية التعرض الذى يبيح لحائز العقار حيازة قانونية رفع دعوى منغ التعرض - يتمين رفع الدعوى خلال سنة من حصول التعرض - متى يبدأ احتساب مدة السنة اذا تباينت الاعمال وتراپطت وصدرت عن شخص واحد - او اذا تكون من كل من هذه الاعمال ما يكفى بذاته لاعتباره تعرضا - او اذا صدرت الافعال من اشخاص متعددين او ضد حائزين مختلفين .

لما كان التعرض الذى يبيح لحائز العقار حيازة قانونية رفع دعوى

منع التعرض هو الاجراء المسادى أو القانونى الموجه الى واضع اليد بدعاء حق يتعارض مع حقه فى الحياة ، وقد اوجب المشرع فى المادة ١٦١ من القانون المدنى رفعها خلال سنة من حصول التعرض فاذا تتابعت الأعمال وتراپطت وصدرت عن شخص واحد بحيث يتكون فعل التعرض من مجموعها فان احتساب مدة السنة يبدأ من تاريخ وقوع آخر عمل من هذه الأعمال يتكون باضافته الى ما قبله من أعمال قيام الادعاء الجدى بأحق المتعارض مع حق الحائز فى الحياة ، أما اذا تكون من كل هذه الأعمال ما يكفى بذاته لإعتباره تعرضا احتسبت مدة السنة من تاريخ أول عمل منها أو اذا صدرت الأفعال من أشخاص متعددين أو ضد حائزين مختلفين فكل عمل من هذه الأعمال يعتبر قائما بذاته وتتعدد فيها دعاوى منع التعرض بتعدد هذه الأعمال ، ويحتسب مدة السنة بالنسبة لكل دعوى من تاريخ وقوع التعرض الذى يترتب عليه الحق فى اقامتها ، ولما كان الواقع فى الدعوى ان الهيئة الطاعنة قد ادعت فى ١٩٧٣/٣/٥ فى مواجهة أحمد حسين سليم والذى كان يحوز أرض النزاع لحسابه بإعتباره مشتريا لها - ملكيتها لتلك الأرض منذ حينها الى فسخ عقد البيع الصادر اليه من المطعون ضدهم السبعة الأول واستبعاد الآخرين حيازتهم لها ثم تعرضت لهم الهيئة الطاعنة بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٨ وتمثل ذلك فى تحرير عقود ايجار أخرى والمستأجرين آخرين عن أرض النزاع وتكليفهم بعدم الوفاء بالايجار الى المطعون ضدهم السبعة الأول على منسند من أن هذه الأرض مملوكة لها بإعتبارها جزءا من وقف السيدة آمنة محمد فرغلى الهالابى ، فان هذا التعرض الأخير يعتبر تعرضا مستقبلا عن التعرض السابق لا تحتسب فيه مدة السنة فى حق المطعون ضدهم إلا من تاريخ وقوعه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه تحسب مدة السنة اعتبارا من تاريخ هذه الواقعة الأخيرة بإعتبارها تعرضا فصلا عن التعرض للحائز السابق قبل فسخ عقد البيع ، فانه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه على غير أساس .



١١٨٢ - شرط رفع دعوى استرداد الحيازة - منسأط قبولها -  
 لا يجوز للمؤجر أن يرفع على المستأجر الذى يحوز العقار بناء على عقد  
 ايجار دعوى استرداد حيازة لاسترداد العقار منه ولو كان العقد باطلا  
 او انتهت مدته - سبيل المؤجر الى ذلك .

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه يتعين لرفع دعوى استرداد  
 الحيازة أن تكون حيازة المدعى قد سئبت منه ، بفعل لا بسند له من القانون  
 أدى الى فقدانها ، وأنه ترتبنا على ذلك ، لا تقبل الدعوى اذا كان المدعى  
 فيها مرتبطا مع المدعى عليه بعقد ، وكان انتراع الحيازة يدخل فى نطاق  
 هذا العقد ، اذ الواجب فى هذه الحالة ان يلجأ الى دعوى العقد ،  
 لا الى دعوى استرداد الحيازة لالتزام المدعى عليه بمراعاة شروط  
 العقد . ومن ثم فان المستأجر الذى يحوز العقار بناء على عقد ايجار ،  
 لا يجوز للمؤجر أن يرفع عليه دعوى استرداد حيازة لاسترداد العقار  
 منه ، ولو كان العقد باطلا او انتهت مدته ، لما كان ذلك وكان البين من  
 الأوراق ، أن دفاع الطاعن قد قائم فى كافة مراحل الدعوى على أن المطعون  
 ضدهم يحوزون عين النزاع بمقتضى عقد ايجار يربطهم به ، وأن هذه  
 الحيازة عرضية لحساب الملاك ، كما ثبت ذلك بتقرير الخبير الذى ندبت  
 محكمة الدرجة الأولى ، وكان المطعون فيه قد انتهى الى القضاء بعدم  
 قبول دعوى الطاعن باستنادا الى ما قرره من أنه وقد ثبت أن المطعون  
 ضدهم يحوزون أطياف النزاع استنادا الى عقد ايجار ، وليس نتيجة  
 من عدوانى يتيح للطاعن إقامة دعوى استرداد الحيازة ضدهم ، فلا تكون  
 دعواهم مقبولة مادام مرتبطا مع المطعون ضدهم بعقد ، وكان انتراع  
 الحيازة فى نطاقه ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد التزم صحيح  
 القانون . أما ما أثاره الطاعن بسبب النعى ، من أن المطعون ضدهم قد  
 غيروا صفة حيازتهم من حيازة عرضية كمستأجرين الى حيازة أصلية ،  
 فهو دفاع جديد لم تسبق إثباته أمام محكمة الموضوع ، فلا يقبل التحدى  
 به لأول مرة أمام محكمة النقض . الأمر الذى يكون معه النعى بهذا  
 السبب على غير أساس .

١١٨٢ - لا يجوز لتقاضى في دعاوى الحيازة اقامة حكمه على اساس ثبوت الحق أو نفيه وإن عليه أن يعرض للشروط اللازمة لقيامها دون تحقيق ما يزعمه الخصوم في شأن أصل الحق للتوصل إلى ابقائه أو نفيه - علة ذلك .

أن النص في المادة ٤٤ من قانون المرافعات على أنه « لا يجوز أن يجمع المدعى في دعوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق وإلا يسقط ادعاؤه بالحيازة » ولا يجوز أن يدفع المدعى عليه دعوى الحيازة بالاستناد إلى الحق وكذلك لا يجوز الحكم في دعاوى الحيازة على أساس ثبوت الحق أو نفيه » يدل - وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه يتمتع على التقاضى أن يبحث في أصل الحق وأن يحكم به لصاحبه ، ولا يجوز اقامة حكمه في دعاوى الحيازة على أساس ثبوت الحق أو نفيه ، وإن عليه أن يعرض للشروط اللازمة لقيامها دون تحقيق ما يزعمه الخصوم في شأن أصل الحق للتوصل إلى ابقائه أو نفيه ، وذلك لاعتبارات قدرها المشرع هي استكمال للحيازة لذاتها مجردة عن أصل الحق . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في الدعوى ٤٨٩٤ لسنة ١٩٨١ برد حيازة المطعون ضده الثاني للمحل موضوع النزاع ومنع تعرض الطاعنين له على سند من أنه هو مستأجر المحل منذ عام ١٩٥٥ من المالك السابق وإن الطاعنين الأول لم يكن شريكاً له دون أن يعرض للشروط القانونية اللازمة لتوافرها في جانب المطعون ضده الثاني لاسترداد الحيازة ، فانه يكون قد لا بنى على أساس ثبوت الحيازة بالأوصاف التي يتطلبها القانون أو عدم ثبوتها ، وإنما على أساس ثبوت الحق أو نفيه ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون ، ويجب نقضه في هذا الخصوص .

( نقض مدني ٨/١/١٩٨٧ : ب الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٥٦ ق )

١١٨٤ - فوات السنة التالية لعدم الحيابة دون رفع الدعوى يؤدى الى انقضاء الحق فيها - تعتبر هذه المدة مدة تقادم خاص تنقطع بالمطالبة القضائية - تعتبر دعوى استرداد الحيابة مرفوعة من تاريخ ايداع صحيفة قلم كتاب المحكمة .

ان النص فى الفقرة الاولى من المادة ٩٥٨ من القانون المدنى على أن « لحائز العقار اذا فقد الحيابة أن يطالب خلال السنة التالية لفقدانها ردها اليه ... » انما يدل على أن فوات هذه المدة دون رفع الدعوى يؤدى الى انقضاء الحق فيها ، وبالتالي فهى مدة تقادم خاص وينقطع بالمطالبة القضائية عملا بالمادة ٣٨٣ من القانون المدنى . لما كان ذلك ، وكنت المادة ٦٣ من قانون المرافعات تقضى بأن ترفع الدعوى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك ، وكنت المادة ٩٥٨ من القانون المدنى المشار اليها لم ترسم طريقا معيناً لرفع الدعوى باسترداد الحيابة فانها تكون مرفوعة من تاريخ ايداع صحيفة قلم كتاب المحكمة ، واذ انترجم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يدون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعمى على غير أساس .

( ز نقض مدنى ١٢/٢/١٩٨٧ - السمن رقم ١٢١٢ لسنة ٥٢ ق )

١١٨٥ - لا تكون للحكم الصادر فى دعوى الحيابة حجية فى الدعوى الموضوعية لاختلافها موضوعاً وسببياً - الاسساس الذى بنى عليه الحكم فى دعوى الحيابة .

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - ان الحكم الصادر فى دعوى الحيابة لا تكون له حجية فى الدعوى الموضوعية . وذلك لاختلاف الدعوتين موضوعاً وسببياً ، ولان الحكم الصادر فى دعوى الحيابة لا يمس أصل الحق : ولا يبنى على أساس ثبوته أو نفيه ، وانما على أساس توافر الحيابة بشروطها أو عدم توافرها ، لما كان ذلك وكان المبنى من الأوراق



ان انطاعن اقام الدعوى ١٦٩٨ سنة ١٩٦٩ مدنى كلى بنهسل ، بطلب ابرام المطعون ضده ، الثانى - فى مواجهه المطعون ضده الاول - يتسليم الدذن محل التقاضى على مسند من عقد الايجار المؤرخ ١/٨/١٩٧٧ وذلك اعمالا لنفقره الاخيرة من المصادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . - المنطبق على واقعه الدعوى - والتي تحظر على المالك ابرام أكثر من عقد ايجار للمبنى أو الوحدة منه ، فى حين ان الدعوى رقم ٣١٩ سنة ١٩٧٨ مدنى جزئى قليوب ، اقامها الطاعن بطلب استرداد حيازته لدكان النزاع ، لاستيلاء المطعون ضده الثانى عليها ، فأساسها هو الحيازة المادية بشروطها الثانوية والغرض منها هو حماية الحيازة من الاعتداء عليها ، مما مفاده اختلاف سبب الدعويين ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وتقضى بعدم جواز نظر الدعوى رقم ١٦٩٨ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى بنها ، لنسابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ٣١٩ سنة ١٩٧٨ مدنى جزئى قليوب رغم اختلاف السبب فى كل من الدعويين ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ويكون النعى عليه بهذا السبب فى محله ، بما يوجب نقضه ، على أن يكون مع النقض الاحالة .

( نقض مدنى ١٦٨٧/٥/٢٠ - الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٥٢ ق )

١١٨٦ - دعوى استرداد الحيازة تقوم قانونا على رد الاعتداء غير المشروع ولو كانت الحيازة لا تستند الى حق متى كانت معتبرة قانونا ما يكفى لقبولها .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان دعوى استرداد الحيازة تقوم قانونا على رد الاعتداء غير المشروع ولو كانت الحيازة لا تستند الى حق متى كانت معتبرة قانونا ولذلك لا يشترط فيها نية التملك عند الحائز ولا وضع اليد لمدة سنة سابقة على التعرض ويكفى فى قبولها أن يكون لرافعها حيازة مادية تجعل يد الحائز متصلة بالمعقار اتصالا فعليا قائما فى حال وقوع سلب الحيازة بقوة أو اكراه وكان الثابت من تقرير الخبير

ابدى عول عليه الحكم المضمون فيه في قضائه ان المضمون ضدها ثابت  
تضام على الارض محل النزاع منذ سنة ١٩٦٥ حتى تعرض لها  
الطاعن بتاريخ ١٩٨٣/١/٣ وسلب حيازتها بالقوة وأقيم عليها سورا  
بالدش دون سند قانوني فان الحكم المطعون فيه اذ خلص منه الى  
ما يفيد ثبوت حيازتها المبادية للأرض وقت حصول النصب بالقوة ويكفى  
وجده لقبول دعواها بإسترداد حيازتها لهذه الأرض ولو صبح دفاع  
الطاعن فانه يكون قد إصاب صحيح القانون ويكون المنع عليه على  
غير أساس •

( نقض مذى ١٩٨٧/٥/٢١ - الطعن رقم ٢١٢٢ لسنة ٥٢ ق )

١١٨٧ - وضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية متى توافرت عناصره  
يكفى وحده كسبب لها دون حاجة الى مضطر آخر من مصادر اكتسابها -  
عنصري الحيازة المادية والمعنوية •

المقرر أن وضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية متى توافرت عناصره  
يكفى وحده كسبب لها دون ما حاجة الى مصدر آخر من مصادر  
اكتسابها ، وكانت الحيازة بعنصريها المادي والمعنوي تتوفر لدى الحائز  
من مجرد وضع يده المادي على العقار وظهوره عليه بمظهر المالك  
بإستعماله فيما يستعمله فيه ملكه ولحياته ولو كان ذلك على غير سبب  
من القانون يسوغ له ذلك أصلاً ، وكان الثابت من تقرير خبير الدعوى  
أن الطاعن هو الذي يضع يده على عقار النزاع ويستعمله لحسابه فيما  
أعد له عن طريق تأجير من يعد سلفة الى الغير - المطعون ضده الرابع  
ومورثه من قبله - إلا أنه انتهى الى عدم توفر نية الملك لديه لمجرد  
عدم تقديمه للسبب القانوني الذي يستند اليه في وضع اليد فان الحكم  
المطعون فيه اذ اعتمد في قضائه بنتى هذه النية لدى الطاعن على هذا  
التقرير رغم فساده في هذا الصدد ودون أن يناقش عدى البينع اللذين  
استند اليهما في استظهار نية الملك لديه واللذين قدّمهما الى المحكمة -

المحرر أولهما في ١٩٣٢/٥/٢٠ والمسجل ثانيهما في ١٩٤٧/٩/٢٢ برقم ٤٧٤٩ — يبعد أن قدم الخبير تقريره رغم كونه مما قد يتغير به وجهه الرأى في الدعوى فإن الحكم يكون مشوباً بالتصور في التسبب والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

( نقض منى ١٩٨٧/٦/٢٨ — انطن رقم ٣٠٥ لسنة ٥٥ ق )

### رابعاً — الالتصاق

١١٨٨ — وضع المشرع قرينة لصالح مالك الأرض مؤداها أنه مالك لما فوقها وما تحتها — تقبل إثبات العكس — يملك مالك الأرض المنشآت التي أقامها الغير دون الاتفاق على مصيرها بالالتصاق مقابل تعويض — يؤدى وجود اتفاق بشأن المنشآت .

أن مفاد نص المادة ٩٢٢ من القانون المدنى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع وضع في الفقرة الاولى قرينة لصالح مالك الأرض هي أنه مالك لما فوقها وما تحتها وأجاز في الفقرة الثانية للأجنبي أن يثبت عكس القرينة فان أثبت أنه أقام المنشآت من ماله ولكن بغير اتفاق مع المالك على مصيرها تملك المالك هذه المنشآت بالالتصاق مقابل تعويض من أقامها وفقاً للأحكام التي أوردها المشرع بهذا الخصوص وإن أثبت أنه خول من المالك في إقامتها وتملكها باتفاق امتنع المتعبد عن عندئذ بقواعد الالتصاق . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءً بتثبيت ملكية مورث المطعون عليها الاولى للمباني موضوع النزاع على مجرد أنه أقامها من ماله على أرض لا يملكها غير كاشف عن وجود اتفاق مع مانكة الأرض على ذلك وما يخالف قواعد الالتصاق فيما ترتبه من تملك مالكة الأرض لما أقام عليها من مباني لقاء تعويض المباني فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعاره القصور في التسبب مما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

( نقض منى ١٩٨٦/٥/٢٨ — انطن رقم ١٦٢ لسنة ٥٢ ق )



١١٨٩ - إذا أقام شخص بمواد من عنده منشآت على أرض يعلم أنها مملوكة لغيره دون رضا صاحب الأرض كان لهذا أن يطلب إزالة المنشآت على نفقة من أقامها مع التعويض أن كان له وجه حق وذلك في ميعاد سنة من اليوم الذي يعلم فيه بإقامة المنشآت - مدلول كلمة « يطلب » يسقط الحق في طلب الإزالة أن لم يرفع إلى القضاء في المدعى دون أية جهة أخرى .

وان نصت الفقرة الأولى من المادة ٩٢٣ من التقنين المدني على أن يكون ملكا خاصا لصاحب الأرض متى يحدته فيها من بناء أو غراس أو منشآت أخرى يقيمها بمواد مملوكة لغيره ، إذا لم يكن ممكنا نزع هذه المواد دون أن يلحق هذه المنشآت ضرر جسيم أو كان ممكنا نزعها ولكن لم ترفع الدعوى باستردادها خلال سنة من اليوم الذي يعلم فيه بملك المواد أنها اندمجت في هذه المنشآت . . . . . ونصت الفقرة الأولى من المادة ٩٢٤ من ذات التقنين على أنه : « إذا أقام شخص بمواد من عنده منشآت على أرض يعلم أنها مملوكة لغيره دون رضا صاحب الأرض كان لهذا أن يطلب إزالة المنشآت على نفقة من أقامها مع التعويض أن كان له وجه وذلك في ميعاد سنة من اليوم الذي يعلم فيه بإقامة المنشآت . . . . . إلا أن كلمة ( يطلب ) الواردة بهذا النص تؤدي ذات المعنى الوارد بنص المادة ٩٢٣ وهو ( رفع الدعوى ) وقد عبر التقنين المدني في العديد من نصوصه بكلمة ( يطلب ) قاصدا بها المطالبة القضائية باعتبارها الوسيلة القانونية التي يلجأ بمقتضاها صاحب الحق إلى القضاء ليعرض عليه ما يدعيه طالبا بالحكم له به ، وهذا إلى أن صياغة عجز الفقرة الأولى من المادة ٩٢٤ بالجمع بين الحق في طلب الإزالة والحق في طلب التعويض خلال سنة دون حاجة للالتجاء إلى القضاء في هذا الميعاد وهو مما لا يسوغ ، وعلى ذلك فلا يعتبر الميعاد مرعيا إلا برفع طلب الإزالة إلى القضاء والا سقط الحق فيه ، لما كان ذلك وكان الحكم

الابتدائي المرئيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه قد خالف هذا النظر بتفسيره كلمة ( يطلب ) الواردة في المادة ٩٢٤ من التقنين المدني بأنها تعني مجرد إبداء الرغبة في الإزالة ونحو بشكوى تقدم إلى النيابة السامة فإنه يمكن قد انصرف عن المعنى الذي تؤدي إليه هذه الكلمة ، ويكون بالتالي اذ رفض على هذا الأساس دفاع الطاعة بسقوط حق المطعون عليه في طلب الإزالة قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه بمناس يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

( نقض مدنى ١٦/٥/١٩٨٥ - الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٥٢ ق )

١١٩٠ - مالك الشيء الأصلي هو الذي يملك الشيء التابع - مثال - ملكية البناء - أثر حسن نية الباني في أرض لا يملكها على تملك البناء أو الأرض التي أقيم عليها .

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن مالك الشيء الأصلي هو الذي يملك الشيء التابع ، فملكية الأرض يستتبعها ما يقام على هذه الأرض من مبان بحكم الالتصاق ، وبالتالي فإن ملكية البناء تطبيقاً لقواعد الالتصاق لا تؤول إلا لمن يملك الأرض المقام عليها ، وهذا الأمر هو ما أفصحت عنه المواد ٩٢٢ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ من القانون المدني من النص بلفظ صريح على أن من يقوم من بناء يكون لصاحب الأرض حتى لو تم ذلك برضائه وموافقته أو كان ترخيص البناء بأسم من أقامه ، وأن حسن نية الباقي في أرض لا يملكها ليس له من أثر في تملك البناء أو الأرض التي أقيم عليها ، وإنما ينحصر أثره في منع صاحب الأرض من طلب الإزالة تطبيقاً للمادة ٩٢٤ من القانون المدني وتخويل الباقي حقاً في طلب التعويض وفقاً للضوابط الواردة بنص المادة ٩٢٥ من هذا القانون ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يلتزم هذا النظر وأقام قضاءه على أن المطعون عليه الثلاث الأول تملك حصّة والدتهن التي تقدر بثلاث أرض عقار النزاع بعد أتمن عليها بحسن نية وبرضاء والدتهن وموافقتهما - بناء استخرجن ترخيماً بإقامته بأسمائهن

وأخريات ، ورتب على ذلك عدم الاعتداد بعقد البيع المؤرخ ١٩٦٥/٧/٣٠ خيما تضمنته من بيع والدته المذكورات حصتها في ذلك العقار إلى مورث الطاعنين ، فإنه يكون معينا به مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه مما يستوجب نقضه لهذا السبب في هذا الخصوص دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن وجميعها تتعلق بالحجة سالفة البيان .

( نقض مدنى ١٩٨٧/٥/٢٠ - الطعن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٥٣ ق )

١١٩١ - مالك الأرض وحده هو صاحب الحق في طلب إزالة المنشآت التي يقيمها الغير على أرضه بسوء نية ، سند في ذلك - م ١/٩٢٤ مدنى .

أن مؤدى ما نصت عليه المادة ١/٩٢٤ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحق الذى تدره المشرع في طلب إزالة المنشآت التى يقيمها الشخص على أرض الغير بسوء نية ، إنما هو رخصة ناشئة عن حق الملكية ذاته ، وقد خولها القانون لصاحب الأرض بوصفه مالكا ، ليس لغيره الحق في استعمالها ، إما كان ذلك وكان حق ملكية العقار لا يثقل فيما بين المتعاقدين ولا بالنسبة إلى الغير إلا بتسجيل العقد أو التأشير بالحكم الصادر بصدقه وثفاده على هامش تسجيل صحيفة الدعوى ، وكان البين من الأوراق أن الطاعن أقام دعواه بالاستناد إلى حقه الشخصى الناشئ عن عقد ثرائه أرض انتراع ولم يستعمل حق الطاعن له في طلب إزالة هذه المنشآت باعتبار أن ملكية الأرض لازالت لهما لعدم قيامه بتسجيل عقده أو بالتأشير بالحكم الصادر بصدقه وثفاده على هامش تسجيل صحيفة دعواه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم بهذا النظر وانتهى إلى عدم قبول الدعوى لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه قصور في التسييب ويكون هذا النعى في غير محله .

( نقض مدنى ١٩٨٥/١١/٢٠ - الطعن رقم ١٢٠٦ لسنة ٥٣ ق )



## مواريث وتركات

١١٩٢ - تباع عقارات التركة بالمزاد العلنى وفقا للأوضاع فى البيوع الجبرية ما لم يتفق جميع الورثة على طريقة أخرى للبيع - م ٨٩٣ مدنى - تعتبر الأوضاع والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها فى البيوع الجبرية أعمالا إجرائية - يترتب البطلان على عدم اتباعها .

أن مؤدى نص المادة ٨٩٣ من القانون المدنى أن تباع عقارات التركة بالمزاد العلنى وفقا للأوضاع وفى المواعيد المنصوص عليها فى البيوع الجبرية ما لم يتفق جميع الورثة على أن يتم البيع بطريقة أخرى . ومتى كان ذلك وكانت الأوضاع والمواعيد سائلة الذكر والمنصوص عليها فى المواد ٤٠١ من قانون المرافعات وما بعدها أعمال إجرائية يترتب البطلان على عدم اتباعها ، وبالتالى فإن البيع الحاصل دون اتخاذها لا يكون لا صحيحا وكان الحكم المطعون فيه أخذ بهذا النظر متنبها إلى أن محضر رسو المزاد تم بمعرفة المصطفى نفسه ودون اتخاذ إجراءات بيع العقار جبريا ودون موافقة جميع الورثة فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا وليس فى هذا ما يمس بحجية الحكم بتعين الطاعن الأول مصفيا مصرح له بالبيع إذا إن إجازته - بوصفه مصفيا لاحقا - لمحضر رسو المزاد والبيع ليس من شأنها تصحيح إجراءات لم تتم ولا تعنى التحلل من المواعيد والأوضاع المنصوص عليها فى البيوع الجبرية وبذلك يكون النعى على غير أساس .

( نقض مدنى ١١٨٥/٢/٥ - الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥٠ ق )

١١٩٢ - الوصية الواجبة - مقتضى تقريرها - شروط استحقاقها - تندرج أحكام الوصية ضمن أحكام الموارث - يعم حكم القرينة المقررة بنص المادة ٩١٧ مدنى على التصرف الصاير لصاحب الوصية الواجبة - علة ذلك .

أن النص فى المادة ٧٦ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ على

أنه « إذا لم يوصى الميت لفرع ولده الذى مات فى حياته . . . بمثل ما كان يستحقه هذا الولد ميراثا فى تركته لو كان حيا عند موته وجبت للفرع فى التركة وصية بقدر هذا النصيب فى حدود الثلث بشرط أن يكون غير وارث » ، وألا يكون المورث قد اعطاء بغير عوض عن طريق تصرف آخر قدر ما يجب له . . . » ينل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع قرر وصية وأجبية فى حدود ثلث التركة للإحفاد الذين يموت آباؤهم فى حياة أحد والديهم طالما لم يوصى الجد لفرع ولده بمثل نصيب ذلك الولد بشرط أن يكونوا غير وارثين وألا يكون الميت قد أعطاهم بغير عوض. فمساوئ الوصية الواجبة مما مفاده أن يقدم أداء الوصية الواجبة من التركة على استحقاق الورثة سواء أوصى المورث بها أو لم يوصى ، ومن ثم يكون لصاحب الوصية الواجبة كالوارث - حق معلوم فى التركة وإن قدم على من عداه من أصحاب الحقوق المفروضة فيها شرعا وهم الورثة بما يستقيم معه القول بأن أحكام الوصية الواجبة تندرج ضمن أحكام الموارث عامة وتشكل معها وحدة واحدة ، لما كان ذلك فأن مؤذاه ولازمه تعميم حكم القرينة القانونية المقررذ ينص المادة ٩١٧ من القانون المدنى بالنسبة للتصرف الصادر الى الوارث على التصرف الصادر أيضا لصاحب الوصية الواجبة وذلك لاتحاد العلة وانحصار فى شأنها بينهما بل ولتوفره فى هذه الحالة الأخيرة من باب أولى ، لما كان ما تقدم وكان من المقرر أيضا فى قضاء النقض أن خلف المتصرف أن يطمع بضرورة التصرف باعتباره يستر وصية مضاعفة الى ما بعد الموت ، فإذا كان المتصرف قد احتفظ لنفسه بحيلزة العين وبحقه فى الانتفاع بها اعتبر ذلك قرينة قانونية على أن التصرف وصية إذا كان صادرا لوارث ويكون لهذا الأخير أثبات العكس أى أن التصرف كان منجزا أما إذا كان التصرف صادرا لغير وارث فإنه يكون على مدعى الصورية أن يثبت وبكافة الطرق القانونية بما فيها البينة - أن المتصرف قصد به الايضاء اذ احتفظ لنفسه بحيلزة العين وبحقه فى الانتفاع بهما مدى حياته ، ولما كان الثابت بالأوراق أن الطاعن قد تمسك فى دفاعه

امام محكمة الاستئناف بأن عقد البيع المؤرخ ١٩٧٣/٥/٩ الصادر من مورثه الى المطعون ضدهما وهما حفيديها ويستحقان وصية واجبة في تركتها - هو في حقيقته وصية مضايقة الى ما بعد الموت وانها ظلت محتفظة بحيازة الأطلاق المبيعة ويحقها في الانتفاع بها مدى حياتها وحتى توفيت وانها لم يدفعنا ثمننا وهو مما طلب من أجله اجانة الدعوى الى التحقيق لاثباته ، وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن ذلك الدفعا وهو الطلب بمقتولة تخلف شروط أعمال المادة ٩١٧ من القانون المدني باعتبار أن المطعون ضدهما وأن كائنا من أصحاب الوصية الواجبة إلا انهما غير وارثين ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه - قد حجب هذا الخطأ بالتالي عن التصدي لدفاع الطاعن - وهو دفاع جوهرى من شأنه لو صح تغيير وجه الراى فى الدعوى - وتناوله بما يقتضيه من البحث والتحقيق وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

( نقض مدنى ١٢/٣/١٩٨٥ - الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٥١ ق )

١١٩٤ - القدر النافذ من الوصية بغير اجازة الورثة هو ما يعادل ثلث التركة كلها - عند تعدد الأموال الموصى بها بعمل قانونى وأحد أو أكثر ، وجاوزت قيمتها ثلث التركة فإنها تنفذ بالمحاصة بنسبة قيمة كل مال منها الى قيمة ثلث التركة .

المقرر أن القدر النافذ من الوصية بغير اجازة الورثة وعلى ما جرى به نص المادة ٣٧ من قانون الوصية رقم ١٩٤٦/٧١ هو ما يعادل ثلث التركة كلها . فان تعددت الأموال الموصى بها - بعمل قانونى واحد أو أكثر - وجاوزت قيمتها ثلث التركة فإنها تنفذ بالمحاصة بنسبة قيمة كل مال منها الى قيمة ثلث التركة ، لمسا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بعد أن اعتبر التصرفات الصادرة من المورث للطاعة وصنية قصر نفاذها على قدر الثلث من كل منها رغم ما هو ثبت من أن التركة تشمل اعيانا أخرى يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

( نقض مدنى ١٤/١١/١٩٨٥ - الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٥٢ ق )



١١٩٥ - نصيح الوصية بقسمة أعيان التركة على ورثة الموصى بحيث يعين لكل وارث أو لبعض الورثة قدر نصيبه ، فإذا زادت قيمة ما يعين لأحدهم عن استحقاقه في التركة كانت الزيادة وصية - م ٩٠٨ مدني .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع تحصيل المعنى الذي قصده المتعاقدان من عبارات العقد مستهدية بالظروف التي أحاطت به طالما كان ما أستخلصته لا يخرج عن المعنى الذي تجتله تلك العبارات ، ولما كان نص المادة ٩٠٨ من القانون المدني يقضي بأنه تصح الوصية بقسمة أعيان التركة على ورثة الموصى بحيث يعين لكل وارث أو لبعض الورثة قدر نصيبه فإن زادت قيمة ما يعين لأحدهم عن استحقاقه في التركة كانت الزيادة وصية . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه أيد الحكم الابتدائي الذي اعتمد تقرير الخبير والذي انتهى إلى زيادة نصيب الطاعنة وأخواتها بمقتضى الاتفاق المؤرخ ١٩٦٧/٧/٤ عن حقهن الشرعي في الميراث واعتبر الزيادة وصية لا تنفذ في حقها إلا في حدود الثلث وقدر نصيب الطاعنة ميراثا ووصية فإن هذه النتيجة تكون قد صادفت صحيح القانون ويضحي النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

( نقض مدني ١٩٨٦/٢/٢٣ - الطعن رقم ١٧٥٦ لسنة ٥٢ ق )

١١٩٦ - دعوى الارث تكون مسموعة من جانب رافعها متى وجدت الصلة المورثة بينه وبين المورث حتى وإن حجبته غيره من الورثة .

أن دعوى الارث تكون مسموعة من جانب رافعها متى وجدت الصلة المورثة بينه وبين المورث حتى وإن حجبته غيره من الورثة . وإذا كانت أسباب الارث هي الزوجية والقرباة والعصبية النسبية طبقا للمادة ٧ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ، وكان الثابت أن الدعوى رفعت ضد انطاعنة من أخوة المورث بما يوفر عليهم الصلة المورثة فإن دعواهم بالارث فيه وبانكار حقها في ذلك تكون مسموعة ويكون النعي على غير أساس .

( نقض مدني ١٩٨٧/٢/١٧ - الطعن ٨٠ - ٨١ لسنة ٥٤ ق )

١١٩٧ - إذا أجاز الوارث تصرف مورثه الضار بحقه في الارث فانه يكون قد صادق عليه وأقر بصحته والتزم بتنفاذه واسقط حقه في الطعن عليه بأي مطعن سواء اكانت هذه الاجازة صريحة او ضمنية .

المقرر في قضاء هذه المحكمة انه اذا أجاز الوارث تصرف مورثه الضار بحقه في الارث فانه يكون قد صادق عليه وأقر بصحته والتزم بتنفاذه واسقط حقه في الطعن عليه بأي مطعن سواء اكانت هذه الاجازة صريحة او ضمنية وكان تسليم الطاعن بطلب انطعون ضدها الاوئي بصفة ونفاذ عقد البيع الصادر لها من مورثه - وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول - هي اجازة ضمنية منه لهذا التصرف يسقط حقه في الطعن عليه بالصورية ويكفي وحده لحمل قضاء الحكم فانه لا يعيه ما تريد اليه من ان التصرف بالبيع صدر من مورث انطاعن وآخرين صفة واحدة دون تحديد نصيب كل بائع على حدة إذ أن ذلك لم يكن لازماً تحمل قضائه ويكون انعم على غير أساس .

( نقض مدني ١٢/٢/١٩٨٧ - الطعن رقم ١٥٢٩ لسنة ٥٢ ق )

١١٩٨ - التزام الكفيل لا ينتهي بموته وانما يبقى هذا الالتزام في تركته وينتقل الى الورثة .

ان النص في المادة ٧٧٢ من القانون المدني على أن « الكفالة عقد بمقتضاه يكفل شخص تنفيذ التزام بأش يتعهد لندائن بأن يفي بهذا الالتزام اذا لم يفي به المدين بنفسه » يدل على أن الكفالة ترتب التزاما شخصيا في ذمة الكفيل مما مؤداه أن التزام الكفيل لا ينتهي بموته وانما يبقى هذا الالتزام في تركته وينتقل الى الورثة .

( نقض مدني ٢/٣/١٩٨٧ - الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٥٠ ق )

١١٩٩ - للموصى له الذى قبل الوصية ولم يردّها أن يطالب بتنفيذ الالتزامات الشخصية المترتبة عليها قبل الورثة فإذا امتنعوا عن ذلك كان له أن يلجأ الى القضاء للحصول على حكم بصحة ونفاذ الوصية يكون من شأنه بعد تسجيله أن ينقل الملكية اليه .

أن المادة ٩٣٤ من القانون المدنى تقضى بأنه فى المواد العقارية لا تنتقل الملكية ولا الحقوق العينية الأخرى سواء أكان ذلك فيما بين المتعاقدين أم كان فى حق الغير إلا اذا روعيت الأحكام المبينة فى قانون تنظيم الشهر العقارى وأن هذا القانون هو الذى يبين التصرفات والأحكام والسندات التى يجب شهرها سواء أكانت ناقلّة للملكية أم غير ناقلّة ويقرر الأحكام المتعلقة بهذا الشهر وتوجب المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى أن شهر بطريق التسجيل جميع التصرفات التى من شأنها انشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك ويدخل فى هذه التصرفات الوقف والوصية . ولما كانت الملكية لا تنتقل على هذا النحو الى الموصى له إلا بالتسجيل وكانت الوصية غير المسجلة بمجرد وفاة الموصى ترتب وطبقا للمادتين الرابعة من قانون الميراث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ و ٣٧ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ فى ذمة الورثة باعتبارهم ممثلين للتركة التزامات شخصية منها الالتزام باتخاذ الاجراءات الضرورية لنقل ملكية العقار أو الخلق العينى الى الموصى له عن طريق التسجيل وفقنا للقانون ومن ثم يكون للموصى له الذى قبل الوصية ولم يردّها أن يطالب بتنفيذ الالتزامات الشخصية المترتبة عليها قبل الورثة فإذا امتنعوا عن ذلك كان له أن يلجأ الى القضاء للحصول على حكم بصحة ونفاذ الوصية يكون من شأنه بعد تسجيله أن ينقل الملكية اليه . تطبيقا للمادتين ٢٠٣/١ و ٢١٠ من القانون المدنى ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا الإنظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعى على غير أساس .

( نقض مدنى ١٧/٣/١٩٨٧ - الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٧ ق )  
 « احوال شخصية » .



١٢٠٠ - لا يشترط لسماع الدعوى بالوصية وجود ورقة الوصية ذاتها بل يكفي مجرد نترتها عرضا في محضر رسمي أو الإشارة الى وجودها في تحقيق رسمي ادلى فيه الموصى بقوله على يد موظف مختص أو نحو

لما كان مما شرعه نص المادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ من وجوب أن تتخذ الوصية الواقعة بعد سنة ١٩١١ شكلا معيناً بأن تحرر بها ورقة رسمية أو ورقة عرفية مصنق فيها على امضاء الموصى أو ختمه أو تحرر بها ورقة عرفية مكتوبة كلها بخط الموصى وموقعا عليها بامضائه مطلوبا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لجواز سماع الدعوى بالوصية عند الإنكار وليس ركنا في الوصية ولا صلة له بانعقادها وكان يشترط أن يتضمن مسوغ سماع الدعوى مما ينبىء عن صحتها درء الافتراء الوصايا وتحريزا من شبهة تزويرها كما وان مفاد طلب أوراق رسمية تدل على الوصية كمسوغ لسماع الدعوى بها يكفي فيه مجرد ذكرها عرضا في محضر رسمي أو الإشارة الى وجودها في تحقيق رسمي أدلى فيه الموصى بقوله على يد موظف مختص أو نحو ذلك ولا يلزم وجود ورقة الوصية ذاتها حتى تسمع الدعوى بها وكانت الوصية وفقا للمادتين ٣٧ و ٤٤ من قانون الوصية السالف الذكر - وعلى ما جاء بمذكرته الايضاحية - تصح بالثلث للوارث غيره وتنفذ من غير أجازة الورثة فاذا كن الموصى قد أوصى بسهم شائع في الشركة كلها لا يزيد على ثلثها استحق الموصى له سهمه فيها ، لما كان ذلك ودان الثابت من مدونات كثر من الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول قدم صورة رسمية من محضر مؤرخ ٢٧/١٠/١٩٧١ تنفيذا للحكم الصادر من محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة في الدعوى رقم ٦٣٥٢ لسنة ١٩٧١ مستعجل بفتح وصية مودعة بمكتب توثيق مصر الجديدة برقم ٤١١٦ لسنة ١٩٧٠ في ٨/١٢/١٩٧٠ وبين منها أنها اقرار محرر في ٥/١٢/١٩٧٠ بخط الموصى محمد على يوسف. وبتوقيع بامضائه كما وقع عليه شاهدان ويتضمن أنه يوصى بعد وفاته بثلاث

تركته من عتار ومنقول للمطعون عليه :الأول فان هذا المحضر وهو ورقة رسمية ثم ينازع الطاعنون فيما تضمنه من البيانات الخاصة باقرار الوصية الصادر من الموصي ولم يبد لهم أى يظعن على تصرف مورثهم من حيث صحته أو بطلانه يصلح سنداً لصحة صدور الوصية من الموصي ، إما كان ذلك وكان المحضر المشار اليه وصيغة الوصية الواردة به تظهر ارادة الموصي وتبين مقصوده منها وتوضح الموصى اليه وأن الموصى قد أوصى له :بأنثت في تركته من عتار ومنقول وهو ما لا يجدى معه منا آثاره .الطاعنون بشأن عدم اطلاع المحكمة على ورقة الوصية ذاتها وعدم إحاطتها بجميع عناصر التركة :فان الحكم المطعون فيه اذ خلص الى صدور الوصية من مورث الطاعنين وصحتها ونفاذها لا يكون قيد أخطأ في تطبيق القانون أو ثابته القصور في التسبيب ويكون النعى على غير أساس .

( نقض مئى ١٧/٢/١٩٨٧ - الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ ق  
« احوال شخصية » ) .

## نزاع الملكية للمنفعة العامة

١٢٠١ - استيلاء الحكومة على عقار جبرا عن صاحبه يعد بمثابة غصب يستوجب مسئوليتها عن تعويض الضرر سواء ما كان قائما وقت الغصب أو ما تفاقم من ضرر بعد ذلك الى تاريخ الحكم .

ان استيلاء الحكومة على عقار جبرا عن صاحبه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بمثابة غصب يستوجب مسئوليتها عن التعويض ويكون شأن المالك عند مطالبته بالتعويض شأن المضرور من أى عمل غير مشروع ، له أن يطالب بتعويض الضرر سواء ما كان قائما وقت الغصب أو ما تفاقم من ضرر بعد ذلك الى تاريخ الحكم ، لما كان ذلك وكان الحكم لم يخرج عن هذا النظر فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون هذا النقص في غير محله .

( نقض مدنى ١٩٨٥/١/٣١ - الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٥٠ ق )

١٢٠٢ - نطاق انتهائية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعون المرفوعة اليها بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين - م ١٤ ق ١٩٥٤/٥٧٧ - ما لا يلحقه وصف الانتهائية من أحكام .

أن النص في المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين على أن « لكل من السلطة القائمة بأجراءات نزاع الملكية ولأصحاب الشأن الحق في الطعن في قرار لجنة المعارضات أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقارات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانهم بالقرار المذكور وتنظر المحكمة في الطعن على وجه الاستعجال ويكون حكمها فيه نهائيا » يذلل على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان انتهائية الحكم الذى يصدر من المحكمة الابتدائية وفق هذه المادة لا تلحق كصريح نصها الا الأحكام التى



تصدرها المحكمة في الطعون المرفوعة اليها في قرار لجنة المعارضات في التعويض عن نزع الملكية ، أما اذا خرجت عن هذا النطاق وفصلت في طلبات مبتدأة ثم تطرح على اللجنة فإن قضاءها فيها لا يكون صادرا في طعن مقدم اليها في قرار اللجنة فإن يلحقه بالتالي وصف الانتهائية المنصوص عليها في هذا النص . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن طلبات المطعون ضدهم ثم يسبق عرضها على لجنة المعارضات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه انتمنا نظرتها المحكمة ابتداء اعمالها لولايتها العنامة فان حكمها لا يحضن بالانتهائية المبيضة في المادة ١٤ سالفه البيان . ويكون قابلا للاستئناف طبقا للقواعد العامة في قانون المرافعات ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف فانه يكون قد خالف قانون وأخطأ في تطبيقه بما **يتوجب نقضه** .

( نقض منى ١٢/١٢/١٩٨٥ - الطعن رقم ٢٥٧٦ لسنة ٥٢ ق )

١٢٠٤ - يتعين على صاحب الشأن قبل اللجوء الى القضاء ان يتقدم باعتراضه على تقدير التعويض المستحق له عن نزع الملكية للمنفعة العامة الى الجهة القائمة باجراءات نزع الملكية لعرضه على اللجنة المختصة بالفصل فيه - المواد ٦٠٤ ، ٧٠٤ ، ١٢٠٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ - **مناط الحكم الجائر استئنافية** .

ان القانون ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أوجب في المادتين الخامسة والسادسة منه على الجهة القائمة باجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة ان تتخذ الاجراءات المنصوص عليها والتي تنتهى بتحرير كشف سيمن بيان العقار المطلوب نزع ملكيته واسمه . كما يجب الحق فيه ومحال اقامتهم والتعويض المقدر لهذا السر وعرض هذه الكشف مع الخرائط في الأماكن المصنودة النشر عنها . وأخطار أصحاب الشأن به . وأجازت المادة السابعة منه لذوى الشأن من الملاك وأصحاب الحقوق الاعتراض أمام اللجنة المنصوص

عليها في المادة الثالثة عشر على هذه البيانات فيما في ذلك تقدير التعويض وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء مهلة عرض الكشف. سألته الذكر وأجازت المادة الرابعة عشر الطعن في قرارات هذه اللجنة أمام المحكمة الابتدائية على أن يكون حكمها نهائيا ومفاد هذه النصوص أنه طالما أن الجهة نازعة الملكية قد اتبعت من جانبها إجراءات تقدير التعويض التي أوجب القانون عليها اتباعها في المواعيد المنصوص عليها فيه فلا يجوز لصاحب الشأن اللجوء مباشرة إلى القضاء باعتراضه على تقدير التعويض المستحق له عن ترزع الملكية وإنما يتعين عليه أن يقدم اعتراضه إلى الجهة القائمة بإجراءات ترزع الملكية لمرصته على اللجنة المختصة بالفصل فيه ولما كان البين من الأوراق أن الجهة القائمة على ترزع الملكية قد اتبعت الإجراءات التي أوجبها القانون في المواعيد المحددة لها - وإن الطاعن تقدم لديها باعتراضه فعلا فإنه لا يجوز اللجوء مباشرة إلى رفع دعواه بالأعتراض على إجراءات ترزع الملكية أو تقدير التعويض المستحق عنه حتى لو تراخت اللجنة المختصة عن الفصل في اعتراضه المقام أمامها بهذا الشأن - لما كان ذلك وكان النص في المادة ٢٤ من القانون ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ على انتهائية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية إنما يتعلق بالحكم الصادر في الدعوى التي تقام أمامها طعنا في قرار اللجنة المذكورة - وكان الطاعن قد أقام دعواه مباشرة أمام المحكمة الابتدائية باعتراضه على تقدير التعويض في ترزع الملكية فان دعواه بذلك تكون غير مقبولة ويكون الحكم الصادر فيها جائزا استئنافه - وإذا التزم الحكم المطعون فيه بهذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعي عليه بسببي الطعن على غير أساس

( بتض منى ١٨/٢/١٩٨٦ - الطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٥٢ ق )

١٢٠٤ - استيلاء الدولة على عقار مملوك لأحد الأفراد ونقل حيازته اليها وإدخاله في المسال العام دون اتباع الإجراءات التي رسمها القانون ١٩٥٤/٥٧٧ يتفق في غايته مع نزاع الملكية باتخاذ إجراءاته القانونية. - مؤدى ذلك .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان تخصيص الدولة العقار المملوك لأحد الأفراد للمنفعة العامة بالفعل دون اتباع الإجراءات التي رسمها القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة وذلك باستيلائها عليه ونقل حيازته اليها وإدخاله في المسال العام يتفق في غايته مع نزاع الملكية باتخاذ إجراءاته القانونية ومن ثم يستحق ذو الشأن جميع ما يربطه ذلك القانون من حقوق بما في ذلك الحق في تعويض يعادل قيمة العقار وقت نزاع الملكية أو وقت تخصيصها فعلاً لهذا الغرض ، وكانت أرض النزاع لم تتخذ بشأنها إجراءات نزاع الملكية على نحو ما يقرره القانون سالف الذكر لسقوط انقرار الوزارى المقرر للمنفعة العامة بالنسبة لها على ما سبق بيانه في الرد على السبب الأول ، وكان النموذج الخاص بأرض النزاع قد أودع مكتب أنشور العقارى في ١٩٧٨/٢/٢١ وبسجل برقم ٢٧٢٣ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٤ بما يفيد انتقال حيازتها اليها منذ اتخاذ هذا الإجراء - وان لم تكن قد نفذت مشروعها فيها بعد - فان هذا التاريخ يكون هو الممول عليه في تقدير التعويض المستحق للمطعون ضده حسب الحالة التي كانت عليها الأرض وقتها . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن تقدير التعويض يكون وقت رفع الدعوى التي لم تودع صحيفتها إلا في ١٩٧٩/١٠/١٨ فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

( نقض مدنى ١٩٨٦/٤/٢٠ - الطعن رقم ٢٢٧٦ لسنة ٥٤ ق )



١٢٠٥ — ما هدف إليه المشرع من حكم المادة ٤٩ مكرر ق ٥٧٧/١٩٥٤ المعدل بق ١٢/١٩٦٢ من عدم سقوط قرارات النفع العام المشار إليها في المادة ١٠ من هذا القانون متى كانت العقارات المطلوب نزع ملكيتها قد أدخلت فعلاً في مشروعات تم تنفيذها سواء قبل العمل بهذا التعديل أم بعده — مؤداه .

النص ٣٩ مكرر من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ على أن « لا تنسقط قرارات النفع العام المشار إليها في المادة ١٠ من هذا القانون إذا كانت العقارات المطلوب نزع ملكيتها قد أدخلت فعلاً في مشروعات تم تنفيذها سواء قبل العمل بهذا التعديل أم بعده » يدل على أن المشرع أراد فرض الحماية القانونية على القرارات الصادرة بتميز المنفعة العامة التي لم تودع بشأنها النماذج والقرارات الخاصة بنقل الملكية بـ مكتب الشهر العقاري خلال السنتين التاليتين لتاريخ نشر القرار بالجريدة الرسمية إذا كانت العقارات قد أدخلت فعلاً في مشروعات تم تنفيذها خلال المدة المشار إليها وكان مؤدى ذلك هو اتباع الاجراءات التي نص عليها قانون نزع الملكية ينظر المعارضات المقدمة من ذوي الشأن أمام اللجنة المختصة وينظر الطعن في القرارات الصادرة منها أمام المحكمة الابتدائية ولما كان ذلك وكان الطاعنون قد دفعوا أمام محكمة الموضوع بدخول العقارات محل النزاع فعلاً في مشروعات تم تنفيذها بما يحسم القرار الصادر بتقدير المنفعة العامة من السقوط وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذا الدفوع الجوهرى الذى يتغير به — ان صح — وجه الراى فى الدعوى بما يعيه بالقصور ويستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

( نقض مبنى ١٢/٧/١٩٨٦ — الطعن رقم ٢٢٠١ لسنة ٥٢ ق )

١٢٠٦ - قرار الاستيلاء الصادر من شخص معنوي عام يخوله القانون هذا الحق لأغراض تتعلق بالمصلحة العامة يقوم مقام عقد الإيجار - انقضاء مدة ثلاث سنوات من تاريخ الاستيلاء الفعلي يخول لصاحب الشأن في العقار مطالبة جهة الإدارة بإعادة العقار إليه في نهاية المدة المحددة للاستيلاء - عدم اتخاذ إجراءات نزع الملكية يبقى العقار على ملك صاحبه وإن كان يعتبر مؤجراً طيلة فترة الاستيلاء وبها لا يمنع من التصرف فيه .

أن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ومن الأوراق أن قرار رئيس الوزراء رقم ٢٤٣٠ لسنة ١٩٦٧ هو قرار بالاستيلاء المؤقت على عقار التزاع . واذ كانت المادة السابقة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والتي تم الاستيلاء المذكور في ظل أحكامها وهي المقابلة للمادة ٢/٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ومن بعده المادة ٢/٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد نصت على أن « الأماكن الصادر في شأنها قرارات استيلاء تعتبر فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون مؤجرة أتى الجهات التي تم الاستيلاء لصالحها » فإن ذلك إنما يدل على أن قرار الاستيلاء الصادر من شخص معنوي عام يخوله القانون هذا الحق لأغراض تتعلق بالمصلحة العامة يقوم مقام عقد الإيجار وهو أن كان يتم بأمر إداري من الجهة المختصة فيكون النظر في صحته وطلب الغائه لمخالفة القانون هو من اختصاص القضاء الإداري شأن كل أمر إداري آخر ، إلا أنه بعد صدوره صحيحاً ووضع اليد على العقار يكون أمر الاستيلاء المذكور قد استنفذ أغراضه وأصبحت العلاقة بعد ذلك بين الجهة المسئولة ومالك العقار المستولى عليه علاقة تأجيرية تخضع لتشريعات هذه العلاقة بما يؤدي إلى أن النظر في المنازعات المتعلقة بها يكون من اختصاص المحاكم المختصة طبقاً لهذه التشريعات ، لما كان ذلك وكانت المنازعة المطروحة لا تتعلق بتأويل التفسير الإداري المذكور أو الغائه أو وقف تنفيذه فإن نظر هذا ينعتد الاختصاص به المحاكم العادية ، لما كان هذا تقدم : وكانت المادة ١٨ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة

العامّة وبالتخصيص قد جرى نصها على أن « تحدد مدة الاستيلاء المؤقت على العقار بحيث لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ الاستيلاء الفعلي ويجب اعادته في نهايتها بالحالة التي كان عليها وقت الاستيلاء » ، وإذا دعت الضرورة الى مدة اثلاث سنوات المذكورة وتعدّز الاتفاق مع ذوى الشأن على ذلك أو أصبح العقار غير صالح للاستعمال الذي كان مخصصا له وجب على المصلحة المختصة أن يتخذ قبل مضي اثلاث سنوات بوقت كاف اجراءات نزع ملكيته . . . الخ » . فان مؤداهما ان انقضاء مدة الثلاث سنوات من تاريخ الاستيلاء الشغلي يخول لصاحب الشأن في البقار مطالبة جهة الإدارة باعادة العقار اليه في نهاية المدة المحددة في الاستيلاء بانحالة التي كان عليها وقت حصوله ما لم يتخذ قبل مضي هذه المدة بوقت كاف - اجراءات نزع الملكية بسبب تعذر الاتفاق مع ذوى الشأن على مدّها أو يسبب أن العقار أصبح غير صالح للاستعمال المخصص له ، بما يؤدي الى القول أن عدم إتخاذ هذه الاجراءات يبقى العقار على ملك صاحبه وان كان يعتبر مؤجرا في خصوص تطبيق أحكام قانون اجبار الأماكن على التحوّل المشار اليه طيلة فترة الاستيلاء وبما لا يمنع من التصرف فيه ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر جميعه وخلص الى انعقاد الاختصاص بنظر المنازعة للمحاكم العادية وانتهى بعد عدم ثبوت إتخاذ اجراءات نزع ملكية العقار الى تأييد الحكم ابتدائي التناضيل بصحة ونفاذ عقبة البيع الصادر في شأنه غانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعم عليه على غير أساس .

( نقض مدني ١٩٨٦/١٢/١١ - الطعن رقم ٦٦٠ لسنة ٥٢ ق )



١٢٠٧ - لا يجوز لصاحب الشأن الالتجاء مباشرة الى القضاء بطلب التعويض المستحق عن نزع ملكية عقاره مادام ان القرار المقرر للمنفعة العامة لم يسقط بمضى سنتين من تاريخ نشره دون اتخاذ اجراءات نزع الملكية الى تنهى بايداع النماذج او القرار الوزاري بنزع الملكية في مكتب الشهر العقاري بمخالفة ذلك - اثره .

المقرر طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين انه لا يجوز لصاحب الشأن الالتجاء مباشرة الى القضاء بطلب التعويض المستحق عن نزع ملكية عقاره مادام ان القرار المقرر للمنفعة العامة لم يسقط بمضى سنتين من تاريخ نشره دون اتخاذ اجراءات نزع الملكية التي تنتهى بايداع النماذج او القرار الوزاري بنزع الملكية في مكتب الشهر العقاري فاذا خالف صاحب الشأن ذلك ولجأ الى طريق رفع دعوى مبتدأه خلال هاتين السنتين فان دعواه تكون غير مقبولة . واذا كان قرار وزير النقل رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٧٥ باعتبار مشروع ربط مدينة بورسعيد بالسكك الحديدية من المنافع العامة قد نشر في الوقائع المصرية بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٥ - وهو الذي اعتبرت بموجبه أرض النزع من أعمال المنفعة العامة - وكانت دعوى الطاعنين قد أودعت صحيفتها قلم الكتاب في ١٩٧٧/١١/٦ قبل مضي سنتين من تاريخ نشر هذا القرار فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعلل قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان يكون قد صادف صحيح القانون ولا يعيبه ما يكون قد ورد في أسبابه من تقريرات بخاطئة لم تكن لازمة لخلل قضائه .

( تقض مدنى ١٥/٣/١٩٨٧ - الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٥٣ ق )

## نقض

أولاً - إجراءات الطعن بالنقض .

١ - - - - - معاد الطعن .

٢ - - - - - التقرير بإلطعن .

٣ - - - - - مستندات الطعن .

٤ - - - - - إعلان الطعن .

ثانياً - الخصوم في الطعن بالنقض .

ثالثاً - المصلحة في الطعن بالنقض .

رابعاً - نطاق خصومة الطعن بالنقض .

خامساً - ما يجوز الطعن فيه من الأحكام بطريق النقض .

سادساً - أسباب الطعن بالنقض .

١ - - - - - الأسباب الجديدة .

٢ - - - - - الأسباب القانونية التي يخالفها واقع .

٣ - - - - - الأسباب المتعلقة بالنظام العام .

٤ - - - - - ما لا يندرج تحت أسباب الطعن .

سابعاً - حالات الطعن بالنقض .

ثامناً - الحكم في الطعن بالنقض وأثره .

—————

## أولاً - إجراءات الطعن بالنقض

### ١ - ميعاد الطعن

١٢٠٨ - ليس في نصوص قانون المرافعات ما يحول دون أن يرفع الطاعن بالنقض طعناً آخر عن ذات الحكم ليستدرك ما يفاته من أوجه الطعن - شرط ذلك .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه ليس في نصوص قانون المرافعات ما يحول دون أن يرفع الطاعن بالنقض طعناً آخر عن ذات الحكم يستدرك ما فاتته من أوجه الطعن طالما كان ميعاد الطعن ممتداً وكان لم يسبق الفصل في موضوع الطعن الأول ، لما كان ذلك يوكان الطعن المرفوع أولاً من الطاعنين لم يفصل فيه بعد وقد أودعوا صحيفة الطعن الثانى قبل انقضاء ميعاد الطعن بطريق النقض وأضاعوا به أسباباً أخرى لتعويض ما فاتتهم في الطعن الأول . فان الدفع يكون على غير أساس .

( نقض مدنى ١٢/١١/١٩٨٤ - الطعن رقم ١٣٢٧ ، ١٤٦٨ لسنة ٥٣ ق )

١٢٠٩ - لا يحسب من ميعاد الاجراء يوم حدوثه باعتباره مجرياً للميعاد - م ١٥ مرافعات - يبدأ ميعاد الطعن في اليوم التالى لإعلان الحكم وامتداده الى اليوم التالى اذا صادف آخره عطلة رسمية .

من المقرر طبقاً لنص المادة ١٥ من قانون المرافعات أنه اذا عين القانون لحصول الاجراء ميعاداً مقدراً بالأيام أو الشهور أو السنين فلا يحسب منه يوم حدوث الاجراء المعتبر في نظر القانون مجرياً للميعاد ولما كان الثابت في الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر من محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٣ فان ميعاد الطعن فيه بطريق النقض لا يبدأ من هذا اليوم وإنما يبدأ من اليوم التالى له أى من يوم



٢٤/٦/١٩٨٠ باعتبار ان هذا اليوم المعتبر في نظر القانون مجريا لعيد الطعن : ولما كان أجل الطعن بالنقض ينتهى بانتهاى يوم ٢٢/٨/١٩٨٠ وقد صادف هذا اليوم عطلة رسمية يوم جمعة فان ميعاد الطعن بالنقض يمتد الى أول يوم عمل بعدها أي الى يوم ٢٣/٨/١٩٨٠ طبقا للمادة ١٨ من قانون المرافعات واذ كانت صحيفة الطعن قد أودعت بقلم كاتب محكمة النقض يوم ٢٣/٨/١٩٨٠ فإن الطعن يكون قد رفع في الميعاد المقرر قانونا ويكون الدفع بعدم قبوله على غير أساس .

(نقض مدنى ١/٢١/١٩٨٥ - الطعن رقم ٢٠٣٩ لسنة ٥٠ ق )

١٢١٠ - الميعاد الاصلى للطعن بطريق النقض - اسباب اضافة ميعاد مسافة - العبرة في تحديد موطن الطاعن - يضاف ميعاد مسافة للميعاد الاصلى دون فاصل بينهما ولو صادف آخر الميعاد الاصلى يوم عطلة - علة ذلك - المادتان ١٦ ، ٢٥٢ مرافعات .

ان مفاد نص المادتين ١٦ ، ٢٥٢ من قانون المرافعات أن ميعاد الطعن بالنقض مستون يوما يضاف اليه ميعاد مسافة بين موطن الطاعن والمحكمة . لتى قرر بالطعن بقلم كاتبها سواء أكانت محكمة الاستئناف الصادر منه الحكم المطعون فيه أو محكمة النقض تسدره يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلوا مترا . ولا يجوز أن يجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام إلا ان يقع موطنه في مناطق الحدود فيكون ميعاد المسافة خمسينه عشر يوما : والعبرة في تحديد موطن الطاعن بالموطن الذى اتخذه لنفسه في مراحل التقاضى السابقة وميعاد المسافة يجب اضافته للميعاد الاصلى دون فاصل بينهما ولو صادف آخر الميعاد الاصلى يوم عطلة ، ذلك ان ميعاد المسافة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو زيادة على أصل الميعاد ، وكونه زيادة على أصل الميعاد يفيد بداهة انه يتصل به مباشرة بحيث يكون هو ايام ميعادا واحدا بتواصل الأيام ، فإذا كان الميعاد ينتهى آخره وسط عطلة تستمر من بعده : وكان لحاسب الشأن ميعاد مسافة يأخذ هذا اليه اذ متلاحقا بتصال مباشرة بأيام ايام .

لما كان ذلك وكان الثبوت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٠ فان ميعاد الطعن الأصلي وقدره: ستون يوما ينتهي ن ١٠/١/١٩٨٠ ، وكانت المسافة بين الاسكندرية - موطن الطاعن - بالقاهرة على مائتي كيلو مترا فانه يتعين اضافة ميعاد مسافة قدره اربعة ايام الى آخر الميعاد الأصلي للطعن فيكون آخر ميعاد للطعن هو يوم ١٥/٨/١٩٨٠ ، واذ قرر الطاعنون النقص يوم ١٦/٨/١٩٨٠ فان الطعن يكون قد رفع بعد الميعاد . . . . .  
(نقض محني ٢٧/١١/١٩٨٥ - الطعن رقم ١١٦ لسنة ٥٠ ق )

١١- ثبت بضافه ميعاد مسافة قدره اربعة ايام الى ميعاد الطعن اذا كان موطن الطاعن القاهرة وقد اختار ان يودع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة استئناف الاسكندرية - م ١٦ مرافعات .

حيث أنه يجوز للشركة الطاعنة طبقا لنص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن تودع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، واذ يبين من الأوراق أن موطن الشركة الطاعنة ( مركزها الرئيسي ) بمدينة القاهرة ولما كانت المسافة بينها وبين مدينة الاسكندرية تجاوز مائتي كيلو مترا فانه يتعين وقد اختارت الطاعنة أن تودع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة استئناف الاسكندرية أن يضاف الى ميعاد الطعن ميعاد مسافة قدره اربعة ايام عملا بنص المادة ١٦ من قانون المرافعات ، والثابت أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٣٠/٤/١٩٨٢ وأودعت صحيفة الطعن يوم ٢٠/٦/١٩٨٢ فإن الطعن يكون قد رفع في الميعاد .

( نقض محني ٢٢/٢/١٩٨٦ - الطعن رقم ٢٢٧٥ لسنة ٥٢ ق )

١٢١٢ - يكون الطعن غير مقبول في حالة رفعه بعد فوات الميعاد وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام .

وحيث ان الثابت بالأوراق أن الطاعن المستأنف للصكم الابتدائي

ومن ثم فإن ميداد الطعن في الأحكام الصادر فيه يجرى في حقه من تاريخ صدور الحكم طبقاً للأصل المقرر بأحكام المادة ٢١٣ من قانون المرافعات ودون أضائة ميعاد للمرافعة لوقوع موطن الطاعن بدائرة مدينة البجيزة .  
واذ صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ ٢٢/٦/١٩٨٢ - فان ميعاد الطعن فيه بطريق النقض وهو ستون يوماً طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٥٢ من القانون المذكور ينتقض بانقضاء يوم ٢١/٨/١٩٨٢ ، لما كان ذلك وكان الطاعن قد رفع الطعن بتاريخ ٢٤/٨/١٩٨٢ .بعد غوات الميعاد ، فان الطعن يكون غير مقبول بما تقتضيه المصلحة مع ثلثاء نفقات التمثال بالانظلم .

( نقض مدني ١/٤/١٩٨٦ - الطعن بـ ٢٤٤١ لسنة ٥٢ ق )

## ٢ - التقصير بالطعن

١٢١٣ - لا يشترط فيمن يوقع صف الطعن بالنقض من أعضاء إدارة قضايا الحكومة أن يكون بدرجة معينة إذ لا يقيد أعضاء هذه الإدارة بجداول المحامين وإنما ينظم أعماله قانون خاص - م ٦ ق ١٩٦٣/٧٥ .

مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تلك الإدارة إنما تنوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وكانت نصوص هذا القانون لا توجب قيماً يوقع صف الطعن بالنقض من أعضاء إدارة قضايا الحكومة أن يكون بدرجة معينة فان ما يتطلبه الطاعن من اشتراط درجة بذاتها قيماً يوقع صحيفة الطعن بالنقض من أعضاء إدارة قضايا الحكومة لا يكون له سند من القانون ولا يغير من ذلك ما أوجبه المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات من توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض على صحيفة الطعن بالنقض إذا أن هذا الرصف وقد ورد في



قانون عام لا ينطبق إلا على المحامين المقيدین في جداول المحامين المقبولين  
أمام جهات القضاء المختصة أما بالنسبة لأعضاء إدارة قضايا الحكومة فانهم  
لا يقيدون بجداول المحامين وإنما ينظم أعمالهم قانون خاص أولى بالاتباع  
ومن ثم يكون الدفع بطلان الطعن على غير أساس  
(نقض مدني ١٩٨٤/١١/١٩ - الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤٢ ق )

١٤٤١ هـ - زوال صفة المحامي كعضو بالإدارة القانونية بالشركة  
الطاعنة بسببه الحق في التوقيع على صحيفة الطعن بالنقض .

لما كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات تنص على أن يرفع الطعن  
بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض . . . ويوقعها مقام مقبول أمام  
محكمة النقض فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه يكون باطلا ، وكانت  
انقطة الاولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية  
بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها تنص على أن  
« تتولى الإدارة القانونية . . . المرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات أمام  
المحاكم . . . » فإن مفاد ذلك إلا يوقع صحيفة الطعن بالنقض المقام من  
أحدى وحدات القطاع العام - في غير الحالة المنصوص عليها في المادة ٣  
من هذا القانون - إلا مقام عضو بالإدارة القانونية لتلك الشركة  
ومقبول أمام محكمة النقض لما كان ذلك وكان اليمين من مطالعة قرار رئيس  
مجلس الوزراء رقم ١١٦٥ لسنة ١٩٧٥ أن الأستاذ محمد أحمد الطويل -  
لدى وقع على صحيفة الطعن - قد عين اعتبارا من ١٩٧٥/١٢/٢٥ في  
وظيفة إدارية هي مدير إدارة التنظيم والعلاقات الصناعية بالشركة  
الطاعنة - وبالتالي لم يعد عضوا بالإدارة القانونية للشركة منذ ذلك  
التاريخ ، فإنه لا يكون وقت توقيعه على الصحيفة عضوا بهذه الإدارة  
ولا يكون له صفة في التوقيع على صحيفة الطعن نيابة عن الشركة الطاعنة  
بالتطبيق لأحكام القانونين سالفين البيان ، ومن ثم واعمالا لنص المادة  
٢٥٣ من قانون المرافعات يكون الطعن باطلا .

( نقض مدني ١٩٨٥/٥/١٢ - الطعن رقم ١٩٣٩ لسنة ٤٩ ق )

١٢١٥ - بعد جهاز تصفية الجراسات الذي حل محل إدارة الأموال والممتلكات التي آلت إلى الدولة أحد الأجهزة الإدارية للدولة وتنوب عنه إدارة قضايا الحكومة فيما يرفع منه أو عليه من قضايا ومن ثم فإن الدفع ببطالان الطعن بهذا السبب يكون على غير أساس .

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن جهاز تصفية الجراسات - الذي حل محل إدارة الأموال والممتلكات التي آلت إلى الدولة - يمسد بحسب طبيعته وبحكم الغرض الذي أنشئ من أجله أحد الأجهزة الإدارية للدولة ومن ثم تنوب عنه وفقا لنص المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة - تلك الإدارة فيما يرفع منه أو عليه من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ويكون الدفع على غير أساس متعينا رفضه .

( تنقيح مدني ١٩/٥/١٩٨٥ - الطعن رقم ١٨٧٩ لسنة ٥٤ ق )

١٢١٦ - لا يجوز الطعن بالنقض في الحكم من قبله .

المقرر وفقا لنص المادة ٢١١ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان الطعن في الحكم لا يجوز ممن قبله ، وإذا كان البين من الأمور ان الطاعن الأول قد قبل الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى وانتقضى يتمكن المطعون ضده الأول من العقار وتثبيت ملكيته لمبانيه ولم يستأنفه واستأنفه الطاعنين طالبين انسأؤء والحكم برفض الدعوى فإن الحكم الابتدائي يكون قد حاز قوة الأهر المقضى قبله ومن ثم فلا يكون له أن يطعن على الحكم الاستئنائي بطريق النقض ويكون الطعن المائل المرفوع منه بالتالي غير مقبول .

( نقض مدني ٢١/٥/١٩٨٥ - الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٥٠ ق )

١٢١٧ - يستوى رفع الطعن بطريق النقض بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية بصحيفة أو بتقرير طالما توافرت البيانات التي يتطلبها القانون في ورقة الطعن اذ تكون المفاية من الاجراء قد تحققت .

المقرر في قضاء هذه المحكمة انه ولئن كان الطعن بطريق النقض

بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية يرفع بتقرير في قلم كاتب محكمة انقض  
وفق المادتين ٨٨١ ، ٨٨٢ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات إلا أنه  
لم كان يستوى في واقع الأمر رفع الطعن بصحيفة أو بتقرير طالما توافرت  
بيانات انتى يتطلبها القانون في ورقة الطعن لأن الغاية من الاجراءات  
تكون قد تحققت ومن ثم يكون الدفع على غير أساس .

( نقض مدنى ١٦٨٥/٦/٢٥ — الطعن رقم ٦٦ لسنة ٥٤ ق )

١٢١٨ — علم المطعون ضده بالطعن وايداعه مذكرة بدفاعه متضمنة الرد  
على اسبابه بناء على تصريح المحكمة يمنع الحكم ببطلان صحيفة الطعن —  
علة ذلك .

أن الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون المرافعات نصت على أنه  
« لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء »  
واذ كان المطعون ضده الأول قد علم بالطعن وصرحت له المحكمة بايداع  
مذكرة بدفاعه فأودعها متضمنة الرد على أسبابه ، فان ما تنهيه الشارع  
من اعلان صحيفة الطعن طبقاً لأحكام قانون المرافعات يكون قد تحقق  
ويمتنع الحكم ببطلانه .

( نقض مدنى ١٦٨٥/١١/١١ — الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٥٤ ق )

١٢١٩ — اذا كان التوكيل الذى استند إليه المحامى الموكل فى التقرير  
بالطعن لا يجيز فى صلبه توكيل الغير ، فان الطعن المرفوع بموجب هذا  
التوكيل يكون غير مقبول .

لما كان توكيل الطاعنة الخامسة للطاعنة الأولى لا يجيز لهذه الأخيرة  
توكيل الغير وكانت الطاعنة الأولى قد استندت لهذا التوكيل فى توكيل  
المحامى الموقع على صحيفة الطعن عن الطاعنة الخامسة فان الطعن بالنسبة  
لهذه الطاعنة الخامسة يكون غير مقبول .

( نقض مدنى ١٦٨٥/١١/٢١ — الطعن رقم ٢٠٦٧ لسنة ٥٢ ق )



١٢٢٠ - ما يكفي لانصراف دلالة التوكيل الصادر من الموكل لمحامييه على شمول الطعن بطريق النقض في القضايا المدنية .

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه لا يشترط في عبار التوكيل انصادر من الطاعن لمحامييه صيغة خاصة ولا النص بنها صراحة على أن التوكيل يشمل الطعن بالنقض في القضايا المدنية متى كان هذا التوكيل مستفاداً من أية عبارة وإرادة فيه تتسع ليشمل النقض في القضايا المدنية أو كانت دلالة الحال وملابسات ضدوره تنبئ عن شموله الطعن بالنقض ، واذا كان التوكيل الصادر من الطاعن لمحامييه الذي قرر بالطعن نص فيه على توكيل هذا المحامي عنه في المرافعة . . . . . والانكار والإبرام والصلح . . . . . وكافة الإجراءات القانونية اللازمة في الاستئناف رقم ٤٦٣ لسنة ٥٥ ق سوماج ولم يرد فيه نص على توكيله في الطعن بالنقض صراحة إلا أنه لما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩/١/١٩٨١ وكان هذا التوكيل الرقيم ٢١٠ لسنة ١٩٨١ ب توثيق خاص بطهطا قد أجرى في ١٠/٢/١٩٨١ أي في تاريخ لاحق لصدور الحكم وسابق على تاريخ التقرير بالطعن بالنقض في ١٣/٢/١٩٨١ فإن ذلك يفصح عن انصراف إرادة الطاعن الى توكيل محامييه بالتقرير بالطعن بالنقض في هذا الحكم الاستئنافي ، بما يكون معه الدفع ببطلان الطعن على غير أساس .

( نقض مننى ١٦/١٢/١٩٨٥ - الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٥١ ق )

١٢٢١ - يبطل الطعن اذا كان خلوا من المطلب الاساسي وهو طلب نقض الحكم المطعون فيه .

لما كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات تنص على « . . . وتشتمل الصحيفة . . . على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه والأسباب التي بنى عليها وطلبات الطاعنة فاذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه يكون

باطلا وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها ببطاله « وكان الطلب الأساسي  
في صحيفة الطعن - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - هو نقض  
الحكم المطعون فيه ، وإن كان يكفي للافصاح عن هذا الطلب أن يذكر  
الطاعن بالصحيفة أن الحكم قد أخطأ بما يستوجب نقضه ، لما كان ذلك  
وكان البين من مطالعة صحيفة الطعن أن الطاعنة لم تطلب فيها نقض  
القرار المطعون فيه وإنما اكتفت بطلب الحكم برفض الدعوى ودون أن  
تضمن الصحيفة أن القرار قد أخطأ بما يستوجب نقضه ، فإن الطعن  
بهذه الصيغة يكون باطلا لحرف صحيفته من هذا الطلب الأساسي ،  
ويتعين لذلك انحساركم بطلانه .»

( نقض متنى ١٩٨٥/١٢/٢١ - الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٠ ق )

١٢٢٢ - إذا لم يقدم المحامي المقرر بالطعن سوى صورة ضوئية غير  
مصدق عليها من التوكيل الصابر له من الطاعنة ، فإن الطعن يكون غير  
مقبول للتقرير به من غير ذي صفة .»

لما كان من المتعين وفقا للمادة ٢٥٥ من قانون المرافعات تقديم  
سند توكيل المحامي وقت تقديم الصحيفة وكان للثابت من الأوراق أن  
المحامي الذي وقع على صحيفة الطعن لم يقدم سند وكالة عن الطاعنة  
عند تقديم صحيفة الطعن وحتى جنسة المرافعة ، بل قدم صورة ضوئية  
لتوكيل غير مصدق عليها رسميا ، فإن الطعن يكون غير مقبول للتقرير به  
من غير ذي صفة .»

( نقض متنى ١٩٨٦/٢/١٧ - الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٥٠ ق )

١٢٢٣ - يجوز ايداع صحيفة الطعن بالنقض قلم كتاب محكمة النقض  
أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه - شرط إضافة ميعاد مسافة .  
المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه طبقا لنص المادة ٢٥٣ من قانون  
المرافعات يجوز للطاعن أن يودع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض

أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه فإن كان موطن الطاعن خارج مدينة القاهرة واختار ايداع الطعن قلم تقيب محكمة النقض فإنه يجب عند حساب مواعيد الطعن اضافة ميعاد مسافة ، لما كان ذلك وكان موطن الطاعنة هو مدينة طنطا وأن المسافة بينها وبين القاهرة تزيد على ثمانين كيلو مترا يضاف الى ميعاد الطعن يومان كميعاد مسافة طبقا لنص المادة ١٦ من قانون المرافعات واذا صدر الحكم المطعون بتاريخ ١٢/٥/١٩٨٢ وقدمت صحيفة الطعن لتقليم كتاب محكمة النقض بالقاهرة بتاريخ ١٣/٦/١٩٨٢ ومن ثم فإنه يكون قد أقيم في الميعاد ويضفى الدفع على غير سند من القانون — ويكون الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

( نقض مثنى ١٩٨٦/٢/٢٣ — الطعن رقم ١٧٥٦ لسنة ٥٢ ق )

١٢٢٤ — ما قصده المشرع من نص المادة ٢٥٣ مرافعات التي توجب ان تشمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن والا كان باطلا .

النص في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قد أوجب أن تشمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن والا كان باطلا . وقد قصد بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفا واضحا كاشفا عن المقصود منها كشفا وافيا نافيا عنها الغموض والجهالة ، وبحيث يبين منها العيب الذي يعزوه الطاعن الى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه ، ومن ثم فإن كل سبب يراد التحدي به يجب أن يكون مبينا بيانا دقيقا والا كان النعى به غير مقبول . لما كان ذلك وكانت الطاعنة لم تفصح في صحيفة الطعن عن أوجه دفاعها المتول بأن الحكم قد أغفل الرد عليها وأثر ذلك في قضائه ، فإن النعى بهذا السبب يكون مجهلا غير مقبول ، لا يغير من ذلك إيراد ذلك الدفاع بمدونات الحكم المطعون فيه ، إذ ليس لمحكمة النقض أن تستقضى منه بنفصها وجه العيب .

( نقض مثنى ١٩٨٦/٦/٢٥ — الطعن رقم ٢٤٨٢ لسنة ٥٢ ق )



١٢٢٥ - المحكمة من وجوب اناية الخصوم عنهم محامين مقبولين امام محكمة النقض في القيام بالاجراءات والمرافعة امامها - م ٢٥٣ مرافعات .

لما كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات تنص في فقرتها الاولى على ان يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كاتب محكمة النقض او المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه ويوقعها محام مقبول امام محكمة النقض . . . . . اتفق . مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان المتبرع اوجب على الخصوم ان ينيبوا عنهم محامين مقبولين امام محكمة النقض في القيام بالاجراءات والمرافعة امامها والمحكمة في ذلك ان المحكمة لا تنظر الا في المسائل القانونية ، فلا يصح ان يتولى تقديم الطعون اليها او التوقيع عليها والمرافعة فيها الا المحامون المؤهلون لبحث مسائل القانون ويترتب على مخالفة هذا الحكم بطلان الطعن . لما كان ذلك وكن الثابت في الأوراق ان صحيفة الطعن وان صدرت باسم الأستاذة / عزيزة عباس عصفور المحامية والوكيلة عن الطاعنة بالتوكيل رقم ١٣٣٢ سنة ١٩٧٦ رسمى عام بورسعيد الا ان التوقيع الملايل به صحيفة الطعن بسبوق العبارة عنه بما يتطع بأن الوكالة المذكورة ليست هي صاحبة التوقيع ، وكان التوقيع لا يقرأ ولا يمكن الاستدلال منه عن صاحبة وصيافته فان الطعن يكون باطلا .

( نقض مبنى ٢٧/١٠/١٩٨٦ - طعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٥٠ ق )

١٢٢٦ - يجب على الطاعن ان يبين جميع الاسباب التي ينشئ عليها طعنه في الصحيفة باستثناء الاسباب المتعلقة بالنظام العام فيجوز تقديمها في اي وقت .

ان النص في المادة ٣/٢٥٣ من قانون المرافعات على انه « لا يجوز التمسك بسبب من اسباب الطعن التي ذكرت في الصحيفة » ومع ذلك فلاسباب المبنية على النظام العام يمكن التمسك بها في اي وقت وتأخذ المحكمة بها من تلقاء نفسها - يدل على ان المتبرع رسم طريقا خاصا لبدء

سبب الطعن وحظر بداءه: بغير هذا الضيق فأوجب على الطاعن أن يبين جميع الأسباب التي يبنى عليها طعنه في الصحيفة، ولم يستثن لقانون من ذلك سوى الأسباب المتعلقة بالنظام العام فأجاز تقديمها في أي وقت، لما كان ذلك، وكان مفاد ما يثيره الطاعنون بوجه النعي - أيا كان وجه الرأي فيه - أن القرار الإداري بالاستيلاء على العقار قد فقد سنده القانوني بعد رفع الطعن على ما يقولون به - بما دؤداه أن وضع يد جهة الإدارة - على هذا العقار قد أصبح بغير سبب، مما يبرر إخلاءها منه، ومن ثم فإن هذا النعي يتضمن إضافة سبب جديد لطالب الإخلاء، وإذا كان هذا السبب الجديد للطعن لا يتعلق بالنظام العام، فإنه لا يجوز للطاعنين التحدي به لأول مرة في المذكرة المقدمة منهم بعد رفع الطعن، ويتعين لذلك عدم قبوله.

( نقض مدني ١٩٨٦/١٢/٤ - الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥٠ ق )

١٢٢٧ - المقصود من وجوب اشتمال صحيفة الطعن على البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم - م ٢٥٣ مرافعات .

إذ نصت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على أن تشتمل صحيفة الطعن على البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم ومواطن كل منهم فإن الغرض المقصود من هذا النص إنما هو إغلام ذوي الشأن إعلاما كافيا بهذه البيانات، وأن ذلك ما يكفي للدلالة عليها يتحقق به الغرض لذي وضعت هذه المادة من أجله، وكان الثابت في صحيفة الطعن أن الطاعن يعمل رئيس أحد الفروع التجارية للمطعون ضدها، وبينهما دعاوى متعددة قضي في بعضها لصالحه وفي البعض الآخر لصالح المطعون ضدها خاصة بالعمولة التي يطالب بها، وقد تم إعلان المطعون ضدها بصحيفة الطعن وأودعت مذكرة دفاعها في الميعاد القانوني مما يتحقق معه الغاية التي قصدتها المادة ٢٥٣ المذكورة، وإذا كان خلو صحيفة الطعن من بيان موطن الطاعن ليس من شأنه الشك في حقيقة صفته كخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى، فإن الدفع يكون في غير محله.

( نقض مدني ١٩٨٦/١٢/٢١ - الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٥١ ق )

١٢٢٨. — السبب الذي يراد التحدى به أمام محكمة النقض يجب أن يكون مبينا بياناً دقيقاً والا كان غير مقبول .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أوجبت أن تشمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن والا كان باطلاً ، وقد قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً تأثيلاً عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها العيب الذي ينسبه الطاعن إلى الحكم ومقصوده منه وأثره في قضائه ، ومن ثم فإن السبب الذي يراد التحدى به بحيث أن يكون مبيناً بياناً دقيقاً والا كان غير مقبول ، لما كان ذلك وكانت الطاعنة لم تورد في بيان سبب النعى إلا الوقائع المسادية التي أثبتتها الحكم المطعون فيه من أن سداد الرسوم على صحيفة الاستئناف وتقديمها لقلم كتاب تلك المحكمة إنما كان في اليوم التالي لانتفاء ميعاد الاستئناف دون أن تبين الطاعنة العيب الذي تنسبه في هذا الصدد إلى الحكم المطعون فيه ، وأثر هذا العيب في قضائه ، فإن النعى بهذا السبب يكون غير مقبول .

( نقض مدنى ١٩٨٧/١/٤ — الطعن رقم ١٠٦٥ لسنة ٥١ ق . )

١٢٢٩. — ايداع الكفالة اجراء جوهرى يؤدي اغفاله إلى بطلان الطعن بطلاناً مطلقاً — ما لا يقضى عن ذلك .

ان النص في المادة ٢٥٤/١ من قانون المرافعات على انه « يجب على الطاعن أن يودع خزانة المحكمة التى تقدم إليها صحيفة الطعن على سبيل الكفالة مبلغ خمسة وعشرين جنيهاً اذا كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة استئناف أو خمسة عشر جنيهاً اذا كان صادراً من محكمة ابتدائية أو جزئية .. » يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن ايداع الكفالة هو اجراء جوهرى يؤدي اغفاله إلى بطلان الطعن بطلاناً مطلقاً يجوز لكل ذي مصلحة التمسك به وتقضى به



المحكمة من تلقاء نفسها ، واذا كان الطاعن لم يودع صحيفة طعنه محكمة النقض مباشرة بل اختار عملا بحقه المقرر في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات ايداعها قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه والتي بها موطنه بما لا يضاف معه لوعده طعنه ميماد مسافة وكان ايداع الكفالة الذي قصد اليه المشرع في المادة ٢٥٤ سالفه الذكر لا يتحقق كاجراء جوهري مرعى الا بتوريدها فعلا الى خزانة المحكمة خلال ميعاد الطعن بدون أن يغنى عن ذلك مجرد التأشير من قلم الكتاب خلال هذا الميعاد بقبولها وتوريدها . لما كان ذلك وكان الثابت من أوراق حافظة ايداع صحيفة الطعن أنه وان تأثر للطاعن من قلم كتاب محكمة استئناف طنطا يوم ١٩٨٣/٣/٥ وهو اليوم الأخير في ميعاد الطعن بقبول الرسم وتوريده في اليوم التالي الا أن الثابت أيضا ان الطاعن لم يودع الكفالة خزانة المحكمة الا في يوم ١٩٨٣/٣/٦ وهو اليوم التالي لانتهاء ميعاد الدفن فان الطعن يكون باطلا ومن ثم غير مقبول .

( نقض منى ١٢/٢/١٩٨٧ - الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٥٣ ق )

١٢٣٠ - يجوز لاحد المحامين من غير الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها مباشرة بعض القضايا نيابة عن هذه الجهات بشرط أن يكون التعاقد معه بتفويض من مجلس ادارتها - مؤدى ذلك .

لما كان نص المادة الاولى من القانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها يجرى على أن تتولى الادارة القانونية في اللجنة المنشأة غيها ممارسة الاختصاصات التالية .١٠٠ .أولا المرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات أمام المحاكم وهيئات التحكيم .٠٠٠ كما تنص المادة الثالثة منه على أنه « يجوز لمجلس ادارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة أو الوحدة التابعة لها بناء على اقتراح ادارتها القانونية .٠٠٠ أو التعاقد مع مكاتب المحامين "خادمة

لمباشرة بعض الدعاوى والمنازعات بسبب أهميتها وهؤدى هذين النصين وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان الأصل هو ان الادارات القانونية للمؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها هي صاحبة الصفة في مباشرة الدعاوى والمنازعات نيابة عنها أمام المحاكم باختلاف أنواعها ودرجاتها واستثناء من هذا الأصل يجوز لأحد المحامين من غير تلك الادارات مباشرة بعض هذه القضايا نيابة عنها بشرط أن يكون التعاقد معه بتفويض من مجلس ادارتها ، وكان يبين من صحيفة الطعن بالنقض انها أودعت قلم كتاب هذه المحكمة في ١٩٨٦/٢/٢٣ من الأستاذ / إبراهيم أحمد تركي المحامي ( صاحب المكتب الخاص ) بصفته نائبا عن رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعنة ووقع عليها بهذه الصفة بالتوكيل رقم ٨ لسنة ١٩٨٢ والصادر له من الأستاذ / محمد أحمد عرفة المحامي والتوكيل عن رئيس مجلس إدارة شركة الشرق للتأمين بموجب التوكيل رقم ١٨٥٥ لسنة ١٩٨٣ عام قصر النيل ، ولم يقدم المحامي القرار الخاص بتفويض مجلس إدارة الشركة الطاعنة لرئيس مجلس ادارتها في التعاقد معه لمباشرة الطعن لدى نظر الطعن وحتى حجزه للحكم فان الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة .

( نقض محني ١٩٨٧/٢/٢٦ — الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٥٦ ق )

١٢٣١ — اذا خلا وجه النعي من ذكر اثر العيب الذي لحق بالحكم المطعون فيه في قضائه فانه يكون مجهلا غير مقبول .

المقرر في قضاء هذه المحكمة انه اذا خلا وجه النعي من ذكر اثر العيب الذي لحق بالحكم المطعون فيه في قضائه فانه يكون مجهلا غير مقبول ، لما كان ذلك وكان الثابت ان الطاعنات لم يبين ماهية الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم ولم يوردن أثر ذلك وكذلك أثر عدم الرد على أسباب الاستئناف في قضاء الحكم فان النعي يكون مجهلا .

( نقض محني ١٩٨٧/٢/١ — الطعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٥٢ ق )

١٢٣٢ - للمحامى الموكل أن يثيب تحت مسؤوليته محاميا آخر فيما وكل فيه سواء في الحضور أو المرافعة أو غير ذلك من إجراءات التقاضى دون حاجة لتوكيل خاص ما لم يكن ممنوعا من الانابة صراحة في التوكيل .

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - ان مفاد نص المادة ٢٥٣ ع ٢٥٥ ، ٢٦١ ، ٧٨ من قانون المرافعات ، والمادة ٩٠ من قانون المحاماة رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ - المتطبق على واقعة الدعوى - ان دل ما اشترطه المشرع هو أن يوقع محام موكل مقبول أمام محكمة النقض على صحيفة الطعن وما يرى تقديمه من مذكرات ولم يستوجب أن يصدر التوكيل عن الطاعن الى هذا المحامى مباشرة ، واستثناء من قواعد الوكالة المدنية وأخذا بما تقتضيه الوكالة بالخصومة ، فإن للمحامى الموكل أن يثيب تحت مسؤوليته محاميا آخر فيما وكل فيه ، سواء في الحضور أو المرافعة أو غير ذلك من إجراءات التقاضى دون حاجة لتوكيل خاص ما لم يكن ممنوعا من الانابة صراحة في التوكيل ، لما كان ذلك ، وكان الثابت ان التوكيل رقم ٥٥٦ سنة ١٩٧٩ توثيق عام قليوب الصادر من الطاعن الى الأستاذ / حمدي حسبو المحامى ، يخول له الاذن بتوكيل غيره فيما تضمن عقد الوكالة ، ومنها التقرير بالطعن فى الأحكام والحضور والمرافعة أمام محكمة النقض ، وقد اناب عنه محاميا مقبولا أمام محكمة النقض فيما اذن له به فى عقد وكالته سالف الذكر ، بموجب التوكيل رقم ٢١١ سنة ١٩٨٣ توثيق عام القناطر الخيرية ، فان الطعن بالنقض الموقع على صحيفته من المحامى الموكل بمقتضى هذا التوكيل الأخير ، يكون قد رفع وفقا لصحيح القانون ، ويكون الدفع الجدى من النيابة بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة على غير أساس .

وحيث أن مبنى الدفع الجدى من الطعون ضده اثنان بعدم قبول الطعن ، بأن الطاعن طلب فى صحيفته تأييد الحكم المستأنف ، بما يعنى طلبه تأييد الحكم الاستثنائى الصادر ضده ، مما يتفق معه مصلحته فى رفع الطعن .



وحيث أن هذا الدفع غير سديد ، لذلك أن البين من صحيفة الطعن ، أن الطاعن ابتغى بطعنه تقبوله شكلا ، وباعتبار أن الموضوع صالح الفصل فيه ، الحكم بتأييد الحكم المستأنف ، مما مفاده طلبه تأييد حكم محكمة الدرجة الأولى ، والصادر لصالحه بتسليمه عين النزاع تسليميا فعليا ، ولا ينصرف طلبه هذا الى تأييد الحكم الصادر ضده من محكمة الاستئناف ، والمطعون فيه بالنقض للخطأ في تطبيق القانون ، ومن ثم فإن هذا الدفع يكون في غير محله .

( نقض مدني ١٩٨٧/٥/٢٠ — الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٥٢ ق )

### ٣ — مستندات الطعن

١٢٢٢ — نشر قرار تعيين الطاعن رئيسا لمجلس ادارة الشركة في الجريدة الرسمية قبل رفع الطعن ينضى مفع الدفع ببطلانه المؤسس على عدم تقديم صورة من قرار التعيين على غير اساس .

لما كان الثابت من بيانات صحيفة الطعن — بالنقض — أنه اقيم من كمال الدين محمد نور بصفته رئيسا لمجلس ادارة شركة الاسكندرية للمجمعات الاستهلاكية وكان وزير التجموين والتجارة الداخلية قد أصدر قراره الترقيم ٤١٤ في ١٩٧٣/١١/١ بتعين الطاعن رئيسا لمجلس الادارة ونشر هذا القرار في الجريدة الرسمية قبل رفع الطعن فان الدفع ببطلان الطعن المؤسس على عدم تقديم صورة من هذا القرار يكون على غير اساس .

( نقض مدني ١٩٨٥/٣/٣ — الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٤٩ ق )

١٢٢٤ — المستندات الواجب ايداعها قلم الكتاب وقت تقديم صحيفة الطعن بالنقض وهو اجراء جوهري يترتب على اغفاله بطلان الطعن .

النص في المادة ٢٥٥/٢ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ التي اقيم الطعن في ظلها — وذلك قبل تعديلها بالقانون

رقم ٢١٨ سنة ١٩٨٠ المعمول به اعتباراً من ٢٩/١٢/١٩٨٠ على أنسبه  
 « يجب على الطاعن أن يودع قلم الكتاب وقت تقديم صحيفة الطعن  
 صورة رسمية من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلقة  
 من هذا الحكم إن كانت قد اعلنت وصورة من الحکم الابتدائي إن كان  
 الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه وإن لم يودع هذه الأوراق  
 وقت تقديم صحيفة الطعن حكم بطلان الطعن ، مفاد: أن المشرع قد  
 أوجب على الطاعن أن يودع قلم الكتاب وقت تقديم صحيفة الطعن  
 المستندات المشار إليها وهو إجراء جوهري يترتب على إغفاله بطلان  
 الطعن ، لما كان ذلك وكان المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه  
 المحكمة - أن هذا الإجراء لا ينعني عنه تقديم صورة عرفية من هذا  
 الحكم ولو قرر الطاعن أو وكيله الذي قدمها بأنها مطابقة للأصل ، وكان  
 الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يودع قلم كتاب المحكمة وقت تقديم  
 صحيفة الطعن صورة رسمية من الحكم المطعون فيه أو الصورة المعلقة  
 منه كما لم يقدم صورة رسمية من حكمي محكمة الاستئناف السابقين  
 عليه اللذين أحال إليهما الحكم المطعون فيه أو الصورة المعلقة منه  
 كما لم يقدم صورة رسمية من حكمي محكمة الاستئناف السابقين عليه  
 اللذين أحال إليهما الحكم المطعون فيه في أسبابه وأنما أودع صورة  
 عرفية من كل حكم من الأحكام المشار إليها فإن الطعن يكون باطلاً  
 ( نقض مدني ١٨/١١/١٩٨٥ - الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٥ ق )

١٢٣٥ - النعي ببطلان الحكم لصدوره من قضاة غير الذين سمعوا  
 المرافعة يكون شاهده ودليل ثبوته نسخة الحكم ذاته - الأصل هو افتراض  
 حصول الاجراءات صحيحة وعلى المتمسك بعكس ذلك ان يقدم دلائله فإذا كان  
 النعي يشقيه مقتضراً لدلائله فإنه يكون غير مقبول .

ينين من صورة الحكم المطعون فيه الرسمية المقدمة من الطاعنة أن  
 الهيئة التي أصدرته « برئاسة الأستاذ المستشار زهير أحمد الدمرداش  
 نائب رئيس المحكمة وعضوية الأستاذين محمد فاروق على نائب رئيس  
 المحكمة وأحمد امام غنوري المستشار وحضور السيد / تشعيد عبد العزيز

أمين السر » ثم ذيل الحكم بعد منظومة بالعبارة "التي" ، صـ ٥٠٠ ، هذا الحكم ونلى علنا بجلسة انسبت الموافق ٢٩ ديسمبر ١٩٧٩ برئاسة الأستاذ المستشار زهير أحمد الدمرداش نائب رئيس المحكمة وعضويه الأفاضل محمد فاروق على نائب رئيس المحكمة وأحمد امام غنوري المستشار وحضور السيد / سعيد عبد العزيز أمين السر 'صا' السيد الأستاذ المستشار أحمد امام غنوري الذي سمع المرافعة وحضر المداولة فتد وقع على مسودة الحكم « ولما كانت المادة ١٦٧ من قانون المرافعات تنص على أنه « لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا » ، وكانت المادة ١٧٠ من ذلك القانون تنص على أنه « يجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم فاذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم » وكانت المادة ١٧٨ من ذات القانون تنص على أنه « يجب أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ومكانه . . . وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته . . . » مما مفاده أن البنى ببطلان الحكم لصدوره من قضاة غير الذين سمعوا المرافعة يكون شاهده ودليل ثبوته نسخة الحكم ذاته ، وكان الثابت من الحكم أنه بين في صدره الهيئة التي أصدرته وهي ذات الهيئة التي سمعت المرافعة واشتركت في المداولة بسبما ورد بخاتمته ، فان مفاد ذلك أنه لا مغايرة بين الهيئة التي سمعت المرافعة واشتركت في المداولة والهيئة التي نظمت به ، واذا كانت العبارة الواردة بنجاية الحكم والسالف الإشارة اليها لا تدل على تخلف أحد من أعضاء تلك الهيئة عند النطق بالحكم ، وكان الأصل هو افتراض حصول الإجراءات صحيحة وعلى المتمسك بعكس ذلك أن يقدم دليله ، وكانت الطاعنة لم تقدم ما يفيد غياب عضو الدائرة :استشار أحمد امام غنوري عند النطق بالحكم ، ولم تقدم كذلك الدليل على ما تنمناه بالشق الثاني من هذا السبب من عدم اعلانها بمذكرة الماطعون ضدها ، مما يغدو معه النعى بشقيه مفتقرا لدليله ، ومن ثم غير متجول .



١٢٣٦ - إذا كان الطاعن لم يقدم لمحكمة الموضوع الدليل على أن المحكمين الذين اشتركوا في المداولة وإصدار الحكم لم يكن عددهم وترا وإذا كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على دفاع لم يقدم الخصم دليلاً فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

لأننا كانت المادة ٥٠٢/٢ من قانون المرافعات قد أوجبت أن يكون عدد المحكمين وترا ، وكان الثابت من حكم المحكمين محل الدعوى أنهم كانوا كذلك بأن كانوا خمسة وأنهم اجتمعوا جميعاً وأصدروا الحكم ، وكان مفاد نص الفقرة الأخيرة من المادة ٥٠٧ من القانون المشار إليه أن الحكم يكون صحيحاً إذا وقعت أغلبية المحكمين وثن الاصل في الإجراءات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنها قد روعيت وعلى من يدعى أنها قد خولفت إقامة الدليل على ما يدعيه . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يقدم إلى محكمة الموضوع الدليل على أن المحكمين الذين اشتركوا في المداولة وإصدار الحكم لم يكن عددهم وترا وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على دفاع لم يقدم الخصم دليلاً فإن النعى يكون على غير أساس .

( نقض مثلي ١٨٦/٢/٦ - الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٥٢ في )

١٢٣٧ - كل سبب يراد التحدي به أمام محكمة النقض يجب أن يكون مبيناً ببياناً دقيقاً وأن تقدم معه المستندات الدالة عليه

أن المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات قد أوجبت اشتغال صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بني عليها الطعن وألا كان باطلاً ، وقد قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كفاً وإثباتاً نافية عن غيب الغموض والتجالة وبحيث يبين منها الغيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضوعه منه وإثره في قضائه ، ومن ثم فإن كل سبب يراد التحدي به يجب أن يكون مبيناً ببياناً دقيقاً ، وأن تقدم معه محكمة النقض المستندات الدالة عليه ولا يغنى

عن ذلك تقديم المستندات لتقارنها محكمة النقض بالحكم المطعون فيه حتى تقف على أوجه القصور إذ أن المستندات إنما تقدم إلى محكمة النقض لتكون دليلاً على أسباب الطعن بعد بيان لها بياناً صريحاً في صحيفته لا لتكون مصدراً تستخرج منه هذه المحكمة بنفسها أوجه العيب في الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك وكان الطاعن قد أغفل بيان أوجه الدفاع التي أثارها بمذكرته — آنفاً انذكر — وأثر التقات بالحكم عنها في قضائه كما أنه لم يكشف عن أسباب استئنائه التي عاب على الحكم عدم الرد عليها مع أنه ليس في القانون ما يمتنع محكمة الاستئناف من أن تقضي بتأييد الحكم الابتدائي للأسباب الواردة به متى كانت هذه الأسباب كافية لإقامة الحكم عليها . كذلك فإنه لم يحدد ما عابه على الحكم من عدم استيعابه للدعوى وأثر ذلك في قضائه بصدد تثيرين انتفاء استحقاقه للترقية ، ومن ثم يكون النعي على غير أناس .

( نقض مدني ١٩٨٦/١٢/٢٨ — الطعن رقم ١٨٣١ لسنة ٥٠ ق )

١٢٣٨ — يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن في المواعيد التي حددها القانون .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الشارع عذ من الإجراءات الإجرائية في الطعن بطريق النقض أن يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن ، في المواعيد التي حددها القانون ، وإذا لم يقدم الطاعن رفق ضعه لائحة الشركة حتى يمكن لهذه المحكمة أن تتحقق من صحة ما ينعاه على الحكم المطعون فيه فإن النعي عليه بهذا الخصوص يصبح عازياً من الدليل .

( نفس مدني ١٩٨٦/١٢/٢٩ — الطعن رقم ١٤١٠ لسنة ٥٠ ق )

١٢٣٩ — إذا لم يتم الطاعة بصفتها وصية على أولادها القصر قرار وصايتها عليهم حتى تقل باب المرافعة في الطعن فإن الطعن المقدم منها بهذه الصفة لا يكون مقبولاً .

لما كانت الطاعة أمانة بصفتها وصية على أولادها القصر —

ورثة المدعى الخامس أمام محكمة الموضوع — لم تقدم بصورة من قرار وصايتها عليهم حتى قفل باب المرافعة في الطعن فإن الطعن المقدم منها بهذه الصفة لا يكون مقبولا .

( نقض متى ١٨/١/١٩٨٧ — الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٥١ ق )

١٢٤٠ — لا يلتزم الطاعن أن يودع طعنه صورة رسمية من الحكم المطعون فيه إذا تقرر الطعن بعد تعديل المادة ٢/٢٥٥ من المرافعات بالقانون ١٩٨٠/٢١٨ .

لما كان مفاد المادة ٨٦٨ من قانون المرافعات الواردة في الكتاب الرابع منه الخاص بالأجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية . وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الطعن بطريق النقض في مسائل الأحوال الشخصية تحكمه القواعد العامة المقررة في قانون المرافعات فيما لا يتعارض مع النصوص الواردة في كتاب الرابع ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات والمعدلة بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ ، والذي عمل فيه من ٢٩/١٢/١٩٨٠ ، تنص على أنه « لا يجب على قلم كتاب محكمة النقض أن يطلب خلال يومين من ايداع صحيفة الطعن بها أو وصولها اليه ضم ملف القضية بجميع مفرداتها وعلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أن ترسل الملف » . . . . . وإذا تقرر الطعن بالنقض بصحيفة أودعت في ٧/٥/١٩٨١ فإن هذه المادة هي التي تحكم إجراءاته والتي لا توجب على الطاعن أن يودع مع طعنه صورة رسمية من الحكم المطعون فيه ومن ثم يتعين رفض الدفع .

( نقض متى ٢٧/١/١٩٨٧ — الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥١ ق .  
« أحوال شخصية » ) .

١٢٤١ — إذا لم يقدم المحامي الذي وقع على تقرير الطعن نسوي التوكيل الصادر له من الوكالة عن الطاعن تون سند وكالة الطاعن بوكيلته فإن الطعن يكون باطلا .

يتعين طبقا للمادة ٢٥٥ من قانون المرافعات أن يودع طاعن سند



توكيل المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض وكان الثابت بالأوراق أن المحامي الذي وقع على تقرير الطعن وإن قدم التوكيل الصادر له من الوكالة عن الطاعن إلا أنه لم يقدم التوكيل الصادر — لها من الطاعن لتتحقق المحكمة من وجوده وتستطيع معرفة حدود هذه الوكالة وما إذا كانت تشمل الأذن لها من الطاعن لتتحقق المحكمة من وجوده وتستطيع في توكيل المحامين في الطعن بالنقض ومن ثم يتعين الحكم ببطلان الطعن لرفعه من غير ذي صفة .

( نقض مدني ١٩٨٧/٢/٢٤ — طعن رقم ٦٣ لسنة ٥٤ ق « أحوال شخصية » ) .

١٢٤٢ — يكون الطعن غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة إذا لم يودع المحامي المقرر بالطعن سوى التوكيل الصادر له من رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعنة دون أن يقدم التفويض الصادر من مجلس إدارة الشركة الطاعنة لرئيس مجلس إدارتها الذي يسمح له بتوكيل محام من نوى المكاتب الخاصة .

حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها تقضي بشأن تتولى الإدارة القانونية في اتجاه المنشأة فيها ممارسة الاختصاصات التالية : أولا : المرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات أمام المحاكم وهيئات التحكيم . . . كما تنص المادة الثالثة على أنه يجوز لمجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة أو الوحدة التابعة لها بناء على اقتراح إدارتها القانونية . . . أو انعقاد مع مكاتب المحامين الخاصة لمباشرة بعض الدعاوى والمنازعات بسبب أهميتها ومؤدى هذين النصين أن الأصل هو أن الإدارات القانونية للمؤسسات العامة أو الهيئات العامة أو الوحدات التابعة لها هي صاحبة الصفة في مباشرة الدعاوى والمنازعات أمام المحاكم باختلاف أنواعها ودرجاتها واستثناء من هذا الأصل يجوز لأحد المحامين من غير تلك الإدارات مباشرة بعض هذه القضايا نيابة

عن تلك المؤسسات بشرط أن يكون التعاقد معه بتفويض من مجلس إدارتها ، لما كان ذلك وكان يبين من صحيفة الطعن أنها لودعت قلم كتاب محكمة النقض في ١٩٨٥/١/٦ من الأستاذ / شوقي عبد الملك اللحامى ( صاحب المكتب الخاص ) بصفته وكيلًا عن رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعنة. ووقع عليها بهذه الصفة دون أن يقدم التفويض الصادر من مجلس إدارة الشركة الطاعنة لرئيس مجلس إدارتها الذى يسامح له بتوكيل محام من ذوى المكاتب الخاصة وذلك حتى خبز الطعن للخصم ومن ثم فإن الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة .

( نقض مدنى ١٩٨٧/٤/٢٣ - الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥٥ ق )

#### ٤ - إعلان الطعن

١٢٤٣ - إذا قدم المطعون ضده فى الميعاد القانونى مذكرة بدفاعه فإنه لا يقبل منه التمسك ببطلان الطعن أيا كان وجه الرأى فى طريقة إعلانه .

أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه إذا قدم المطعون ضده فى الميعاد القانونى مذكرة بدفاعه فإنه لا يقبل منه التمسك ببطلان الطعن أيا كان وجه الرأى فى طريقة إعلانه ذلك أن المادة « ٢٠ » من قانون المرافعات نصت على أنه لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الأجراء .

( نقض مدنى ١٩٨٦/٥/٢٠ - الطعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٤٩ ق )

١٢٤٤ - الميعاد المقرر لإعلان صحيفة الطعن بالنقض طبقا للمادة ٢٥٦/٢ مرافعات ليس ميعادا حتميا بل مجرد ميعاد تنظيمى لا يترتب على تجاوزه البطلان .

إن النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٦ من قانون المرافعات على أن « وعلى قلم المحضرين أن يقوم بإعلان صحيفة الطعن خلال ثلاثين يوما

على الأكثر من تاريخ تسليمها إليه من قلم كتاب محكمة النقض ولا يترتب على عدم مراعاة هذا الميعاد بطلان إعلان صحيفة الطعن « يدل على أن الميعاد المقرر لإعلان صحيفة الطعن بالنقض طبقاً لهذه المادة ليس ميعاداً حتمياً بل مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه البطلان وقد أورد النص هذا الحكم عاماً مطلقاً دون تخصيص سواء تم إعلان قبل عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة أم تراخى إلى ما بعد ذلك ومن ثم ياتى الدفع ولا أساس له » .

( نقض مخني ١٩٨٦/١٢/٢٢ - الطعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٥٢ ق ٢ )

## ثانياً - الخصوم في الطعن بالنقض

١٢٤٥ - مناط تحديد الخصم - لا يعتبر خصماً بالمعنى الصحيح ادخال شخص في الدعوى لالتزامه بتقديم محرر تحت يده - إجراءات ادخال خصم في الدعوى - م ١١٧. مرافعات .

لما كان مناط تحديد الخصم هو بتوجيه الطلبات إليه في الدعوى . وكان ادخال شخص ما في الدعوى لالتزامه بتقديم محرر تحت يده يعتبر بمثابة إجراء من إجراءات الأثبات المؤدية إلى إيجاد حل للنزاع ولا يؤدي إلى اعتبار المدعى طرفاً في الخصومة وإنما يبقى رغم ذلك من الغير بالنسبة لها . ولا يعتبر خصماً بالمعنى الصحيح ، لما كان ذلك ، وكان اختصام الغير في الدعوى لا يتحقق - على ما تقضى به المادة ١١٧ من قانون المرافعات - إلا باتباع الإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة المحددة لنظرها مع مراعاة مواعيد الحضور ، فإنه لا يجوز اختصامه شفاهة أو بمذكرة على نحو ما نصت عليه المادة ١٢٢ من قانون المرافعات لتعلق هذه المادة بتوجيه الطلبات المعارضة للخصم ، ولما كان الثابت بالأوراق أن المطعون ضدها الأولى رفعت الدعوى ابتداءً ضد المطعون ضدها الثانية طالبة الحكم عليها بالتعويض عن العجز في البضاعة المنقولة وأدخلت الطاعنة في الدعوى لتقدم ما تحت يدها من



مستندات تثبت مسئولية المظنون عنها الثانية . ثم تقدمت في فترة حجز الدعوى للحكم بمذكرة طلبت فيها بصفة احتياطية الحكم على انطاعة بذات الطلبات التي رفعت بهذا الدعوى باعتبارها الناقلة والمسئولة عن تدوير العجز في البضاعة المنتقلة فقبلت محكمة أول درجة ذلك رغم تمنك للطاعة بعدم جواز اختصاصها . على هذا النحو وانتهت المحكمة في أسباب حكمها إلى اعتبار الطاعة هي الناقلة والمسئولة عن العجز في البضاعة ثم قضت بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى . واحالتها إلى هيئات التحكيم ، فإن المحكمة تكون قد فصلت في دعوى لم ترفع اليها بالطريق الذي رسمه القانون . وكان يتعين عليها أن تنص من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى لتبطل إجراءات التقاضي بالنظام العام واذ أيد الحكم المظنون فيه الحكم الابتدائي مخالفا هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

( نضر، منى ١٤/١/١٩٨٥ - الطعن رقم ١٩٢٢ لسنة ٥٠ ق )

١٢٤٦ - الطعن بالنقض لا يقبل الا ممن كان طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم بحيث لا يجوز لغير من كان طرفا فيها ان يطعن على هذا الحكم وان كان قد أضر به - مثال .

الأصل أن الطعن لا يقبل الا ممن كان طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم بحيث لا يجوز لغير من كان طرفا فيها ان يطعن على هذا الحكم ولو كان قد أضر به ، وكان الثابت بالأوراق أن إجراءات ريسط الفسرية قد اتخذت في مواجهة الشركة الطاعنة وأخطرت بالنموذجين ١٨ و ١٩ ذرائب فان طعنها في هذا الربط يكون مردوعا من ذي حصة ولا يغير من ذلك أن يكون إعلانا بالنموذجين باطلا لإعلانه إلى غير ذي شأن . لما كان ذلك فان الحكم المظنون فيه اذ تنص بتأييد الحكم المستأنف الذي أيد قرار لجنة الطعن بعدم قبول الطعن المرفوع من الطاعة لانه

صفتها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب  
دون حاجة لمبحث باقى أسباب الطعن .

( نقض مدنى ٢٥/٣/١٩٨٥ — الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٥٠ ق )

١٢٤٧ — لا يكفى فيمن يختصم في الطعن-بطريق النقض ان يكون طرفا  
في الخصومة-التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يتعين ان يكون قد أفاد من  
الحكم أو من الرضع القانونى به أو يكون ممن أوجب القانون اختصاصهم في  
الطعن أو تكون أسبابه متعلقة به .

المقرر في قضاء هذه المحكمة انه لا يكفى فيمن يختصم في الطعن  
بطريق النقض ان يكون طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم  
المطعون فيه بل يتعين أن يكون قد أفاد من الحكم بأن قضى له بكل أو  
بعض طلباته أو يكون قد أفاد من الرضع القانونى به أو يكون ممن  
أوجب القانون اختصاصهم في الطعن أو تكون أسبابه متعلقة به إما كان  
ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه قضى في الشق الأول  
منه على المطعون ضدهم من الثانى الى الأخيرة بعدم قبول المعارضة  
المرفوعة منهم ضد الطاعن لرفعها قبل الأوان — وكانت أسباب الطعن  
المائل غير متعلقة بهذا الشق من الحكم بل أنصببت على الشق الثانى  
منه والقاضى في المعارضة المرفوعة من المطعون ضده الأول ومن ثم  
فان اختصاص المطعون ضدهم من الثانى الى الأخيرة رغم ذلك في هذا  
الطعن يضحى غير مقبول .

( نقض مدنى ٢٦/٣/١٩٨٥ — الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٥١ ق )

١٢٤٨ — لا يجوز الطعن في الاحكام الا من المحكوم عليه .

لا يجوز الطعن في الأحكام الا من المحكوم عليه ، وإما كان الحكم  
الصادر في الاستئناف رقم ٥ لسنة ٢٥ ق قد قضى بالزام المطعون ضدهم  
المصروفات ومقابل أتعاب المحاماه ، ولم يقضى على الطاعنة بشيء ،

فان طعنها فيه يكون غير جائز ، بل يتعين معه القضاء بعدم قبول الطعن بالنسبة للحكم الصادر في هذا الاستئناف .

( نقض مدني ١٩٨٥/٤/٢١ — انطعن رقم ٢١٤٨ لسنة ٥٤ ق )

١٢٤٩ — يجوز ان فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم في حكم صادر في موضوع غير قابل للتجزئة او قبل الحكم ان يطعن فيه اثناء نظر الدفن المرفوع في الميعاد من اخدم منضما اليه في طلباته ف حلة ذلك .

الأصل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ان اذا تعدد أطراف الخصومة فلا يفيد من الطعن في الحكم الا من رفعه ولا يحتاج به الا الى من رفع عليه ، وان قعود بعض المحكوم عليهم عن الطعن في الحكم ، لا أثر له ، على ان الطعن المرفوع من الآخرين ، وذلك التراما . بذية الأثر ، المترتب على اجراءات المرافعات ، الا ان المشرع خرج عن هذه القاعدة في حالات ثلاث نصت عليها المادة ٢١٨/٢ من قانون المرافعات ، منها أن يكون الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة ، اذ اجازت لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم او قبل الحكم ، ان يضمن فيه اثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من اخدم منضما اليه في طلباته بل اوجب على المحكمة في حالة قعوده أن تأمر الطاعن باختصامه في الطعن ، وذلك لعله مردها منع التضارب بين الأحكام في الدعوى التي لا يحتمل الفصل فيها غير حل يعينه ولا يتحقق ذلك الا بمثولهم جميعا في خصومة الطعن حتى يكون ان الحكم الصادر فيها حجة عليهم . فلا تختلف مراكهم رغم وحدتها ويتمام هذا الاختصام يستكمل انطعن مقوماته ، يبدونه يفقد موجبات ثبوته لئلا ان ذلك وكانت المحكمة بعد أن خلصت ، حكمها السابق الى أن الموضوع غير قابل للتجزئة والتي عدم قبول الدفن المرفوع من الطاعنة الأولى ، قد أعادت الطعن للمرافعة وأمرت الطاعن الثاني باختصاصها ، الا أنه قد عن ذلك رغم اتاحة القرصة له أكثر من مرة ، وكان مشمول الطاعنة الأولى أخيراً



بوكيل عنها بعد أن قضى بعدم قبول طعنها كطاعة — على النحو الذي  
سلف بيانه — لا أثر له إذ كان يتعين اختصاصاً في الطعن بفاذا لحكم  
المحكمة السابق والتزاماً به وحتى يستكمل الطعن موجبات قبوله .

( نقض مدني ١٦٨٥/٦/٢٦ — الطعن رقم ١٣٢٩ لسنة ٤٩ ق )

١٢٥٠ . — للطاعن أن يختصم أمام محكمة النقض من يرى اختصاصه من  
سبق وجودهم أمام محكمة الموضوع بذات الوضع السابق اختصاصهم به  
في الدعوى .

لما كانت المطعون ضدها الثانية قد اختصمت أمام كل من محكمة  
الدرجة الأولى ومحكمة الاستئناف يصدر الحكم في مواجهتها وكان قضاء  
هذه المحكمة قد جرى على أن للطاعن أن يختصم أمام محكمة النقض من  
يرى اختصاصه ممن سبق وجودهم أمام محكمة الموضوع بذات الوضع  
السابق اختصاصهم به في الدعوى ؛ فإن الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة  
للمطعون ضدها الثانية يكون في غير محله .

( نقض مدني ١٦٨٥/٦/٣٠ — الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٥٠ ق )

١٢٥١ — لا يجوز الطعن في الحكم إلا من المحكوم عليه — مناط الخصومة  
في الطعن أمام محكمة النقض .

لما كان الطعن في الحكم لا يجوز إلا من المحكوم عليه ، وكلنت  
الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوما  
حقيقيين في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه ، وكان الثابت  
من الحكم المطعون فيه أن الاستئناف الأصلي رفع من المطعون ضده  
الرابع سواء من المحكوم عليهم « الطاعن والمطعون ضدهم الثلاثة  
الآخرين » الذين يكونون بذلك قد قبلوا بالحكم الابتدائي فجاز قوة الأمر  
المقتضى في حقهم ، فإنه لا يكون لمن عدا المطعون ضده الرابع الحق في

الطعن بطريق النقض في الحكم المطعون فيه الصادر في الاستئناف الأصلي وتعين الحكم بعدم قبول الطعن المرفوع من الطاعن عن الحكم الصادر في الاستئناف الأصلي . دون ما حاجة للرد على أسبابه .

( نقض مدنى ١٠/٣١/١٦٨٥ - الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٢٠٢٢ ق ٣ )

### ١٢٥٢ - مناط الخصومة في الطعن بطريق النقض .

لما كان الطلب الأصلي للطاعنين آمم محكمة أول درجة قد وجه للمطعون ضدهما الثمانى والثالث اذ طلبوا الحكم عليهما في مواجهة المطعون ضده الأول وآخر بأحقيتهم في صرف حضبتهم في المبلغ المحكوم به في الدعوى رقم ١٨٠٠ لسنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة ، وهو الطلب الذى رفضته المحكمة وأجابت الطاعنين الى طلبهم الاحتياطى الموجه الى المطعون ضده الأول بتثبيت ملكيتهم لحدائقهم فى المسمى ، وكان الموقف النسبى للمطعون ضدهما الثمانى والثالث خصومة استئنافى ما تحكم به فى هذا الطلب الاحتياطى لأنه لم يوجه الى أى منهما ، لا يبنى أنهما مازالا خصمين حقيقين فى موضوع الطلب الأصلى الذى اعتبرته محكمة الاستئناف غير مطروح عليها وكان قضاؤها فى خصوص هذا الطلب الأخير محل نعى من الطاعنين ، فإن اختصاصهم للمطعون ضدهما الثانى والثالث فى الطعن يكون فى محله مما يثمين معه رفض الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة لهما .

( نقض مدنى ١١/٢٦/١٦٨٥ - الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٥١ ق ١ )

### ١٢٥٣ - يجوز اختصاص من تعلقت له مصلحة بأسباب الطعن .

ولئن كان اختصاص المطعون ضده الأول للمطعون ضدهما السابع والثامن بخصمتيما للحكم فى مواجهتهما بطلباته ، وأذهما وقتنا من الخصومة موقفا سلبيا دون أن يحكم لهما أو عليهما بشىء ما ، إلا أنه وقد قضى المحكم المطعون فيه بإزالة الدور الرابع بالأرض حتى سطح الدور الثالث بإراضى ، وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٦٠ من القانون رقم ٤٩

لسنة ١٩٧٧ على أنه « واللجنة الادارية المختصة بشئون التنظيم في حالة امتناع ذوي الشأن عن تنفيذ قرار اللجنة النهائي أو حكم المحكمة بحسب الأحوال في المدة المحددة لذلك أن تقوم بتنفيذه على نفقة صاحب الشأن . يحصل قيمة التكاليف وجميع النفقات بطريق الحجز الاداري ومن ثم غانه وأيا كان وجه الرأي في الحكم المطعون فيه غانه وقد تعلقت لهما مصلحة بأسباب الطعن فان اختصاصهما يكون مقبولا . »

( نقض محني ١٦/١٢/١٩٨٥ - الطعن رقم ٢٠١٢ لسنة ٥٤ ق )

١٢٥٤ - رفع الطعن على خصم زالت صفته التي خوصم بها قبل الطعن يجعله غير مقبول .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن على الطاعن أن يراقب ما يطرأ على خصومه من تغيير في الصفة ليعلن بالطعن من يمنح اختصاصه قانونا بصفته وأن رفع الطعن على خصم زالت صفته التي خوصم بها قبل الطعن يجعله غير مقبول وإذا كان البين من الأوراق أن المطعون ضده الأول لم يختصم في الدعوى بشخصه بل بصفته ولما شرعيا على ابنه القاصر عز الدين وكان الثابت من البطاقة الشخصية لهذا الأخير - المقدمة من المطعون ضده الأول - أنه بلغ سن الرشد بتاريخ ٢٣/٤/١٩٧٧ قبل رفع الطعن فان صفة المطعون ضده الأول في تمثيله في الخصومة تكون قد زالت ويكون إقامة الطعن عليه بشخصه أو بتلك الصفة غير مقبول .

( نقض محني ١٩/١٢/١٩٨٥ - الطعن رقم ١٣٤٥ لسنة ٥٢ ق )

١٢٥٥ - مناط الصفة في الطعن بطريق النقض - بطلان الطعن بالنسبة لبعض خصوم دعوى الشفعة التي يوجب القانون اختصاص جميع البائعين والمشتريين والشفعاء بترتب عليه عدم قبوله بالنسبة للباقيين .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القانون يوجب على من يضمن في الحكم مراقبة ما يطرأ على خصومته من تغيير في الصفة أو الحالة واختصاص



من يبلغ منهم سن الرشد دون من كان يمثلهم وسم قصر ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الطاعنة لم تختصم الشقيقتين نسيده ومريم بخيت أحمد رغم بؤوغهما سن الرشد قبل رفع الاستئناف وانما اختصمت من كانت تمثلهما وهما قاصرتان أمام محكمة أول درجة ، فان عدم اختصاصهما على هذا النحو يترتب عليه بطلان الطعن بالنسبة لهما وعدم قبوله لما كان ما تقدم ، وكان النزاع مردوداً في دعوى شفعة يوجب القانون أن يختصم فيها الناشئون والمشترون والشفعاء جميعاً في كسافة مراحل التقاضي بما فيها الطعن بالنقض ، فان بطلان الطعن بالنسبة إلى بعضهم يترتب عليه عدم قبوله بالنسبة للباقيين ، وهو ما يقضى به المحكمة عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٢٥٣ مرافعات .

( نقض مدني ١٩٨٦/٢/٥ - الطعن رقم ١٥٤٥ لسنة ٥٢ ق )

١٢٤٦ - مناط الطعن بالنقض - إذا كانت محكمة الاستئناف لم تفصل في طلب التدخل لا صراحة ولا ضمناً بقبوله أو برفضه ولم تقضى في طلبات التدخل فإنه يظل خارجاً عن الخصومة ولا يعتبر ظرفاً في الحكم الاستئنافي المطعون فيه - لازم ذلك .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الطعن بالنقض لا يقبل إلا ممن كان خضماً في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه بقضاء في غير صالحه ، وأنه إذا كانت محكمة الاستئناف لم تفصل في طلب التدخل لا صراحة ولا ضمناً بقبوله أو برفضه ولم تقضى في طلبات التدخل فإنه يظل خارجاً عن الخصومة ولا يعتبر ظرفاً في الحكم الاستئنافي المطعون فيه ، ولازم ذلك أن يكون الطعن بالنقض المرفوع منه غير مقبول ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعنة تدخلت في مرحلة الاستئناف منضمة إلى المطعون ضده الثاني ، إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل الفصل في طلب التدخل إذ لم يقض بقبوله أو برفضه صراحة أو ضمناً كما لم يعرض لطلبات التدخل أو مستنداتها ، ومن ثم فإنها تعد خارجة عن

خصومة استئناف ولا تعتبر طرفا في الحكم الصادر فيها ويكون طعنها على هذا الحكم بطريق النقض غير مقبول .-

( نقض محشئ ٢٨/٥/١٩٨٦ - الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٥٢ ق )

١٢٥٧ ب- تسري القاعدة الواردة بالمادة ٢١٨ من أفعالت على حالة قضاء محكمة النقض ببطالان أو عدم قبول الطعن المرفوع من بعض المحكوم عليهم متى رفع الطعن صحيحا من الآخرين بحيث لا يؤثر ذلك في شكل الطعن المرفوع منهم - مقتضى ذلك - بحكمة التشريع .-

١- كانت الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات توجب متى كان الحكم المطعون فيه صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة ، وتختلف بعض المحكوم عليهم عن الطعن فيه أن تظهر رافع الطعن باختصاصهم متى عمدوا عن التدخل في الطعن منضمين اليه في طلباته ، وكانت هذه القاعدة تسري على ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة على حالة القضاء ببطالان أو عدم قبول الطعن المرفوع من بعض المحكوم عليهم متى رفع الطعن صحيحا من الآخرين بحيث لا يؤثر ذلك في شكل الطعن المرفوع منهم ، شئ أن يكون أولئك الذين قضى بعدم قبول الطعن بالنسبة لهم التدخل منضمين لزملائهم في طلباتهم ، فإذا عمدوا عن ذلك وجب على المحكمة أن تأمر بإتاعي إطلاعتين باختصاصهم في الطعن ، وذلك تنظيرا من المشرع لما وجب صحة الإجراءات ، وإكتبالها على أسباب بطلانها أو قسورها باعتبار أن الغاية من هذه الإجراءات هي وضمانها في خدمة الحق ، وذلك يتمكن الصحيح من الباطل ليصحح لا تسلط الباطل على الصحيح فيبطله ، فإذا منبنا تم اجتضام باقى المحكوم عليهم استقام شكل الطعن واكتملت له موجبات قبوله .- يلزم أن كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في موضوع قوامه طلب إطلاعتين بصفتهم ورثة المدعية اخلاء العين المؤجرة محل النزاع باستيادتها التي تنازل المستأجر عن المكان المؤجر فضلا عن انتهاء مدة العقد ومن ثم فإنهم بهذه المثابة يعتبرون طرفا واحدا في تلك الخصومة التي لا ينحصر العمل فيها إلا حلا واحدا بعينه ، بما لازمه أن يكون الحكم

واحدًا بالنسبة لهم ، بالتالى فان موضوعه يكون غير قابل للتجزئة • واذ كان الطعن قد رفع صحيحا من الطاعنين رأيا والرابعة والخامسة ، من ثم فانه يتعين تكليفهم باختصاص الطاعنين الثانى والثالث في هذا الطعن •

( نقض مبنى ١٧/١١/١٩٨٦ - الطعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٤٩ ق )

١٢٥٨ - ما أوجبه المادة ٢٥٢ منافع من اشتغال صحيفة الطعن على أسماء الخصوم انما لمواجهة حالة تعدد الخصوم المحكوم لهم دون المحكوم عليهم - لا يجوز للطاعن ان يختصم ايا من المحكوم عليهم مثله في صحيفة الطعن بالنقض والا كان طعنه غير مقبول بالنسبة لهم •

ان ما نصت عليه المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات من وجوب اشتغال صحيفة الطعن على أسماء الخصوم فيه ، اذا يواجه حالة تعدد الخصوم المحكوم لهم دون المحكوم عليهم الذين خصومهم الشارع بأحكام أخرى تختلف باختلاف ما اذا كانت الخصومة قابلة للتجزئة من عدمه ، وكان من المقرر على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - انه لا يجوز للطاعن ان يختصم ايا من المحكوم عليهم مثله في صحيفة الطعن بالنقض والا كان طعنه غير مقبول بالنسبة اليهم ، لما كان ذلك وكان الشايت بالأوراق أن عزيزة إبراهيم المدسوقي محكوم عليها بالطلبات في الدعوى اذ قضت بشطب ومحو تبجيلات الحكم الصادر لصالحها في دعوى صحة التعاقد رقم ٧٢٤٦ لسنة ٩٦م • كالتأخرية كمينا أنها محكوم عليها في طلب التسليم ومن ثم فلم يكن من الجائز اختصاصها في الطعن بالنقض على هذا الحكم ، والا كان الطعن في شأنها غير مقبول - ومن ثم يكون الدفع آنف الذكر جديرا بالرفض •

( نقض مبنى ٢١/١٢/١٩٨٦ - الطعن رقم ١٢٨٠ لسنة ٥٢ ق )



١٢٥٩ — لا يجوز اختصاص ناقص الأهلية أو فاقدها إلا في شخص من يمثله قاتونا — توجيه الخصومة إلى الوصية رغم وفاتها يكون غير صحيح — يتعين مراقبة ما ينظر على الخصوم ومن يمثلهم من تغير في الصفة أو الحالة .

المقرر أنه لا يجوز اختصاص ناقص الأهلية أو فاقدها إلا في شخص من يمثله قاتونا وكان الثابت في الأوراق أن الطاعة قد اختصت القاصرة « منى محمد عز الدين » في شخص المطعون عليها الأولى التي كانت وصية عليها قبل وفاتها في ١٩٨٥/٢/٢٠ أي قبل صدور الحكم المطعون فيه فإن توجيه الخصومة لهذا في هذا الطعن رغم وفاتها يكون غير صحيح إذ كان يتعين على الطاعة توجيه الطعن التي من حل محل المطعون عليها المتوفاة في تمثيل القاصرة ولا يخفيها التحدي بجهلها بتمثيل العناصر الجديد ذلك أنه كان عليها وعلى ما هو متصور في قضاء هذه المحكمة — أن تراقب ما ينظر على الخصوم ومن يمثلهم من تغير في الصفة أو الحالة فإن هي قصرت في ذلك ووجهت الطعن إلى الوصية المتوفاة بدلاً من حل محلها في تمثيل القاصر كان الطعن بالنسبة لها باطلاً ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في دعوى وراثية وهي من الدعاوى التي يتعين فيها اختصاص أشخاص معينين هم ورثة المتوفى فإن القضاء بطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليها الأولى بصفتها يستتبع حتماً الحكم ببطلانه كذلك بالنسبة لباقي المطعون عليهم ويضحي الطعن يرمته بطلاً .

( نقض مبنى ١٩٨٧/٢/٢٤ — الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٥ ق « احوال شخصية » ) .

١٢٦٠ — إذا كانت المطعون ضدها قد توفيت أثناء نظر الاستئناف ومثل وراثتها بالجلسة بوكيل عنهم فإن الطعن بالنقض بالنسبة لها يكون باطلاً — إذا أغفل الطاعن اختصاص بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه بالصاير في موضوع غير قابل للتجزئة فإن الطعن يكون باطلاً .

ان الخصومة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تقسوم

الأبين طرفين من الأحياء ، فلا تنعقد أصلاً بين أشخاص موجودين  
عش قيد الحياة والا كانت معدومة ولا توتب. لولا يصحها إجراء  
لاحق ، لما كان ما تقدم ، وكان. اتبين من مدونات الحكم المطعون فيه  
أن المطعون ضدها. الثانية قد توفيت أثناء نظر الاستئناف. ومثل دورتها  
بالجلسة بوكيل عنهم ، ومن ثم فإن الطعن بالنقض بالنسبة إليها يكون  
باطلاً ، لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون  
المرافعات تنص على أنه : « إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل  
للتجزئة . . . جاز لمن فوت ميغاد. الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم  
أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضماً  
إليه في طلباته. » فإن لم يفعل. اموت المحكمة. الطاعن. باختصاصه في الطعن ،  
وإذا رفع الطعن على المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقين ولو بعد  
فواته بالنسبة إليهم . . . » وإذا وردت هذه المادة ضمن الأحكام  
العامة في الطعن المنصوص عليها. بالفصل الأول من الباب الثاني عشر  
الذي أورد فيه القانون المذكور طرق الطعن في الأحكام ، فإن الأصل  
هو انطباق تلك الأحكام العامة على كافة طرق الطعن إلا ما يكون قد ورد  
بشأنه نص خاص مغاير ، مما مؤداه انطباق حكم تلك الفقرة على الطعن  
بطريق النقض ، وذلك بالنسبة للشق الأول منها. الذي يواجه حالة تعدد  
المحكوم عليهم دون الشق الآخر المتعلق بخالة تعدد المحكوم لهم. إذ ورد  
بشأنها في الفصل الخاص بالطعن بطريق النقض . حكم مغاير هو ما  
نصت عليه المادة ٢٥٣/٢ من قانون المرافعات من وجوب ائتمال صحيفة  
الطعن على البيانات المتعلقة بأسماء جميع الخصوم. اختصاصهم والا كان  
الطعن باطلاً ، مما مقاده . وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ،  
أنه إذا أغفل الطاعن اختصاص بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه  
والصادر في موضوع غير قابل للتجزئة ، فإن الطعن يكون باطلاً وتقضى  
المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، وهو ما أفصح عنه صراحة النص  
المذكور ، لما كان ما تقدم ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه  
أنه صادر في موضوع قوامه اثبات العلاقة التجارية بين الطاعن وبين

يُضْعَوْنَ ضِدَّهُمَا الَّذِينَ طَلَبَا خَارِجَهُ مِنْ دِينِ مَحَلِّ انْتِزَاعٍ ، وَقَدْ حَبَّ وَرَثَةُ  
 الْمَضْمُونِ ضِدَّهَا الثَّانِيَةَ مَحَلُّهَا بَعْدَ وَفَاتِهَا عَلَى مَا هُوَ ثَابِتٌ بِتَقْرِيرَاتِ الْحَكَمِ  
 الْمَذْكُورِ قَبْضِ بَاخْلَاءِ الطَّاعِنِ مِنْ أَتَعَيْنَ وَرَغَضَ دَعْوَاهُ بِتَحْرِيرِ عَقْدٍ أَيْجِبَارِ  
 عَنْهَا ، وَكَانَ الْمَوْضُوعُ عَلَى هَذَا النِّجْوِ غَيْرَ قَابِلٍ لِلتَّجْزِئَةِ لِأَنَّ الْأَثَرِ الْقَانُونِي  
 الْمَطْلُوبَ تَرْتِيبِيٍّ فِي حَقِّ الطَّاعِنِ يَسْتَوْجِبُ اعْتِبَارَ الْمُطْعُونِ ضِدَّهُ الْأَوَّلِ  
 وَوَرَثَتِهِ الْمُطْعُونِ ضِدَّهَا الثَّانِيَةَ بِهَذِهِ الثَّابِتَةِ طَرَفًا وَاجِدًا فِي تِلْكَ الْخَصْمَةِ  
 الْقَوِيَّةِ لَا يَتَحَمَّلُ الْفَصْلُ فِيهَا سِوَى حَلٍّ وَاحِدٍ بَعِيْنِهِ يَهْمُ لَازِمُهُ أَنْ يَكُونَ  
 بِحَكْمِ الْبَضَائِرِ فِيهَا وَاجْتِمَاعًا بِالنِّسْبَةِ لَهُمْ ، وَإِذَا كَانَ الطَّاعِنُ قَدْ أَغْفَلَ  
 اخْتِصَامَ وَرَثَتِهِ الْمُطْعُونِ ضِدَّهَا الثَّانِيَةَ — الَّذِينَ مَذْكُورًا فِي الْإِسْتِثْنَاءِ — مَعَ  
 أَنَّهُ مُحْكَمٌ لِصَالِحِهِمْ مِنَ الْمُطْعُونِ ضِدَّهُ الْأَوَّلِ بِالْحَكْمِ الْمُطْعُونِ فِيهِ فَإِنْ  
 الْبُضْعُ يَكُونُ بَاطِلًا بِالنِّسْبَةِ لَهُمْ ، وَيَسْتَتْبِعُ حَتْمًا بِطَلَانِهِ بِالنِّسْبَةِ لِمُطْعُونِ  
 ضِدَّهُ الْأَوَّلِ بِاعْتِبَارِ أَنْ حَقَّ الْوَرَثَةِ وَقَدْ اسْتَقَرَّ بِحَكْمِ حَائِزِ نَشْوَ الْأَمْرِ  
 الْمَقْضَى فِي مَوْضُوعٍ غَيْرِ قَابِلٍ لِلتَّجْزِئَةِ أَوَّلَى بِاتِّرَاعِيَةٍ مِنْ إِمْلِ الطَّاعِنِ فِي  
 نِسْبَةِ الطَّاعِنِ وَلَا يَحْتَمِلُ مِنْ ذَلِكَ طَلِبَ الْوَرَثَةِ — فِي مَذْكُورَةِ دَعْوَاهُمْ — التَّدْخُلُ  
 فِي تَقْضِيَةِ الطَّاعِنِ لِحُكْمِ بَرَفْضِهِ وَفَقًا لِنَصِّ الْمَادَّةِ ٢٦٠ مِنْ قَانُونِ الْمَرَافَعَاتِ ،  
 دَيْتُ لَنْ هَدَى الْأَجْرَاءُ ائْتَنَى لَا يَنْدَاعُ صَحِيفَةُ الطَّاعِنِ لَا يَصْحَحُ مَا لَحَقَ  
 خُصُومَةِ الطَّاعِنِ مِنْ بَطْلَانٍ ، وَمَنْ ثَمَّ فَإِنْ تَدَخَّلَ الْوَرَثَةُ فِي هَذِهِ الْخُصُومَةِ  
 أِبَاطِلَةٌ يَكُونُ غَيْرَ مُنْتَجِجٍ .

( تَقْضَى مَتْنِ ٢٣/٤/١٩٨٧ . — اَطْمَنْ رَقْم ١٢٨٤ لِسَنَةِ ٥٠ ق )

١٢٦١ — مَتْنِ تَكَانَ الْحَكْمُ الْمُطْعُونُ فِيهِ صَادِرًا فِي مَوْضُوعٍ غَيْرِ قَابِلٍ  
 لِلتَّجْزِئَةِ وَتَخَلَّفَ بَعْضُ الْمُحْكَمِ عَلَيْهِمْ عَنِ الطَّاعِنِ فِيهِ أَنْ تَأْمُرَ الْمُحْكَمَةُ رَافِعَ  
 الطَّاعِنِ بِاخْتِصَامِهِمْ مَتْنِ قَعْدُوا عَنِ التَّدْخُلِ فِي الطَّاعِنِ مَنْصُومِينَ إِلَيْهِ فِي طَلْبَانِهِ —  
 نَضَاقُ سَرِيَانِ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ — رَافِدُ الْمَشْرَعِ فِي ذَلِكَ .

لَمَّا كَانَتِ الْفَتْرَةُ الثَّانِيَةَ مِنَ الْمَادَّةِ ٢١٨ مِنْ قَانُونِ الْمَرَافَعَاتِ تَوْجِبُ  
 مَتْنِ كَانِ الْحَكْمُ الْمُطْعُونُ فِيهِ صَادِرًا فِي مَوْضُوعٍ غَيْرِ قَابِلٍ لِلتَّجْزِئَةِ ، وَتَخَلَّفَ  
 بَعْضُ الْمُحْكَمِ عَلَيْهِمْ عَنِ الطَّاعِنِ فِيهِ أَنْ تَأْمُرَ الْمُحْكَمَةُ رَافِعَ الطَّاعِنِ بِاخْتِصَامِهِمْ



حتى تعدوا عن التدخل في الطعن منضمين اليه في طلباته ، وكانت هذه  
 النقطة تسري - وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة على حالة  
 القضاء ببطالان او عدم قبول الطعن البرغوع من بعض المحتوم عليهم  
 متى رفع الطعن صحيحا من الآخرين - على ان يتورث ذلك تدين قضي  
 بعدم قبول الطعن بالنسبة لهم التدخل منضمين لزماتهم في طلباتهم ،  
 فاذا تعدوا عن ذلك وجب على المحكمة ان تأمر باقضى انطاعين باختصاصهم  
 في الطعن - وذلك تغنيا من المشرع لموجب صحة الاجراءات واكتمالها  
 على اسباب بطلانها او قصورها باعتبار ان العناية من هذه الاجراءات  
 هي ونسبها في خدمة الحق وذلك بتمكن الخصم من البطلان ليصحبه ،  
 لا تسلط البطلان على الخصم فينتقله ، فاذا ما تم اختصاصهم باقضى  
 المذكور عليهم استقام شكل الطعن واكتملت له موجبات قبوله ، لما كان  
 ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في موضوع قوامه دلب الطاعنين  
 بصفتهم ورثة نمالك للعقار اخلاء انشقة محل النزاع ابتداء الى عدم  
 الوفاء بالأجرة المستحقة ، ومن ثم فانهم بهذه المثابة يعتبرون طرفا واحدا  
 في تلك الخصومة التي لا يحتمل الفصل فيها الا خلا واحدا بعينه ، بما  
 لازمة ان يكون بالحكم واحدا بالنسبة لهم ، وبالتالي فان موضوعه يكون  
 غير قابل للتجزئة ، واذا كان الطعن قد رفع صحيحا من انطاعين الاول ،  
 ومن ثم فانه يتعين تكميله باختصاص باقضى الطاعنين في هذا الطعن حتى  
 يستقيم شكله القانوني .

( نقض محني ١٩٨٧/٥/٢١ - الطعن رقم ١٦٨٨ لسنة ٥٠ ق )

١٢٦٢ — اذا طعن ذوو الشأن في القرارات الصادرة بشأن المنشآت الآيلة  
للسقوط والترميم والصيانة فان اختصاص الجهة الادارية القائمة على شئون  
التنظيم لتمثل في الطعن يكون اعمالا لصحيح القانون — لا يكفي فيمن يختصم  
في الطعن بالنقض ان يكون خصما في الدعوى الصادر فيها الحكم  
المطعون فيه بل يجب ان تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين  
صدوره .

ان النص في المادة ٥٩ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ في شأن تأجير  
وبيع الأماكن وتنظيم الإعلانات بين المؤجر والمستأجر والوارد في الفصل  
الثاني من الباب الثاني من القانون في شأن المنشآت الآيلة للسقوط والترميم  
والصيانة على أن « لكل من ذوى الشأن أن يطعن في القرار المشار اليه  
بالمادة السابقة . . » وهو ان قرار الادارى الصادر بشأن المنشآت الآيلة  
للسقوط والترميم والصيانة « . . . وعلى قلم الكتاب اعلان الجملة  
الادارية القائمة على شئون التنظيم وذوى الشأن من ملاك العقارات  
وأصحاب الحقوق بالطعن في قرار اللجنة وبالجلسة المحددة لنظر هذا  
الطعن » يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن الجهة  
الادارية القائمة على شئون التنظيم — التي يمثلها المطعون ضده الثالث —  
تعتبر خصما حقيقيا في الطعن . يؤيد هذا النظر أن المشرع ناط بهذه  
الجهة — في المادة ٥٦ من القانون سالف الذكر — معاينة وفحص المباني  
والمنشآت وتقرير ما يلزم اتخاذه للمحافظة على الأرواح والأموال  
سواء بالهدم الكلى أو الجزئى أو التديم أو الترميم أو الصيانة لتأمين  
سلامتها أو للحفاظ عليها في حالة جيدة لجعلها صالحة للغرض الذى  
أنشئت من أجله كما أمر في المادة ٥٧ من انقانون بتشكيل لجان فنية  
تتولى دراسة التقارير المقدمة من تلك الجهة واصدار قرارات في شأنها  
على وجه السرعة فاذا طعن ذوو الشأن في هذه القرارات طبقا للمادة  
٥٩ سالف الذكر فان اختصاص الجهة الادارية القائمة على شئون التنظيم  
لتمثل في الطعن يكون اعمالا لصحيح القانون حتى تدافع عن هذه  
القرارات الصادرة للمصلحة العامة . لما كان ذلك فان الدفع المبدى من

المطعون ضده الثالث بصفته بعدم قبول اختصاصه في الطعن يكون على غير أساس ، أما بالنسبة لمطعون ضدهم الثاني والرابع والخامس فان المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أنه لا يكفي فيمن يختصم في الطعن بالنقض أن يكون خصما في دعوى الصادر فيها بالحكم المطعون فيه بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره . لما كان ذلك وكان المطعون ضدهم الثاني اليهم نيسوا من ذوى الشأن في الطعن على القرارات الصادرة من اللجنة المختصة في شأن المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة ولم توجه اليهم أية طلبات خاصة ولم يحكم عليهم أو لهم بشيء في النزاع ومن ثم فلا مصلحة لهم في الدفاع عن المطعون فيه ويكون اختصاصهم في الطعن غير مقبول .

( نقض مدني ١٦٨٧/٦/٢٥ - الطعن رقم ١١٠١ لسنة ٥٠ ق )

### ثالثا - المصلحة في الطعن بالنقض

#### ١٢٦٣ - لا تصلح المصلحة النظرية البحتة أساسا للطعن .

ولئن كانت محكمة الاستئناف قد قضت في أسباب حكمها المطعون فيه بإبطال الحكم المستأنف إلا أنها إذ انتهت الى إلغاء ذلك الحكم وتطبيق المطعون عليها على الطاعن وأنشأت لقضائها بذلك أسبابا مستقلة بذاتها فان النفي عن حكمها بالقصور في أسباب قضائه بإبطال الحكم الملغى وأيضا كان وجه الرأي فيه - يكون غير منتج إذ لا يتحقق به للطاعن الا مصلحة نظرية بحتة لا تصلح أساسا للطعن .

( نقض مدني ١٦٨٥/٣/١٢ - الطعن رقم ٨٢ لسنة ٥٢ ق )

#### ١٢٦٤ - مناط المصلحة في الطعن بطريق النقض - مثال في دعوى

بمصلحة الحجز .

ان النص في المادتين ٣٣٤ ، ٣٣٥ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يدل على أن للدائن الحاجز مصلحة



في .ختصام المحجوز لديه في دعوى صحة الحجز ، كما أن نلمحجوز عليه  
 مصلحة في اختصام المحجوز لديه في دعوى رفع الحجز ليمنعه من الوفاء  
 بما تحت يده للحاجز ومن ثم فانه اذا ما اختصم المحجوز لديه في أى  
 من هاتين الدعويتين يصبح خصما ذا صفة يحتاج بالحكم الذى يصدر فيها  
 فيما يتعلق بصحة اجراءات هذا الحجز أو رفعه ويلتزم بتنفيذه في هذا  
 الصدد ، لما كان ذلك وكانت الطاعة قد اختصمت المطعون ضدهما  
 الثانية والثالثة أمام محكمة الموضوع بدرجتيها وفي الطعن بالنقض  
 بصفتيها محجوزا لتيهما وباعتبارهما الخصمين إلينوط بهما تنفيذ الحكم  
 الذى يصدر في هذا الشأن فان الدفع المبدى من النياية بعدم قبول الطعن  
 بالنسبة لتيهما يكون على غير أساس .

( نقض مدني ١٩٨٥/٤/٢٩ - الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٥٠ ق )

#### ١٢٦٥ - مناط المصلحة في الطعن - م ٢١١ - ارفعيات .

لما كان مناط المصلحة في الطعن على الحكم وفي المادة ٢١١ من  
 قانون المرافعات أن يكون الحكم قد أضر بالطاعن فحكم عليه بشيء  
 لخصمه ، وهو يكون كذلك متى لم يقض له بكل طلباته اذا كان مدعيا  
 أو لم يأخذ بكل دفاعه اذا كان مدعى عليه ، وكان من المقرر في قضاء  
 هذه المحكمة أن - المصلحة النظرية البحتة لا تصلح أساسا للطعن متى  
 كان الطاعن لا يجنى أى نفع من ورائها قد يقبل الطعن على حكم صدر  
 وفق طلبات الطاعن أو محققا لمقصودة منها ، أما كان ذلك وكان الثابت  
 في الدعوى انه بعد أن يقيم الخبير تقريره الذى أوضح به أسباب  
 الزيادة في أجر المقارن به عن أجر الطاعن ومنها اختلاف نسبة اعانة  
 غلاء المعيشة لاختلاف الحالة الاجتماعية لكل منهما ، تقدم الطاعن بمذكرة  
 ضمنها أوجه اعتراضاته على هذا التقرير طالبا بحث مقدار الزيادة في  
 أجر المقارن به بعد تجنب ما يقابل اعانة غلاء المعيشة ، وبورود التقرير  
 الثانى متضمنا كذلك اختلاف الحالة الاجتماعية لكل منهما تقدم الطاعن

بمذكرة ضمنها طلباته "تختامية في الدعوى" وهي الحكم بمساواته بالمقارن به في الأجر عدا الزيادة في اعانة غلاء المعيشة التي يحصل عليها الأخير ؛ فان الحكم الابتدائي اذ قضى بنزول المطعون ضدها مساواة انطاعن بالمقارن به في الأجر عدا اعانة غلاء المعيشة يكون قد صدر وفقا لطلبات الطعن ومحققا مقصوده منها ويصحى انطعن فيه بالاستئناف غير جائز بالتطبيق لنص المادة ٢١١ من قانون المرافعات ، واذ قضى الحكم المطعون فيه بسقوط حق انطاعن في استئناف هذا الحكم لرفعه بعد الميعاد ، فان النعي عليه بمخالفة القانون لعدم اعتباره الاستئناف استئنافا فرعيا طبقا لحكم المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات لا يحقق لانطاعن سوى مصلحة نظرية بحتة اذ لو صح واقتضى نقض الحكم طرح استئنافه على المحكمة الاستئنافية باعتباره استئنافا فرعيا لكان مآله حتما بالقضاء بعدم جوازه ويكون النعي بالتالي غير منتج ولا جدوى منه .

( نقض مدنى ١٩٨٥/١٢/١ - الطعن رقم ١٤١٩ لسنة ٤٩ ق )

١٢٦٦ - مناط المصلحة في الطعن - العبرة في ذلك بوقت صدور

الحكم .

ان مناط المصلحة في الطعن ان يكون الحكم المطعون فيه قد اضر بالطاعن والعبرة في قيام المصلحة بوقت صدور الحكم محل الطعن ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى ضد الطاعن بمحو التأسيس التامشى فتكون له مصلحة في الطعن عليه بالنقض ، ولا يغير هذا النظر صدور الحكم في الدعوى رقم ٤٧١٣ لسنة ١٩٧٧ مدنى شمال القاهرة الابتدائية . بعد ذلك جواز نظر الدعوى لمابقتة الفصل فيها بالحكم المطعون فيه لأن نقض الحكم المطعون فيه سوف يتربط عليه نقض الحكم المذكور لصدوره لاحقا له ومؤسسا عليه ، ومن ثم يكون هذا الدفع على غير أساس متعينا رفضه .

( نقض مدنى ١٩٨٦/٣/١٢ - الطعن رقم ١٦٦٥ لسنة ٥٢ ق )

١٢٦٧ - مناط الصفة والمصلحة في الطعن بالنقض - الملتم بالضمان .

أن الثابت بالأوراق أن الطاعن هو انبئع للمشتري الثانية - عزيزة ابراهيم الدسوقي - وله بهذه الصفة مصلحة قائمة في الدفاع عن بيعه لها والتمسك بصحته لالتزامه قبلها بأحكام الضمان الناشئة عن هذا البيع ، فضلا عن أن طلب تسليم الأرض محل التداعي موجه اليه باعتباره ملزما بالتسليم كآثر من آثار عقد انبيع الصادر منه للطاعن ، ويكون الدفع بعدم قبول الطعن لتخلف الصفة والمصلحة لديه على غير أساس من الواقع والقانون متعيينا رفضه .

( نقض مدنى ١٩٨٦/١٢/٢١ - الطعن رقم ١٢٨٠ لسنة ٥٢ ق )

١٢٦٨ - مناط المصلحة في الطعن سواء كانت حالة او محتملة .

المقرر في قضاء هذه المحكمة - ان مناط المصلحة في الطعن ، سواء كانت حالة او محتملة انما هو كون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن حين تقضى برغض طلباته كلها أو قضي له ببعضها دون البعض الآخر ، أو في عدم أخذ الحكم بدفاعه ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن وهو المدعى في الدعوى الأصلية قد عدل عن الصنع المقدم بطلب الفصل في الدعوى فان قضاء الحكم المطعون فيه بالحق عقد الصلح بمحضر الجلسة لا يكون قد حقق مقصود الطاعن ولا يتمشى مع المراكز القانونية الذي يدعيه ، ومن ثم تكون له مصلحة في الطعن بالنقض ويكون الدفع بعدم قبول الطعن على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٧/٢/٢٦ - الطعن رقم ١٢٥٩ لسنة ٥٢ ق )

١٢٦٩ - النعمى الذى لا يحقق للطاعن سوى مصلحة نظرية بحتة -

ولو يفرض صحته - يكون غير مقبول .

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - ان النعمى الذى لا يحقق للطاعن سوى مصلحة نظرية بحتة - ولو يفرض صحته - يكون غير مقبول ،



ومن المقرر كذلك أن وزود اسم أحد القضاة في ديباجة الحكم ضمن أعضاء الهيئة التي أصدرته ، وأن كان يجوز أن يكون نتيجة خطأ ملدى يقع عند إصدار الحكم وتحريره فلا يترتب عليه بطلان الحكم ، إلا أن تصحيح هذا الخطأ يجب أن يستمد ممنا هو ثابت بمحضر جلسة النطق بالحكم الذى يعتبر مكمل له ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه أُنعت بمحضر جلسة ٢٩/٤/١٩٧٨ التى تنطبق فيها بالحكم فى الدعوى رقم ٦٧ سنة ١٩٧٨ اس اصلاح زراعى شعين الكوم ، بالنسبة للتصحيح الذى تم بشأن الخطأ المادى فى كتابة اسم عضو اليمين فى ديباجة ذلك الحكم باعتبار أن هذا المحضر مكمل له ، وقضى بعدم قبول الادعاء بالتروير لكونه غير منتج فى النزاع ، فان النعى عليه بالخطأ فى القانون لقضائه بضحة التصحيح فى الدعوى رقم ٦٧ سنة ١٩٨٧ مستأنف اصلاح زراعى شعين الكوم ، دون مراعاة الاجراءات الواردة بالمادة ١٩١ من قانون المرافعات ، وبفرض صفته ، لن يحقق للطاعن سوى مصلحة نظرية بجهة ذلك أن محضر جلسة النطق بالحكم يعتبر مكمل له من حيث بيانات الهيئة التى أصدرته ، مما يكون النعى عليه بالخطأ فى القانون غير منتج .

( نقض متنى ١٩٨٧/٣/٢٥ - الطعن رقم ١٠٦٥ لسنة ٥٢ ق )

#### ١٢٧٠ - مناط المصلحة فى الطعن - ضم الاستئنافات :

لما كانت محكمة الاستئناف قد أقرت بضم استئناف الطاعنة رقم ١٥١ الى استئناف غيرها من المحكوم عليهم رقم ٧٤ سنة ١٩ قضائية ثم قضت فى منطوق حكمها برفض استئناف الطاعنة ويتمتع بالحكم فى الاستئناف الأخير على ما سلف بيانه فان طعن الطاعنة بطبيعة الحال ينصرف الى ما قضى به بالحكم المطعون فيه من رفض استئنافها رقم ١٥١ سنة ١٩ قضائية وهو ما لها مصلحة فى الطعن عليه ومن ثم يكون الدفع على غير أسس متعينا ورفضه .

( نقض متنى ١٩٨٧/٤/١٩ - الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٥٤ ق )

( ١٢٧١ - يكون النعى غير مقبول اذا لم يحقق سوى مصلحة نظرية صرفة

لا يعتد بها .

وثئن كان صـ دور الحكم من محكمة غير مشكلة وفقا لما يقضى به القانون أمر يترتب عليه بطلان الحكم وكان النزاع المطروح قد عرض على المحكمة الابتدائية في ظل أحكام القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ بشأن ايجار الأماكن الذي توجب المادة ١٨ منه أن يلحق بتشكيل المحكمة مهندس معماري أو مدني من المقيدین بنقابة المهندسين وكان البين من مطالعة الصورة الرسمية للحكم الابتدائي انه صدر من ثلاث قضاة دون أن يلحق بتشكيل المحكمة أحد المهندسين المشار اليهم فان الحكم يكون قد صدر باطلا الا أنه لما كان الحكم المطعون فيه وإن قضى بتأييد الحكم المستأنف إلا أنه أقام قضاءه على أسباب مستقلة دون اشارة الى أسباب الحكم الابتدائي ومن ثم فان النعى عليه بالبطلان ليس من شأنه أن يحقق سوى مصلحة نظرية صرفة لا يعتد بها ويكون النعى عليه في هذا الخصوص غير مقبول .

( نقض مدني ١٩٨٧/٦/٢٥ - الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٥٠ ق )

١٢٧٢ - نطاق الخصومة امام محكمة النقض - خصومة الموضوع .

لما كانت وظيفة محكمة النقض هي النظر في انطعون التي ترفع اليها في أحوال بينها القانون بيسان حصر ترجع كلها الى مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه وتأويله أو الى وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر فيه - وكانت المحكمة وهي تقوم بوظيفتها هذه تحقق غرضا أساسيا هو تقويم ما يقع في الأحكام من شذوذ في تطبيق القانون وتقرير القواعد القانونية الصحيحة فيما يختلف فيه من المسائل ، وتثبيت القضاء فيها وكان ما يعرض عليها بهذه المثابة هو في الواقع مخاصمة الحكم النهائي الذي صدر فيها . وكان مفاد ما تقدم ان نطاق الطعن بالنقض لا يتصور أن يتسع لغير الخصومة التي كانت مطروحة على محكمة

الموضوع فلا يجوز أن يضمن الطاعن طعنه نعيًا يخرج عن نطاق الخصومة المعروضة — كما لا يقبل منه أن يقدم دفعا أو دفاعا يكون من شأنه توسيع هذا النطاق المحدد بما سيق له ابداءه أمام المحكمة المطعون في حكمها — لما كان ذلك وكانت محكمة الدرجة الأولى قد قضت بعدم قبول ادخال ابنتي الطاعنة سناء وسليوى خليل موسى في الدعوى الفرعية — ولم يكن هذا القضاء محل طعن أمام محكمة الاستئناف وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذه المسألة ، لما كان هذا النعي ينطوي على مجاوزة الخصومة للمجال الذي كانت مطروحة به داخل حدوده أمام محكمة الموضوع ولا يتحقق به اصلاح عيب اعتد به قضاء الحكم المطعون فيه — فإنه أيا كان وجه الرأي فيه يكون غير مقبول .

( نقض مدنى ١٩٨٤/١٠/٢٩ — الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٣ ق )

١٢٧٢ — يكون النعي غير مقبول اذا انصب على شق من قضاء الحكم الابتدائى لم يكن مطروحا على محكمة الاستئناف وبالتالي لم يعرض له الحكم المطعون فيه .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه اذا كان سبب النعي غير وارد على قضاء الحكم الاستئنافى المطعون فيه بل انصب على ما قضى به الحكم الابتدائى ما لم يكن محلا للطعن أمام محكمة الاستئناف ولا مطروحا عليها فإنه يعتبر سببا جديدا لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٦ قد نص بقبول التظلم شكلا قد أضحى نهائيا بعدم الطعن فيه بالاستئناف اذ لم يرفع الاستئناف الا عن الشق الموضوعى من الحكم الابتدائى فقط المتعلق بأمر التقدير واعتباره كأن لم يكن وهو ما كان مطروحا وحده على محكمة الاستئناف وفصلت فيه بالتأييد ومن ثم فإن النعي بهذا السبب يكون غير مقبول لانه ينصب على شق من قضاء الحكم الابتدائى لم يكن مطروحا أصلا على محكمة الاستئناف وبالتالي لم يعرض له الحكم المطعون فيه .

( نقض مدنى ١٩٨٥/٤/٣٠ — الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٥٢ ق )



١٢٧٤ - إذا كانت المحكمة قد انتهت إلى أن الطاعن لم يكن مستوفيا مدة الخبرة اللازمة لشغل الوظيفة المطالب بالترقية إليها ، فإن النعي على ما أورده الحكم المطعون فيه في شأن كيفية ترقية المقارن بهما يكون غير منتج .

لما كانت المحكمة قد انتهت في الرد على النعي السابق إلى أن الطاعن لم يكن مستوفيا مدة الخبرة اللازمة لشغل الوظيفة المطالب بالترقية إليها ، فإن النعي على ما أورده الحكم المطعون فيه في شأن كيفية ترقية المقارن بهما يكون غير منتج .

( نقض مدني ١٩٨٥/٦/٣٠ - الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٠ ق )

١٢٧٥ - يكون الطعن غير مقبول إذا لم يصادف النعي محلا في قضاء الحكم المطعون فيه .

لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه وقف عند حصد القضاء بسقوط جقي الطاعن في الاستئناف دون أن يتعرض لموضوع النزاع ، وما كان له أن يتصل به ، فإن النعي على الحكم الابتدائي الصادر من محكمة أول درجة بالبطلان لعدم التوقيع على مسودته من أحد أعضاء الدائرة التي أصدرت الحكم لا يصادف محلا في قضاء الحكم المطعون فيه ، وبالتالي يكون غير مقبول .

( نقض مدني ١٩٨٦/٣/٦ - الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٥٣ ق )

١٢٧٦ - إذا لم ينسب الطاعن إلى الحكم المطعون فيه إغفاله الرد على دفاع آثاره أو مستند قدمه فإن النعي بهذا السبب على قضاء الحكم الابتدائي يكون غير مقبول .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الاستئناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية لنظرها وفقا لما تقتضيه المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات

لا على أساس ما كان مقدما فيها من أدلة ودفع وواجهة دفاع أمام محكمة أول درجة فحسب بل أيضا على أساس ما يطرح منها عليها ، وكان الطاعن لم ينسب إلى الحكم المطعون فيه اغفاله الرد على دفاع آثاره أو مستند قدمه فان النعي بهذا السبب على قضاء الحكم الابتدائي يكون غير مقبول .

( نقض مبنى ١٩٨٦/٥/٨ - الطعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٥٣ ق )

١٢٧٧ - إذا قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي بناء على أسباب خاصة دون الإحالة على أسباب الحكم الابتدائي فان النعي على الحكم الأخير يكون غير مقبول .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي بناء على أسباب خاصة دون إحالة على أسباب الحكم الابتدائي فان النعي على الحكم الأخير يكون غير مقبول - لما كان ذلك وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائي على ما ساقه من أسباب خاصة - على ما سيأتي في الرد على الأسباب التالية - ولم يحل فيها إلى أسباب الحكم الابتدائي فلا يقبل نعي الطاعن على ما أورده الحكم الأخير من أسباب .

( نقض مبنى ١٩٨٧/٤/٢٦ - الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٥٣ ق )

#### خامسا - ما يجوز الطعن فيه من الأحكام بطريق النقض

١٢٧٨ - الحكم الصادر بناء على اليمين الحاسمة له قوة الشيء المقضي فيه ولا يقبل الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن ما لم يكن مبنيا على بطلان في الإجراءات الخاصة بتوجيه اليمين أو حلفها - يكون النعي مردودا إذا ورد مجردا عن الدليل .

إن الحكم الصادر بناء على اليمين الحاسمة له قوة الشيء المقضي فيه ، ولا يقبل الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن في الأحكام ما لم

يكن الطعن مبنيا على بطلان في الاجراءات الخاصة بتوجيه اليمين أو حلفها ، لما كان ذلك وكان الطعن قد رفع بتاريخ ١٦/٦/١٩٨٠ قبل صدور القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ الذي أوجب على قلم كتاب محكمة المتقضى طلب ضم ملف القضية بجميع مفرداتها ، ولم يقدم الطاعن رفق طعنه صورة رسمية من محضر جلسة ١٩٧٨/١/٥ ، متضمنا صيغة اليمين التي طلب الطاعن توجيهها الى المطعون عليها الاولى وبما يفيد اعتراضه أمام محكمة أول درجة على تعديلها قبل أن تحلفها بجلطة ١٩٧٨/٥/١١ كما أنه لم يقدم صورة رسمية من المذكرة المشار اليها بالنعمى فجاء النعمى في هذا الخصوص مجردا عن الدليل . لما كان ما تقدم وكانت اليمين أنفة الذكر التي حكمت المحكمة بتوجيهها الى المطعون عليها الاولى وحلفتها هي يمين حاسمة أنضبت على واقعة حاسمة في النزاع المطروح بين الطاعن والمطعون عليها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ التزم هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف يكون قد التزم صحيح القانون ، ويكون هذا النعمى على غير أساس .

( نقض معنى ١١/٢١/١٩٨٤ - الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥٠ ق )

١٢٧٩ - اذ يجوز استئناف الحكم الصادر بوقف الدعوى استقلالا أثناء السير في الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها ، فانه يجوز الطعن على اسباب الحكم الاستئنافى المتعلقة بما فصل فيه خاصا بجواز تعجيل الاستئناف واعادته الى الايقاف .

أن المادة ٢١٢ من قانون المرافعات وان نصت على عدم جواز الطعن استقلالا في الأحكام التي تصدر أثناء السير في الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها - غير انها استثنت من ذلك طائفة من الأحكام ومنها تلك الصادرة بوقف الدعوى لانه لا سبيل الى الزام المتضرر منها بالانتظار حتى يزول السبب المعلق عليه الوقفة - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع



بعدم قبول تعجيل الاستئناف وبإعادته إلى الإيقاف مما ينطوي على قضاء بوقف الدعوى : وكانت أسباب الطعن تتعلق بما فصل فيه الحكم خاصة بجواز تعجيل الاستئناف وإعادته إلى الإيقاف فإن الطعن في هذا الحكم يكون جائزا ويكون المدفع على غير أساس متعينا رفضه .

( نقض متنى ١٩٨٥/١١/٢٦ - الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٥١ ق )

١٢٨٠ - يترتب على تنازل المطعون عليها عن الحكم المطعون فيه أن يصبح الحكم المذكور غير قائم ويكون الطعن المرفوع عنه غير مقبول .

متى أقرت المطعون عليها بتنازليها عن الحكم المطعون فيه وطلب وكيلها ووكيل الطاعن الحكم في الطعن على مقتضى هذا التنازل ، وكان من أثر هذا التنازل ، أن يصبح الحكم المطعون فيه غير قائم فإن الطعن المرفوع عنه يصبح غير مقبول .

( نقض مدنى ١٩٨٦/٢/١١ - الطعن رقم ٦ لسنة ٥٤ « احوال شخصية » ) .

١٢٨١ - لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا - م ٤٨ ق ١٩٧٩/٤٨ .

لما كان المشرع قد أورد في المادة ٤٨ من القانون رقم ٧٨/٤٨ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا أن أحكامها وقراراتها نهائية غير قابلة للطعن ، ومن ثم فإنه مع قيام هذا النعى الخاص لا يجوز أعمال القاعدة العامة الواردة في المادة ١٤٩ من قانون المرافعات التي تجيز الطعن بالنقض في الأحكام الانتخابية أي كانت المحكمة التي أصدرتها ، وبالتالي فإن الطعن يكون غير جائز ومن ثم يتعين القضاء بعدم جواز نظره .

( نقض مدنى ١٩٨٦/٤/٣ - الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٥٢ ق )

١٢٨٢ - لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى .

لما كان تؤدي نص المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات مد وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يقتصر الطعن بطريق النقض على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف والأحكام الانتهائية أيا كانت المحكمة التي أصدرتها إذا صدرت على خلاف حكم سابق حاز قوة الأمر المقضي . أما الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض وإنما يكون الطعن في الأحكام الصادرة عنها من محاكم الاستئناف سواء بتأييدها أو بالغاءها أو بتعديلها . وكان الطعن قد انصب على الحكم الصادر من محكمة بنها الابتدائية بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٨ بوصفها محكمة الدرجة الأولى يكون غير جائز .

( نقض محني ١٩٨٧/١/٢٢ — الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٥٣ ق )

١٢٨٣ - لا يجوز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنتهى لها فيما عدا الأحكام المستثناة — الأثر المترتب على ضم دعويين مختلفان سببياً وموضوعياً — أثر ذلك إذا كان موضوع الطلب في إحدى القضيتين هو بذاته موضوع الطلب في القضية الأخرى .

مفاد المسادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن المشرع وضع قاعدة علمية تقضي بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنتهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى أو التي تصدر في شق من الدعوى وتكون قابلة للتنفيذ الجبري — وكان ضم دعويين مختلفان سببياً وموضوعاً لا يترتب عليه ادماج أحدهما في الأخرى بحيث تفقد كل منهما استقلالها إلا أن الأمر يختلف إذا كان موضوع الطلب في إحدى القضيتين هو بذاته موضوع الطلب في القضية الأخرى ، لما كان ذلك وكان الثابت أن

النزاع في الدعوى رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٢ ، ٧٨٦٨ لسنة ١٩٧٢ ينصب  
حول صحته ونفاذ عقد بيع المؤرخ ١٧/٥/١٩٥٩ بنية تمكن المطبون  
ضدهم في الدعوى الأولى من نقل الملكية وقصد الطاعن في الدعوى الثانية  
تنفيذ التزامات المشتري بالوفاء بباقي الثمن بالإضافة إلى تقدير التعويض  
الناجم عن تأخير الوفاء به فضلا عن طلب نصيبه في الربيع به ، يعنى ، اتحاد  
الدعوى في الخصوم والمحل والسبب ، وإذا قضى الحكم المستأنف برفض  
الدعوى رقم ٥١١٧ لسنة ١٩٧٢ ويرفض الطلب الأول والطلب الاجتهادي  
في الدعوى رقم ٧٨٦٨ لسنة ١٩٧٢ ويندب خبير لبيان مدى استحقاق  
الطاعن للربيع فإنه لا يكون قد أنهى الخصومة برمتها ولا ينفذ منه شيء  
ما يقبل التنفيذ الجبري به لا يجوز الطعن فيه استنادا وإذا ثبت محكمه  
الاستئناف - بالرغم من ذلك - الطعن بالاستئناف في الحكم الابتدائي  
تم حكمت في الموضوع غير قضى به في شق في الدعوى وقبلها ، اجتهاد في  
الشق الآخر فإن حكمها المصون فيه لا يكون بدوره منهي لخصومة برمتها -  
ولا يقبل الطعن فيه بالنقض إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها ،  
لما كان ما تقدم فإنه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

( نقض منى ١٩٨٧/٢/٨ - انطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٥٢ ق )

١٢٨٤ - لا يجوز الطعن بالنقض في الحكم الاستثنائي الصادر في المطبوع  
على قرار لجنة تحديد الاجرة - م ٢٠ ق ١٩٧٧/٤٩ .

لما كانت المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير  
وبيع الأماكن وتنظيم المأجرة بين المؤجر والمستأجر بعد أن بينت في فقرتها  
الأولى والثانية الحالة التي يجوز انطعن فيها على حكم المحكمة المختصة  
بالفصل في انطعون على قرارات لجان تحديد الاجرة طبقا لنص المادة ١٨  
من القانون وميعاد الطعن واجراءات رفعه الى المحكمة الاستئنافية تمت  
في فقرتها الأخيرة على أن : ويكون حكمها غير قابل للطعن فيه بأي وجه  
من أوجه الطعن « وهو ، يؤداه ان المشرع استثناء من القواعد لعامة



لنظن على الأحكام جمل التقاضى فى منازعات تحديد القيمة الايجارية للوحدات الستية على درجتين فقط ، وحظر الظن بأى وجه من أوجه الظن على الأحكام التى تصدرها المحاكم الاستثنائية فى هذه الخصوصيات ، وكانت الدعوى الابتدائية قد أقيمت بعد العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وصدر الحكم المطعون فيه من محكمة استئناف القاهرة فى منازعة تتعلق بتحديد القيمة الايجارية للوحدات السكنية المؤجرة للى المطعون ضدهم يكون غير قابل للظن فيه بأى وجه من أوجه الظن ، ويكون الظن عليه بالنقض من ثم غير جائز .

( نقض مدنى ١٩٨٧/٥/٢٥ - الظن رقم ٨٨١ لسنة ٥٤ ق )

١٢٨٥ - مناط جواز الظن فى الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .

ان مؤدى نص المادتين ٢٤٨ و ٢٤٩ من قانون المرافعات أن يقتصر الظن بطريق النقض على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف والأحكام الانتهائية أيا كانت المحكمة التى أصدرتها اذا صدرت على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية وكان لا يجوز وفقا للمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات الظن بالنقض فى هذا الحكم الا اذا كان قد فصل فى نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وفى ذات النزاع موضوعا وسببا وحاز قوة الأمر المقضى ، وكان الطاعن لا يدعى فى أسباب طعنه ان الحكم المطعون فيه قد صدر على خلاف حكم سابق ومن ثم فانه لا يحق الظن فيه بطريق النقض .

( نقض مدنى ١٩٨٧/٦/٢٥ - الظن رقم ١٨٢٥ لسنة ٥٣ ق )

## سادسا - أسباب الطعن بالنقض

## ١ - الأسباب الجديدة

١٢٨٦ - اندفاع الجديد الذي لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع بعد سببا جديدا لا يجوز ايدأؤه اول مرة أمام محكمة النقض

المقرر وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - من قواعد الاثبات ليست من النظام العام وأنه من المقرر أيضا ان اتعنى انذى ينطوى على دفاع جديد لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع يخذ سببا جديدا لا يجوز ايدأؤه لأول مرة أمام محكمة النقض لما كان ذلك وثبت الأوراق قد خلت مما يفيد تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بطب احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات صحة الاتفاق المنوه عنه بشهادة الشهود والتراثن أعمالا بحكم المادة ١٣ من قانون الاثبات فإنه لا يقبل منه التعن على الحكم بعدم اجابته واغفاله لطلب لم يطرح عليه فضلا عن عدم جواز التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

( بتضى مدنى ١٢/١٢/١٩٨٥ - الطعن رقم ٨٥ لسنة ٥١ ق )

١٢٨٧ - طبيعة الخصومة أمام محكمة النقض - نطاق مهمة المحكمة - لا يجوز التمسك أمام محكمة النقض بأسباب لم تكن ايدت لمحكمة الموضوع ما لم تكن متعلقة بالنظام العام .

ان الطعن بطريق النقض ليس امتداد للخصومة الأولى ولا درجة من درجات انتقاضى حتى يصح أن يكون للخصوم فيه من الحقوق والمزايا مسا كان لهم أمام محكمة الموضوع بدرجتها من تقديم طلبات أو أوجه دفاع جديدة لم يسبق عرضها من قبل على كلتا المحكمتين ، انما هو خصومة خاصة حرم فيها المشرع على محكمة النقض اعادة نظر الموضوع للفصل فيه من جديد الا على النحو المبين بالقانون ، وجعل مهمتها مقصورة على القضاء فى صحة الأحكام الانتهائية من حيث أخذها أو عدم أخذها

بموجب ذلك، فإن مما ينون قد عرض على محكمة الموضوع من حريات وأوجه  
 انتفاع من ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز  
 التمسك به من محتمل التنازع بأسباب لم تكن أبدت منه الموضوع ما  
 لم تكن متعلقة بالنظام العام، سواء أشهد الطاعن التصحوة لم كان  
 عائدا عنها - وكان، بين من أوراق الطعن أن الطاعن تخلف عن الحضور  
 أمام محكمة الاستئناف ولم يتمسك أمامها بهذا الدفع بالبطلان غير  
 المتعلق بالنظام العام أو يدع بتروير إعلانه بصحيفة الاستئناف فأن  
 هذا النعى يكون غير مقبول.

(نقض مئى ١٩٨٥/٢/٢٧ - الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٥٣ ق)

**١٢٨٨ - الدفع المتعلق بالصفة ليس من النظام العام - لا يجوز  
 التحدى أمام محكمة النقض بدفع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع  
 أو طرح وتم التنازل عنه إذ يعتبر سببا جديدا .**

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدفع المتعلق بالصفة ليس من  
 النظام العام، كما لا يجوز التحدى أمام محكمة النقض بدفع لم يسبق  
 التمسك به. فمن محكمة الموضوع أو كان قد سبق طرحه أمام محكمة  
 الدرجة الأولى ثم تنازل عنه صاحبه صراحة أو ضمنا أمام محكمة الدرجة  
 الثانية، فإنه بذلك يكون سببا جديدا لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض،  
 وإذا كان البين من الأوراق أن محكمة الدرجة الأولى قضت برفض الدفع  
 المبدى أمامها من الطاعن بعدم قبول دعوى الطعون ضدها الأولى قبله  
 وإذا لم يصر الطاعن على هذا الدفع أمام محكمة الاستئناف ولم يعاود  
 التمسك به بل، الثابت تنازله عن ذلك صراحة بما أبداه بمذكرته الختامية  
 بجلسة التطق بالحكم بأنه يطلب رفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف  
 (القاضي برفض الدفع)، ومن ثم كانت معاودة إبدائه بصحيفة الطعن  
 بمثابة سبب جديد لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض.

(نقض مئى ١٩٨٥/١١/٢٧ - الطعن رقم ٢١٦٤ لسنة ٥٣ ق)



١٢٨٩ - لا يجوز إثارة سبب جديد أمام محكمة النقض لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع - مثال - طلب بدعى التملك بوضع اليد ضم مدة سلفه الي مدته .

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن يدعى التملك بوضع اليد إذا ازاد ضم مدة سلفه الي مدته أن يبدى بهذا الطلب أمام محكمة الموضوع ويثبت أن سلفه كان حائزاً حيازة توافرت لها الشروط القانونية، وكانت الطاعة، لم تتمسك أمام محكمة الموضوع بتملكها أرض النزاع بوضع اليد المدة الطويلة استمراراً لوضع يئذ سلفها فإن طلباً مثيرة بسبب النعى يكون سبباً جديداً لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ومن ثم يكون النعى غير مقبول .

( تنقض مدنى. ١٧/١٢/١٩٨٥ - الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٥ ق . )

١٢٩٠ - لا يجوز التمسك أمام محكمة النقض بدفاع لم يسبق ابدأؤه أمام محكمة الموضوع - تفصيل ذلك .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز التمسك أمام محكمة النقض بدفاع لم يسبق ابدأؤه أمام محكمة الموضوع يستوى في ذلك ما يتصل بأصل المحق موضوع الدعوى أو بوسيلة من وسائل الدفاع أو بإجراء من إجراءات الاثبات أو بإجراءات الخصومة التي سبقت إصدار الحكم المطعون فيه ، وإذا كان الطاعنون لم يقدموا الدليل على سبق تمسكهم بدفاعهم الوارد بسبب النعى أمام محكمة الموضوع وكان هذا الدفاع يخالطه واقع فانه لا يجوز لهم التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

( تنقض مدنى ١٢/١٢/١٩٨٦ - الطعن رقم ١٢٥٩ لسنة ٥١ ق )

١٢٩١ - قواعد الاثبات - ومن بينها الاستجواب - ليست من النظام العام فاذا سكت من يريد التمسك بها عد ذلك تنازلاً منه وليس له التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن قواعد الاثبات - ومن بينها الاستجواب - ليست من النظام العام فاذا سكت من يريد التمسك بها عد ذلك تنازلاً منه وليس له التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان الطبايع لم يتخذ بأنه تمسك أمام محكمة الموضوع بمسا آثاره في هذا النعى غايه لذلك يكون سبباً جديداً ليس له أن يثيره لأول مرة أمام هذه المحكمة وبالتالي يكون غير مقبول .

( نقض مدني ١٢/٢/١٩٨٦ - الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٩١ ق )

١٢٩٢ - الدفاع بعدم اعدار الدائن للدين قبل رفع دعوى التصويض لا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد تمسك به الطاعن المدين أمام محكمة الموضوع .

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الاعذار قد شرع لمصلحة المدين وله أن يتنازل عنه فاذا لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن الدائن لم يعذره قبل رفع الدعوى فلا يقبل منه اثاره هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض . وكان الثابت أن الطاعن المدين لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضده الأول الدائن لم يعذره فان ما يثيره بهذا السبب يكون غير مقبول .

( نقض مدني ١٦/٦/١٩٨٦ - الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٩٠ ق )

١٢٩٣ - لا يجوز التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض بالاعتراض على شخص الخبير أو عمله ما لم يسبق التمسك بهذا الاعتراض أمام محكمة الموضوع .

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - انه اذا بدأ لأحد خصوم الدعوى اعتراض على شخص الخبير أو عمله فعليه أن يثبت هذا الاعتراض عند

مباشرة الخير عمله فان فاتته ذلك فعليه أن يبيديه لدى محكمة الموضوع .  
 فان اغفل ذلك أيضا فلا يجديهِ الطعن بذلك أمام محكمة النقض باعتباره  
 سببا غير جدير بالالتفات اليه . وكان الثابت من الأوراق ان الطاعن لم  
 يسبق له التمسك أمام محكمة الموضوع بما اشتمل عليه وجه النعي  
 فانه لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض ويكون النعي غير مقبول .

( نقض مدني ١٩٨٦/١٢/٢٥ — الطعن رقم ٥٣ لسنة ٥٣ ق )

١٢٩٤ — لا يجوز التحدى ببطالان الاجراءات المبني على انعدام صفة  
 أحد الخصوم في الدعوى لأول مرة أمام محكمة النقض .

المقرر — وعلى من جازى به قضاء هيئة المحكمة — أن يطلان  
 الاجراءات المبني على انعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى غير متعلق  
 بالنظام العام فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، ولما  
 كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى لرقعها  
 من الوكيل وهو غير ذي صفة في اقامتها ، فان هذا النعي — وأيا كان  
 وجه الرأي فيه — يعد سببا جديدا لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض .

( نقض مدني ١٩٨٧/٦/١٠ — الطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٥١ ق )

١٢٩٥ — اذا كان النعي موجهاً الى ما ورد بأسباب الجسك الابتدائي  
 دون ان يضاف محلاً من الحكم المطعون فيه فلا تجوز اثارته لأول مرة أمام  
 محكمة النقض ما لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع .

ولما كان هذا النعي موجهاً الى حقيقة التي ما ورد بأسباب الحكم  
 الابتدائي دون أن يضاف محلاً من الحكم المطعون فيه ، وقد خللت  
 الأوراق ممثلاً يدل على سبق تمسك الطاعنة أمام محكمة الاستئناف —  
 بهذا الدفاع فانه — ايها ما كان وجه الرأي فيه — لا تجوز اثارته لأول  
 مرة أمام محكمة النقض .

( نقض مدني ١٩٨٧/٦/١١ — الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٥٠ ق )



## ٢ - الأسباب القانونية التي يخالطها واقع

١٢٩٦ - لا يجوز إثارة دفاع يقوم على واقع لأول مرة أمام محكمة النقض لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع .

لما كانت الورقة العرفية تستمد حجيتها من التوقيع وحده ، وكان ملحق وثيقة التأمين قد خلا من توقيع المؤمن لها ، فلا محل للاحتجاج به قبلها ، وإذا كان مما تثيره الطباوعة من أن العرف الساري في مجال التأمين لا يستلزم توقيع المؤمن له على ملحق الوثيقة للاحتجاج به عليه هو دفاع يقوم على واقع لم يسبق لها التمسك به أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ويكون النعى بهذا الوجه غير مقبول .

( نقض بتنى ١٢/١١/١٩٨٥ - الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٢٩ ق )

١٢٩٧ - لا يجوز التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض بالأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام إذا خالطها واقع لم تكن عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع .

أن الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام إذا خالطها واقع لم تكن عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع فإنه لا يجوز التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض ، ولما كان الطاعنان لم يثيرا لدى محكمة الموضوع دفاعا يتعلق بأتهما لم يمتجا الأجل المقرر لإخلاء اعيان النزاع وفقا لما جاء بنص الفقرة ٥ من المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ مع اتصاله بواقع كان يوجب عليهما طرحه على تلك المحكمة لتقول كلمتها فيه ، فإن نعيهما على الحكم بما ورد بهذا الوجه يكون غير مقبول .

( نقض معنى ١٠/٢/١٩٨٦ - الطعن رقم ٦٨٧ لسنة ٥٥ ق )

١٢٩٨ - مؤدى ذاتية الخصومة أمام محكمة النقض - لا يجوز اثارة  
دفاع يخالطه واقع لأول مرة أمام محكمة النقض أم يسبق طرحه أمام محكمة  
الاستئناف .

المقرر أن الطعن بالنقض باعتباره طريقاً غير عادي للطعن - وليس  
درجة من درجات التقاضي - لا يعد امتداداً للخصومة أمام محكمة الموضوع  
إذ أنه خصومة خاصة مهمة محكمة النقض فيها التحقق من التزام محكمة  
الموضوع لأحكام القانون وسلامة تطبيقه ، ومن ثم فلا يحق للخصوم أمام  
محكمة النقض ابداء دفاع جديد لم يكن مطروحاً على محكمة الموضوع ،  
إلا أن يكون متعلقاً بالنظام العام غير مختلط بواقعه ولا يعد الدفاع  
مطروحاً على محكمة الموضوع إلا إذا أبدى قبل الفصل فيه ، أما إذا  
لثّر بعد أن تكون المحكمة قد استنفذت ولايتها بإصدار حكم فيه قبل  
الحكم المنهي للخصومة فإنه لا يعد مطروحاً عليها . لما كان ذلك وثان  
الواقع في الدعوى أن محكمة الاستئناف بعد أن قضت بقبول الاستئناف  
شكلاً ، وإبان حجز الموضوع للحكم فيه أثار الطاعن دفعا حول صحفة  
الاستئناف من محام مقبول أمامها وهو دفع متعلق بالشكل لم يكن  
معروضا عليها قبل فصلها في شكل الاستئناف بقبوله وبالتالي فإن اغفالها  
الرد عليه في حكمها المنهي للخصومة لا يعيبه بالقصور لأنها لا تملك  
العودة إلى مناقشة ما استنفذت فيه ولايتها بحكم سابق ، كما إن  
اثارة هذا الدفاع أمام محكمة النقض غير مقبول رغم أنه متعلق بالنظام  
العام لأنه يختلط بواقع يستلزم تحقيق صحة توقيع المحام على صحفة  
الاستئناف وهو ما لم يكن مطروحاً على محكمة الاستئناف قبل أن  
تقضى في شكل الاستئناف بجلسة ١٩٧٩/٢/١٠ طالما لم يتحد بأنه لم  
يكن في مكتبه ابداءه قبل الفصل في الاستئناف وبالتالي يكون النعم على  
غير أساس .

١٢٩٩ - الدفاع القانوني الذي يخالطه واقع ولم يسبق عرضه على محكمة الموضوع لا يجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

لما كان يبين من مدونات الحكم المظنون فيه أن الطاعن لم ينسب امام محكمة الموضوع دفاعه الوارد بهذا النعي ، كما أنه لم يقدم في طعنه المائل على تمسكه به لدى تلك المحكمة ولئن تعلق هذا الدفاع بسبب قانوني يستند الى الفقرة الثالثة من المادة ٩٩ من قانون المرافعات الا أن تحقيقه يقوم على اعتبارات يختلط فيها الواقع بالقانون اذ يستلزم تحقيق ما اذا كان الطاعن قد قام بتنفيذ الاجراء المكلف بتنفيذه بعد مضي مدة الوقف الجزائي وقبل الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ومن ثم لا يجوز التحدي به لأول مرة امام محكمة النقض ويكون النعي غير مقبول .

( نقض مدني ١٩٨٦/٢/٢٠ - الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٥٠ ق )

١٣٠٠ - متى كان دفاع الطاعن الوارد بوجبه النعي متعلق بسبب قانوني يستند الى اكتساب الملكية بالتقادم المكسب فان تحقيقه يقوم على اعتبارات يختلط فيها الواقع بالقانون ومن ثم لا يجوز التحدي به لأول مرة امام محكمة النقض .

لما كان البين من الأوراق الطاعنين لم يثيرا امام محكمة الموضوع دفاعهما الوارد بوجبه النعي ، ولئن تعلق هذا الدفاع بسبب قانوني يستند الى كتاب الملكية بالتقادم المكسب الا أن تحقيقه يقوم على اعتبارات يختلط فيها الواقع بالقانون اذ يستلزم تحقيق توافر شروط هذه الحيازة وهو ما لا يجوز التحدي به لأول مرة امام محكمة النقض ومن ثم يكون ذلك النعي غير مقبول .

( نقض مدني ١٩٨٦/٢/٢٠ - الطعن رقم ١٢٤٦ لسنة ٥١ ق )



١٢٠١ - لا يجوز الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض بعدم جواز استئناف الحكم الابتدائي لصدوره في حدود النصاب الانتهائي للمحكمة الابتدائية - لما يخالطه من واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع .

وان كان تقدير قيمة الدعوى لتحديد نصاب الاستئناف يتعلق بالنظام العام إلا أنه لا يجوز الدفع بعدم جواز استئناف الحكم الابتدائي لصدوره في حدود النصاب الانتهائي للمدكمة الابتدائية لأول مرة أمام محكمة النقض - استنادا الى استقلال كل طلب من الطرفين المرفوع بهما الدعوى بسببه عن الطلب الآخر ووجوب تقدير قيمة كل طلب منحصرا على حدة عند تحديد نصاب الاستئناف - لما يخالطه في هذه الدعوى من واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع .

( نقض مدني ١٩٨٦/٤/٣٠ - انظر رقم ٢٢٢٨ لسنة ٥١ ق )

١٢٠٢ - لا يجوز التحدي بوجه نعم يقوم على واقع لأول مرة أمام محكمة النقض لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع - مثال - التمسك ببطلان اعلان صحيفة افتتاح الدعوى وصحيقتي الاستئناف وتعجيل السير فيه .

المقرر: في قضاء هذه المحكمة انه متى كان وجه النعم يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا يجوز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض ، ولما كان الثابت ان الطاعة لم تتمسك أمام محكمة الاستئناف ببطلان اعلانها بصحيحة الدعوى الابتدائية وصحيقتي الاستئناف وتعجيل السير فيه فمن ثم لا يجوز لها التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض وكانت الطاعة بم تقدم دليل حرمانها من الاطلاع على منف الدعوى خلال الأجل الذي حددته نذلك فان نعيمها ببذين السبيين يكون غير مقبول .

( نقض مدني ١٩٨٦/١١/٢٤ - انظر رقم ١٩٦ لسنة ٥٦ ق )

١٣٠٢ - ماهية السبب الذي يصح التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض - إذا كان الطاعنان لم يتمسكا أمام محكمة الموضوع بدرجتها بأن المطعون عليهما لم يسجلا عقد البيع الذي استند إليه في ملكيتهما لأرض النزاع فلا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن السبب الذي يصح التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض هو السبب القانوني البحت الذي لا يداخله أي عنصر واقعي لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . لما كان ذلك وكان الطاعنان لم يتمسكا أمام محكمة الموضوع بدرجتها بأن المطعون عليهما لم يسجلا عقد البيع الذي استند إليه في ملكيتهما لأرض النزاع أو الحكم الصادر بصحته ونفاذه ، وهو واقع ينبغي طرحه على محكمة الموضوع لبحثه وتحقيقه فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون نعيًا غير مقبول .

وحيث أنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

( نقض محض ١٧/١٢/١٩٨٦ - الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٢ ق )

١٣٠٤ - لتسليم توافر الأركان اللازمة لأعتبار الأقرار الصادر من أحد الخصوم أقراراً قضائياً ملزماً له من الأمور التي يخالفها واقع مما يترك تقديره لمحكمة الموضوع ومن ثم فإنه لا يجوز التحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع .

لما كان الأقرار وفقاً لنص المادة ١٠٣ من قانون الإثبات هو اعتراف الخصم أمام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها وذلك أثبات سير الدعوى ، كان تحصيل توافر الأركان اللازمة لأعتبار الأقرار الصادر من أحد الخصوم أقراراً قضائياً ملزماً له - وعلى من جرى به قضاء هذه المحكمة - من الأمور التي يخالفها واقع مما يترك أمر تقديره لمحكمة الموضوع ، وكان الثابت أن الطاعن لم يتمسك أمامها بهذا الدفاع ،

فانه لا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ويكون النعى على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٦/١٢/٢٣ — الطعن رقم ٩٦ لسنة ٥٥ ق « احوال شخصية » ) .

١٣٠٥ — لا يجوز ابداء دفاع يخالطه واقع لأول مرة أمام محكمة النقض لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع — مثال التمسك بانقطاع التقادم .

المقرر — فى قضاء هذه المحكمة انه اذا كان سبب الطعن قائما على أمور واقعية لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع فانه لا يكون مقبولا ، وكانت أوراق الطعن قد خلت مما يفيد سبق تمسك مورث الطاعنين بانقطاع التقادم لتقديمه طلبات عديدة باسترداد الرسم موضوع النزاع — وهو دفاع يخالطه واقع — لا يجوز ايدأؤه لأول مرة محكمة النقض ، فان النعى على الحكم بسبب الطعن الخطأ فى تطبيق القانون لعدم اعمال أثر هذه الطلبات فى قطع التقادم يكون غير مقبول .

( نقض مدنى ١٩٨٧/١/٢٦ — الطعن رقم ٢٢٦٣ لسنة ٥١ ق )

١٣٠٦ — لا يجوز اثاره دفاع يخالطه واقع أمام محكمة النقض تستقل بتحقيقه محكمة الموضوع — ادلة الصورية .

لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعنين بصورية اجراءات التنفيذ التى اتخذتها المطعون ضدها الأولى ضد زوجها المطعون ضده الثانى « بأن علاقة الزوجية وحدها لا تكفى لاثبات الصورية هذا فضلا عن ان المستأنف ضدها الأولى « المطعون ضدها الأولى » قدمت صورة ضوئية لاشهار طلاق لم يعترض عليها أحد يفيد طلاقها فى ٧٢/٨/٢٩ قبل اتخاذ اجراءات التنفيذ » وكان الطاعنون لستم يبينوا فى دفاعهم امام محكمة الاستئناف أدلتهم على ادعائهم بالصورية على نحو ما اثاروه بالنص لما كان ذلك ، فان هذا الوجه يكون غير مقبول لما يخالطه من واقع تستقل محكمة الموضوع بتحقيقه .

( نقض مدنى ١٩٨٧/٢/١٢ — الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٥٢ ق )



## ٢ - الأسباب المتعلقة بالنظام العام

١٢٠٧ - يشترط لقبول أسباب لم يوردها الطاعن في صحيفة طعنه ان تكون متعلقة بالنظام العام ولا يخالفها واقع مما يجب طرحه على محكمة الموضوع .

يشترط - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لقبول أسباب لم يوردها الطاعن في صحيفة طعنه - أن تكون متعلقة بالنظام العام ولا يخالفها واقع مما يجب طرحه على محكمة الموضوع ، لما كان ذلك وكان عدم جواز الحكم بتروير الورقة وفي الموضوع ما وفقا لما يفيد نص المادة ٤٤ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - انما هو أمر مقرر لمصلحة الخصم الذي تمسك بالورقة التي قضى بترويرها حتى لا يحرم من تقديم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لاثبات ما أراد اثباته بتلك الورقة ، ومن ثم لا يتعلق بالنظام العام ، فلا يقبل من الطاعن التمسك بهذا النعى لأول مرة بانجاسة أمام محكمة النقض ، الأمر الذي يكون معه هذا النعى غير مقبول .

( نقض مدنى ١٩٨٥/١/٢٠ - الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٥٠ ق )

١٢٠٨ - ليست من النظام العام قاعدة عدم جواز الاثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الاثبات بالكتابة - يجب التمسك بها أمام محكمة الموضوع ولا يجوز التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض .

ان قاعدة عدم جواز الاثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الاثبات بالكتابة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست من النظام العام فيجب التمسك بها أمام محكمة الموضوع ولا يجوز التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض ومن ثم فان النعى بهذا السبب يكون غير مقبول .

( نقض مدنى ١٩٨٥/١٠/٢١ - الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٥٢ ق )

١٣٠٩ — الدفع بالسقوط المبنى على نص المادة ١٨٧ مدني يتعلق بموضوع الدعوى ولا يتصل بالنظام العام ومن ثم لا يقبل النعي به لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يسبق ابدائه أمام محكمة الموضوع .

لما كان الدفع بالسقوط المبنى على نص المادة ١٨٧ من القانون المدني يتعلق بموضوع الدعوى ولا يتصل بالنظام العام فإذا لم ينتج ابدائه أمام محكمة الموضوع فإن النعي به لأول مرة أمام محكمة النقض يكون غير مقبول لما كان ذلك وكانت الطاعة لم تتمسك بالتقديم الثلاثي لدى محكمة الموضوع فإن النعي به لأول مرة يكون سببا جديدا لا تجوز اثارته أمام هذه المحكمة ومن ثم يكون غير مقبول .

( - نقض مدني ١٨/١١/١٩٨٥ - الطعن رقم ١٩ لسنة ٢٩ ق )

١٣١٠ — الآثار المترتبة على كون المحكمين ليسوا أصحاب الصفة في المنازعة التي اتفق في ثلتها على التحكيم — يؤدي البطلان التيسيري المترتب على تنازل الولي الطبيعي عن الأتيان المملوكة للقصر دون إذن المحكمة وكذا الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة — شرط قبول السبب المتعلق بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض .

أن كون المحكمين ليسوا أصحاب الصفة في المنازعة التي اتفق في شأنها على التحكيم لا يترتب عليه سوى أنه لا يكون الحكم الصادر فيها حجة على أصحاب الصفة في تلك المنازعة دون أن يؤدي ذلك إلى بطلان الحكم ولما كان لا يجوز للطاعن أن يتحدى بطلان التنازل الصادر من المطعون ضده السابع بصفته وليا طبيعيا عن الأتيان المملوكة للقاصر ابراهيم بدعوى أنه لم يحصل بشأنها على إذن من محكمة الإحبال الشخصية إذ أن هذا البطلان نسبي شرع لمصلحة القاصر وحده دون الغير ، وكان الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا شأن له بالنظام العام إذ هو مقرر لمصلحة من وضع لحمايته فلا يحق لغيره أن يحتج بهذا البطلان ومن ثم فلا

يجوز للطاعن التمسك ببطلان الاجراءات المؤسس على أن المطعون ضده انتسب لم تكن له صفة في تمثيل المطعون ضدها الثامنة ، ولما كن دفاع الطاعن سالف الذكر لا يستند الى أساس قانوني صحيح فان اغضال الحكم الرد عليه لا يعد قصورا مبطلا له هذا ولئن كان مفاد نص المادة ٢/١٣١ من القانون المدني ان جزاء حظر التعامل في تركة انسان عني قيد الحياة هو البطلان المطلق الذي يقوم على اعتبارات تتعلق بالنظام العام لماسه بحق الارث عنه الا أنه لما كان قبول السبب المتعلق بالنظام العام لأول مرة امام محكمة النقض مشروطا بالا يخالطه عنصر واقعي لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع وكان الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع ببطلان التصرف في الأتليان محل النزاع الثاني الذي فصل فيه حكم المحكمين باعتباره تعاملا في تركة مستقبلة وكانت هذه المحكمة لا يتسنى لها التحقق من قيام هذا البطلان بالخوض في وقائع ذلك النزاع وصولا الى الوقوف على مدى توافر شرائطه وذلك لتحقيق ما اذا كان هذا التصرف قد حصل قبل وفاة المورث عبد اللطيف مبارك الجيار وفيه ماس بحق الارث عنه وهي عناصر لم تكن معروضة على محكمة الموضوع قبل اصدار حكمها المطعون فيه فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص وان كان سببا قانونيا متعلقا بالنظام العام الا أنه لما يخالطه من واقع لم تكن عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع يكون غير جائز التحدى به لأول مرة امام هذه المحكمة :

( نقتض مدني ١٦٨٦/٢/٦ - الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٥٢ ق )

١٢١١ - لا يجوز اثاره ما يتعلق بالنظام العام الا ان يكون واردا على الجزء المطعون فيه من الحكم .

ان ماس اثارته النيابة العسامة في صدد الدفع غير مقبول ، ذلك لأنه وأن كان يجوز للنيابة - كما هو الشأن بالنسبة للمطعون ضده - محكمة النقض من تلقاء نفسها - أن تثير في الطعن ماس يتعلق بالنظام العام .



الا أن ذلك مشروط بأن يكون واردا على الجزء المطعون فيه من الحكم ،  
واذ كان الثابت أن صحيفة الطعن تقتصر على ما قضى به الحكم في  
الموضوع ولم تشمل نعيًا على ما قضى به في شأن الاختصاص الولائي ،  
فإن ما حكم به ضمنًا بشأن هذا الاختصاص هو قضاء قطعي لم يكن محلاً  
للطعن ، ومن ثم حاز قوة الأمر المقضى ، وهي تسمى على قواعد النظام  
العسكاري .

( نقض مدني ١١/٥/١٩٨٦ — الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤٦ ق ) .

١٣١٢ — للخصوم أن يبدوا أمام محكمة النقض أي في مذكراتهم الكتابية  
أو أثناء المرافعة الشفوية الأسباب المتعلقة بالنظام العام ، ولو لم يكونوا قد  
أبدوا ذلك في تقرير الطعن — ويجوز للنيابة العامة وللبنية أن تثير الأسباب  
المتعلقة بالنظام العام ولو لم ترد في صحيفة الدعوى ، لأن نظام الطعن  
يتسع لها .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النص في الفقرة الثالثة من المادة  
٢٥٣ من قانون المرافعات على أن « لا يجوز التمسك بسبب من أبتاب  
الطعن غير التي ذكرت في الصحيفة ومع ذلك فالأسباب المبنية على النظام  
العام يمكن التمسك بها في أي وقت ، وتأخذ بها المحكمة من تلقاء نفسها »  
يدل على أن للخصوم أن يبدوا أمام محكمة النقض في مذكراتهم الكتابية  
وأثناء المرافعة الشفوية الأسباب المتعلقة بالنظام العام ، ولو لم يكونوا قد  
أبدوا ذلك في تقرير الطعن كما أن للنيابة العامة وللمحكمة — من تلقاء  
نفسها — أن تثير الأسباب المتعلقة بالنظام العام ولو لم ترد في صحيفة  
الطعن طالما أن نطاق الطعن يتسع لها . لما كان ذلك وكانت المادة ١٦٧  
من قانون المرافعات تنص على أن « لا يجوز أن يشترك في المداولة غير  
القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلاً » . وكانت المادة ١٧٠  
من قانون المرافعات تنص على أن « يجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا  
في المداولة تلاوة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع على  
مبودة الحكم » . وكانت المادة ١٧٨ تنص على أن « يجب أن يبين في

الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره . . . . وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته . . . وعدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم . . . لما كان . . . وكان الثابت من أصل الحكم المطعون فيه أنه صدر بالعبارة الآتية « محكمة استئنافية إسكندرية ، مأمورية دمنهور ، الدائرة ٢١ المدنية ، بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علنا . . . برئاسة المستشار محمود السيد الخولي وعضوية السيدين / اسماعيل محمد عبد العزيز وفؤاد جرجس ضليح المستشارين وحضور السيد / صبري قباري صادق أمين سر المحكمة » ثم ختم بعبارة « صدر هذا الحكم وتلي علنا . . . بالهيئة المهيئة بصدور هذا الحكم » أما السيد الأستاذ المستشار / منير عبد المجيد البشبيشي الذي حضر المرافعة فقدم وقع على مسودة الحكم . . . وكان لا يبين من ذلك اسمي المستشارين اللذين سمعا المرافعة واشتركا في الحكم إلى جانب المستشار منير عبد المجيد البشبيشي ، ولما كان الحكم قد خلا البتة من هذا البيان الجوهرى فإنه يكون باطلا ، وهو بطلان متعلق بالنظام القضائى نفسه لوجوب حماية هذا النظام من الخروج عليه ومن ثم نقضى به المحكمة من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

( نقض منى ١٥/٦/١٩٨٦ - الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٥٥ ق )

١٣١٢هـ - شرط إثارة حجية الأحكام لأول مرة أمام محكمة النقض .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان الالتزام بحجية الأحكام من الأمور المتعلقة بالنظام العام ونقضى بها المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز من ثم إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا أن ذلك مشروط بثبوت أن جميع عناصرها الواقعية التي تسمح بالوقوف عليها والإلمام بها كانت مطروحة ومتوفرة لدى محكمة الموضوع وكانت الأوراق قد خلت مما يفيد اتصال علم محكمة الموضوع بعناصر الحكم الجنائى المشار إليه

بسبب النعى وما يدل على سبق تقديمه اليها وكان لا يجدى فى ذلك مجرد الإشارة أمامها الى صدور ٤ كما لا يقبل من الطاعة أن تتقدم بعد ذلك — رفق طعننا المائل — بصورة من الحكم المذكور وشهادة بما تم فيه ، لما كان ذلك وكانت العناصر الواقعية لها ورد بسبب النعى لم تكن مطروحة على محكمة الموضوع فانه يكون سببا جديدا لا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

( نقض مدنى ١٩٨٦/٦/١٧ — الطعن رقم ٧٣ لسنة ٥٥ ق .  
« احوال شخصية » ) .

١٣١٤ — شرط اثاره حجية الأحكام لأول مرة أمام محكمة النقض —  
مقتضى التمسك أمام المحكمة المدنية بحجية الحكم الجنائى .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه وان كان الالتزام بحجية الأحكام من الأمور المتعلقة بالنظام العلم وتتقضى بها المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز من ثم اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ، الا أن ذلك مشروط بثبوت أن جميع عناصرها الواقعية التى تسمح بالوقوف عليها والألمام بها كانت مطروحة ومتوفرة لدى محكمة الموضوع ، وكان المقرر بنص المادة ١٠٢ من قانون الاثبات ان القاضي المدنى لا يرتبط بالحكم الجنائى الا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم ، وكان فصله ضروريا مما مفاده ان التمسك أمام المحكمة المدنية بحجية الحكم الجنائى يقتضى أن يكون الحكم مقدما اليها حتى يتسنى لها أن توقف منه على ما يلزم بالتقيد به من الوقائع التى فصل فيها فضلا لازما سواء بالنسبة لوقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية أو الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته الى فاعله ، لما كان ما تقدم ، وكانت أوراق الطعن قد خلت مما يفيد اتصال محكمة الموضوع بعناصر الحكم الجنائى المشار اليه بسبب النعى أو ما يدل على سبق تقديمه اليها . فانه يكون سببا جديدا مما لا تحوز اثارته لأول مرة محكمة النقض .

( نقض مدنى ١٩٨٧/٢/٢٦ — الطعن رقم ٢٣٢١ لسنة ٥١ ق )



١٢١٥ - لا يجوز اثاره الدفع بعدم دستورية القانون لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يتبينك به أمام محكمة الموضوع .

ان الدفع بعدم دستورية القانون وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يتعلق بالنظام العام واذ لم يتبينك الطاعنون بهذا الدفع أمام محكمة الموضوع فلا يجوز اثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة .  
( نقض محني ١٩٨٧/٢/٢ - الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٥٠ ق )

٤ - ما لا يندرج تحت أسباب الطعن

١٢١٦ - وقوع غموض في الحكم يكون مبرراً لطلب تفسيره من ذات المحكمة التي أصدرته ولا يصلح سبباً للطعن فيه بطريق النقض .

وحيث ان هذا النعي غير مقبول ، ذلك أن حاصله هو وقوع غموض في الحكم بسبب ما انصب عليه قضاؤه بالتسليم بالنسبة للمنقولات ، ولما كان وقوع غموض في الحكم لا يصلح سبباً للطعن فيه بطريق النقض وإنما يكون مبرراً لطلب تفسيره من ذات المحكمة التي أصدرته عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالغموض أياً كان وجه الرأي فيه يكون غير مقبول .  
( نقض محني ١٩٨٥/١٢/٢٣ - الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٠ ق )

١٢١٧ - ما قصته المادة ٢٥٢ مرافعات من وجوب اشتغال صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن والا كان باطلا .

ان المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات اذ أوجبت أن تشمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن والا كان باطلاً إنما قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كسفاً وإيضاحاً تاماً منها الغموض والجهالة بحيث يبين منها الوجه الذي يبين الطاعن على الحكم وموضعه منه وأثره في قضاؤه ومن ثم فإن كل سبب يراد التحدي به يجب أن يكون مبيناً بياناً

دقيقا نافيا للجهالة والا كان النعى به غير مقبول . لما كان ذلك وكان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه اغفاله المستندات المقدمة منه والرد على الدفاع الذى أثاره ، دون بيان منه لتلك المستندات ووجوه الدفاع ، فان النعى يكون مجهلا غير مقبول .

( نقض مدنى ١٩٨٥/١٢/٢٤ - الطعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٥٠ ق. )

١٣١٨ - اذا لم يبين الطاعن وجه استدلاله بالمحزر المشار اليه في سبب النعى ووجه قصور الحكم في الرد عليه فان النعى عليه في هذا الخصوص يكون مجهلا وغير مقبول .

وحيث ان هذا النعى غير مقبول ذلك ان الطاعن لم يبين وجه استدلاله بالمحزر المشار اليه في سبب النعى ووجه قصور الحكم في الرد عليه للوقوف على ما يتجدى به في هذا الخصوص ، فان النعى يكون مجهلا وغير مقبول .

( نقض مدنى ١٩٨٦/١٢/٢٥ - الطعن رقم ٥٣ لسنة ٥٢ ق. )

١٣١٩ - لا يقبل من الطاعن المجادلة في صحة ما أثبتته المحضر في اصل اعلان صحيفة الاستئناف من وجود مسكنه ومغلقا واعلانه بجهة الادارة مادام لم يطمعن على هذه البيانات بالتروير .

لما كان محضر اعلان أوراق المحضرين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من المحررات الرسمية التى أسبغ القانون الحجية المطلقة على ما دون بها من أمور باشرها محررها في حدود مهمته ما لم يتبين ترويرها فانه لا يقبل من الطاعن المجادلة في صحة ما أثبتته المحضر في اصل اعلان صحيفة الاستئناف من وجود مسكنه ومغلقا واعلانه بجهة الادارة ما دام لم يطمعن على هذه البيانات بالتروير ، والنعى في شقه الثانى عار عن الدليل ذلك انه ولئن كان المشرع قد لوجب في المادتين ٩ ، ١٩ من

قانون المرافعات ان تشتمل الأوراق التي يقوم المحضرون باعلانها ومنها  
صحف الدعاوى والاستئناف على بيانات جوهرية منها بيان اسم المحضر  
الذي يشر الاعلان وتوقيعه على كل من الأصل والمصورة والا. كان الاجراء  
باطلا ، وأن للمعلن اليه التمسك ببطلان الصورة المعلقة ولو خلا أصلها من  
أسباب البطلان الا أنه لما كانت الصورة المرفقة بحافظة مستندات الطاعن  
المقدمة الى محكمة النقض والتي يقول انها هي الصورة المعلقة من صحيفة  
الاستئناف قد جاءت خلوا من أية بيانات تكشف عن انها هي بالفعل صورة  
الاعلان المسلمة الى جهة الادارة ، وعلى ذلك فلا يجدي الاستدلال بنك  
الورقة لاثبات حقيقة ما يدعيه في هذا الخصوص ، ومن ثم يكون النعي  
برمته على غير أساس .

( نقض مدنى ١٠٨٧/١/١ — الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٥٤ ق )

١٣٢٠ — لا شأن للطاعن في الطعن على الحكم المطعون فيه لقصوره  
في الرد على دفاع ابداه المطعون ضده أمام محكمة الموضوع .

المقرر في قضاء هذه المحكمة انه لا شأن للطاعن في الطعن على الحكم  
المطعون فيه لقصوره في الرد على دفاع ابداه المطعون ضده أمام محكمة  
الموضوع ، واذ كان سبب النعي يقوم على أن الحكم المطعون فيه لم يرد  
على دفاع المطعون ضده من انه لم يعلن بصحيفة افتتاح الدعوى اعلانا  
صحيا ، وكان الطاعن لا شأن له في الرد على هذا الدفاع حتى يفرض  
ضحته — فان النعي به يكون غير مقبول .

( نقض مدنى ١٠٨٧/٢/١٩ — الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٥٢ ق )

١٣٢١ — متى أقام الحكم قضاءه على أسباب تكفى لحمله فان تمييزه  
فيما استطرد اليه زائدا عنها يكون غير منتج .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى أقام الحكم قضاءه على أسباب  
تكفى لحمله فان تمييزه فيما استطرد اليه زائدا عنها يكون غير منتج ،



لما كان ذلك وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه — على ما سلف بيانه في الرد على الأسباب الستة الأولى وهي أسباب سائفة تكفى لحمله فإن تعيب الطاعن له فيما تريد فيه يكون غير منتج .

( نقض مدني ١٩٨٧/٤/٢٦٠ — الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٥٢ ق )

١٣٢٢ — إذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى نتيجة صحيحة في القانون فإنه لا يعيبه ما ورد في أسبابه من أخطاء قانونية ومن ثم فإن النفي بهذا السبب يكون غير منتج .

المقرر أن الدائن يستطيع التنازل صراحة أو ضمناً عن الدعوى البوليصية على أن تكون نيته في التنازل واضحة فمجرد توقيعه حجراً على الثمن المستحق في ذمة المشتري للبائع مدينه لا يعتبر تنازلاً عن الطعن في البيع بالدعوى البوليصية وأنه ولئن كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر مجرد توقيع الطاعنة حجراً على ما لدى مورث المطعون ضدهم التسمية الأول من باقى الثمن المستحق لدينها البائع بمثابة تنازل مانع لتمسكها بالدعوى البوليصية إلا أنه وكما سلف القول فإن الحكم إذا انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون فإنه لا يعيبه ما ورد في أسبابه من أخطاء قانونية ومن ثم فإن النفي بهذا السبب يكون غير منتج .

( نقض مدني ١٩٨٧/٤/٢٧٠ — الطعن رقم ١٠٦٢ لسنة ٥٠ ق )

١٣٢٣ — انصراف النفي إلى غير ما استند إليه الحكم في قضائه يكون غير مقبول لوروده على غير محل .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن انصراف النفي إلى غير ما استند إليه الحكم في قضائه يكون غير مقبول لوروده على غير محل ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على ما ثبت له من المستندات التي قدمها المطعون ضده وما استخلصه من أقوال شاهده من أنه ترك شقة النزاع لابنته التي ولدت وأقامت وتزوجت

بهما ورقب على ذلك انتقاعها بأحكام الإمتداد القانوني طبقا للمادة ٢١٩ من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ — والتي لم يتناولها الطاعن بثمة مطعن — وكان الحكم المطعون فيه لم يتطرق لبحت المقتضى لعدم تحقق الاحتجاز في ذاته فان النعى عليه بهذا السبب الذي لم يقيم عليه قضاءه يكون غير منتج .

( نقض مخئي ١٦/٥/١٩٨٧ — الطعن رقم ٤٦٧ لسنة ٥٣ ق )

١٣٢٤. — القضاء بشيء لم يطلبه الخصوم يعد سببا من اسباب التماس اعادة النظر ليس بحالة من حالات الطعن بطريق النقض — م ٢٤١ مرافعات .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان القضاء بشيء لم يطلبه الخصوم لا يعد في القانون حالة من حالات الطعن بطريق النقض بل هو سبب من اسباب التماس اعادة النظر المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون المرافعات فان النعى بهذا السبب يكون غير مقبول .

( نقض مخني ٢١/٥/١٩٨٥ — الطعن رقم ١٤ لسنة ٥٣ ق « احوال شخصية » ) .

١٣٢٥. — قبول مذكرات أو أوراق من احد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها — جزاؤه البطلان — هذا البطلان لا يصلح سببا للطعن بالنقض الا اذا كان من شأنه التأثير في الحكم .

المقرر في قضاء هذه المحكمة انه ولئن كان قبول مذكرات أو أوراق من احد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها جزاءه البطلان الا أن هذا البطلان لا يصلح سببا للطعن بالنقض وفقا لنص المادة ٣/٢٤٨ من قانون المرافعات الا اذا كان من شأنه التأثير في الحكم واذ كان الطاعن لم يبين في سبب النعى ما احتوته مذكرة المطعون ضدهم من دفاع حرم من مناقشته وكان له أثر في الحكم المطعون فيه فان نعيه يبطلان الحكم

بسبب عدم اطلاعه على هذه المذكرة يكون قاصر البيان وغير مقبول أمام محكمة النقض .

( نقض منى ١٩٨٧/٦/١١ - الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٢ ق. )

١٣٢٦ - النعى المجهل العارى عن الدليل يكون غير مقبول - الخطا  
المسادي غير المؤثر على كيان الحكم ولا يفقده ذاتيته لا يصحح بذاته سببا للطعن  
بطريق النقض .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان الطاعن لم يبين المستندات التي يفنى على الحكم المطعون فيه اغفالها ، ولم يبين دلالة تلك المستندات وأثرها في قضاء الحكم ، فإن النعى يكون مجعلا وعاريا عن الدليل وبالتالي يكون غير مقبول ، والنعى في شقه الثاني غير سديد ، ذلك أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق متى وجدت في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها وتقضي بما يطمئن إليه وجدانها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في مذكراته « وحيث أنه بالنسبة لعقيد بيع الجندك المودع ملف الدعوى وهو عقد البيع » الصادر من المستأجر الأصلي للسيدة / زينب محمد عباس قد خلا من ذكر الضرورة الملجئة لهذا البيع ، كما أن المستأجر وهو صاحب الحق في إبراز ركن الضرورة في هذا البيع بالجندك لم يفصح عن كنه حالة الضرورة التي إلتجأ إلى هذا البيع طوال مرالجل الدعوى المختلفة حتى هذه اللحظة ، ولم يذكر ما هي حالة الضرورة التي قامت به واضطرته لبيع العين موضوع النزاع بالجندك للغير ، وإن ما يطلبه في صحيفة استئنافه من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات قيام حالة الضرورة هو قول مبهم لم يوضحه حتى تكون المحكمة رقيقة على ما يتول وتقدر ما إذا كان ما قام به حالة ضرورة من عدمه إذ أنه لم يذكر ما هي حالة الضرورة هذه التي يريد إثباتها ، كما أنه لم يدفع بها طوال مراحل الدعوى أمام محكمة أول درجة ، والمحكمة تستشف



من سلوكه هذا انه يريد اطالة أمد النزاع دون ما مبرر جدى لذلك . . . »  
 فان هذا الحكم يكون قد رفض طلب الاحالة الى التحقيق اكتفاء بمياً  
 اقتنع به من أسباب سائغة ، فان النعى فى هذا الشق يكون على غير  
 أساس ، أما ما أثاره الطاعنون من خطأ الحكم فى تاريخ عقد الايجار  
 المحكوم بفسخه فهو من قبيل الأخطاء المادية البحتة غير المؤثرة على  
 كيان الحكم ، اذ أن الدعوى لا تستند إلا لعقد ايجار واحد هو العقد  
 المؤرخ ١٤/٣/١٩٦٨ ومن المقرر ان الخطأ المادى غير المؤثر على كيان  
 الحكم ولا يفقده ذاتيته فى معنى المادة ١٩١ من قانون المرافعات تتولى  
 محكمة الموضوع تصحيحه بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب  
 أحد الخصوم ، ولا يصلح بذاته سبباً للطعن بطريق النقض ، ومن ثم  
 يكون هذا الشق من النعى غير مقبول .

( يتش منى ١٨/١/١٩٨٧ - الطعن رقم ١٥٦٠ لسنة ٤٩ ق )

### سابعاً - حالات الطعن بالنقض

١٣٢٧ - يتعين نقض الحكم اذا ثبت فساد دليل من الأدلة المجتمعة  
 المتسادة التى اعتمدت محكمة الموضوع عليها فى قضائها ولم يكن يبين أثر كل  
 واحد منها على حدة فى تكوين عقيدتها .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة فانه اذا اعتمدت محكمة الموضوع فى  
 قضائها على جملة أدلة مجتمعة بحيث لا يبين أثر كل واحد منها على  
 حدة فى تكوين عقيدتها ولا ما كان ينتهى اليه قضاؤها لو أنها قد استبعدت  
 أحد هذه الأدلة لعيب شابه فانه يتعين فى حالة ثبوت فساد أحد هذه الأدلة  
 نقض الحكم لقصور أسبابه .

لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام  
 قضاءه فيما انتهى اليه من مساكنة المطعون ضده الأول للطاعن فى عين  
 النزاع منذ بدء العلاقة الايجارية على عدة أدلة من بينها أن عقد  
 ايجار شقة النزاع حرر لصالح الطاعن والمطعون ضده الأول وثلاثة

آخرون من زملائهما العاملين بمأمورية ضرائب السويس وأن هذا العقد يخولهم جميعا الإقامة في الشقة وقد أقاموا فيها جميعا بالفعل منذ الفترة اللاحقة على تحريره وظلوا كذلك الى أن تركها الثلاثة الآخرون وبقي فيها الطاعن والمطعون ضده الأول في حين أن الثابت من الأوراق أن الترخيص الإداري يشغل العين صادر باسم الطاعن وخضه ومخطور عليه فيه تأجير العين أو التنازل عنها كلها أو بعضها لآخرين وليس في هذا الترخيص ما يشير الى ضدوره بالموافقة على الشروط التي اقترحتها مصلحة الضرائب أو أنه يخول للمطعون ضده الأول حق الإقامة بالعين أو اقامته فيها فعلا منذ بدء الإجارة ، وقصد قسدم الطاعن تأييدا لدفاعه في هذا الخصوص أمام محكمة الموضوع جافظتى مستندات تضمنت كتاب رئيس حي عتاقة بمحافضة السويس الذي تتبعه تلك العين يفيد أن التعاقد عنها قد تم مع الطاعن لتكون سكنا خاصا له دون غيره ومخطور عليه أن يسكن فيها أحدا معه ولو كان من العاملين بالمأمورية وكتاب مأمورية ضرائب السويس الذي تضمن أنه لا يوجد للمأمورية اسكان إداري أو استراحات خاصة بها بمدينة السويس ومن ثم يكون استدلال الحكم بالترخيص الإداري يشغل الطاعن للعين على أحقية المطعون ضده الأول في شغلها أو على شغلها لها فعلا منذ بدء الإجارة قد جاء فاسدا مما يعنيه بالقصور وينوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

( نقض مبنى ١١/٣/١٩٨٥ - الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٥٤ ق )

١٣٢٨ - الخطأ في تطبيق القانون والتناقض في الأسباب الموجبة لنقض الحكم - مثال .

إن الحكم المطعون فيه وإن التزم في حكمه بقضاء محكمة النقض في ذات النزاع بحكمها في الطعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥٢ ق سالف الإشارة اليه من أن انتهاء خدمة المطعون ضدهم يرجع الى اتهامهم باختلاس بعض أموال الطاعنة وأن الحكم الجنائي الصادر ببراءتهم من هذا الاتهام واللاحق على فصلهم قد بنى على عدم كفاية الأدلة القائمة في الدعوى

الجنائية ، وأن الطاعة تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن فصل المطعون  
ضدهم كان مبررا لاخلالهم بالتزام المحافظة على أموالها باعتباره التزاما  
جوهريا مترتبا على عقد العمل يرد عليه حكم المفقرة السادسة من  
المسادة ٧٦ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٨ دون  
أن يعارض ذلك ما قضى به الحكم الجنائي إذ ليس ثمة تلازم بين انعدام  
المسؤولية الجنائية والاممال الجسيم من المطعون ضدهم في المحافظة على  
أموال الطاعة الذي أفقدهم الثقة والاطمئنان ، وأن قضاء الحكم  
المنقوض يطلبات المطعون ضدهم على سند من القول بأن الحكم الجنائي  
قضى ببراءتهم قد حجب عن بحث دفاع الطاعة بشأن انتفاء التعسف  
عن الفصل بما استوجب نقضه ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه حكم  
النقض السابق في هذه المسألة القانونية وأقام قضاءه على أن : « تجربة  
العامل من تهمة الاختلاس للشك القائم في الدعوى ( أي الدعوى الجنائية )  
فلا تثريب على صاحب العمل وقد ساورت الشكوك نحو عامله ولا يمح  
الحكم الجنائي الشكوك من نفسه أن أغنى العلاقة بينه وبين عامله التي  
مبنياها الثقة والاطمئنان ... » إذ القانون لا يحمي العامل الذي تحيط به  
الشكوك من ناحية ذمته وأمانته متى دعمت هذه الشكوك أسباب تبيح  
على الاعتقاد بصحتها ولا يكون لصاحب العمل متعسفا إذا فصل عامله  
من خدمته وقد ساورت الشكوك ، وأوجب في نفسه خيفة نحو عامله  
مما يجعل الشركة في حل من الاستعناء عن عمله ... » واستطرد الحكم  
فاورد : « لئلا كان الحكم الصادر من محكمة الجنائيات بالبراءة مقصور  
على أنه لم يثبت ارتكاب العاملين ( المطعون ضدهم ) للجريمة إلا أنه  
لا ينفي أن ثقة رب العمل قد ترعزت فيهم ومن ثم بات فصلهم »  
مما مفاده أن الحكم أسس قضاءه على أن الحكم الصادر ببراءة المطعون  
ضدهم في الدعوى الجنائية لا ينفي زعزعة ثقة الطاعة فيهم بما يحق لها  
معها إنهاء عقود عملهم لديها دون أن تكون متعسفة في استعمال هذا  
الحق وهو ما كان يتعين أن يؤدي إلى رفض طلب المطعون ضدهم التعويض  
عما يدعونه من أضرار مادية وأدبية نتيجة فصلهم ، إلا أن الحكم غاد  
فاورد بدلا من ذلك في أسبابه أنه : « وأن كان ذلك حقا لها إلا أن ذلك



أضر بهم أضراراً مادية وأدبية بالنسبة مستوجباً التعويض لجبر هذه الأضرار » . وخلص الحكم من ذلك إلى القضاء لهم بالتعويض المحكوم به ، لما كان ما تقدم فإن قضاء الحكم المطعون فيه بالتعويض للمطعون ضدهم بعد أن نفى التعسف من جانب الطاعنة في إنهاء عقدتهم لديهما وأكد قيام المبرر القانوني لفصلهم ، يعيب الحكم بالفطش في تطبيق القانون والتناقض في الأسباب ويوجب نقضه جزئياً فيما قضى به بالنسبة للتعويض ، بغير حاجة لبحث باقى وجوه الطعن .

( نقض مدنى ١٩٨٥/٤/٢١ - الطعن رقم ٢١٤٨ لسنة ٥٤ ق )

١٣٢٩ - مناط جواز الطعن بالنقض في حالة الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه - سبيل الطعن إذا لم يبد من الحكم أنه يقصد تجاوز الطلبات وإن يحكم للخصوم ما طلبوه .

المقرر طبقاً للمادتين ٢٣٥ و ٢٣٦ من القانون المدنى ان الدائن أن يستعمل حق مدينه باعتباره نائباً عنه ومن ثم فإن للمشتري أو المالك اليه من بائع لم تنتقل اليه الملكية لعدم تسجيل عقد شرائه أن يستعمل حق البائع له في طلب الحكم بصحة ونفاذ هذا العقد ، وكان الواقع في الدعوى أن المطعون عليهم الثلاثة الأول قد طلبوا فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٦٨/٢/٢٩ الصادر للمحيل لهم استعمالاً لحقهم كدائنين له فإن النعى بهذا الوجه يكون على غير أساس والنعى بالوجه الثانى مردود ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الطعن بالنقض لا يقبل في حالة الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه الا اذا كانت المحكمة قد بينت في حكمها المطعون فيه وجهة نظرها فيما حكمت به وأظهرت فيه انها قضت بما قضت به مدركة حقيقة ما قدام لها من الطلبات وعالة انها بقضائها هذا المطعون فيه انما تقضى بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه ومع ذلك أصرت على القضاء مسببة أياه في هذا الخصوص أما اذا لم يبد من الحكم أنه يقصد تجاوز الطلبات وإن يحكم للخصوم بما طلبوه فإن سبيل الطعن عليه انما يكون

بالتماس إعادة النظر وفقا لنص المادة ٢٤١/٥ من قانون المرافعات  
لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جاء خلوا مما يفيد تعمد القضاء  
بمصلحة التعاقد لمساحة تجاوز المساحة الموضحة بصحيفة الدعوى فانه  
لا يقبل الطعن عليه في هذا الخصوص الا بطريق التماس إعادة النظر  
فيكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

( نقض مدني ١٢٨٦/١/٢١ - الطعون ٦٥١ لسنة ٥١ ق ،  
٣١٥ ، ٣٣٨ لسنة ٥٣ ق ) .

١٣٣٠ - فساد الحكم في الاستدلال يؤدي به الى الخطأ في تطبيق  
القانون ومن ثم يتعين نقضه لهذا السبب - مثال ذلك .

بيّن من عقد الاتفاق المبرم بين الطرفين في ١٣/٨/١٩٧٨ أن البند  
الثالث منه ينص على أن المطعون ضده الأول تقاضى مبلغ مائة ألف  
جنية « مقدم إلتعاب تصميمات أعمال بوكائدة بورسعيد رسومات كاملة  
ورسومات عمارة سكنية ٥٥ منطقة ط شارع عمرو بالدقي جيزة بالقاهرة  
ومناقشتها بالبلدية ، كما ورد بالبند الرابع أنه « يتم دفع باقي الإلتعاب  
فقط ثلاثة عشر ألف جنيه حين تقديم جميع الرسومات ومناقشة ترخيص  
العمارة في مدة أقصاها تسعون يوما من تاريخه سابق الذكر في المحضر  
السابق وهو ٣٠/١١/١٩٧٨ » ، مما مفاده أن الإلتزام المطعون ضده الأول  
طبقا لهذا العقد لا يقتصر على أعمال الرسم والتصميم إنما يشمل أيضا  
مناقشة هذه الأعمال مع جهة التنظيم المختصة ، لما كان ذلك وكان الحكم  
المطعون فيه إذا طرح ما تمسك به الطاعن من عدم تنفيذ المطعون ضده الأول  
لإلتزاماته العقدية وإتمام قضاءه في هذا الخصوص على قوله بأن « قيام  
المستأنف ضده الأول ( المطعون ضده الأول ) بمناقشة الرسومات  
والتصميمات مع إدارة البلدية تستلزم أن تكون له صفة في ذلك بكونه  
وكيلا عن صاحب الشأن وهي الوكالة التي كان المستأنف ( الطاعن ) قد  
قام بالإنجاز في ٣/٨/١٩٧٨ ولم يمد لها وجودا ومن ثم فإن المسئول  
عن إجراء هذه المناقشة يكون هو المستأنف نفسه الذي لم يقدم دليلا على

أنه قام بعرض هذه الرسوم على البلدية وأنها اعترضت عليها . . . »  
 دون أن يفصح الحكم عن سنده في استلزام حصول المطعون ضده الأول  
 على توكيل من الطاعن لأجراء مناقشة ما قام به من أعمال مع جهة التنظيم  
 المختصة مع ما هو ثابت من الأوراق من أن المطعون ضده كان وقت إبرام  
 العقد موضوع الدعوى في ٢٣/٨/١٩٧٨ على بينة من الغاء التوكيل الصادر  
 اليه بمقتضى الاتفاق السابق المبرم بين الطرفين في ٣/٨/١٩٧٨ مع ذلك  
 فقد قبل أن يلتزم بمناقشة ما يضعه من رسومات وتصميمات لحساب  
 الطاعن مع جهة التنظيم ، فإن الحكم بالمطعون فيه اذ نفى عن المطعون  
 ضده مسئوليته عن عدم تنفيذ هذا الالتزام والقاء على عاتق الطاعن ،  
 ورتب على ذلك قضاءه برفض دعواه بطلب فسخ العقد ورفض تظلمه  
 من أمر تقدير الأتعاب ، فإنه يكون معيبا بالفساد في الاستدلال أدى به  
 الى الخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة  
 لبحث باقى أسباب الطعن .

( نقض مدنى ١٩٨٦/٣/٢٥ — الطعن رقم ٢٢٨١ لسنة ٥٢ ق )

١٣٣١ — مناط جواز الطعن في الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة  
 استئنافية — لا تحوز الاحكام المستعجلة حجية الامر المقضى الا اذا ظلت  
 مراكز الخصوم والظروف التى انتهت بالحكم فيها هى لم يطرأ عليها تغيير .

اذا كان الحكم المطعون عليه قد صدر من محكمة ابتدائية — بهيئة  
 استئنافية — وكان لا يجوز وقتا للمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات الطعن  
 بالنقض في هذا الحكم الا اذا كان قد فصل في نزاع خلافا لحكم آخر  
 سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الامر المقضى ، وكان  
 الاصل العام في الاحكام المستعجلة — على ما جرى به قضاء هذه  
 المحكمة — أنها لا تحوز حجية الامر المقضى الا اذا ظلت مراكز الخصوم  
 والظروف التى انتهت بالحكم فيها هى لم يطرأ عليها تغيير ، وكان ما ينهه  
 الطاعنان بسببى الطعن على الحكم المطعون فيه انه فصل في النزاع على  
 خلاف الحكم النهائى الصادر في الدعوى رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٦٨ مدنى



مستعجل ينذر المتصورة المؤيد استثنائيا والصادر بين نفس الخصوم  
والذى قضى برفض عزل الطاعن الأول من الحراسة ، لما كان ذلك وكان  
البير من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه -  
أنه قد أورد وهو في معرض الرد على الدفع المبدى من الطاعنين بعدم  
جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالإحكام المشار اليه - أن ثمة  
تغيرا في الوقائع المسادية بين الدعويين ، وخلص من ذلك - بعد أن عرض  
لها - بما يؤكد تغيرها الى رفض الدفع وذلك بأسباب سائغة لها أصلها  
الثابت بالأوراق ، ومن ثم فلا يجدى الطاعنين تمسكهم بأن الحكم المطعون  
فيه اذ قضى بعزل الطاعن الأول من الحراسة يكون قد خالف حجية الحكم  
سالف الذكر .

وحيث انه ولما يتجلى فان الطعن في الحكم يكون غير جائز .  
( نقض مدنى ١٩٨٧/٢/١٥ - الطعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٥١ ق )

١٣٣٢ - يكون الحكم معيبا بالقصور اذا اغفل الدفاع الجوهرى ولم  
يورد عليه حال كونه لو صح لتغير به وجه الراى في الدعوى - اثر ذلك .

لما كان الثابت من المذكرة المقدمة في الطاعنين أمام محكمة الاستئناف  
بجلسة ١٩٨٣/٣/٢٧ انهم تمسكوا بحقهم في حبس باقى الثمن المطالب  
به على سند من أن الجرار المبيع من مورث المطعون ضدهما الى مورثهم  
متكنا بحق امتياز لدين مستحق لمصلحة الضرائب على مورث المطعون  
ضدهما ومنحجوز عليه لصالحها وقدموا تأييدا لهذا الدفاع شهادة رسمية  
صادرة من ادارة مزور الاسكندرية تفيد ذلك وكان الحكم المطعون فيه  
اذ قضى بالزام الطاعنين بأداء باقى ثمن الجرار المبيع دون الاشارة الى  
دفاعهم سالف البيان والرد عليه حال انه دفاع جوهرى - لو صح لتغير  
به وجه الراى في الدعوى - فانه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه  
دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

( نقض مدنى ١٩٨٧/٢/١٩ - الطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٥٢ ق )

١٣٣٣ — منسأط نسخة الطعن بالنقض المبني على تناقض حكمن انتهائين .

لما كانت المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات تنص على أنه « لا للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض في أى حكم انتهائى — أيا كانت المحكمة التى أصدرته فصل في نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى وكان مؤدى ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الطعن المبني على تناقض حكمن انتهائين يصح حين يكون قضاء الحكم المطعون فيه قد ناقض قضاء سابقا. جاز قوة الشئ المحكوم به في مسألة يثار حولها النزاع بين طرفي الخصومة واستقرت الحقيقة بشأنها بالفصل فيها في منطوق الحكم السابق أو في أسبابه المرتبطة بالمنطوق وكان يبين من الحكم الصادر في الدغوى رقم ٦٣١ سنة ١٩٧٦ مدنى مركز سوهاج ومن الحكم الصادر في الدغوى رقم ٤٨ سنة ١٩٨٠ مدنى مستأنف سوهاج للذين يحتج بهما الطاعنان أولهما قد اقتصر على النقضاء برفض دعوى المطعون ضده لانتفاء واقعة استئجار الطاعن أطيان النزاع من الباطن وثانيهما صدر في نزاع مرجه بين المدعون ضده وبين آخر يستأجر أرضا غير أرض الداعى بمقتد مغاير للمقتد سند الدعوى المائلة . اذ كان ذلك وكانت المادة ١٠١ من قانون الإثبات تقضى بألا تكون للأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى حجبية فيما فصلت فيه من الحقوق الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تغير صفاتهم ، وتتعلق بذات الحق محلا وسييا ، فان الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه بدعوى صدوره على خلاف حكم سابق يكون غير جائز .

( نقض متنى ١٩٨٧/٥/٤ — الطعن رقم ١١١١ لسنة ٤٢ ق )

١٣٣٤ — يضمن نقض الحكم الذى خالفه الثابت في الاوراق .

لما كان الطاعن قد أقام دعواه بطلب الحكم بتسكينه على الفئة العاشرة في ١٩٧٠/٦/١ وترقيته للفئة التاسعة اعتبارا من سنة ١٩٧٣ ،

وكان الخبير المنتدب في الدعوى قد انتهى في تقريره الى احقية للتسكين على الفئة التاسعة في ١٩٧٣/٩/١. فان الحكم المطعون فيه اذ قضى مع ذلك بمقبولة الاستناد لهذا التقرير بأحقية للترقية للفئة التاسعة في هذا التاريخ يكون قد تخالف الثابت في الأوراق وخطأ بين قواعد التسكين والترقية مما حجب عنه بحث هذه القواعد ومدى انطباقها على المطعون ضده مما يوجب نقضه على أن يكون مع النقض الإحالة .

( نقض محتى ١٩٨٧/٦/١٤ — الطعن رقم ١٨٨١ لسنة ٥٢ ق )

### ثامناً — الحكم في الطعن بالنقض وأثره

١٣٣٥ — نقض الحكم لا يتناول إلا ما تناولته أسباب النقض المقبولة أما ما عدا ذلك فإنه يجوز قوة الأمر المقضى — التزم محكمة الإحالة في هذا الصدد .

المقرر — في قبض هذه المحكمة — ان نقض الحكم لا يتناول إلا ما تناولته أسباب النقض المقبولة أما ما عدا ذلك فإنه يجوز قوة الأمر المقضى ويتمتع على محكمة الإحالة إلا تعيد النظر فيه لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق ان الحكم انتقض لم يقبل من أسباب الطعن إلا السبب الثاني المتعلق بحق الطاعة في حبس العقار موضوع النزاع حتى تستوفي ما دفعته من الثمن وما أنفقته من مصروفات ضرورية أو نافعة ، وأحالت القضية في هذا الخصوص الى محكمة الاستئناف للفصل فيه ورفضت الطعن فيما عدا ذلك مما مؤداه التزم محكمة الإحالة بهذا النطاق وتقيدها به بحيث لا يجوز لها أن تتجاوز أو تمتد النظر الى ما عداه ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

( نقض محتى ١٩٨٥/١/١ — الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٥٤ ق )



١٢٢٦ - نقض الحكم في جزء منه يبقى نافذا فيما يتعلق بالاجزاء الأخرى  
 ما لم تكن مرتبة على التبرء المنقوض - م ٢٧١ مرافعات - يجوز الحكم  
 الناقض حجية الشيء المخكوم فيه في حدود المسائل التي بت فيها - التزام  
 محكمة الاحالة في هذا الصدد

ان مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٢٩١ من قانون المرافعات  
 أنه اذا كان الحكم لم ينتقض الا في جزء منه يبقى نافذا فيما يتعلق  
 بالاجزاء الأخرى ما لم تكن مترتبة على الجزء المنقوض ، ومن المقرر في  
 قضناء هذه المحكمة ان حكم محكمة النقض يحوز حجية الشيء المخكوم  
 فيه في حدود المسائل التي بت فيها ويمتنع على محكمة الاحالة عند اعاده  
 نظر الدعوى المساس بهذه الحجية وتعين عليها أن تقصر نظرها على  
 موضوع الدعوى في نطاق المسألة التي أشار اليها الحكم الناقض ، لما  
 كان ذلك وكان الحكم السابق نقضه قد قضى بالغاء الحكم الابتدائي  
 القاضى برفض الدعوى والزام الطاعنين بدفع مبلغ ٣٠٠ جنيه منه ٢٨٠  
 جنيه عن حرمان مورث المطعون عليهم من الانتفاع بماكينته الري وملحقاتها  
 وهدم المنزلين ، ٢٥٠٠ جنيه عن عدم انتفاعه بزراعة الخمسين فدانا ، وقد  
 نقض هذا الحكم في خصوص قضائه بهذا المبلغ الأخير ، ورفض الطعن  
 في خصوص القضاء بالمبلغ الأول ، وكان هذا الجزء الذي لم ينتقض من  
 الحكم غير مترتب على الجزء المنقوض فان النقض لا يتناول ما كان  
 الحكم قد قضى به من الزام الطاعنين بمبلغ ٢٨٠ جنيه سالف الذكر ،  
 وأضحى قضاؤه فيه باتا حائزا قوة الأمر المقضى فيه ومن ثم لا يجوز  
 لمحكمة الاحالة أن تعيد النظر في هذا الشق من القضاء ، لما كان ما تقدم  
 وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يقتصر على نظر موضوع  
 الدعوى في نطاق المسألة التي أشار اليها الحكم الناقض وهي طلب  
 التعويض عن عدم الانتفاع بزراعة الخمسين فدانا وقد قضى برفضه ،  
 وانما أعاد النظر في الشق الآخر من الدعوى الذي لم ينتقض وهو  
 التعويض عن عدم الانتفاع بالماكينته وملحقاتها وهدم المنزلين وقضى بالزام  
 الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون عليهم ٢٨٠ جنيه فيكون بذلك قد أخطأ

في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة الى بحث باقى لأسباب الطعن ١٠

( نقض محنى ١٠/١/١٩٨٥ - الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥١ ق )

١٣٢٧ - اذا قضت المحكمة بنقض الشق الاول من النزاع لصدوره على خلاف حكم نهائى سابق فإن الشق الثانى من النزاع المترتب على الاول يتعين نقضه بدوره كآثر من آثار نقض الشق الاول - مثال .

لما كان طلب المطعون ضده الحكم له بفروق بدل طبيعة العمل محسوبا على الفئة المسالية التى رقى اليها تطبيقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، فإن هذا الطلب يكون أثرا من آثار الحكم له بالأحقية للترقية الى الفئة المسالية الرابعة - موضوع الشق الاول من النزاع - وأذ كان هذا الشق - وهو أساس النزاع - قد انتهت بشأنه هذه المحكمة - فى الرد على السبب الاول - الى أنه قد صدر على خلاف حكم نهائى سابق وفقنا للمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات فما استوجب نقضه لهذا السبب ، فإن الشق الثانى من النزاع - المترتب على الاول - يتعين نقضه بدوره كآثر من آثار نقض الشق الاول .

( نقض محنى ٢٤/٢/١٩٨٥ - الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٥٤ ق )

تأريخ: ١٩٨٥/٢/٢٤

١٣٢٨ - ترك الخصومة بعد قوائم ميعاد الطعن يتضمن تنازلا عن الحق فى الطعن ملزما لصاحبه دون حاجة الى قبول يصدر من الخصم الاخر .

لما كان عقد الصلح المؤرخ ٢٧/٣/١٩٨٤ والموقع عليه من الطاعن والذى طلب وكيل المطعون ضده الثامن - الأخير - أخذ الطاعن به يعد بياننا كتابيا صريحا موقعا من الطاعن يقرر فيه الطاعن ترك الخصومة فى هذا الطعن على نحو تتحقق به احدى الطرق التى تتطلبها المادة ١٤١ من قانون المرافعات فى شأن ترك الخصومة وكان الثابت أن الطاعن قرر فى ذلك العقد بنزوله عن الطعن بعد أن كان ميعاد الطعن بالنقض فى الحكم

لمصرون فيه والصادر بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٠ قد انقضى وهو ما أعلنت هذه المحكمة الطاعن به. وكان ترك الخصومة يعد فوات ميعاد الطعن يتضمن تنازلا عن الحق في الطعن ملتزما بصاحبه دون حاجة الى قبول يصدر من الخصم الآخر. ومن ثم فإنه يتعين الحكم بقبول هذا التبرك وإثباته مع التزام الطاعن بالمصروفات عملا بالمادتين ١٤١ ، ١٤٣ من قانون المرافعات .  
( نقض محني ١٩٨٥/١٢/٣١ — الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٥٢ ق )

١٣٣٩ — مناط الغاء الأحكام اللاحقة للحكم المنقوض في تطبيق المادة ٢٧١ مرافعات .

لما كان مناط الغاء الأحكام اللاحقة المنقوض في تطبيق المادة ٢٧١ من قانون المرافعات أن تكون تلك الأحكام قد اتخذت منه أساسا لها ، وكان البين من الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٨٧٨ سنة ١٩٧٤ الاسكتدرية واستثنافيهما المشار اليهما — والذي صار ياتا على ما سلف بيانه — انه أقام قضاءه على أن العين المباعة ليست مملوكة للشركة التي يقوم الطاعن على تصفيتها وانما هي مملوكة لمورث المدعين بالدعوى الفرعية وانه لا وجه لاعتراض الطاعن على هذه الدعوى طالما وافق الورثة على البيع الصادر من الحراسة العامة — مما مؤداه عدم أحقية الطاعن في مطالبة الشركة المطعون ضدها بقيمة الشيك محل النزاع — وكان هذا الحكم لم يتخذ من الحكم المنقوض الصادر بجلسة ١٩٧٥/٧/٢٦ أساسا له في هذا الشق منه فان أنعمى على الحكم بما جاء بسبب الطعن يكون على غير أسس .

( نقض محني ١٩٨٦/١/٢٠ — الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥٠ ق )

١٣٤٠ — لا يتناول النقض من الحكم الا ما تناولته اسباب الطعن المقبولة اما ما عدا ذلك منه فانه يحوز قوة الامر المقضى ويتعين على محكمة الاحالة الاتعيد النظر فيه .

المقرر — في قضاء هذه المحكمة — أن النقض لا يتناول من الحكم



الا ما تناولته أسباب النقض المقبولة ، أما ما عد ، ذلك منه فانه يحوز قوة الأمر المقضى ويتعين على محكمة الاحالة ألا تعيد النظر فيه . لما كان ذلك وكان الحكم السابق نقضه قد قبله الطاعنان ولم يطعنا فيه ، وطعننا فيه المطعون ضدها الاولى عن نفسها وبصفتها بطريق النقض وذلك فى خصوص قضائه ضدها بعدما بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٥/١/١٩٧٢ ورفضه القضاء لها بتسليم مساحة ١٢ ط ١ ف فدان المبينة بالعقدين المؤرخين ٣١/٥/١٩٦٣ ، ٩/٨/١٩٦٩ ثم قضى يقبول الطعن ونقض الحكم والاحالة فلن هذا النقض لا يتناول ما كان الحكم قد قضى به ضد انطاعنين وأضحى قضاؤه فيه باتا حائزا قوة الأمر المقضى فيه يقبولهما له وعدم طعنهما عثيه ويقتصر نطاق النقض على ما اثير أمامه من أسباب الطعن المقبولة ، ومن ثم لا يجوز لمحكمة الاحالة أن تعيد النظر فيما قضى به ضد الطاعنين ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فان النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

( نقض مدنى ٣٠/١٠/١٩٨٦ - الطعن رقم ١٨٦٧ لسنة ٥١ ق )

١٣٤١ - نقض الحكم كليا يترتب عليه اعتباره كان لم يكن فيزول ويزول معه جميع الآثار المترتبة عليه ويعود الخصوم الى مراكزهم السابقة على صدوره .

ولئن كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن انقضاء الخصومة طبقا لنص المادة ١٤٠ من قانون المرافعات يترتب عليه ذات الآثار التى تترتب على سقوطها من زوالها أمام المحكمة بما يخرج عن ولايتها ويمتنع عليها النظر فيه ، غير أن النص فى المادة ٢٧١ من ذات القانون على أنه « يترتب على نقض الحكم الغاء جميع الأحكام أيا كانت الجهة التى أصدرتها والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك أساسا لها » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن نقض الحكم كليا يترتب عليه اعتباره كأن لم يكن فيزول ويزول معه جميع الآثار المترتبة عليه ويعود الخصوم الى مراكزهم السابقة على صدوره - لما كان ذلك

وكان الثابت بالأوراق أن محكمة الاستئناف بعد أن قضت بوقف السير في الدعوى حتى صدور حكم نهائى في الدعوى الجنائية أو قرار من النيابة العامة في التحقيق الذى تجريه عادت فحكمت بجلسة ١٩٨٠/٥/٢٦ بانقضاء الخصومة في الاستئناف قطعن المطعون ضده في الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٨٢١ سنة ٥٠ ق وبتاريخ ١٩٨٤/٥/١٧ نقض الحكم المطعون فيه وأحيلت القضية الى محكمة استئناف القاهرة ، وكان هذا النقض الكلى للحكم يترتب عليه — على ما سلف اعتباره — كأن لم يكن وعودة الخصوم الى مراكزهم السابقة على صدوره بما في ذلك قيام الخصومة ومن ثم يضحى الدفع بعدم قبول التجيل استنادا الى انقضاء الخصومة وقد انهار أساسه والنقضى على الحكم المطعون فيه بأسباب الطعن ايا كان وجه الراى فيه لا يحقق سوى مصلحة نظرية .

( نقض ملئ ١٩٨٧/٤/١٢ — الطعن رقم ١٧١ لسنة ٥١ ق . )

١٢٤٢ — مناط تصدى محكمة النقض للحكم في موضوع الدعوى .

وان كانت المادة ٢٦٩/٤ من قانون المرافعات توجب على محكمة النقض عند نقض الحكم للمرة الثانية ، ان تحكم في الموضوع ، الا أن التمسدنى لموضوع الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يقتصر على ما اذا كان الطعن للمرة الثانية ينصب على ذات ما طعن عليه في المسادة الاولى ، وهو ما لا يتحقق في هذا الطعن ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

( نقض حنى ١٩٨٧/٤/٢٩ — الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٥٦ ق . )

١٢٤٣ — لا يعيب الحكم الاستئنافى ان يحيل في بيان الوقائع ودفاع الخصوم ودفوعهم الى الحكم الابتدائى الذى اشتمل على بيان ما استند اليه الخصوم من دفوع واوجه دفاع — نقض الحكم الاستئنافى لا يستد الى الحكم الابتدائى الذى يظل قائما ولو كان المقوض قد قضى بتأييده .

وان كانت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات قد أوجبت شمول الحكم

على بيانات معينة من بينها خلاصة موجزة لدفع الخصوم ودفاعهم  
الجوهرى ، وكان الحكم باعتبار ورقة شكلية من أوراق المرافعات يجب  
أن يكون مشتملا بذاته على جميع أسبابه . إلا أن المقرر — وعلى ما جرى  
به قضاء هذه المحكمة — أنه لا يعيب الحكم الاستئنافى أن يحيل فى بيان  
الوقائع ودفاع الخصوم ودفعاتهم إلى الحكم الابتدائى الذى اشتمل  
على بيانهما استند إليه الخصوم من دفع وواجه دفاع ، ولمسا كان  
المقرر أيضا — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن نقض الحكم  
الاستئنافى لا يمتد إلى الحكم الابتدائى الذى يظل قائما ولو كان الحكم  
المنقوض قد قضى بتأييده ، وكان الطاعن لم يتحد بأن الحكم الابتدائى  
الحكم المطعون فيه الانحالة إلى أسبابه الواقعية فى هذا الشأن ويكون  
النعى على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٧/٥/١٣ — الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق )

١٣٤٤ — يحتتم على المحكمة التى تحال إليها الدعوى بعد نقض الحكم  
فيها أن تتبع فى قضائها حكم محكمة النقض فى المسألة القانونية التى فصلت  
فيها هذه المحكمة .

لما كانت المادة ٢٦٩/٢ من قانون المرافعات — وعلى ما جرى  
به قضاء هذه المحكمة — تحتتم على المحكمة التى تحال إليها الدعوى  
بعد نقض الحكم فيها أن تتبع فى قضائها حكم محكمة النقض فى  
المسألة القانونية التى فصلت فيها هذه المحكمة . وكان الثابت أن محكمة  
النقض قد نقضت الحكم الاستئنافى الأول وانتهت فى قضائها إلى تكييف  
العقد سند الدعوى بأنه وعد بالبيع من جانب واحد هو جانب الواعدين —  
المطعون ضدهم — . وإذا التزم محكمة الاستئناف التى أحيلت إليها  
القضية بهذا التكييف أعمالا للمادة ٢٦٩/٢ من قانون المرافعات فلا  
عليها بعد ذلك أن هى لم تطلع على العقد المذكور ويكون النعى على  
حكمها المطعون فيه بالسبب الأول — أيا كان وجه الرأى فيه غير منتج  
وبالسبب الثالث على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٧/٦/٢٥ — الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٥ ق )



## نقل بحرى وبرى وجوى

١٣٤٥ - لكل سفينة تياشر نشاطا تجاريا اجنبيا وكيلها ملاحيا ينسب  
عن ماليتها في مباشرة كل ما يتعلق بنشاط السفينة في جمهورية مصر العربية  
ويمثله في الدعاوى التى ترفع منه او عليه - يعتبر مقر هذا الوكيل موطنه لملك  
السفينة او مجهزة ما تسلم اليه فيه الاعلانات ،

من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - ان لكل سفينة تياشر نشاطا  
تجاريا اجنبيا وكيلها ملاحيا ينوب عن ماليتها - سواء كان شخصا طبيعيا  
او اعتباريا - في مباشرة كل ما يتعلق بنشاط السفينة في جمهورية مصر  
العربية ويمثله في الدعاوى التى ترفع منه او عليه فيما يتعلق بهذا النشاط  
ويعتبر مقر هذا الوكيل موطنه لملك السفينة او مجهزة ما تسلم اليه  
الاعلانات فيه ، لما كان ذلك وكان البين من سند الشحن محل النزاع  
ان توكيل آمون الذى وجهت اليه الدعوى ابتداء في خلال الاجل القانونى  
قد سمى في سند الشحن باعتباره وكيل عن الشركة الاجنبية الناقلة في  
ميناء الاسكندرية ، فان اقامة الدعوى على هذا التوكيل تنعقد به  
الخصومة صحيحة باعتباره المقصود بالخصومة في شخص ممثلة القانونى  
وقت رفع الدعوى . في سنة ١٩٦٨ سواء كان من يمثله هو الشركة الطاعنة  
او غيرها ، وتعتبر الشركة الناقلة التى يمثلها هذا التوكيل في مصر طرفا  
في الدعوى التى اختصم فيها ، واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى  
رفض الدفع المبدى من الشركة الطاعنة بسقوط حق الجمعية المطعون  
ضدها بمضى اكثر من سنة على رفع الدعوى من تاريخ استلام البضاعة  
استنادا الى ان اختصاص التوكيل الملاحى كان في الميعاد فانه يكون قبيح  
طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعى عليه بمخالفة القانون في غير  
محل ولا يغيب الحكم بالتناقض ما نقله عن سند الشحن تدليلا على  
صحة اختصاص التوكيل الملاحى ابتداء من ان « وكلاء الشحن في ميناء  
الاسكندرية هو توكيل آمون » ، اذ ان ذلك لا يعدو ان يكون ترجمة

خاطئة للمعبارة الانجليزية .

« Agents at port of discharge — Amion shipping agency »

وصحتها الوكلاء ، في ميناء التفريغ توكيل آمون ، كما لا يتعارض ذلك مع ما سبق أن حصله الحكم من أن ميناء الشحن هو روتردام إذ لم يكن تحديد هذا الميناء محلاً أو أساساً لقضائه . إذ من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التناقض الذي يعيب الحكم هو ما تتعارض به أسبابه وتتماهى بحيث لا يبقى منها ما يقيم الحكم ويحمّله ، ولا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضت المحكمة بما قضت ، لما كان ذلك فان النعى على الحكم بالتناقض ومخالفة الثابت بالأوراق يكون في غير محله .

( نقض محني ١٩٨٥/٢/٤ — الطعن رقم ٧٠ لسنة ٤١ ق )

١٣٤٦ — نطاق سريان أحكام معاهدة بروكسل بشأن توحيد بعض

القواعد القانونية المتعلقة بسندات الشحن — مرسوم بقانون ١٩٤٤/١/٣١  
في المبرة في تطبيق أحكامها بجنسية الناقل وليس بجنسية السفينة  
بالعلم الذي ترفعه .

لما كانت معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض القواعد القانونية المتعلقة بسندات الشحن والتي وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ وانضمت اليها وأصدرت مرسوماً بقانون في ٣١ يناير سنة ١٩٤٤ يقضى بالعمل بها اعتباراً من ٢٩ مايو سنة ١٩٤٤ ، تنص في مادتها العاشرة على أن « تسرى أحكام هذه المعاهدة على كل سند شحن يعمل في إحدى الدول المتعاقدة » فان مفاد هذا النص أن أحكام المعاهدة تسرى على العلاقة القانونية المترتبة على النقل البحري بين الناقل والشاحن إذا كان سند الشحن محرراً في دولة من الدول الموقعة عليها أو المنضمة إليها ، وكان الناقل والشاحن ينتميان لأحدى تلك الدول وأن يكون النقل بين ميناءين تابعين لإدولتين مختلفتين . ولما كان الثابت من الأوراق أن سندی الشحن اللذين استندت إليهما الجمعية المطعون ضدها قد حررا في ميناء « روتردام » بهولندا لنقل البضاعة من الميناء المذكور الى ميناء

الأسكندرية ون. كلا من الشركة الشاحنة « مريش بلانتا » والشركة  
الناقلة « يندر لاندش بيفرا ستيج سكانتور » تحمل الجنسية الهولندية  
وكانت هولندا من الدول التي انضمت الى معاهدة بروكسل فقد وجب  
تطبيق أحكام هذه المعاهدة على واقعة النزاع ، وإذا انتهى الحكم  
المطعون فيه الى استبعاد تطبيق أحكام القانون المصري فإنه يكون قد  
انتهى الى النتيجة الصحيحة قانونا رغم ما حصله في مدوناته من أن  
الشاحن مصري ، ذلك أن كون الشاحن والناقل يجهلان جنسية هولاندا  
لا يحول دون تطبيق أحكام المعاهدة ، ولا يغير من ذلك ما نصته الشركة  
الطاعنة على الحكم من التفتاته عن دفاعها بأن السفينة الناقلة لبنانية  
الجنسية لتسجيلها بميناء بيروت وارتفاعها العلم اللبناني ، ذلك أنه بغض  
النظر عما جاء بالحكم من أن الأوراق خالية مما يشير الى ذلك ، فإن  
العبارة في تطبيق أحكام المعاهدة ليس بجنسية السفينة أو بالعلم الذي  
ترفعه وإنما بجنسية الناقل الذي لا يلزم بالضرورة أن يكون هو المالك  
فقد يكون مستأجرا لها ومن ثم يكون النعم على الحكم بالخطأ في  
تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق في غير محله .

( بقض مدني ١٩٨٥/٣/٤ - الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٤ ق )

١٣٤٧ - المقصود بالاحتجاج المنصوص عليه في المادة ٢٧٤ من قانون  
التجارة البحري - وجوباً ثبوت تسليم الناقل للاحتجاج أو امتناعه عن  
تسليمه كشرط لقبول دعوى المسؤولية - ما لا يكفي عند الكار الناقل تسليمه  
للاحتجاج .

المقصود بالاحتجاج المنصوص عليه في المادة ٢٧٤ من قانون  
التجارة البحري - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يحاط  
الناقل علماً بالعجز أو العوار المدعى به وبأن المرسل اليه لا يرتضيه  
ويتمسك بحقوقه الناشئة عنه حتى يتمكن من اعداد أدلته استناداً  
لدعوى المسؤولية التي يقع فيها على عاتق المرسل اليه أثبات عدم  
تنفيذ الناقل البحري لالتزامه بالتسليم فإذا أقام الدليل عليه عد الأخير



مرتكباً لخطأ يرتب مسئوليته التعاقدية ولا يمكنه التحلل من هذه المسئولية إلا إذا أثبت أن التلف إنما يرجع إلى عيب في ذاتيتها أو بسبب القوة القاهرة أو خطأ مرسلها وهو ما يوجب ثبوت تسلم الناقل للاحتجاج أو امتناعه عن تسلمه كشرط لقبول دعوى المسئولية فلا يكفي — في حالة انكار الناقل تسلمه للاحتجاج — مجرد إثبات تسليم الخطاب المتضمن للاحتجاج إلى هيئة البريد وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فاته لا يكون قد خالف القانون .

( . نقض مدنى ١٩٨٥/٣/٢٥ — الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٥٠ ق )

١٣٤٨ . — لا يجوز رفع دعوى المسئولية في أية صورة كانت عن الضرر

الذى يقع في حالة وفاة الراكب أو إصابته إلا بالشروط وفي الحدود المقررة في اتفاقية باريسية. الدولية للطيران — ميعاد إقامة دعوى المسئولية — يتعين الالتزام بعمومية نص الميعاد بشأن سقوط الحق في رفع الدعوى .

المستفاد من نصوص المواد ١٧ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩ من اتفاقية باريسية الدولية للطيران المعدلة ببروتوكول لاهى ، أنه لا يجوز رفع دعوى المسئولية في أية صورة كانت عن الضرر الذى يقع في حالة وفاة الراكب أو إصابته إلا بالشروط وفي الحدود المقررة في الاتفاقية ويتعين إقامة دعوى المسئولية في بحر سنتين . اعتباراً من تاريخ الوصول أو من اليوم الذى كان يتعين وصول الطائرة فيه أو من تاريخ وقف النقل . والا سقط الحق في رفع الدعوى . لما كان ذلك وكانت مصر قد وافقت على هذه الاتفاقية . بالقانون رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٥٥ ، كما وافقت على بروتوكول لاهى المعدل لها بالقانون رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٥٥ ، فإن أحكام هذه الاتفاقية تكون هى الواجبة التطبيق في هذا الخصوص مما لا محل معه للتحدى بأحكام القانون الليبي في هذا الشأن ، وكان على سقوط الحق في رفع الدعوى إذ لم ترفع خلال المدة سالفه البيان قد جاء عاماً فلا محل لتخصيصه ذون مخصص ، وكان للمشرع أن يحدد

مددا يتعين على أصحاب الحقوق رفع دعاوهم خلالها ولا يعد ذلك مخالفا للنظام العام فهو لا يمس كيان الدولة ولا يتعلق بمصلحة عامة وأساسية للمجتمع ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا المنظر فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ، ويكون هذا النص على غير أساس .

( نقض مدنى ١٧/٤/١٩٨٥ - الطعن رقم ١٤٧٢ لسنة ٥٠ ق )

١٣٩٩ - لا تسرى احكام المادة ٩٩ من قانون التجارة فى حالة الهلاك الكلى للبضاعة المشحونة .

لما كانت المادة ٩٩ من قانون التجارة لا تسرى فى حالة الهلاك الكلى للبضاعة المشحونة وكانت محكمة الاستئناف بما لها من سلطة فهم الواقع وتقدير الأدلة قد استخلصت من سقوط الميارة بالبضاعة المشحونة عليها فى مياه ترعة المحمودية أن تلك البضاعة هلكت هلاكاً كلياً وكان ما خلصت إليه فى هذا الشأن سائفاً وله أصل ثابت فى المحضر رقم ٢٥٢٦ لسنة ١٩٧٦ ادارى دمنهور وكافيا لحمل قضاء الحكم فى رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم اتباع الإجراءات والمواعيد المشار اليها فى المادة ٩٩ من قانون التجارة ومن ثم يكون ما ورد بسبب الطعن لا يعذو أن يكون جدلاً موضوعياً فيما لحكمة الموضوع من سلطة فى تقدير الدليل مما تنحصر عنه رقابة محكمة النقض .

( نقض مدنى ٢٩/٤/١٩٨٥ - الطعن رقم ١٥٦٨ لسنة ٥١ ق )

١٣٥٠ - الكتابة ليست شرطاً لانعقاد عقد النقل البرى ولا لاثباته ولا تعتبر ركناً من أركانه - مؤدى ذلك .

لما كانت الكتابة ليست شرطاً لانعقاد عقد النقل البرى ولا لاثباته ولا تعتبر ركناً من أركانه ومن ثم يخضع اثبات النقل البرى للقواعد العامة فيجوز اثباته بالبينة والقرائن مما كانت قيمته وذلك فى مواجهة

النقل الذى يعد عمله تجاريا دائما كان محترفا لعمليات النقل .  
 لما كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف وعلى ما يبين من مدونات  
 حكمها المطعون فيه قد استخلصت من اقرار الطاعن بالمنحصر رقم ٢٥٢٦  
 لسنة ١٩٧٦ ادايرى دمنهور بسقوط سيارته التى كانت تقوم بتنفيذ عملية  
 النقل في مياه التربة بالبضاعة المشحونة واطواره الشركة المطعون ضدها  
 بهذا الحادث وجود عقد نقل برى بينه وبين تلك الشركة وكان ما خلصت  
 اليه المحكمة في هذا الشأن سائغا وله أصل ثابت في الأوراق وكافيا  
 لحمل قضائها في هذا الشأن ومن ثم يكون ما ورد بسبب الطعن لا يعدو  
 أن يكون جدلا موضوعيا فيما لحكمة الموضوع من سلطة في تقدير  
 الدليل مما تنحصر عنه رقابة محكمة النقض .

( نقض بحسب ١٩٨٥/٤/٢٩ - الطعن رقم ١٥٦٨ لسنة ٥١ ق )

١٣٥١ - يعتبر يوم ١٩٤٤/٥/٢٩ تاريخ نفاذ معاهدة بروكسل الخاصة  
 بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن - يعتبر يوم ١٩٨٣/٤/٣٠  
 تاريخ نفاذ تعديلها - تخضع مسؤولية الناقل البحرى لاي من احكام  
 المعاهدة او تعديلها تبعا لقيام المسؤولية في ظل سريان اى منها .

اذ كانت احكام معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض القواعد  
 المتعلقة بسندات الشحن قد اصبحت نافذة في مصر ومعقولا بها اعتبارا  
 من ١٩٤٤/٥/٢٩ بمقتضى المرسوم بقانون الصادر في ١٩٤٤/١/٣١  
 الا أن مصر لم توافق على بروتوكول تعديل هذه المعاهدة الموقع في بروكسل  
 بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٣ الا بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٤٦٢ سنة ١٩٨٢  
 الصادر في ١٩٨٢/٩/٢٢ ولم يعمل به الا اعتبارا من ١٩٨٣/٤/٣٠ ولا  
 كان الثابت في الدعوى أن سند الشحن - موضوع النزاع - صادر  
 بتاريخ ١٩٧٥/٧/١ وأن عملية النقل البحرى التى تمت بمقتضاه قد  
 انتهت بوصول السفينة الناقلة الى الاسكندرية في ١٩٧٥/٧/١٧ حيث تم  
 اكتشاف العجز في الرصالة في ١٩٧٦/٢/٢٤ - وكان لا خلاف في أن



هذا العجز حدث أثناء الرحلة البحرية فان التعويض عنه يخضع فيما يتصل بحدود مسئولية الناقل البحرى لحكم الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة بروكسل المشار اليها ديون بروتوكول تعديلها الذى لم يكن مطبقا فى مصر فى ذلك التاريخ واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واستبعد تطبيق البروتوكول المعدل فان النعى بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيق القانون على غير أساس .

( نقض مدنى ١٩٨٥/٥/٦ - الطعن رقم ١٦٧١ لسنة ٥٠ ق )

١٣٥٢ - تعتبر المدة المحددة فى المادة ٢٩ من اتفاقية هارسوفا الدواية للطيران بشأن رفع دعوى المسئولية هى مدة سقوط وليست تقادم بـ مؤدى ذلك .

أن نص المادة ٢٩ من اتفاقية هارسوفا الدولية للطيران آنفة الذكر قد جرى بأن تقام دعوى المسئولية فى بحر سنتين اعتبارا من تاريخ الوصول أو من اليوم الذى كان يتعين وجول الطائرة فيه أو من تاريخ وقف النقل والا سقط الحق فى رفع الدعوى ، مما يفاده بلا ريب أن تلك المدة يجب أن يتم خلالها استعمال الحق فى رفع الدعوى والا سقط ذلك الحق فهى مدة يسقط بانقضائها الحق فى رفع الدعوى المذكورة ، فلا محل للتخدى بما ورد بالنص من أنها تقادم فى تلك الحالة ويكون هذا النعى لا أساس له .

( نقض مدنى ١٩٨٥/٥/٨ - الطعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٥٠ ق )

١٣٥٣ - يحدد العرف السائد فى كل ميناء الأعمال التى يقوم بها أمين السفينة فى حالة عدم النص عليها فى عقد امانة السفينة .

١- كما كان قانون التجارة البحرى لم يعرض لنظام امانة السفن الذى كان وليد الضرورات إئتمالية والتجارة البحرية الحديثة كما لم يصدر أى تشريع يحدد المركز القانونى لأمين السفينة ( التوكيل الملاحى ) أو

الأعمال التي يقوم بها ، وكان مضمون عقد امانة السفينة يختلف من بلد لآخر تبعاً للعرف السائد في الميناء فان هذا العرف هو الذي يحدد الأعمال التي يقوم بها أمين السفينة في حالة عدم النقص عليها في العقد ذاته ، لما كان ذلك وكان الحكم المظنون فيه قد أورد في مدوناته انه من المستقر عليه أن أمين السفينة ( الوكيل الملاحي ) هو وكيل عن المجهز ينوب عنه ويمثله في الميناء الذي يعمل به في حدود تنفيذ عقد النقل البحري وذلك باستلام البضائع من الرمان وتسليمها لأربابها وتحصيل أجرتها وإيقاعها بميثاق الأعمال التي تقتضيها المحافظة على حشرق التاقل في مختلف الخصوص وأن الوكيل الملاحي لا يعتبر مثلاً للرمان ويخرج عن نطاق وكالته الملاحية أعمال تعين ورفت البحارة ورتب الحكم على ذلك رفضه لدعوى الطاعنة دون أن يبين الأرباب القبانوني الذي أقام عليه قضاءه بمسألة يعجز المحكمة بالنقض عن مراقبته تطبيق القانون فانه يكون مضمناً بقصود في التشبيب - وهو منا يتسع له سبب الطعن - ويستوجب نقضه .

( نقض مثنى ١٩٨٦/٣/٣١ - الطعن رقم ١٩٤٠ لسنة ٥١ ق )

١٣٥٤ - الأصل هو حظر مزاولة أعمال النقل البحري والشحن والتفريغ والوكالة البحرية وتموين السفن واصلاحها والتوريدات البحرية وغيرها من الأعمال المرتبطة بالنقل البحري على غير المقيدين في السجل المعد لذلك - استثناء من هذا الاصل يجوز لوزير المواصلات بالاتفاق مع الوزير المختص التصريح للشحن المقيدين في السجل بمزاولة هذه الاعمال - مؤدى ذلك .

أق. النص في المادة السابعة من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري - والمقابلة للمادة الثانية من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ - على أنه لا تجوز مزاولة اعمال

النقل البحري والشحن والتفريغ والوكالة البحرية وتمويل السفن وإصلاحها وصيانتها والتوريدات البحرية وغيرها من الأعمال المرتبطة بالنقل البحري والتي يصدر بتحديداتها قرار من وزير المواصلات لا يمكن يقيده في سجل يعد لذلك بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحري • ويجوز لوزير المواصلات عند الاقتضاء وبالاتفاق مع انوزير المختص تقرير الاستثناء عن هذه الأحكام • ولا يجوز أن يقيد في السجل المشار إليه إلا المؤسسات العامة أو الشركات التي لا تقل حصة الدولة في رأسحاليها عن ٣٥٪ لا يدل على أن الأصل هو حظر مزاوله أعمال النقل البحري والشحن والتفريغ والوكالة البحرية وتمويل السفن وإصلاحها والتوريدات البحرية وغيرها من الأعمال المرتبطة بالنقل البحري والتي يصدر بتحديداتها قرار من وزير المواصلات على غير المقيد في السجل المند لذلك بالمؤسسة المصرية للنقل البحري — والذي تتولاه وزارة النقل والمواصلات والنقل البحري أعماله لقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٨ لسنة ١٩٧٨ ج واستثناء من هذا الأصل يجوز — عنه الاقتضاء — لوزير المواصلات بالاتفاق مع الوزير المختص التصريح لغير المقيد في السجل بمزاولة الأعمال المشار إليها ، بينما مؤداه أن القيد في السجل يعد بمثابة ترخيص بمباشرة هذه الأعمال يقوم مقام قرار وزير المواصلات عند توافر المقتضى لإصداره ، لما كان ذلك كان الثابت من نصورة كتاب السيد وكيل الوزارة لشئون النقل البحري ورئيس لجنة القيد في سجل النقل البحري المؤرخ ١٩٨١/٨/٣١ المودعة بملف الطعن أن لجنة تسجيل الشركات العاملة في مجال النقل البحري والأعمال المرتبطة به والتي ينطبق عليها شروط القاتين رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ قد وافقت في ١٩٨١/٨/١٩ على أن قيد الشركة المطعون ضدها للأولى في سجل النقل البحري تحت رقم ٦ ، ولما كان عقد تأسيس هذه الشركة قد حدد في مادته الثالثة أن الغرض من إنشائها هو « شراء واستئجار واستغلال سفن الشحن البضائع تعمل في خطوط بحرية حول موانئ العالم » . . . » فإنه يحق لهذا مزاوله أعمال الخدمات البحرية الواردة بالمادة السابقة من القانون سالف الذكر



في حدود هذا الغرض وذلك بالنسبة للسفن المملوكة لها والمستأجرة لحسابها ، والقول بغير ذلك يجعل قيدها في السجل البحري عديم الجدوى ، ولا محل لما ذهبت إليه الشركة الطاعنة من أنها تنفرد دون سواها بالقيام بهذه الخدمات بالنسبة للسفن الأجنبية بمنطقة القناة والبحر الأحمر ، إذ البين من قرار تأسيسها الصادر عن وزير النقل البحري برقم ١٤٣ لسنة ١٩٧٦ أنه لم يمنحها أى احتكار في الأعمال التي تباشرها ولا يغير من هذا النظر الاستثناء الوارد بقرار وزير النقل البحري رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٥ الصادر في ١٩٧٥/٦/٦ - قبل انعائه بقرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحري رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ - والذي أجاز في مادته الأولى لشركات القطاع الخاص المصرية والأفراد المصريين مباشرة نشاط النقل البحري عن طريق تملك السفن التي لا تزيد حمولتها الكلية عن خمسة عشر ألف طن بالنسبة لسفن البضائع العامة والركاب وأربعون ألف طن بالنسبة لسفن البترول والصليب ، ونص في مادته الثانية على أنه لأصحاب السفن حق القيام بجميع الخدمات الخاصة بالسفن التي يمتلكونها ، ذلك أن هذا القرار - وأيا كان وجه الرأي في طبيعته وما إذا كان لأجيا أو إداريا - لا ينطبق على الخدمات البحرية التي يمكن أن تقدمها الشركة المطعون ضدها الأولى سواء بالنسبة للسفن التي تملكها أو تلك التي تستأجرها لأن قيدها في سجل النقل البحري يثبت أحقيتها في مزاولتها فلا يحتاج الأمر بالنسبة لها إلى صدور قرار باستثناءها من حظر لا تخضع له . كما لا ينال من ذلك الحكم الصادر في الجنحة رقم ١٩٢٥ لسنة ١٩٨٢ مستأنف بوزعبيد - بإدانة ومثل الشركة المطعون ضدها الأولى لقيامه بالخدمات البحرية بالنسبة لأحدى السفن المؤجرة لها - إذ أن الثابت من صورة الحكم في هذه الجنحة أن مبنى الإدانة هو عدم قيد الشركة بالسجل المشار إليه بتاريخ الواقعة وهو ١٩٨١/٧/٢ وبالتالي فإن هذا القضاء لا يجوز حجية إلا بالنسبة للوقائع السابقة على القيد الحاصل في ١٩٨١/٨/١٩ ، دون تلك التي تتم اعتبارا من التاريخ الأخير واذ قضى الحكم المطعون فيه بأحتية

الشركة المطعون ضدها الأولى في مزادته للخدمات البحرية بالنسبة للسفن المملوكة لها والمستأجره لمباشرة نشاطها اعتباراً من تاريخ قيدها بالسجل البحري : فإنه يكون قد انتهى الى نتيجة صحيحة قانوناً يصرف النظر عن استناده خطأ الى قرار وزير النقل البحري رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٥ الذي لا ينطبق على الخدمات البحرية التي تؤولها الشركة المطعون ضدها ، اذ لمحكمة النقض تصحيح أسبابه في هذا الشأن واستكمال ما شابها من قصور قانوني .

( نقض مدني ١٤/٤/١٩٨٦ - الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٥٥ ق )

١٣٥٥ - يعتبر المرسل اليه طرفاً ذا شأن في سند الشحن باعتباره صاحب المصلحة في عملية الشحن - قانون التجارة البحري - يحكم سند الشحن في الحدود التي رسمها العلاقة بين المرسل اليه والناقل .

لما كان قانون التجارة البحري يجعل من المرسل اليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - طرفاً ذا شأن في سند الشحن باعتباره صاحب المصلحة في عملية الشحن يتكافأ مركزه - حينما يطالب بتنفيذ عقد النقل - ومركز الشاحن ، فإن العلاقة بين الهيئة الطاعنة ( المرسل اليها ) وبين الشركة المطعون ضدها ( الناقل ) يحكمها سند الشحن وحده الذي يحدد التزام الشركة المطعون ضدها وفي الحدود التي رسمها ، وانه ان كان اثبات عكس بيانات سند الشحن الخاصة بالبضاعة جائزاً في العلاقة بين الناقل والشاحن ، الا أنه لا يجوز نزاعاً من عداهما كالمرسل اليه ، اذ ان له حجية مطلقة في الاثبات لصالحه فيما يتعلق بهذه البيانات ، وليس للناقل أن يثبت قبله عكس ما تضمنه ، لما كان ذلك وكان الثابت بنسبة الشحن موضوع النزاع ان الناقل قد تسلم البضاعة طبقاً للوزن المدرج به ، فانه لا يجوز الاستناد الى فائورتين شرائها لإثبات خلاف هذا البيان ، واذا لم يلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، واعتمد في تحديد وزن البضاعة على بيانات هاتين الفائورتين ، ورتب على استلام الهيئة الطاعنة وزناً يفوق ما ورد بها قضائه

برفض الدعوى دون أن يعتد بحجية سندی الشحن في الاثبات ، فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه ، مما يستوجب نقضه .

( نقض مدنى ١٩٨٦/١١/٢٤ - انطعن رقم ٧٨٦ لسنة ٥١ ق )

١٢٥٦. - لا ينتضى عقد النقل البحرى ولا تنتهى معه مسئولية الناقل البحرى الا بتسليم البضاعة المنقولة كاملة وسليمة الى المرسل اليه او نائبه تسليما فعليا - ما لا يغنى عن التسليم الفعلى .

أن عقد النقل البحرى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا ينتضى ولا تنتهى معه مسئولية الناقل البحرى الا بتسليم البضاعة المنقولة كاملة وسليمة الى المرسل اليه أو نائبه تسليما فعليا ولا يغنى عن ذلك وصولها على هذا النحو إلى جهة الوصول أو تسليمها إلى مصلحة الجمارك اذ لا تعتبر هذه المصلحة نائبه عن المرسل اليه في استلام البضاعة وانما تسلمها بناء على الحق المخول لها بالقانون ابتغاء تحقيق مصلحة خاصة بها هي وفاء الرسوم المستحقة عليها ومن ثم لا ينتضى عقد النقل بهذا التسليم ويبقى الناقل البحرى مسئولا عن البضاعة قبل المرسل اليه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الشركة الطاعنة على أن وصول البضاعة كاملة وسليمة وتسليمها الى السلطات الجمركية من شأنه ابراء ذمة الناقل قبل المرسل اليه فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الثانى للطعن .

( نقض مدنى ١٩٨٦/١٢/١٥ - انطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٥١ ق )

١٢٥٧. - إضافة شروط أو عبارات بخط اليد أو بآية وسيلة أخرى تتعارض مع الشروط المطبوعة بنموذج العقد أو المحرر - وجب تغليب الشروط والعبارات المضافة باعتبارها تعبر تعبيرا واضحا عن ارادة الطرفين .

إذا استعمل المتعاقدان نمودجا مطبوعا للعقد أو المحرر وأضافا اليه بخط اليد أو بآية وسيلة أخرى شروطا أو عبارات تتعارض مع الشروط أو



العبارات المطبوعة وجب تغليب الشروط والعبارات المضافة باعتبارها تعبيراً تعبيراً واضحاً عن ارادة الطرفين ، لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على إيصال استلام البضاعة المؤرخ ١٩٧٨/١٢/٣٠ - المقدم ضمن مستندات الطعن - انه وان كان قد تضمن بين عباراته المطبوعة نصاً مؤداه « ان البضاعة سلمت بحالة جيدة وكاملة » الا أنه توجد في نهايته عبارة مضافة بخط اليد مؤداه أن ٢٧٠ جوالاً من الرسالة بها عجز اذ قرن ٤/٦١ طن وهو ما يناقض بشكل ظاهر العبارة المطبوعة سالفة البيان ويدل بوضوح على أن ارادة المتعاقدين قد اتجهت الى الغاء العبارة المطبوعة واعمال العبارة المضافة واذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه استند في قضائه بتأييد الحكم المستأنف الى عدم تغليب أى من العبارتين المتناقضتين ورتب على ذلك اهدار المستند كدليل في الدعوى على وجود عجز بالرسالة فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة الى بحث السبب الأول للطعن .

( نقض مبنى ١٩٨٧/١/٥ - الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٥١ ق )

١٣٥٨ - يحكم سند الشحن وحده العلاقة بين الناقل والشاحن ومن بعده المرسل اليه ، كما يجسد حقوق والتزامات ذوى الشأن وفي الحدود التي رسمها ولا يفنى عن ذلك ان تكون القيمة الفعلية للبضاعة قد دونت في اية ورقة أخرى .

لما كان سند الشحن موضوع النزاع قد تتضمن في البند السابع عشر منه شرطاً خاصاً بتحديد مسؤولية الناقل ينص على انه « في حالة حصول فقد أو تلف للبضائع التي تريد قيمتها الفعلية عن ٥٠٠ دولار أمريكي للطرد أو وحدة الشحن ، فان قيمة البضاعة ستعتبر ٥٠٠ دولار امريكي للطرد أو وحدة الشحن ، وتحدد مسؤولية الناقل على أساس ٥٠٠ دولار أمريكي للطرد أو وحدة الشحن أو ما يعادل هذه القيمة بقدر دونه أخرى حسب اختيار الناقل أو القيمة المناسبة في حالة الفقد

أو التفت الجزئي ، وذلك ما لم يكن الشاحن قد قدم اقراراً كتابياً عند تسليم البضاعة للناقل يبين فيه طبيعتها وأن قيمتها تزيد على ٥٠٠ دولار أمريكي ، وأدرج هذا البيان في سند الشحن وتم دفع أجرة النقل الإضافية ، وفي مثل هذه الحالة إذا كانت القيمة الفعلية للبضاعة تزيد على القيمة التي حددها الشاحن في اقراره للطرد أو الوحدة ، فإن مسؤولية الناقل في حالة ثبوتها لن تزيد على القيمة التي أقرها الشاحن ، وكان مفاد هذا الشرط أنه حتى يتمكن الشاحن من إرسال الرصيد إليه ، فإنه يطلب الناقل بالقيمة الفعلية للبضاعة إذا كانت تزيد على ٥٠٠ دولار ، بأن يكون قد قدم اقراراً كتابياً عن تسليمها للناقل يبين فيه طبيعتها وقيمتها على أن يدرج هذا البيان في سند الشحن فضلاً عن دفع أجرة النقل الإضافية ، وحينئذ فقط يُقدَّر التفرغ على أساس القيمة الفعلية التي حددها الشاحن ، ولا ينتج هذا البيان أثره ولا يفسط حق الناقل في التمسك بتحديد المسؤولية المتفق عليه إلا إذا أدرج في سند الشحن ذاته ، باعتباره أن هذا السند وحده هو الذي يحكم العلاقة بين الناقل والشاحن ومن بعده المرسل إليه ، كما يحدد حقوق والتزامات ذوي الشأن وفي الحدود التي رُسِمَ لها ، ولا يعني ذلك أن تكون القيمة الفعلية للبضاعة قد دُوِّنت في أية ورقة أخرى ، وإنما كان ذلك وكان الثابت أن سند الشحن موضوع النزاع قد جاء خلواً من بيان قيمة البضاعة الصادرة بشأنها ولم يتضمن سوى مجرد إشارة إلى رقم الفاتورة فإن الحكم المطعون فيه إذاً انتهى برغم ذلك إلى عدم أحقية الشركة الطاعنة (الناقلة) في التمسك بتحديد المسؤولية بالاتفاق الوارد بالبند ٧ من سند الشحن وقضى بألزامها بقيمة الصندوق المفقود طبقاً لقيمتها التي قدرها الخصم المنتدب مستنداً في ذلك إلى أن سند الشحن قد أشار إلى رقم فاتورة الشراء فإنه يكون قد خرج عن شروط هذا السند ، ومن ثم جاء مشوياً بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

١٣٥٩ — كلها انطبقت معاهدة بروكسل الدولية في شأن سند الشحن سواء لتوافر شروطها أو للاتفاق في سند الشحن على خضوعه لها فإن أحكام المعاهدة وحدها هي التي تنطبق سواء ما تعلق منها بالقواعد الموضوعية أو تلك المتعلقة بالاجراءات — مؤدى ذلك .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن معاهدة بروكسل الدولية في شأن سندات الشحن المؤرخة ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ وقد أصبحت تشريعا نافذا المفعول في مصر بهوجب المرسوم بقانون الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٤٤ ، فإن توافر شروط انطباقها المنصوص عليها في مادتها العاشرة يؤدي الى استبعاد تطبيق المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحري المتعلقة بالاجراءات بحيث تكون دعوى المسؤولية قبل الناقل مقبولة اذا رفعت قبل مضي المدة المنصوص عليها في الفقرة السادسة من المادة الثالثة من تلك المعاهدة وهي سنة من تاريخ تسليم البضاعة أو من التاريخ الذي ينبغي تسليمها فيه ، وكان من الجائز لطرفي عقد النقل اذا كان سند الشحن لا يخضع للمعاهدة — طبقا للشروط التي أوردتها المادة العاشرة منها — أن يتفقا فيه على خضوعه لها بتضمينه شرط « بارامونت » فإن مفاد ذلك كملنا انطبقت المعاهدة سواء لتوافر شروطها أو للاتفاق في سند الشحن على خضوعه لها فإن أحكام المعاهدة وحدها هي التي تنطبق سواء ما تعلق منها بالقواعد الموضوعية أو تلك المتعلقة بالاجراءات ، وهو ما يؤدي دائما الى استبعاد أحكام المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحري ذلك أن الأحكام الواردة في هاتين المادتين — وعلى ما به قضاء هذه المحكمة — وإن كانت لها صفة الاجراءات الا أنها لا تتعلق بالنظام العام فيجوز لطرفي العقد الاتفاق على استبعادها واعمال الاجراءات والمواعيد الواردة بمعاهدة بروكسل . لئلا كان ذلك وكان الثابت من سند الشحن اتفاق طرفيه على خضوعه لأحكام المعاهدة



بتضمينه شرط « بارامونت » ، وهو مما تمسكت به الشركة الطاعنة أمام الموضوع ، فإن أحكامها تكون هي الواجبة التطبيق ، واذ خالف المحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نفسه .

( نقض مدنى ١٩٨٧/٣/٢٢ — الطعن رقم ٧٨٧ لسنة ٥٢ ق )

١٣٦٠ — يعفى الناقل البحري من المسؤولية اذا لم يتجاوز العجز في البضائع التي تجف مع الزمن كالحبوب وغيرها النسبة التي جرى بها العرف — مناط تحميله المسؤولية عن تعويض العجز جميعه .

طبقا للمادة ٢/٤ من معاهدة بروكسل الخاصة بسندات الشحن التي وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ لا يسأل الناقل أو السفينة عن الهلاك أو التلف الناتج عن العجز في الحجم أو الوزن أو أى هلاك أو تلف آخر ناتج عن عيب خفى أو من طبيعة البضاعة أو عيب خاص بها ، واذ كان عجز الطريق ينطبق عادة على البضائع التي تجف مع الزمن كالحبوب وغيرها ، وتحدد نسبة العجز وفقا للعبادات التجارية فيعفى الناقل من المسؤولية اذا لم يتجاوز العجز النسبة التي جرى بها العرف ، فاذا جاوز هذه النسبة خففت مسؤوليته بمقدار النسبة المسموح بها ويعرض صاحب البضاعة عن الباقي ، ولا يتحمل الناقل المسؤولية عن تعويض العجز جميعه الا اذا أثبت الشاحن أو المرسل فيه أن هذا العجز ناتج عن خطأ الناقل أو أخذ تابعيته ، اذ كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف قد استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية أن العرف قد جرى على احتساب نسبة اعفاء قدرها ٢/٢ من قيمة القمح الميشون نتيجة الجفاف الذى لحق البضاعة خلال الرحلة البحرية وقضت بإعفاء الشركة المطعون عليها من قيمة هذه النسبة والزميتها بالتعويض عن بقى العجز وكان الطاعنان لم يثبتا أمامها أن العجز يرجع الى خطأ شركة المناقلة أو أحد تابعيها فإن المحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

( نقض مدنى ١٩٨٧/٣/٢٠ — الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٥٢ ق )

١٣٦١ - يجوز الاتفاق عند إبرام عقد النقل البحري انقاص أو زيادة  
المواعيد المقررة بالمسائتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ قى البحري المصري أو الاتفاق على  
المواعيد المنصوص عليها في قانون اجنبي أو التنازل عن الدفع المقرر بهاتين  
المسائتين صراحة أو ضمنا .

المعلوم فقها وقضاء ان أنجلترا قد أدخلت أحكام معاهدة سندياب  
الشحن في تشريعها الداخلي حيث أصدرت قانون نقل البضائع بحرا  
سنة ١٩٣٤ وجعلت أحكامه مطابقة لأحكام المعاهدة المذكورة التي أصبحت  
تشريعا نافذا في مصر بموجب المرسوم بقانون الصادر في (٣١/١/١٩٤٤) هـ  
وكان علم القاضى بمضمون هذا القانون - وعلى ما ذهب إليه قضاء هذه  
المحكمة - مفترض وكانت المواعيد المقررة بالمسائتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من  
القانون البحري المصري لا تتعلق بالنظام العام ويجوز للطرفين عند إبرام  
عقد النقل البحري انقاص أو زيادة المواعيد المقررة بها أو الاتفاق على  
المواعيد المنصوص عليها في قانون اجنبي أو التنازل عن الدفع المقرر  
بهاتين المسائتين صراحة أو ضمنا ، وكان القانون الانجليزي آنف الذكر -  
والذى جاء مطابقا لأحكام المعاهدة المذكورة - لا يعرف نظام الدفع بعدم  
القبول المقرر بالمسائتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ بالمفتي الذكر ، وإنما يقرر في الفقرة  
السادسة من المادة الثالثة المطابقة للنص المقابل في المعاهدة المشار اليها  
تقديما لدعوى المسئولية مدته سنة من تاريخ تسليم البضاعة أو من التاريخ  
الذى كان ينبغي تسليمها فيه ، لما كان ذلك وكان البند السادس عشر من  
سند شحن رسالة النزاع قد نص على خضوع كافة المنازعات الناشئة عن  
تطبيقه للقانون الانجليزي وكانت الطاعة قد أقامت دعواها قبل انقضاء  
هذه الغيبة فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبولها لرفعها على  
خلاف الاجراءات الواردة بالمسائتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ المتألف بيانهما يكون  
قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .



## نيابة عامة

١٣٦٢ - هدف المشرع من تدخل النيابة العامة في القضايا الخاصة بالعقد ، إنما هو رعاية مصالحهم - البطالان المترتب على عدم إخطار النيابة بهذه القضايا بطلان نسبي مقرر لمصلحة القصر - يتعين على صاحب المصلحة من القصر التمسك به أمام محكمة الموضوع - يؤدي إغفال ذلك

أن هدف المشرع من تدخل النيابة العامة في القضايا الخاصة بالعقد ، وعلى ما جرى به قضاء المحكمة - إنما هو رعاية مصالحهم ، ومن ثم فإن البطلان المترتب على إغفال قلم الكتاب إخطار النيابة العامة بهذه القضايا ، يكون بطلاناً نسبياً مقرر لمصلحة القصر ، وبالتالي يستلزم التمسك به أمام محكمة الموضوع ، وإذا فاتهم ذلك فلا يجوز لهم التخلي به لأول مرة أمام محكمة النقض - لما كان ذلك وكان لا يثبت من مذونات الحكم المطعون فيه أن الطاعة الأولى بصفتها وصحية على قسرة المرحوم عدلى الشيخ قد أثار هذا البطلان أمام محكمة الموضوع ، وكان هذا الطعن قد رفع بتاريخ ١١/٢/١٩٧٩ قبل صدور القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ الذي أوجب على قلم كتاب محكمة النقض طلب ضم ملف القضية بجميع مفرداتها ولم يقدم الطاعنون رفق طعنهم ما يدل على تمسكهم بهذا البطلان أمام محكمة الموضوع ، فإن أيداهم له لأول مرة أمام محكمة النقض يكون غير جائز - ( نقض مبنى ١٩٨٤/١٠/٣١ - الطعن ٢٦٤ لسنة ٤١ ق )

١٣٦٣ - تعتبر النيابة ممثلة في الدعوى متى قدمت مذكرة برأيها فيها - خول القانون للنيابة الحق في الطعن في الأحوال التي يوجب القانون أو يجوز تدخلها فيها إذا خالف قاعدة من قواعد النظام العام أو نص القانون على ذلك .

ان المادة ٢/٩١ من قانون المرافعات تعتبر النيابة ممثلة في الدعوى متى قدمت مذكرة برأيها فيها كما خولتها المادة ٩٦ من القانون ذات



الحق في الطعن في الحكم في الأحوال التي يوجب انقانون أو يجيز تدخلها  
عندها إذا حائف قاعدة من قواعد النظام العام أو نص القانون على ذلك  
لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة  
أودعت مذكرة برأيها طلبت فيها قبول تدخلها خصما للمستأنفة ( المطعون  
ضدها الاولى ) في طلباتها فاستجاب الحكم لهذا الطلب ومن ثم تعتبر  
طرفا في الخصومة ويكون الطعن بالنقض الموجه إليها من الطاعنين  
مقبولا .

( نقض مدنى ١٦/١٢/١٩٨٥ - الطعن رقم ١٥٦٤ لسنة ٥٠ ق )

١٣٦٤ - نطابق عدم التزام النيابة بالتدخل في دعوى الوقف .

لما كانت الطاعنة قد أقامت الدعوى بطلب الحكم ببطالان العقدين  
المشهرين باستبدال عقار النزاع الصادرين من جهة الوقف التي يمثلها  
المطعون ضده الأول إلى مورث المطعون ضدهم من الثانية إلى التاسعة  
وذلك على سند من شراؤها حصة في هذا العقار في سنة ١٩٣٦ واكتسابها  
ملكيتها جميعه بوضع اليد عليه منذ ذلك التاريخ المدة الطويلة ، وكان  
النزاع على هذه الصورة يتعلق بملكية جهة الوقف للعقار موضوع  
الدعوى وصبغة إجراءات الاستبدال ولا علاقة به بأصل الوقف ولا بسائر  
مسائله التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية قبل الغائها مما أصبح  
الاختصاص بنظره للمحاكم المدنية عملا بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر  
بالغاء المحاكم الشرعية ، ومن ثم فإنه لا يلزم تدخل النيابة العامة في  
الدعوى طبقا لما تقتضى به المادة الاولى من قانون رقم ٦٢٨ لسنة  
١٩٥٥ ويكون النعى على غير أساس .

( نقض مدنى ١١/٢/١٩٨٦ - الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٥٢ ق )

## وقصف

١٣٦٥ - يجوز لمجلس ادارة الهيئة العامة للأوقاف أن يفوض رئيسه في بعض اختصاصاته بالنسبة للبذل والاستبدال والاستثمار - م ٣ ق ١٩٧١/٨٠ .

لما كانت الفقرة الثانية من المادة السابعة من قانون الهيئات العامة الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ تجيز كأصل عام - لمجلس ادارة الهيئة العامة أن يعهد الى لجنة من أعضائه أو الى رئيسه أو مدير الهيئة ببعض اختصاصاته ، وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ لا تحظر على مجلس ادارة هذه الهيئة - خلافا لذلك الأصل - أن يفوض رئيسه في بعض اختصاصاته بالنسبة للبذل والاستبدال والاستثمار ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بصحة بيع العقار المستبدل بالمزاد العلني الى المطعون عليهما على سند مما استخلصه من تقرير الخبير المنتدب في الدعوى فمن أن رئيس مجلس ادارة هيئة الأوقاف المفوض في اعتماد اجراءات البيع طبقا للمادة ١٤ من لائحة الاستبدال والاستثمار لأعيان الوقف التي وافق عليها مجلس الادارة قد اعتمد مرسى مزاد يبيع ذلك العقار على المطعون عليهما واتبعت: بعد ذلك باقى الاجراءات من مطالبة المطعون عليهما بدفع باقى الثمن واستخراج كشف المساحة لتقديمه الى الشهر العقارى ، وكان هذا من الحكم استخلاصا سائغا لاعتماد الجهة المختصة بهيئة الاوقاف لمرسى مزاد بيع العقار المستبدل وتطبيقا صحيحا للقانون على واقعة الدعوى ، فان النعى يكون على غير أساس .

( نقض مدنى ١١/٦/١٩٨٥ - الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٥٠ ق « احوال شخصية » ) .

١٣٦٦ — أصبح مجلس وكلاء وزارة الأوقاف منضما اليه رئيس مجلس إدارة هيئة الأوقاف المصرية ومستشار من مجلس الدولة المختص وحده بطلب تقدير وفرز حصة الخيرات في الوقف والبت فيها بغير الرجوع الى المحكمة — المادة الثالثة من القانون ٨٠ لسنة ١٩٧١ .

لما كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف ولائحة اجراءاتها قد نصت على أن تختص لجنة شئون الأوقاف وحدها بطلب تقدير وفرز حصة الخيرات في الوقف والبت فيها بغير الرجوع الى المحكمة . وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الأوقاف المصرية قد نصت على أن يؤول هذا الاختصاص الى مجلس وكلاء وزارة الأوقاف منضما اليه رئيس مجلس إدارة الهيئة ومستشار من مجلس الدولة فان مؤدى ذلك أن يكون هذا المجلس قد صار المختص وحده وبغير الرجوع الى المحكمة بالفصل في ذلك الطلب ، لما كان ذلك وكان النزاع في الدعوى يدور حول تقدير وفرز حصة الخيرات في الأقطان الموقوفة فان القضاء المعادى يكون غير مختص بالفصل فيه وانما يختص به — وعلى ما تقدم مجلس وكلاء وزارة الأوقاف ويكون الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

( نقض مدنى ١١/٢/١٩٨٦ — الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥٢ ق « احوال شخصية » ) .

١٣٦٧ — بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات آلت ملكية اعيان الوقف الى المستحقين فيها كل بقدر حصته وأصبح كل مستحق مالكا لحصته فيه وزالت عنها صفة الوقف .

المقرر في قضاء هذه المحكمة انه يصدر المرسوم بقانون رقم ١٨٠/١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات والمعدل بالمرسوم بقانون



رقم ١٩٥٢/٣٤٢. آلت ملكية أعيان الوقف - لغير جوات البر - الى المستحقين فيها كل بقدر حصته ، وأصبح كل مستحق مالكاً ل حصته فيه وزالت عنها صفة الوقف وكان الثابت من الحكم الصادر من المحكمة العليا الشرعية بتاريخ ١٩٤٠/٤/٢٣ في الدعوى رقم ١٩٣٩/٦٦ أن البائعين للارض محل النزاع من المستحقين على انشيوخ في وقف على بك جنيد ، واذ باعاً القدر محل عقد البيع شائعاً بالعقد المؤرخ ١٩٤٩/١١/١٧ بعد إلغاء نظام الوقف على غير التخييرات ، فإنه يكون بيعاً وارداً على ما يملكه البائعون ، ويتكون من اثاره الطاعنان بسبب النعي هو دفاع ظاهر الفساد ولا يعيب الحكم المطعون فيه ان لم يرد عليه ، ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

( نقض بحسب ١٩٨٧/١/٨ - الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٥٣ ق )

١٣٦٨ - لا تسمع دعوى الوقف عند الإنكار ما لم يوجد آسهاد بالوقف من يملكه محرر على يد حاكم شرعي بالقطر المضري أو ماثون من قبله وأن يكون مقيداً بدفاتر إحدى المحاكم الشرعية - لائحة المحاكم الشرعية في ١٨٩٧/٥/٢٧ - الإنكار المعنى في اللائحة المذكورة .

ولئن كانت الشريعة الاسلامية لا تشترط التوثيق لإثبات الوقف ولا تمنع سماع الدعوى به إذا لم يكن مكتوباً ، ولذلك كان من الجائز اثباته بكافة الأدلة المقبولة شرعاً الى أن صدرت لائحة المحاكم الشرعية في ١٨٩٧/٥/٢٧ فمنعت سماع دعوى الوقف عند الإنكار ما لم يوجد آسهاد بالوقف من يملكه محرر على يد حاكم شرعي بالقطر المضري أو ماثون من قبله وأن يكون مقيداً بدفاتر إحدى المحاكم الشرعية إلا أن الإنكار المعنى في اللائحة المشار اليها هو الإنكار القاطع المضطرد بحيث لو كان ثمة إقرار يحتاج به الخصم المتكز ولو في غير الخصومة المدفوعة بالإنكار ، فإنه لا يعتد بإنكاره ، لما كان ذلك وكان الحكم قد أقسام قضاءه برفض الدعوى على ما أورده في مدوناته من أن ( . . . لما كان ذلك وكان الثابت من تقرير الخبير المقدم أمام محكمة أول درجة

والمرفق بأوراق الدعوى أن أرض النزاع كانت أرض حكر إلا أن ذلك الحكر قد انتهى سنة ١٩٥٢ تطبيقاً للقانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ قبل بيع أرض النزاع من المستأنف عليها الأولى للمستأنف عليه الثانى بموجب عقد البيع المرقى المؤرخ ١٨/٥/١٩٧٨ سبب الشفعة وبالتالى لا يكون للمستأنف الحق في أخذ الأرض المبيعة بالشفعة لزواله صفة الحكر عن الأرض موضوع النزاع وقت بيعها . . . ) وكان الطاعن قد أقر بأن أرض النزاع تقع ضمن وقف المرجوم على طهيمه والموقوفة وقفها أهلياً وذلك على ما هو ثابت باتذار الرغبة في الشفعة المعلن للمطعون صدها الأولى بتاريخ ١٩/٢/١٩٧٩ وبصحيفة افتتاح الدعوى ، فضلاً عما ورد بصحيفة الدعوى رقم ٨١١٩ سنة ١٩٧٩ مدينى كلئ شمال القاهرة والمشفرة برقم ٧٠٢٧ في ٣٠/٨/١٩٧٩ والمقدمة من الطاعن إلى محكمة أول درجة من أن أرض النزاع تقع ضمن وقف على طهيمه بموجب حجة الوقف المسجلة تحت رقم ١٩ مسجلة ٨٢٠ مادة ٣٥٥ جزء ثانى بمحكمة الضواحي الشرعية ، فان النعى على الحكم بالاستناد الى ما ساقه الطاعن بسبب الطعن يكون على غير أساس . . .

( نقص مدينى ١/٣/١٩٨٧ - الطعن رقم ٩٠١ لسنة ٥٣٠ يمين )

### وكسالة

١٣٦٩ - مناط حماية القانون للفترة الذي تعامل مع النائب الظاهر بعيد انقضاء النيابة

ان النص في المادة ٧١٣ من القانون المحدث على أن « تطبق المواد من ١٠٤ إلى ١٠٧ الخاصة بالنيابة على علاقة الوكيل والوكيل بالخير » والذي يتعامل مع الوكيل بها وفي المادة ١٠٧ من ذات القانون على أنه « إذا كان النائب ومن تعاقد معه مجهولان فعلاً وقت العقد انقضاء النيابة ، فان نشر العقد الذى يبرمه : حثاً كان أو التزاماً ، يضاف إلى الأصيل أو خلفائه مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن القانون لا يحمى

الغير الذي تعامل مع النائب الظاهر بعد انقضاء النيابة إلا إذا كان النائب والغير كلاهما مما يجهلان انقضاء النيابة وقت التعاقد ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع في حدود سلطاتها في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها قد خلصت إلى أن الطاعنة الأولى كانت على علم تام بأن توكيلها عن المطعون عليه الأول قد انقضى بتاريخ ١٩٧١/٧/٣١ - وهي دعامة تكفي لحمل قضاء الحكم المطعون فيه بعدم نفاذ التصرف الصادر من الطاعنة المذكورة بعد عزلها من الوكالة في حق المطعون عليه الأول حتى ولو كان كان الطاعنان الثاني والثالث يجهلان بانقضاء تلك الوكالة ، ومن ثم لا يجدي الطاعنون تعيب الحكم فيها استطراد إليه في شأن علم الآخرين منهم بعزل أولاهم وتواطئهما معها وبالتالي فإن هذا النفي يكون في غير محله .

( نقض مدني ١٩٨٥/٢/٢٨ - الطعن رقم ١٤٦ لسنة ١٤٠٥ ق )

١٣٧ - الحقوق والالتزامات الناشئة عن تصرف النائب لا تصاف إلى الأصل بما لم يكن هذا التصرف قد صدر في حدود نيابة هذا النائب - الأصل في قواعد الوكالة ان الغير الذي يتعامل مع الوكيل عليه ان يتثبت من قيام هذه الوكالة ومن حدودها .

ان النص في المادة ٧١٣ من القانون المدني على أن « تطبق المسواد من ١٠٤ التي ١٠٧ الخاصة بالنيابة في علاقة الموكل والوكيل بالغير الذي يتعامل مع الوكيل » وفي المادة ١٠٥ من ذات القانون على أنه « إذا أبرم النائب في حدود نيابته عقداً يأنتم الأصل ، فإن مل ينشأ عن هذا العقد من حقوق والتزامات يضاف إلى الأصل » - مفاده ان الحقوق الناشئة عن تصرف النائب لا تصاف إلى الأصل مما لم يكن هذا التصرف قد صدر في حدود نيابة هذا النائب ولما كان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان الأصل في قواعد الوكالة ان الغير الذي يتعاقد



مع توكيل عليه أن يثبت من قيام هذه الوكالة ومن حدودها وله في سبيل ذلك أن يطلب من الوكيل أن يثبت وحدته فإن قصر فعله تقصيره ، وإن جاوز الوكيل حدود وكالته فلا ينصرف أثر تصرفه إلى الأصل ويستوى في ذلك أن يكون الوكيل حسن النية أو سيء النية قصد الأضرار بالموكل أو بغيره ، وإذا كان على الدائن اثبت الالتزام عملاً بالمسادة الأولى من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر برقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فإن من يتمسك قبل الأصل بالالتزامات الناشئة عن تصرف وكيله يوجب عليه إثبات أن هذا الوكيل قد تصرف في حدود وكالته ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام — قضاءه بصحة ونفاذ التصرف الصادر من الطاعن الثامن في الطعن رقم ٦٧٦ س ٥١ ق — وهو الطاعن الأول في الطعن رقم ٧٤٣ س ٥١ ق — عن نفسه وبصفته وكيلًا عن أخواته باقى الطاعنات دون أن يفرض الدفاع عن المجدى أمام محكمة الموضوع من أن وكالة أعتون لا تنسخ لهذا التصرف فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وثابه القصور في التمييز بمسألة يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقى أسباب التبعين به . ( نقض مدنى ١٩٨٥/١٢/١٩ — الطعن ٦٧٦ — ٧٤٣ — ٧٤٥ لسنة ١٩٨٥ ق )

١٣٧١ — إقرار الوكيل بحق الغير قبل التوكيل يجب أن يستند إلى وكالة خاصة تتضمن تفويضه صراحة في إجرام هذا التصرف ( أساس ذلك ) .

المقرر عملاً بالمادة ٧٠٤ من القانون المدنى والمادة ٧٤٣ من قانون الإجراءات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن إقرار الوكيل بحق الغير قبل التوكيل يجب أن يستند إلى وكالة خاصة تتضمن تفويضه صراحة في إجراء هذا التصرف وكانه الثابت أن الطاعنة الثانية قد نازعت لدى محكمة الاستئناف في اقتباع وكالة لحاضر عنها أمام القميز للاقرار بأن الحكم المطعون فيه اذ اكتفى رد على هذا الدفاع بقوله أن الخبر قد اطلع على سند التوكيل قبل أن

هذا التقرير قد خلا من بيانه نطاق الوكالة ودون أن يعنى بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى ثم احوال فى قضائه الى أسباب الحكم الابتدائى الذى كان قد حاج الطاعنة الثانية بهذا الاقرار يكون معيبا بالقصور .

ولما تقدم . ولما كان الحكم المطعون فيه صادرا ضد الطاعنين متضامنين فانه يتمين أن يكون النقض كليا دون حاجة الى بحث باقى أسباب الطعن .

( نقض مدنى ١٣/١١/١٩٨٦ - الطعن رقم ٢٣٧٢ لسنة ٥٥ ق )

### ١٣٧٢ - مقتضى الوكالة بالتسخير - الآثار المترتبة عليها .

لمسا كانت الوكالة بالتسخير وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تقتضى أن يعمل الوكيل باسمه الشخصى وان كان يعمل لحساب الموكل الذى يكون اسمه مستقرا ، ويترتب عليها - تطبيقا لقواعد الصورية التى تستلزم افعال العقد الحقيقى فى العلاقة بين الموكل والوكيل - مسخر - أنها تنتج قبل الموكل جميع الآثار القانونية التى تترتبها الوكالة للسافرة ، فينصرف أثر العقد الذى يبرمه الوكيل المسخر الى كل من الموكل ومن تعاقد مع هذا الوكيل ، وكان من المقرر أيضا أنه وان كانت محكمة الموضوع تستقل بتقدير الأدلة الا أنها لا يجوز لها أن تقول فى اثبات الصورية أو نفيها على التصرف ذاته المدعى بصوريته أو على نصوص المحرر المثبت له ، لما كان ذلك وكان مفاد دفاع الطاعن لدى محكمة الموضوع ان اصدار الشهادات باسم زوجته لا يغير من ملكيته - وحده لها لأنها كانت وكىلا مستمرا عنه فى شرائها لها واستدل على ذلك بأقوال شاهديه والقريينة المستفادة من أقوال مراقب بنك مصر بمحضر حصر التركة ، وكان الثابت بالخطاب الصادر من بنك مصر لا يفيد سوى ان الشهادات صادرة باسم زوجة الطاعن ، فان الحكم المطعون فيه اذ استدل بمسا ورد بهذا الخطاب على انفاء الصورية وعلى ملكية زوجة الطاعن للشهادات رغم أن ما ورد به هو بذاته التصرف المدعى بصوريته

ولتفت بذلك وحده عن تقرير ما تمسك به الطاعن من أدلة يكون فضلا عن  
خساد استدلاله معيبا بالقصور بما يوجب تقضيه دون حاجة الى بحث  
باقى أسباب الطعن .

( نقض معنى ١٩٨٦/١١/٢٠ الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٥٥ ق )

١٣٧٣ - الاصل ان يفصح النائب فيما يبرمه من عقود لحساب الاصيل  
عن اسم هذا الاخير باعتبار ان الاصيل دون النائب الذي يعتبر طرفا في  
التعاقد واليه تنصرف جميع آثاره . م ١٠٢ معنى ١٠٢٠ مؤدى عدم الفصلان  
التعاقد وقت ابرام العقد انه يتعاقد بصفته نائبا .

ان مؤدى نهي النيابة بـ ١٠١ من القانون المذكور . وعلى هذا جرى  
به قضاء هذه المحكمة . وان كان الاصل ان يفصح النائب فيما  
يرمه من عقود لحساب الاصيل عن اسم هذا الاخير باعتبار ان الاصيل  
دون النائب الذي يعتبر طرفا في التعاقد واليه تنصرف جميع آثاره . إلا  
انه ليس حقا ان تنقلب الآية اذا ما يباشر النائب هذه النيابة بان  
تعاقد باسمه الشخصى رغم حقيقة نيابته . إذ تنصرف آثار العقد رغم ذلك  
الى الاصيل . اخذا بالاصل المقرر في شأن النيابة . اذا كان مقروضا  
في التعاقد مع النائب علمه بوجود النيابة . او كان يستوى . علمه التعامل  
مع الاصيل . او مع النائب . ما كان ذلك وكان المحقق من العلم المقترض  
بوجود النيابة . او قيام الحالة التي يستوى فيها التعامل مع النائب . او  
الاصيل . هو مما يستلزم تقديره قاضي الموضوع لتعلقه بالواقع في الدعوى  
وارتباطه بظروف وملابسات التعاقد . وكان الحكم المستأنف المؤيد بالحكم  
المطعون فيه قد واجه هذا الدفاع واثبت في محضاته ان محمد شرف  
هو وكيل رضى لوالدية المرحوم محمد سعد شرف والمطعون ضدهما  
بموجب التوكيل الرسمي العام رقم ٣٣١٧ لسنة ٢٩٧١ وأنه كان يتعامل



مع الطاعن بهذه المصفة في شأن عملية المقابلة محل النزاع ، ومن تم يكون الحكم المطعون فيه وقد انتهى في نتيجة الى قيام صفة المطعون ضدها الأولى في التقاضي قد التزم صحيح القانون يكون النعمى عليه بهذا الوجهه غير سديد .

( نقض مدنى ١٩٨٦/١٢/٧ - الطعن رقم ٩٨ لسنة ٥٢ ق )

١٣٧٤ - نيابة النائب ليست نيابة في الالتزام بأحكام العقد وانما هي نيابة في انشاء العقد - اثر ذلك .

ولئن كان الطعن يبطلان الاجراءات المبني على انعدام صفة الخصوم لا شأن له بالانظام العام ، فهو مقدر لمصلحة من يوضع لحمايته ، ومن ثم فلا يقبل التحدى به لأول مرة امام محكمة النقض ، اذ يختلظ فيه القانون بالواقع ، الا أنه اذا كان النعمى متعلقا بسبب قانونى ، وكانت عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع ، فانه يجوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - اثاره هذا السبب لأول مرة امام محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان قبوام النعمى ، هو انتفاء صفة الطاعنة الأولى في دعوى النزاع ، لأنها تعاقدت مع المطعون ضدهم بصفتها نائبة عن أولادها ، فان الدفع بانعدام المصفة يكون قد بنى على سبب قانونى استنادا لأحكام النيابة في التعاقد ، وكان النص في المادة ١٠٥ من القانون المدنى على أنه : « اذا ابرم النائب في حدود نيابته عقدا باسم الأصيل ، فان ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق وواجبات يضاف الى الأصيل » . يدل على أن النائب الذى يعمل باسم الأصيل ، لا يلحقه هو اثر العقد ، بل يلحق بالأصيل ، فالأصيل هو الذى تترتب في ذمته مباشرة اثار التصرف ، لأن نيابة النائب ليست نيابة في الالتزام بأحكام العقد ، وانما هي نيابة في انشاء العقد ، ويصير ما ينشأ عن العقد من حقوق والتزامات مضافا الى الأصيل ، ويبقى النائب غريبا عن التصرف فلا يلتزم بما انتجه من التزامات ، ولا يكتسب ما ولده من حقوق ، ولا يرتبط مع الغير

الذى تعاقده معه باى رباط ويقتصر الحق فى المطالبة بالحقوق الناشئة عن  
 انعقد على الاصيل دون النائب ، واذا كان الثابت ان المطعون ضدهم  
 اقاموا دعواهم باخلاء الطاعنين للتأجير من الباطن استنادا الى عقد  
 الايجار المؤرخ ١٩٧٨/٧/٣١ والذى جاء فيه ان الطاعنة الاولى قد  
 استأجرت الحجرة محل النزاع بصفقتها نائبة عن اولادها من المرحوم  
 محمد السيد حجاج ، والثابت ايضا ان المطعون ضده الاول كان يتقاضى  
 منها الأجرة بهذه الصفة ، ومن ثم فان اثار هذا العقد من حقوق  
 والتزامات تضاف الى اولادها عملا بالمادة ١٠٥ من القانون المدنى ،  
 ولا يقوم في ذمتها شخصا ثمة التزام ناشئ عن هذا العقد  
 لصالح المطعون ضدهم . ولما كانت هذه العناصر الموضوعية لهذا  
 السبب القانونى ، مطروحة على محكمة الموضوع فانه يجوز اثارته لأول  
 مرة امام محكمة النقض ، واذا قعد الحكم المطعون فيه عن تطبيق احكام  
 النسيبة فى التعاقد على عقد الايجار موضوع الدعوى ، واعتل اثر هذا  
 العقد بالنسبة للطاعنة الاولى بصفقتها الشخصية دون اولادها التى تتوب  
 عنهم في ذلك بالمخالفة لاحكام المادة ١٠٥ من القانون المدنى ، فانه  
 يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه بالنسبة للطاعنة  
 الاولى ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى موضوع غير قابل  
 للتجزئة هو فسخ عقد الايجار للتأجير من الباطن ، فان نقضه بالنسبة  
 للطاعنة الاولى يستلزم نقضه بالنسبة للطاعن الثانى ، دون مسامحة  
 تبحث باقى أسباب الطعن .

(تنقض متى ١٩٨٦/١٢/٢٥ - الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٥٦ ق )

١٣٧٥ - التصرف الذى يبرمه الوكيل فى حدود وكالته تنصرف آثاره الى  
 الاصيل - م ١٠٥ مدنى - تنقض الوكالة باتمام العمل الموكل فيه الوكيل او  
 بتأثره عنها - المائتين ٧١٤ ، ١/٧١٦ مدنى .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مؤدى نص المادة ١٠٥ من القانون  
 المدنى أن التصرف الذى يبرمه الوكيل فى حدود وكالته تنصرف آثاره الى

الأصيل وان مؤدى نص المادتين ٧١٤ . ١/٧١٦ من الشئور المذمى ان  
 لوكالة تشدى باتهام العمل البركل فيه أم بـنـازل الوكيل عـسـا : واذا كان  
 الثابت وعنى ما سلف بـياه فى الرد على السببين الشاسى والثالث أن  
 زهير محمود حمد قد وكل المطعون ضده فى التعاقد مع محام لباشرة  
 اجراءات رفع دعوى لحسابه على شركة الطيران الكويتية وآخر شاتفق  
 المطعون ضده مع الطاعن بموجب الاتفاق المؤرخ ١٩٧٥/١١/٢ الذى  
 قام الأخير بـوجبه برفع الدعوى محل الاتفاق ومن ثم فان آثاره تنصرف  
 الى الأصيل فيقتزم بما أنتجه من التزامات ويكسب ما تولد عنه من  
 حقوق دون الوكيل - المطعون ضده وكان تنازل الأخير عن التوكيل  
 الصادر منه بحفته - للطاعن لانقضاء وكالته عن موكله زهير محمود حمد  
 فان هذا التنازل لا تنقضى به وكالة الطاعن عن الأصيل الذى انصرفت  
 اليه آثار الاتفاق المشار اليه ، لما كان ذلك وكان البند الثالث من  
 هذا الاتفاق ينص على استحقاق مؤخر الاتعاب فى حالة الحكم فى الدعوى  
 لصالح الموكل أو عند الصلح فيها أو فى حالة التنازل عن التوكيل كما  
 انه لم يتحقق الغرض المتفق عليه ولم يتنازل الأصيل عن وكالة الطاعن  
 له فان مؤخر الاتعاب لا يكون قد استحق بعد واذا قضى الحكم المطعون  
 فيه برفض الدعوى فانه يكون قد أصاب صحيح القانون فى نتيجته فلا  
 يبطله قصوره فى الإفصاح عن سنده القانونى . اذ لحكمة النقض أن  
 تستكمل ما قصر الحكم فى بيانه من ذلك كما ان لها أن تعطى الوقائع  
 الثابتة تكييفها القانونى الصحيح ما دامت لم تعتك فيه على غير ما  
 حصلت له محكمة الموضوع منها ويكون النعى بما ورد بهذا السبب  
 غير منتج .

( نقض مدنى ١٩٨٦/١٢/٢٥ - الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥١ ق )

١٢٧٦ - ما ينعين فى التعامل مع الوكيل - الآثار المترتبة على تجاوز  
 الوكيل حدود وكالته .

لما كان الأصل فى قواعد الوكالة أن النير الذى يتعامل مع الوكيل  
 عليه أن يتثبت من قيام الوكالة ومن حدودها ، وله فى سبيل ذلك أن يطلب



من الوكيل ما يثبت وكالته فان قصر فعليه تقصيره ، وان جاوز الوكيل حدود وكالته فلا ينصرف أثر تصرفه الى الأصيل ، ويستوى في ذلك أن يكون الوكيل حسن النية أو سئ النية قصد الأضرار بالموكل أو بغيره ، وكان البين من العقد المؤرخ ١٩٧٩/١٠/١ أنه أبرم بين الطاعن وصاحب المكتب الاستشاري للأعمال التجارية بالقاهرة واتفق فيه على قيام هذا الأخير بتوزيع منتجات مصنع الطاعن بالاسكندرية من الجلود الصناعية على أن تقدم له أصول اذون تسليم المنتجات موقفا عليها من العملاء مرفقا بها ضور الفواتير ويحصل كامل قيمتها نقداً وبكمبيالات لقاء نسبة مئوية قدرها ١٥٪ من هذه القيمة فضلاً عن مضاريف التخزين وقيمة استهلاك الكهرباء وفواتير التليفون الخاصة بمكتبه ، ومن ثم فإن هذا العقد بل اختياره أحد صيغ الوكالة التجارية منصوصاً في القانون العنصر ١ من المرسوم عليها في القانون المدني في شأن الوكالة والقيام في القامق كدالة بشرى ، علية الحرف التجاري والعاديات التجارية المستقرة ، فضلاً عن ذلك وكان الوكيل المذكور قد بدأ صدور كشف الحساب بصفة الداء والى المؤرخ ١٩٨١/١١/٢٥ متضمناً فيذويتين الطاعن للمطعون خبيرة بمجملته مبالغ تمثل اشعارات خصم غرقاً أصحار وأذون مرتجع بضاعة دون أن تكون تلك سلطة التوقيع على أمثلة هيئته الأورلي طبقاً لنموذج عقد الوكالة الذي يحكم العلاقة بينه وبين الطاعن ، ولم يقدم المطعون ضماً ما يغاير ثباتاً أنه العرف أو العادات التجارية تسمح له بذلك ، وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الإيستئناف بعدم التراجع ، بينما تضمنه كشف الحساب الصادر عن الوكيل لتجولته حدود وكالة التي لا تمنح لها الاذون ، ثانياً عن أي إصدار اشعارات خصم أو اذون بضاعة مرتجعة ، وهو ذلك ما هو جوهري ، وإذا أغفل الحكم الرد عليه ، فإنه يكون مشوباً بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب ، بهما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

١٩٧٧ - مناط نفاد التصرف المبرم بعوض بين صاحب الوضع الظاهر والغير حسن النية في مواجهة صاحب الحق .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان التصرف المبرم بعوض بين صاحب الوضع الظاهر والغير حسن النية لا ينفذ في مواجهة صاحب الحق الا اذا كان هذا الأخير قد أسهم بخطئه - سلباً أو ايجاباً - في ظهور التصرف على ائحق بمظهر صاحبه مما يدفع الغير حسن النية الى التعاقد معه للشواهد المحيطة بهذا المركز واتى من شأنها ان تولد الاعتقاد الشائع بمصابقة هذا المظهر للحقيقة ، لما كان ذلك وكن انحكم المدعون فيه قد اقام قضاءه بنفاذ عقد الايجار الذي أبرمه المرحوم في حق طاعنين على قوله « ٠٠٠ » ان اثابت أن المؤجر يعمل متاولاً كما هو مبين في المحضر رقم ٢٣٢١ سنة ١٩٧٦ ادارى العجوزة ، والمعار وان الأولاده وزوجته فان اقدامه على تحرير عقد الايجار مع المستأنف ضدها لأولى « المطعون ضدها » انما ينم عن انه انحاز المظاهر ويؤكد هذا النظر انه اقر في المحضر سالف البيان انه مستعد بتسليم تسعة التداعى للمذكورة حال الانتهاء من تشطيتها يضاف الى ذلك أن ثبوت ادعاء ثالثة عندما استشعرت من المؤجر المماطلة في تسليمها اتعين لم تختصم غيره ومع ذلك لم يعلن المذخور ان العقار ليس له كنه وهو الامر الثابت في المحضر ١٣٢١ سنة ١٩٧٦ المؤرخ ١٩٧٦/٥/٦ و ٣٨٦٨ سنة ١٩٧٧ ادارى العجوزة المؤرخ ١٩٧٧/٩/٨ ومع ذلك لم يظهر آتى من الخصوم مع أن المؤجر والدم ٠٠ » وهذا الذى قرره انحكم لا يدل على شيوع الاعتقاد بأن مورث الطاعنين كان هو الحائز الظاهر للعقار الذى تقع به شقة انتزاع ولا على قيام خطأ في جانب الطاعنين مساهم في ظهور المورث المذكور الحقيقى مما يعيبه بالتصور في التسبيب ويوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

( نقض بدنى ١٨/٥/١٩٨٧ - الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٥٦ ق )

## مبدأ هام في « الايجار »

مدول محكمة النقض عن اعتبار مدينتى القاهرة والجيزة

« بلدا واحدا » في حكم المادة الثامنة من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧.

كان قضاء محكمة النقض قد استقر على أن المشرع في قوانين ايجار الأماكن عندما يستعمل لفظ « البلد » فإن هذا اللفظ يتصرف الى مفهومه اللغوى الذى يتمثل فى الرقعة السكانية المتصلة والنطاق العمرانى الممتد دون تقييده بنطاق محدود محليا ، وان مؤدى ذلك هو أن يتسع نطاق الحظر المنصوص عليه فى المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ — المقابلة للمادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — بحيث يشمل أكثر من وحدة من وحدات الحكم المحلى ، وانه تطبيقا لذلك فإن مدينتى القاهرة والجيزة اذ تشكلان فى واقع الأمر كتلة سكانية واحدة ، فانهما وفى مجال اعمال النص المتقدم — تعديان بلدا واحدا . ( انظر حينئذ ١٤ / ١ / ١٩٨٧ — الطعن رقم ٢٥٠٨ لسنة ٥٥ ق — مما تقدم عن ٣٩٤ بند ٣٨٢ من الجزء الأول من هذا العدد من المجلة )

وبجلسة ١٩٨٨/٣/٣٠ نظرت هيئة المواد الجنائية والمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية بمحكمة النقض مجتمعين الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٥٦ ق المحال إليها من الدائرة المدنية بالمحكمة وأبنت على المدول عن المبدأ السابق بأنساب فيما يلى نصها

« ومن حيث أن الشارع حدد فى كافة التشريعات المتعاقبة فى شأن ايجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين النطاق المكافئ لسريان أحكامها ، فنص فى المادة الأولى من كل من المرسوم بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ والقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على سريان أحكامها على المدن والنجعات والأحياء المبنية فى الجدول المرافق . . . ثم استحدث فى القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٢ تعديلا للقانون رقم ١٢١



سنة ١٩٤٧ أصبحت بمقتضاء المناطق الخاضعة لأحكامه هي « عواصم  
المنخفضات والبادية المعتبرة مدنا بالتطبيق لأحكام قانون نظام الإدارة  
المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، أما القرى فلا تسرى عليها أحكام هذا  
القانون إلا بقرار من وزير الإسكان والمرافق . . . » ولما أصدر  
الشارع القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، التزم في المادة الأولى منه نهجه  
السابق في تحديد البلاد التي تسرى عليها أحكامه ، كما التزمه في المادة  
الأولى من القانون القائم رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ محيلا إلى أحكام القانون  
رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم المحلي الذي حل  
محل قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة  
١٩٦٠ ، ولما كانت الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم  
٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي يحكم واقعة الدعوى - وهي المقابلة لنص المادة  
العاشرة في كل من القانونين السابقين رقمي ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ و ١٢١ لسنة  
١٩٤٧ ، والمادة الثامنة من القانون القائم رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - تنص  
على أن « لا يجوز للشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن  
دون مقتضى » ، وكان القرار الجمهوري رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ -  
الصادر نفاذاً للمادة الأولى من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤  
لسنة ١٩٦٠ - قد نص على تقسيم الجمهورية إلى محافظات ومدن وقرى  
وفقا للجداول المرافقة للقرار والمتضمنة أسماء المدن والقرى في كل  
محافظة ، فان مفاد تلك المنصوص مجتمعة أن لفظ « البلد » الذي لا يجوز  
للشخص احتجاز أكثر من مسكن فيه إنما ينصرف إلى المدينة أو القرية  
وفقا للبيان ائورد بالجداول المرافقة للقرار الجمهوري المشار إليه ،  
وهو ما يتأدّى إلى أن البلد الواحد لا يعدو مدينة واحدة أو قرية واحدة  
اعتبارا بأن كل وحدة منها لها كيائها المستقل عن الوحدات الأخرى  
المجاورة لها وفقا لأحكام قانون نظام الحكم المحلي . يؤكد هذا النظر  
أنه بالرجوع إلى مضبطة مجلس الأمة في جلسته المعقودة بتاريخ ١٣ من  
يوليو ١٩٦٩ وعند مناقشة نص المادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة  
١٩٦٩ أيقب البيان ، اقترح أحد أعضاء المجلس اعتبار القاهرة الكبرى

بلداً واحداً ليسر الانتقال بين القاهرة والجيزة وبين شبرا وشبرا الخيمة ،  
 فلم يوافق المجلس على هذا الاقتراح واكتفى بإثباته في مضبطة  
 الجلسة ، وهو ما لا يمثل على معنى الموافقة على الاقتراح المذكور أو  
 اعتباره تفسيراً للنص ، ذلك بأن ما يجب على المخاطبين بالتشريع اتباعه  
 هو ما ورد به نص : خاصة وقد فرض الشارع جزاء جنائياً على مخالفة  
 ما استنته من حظر احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد دون مقتضى ؛  
 مما يوجب التحرز في تحديد نطاق تطبيق هذا الحظر والالتزام بما  
 ورد في عبارة النص ومتى كان قسئون نظام الإدارة المحلية رقم  
 ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ - انذى صدر نفاذاً له قرار رئيس الجمهورية رقم  
 ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ - قد ألغى بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ الذى حل  
 محله قانون نظام الحكم المحلى القائم رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، إلا أن  
 مدين القانونين الأخيرين قد نص صراحة على استمرار العمل بأحكام  
 اللوائح والقرارات التنظيمية العامة السارية فيما لا يتعارض مع  
 أحكامها ، مما مقتضاه بقاء القرار الجمهورى آنف البيان قائماً حتى  
 الآن ، فلا يكون ثمة محل للقول بوجوب الاعتداد - في حدود تحديد  
 مدلول البلد في قوانين ايجار الأماكن - بأحكام القرار الجمهورى رقم ٤٩٥  
 لسنة ١٩٧٧ بتقسيم جمهورية مصر العربية الى أقاليم اقتصادية وإنشاء  
 هيئات التخطيط الإقليمى الذى أجرى تقسيم الجمهورية الى ثمانية أقاليم  
 وأدمج أكثر من محافظة فى كل إقليم منها ، ذلك أن الهدف من هذا القرار  
 هو تنسيق العمل بين محافظات الإقليم الواحد وتحقيق التعاون بينها  
 فى كافة المجالات ، فهو منبث الصلة بتشريعات ايجار الأماكن ولا شأن  
 له بتقسيم الجمهورية الى مدن وقرى داخل كل محافظة على نحو ما  
 ورد بالقرار الجمهورى رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ ولما كان ذلك وكانت  
 الأحكام السابق صدورها من دائرة المواد المدنية قد خالفت هذا النظر  
 فى تحديد مدلول البلد الواحد وجرت فى قضائها على أنه يمكن أن يشمل  
 أكثر من مدينة واحدة ، فإنه يتمين المدول عن هذا المبدأ وذلك بالأغلبية

المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث انه لما كانت الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية سالفه الذكر قد ناطت بالهيئتين مجتمعيتين الفصل في الدعوى المحالة اليهما ؛ فإنه يتعين عليهما أنفصل في هذا الطعن .

( هيئة المواد الجنائية والمواد المدنية والتجارية والاحوال الشخصية في ١٩٨٨/٣/٣ - الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٥٦ ق ) .



## فهرس

العدد الثالث من الاصدار المدنى  
« المدونة الذهبية »

## المجلد الاول

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة .....
٧	أشعار .....
١١	اثباتات .....
١٣	اولا - احكام عامة .....
١٤	ثانيا - الأدلة الكتابية .....
٢٣	ثالثا - الادعاء بالتزوير .....
٣١	رابعا - شهادة الشهود .....
٤٥	خامسا - حجية الامر المقضى .....
٥٦	سادسا - حجية الحكم الجنائى .....
٦٣	سابعا - الاقرار .....
٦٦	ثامنا - اليمين .....
٦٩	تاسعا - الخبرة .....
٨٣	احوال شخصية .....
٨٥	اولا - المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين .....
١٢٥	ثانيا - المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين .....
١٤٠	ثالثا - المسائل الخاصة بالأجانب .....
١٤٣	رابعا - المسائل الاجرائية .....
١٦٧	خامسا - الولاية على المال .....
١٧٧	اختصاص قضائى .....
١٧٩	اولا - الاختصاص الدولى .....
١٨١	ثانيا - الاختصاص الولائى .....
٢٠٥	ثالثا - الاختصاص الفرعى .....

الموضوع	الصفحة
رأبنا - الاختصاص القيمي .....	٢١١
خامسا - تنازع الاختصاص .....	٢١٣
ارتفاع	٢١٥
استئناف .....	٢١٩
أولا - شكل الاستئناف .....	٢٢١
ثانيا - إجراءات الاستئناف .....	٢٢٩
ثالثا - الخصوم في الاستئناف .....	٢٤٦
رابعا - آثار الاستئناف .....	٢٤٨
خامسا - نظر الاستئناف والحكم فيه .....	٢٧٧
اصلاح زراعى .....	٢٨١
اعلان .....	٢٨٤
اعمال السيادة .....	٣١١
افلاس .....	٣١٣
التزام .....	٣٢١
التماس إعادة النظر .....	٣٣٢
امر أداء وأمر على عريضة .....	٣٣٥
اموال الدولة .....	٣٣٧
اوراق تجارية .....	٣٤٣
ايجار الاماكن .....	٣٤٥
أولا - نطاق القوانين الاستثنائية .....	٣٤٧
ثانيا - أركان عقد الايجار .....	٣٦١
ثالثا - المساكن والطابع الغائلى لعقد الايجار .....	٣٧٢
رابعا - زيادة عدد الوحدات السكنية أو هدمها .....	٣٧٩
خامسا - حظر احتجاز أكثر من مسكن في بلد واحد .....	٣٨٨
سادسا - التزامات المؤجر .....	٣٩٩
سابعا - القيمة الايجارية .....	٤٠٣
ثامنا - التنازل عن الايجار والتأجير من الباطن وبيع الجذك .....	٤٢٠
تاسعا - التأجير المغروش .....	٤٤٠

الصفحة	الموضوع
٤٥٢	عاشرا - استمرار الايجار بعد وفاة المستاجر أو تركه السكن
٤٦١	حادى عشر - التاجير للمهجرين أو لغير المصريين .....
٤٦٩	ثانى عشر - الاخلاء والطرء .....
٥٠٧	ثالث عشر - تعلق قواعد الايجار بالنظام العام .....
٥١١	رابع عشر - مسائل متنوعة .....
٥٢٨	بطلان الاجراءات .....
٥٣٢	بيع .....
٥٣٢	اولا - اركان البيع .....
٥٣٦	ثانيا - آثار البيع .....
٥٥٢	ثالثا - فسخ البيع وابطاله وعدم نفاذه .....
٥٦٣	رابعا - بعض أنواع البيوع .....
٥٧٠	تأمين .....
٥٨١	تأمين (١) .....
٥٩٣	تأمينات اجتماعية .....
٥٩٣	اولا - مجال تطبيق قوانين التأمينات .....
٥٩٥	ثانيا - تأمين اصابات العمل .....
٥٩٨	ثالثا - تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء .....
٦٠٤	رابعا - اشتراكات التأمين وما يتصل بها .....
٦١٣	خامسا - مدد الاشتراك فى التأمين .....
٦١٦	سادسا - مسائل متنوعة .....
٦٢٩	تحسين .....
٦٤٠	تسجيل وشهر عقارى .....
٦٥٧	تقادم .....
٦٥٧	اولا - تقادم مسقط .....
٦٧٤	ثانيا - تقادم مكسب .....



الموضوع	الصفحة
تقسيم الأراضي	٦٨٦
تنظيم	٦٩٢
تنفيذ جبرى	٦٩٤
جسارك	٧٠٣
جمعيات تعاونية	٧١٦
حجز اذارى	٧١٨
حراسة	٧٢٦
أولا - الحراسة القضائية	٧٢٦
ثانيا - الحراسة الادارية	٧٢٧
حسكر	٧٤٢

## الكتاب الثاني

الموضوع	الصفحة
حسبكم	٥
القسم الأول - في ماهية الأحكام وأنواعها	٧
القسم الثاني - في اصدار الحكم والفصل في الطلبات	٨
القسم الثالث - في بيانات الحكم	١٣
القسم الرابع - في تسبيب الأحكام	٢٢
أولا - البصوير	١٢
ثانيا - الفساد في الاستدلال	٢٨
ثالثا - الخطأ في الاسناد	٣٢
رابعا - الإخلال بحق الدفاع	٣٨
خامسا - التناقض	٤٩
سادسا - ما لا يعيب الحكم في نطاق التذليل	٤٣
القسم الخامس - في حجية الأحكام	٦٤
القسم السادس - في بطلان الأحكام	٧٣
دعوى	٨١
أولا - شروط قبول الدعوى	٨٣
ثانيا - تقدير قيمة الدعوى	٨٧
ثالثا - إجراءات رفع الدعوى والتكليف بحضور فيها	٩٢
رابعا - نظر الدعوى ونطاقها وسببها	١٠٩
خامسا - الحضور والغياب	١٠٩
سادسا - التدخل والادخال والطلبات المعارضة	١١١
سابعا - ما يعترض سير الخصومة	١١٧
ثامنا - ترك الخصومة وانقضاءها	١٣١
دفع	١٣٥
دفع	١٤٢
أولا - الدفع الشككية	١٤٢

الموضوع	الصفحة
ثانيا - الدفوع الموضوعية	١٤٤
ثالثا - الدفوع بعدم القبول	١٤٦
رابعا - الدفوع المتعلقة بالنظام العام	١٤٩
رسوم مختلفة	١٥١
رد القضاء	١٦٠
رى	١٦٢
شركات	١٦٥
شفعة	١٧٦
صلح	١٩٩
صورية	٢٠٢
ضرائب	٢٠٨
القسم الاول - الضريبة على الارباح التجارية والصناعية	٢٠٨
القسم الثاني - الضريبة على الاجور والمرتبات	٢١٨
القسم الثالث - الضريبة على الايراد العام	٢٢٣
القسم الرابع - الضريبة على الشركات	٢٢٧
القسم الخامس - الضريبة على التصرف في العقارات	٢٣٤
القسم السادس - احكام عامة	٢٣٥
طعن في الاحكام	٢٥٣
اولا - الاحكام القابلة للطعن المباشر	٢٥٤
ثانيا - المصلحة في الطعن	٢٦٥
ثالثا - الخصوم والصفة في الطعن	٢٦٦
رابعا - مواعيد الطعن	٢٦٧
خامسا - النزول عن الحق في الطعن	٢٧٣
عقد	٢٧٥
اولا - اركان العقد	٢٧٦
ثانيا - آثار العقد	٢٨٠
ثالثا - انحلال العقد	٢٨٣
عقد اداري	٢٨٨



الموضوع	الصفحة
علامات تجارية	٢٩٠
عمل	٢٩٤
القسم الأول - عمل بانقطاع الحكومي	٢٩٤
القسم الثاني - عمل بالقطاع العام	٣٣٣
القسم الثالث - عمل بالقطاع الخاص	٣٧٧
عمليات البنوك	٤٠٦
قانون	٤١٣
قضاة	٤٢٣
أولا - شئون القضاة	٤٢٤
ثانيا - عدم صلاحية القضاة وردهم وتنحياتهم (١)	٤٣٠
ثالثا - مفاضة القضاة	٤٣٦
قوات مسلحة	٤٤٦
محاماه	٤٤٨
مرافق عامة	٤٦٢
مسئولية	٤٦٥
أولا - الخطأ	٤٦٦
ثانيا - الضرر (٢)	٤٧٦
ثالثا - علاقة السببية	٤٨١
رابعا - دعوى التعويض	٤٨٢
خامسا - المسؤولية عن الغير	٤٩٣
مقاوله	٥٠١
ملكية	٥٠٥
أولا - الملكية الشائعة	٥٠٦
ثانيا - حظر تملك الأجانب للعقارات	٥٢٤
ثالثا - الحيابة وحمايتها	٥١٩
رابعا - الالتصاق	٥٣٣

(١) مقط هذا العنوان عند الطبع فلزم التنويه .

(٢) سقط هذا العنوان عند الطبع ، مكانه قبل الفقرة رقم ١١٢٧ فلزم

التنويه .

الموضوع	الصفحة
مزاويث وتركات	٥٣٧
زع الملكية للمنفعة العامة	٥٤٥
نقض	٥٥٣
اولا - اجراءات الطعن بالنقض	٥٥٤
١ - ميعاد الطعن	٥٥٤
٢ - التقرير بالطعن	٥٥٧
٣ - مستندات الطعن	٥٧٠
٤ - اعلان الطعن	٥٧٧
ثانيا - الخصوم في الطعن بالنقض	٥٧٨
ثالثا - المصلحة في الطعن بالنقض	٥٩٣
رابعا - نطاق خصومة الطعن (١)	٥٩٨
خامسا - ما يجوز الطعن فيه من الاحكام بطريق النقض	٦٠١
سادسا - اسباب انطعن بالنقض	٦٠٧
١ - الاسباب الجديدة	٦٠٧
٢ - الاسباب القانونية التي يخالفها واقع	٦١٢
٣ - الاسباب المتعلقة بالنظام العام	٦١٨
٤ - ما لا يندرج تحت اسباب انطعن	٦٢٤
سابعا - حالات الطعن بالنقض	٦٣٠
ثامنا - الحكم في الطعن بالنقض واثره	٦٣٨
نقل بحري وبري وجوى	٦٤٥
نيابة عامة	٦٦٢
وقف	٦٦٤
وكالة	٦٦٧
مبدأ هام في « الايجار »	
عدول محكمة النقض عن اعتبار مدينتي القاهرة والجيزة « بلدا	
واحدا » في حكم المادة الثامنة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٧	٦٧٧
فهرس العدد	٦٨١





[illegible]



[illegible]



Bibliotheca Alexandrina



0647639